مارسيل ميرل

سوسيولوجيا العلاقات الدولية

ترجمة

د. حسن نافعة



دار المستقبل العربي

سوسيولوجيا العلاقات الدولية

مارسيل ميرل

سوسيولوجيا العلاقات الدولية

ترجمة

د. حسن نافعة



دار المستقبل العربي

تصميم الغلاف :
للفنـــــان : بهجت عثمـــــان

الطبعـــة الأولـــى ١٩٨٦

دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهـــــرة

إهداء

•• إلى أمين وأمل .. أعز الأبناء والأحباب ..
•• إلى والدتهما ... والتى معها وربما من أجلها تعلمت اللغة التى أنقل منها هذا الكتاب •• إلى العربية ..
•• إليهم جميعا أهدى هذه الترجمة ..
•• عرفانا بالجميل رغم تفرق السبل .

مقدمـــة

بقلم الدكتور :

حسن نافعة

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدنى أن أقدم إلى القارىء العربى فى مصر والبلاد العربية كتاب « سوسيولوجيا العلاقات الدولية » ، الذى ألفه الأستاذ الدكتور مارسيل ميرل رئيس قسم العلاقات الدولية فى جامعة باريس ١ (السوربون) والأستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريس . وهناك اعتبارات كثيرة حفزتنى للقيام بهذا العمل .

تتمثل أولى هذه الاعتبارات فى النقص الشديد فى الكتب التى تتناول موضوع العلاقات الدولية سواء كانت هذه الكتب مؤلفة بواسطة المتخصصين العرب أو مترجمة عن نصوص أجنبية . والحقيقة أن هذه الكتب ، المؤلفة منها والمترجمة ، لاتتعدى أصابع اليد الواحدة على الرغم من أن موضوع « العلاقات الدولية » أصبح علما له أصوله وقواعده التى استقرت فى الغرب منذ فترة ليست بالقصيرة ، وهو علم يتطور كل يوم وتنبثق منه تخصصات فرعية تكاد تصبح بدورها علوما لها أصولها وقواعدها الخاصة . ويلقى هذا الوضع بمسئولية خاصة على المتخصصين العرب لملء هذا الفراغ سواء عن طريق التأليف أو الترجمة . إذ يحتاج الشباب العربى أكثر مايحتاج اليوم إلى أن يلم ببعض قواعد هذه العلوم وأصولها لعله يستطيع ، حين يتسلم زمام الأمور فى المستقبل ، أن يتمكن بإلمامه هذا من إدارة الصراعات التى قدر لبلاده أن تكون طرفا فيها بمنهج علمى سليم لايخضع للأهواء أو التقلبات الشخصية .

أما ثانى هذه الاعتبارات فتتمثل فى تلك العلاقة الشخصية التى ربطتنى بمؤلف الكتاب . وقد كان الأستاذ مارسيل ميرل هو أول من قابلت من أساتذة السوربون وتابعت محاضراته فى العلاقات الدولية كما كان هو الأستاذ الذى وقع عليه اختيارى للاشراف على الأطروحة التى تقدمت بها للحصول على دكتوراة الدولة فى العلوم السياسية من نفس الجامعة ـــ وفى احدى لقاءاتى مع الأستاذ ميرل بعد سنوات من عودتى الى مصر تحدثنا عن إمكانية ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية بعد أن تمت ترجمته إلى بعض اللغات الأوروبية الأخرى ومنها الانجليزية والأسبانية . وربما

انتابنى وقتها شعور بأن فى عنقى دينا يتعين الوفاء به ، وأنه ربما تكون هذه هى المناسبة .

لكن ماكان يمكن للعلاقة الشخصية التى أعتز بها مع الأستاذ ميرل أن تكفى وحدها للتصدى لعمل يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد خصوصا وأننى لست من المولعين بالترجمة ولا من عشاقها . غير أننى بعد تفكير وجدت أن الأمر يستحق التضحية وخصوصا بعد أن تدهورت حركة الترجمة فى مصر وعجزت فى السنوات الأخيرة عن مواكبة التطور الهائل فى ميادين العلوم والفنون ، وهو عجز لايمكن تلافيه إلا إذا تصدى المتخصصون بكل عزم وهمة لهذه القضية وأسهموا بأنفسهم فى دفع حركة الترجمة .

والواقع أن الكتاب الذى أقدمه اليوم للقارىء العربى هو كتاب مهم فى موضوع العلاقات الدولية ، بل ربما يكون ، بمعايير عديدة ، كتابا نموذجيا سواء بالنسبة للمبتدىء فى دراسة علم العلاقات الدولية أو حتى بالنسبة للباحث المتخصص . وتعود أهمية هذا الكتاب للباحث المبتدىء فى أنه يحتوى على عرض شامل ، وإن كان عاما ، لمختلف القضايا التى تدخل فى اطار الحقل البحثى لعلم العلاقات الدولية . ومن ثم فإن قراءة هذا الكتاب تعتبر مدخلا نموذجيا للإلمام بالموضوع إلماما شاملا وعامايعين بعد ذلك على إمكانية الغوص فى العمق والتأمل فى التفاصيل . أما أهميته بالنسبة للباحث المتخصص فتعود الى أنه يقدم ، فى تقديرى ، رؤية جديدة فى العلاقات الدولية تجعله يتميز عن كثير من المؤلفات الأخرى فى نفس الموضوع. وعلى الرغم من أن هذه الرؤ ية قد تكون غير مستقلة ، ومن ثم ليست مبدعة أو أصيلة على نحو مطلق ، إلا أنها تتميز بأنها رؤية شاملة تأخذ فى إعتبارها أهم وأفضل ماكتب فى الموضوع حتى الآن وتعيد صياغته وعرضه فى نسق واحد متدفق .

فقد استطاع الأستاذ ميرل بهذا الكتاب أن يحدث تزاوجا سعيدا وخصبا بين المدرسة الفرنسية فى موضوع العلاقات الدولية ، وهى المدرسة التى غلب عليها دوما الطابع الفلسفى والطابع القانونى ، وبين المدرسة الأنجلو سكسونية التى غلب عليها الطابع التجريبى والبراجماتى ولكنها تمكنت من إحداث ثورة فى دراسة هذا العلم من خلال تطويرها للمناهج السلوكية والكمية . وتمكن ميرل ، وبحذق شديد ، من إثبات جنوح بعض التعميمات الفلسفية وشكلية معظم القوالب القانونية وتعنت عدد من المناحى الكمية فى دراسة مختلف ظواهر العلاقات الدولية ليخلص إلى أن لكل مقام مقال وأن لكل من هذه المناهج دوره وأهميته فى القاء الضوء على هذا الجانب أو ذاك من جوانب الظاهرة الدولية الشديدة التعقيد .

وسوف يدرك القارىء كم حاول الأستاذ ميرل أن يكون « علميا » وموضوعيا إلى حد كبير . ولكنه سوف يتأكد مرة أخرى بعد قراءة هذا الكتاب أن العلمية والموضوعية فى العلوم الاجتماعية هى مسائل عسيرة التحقيق على اطلاقها كما أنها نسبية فى جميع الأحوال . ولذلك فلا يتعين على القارىء العربى أن يندهش إذا وجد فى هذا الكتاب بعض التحليلات التى لايوافق عليها

وخصوصا تلك التى تمس قضايا عربية اقليمية كانت أم قومية . والواقع أنه رغم اختلافى اختلافا شديدا مع بعض هذه المواقف فقد قمت بترجمتها بكل الأمانة وتحاشيت أيضا أن أعلق عليها . ففى اعتقادى أن من حق القارىء وحده أن يتعرف على مايبدعه العقل الغربى كما هو وبدون تعديل وله وحده بعد ذلك أن يحدد موقفه منه سلبا أو ايجابا تفاعلا أو إحجاما .

وإنى إذ اعتذر سلفا عن أية أخطاء لابد وأن تكون قد شابت عملية الترجمة ، التى أقدم عليها لأول مرة ، فأننى لأرجو أن يكون هذا الكتاب رغم ذلك عظيم الفائدة بالنسبة للدارسين والممارسين .

ولايفوتنى فى النهاية أن أقدم خالص شكرى إلى الأستاذ جاك ليمون رئيس قسم الترجمة بالمراكز العلمية الفرنسية بالقاهرة الذى تحمس لترجمة هذا الكتاب وكان له الفضل الأول فى إخراجه . كما أقدم خالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الكبير محمد فائق وزير الإرشاد الأسبق ومدير دار النشر التى صدرعنها هذا الكتاب ولجميع العاملين معه فى هذه الدار التى شقت طريقها إلى الأمام بسرعة حتى أصبحت ، وفى زمن قياسى ، واحدة من أهم دور النشر بالقاهرة .. كما أشكر الأستاذة سميرة الكيلانى على معاونتها الصادقة لإخراج هذا العمل .

والله يوفقنا جميعا لخدمة الوطن والمواطنين

حسن نافعة

القاهرة فى ١٩٨٥/١٠/١

مقدمــــة

لا يحمل عنوان هذا الكتاب اسم أى علم يدرس فى البرامج الرسمية التعليمية فى فرنسا . ومع ذلك فإن مضمونه ليس بمقطوع الجذور أو الصلة . وربما كانت أفضل طريقة لتحديد موضعه بين العلوم القريبه منه هو أن نحدد الاطار العام الذى ينبثق عنه .

واذا ما عدنا بذاكرتنا خمسة عشر عاما إلى الوراء فسوف نكتشف أن تدريس العلاقات الدولية كان مقسما إلى أجزاء مبعثرة بين علوم شتى (نجدها خصوصا فى التاريخ والقانون والاقتصاد) وكان تلقيها قاصرا على عدد محدود من الطلاب ويتسم بطابع يقرب من السرية . أما الآن فقد اختلف الوضع تماما . فقد اشتملت العديد من المناهج الرسمية المقرره على طلاب التعليم العالى على مادة « العلاقات الدولية » منذ العام الدراسى الأول ، فضلا عن أن العديد من الدراسات المنشورة بالفرنسية أصبحت الآن تعالج لحسن الحظ عديدا من قضايا العلاقات الدولية .

ويعزى هذا التغير فى جانب منه الى المحاكاه المتأخرة للطرائق الأجنبية ، وهى محاكاة استفاد منها علم السياسة منذ بداية الخمسينات ، لكنه يعزى فى جانبه الآخر إلى عدد من الظروف الموضوعية : فالاستقرار النسبى ، الذى بدا أنه ساد العالم بعد صدمة الحرب العالمية الثانية ومطاة الحرب الباردة وموجة التحرر من الاستعمار ، ما لبث أن أصبح مع بداية السبعينات ، مجرد ذكرى . كما أدت الأزمة الاقتصادية التى أصابت المجتمعات الصناعية فى الصميم ، وفشل سياسات التنميه فى دولة العالم الثالث ، وتصاعد التوتر بين الشرق والغرب ، إلى إثاره اهتمام قطاعات متزايده من المثقفين بالمشكلات الدولية . وترتب على هذا خروج تلك المشكلات من الدائرة الضيقة للمتخصصين إلى الدائرة الأوسع للرأى العام وهو ما يعقد من مهمة الباحثين والذين عادة ما يطلب اليهم كتابة « وصفات » لمعالجة أوضاع عاجله ليس لهم أدنى سيطرة عليها .

فما هى الاتجاهات الرئيسية التى يمكن أن تقود خطى البحث فى موضوع العلاقات الدولية فى

هذا الاطار ؟ لو كان سبينوزا حيا فلربما قال عن العلوم التقليدية أنها قد حرصت « على التقوقع داخل الذات » كل منها يحاول فى دأب ليس فقط أن يشق لنفسه طريقا خاصا وإنما أيضا توسيع نطاق اختصاصه وفرض سيطرته أو احتكاره حتى وإن اقتصرت هذه العلوم فى أغلب الأحيان على تغيير العناوين دون أن يستتبع ذلك تغيير فى جوهر الماده المنتجه[1] . والواقع أن الأبحاث القطاعية أو المتخصصه هى التى أدت إلى تقدم كبير فى مخزون المعرفة :

فالدراسات الخاصة بعلاقات القوى ، أو بالتخلف ، أو بالاستراتيجية أو تلك القاصرة على أقاليم بعينها ، أضافت قدرا كبيرا إلى كمية المعلومات المتاحه فحفزت على التفكير والاضافة . وتزداد بانتظام اعداد المؤلفات والمقالات التى تكتب عن هذه الموضوعات ، كما تظهر دوريات متخصصة جديدة فى الوقت الذى تحافظ فيه الدوريات القديمه على مواقعها وفى الوقت نفسه تزخر المكتبات الآن بحوليات قيمة خاصة بأقاليم عديدة فى العالم[2] .

وإذا كان ذلك كذلك فلماذا الحديث إذن عن « سوسيولوجية » للعلاقات الدولية ؟ . وإذا كان المؤلف ، وهو ليس بعالم اجتماع بحكم تكوينه العلمى ، قد استعار هذا الوصف من عالم آخر ، فلأنه قد تكون لديه اعتقاد جازم بأن هناك فراغا لابد من شغله . فلقد صمت علماء الاجتماع الفرنسيين بعد أن صدر مؤلف ريمون آرون العظيم والجامع عام ١٩٦١[3] . ولم يعالجوا مثل هذه المشكلات الا بطريقة عرضية أو ثانوية . أما المؤلفات الجامعة التى صدرت عن علماء القانون أو السياسة فهى مع ندرتها لا تمثل الا رؤية جزئية للأشياء[4] .

إن ولوج عالم العلاقات الدولية من باب علم الاجتماع يمكن أن يلقى بأضواء جديده على طبيعه هذه العلاقات ويبرز جانبا من سماتها التى يمكن أن تكون قد غابت عن نظر المتخصصين الآخرين . ولا نستطيع حقيقة أن نفهم لماذا يتعين على العلم الذى يعالج قضايا المجتمع أن يتوقف عند حدود الدول ويحرم على نفسه اجتياز تلك الحدود فى محاولة لفهم العلاقات الاجتماعيه التى تدور على مستوى الكون . فعلى العكس قد يساعد اقتراب علم الاجتماع من هذا الميدان على تجديد قضية وجدلية « علم اجتماع » بقى لفتره طويله أسيرا لتأمل نفس الموضوع . ولا يستطيع المرء ، فى مواجهة تراكم الأبحاث المخصصة لدراسة الدولة والسلطة ، سوى أن يعبر عن دهشته تجاه الابتعاد شبه المنظم عن دراسة البعد الدولى لتلك الظواهر المبحوثه كما لو كان فى الامكان فهم بنية وأداء المجتمع السياسى بعيدا عن الاطار الذى تشكله البيئة التى يولد ويتطور فيها هذا المجتمع .

واذا ما نظرنا إلى القضية بزاوية أكثر تواضعا وأكثر تحديدا فى الوقت نفسه فسوف نكتشف أن تطبيق علم الاجتماع على العلاقات الدولية يمكن أن يكون مفيدا لأنه يتيح القاء ضوء منتظم على كم

ضخم ومعقد من الأحداث والظواهر التى لا يمكن فهمها على نحو صحيح إذا درسناها بطريقة معزولة عن بعضها . وتعتمد هذه الخطوة أساسا على مُسَلَّمَين رئيسيتين :

تتمثل أولى هذه المسلّمات فى أن أى علم لا يمكن أن يتطور إلا من خلال الحوار الدائم بين البحث التجريبى والتأمل النظرى . فبدون البحث التجريبى لا يملك التأمل سوى أن يدور فى الفراغ . كما أن التأمل النظرى لا يستطيع وحده سوى أن يوضح حدود ومحاور القضايا التى يتعين علاجها . لكن هل يوجد بالفعل علم يصلح ان نطلق عليه وصف « العلاقات الدولية » أم أنه يتعين بناء مثل هذا العلم ؟ هذا سؤال لا طائل من ورائه وهو يشبه السؤال الخاص بجنس الملائكه . وكل مانستطيع أن نقوله فى هذا هو أن الكلمات كثيرا ما تصنع سعادة الأشياء أو شقاءها . فا « العلاقات الدولية » لابد وأن تعانى ، مقارنة بقطاعات أخرى من فروع البحث الأكثر رسوخا مثل « علم الاجتماع » أو « علم السياسة » ، من نقص فى القدرة على تحديد الحقل البحثى والعلم المرشح لفك أسراره . ولكن جهود الباحثين يمكن أن تفضى إلى الارتجال وتنتهى بالفوضى مالم يقنن الحقل البحثى من خلال عدد من التوجيهات المقبولة سلفا من جانب هؤلاء الباحثين أنفسهم .

إننا لا يمكن أن نعالج موضوع اللامركزية أو صلاحيات مجلس الدولة مثلا دون أن تكون لدينا خلفية عن القانون بشكل عام أو على الأقل ، عن القانون الادارى بصفة خاصة . ومن المؤكد أن يتحول اخصائى القلب أو الأمراض العصبيه إلى أطباء تافهين اذا لم يكن لديهم ادراك معين بمجمل وظائف وأعضاء الجسم البشرى ككل . وعلى نفس المنوال هل يمكن أن نتصور أن يتجاهل أخصائيو التنمية تماما قضايا الأمن أو الاسلام أو اطروحات الحركة الشيوعية الدولية ، ... الخ ؟ ليست القضية فى نهاية المطاف ، أن يتمتع علم جديد بوضع أكاديمى من الناحية القانونية.إن ما تحتاجه دراسة العلاقات الدولية فى واقع الأمر ، كى تسير على طريق التقدم،هو حد أدنى من الانضباط الثقافى .

أما المسلمة الثانية والتى تترتب مباشره على المسلمة الأولى فمفادها أنه قد حان الوقت لبناء قنطرة تصل ما بين المتخصصين الذين يتجاهلون بعضهم بعضا إلى درجة تصل فى أحين كثيرة حد الاحتقار . لقد استخدمت كلمة « تعدديه المناهج **pluridisciplinarité** » السحرية لطمس خلافات زائفة وإقامة نوع من حوار الطرشان . ولكن الاسراف فى استخدام الكلمات لا يجب أن يخفى الأهمية العاجله للاصلاح الذى يتعين القيام به فيما وراء حدود التقسيمات العلمية ، وهى تقسيمات مصطنعه لا تقل هشاشة عن الحدود التى تفصل بين الدول .

إن هذه التوصيه لا تتوجه فقط إلى اخصائى التاريخ والقانون والاقتصاد والسكان فقط ولكنها تعنى اخصائى السياسة أيضا والذين كثيرا ما حصروا أنفسهم بين « قضايا الداخل » و « قضايا

الخارج » . إن التجزيئية parochialisme »[٥] التى عادة ما يكتفى بها البحث هى حل سهل يعفى من مواجهة القضايا الرئيسيه المتعلقه بالسلطه وبالمجتمع . فالتحليل الذى يقيم الحواجز بدلا من أن يمد الجسور لابد وأن ينتهى إلى عالم النسيان .

وانطلاقا من هذه المسلمات يمكن أن نحدد بدقة ما الذى يحاول هذا الكتاب تقديمه للقارىء وما الذى يرفض أن يكون .

إن هذا الكتاب ليس سردا ، فالسرد عملية يتقنها المؤرخون أو العارفون ببواطن الأمور ، فيما يتعلق بالأحداث الجاريه . والى هؤلاء جميعا يرجع الفضل فى تقديم مخزون كاف من المعلومات الى الجمهور الفرنسى بما يكفى لحثه على التأمل . بقى على هذا الجمهور أن يعرف كيف يستفيد من تلك المعلومات المتاحه . ولن يكون « لعلم الاجتماع » أى معنى إذا لم يرتكز على المعرفة التامة بالأحداث والتطورات التاريخية ، ومن ثم فلا مناص من أن نأخذ فى الاعتبار تلك الحصيلة المعرفيه باعتبارها شيئا مكتسبا بالفعل .

كما أن هذا الكتاب ليس وصفا ، إذ يستطيع القارىء أن يعثر على العديد من المؤلفات أو المقالات الممتازة التى تصف باقتدار الآليات المؤسسية أو الأزمات أو علاقات القوى .. الخ . وهل نحن فى حاجه إلى أن نذكر القارىء بأن الاحاطة بدواليب العمل والآليات المؤسسيه التى يتم من خلالها — من حيث المبدأ على الأقل — تحديد مجرى العلاقات الدولية ، تشكل خطوة لا غنى عنها لفهم تلك العلاقات ؟ . كذلك لا يمكن اغفال الدراسات التى تعالج الأزمات الدولية أو حركات التكامل والتقارير التى يعدها الخبراء حول تلك الموضوعات وغيرها ، فهى عظيمة الفائده . لكن عملية صياغة علم اجتماع تبدأ من حيث ينتهى هؤلاء أى اعتمادا على تلك الماده المتاحة فى صورتها السردية أو الوصفيه .

وأخيرا فإن هذا الكتاب لا يزعم تقديم اجابات عن الأسئلة التى تؤرق الكتاب المعاصرين بحق حول مستقبل هذا العالم . إن التنبؤ اليومى عملية محفوفه بالمخاطر ويغلب عليها طابع المغامرة خصوصا إذا احتكمنا إلى الأخطاء فى التقدير التى ترتكب من جانب أكثر الناس علما ببواطن الأمور[٦] . أما التنبؤ متوسط الأجل فهو ينطوى على قدر أقل من المخاطرة ويتمتع بمزايا أفضل خصوصا عندما يوظف بطريقة المصباح الكاشف الذى تضىء الأشعه الصادره عنه جوانب الحاضر بأكثر مما تحاول أن تستكشف خطوط المستقبل فى الواقع .

وربما كان من الأفضل والأهم أن نطرح أسئله جيدة بدلا من أن نحاول البحث عن اجابات لأسئلة رديئة ، وأن نتحسس مواطن القوة والضعف فى الأبنية بدلا من أن نشغل أنفسنا بتحديد أماكن

وتواريخ انهيار تلك الأبنية مستقبلا .

باختصار يطمح هذا الكتاب إلى أن يكون تحليلا anlyse وتركيبا synthése فى الوقت نفسه : تحليلا لجوهر العلاقات الدوليه من خلال مختلف الطرق التى تعبر بها تلك العلاقات عن نفسها ، وتركيب يبرز كيفيه ترتيب تلك العلاقات باعتبارها عملية خاصة من عمليات التهيئة الاجتماعية . واذا كان صحيحا أن للعلاقات الدولية سماتها الخاصة — والتى تثير كثيرا من الجدل بين المهتمين وتتطلب شروحا تفصيلية — إلا أنه لا يمكن أن ننكر فى الوقت نفسه حقيقة أن تلك العلاقات قد أصبحت الاطار الذى يحيط ويغلف مجمل الظواهر الاجتماعية . وعلى الرغم من أن « قضايا الداخل » و « قضايا الخارج » ليست من النوع الذى يمكن احلال احدها محل الآخر ، إلا أنهما قد أصبحتا من التداخل والتشابك بحيث بات من الممكن أن نحدد على سطح الداخل والخارج المكان الذى تدور فيه عملية التحولات الحاسمه التى تتم سواء باستخدام العنف أو بدونه — إن المنهج السيوسيولوجى ، والذى ينطوى بالضرورة على قدر من التجريد ، هو وحده الكفيل برصد أكبر عدد من الظواهر وإبراز أكثرها دلاله وادراك التفاعلات التى تحدد مصير المجتمع الانسانى .

وربما ندهش من خلو هذه الديباجة من تعريف للعلاقات الدولية . والسبب فى هذا يعود الى الحذر المنهجى الذى نبهنا إليه باكون[٧] ، قبل ديكارت بفترات طويله ، ولنؤكد على ملاحظة جوهرية أولى بها المؤرخ شارل سينيوبو Charles Seignobos حين قال :

« عندما يتعلق الأمر بالعلوم الاجتماعيه فنحن نتعامل فى الواقع لا مع أشياء حقيقيه ولكن مع ما تمثله هذه الأشياء فى اذهاننا نحن »[٨] .

من هنا نتصور أنه من الضرورى أولا أن نتعرف على حقل الأفكار الموروثه قبل أن نبحث عن تعريف ، وأن نتأمل فى المنهج الملائم قبل أن نستقر على وضع الزاوية الأفضل لبدء الطريق نحو دراسة العلاقات الدولية .

هوامش المقدمة

(١) إن التردد الذى توحى به عناوين الكتب الدراسية الخاصة بالمؤسسات الدولية التى أعيد طبعها بعد عام ١٩٧٥ له مغزاه فى هذا الشأن . انظر على سبيل المثال :

C. A. COLLIARD, Institution des relations internationales, Précis Dalloz, Ed. 1980; Paul REUTER et Jean COMBACAU, Institutions et relations internationales, P.U.F., 1980; Simone DREYFUS, Droit des relations interntionales, Masson, 1981.

(٢) بالاضافة إلى الحولية الفرنسية التقليدية والقيمة عن القانون الدولى نذكر على وجه الخصوص الحوليات الخاصة بافريقيا السوداء وشمال افريقيا ، والمحيط الهندى ، ودول الكتلة الشرقية ، والعالم الثالث .

(٣) **Paix et guerre entre les Nations, Calmann Lévy.**

(٤) استلهم جونيديك كتابه عن العلاقات الدولية بشكل واضح من الفكر الماركسى أما كتاب شارل زورببب فقد بقى كتابا وصفيا إلى حد كبير :

Pierre F. GONIDEC (Relations internationales, Montchrestien, 3e éd. 1981, en collaboration avec R. Charvin); Charles ZORGBIBE (Relations internationales, P.U.F., collection Thémis, Ed. 1978).

(٥) يستخدم هذا الاصطلاح فى الولايات المتحدة للتعبير عن الأبحاث المحصورة فى اطار حقل بحثى ضيق جدا .

(٦) أكد كورت فالدهايم مثلا ، وهو سكرتير عام الأمم المتحدة بعد أن عاد من جولة فى الشرق الأوسط قبل اندلاع الحرب بأسبوع واحد على أن « هناك « تحرك » فى الموقف وأنه لم يفاجأ بامكانيه الاتفاق على ترتيبات معينة (لوموند : ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣) .

(٧) « إذا بدأنا باليقين فسننتهى بالشك ، أما إذا بدأنا بالشك دون أن نتعجل الخروج منه فسننتهى باليقين » من كتاب : **(Fragments du Chancelier Bacon, Amsterdam, 1765).**

(٨) **La méthode historique appliquée aux sciences sociales, Félix Alcan, 1909.**

الجزء الأول
دراسة العلاقات الدولية

مقدمة

لو أن مجمل الظواهر التى يمكن أن تندرج تحت اسم « العلاقات الدولية » كانت تشكل موضوعا واضحا للدراسة يقر به كل المراقبين من أصحاب النوايا الطيبة ، لأمكن الاكتفاء بطرح تعريف يلقى قبولا عاما ثم ، انطلاقا من هذا التعريف ، نحاول بعد ذلك استنباط النتائج من خلال عملية تبويب وتنسيق المعارف المطلوب اكتسابها حول المحاور الرئيسية التى يتضمنها هذا التعريف ، كما نفعل عادة بالنسبة لفروع المعرفة الأكثر رسوخا .

لكن تلك مسألة مستبعدة لسوء الحظ . فقد وضح من خبرة الماضى ومن تجربة الواقع المعاش أن « العلاقات الدولية » قد بلغت من التعقيد حدا يمكن معه أن تتعدد طرائق دراستها وفهمها . وفى الوقت نفسه فقد أدت المحاولات التى بذلت للتخفيف من حدة هذا التعقيد ، عن طريق تبسيط المدركات ، الى تعريفات متعددة ومختلف عليها .

وعلى سبيل المثال : فما هى السمة المشتركة بين رؤية الدول الغربية للعالم ، وهى رؤية تقول بأن العلاقات الدولية لاتزال تقوم على أساس التعاون الحر بين دول ذات سيادة ، وبين رؤية العالم الثالث التى تستند إلى نظرية التبعية والتى تحاول ارجاع شرور العالم كلها إلى فجوة القوة التى تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ؟ وما هى السمة المشتركة بين أطروحة الاتحاد السوفيتى عن العالم المنقسم إلى معسكرين أحدهما رأسمالى والآخر اشتراكى وبين الاطروحة الصينية عن « العوالم الثلاثة » ، وهى أطروحة تضع الاتحاد السوفيتى فى قائمة الدول الامبريالية وتطالب بتحالف العالم الثالث مع دول العالم الثانى (أوروبا الغربية واليابان) فى مواجهة القوتين العظميين ؟ وعلى أى أساس يمكن أن يلتقى هؤلاء الذين يرون أن الاقتصاد هو الدافع الوحيد للحركة التاريخية وأولئك الذين يضعون آمالهم كلها فى تجميد علاقات القوى القائمة بالوسائل الاستراتيجية والديبلوماسية الناجعة ؟

وهل تقتضى المصلحة فى تحقيق السلم والتنمية المتناسقة بين دول العالم تقوية دور الحكومات والدول أم أن هذه المصلحة تقتضى أن يوجه الاهتمام أساسا الى تلك القوى الكامنة المتشعبة والمتمثلة فى المعتقدات والأساطير وأيضا فى الأديان واللغات والأجناس والتى قد تؤدى يقظتها وحضورها على المسرح الدولى الى بداية تشكل نظام عالمى جديد ؟

كثيرة هى تلك الأسئلة التى لا يمكن الاجابة عليها الا عن طريق اهمال أو استبعاد جانب من الحقيقة . فاذا كان هذا الاهمال أو الاستبعاد ناجما عن عدم الوعى فانه يعد جهلا اما اذا كان مقصودا فيتعين تبريره علميا حتى لا يتهم بوقوعه فى دائرة العمل الدعائى .

وعلى الرغم من أن التعريفات تختلف من مؤلف لآخر على نحو قد يستحيل معه الاتفاق ليس فقط على تحديد الاطار العام لحقل دراسة العلاقات الدولية ولكن أيضا حول مكونات هذه العلاقات من تشخيص اللاعبين وتحديد العوامل التى يتعين دراستها ، فانه سوف يكون من الخطأ الاعتقاد بأن مصدر هذه البلبلة يرجع فقط الى تعقد الظواهر الدولية فى العالم المعاصر . ان استعراض تاريخ الأفكار يكفى لاثبات أن الصعوبات الحالية التى تواجه عملية حصر وتمشيط حقل العلاقات الدولية تضرب بجذورها فى تيارات فكرية مختلفة تعاقبت أو امتزجت منذ قرون . وبالتالى فان أفضل مقدمة لدراسة العلاقات الدولية تكمن فى استعراض رؤى كبار المؤلفين أو التيارات الفكرية الرئيسية لما يسمونه « بالعلاقات الدولية » . وبهذه الطريقة يمكن أن تتضح أمام أعيننا الكيفية التى تكونت من خلالها ، وعلى نحو مشابه لعملية الترسب فى طبقات الأرض ، الاطروحات والمناظرات الكبرى والتى لا تزال حتى يومنا هذا تثير الجدل بين كبار المتخصصين المعاصرين .

وحين نفرغ من عرض المشكلات ، فأنه يتعين علينا أن نتصدى لحلها . ولهذا فان القضايا المنهاجية تعد مسألة أساسية فى هذا الاطار . واذا كان صحيحا أن العلاقات الدولية قد خضعت ، باعتبارها ظواهر اجتماعية ، لتقنيات بحثية معروفة ومنتشرة الآن انتشارا واسعا ، فانه سوف يكون من الملائم أن نتساءل عما اذا كانت خصوصيتها تبرر تفضيل اختيار أداة علمية على أخرى أم أن الأمر يقتضى صياغة منهاجية خاصة بها .

الباب الأول

المداخل المختلفة لدراسة العلاقات الدولية

قد يكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، تحديد تاريخ ظهور مصطلح « العلاقات الدولية » تحديدا دقيقا . فالتمييز بين الحرب والسلام يبدو مرتبطا بتكوين المجتمعات المنظمة . غير أن مستوى التنظيم يختلف اختلافا كبيرا ، وفى الفترة الزمنية نفسها ، من قارة الى أخرى ، وما نعرفه عن هذا المستوى اليوم ليس أقل تنافرا . فعلى حين يمكن استرجاع التاريخ الفرعونى حتى القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، نجد أنفسنا عاجزين عن تبين ما حدث بدقة فى معظم الاقاليم الأخرى خلال آلاف السنوات الأولى منذ فجر البشرية . وإذا كان التاريخ القديم لحضارات حوض البحر المتوسط هو تاريخ معروف لنا جيدا ، حيث تشكل الكتابات المتعلقة بالحروب والعلاقات السلمية بين المدن والامبراطوريات التى سيطرت على هذا الجزء من العالم مراجع مفيدة ، فان غياب المصادر المكتوبة والمفصلة عن حياة المجتمعات الأخرى تجعل من العسير عقد المقارنات بين حياة المجتمعات الافريقية والأمريكية والآسيوية التى شهدت بدورها ، وفى نفس الوقت ، أنماطها التنظيمية والاتصالية الخاصة .

ولما كان من المستحيل أن نحيط بالتاريخ الانسانى فى لمحة بصر (وهى محاولة تبدو ، على ضخامتها ، عديمة المعنى) ، فقد يكون من الأفضل اختيار لحظة بداية تشكل العالم الحديث ، وهى اللحظة التى تتطابق مع مولد المجتمعات السياسية والتى أصبحت الدولة العصرية هى وريثها المباشر ، كنقطة انطلاق . ومن المؤكد أن اختيار القرن السادس عشر ينطوى على بعض التحكم سواء من حيث الزمان أو المكان .

فقد شهدت العصور الأوروبية الوسيطة أنواعا من المشكلات وانماطا من التنظيم « الدولى » تصلح لأن تشكل قاعدة للمقارنة بالتجارب اللاحقة[1]. لكن ذلك لا ينتقص من حقيقة ان طبيعة المشكلة الدولية تتغير منذ اللحظة التى تتدعم فيها بسلطة الدولة كشكل سيادى فى مواجهة السلطات الدينية أو السياسية التى حاولت إدارة شئون العالم المسيحى . وتتضح هذه الحقيقة بشكل سافر حين تتحطم الوحدة الروحية وتنقسم إلى قوتين متصارعتين مفسحة المجال لبروز تصور علمانى للسلطة . واخيرا فان الاكتشافات الكبرى تحفز أوروبا ، التى كانت تحت تأثير التهديد التركى منطوية على نفسها حتى ذلك الوقت ، على أن تطرق سبيل الغزو الخارجى الذى سوف يغير وجه العالم (بما فى ذلك وجه أوروبا نفسها) .

وفى الوقت نفسه فان اختيار القرن السادس عشر هو بلا شك فى صالح اوروبا ، وهو ما يفسح المجال امام الاتهام بالمحورية أو المركزية الاثنية ethno-centrisme لكن يمكن الرد على هذا الاعتراض ببساطة بانه قد يكون من الأفضل تحديد المكان الذى نعرفه بدرجة من اليقين بدلا من الادعاء بعالمية طموحة ولكن مفتعلة . وعلى خبراء الحضارات الأخرى أن ينبروا لعقد المقارنات المطلوبة لتحديد نسبية الأحكام والتوقعات كلما دعت الضرورة لذلك . ومن تحصيل الحاصل ان هناك اجماعاً لا يرقى اليه الشك على ان أوروبا قد مارست ، فى السراء والضراء ، سيطرتها على العالم لمدة ثلاثة قرون . ولهذا فليس من التحكم فى شيء أن نختار الأقليم الذى هيأ لنفسه أدوات القوة والمعرفة ، حتى ولو كانت هذه الأدوات نفسها قد انقلبت فيما بعد ضد صانعيها .

وأمامنا خياران لعرض المداخل المختلفة لدراسة العلاقات الدولية . العرض الزمنى chronologique والعرض الموضوعى thématique . ونحن نفضل الخيار الثانى لسببين[2]: الأول : هو ان هناك بالفعل عددا من المؤلفات (المذكورة فى قائمة المراجع) تسمح برصد ظهور وتعاقب المذاهب المختلفة بسهولة ويسر .
والثانى : هو أن المقارنة بين الموضوعات thémes يمكن أن تفسح المجال ، بسهولة أكثر ، إلى صياغة لإشكالية لا يتيحها مجرد المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة حيث أن أيا من التقاليد الثقافية الرئيسية ، والتى سنتعرض لها ، ليست فى الواقع بعيدة عن الجدل المعاصر .

الفصل الأول

الأخلاقيون

تتوجه الضرورات الاخلاقية وتخاطب سلوك الأفراد فى الاساس . لكنها تمس فى الوقت نفسه حياة المجتمع ، بما فى ذلك جوانبه الدولية ، على الأقل من خلال تأثيرها على عملية ضبط سلوك كل فرد على حده . فالقاعدة التى تتضمنها الوصايا العشر le Décalogue والتى تنهى عن اللجوء الى القتل لا تنطوى فقط على تحريم تلك الجريمة ولكنها يمكن أن تقود أيضا إلى ادانة الحرب . ومن هنا فلم يكن من المتصور أن يقف الاخلاقيون موقفا سلبيا فى مواجهة الفوضى الكامنة فى العلاقات بين الأمراء أو الشعوب أو المدن أو الدول .

١ - مطالب الأخلاق

كانت الأديان ، ومازالت ، مصدرا للعديد من المبادىء فى هذا الميدان . غير أن الاخلاق ليست حكرا على الأديان . فالأسس الاخلاقية تضرب بجذورها فى فلسفات عديدة بل ، وببساطة شديدة ، فى عبادة العقل . والواقع أن السلطات الدينية أو الدنيوية لم تنقطع طوال التاريخ عن تحذير القائمين على السلطة من عواقب اساءة استخدامها عند مباشرتهم لها .

وعلى سبيل المثال فان الكنيسة الكاثوليكية بذلت جهودا ضخمة منذ القرون الوسطى للتقليل من اللجوء إلى القوة المسلحة أو على الأقل للحد من آثارها . فنظرية « الحرب العادلة » التى تناقلها القدماء[1] وقننها توماس الاكوينى Thomas D'Aquin فى كتابه La somme théologique فى القرن التاسع عشر اخضعت شرعية استخدام القوة لشروط ثلاثة : عدالة الأساس القانونى Le juste titre وعدالة القضية la juste cause ، وسلامة القصد l'intention droite ، وإذا كان صحيحا ان الشروط الثلاثة تخاطب ضمير الامير وحده ، فان الشرط الأول قصد به تحريم العنف الفردى وقصر استخدام

السلاح على السلطة القائمة على اساس شرعى . ولم يحل هذا الشرط ، الذى أكد عليه القانون الوضعى فيما بعد ، من قيام حروب عديدة فى الواقع ، ورغم ذلك يعود الفضل اليه فى مصادرة حق الأفراد فى الاقتصاص لانفسهم على نحو مباشر . أما الشرط الثانى (عدالة القضية) فقد أدى فى الماضى ولايزال يشكل فى الحاضر موضوعا لجدل عنيف يصعب حسمه طالما بقى المجتمع الدولى خاليا من سلطة عليا يكون لها حق الفصل فى المسائل المتنازع عليها وفى تحديد القانون الواجب التطبيق على الاطراف المتصارعة والتى يدعى كل منها دائما استناده للقانون فى مطالبه . وقد استغرقت الفكرة القائلة بعدم أهلية رجل الدولة فى اجازة الحرب على أساس تقديرى وقتا طويلا قبل أن تفرض نفسها ، ومع ذلك فانها تستخدم اليوم كأساس للتمييز بين الحروب الدفاعية (التى أجازتها المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة) والحروب العدوانية التى حرمها العديد من القوانين الوضعية .

وفى عصر اكتشاف العالم الجديد ، ندد عدد من الاساقفة من أمثال لاس كازاس las casas بوحشية الغزاة الفاتحين[٣]. كما قام عدد من علماء اللاهوت الأسبان بوضع حدود « لحق الاستعمار droit de colonisation » . ويعتقد فيتوريا Vitoria أن « الحق الطبيعى للاجتماع والاتصال » يجيز لمواطنيه حق الاقامة فى اراضى الهنود والتجارة معهم » ولكنه فى الوقت نفسه ، تحفظ بشدة على « حق الوصاية » أى على حق اسبانيا فى ضم اراضى الهنود اليها[٤]. أما عن التعاليم الأولى التى وجهها البابا، الى البعثات التى استقرت فى البلاد التى لا تدين بأديان سماوية فقد تضمنت ضرورة بقاء رجالها بعيدا عن الادارة الاستعمارية وان يمتنعوا من جانبهم عن « نقل فرنسا أو أسبانيا أو ايطاليا أو أية دولة أوروبية أخرى الى الصين »[٥].

ولو اتبعت الدول هذه التوصيات أو لو استمرت الكنيسة الكاثوليكية فى حرصها عليها والوفاء بما جاء بها لكان من الممكن أن تتطور العلاقات بين أوروبا وبقية العالم على نحو أفضل وأكثر تناسقا مما حدث بالفعل .

وإذا كان صحيحا أن يقظة الكنيسة الكاثوليكية قد انطفأت على مدى قرنين من الزمان[٦]. الا أن البابوية عادت ، بعد أن تحررت من عبودية السلطة الزمنية ، تحمل راية الكفاح من أجل السلام والعدالة . ففى ١٩١٧ وجه البابا بنوا الخامس عشر Benoit xv إلى المتحاربين « دعوة نصوحة من أجل السلام »[٧] فسرت خطأ فى فرنسا على أنها دعوة لوقف القتال والعودة الى الوضع القائم قبل اندلاع الحرب . أما بى الثانى عشر Pie xII فقد وجه أثناء الحرب العالمية الثانية نداءات متكررة من أجل السلام ، ولكن دون أن يحدد فيها بصراحة من هو المعتدى،أما خلفه فقد كانوا أكثر التزاما . وفى رسالته البابوية Pacen in terris (١٩٦٣) طالب جون الثالث والعشرون Jean xxIII بان « تصبح الفضائل الأخلاقية فى العلاقة بين البشر هى نفسها أساس العلاقات بين الدول » وذهب فى ذلك الى حد المطالبة، « بتشكيل سلطة عامة ذات صلاحيات عالمية » . وفى ٤ أكتوبر ١٩٦٥ صاح بول السادس Paul VI من على منبر الامم المتحدة بأن « لا حرب بعد الآن » ! ، ولكنه أكد فى الوقت

نفسه على الأهمية العاجلة للتنمية التى وصفها فى رسالته البابوية Populorum Proqressio (١٩٦٧) بانها « التسمية الجديدة للسلام » . أما جون بول الثانى فقد أكد فى رسالته البابوية Redemptor Hominis (١٩٧٩) على هذه المعانى فى اطار آخر حين اوضح « أن السلام ينحصر فى احترام وعدم المساس بحقوق الانسان »[٨].

ولا يجب أن تفضى بنا هذه النماذج الى استخلاص نتيجة مفادها أن الكنيسة الكاثوليكية تحتكر الفضيلة أو الاخلاق الدولية . فقد ذهب المجلس الملى للكنائس Conseil Oecuménique des Eglises أبعد من هذا بكثير حين قرر مساعدة حركات التحرر من الاحتلال الاجنبى ، وهى حركات تستخدم السلاح عادة ، مساعدة مادية ومالية .

ان ادانة الحرب ، ونقد الاستعمار ، والنضال من أجل الغاء الرق والعبودية ، والمعارك من أجل توزيع أكثر عدالة للثروة فى العالم ليست فى الواقع حكرا على الكنائس أو حتى على الاديان . فعلى طول التاريخ دافع عن هذه المعانى فلاسفة ورجال سياسة ومناضلون لم يستلهموا أفكارهم من العقائد الدينية وكانوا فى أغلب الأحوال ملحدين[٩].

واليوم فان الدفاع عن حقوق الانسان والنضال ضد مخاطر الحرب تفجر تيارات انسانية أو سلمية تتجاوز الحدود وتفصح عن دينامية أخاذه (ويظهر هذا فى نشاط منظمة العفو الدولية فى الدفاع عن المسجونين السياسيين على سبيل المثال) . وعندما تتجمع الحشود داخل الحرم الجامعى فى امريكا للتظاهر ضد حرب فيتنام أو فى أوروبا لمعارضة التسليح النووى فان ذلك يؤكد ، حتى وان كان الأمر يحتوى على قدر من الدعاية أو الاستخدام ا لسياسى ، على أن منطق الدولة raison d'Etat وحسابات الخبراء لم يتمكنا حتى الآن من خنق صوت الضمائر . وعلى هذا فان البعد الاخلاقى للمشكلات الدولية لا يمكن نسيانه أو تلافيه .

٢ – حدود الأخلاق

هل يعنى ما سبق ذكره امكانية الاكتفاء بالاخلاق ؟ الواقع ان تلك قضية أخرى .

أ) فربما كان من الممكن أن تكون عملية تطبيق المعايير الاخلاقية أكثر سهولة فى حالة وجود اتفاق عالمى حول مضمون الاخلاق بصفة عامة أو حتى حول نظام خلقى بعينه . لكن التجربة أثبتت أن الأمر ليس كذلك لسوء الحظ ، اذ ترتبط الارشادات النمطية بعقائد متعددة (ومتناقضة على وجه الخصوص) وكذلك برموز ثقافية شديدة التباين ، ومن ثم يقوم جدار من عدم الفهم بين الأديان بعضها البعض بل وداخل المذهب الدينى الواحد احيانا .

وقد شهد التاريخ عددا من الحروب الدينية والحروب الصليبية . ولا يوجد ما يبعث على الاعتقاد بأن هذه الظواهر قد اقتربت من نهايتها : فانفصال باكستان عن الهند ثم استمرار العداء

بينهما بعد ذلك ، والوضع الفوضوى والمأساوى فى لبنان ، و الصراع الاسرائيلى – الفلسطينى ، والحرب الأهلية فى ايرلندة الشمالية كلها علامات بارزة للتوترات التى تحدث حين يتعين على جماعتين مختلفتين من حيث الانتماء الدينى أن يتعايشا سويا على نفس الرقعة من الأرض أو فى تجاور لصيق .

من هنا فانه لا مفر من الاعتراف بأن الحوار بين الأديان ، مهما عظمت أهميته وضرورته ، يمثل عملية طويلة الأمد لا تؤتى أكلها إلا بعد فترات تقاس بالقرون وليس بالسنين وخصوصا اذا ما استرشدنا فى حكمنا هذا بخبرة العالم المسيحى فى توحيد كنائسه . ومن الطبيعى أن تضيق فرص التقارب حين يعتقد أحد الأطراف بانه مهدد ، ومن ثم يلجأ الى اعلان الجهاد المقدس فى مواجهة الخصم[١٠]. والواقع أن المبادىء التى يبثها كل دين وكل كنيسة ، بقصد وضع ضوابط السلوك الفردى والممارسات الاجتماعية للمؤمنين بها ، تصب فى اتجاهات جد متباينة .

بل اننا نجد عادة ان المبادىء التى يتعين الدفاع عنها والتى تمس الاوضاع الاجتماعية ، بما فى ذلك ما يتصل منها بالعلاقات الدولية ، لا تحظى باتفاق عام فى اطار الدين الواحد . يدل على ذلك الجدل العالمى الدائر الآن بين « السلفيين » من ناحية وبين « التقدميين » أو « المحدثين » من ناحية أخرى . وفى الاسلام فان الخلاف بين الشيعة والسنة لا يؤدى فقط الى زعزعة الاستقرار بين هذه الدولة أو تلك ولكنه يثير أيضا توترات فى كل مكان بين الدول التى يجتمع مندوبوها – رغم ذلك – فى اطار مؤتمرات القمة الاسلامية ويهدد فى الوقت نفسه وحدة ما يطلق عليه البعض بدون تحفظ « الأمة العربية ». ويبدو ان القيادات الكنسية فى الولايات المتحدة ، الكاثوليكية منها والبروتستانتية ، اصبحت مناصرة بشكل سافر ، منذ الثمانينات للحركة السلمية . لكن اليمين الجديد ، وهو الذى لم يتمكن من االوصول الى السلطة ، بمقدم ريجان ، الا بفضل تأييد قطاعات أخرى من الأوساط الدينية نفسها ، يعارض هذا الاتجاه ويميل أكثر نحو الحرب[١١].

وإذا كان الحال كذلك فى الدائرة المتجانسة والمتماسكة نسبيا للجماعات ذات الانتماءات الدينية . فكيف يمكن أن نتصور امكانية اقامة نظام اخلاق عالمى une morale universelle يمكن ان ينضوى تحت لوائه رأسماليون واشتراكيون ، غربيون وشرقيون ، ملحدون ومؤمنون .. الخ . لا توجد اخلاق واحدة ولكن توجد اخلاقيات عدة تتصارع على المسرح الدولى ، وفى الواقع اليومى المعاصر لكل دولة ، وفى الحياة الخاصة للافراد على السواء .

ب) وحتى اذا افترضنا انه لا توجد سوى اخلاق واحدة une seule morale فلن يضع ذلك حدا نهائيا للمشكلة . فالقواعد قد تتصادم داخل قانون القيم الواحدة . وربما يقبع السر الأساسى الكامن وراء تلك التراجيديا فى ان البطل يصبح بلا دور أو فضيلة اذا كان الخيار المطروح أمامه هو خيار واضح بين الحق والباطل أو بين الخير والشر . وتبدأ المشاكل كلها ، على المسرح كما فى الحياة ، منذ اللحظة

التى يتعين فيها أن نضحى بحق ما لكى نتمكن من احقاق حق آخر . وهذا هو الوضع السائد غالبا في الشئون الدولية . فالسلام والعدل هما فضيلتان محترمتان إلى أبعد الحدود ولكن يصعب التوفيق بينهما فى كل الظروف والاوقات على نحو دائم . فتفضيل السلام ، رغبة فى تحقيق الأمن والاستقرار فى العلاقات الدولية ، قد يعنى التضحية بالعدل حين يؤدى السلام الى دعم وتجميد حالة عدم التكافؤء القائمة . وعلى العكس من ذلك فان تفضيل العدالة ، أملا فى اشباع المطالب المشروعة ، ربما يفضى الى السماح بمشكلات قد تعرض السلام ، طبقا للمفهوم السابق ، للخطر . وإذا ما ترجمنا هذا الخيار القاسى الى مصطلحات جيو - استراتيجية فان هذا الوضع ينطبق على محورى : الشرق - الغرب /الشمال - الجنوب المتعامدين . فعلى محور الشرق - الغرب ، حيث تخيم شبح الحرب النووية ، تحتل مشاكل الأمن والدفاع الأولوية القصوى ، ومن ثم فان التنسيق بين الخيارات السياسية والعسكرية والمالية يكون بهدف منع الحرب أو محاولة كسبها فى حالة وقوعها حتى ولو اقتضى الأمر التضحية مؤقتا بتنمية الجنوب . أما على محور الشمال - الجنوب فتحظى الأهداف الاقتصادية بالأولوية المطلقة ويتم التنسيق بين المعطيات السياسية والمالية والاقتصادية من أجل تحقيق تلك الأهداف التى تتطلب حلولا تختلف بالضرورة عن الحلول المطروحة على محور الشرق - الغرب .

ويقضى موقف الاخلاقيين من هذه القضية برفض ذلك الخيار ، وينصحون بعدم التضحية بأى من هذين الهدفين . وعلى الرغم من ان لهذا الموقف وجاهته من وجهة النظر المنطقية البحتة ، إلا أن رفض الخيار قد يساوى الهرب من مشكلة تواجه رجال السياسة بشكل يومى ويتعين عليهم التصدى لها ومحاولة علاجها[١٢].

وقد تسهم الاخلاق فى القاء بعض الضوء على الخيارات السياسية ، لكنها بالقطع لا تستطيع أن تحل محلها . فعالم الواقع هو عالم مركب من حقائق صعبة لا تخضع لمقتضيات الضمير فى يسر . ومن قلب هذه الحقائق ينبت العنف بجميع أشكاله (الجسدية والعسكرية والايديولوجية والثقافية والاقتصادية) . وعلى الذين يعتقدون انه بالامكان تجاهل مثل هذه الحقيقة أن يتأملوا ملاحظة زيسلوميلوز Czeslaw Milosz التالية :

« ان القول بان القوة لا تكفى كحجة هو قول يتجاهل طبيعة السياسة التى تنطوى كل معركة منتصرة أو خاسرة فيها على آثار مرتجعة effets retroactifs . واذا امكن التخلى عن السياسة فسوف تبقى قيم الحقيقة والاخلاق وحدها فى الميدان . لكن ذلك أمر مستحيل . ونحن لا نستطيع ، على أحسن الفروض ، سوى أن نعمل على الابقاء على هذه القيم ومحاولة استيعابها فى اطار السياسة . اننى ألمس هنا معضلة جوهرية تبلغ صعوبتها حدا فشل معه كل المعاصرين فى ايجاد حل لها[١٣]».

جـ) وأخيرا فربما يكمن العيب الجوهرى فى أن المدرسة الاخلاقية لا تفسر شيئا بالنسبة

للباحث ولا تسهم بأكثر من تقسيم العالم إلى أخيار واشرار تحملهم مسئولية الخطايا المتفشية فى العالم . وحين يتحدث الاخلاقيون عما يجب أن يكون عليه العالم فانهم يكونون على صواب ، لكنهم يعجزون عن تفسير الحالة التى وصل اليها العالم . ويعد هذا التفسير شرطا أوليا لاكتشاف الطرق المؤدية الى التغيير وتحسين الوضع القائم . ومن هذا المنطلق استطاع ماركس ، بما لا يدع مجالا للشك ، تعرية وكشف الفلسفة المثالية والاخلاقية التى اعتنقها سلفه . غير أن كثرة الترديد الأعمى لمقولة أن « الفلاسفة لم يفعلوا شيئا أكثر من تفسير العالم بأشكال وطرق مختلفة وان المهم هو تغييره قد أوقع الكثير من الماركسيين فى نفس المأزق ا لذى وقع فيه أولئك الذين تصوروا بسذاجة ان مجرد الرغبة فى تغيير العالم تغنى عن محاولة تفسيره .

ومن ثم فأيا كانت ضرورة الأخلاق فانها لايجب أن تصرفنا عن البحث .

هوامش الفصل الأول

(١) تضمن كتاب الفرائض Les offices لسيسرون Cicéron عبارات بليغة ينتقد فيها اللجوء الى القوة المسلحة. يقول سيسرون: « هناك طريقتان للاعتراض : تتمثل الأولى فى مقارعة الحجة بالحجة وتتمثل الثانية فى اللجوء الى القوة ، وبينما تشكل الأولى خاصية من خصائص الانسان فإن الثانيه هى من شيمة البهائم ، وعلى الانسان الا يلجأ اليها أبدا طالما كان فى الأولى الكفاية .» (الكتاب الأول ، الفصل الحادى عشر) . ويقول أيضا : « فى كل مرة يتعين علينا فيها تأييد الحرب يجب الا تكون تلك الحرب سوى وسيلة للوصول الى السلام ودعمه وتأكيده .» (الكتاب الأول ، الفصل الثالث والعشرون) . لكنه كان أسيرا فى الوقت نفسه لتصور مغرق فى الشكلية عن العدل إذ كتب يقول : « ليست هناك حرب عادلة سوى تلك التى تنشب لاستعادة حق اغتصب أو تلك التى تعلق وفقا للأصول قبل أن تمارس » . (الكتاب الأول ، الفصل الحادى عشر) .

(٢) Secunda secondae, Quaestio XI (De bello).

(٣) Bartolomé DE LAS CASAS, Très brève relation de la destruction des Indes (1552). Maspero, 1979, à comparer avec Hernan CORTES, La conquête du Mexique (1519-1526), Maspero, 1979.

(٤) Relectiones theologicae, De Indis, 1532, 3e éd

(٥) Instruction à l'usage vicaires apostoliques en partance pour les royaumes chinois du Tonkin et la Cochinchine, 1659.

(٦) Sur la «Querelle des rites» qui a fait échouer la mission des Jésuites en Chine, voir: Letters édifiantes et curieuses de Chine par des missionnaires Jésuites (1702-1776), Garnier-Flammarion, 1979.

(٧) انظر النص فى كتاب : مارسيل ميرل :
Pacifisme et internationalisme, A. Colin, 1966 ص ٣٣٢ — ٣٣٦

(٨) حول هذا التطور انظر مارسيل ميرل : « الكنسية الكاثوليكيه فى مواجهة العلاقات الدولية » ، Economica ، ١٩٨٠ .

(٩) انظر مارسيل ميرل :
L'inticolonialisme européen de las Casas « السابق الاشارة وأيضا كتابه Pacifisme et internationalisme Karl Marx, A. Colin, 1969.

وهى كتب جامعة للعديد من النصوص .

(١٠) أنظر ماقاله خمينى من أنه « قد أصبح واجبا على المسلمين أن يعلنوا الحرب المقدسة المسلحة على الحكومات التى تدنس المقدسات وذلك كى يمكن تصحيح سياسة المجتمع ونهج القائمين على السلطة بما يتمشى مع المبادىء والقوانين الاسلامية » . الذى أضاف « يجب أن يخدم ماقاله الامام على قدر احترامنا للقرآن وذلك حتى آخر

العمر . وتلك قضية تهم الجميع : الرئيس والقائد والوزير والحاكم والفقيه كما تهم العالم كله والانسانية بأسرها » نقلا عن كتاب : « من أجل حكومه اسلامية » ، Fayard ، ١٩٧٩ .

(١١) أنظر :

Alan GEYER, Religion, political culture and the new right, A. Shalon paper, The Churches' Center for Theology and Public Policy, Washington, avr. 1981, n° 10.

(١٢) إن الحذر الذى أبداه الفاتيكان تجاه الأزمة البولنديه فى ديسمبر ١٩٨١ يوضح أن ظروفا محددةً قد تفرض خيارا بين الاعتبارات الأخلاقية التى قد تتصادم : فالرغبة فى تجنب تدخل سوفيتى أو حربا أهلية قد غلب على قضية الدفاع عن حقوق الانسان التى تم اهدارها بلا تردد . وإذا مااستخدمنا المصطلحات الأخلاقية يمكن القول . أن مقتضيات السلام قد تغلبت على مقتضيات العدل .

مراجع الفصل الأول :

Le seul ouvrage dont le titre corresponde exactement à celui de ce chapitre est celui de

COSTE (René): Morale internationale, Desclée, 1964.

Les exigences de la morale, appliquées aux relations internationales, Sont évoquées dans trois ouvrages qui couvrent également une partie des prolbèmes abordés dans les chapitres suivants:

LANGE (Chr. L.) et SCHOU (August): Histoire l'internationalisme. Kristiana, H. Aschehoug, tI, 1919, t.II, 1954, t.III, 1964.
MERLE (Marcel): Pacifisme et internationalisme XVII^{e}-XX^{e} siécle, A. Colin, 1966.
RUYSSEN (Théodore): Les sources doctrinales de L'internationalisme, P.U.F. t. I, 1954, T. II, 1958, t. III, 1961.

Plus limités par leur titre comme par leur objet, trois autres ouvrages doivent cependant être signalés:

HOROWITZ (lrving L.): War and Peace in contemporary social and philosophical Theory, London, Souvenir Press, 1973.
MAYER (Peter): The Pacifist Conscience. An anthology of pacifist writing, London, Rupert Hart-Davis, 1966.
M'erle (Marcel): L'anticolonialisme européen de Las Casas à Marx, A. Colin, 1969.

(13) *Une autre Europe*, Gallimard, 1959 (rééd. 1980), p. 122.
(14) *Onzième thèse sur Feuerbach*, 1845.

الفصل الثانى

السياسيون

ولكن هل يمكن أن يستخدم العلم بدوره كحجة ضد الاخلاق ؟ تلك هى احدى القضايا الاساسية التى تطرحها أعمال ميكيافيللى ، ومن أتوا على نهجه من بعده .

ان ميكيافيللى يتمتع بسمعة سيئة الى الدرجة التى أصبح اسمه مرادفا لصفة تحمل معنى السباب . لكن ذلك لا ينبغى أن يصبح مبررا لاهمال الميكافيللية والميكافيلليين .

١ – ميكيافيللى وفن الحكم

ان الصورة الأكثر ذيوعا عن شخصية مؤلف « الامير Le Prince » (١٥١٣) ، و« خطاب عن حقبة تيت ليف* الأولى Discours sur la première décade de Tite-live هى أنها شخصية تنزع نحو القوة وتتقمص روحا هازئة ومجردة من الاخلاق .

وتثبت فقرات من كتابات ميكيافيللى نفسه دعائم تلك الصورة النمطية ، لكنها عادة ما تكون فقرات مقتنصة وخارجة عن السياق العام ، ومن ثم فهى صورة كاريكاتورية . لقد أفصح ميكيافيللى ، منذ خطابه الى لوران دى ميديس** Laurent de Médicis عن عزمه على « توضيح وبيان القواعد التى يقوم عليها حكم الامراء » . ولم يستعن فى مهمته تلك بالاستناد على المنطق أو العقل le raisonnement وحده ، وانما بالخبرة الطويلة بالأشياء الحديثة والقراءة المتصلة عن الحضارات القديمة » .

ومؤلف .« الامير » هو ايضا مؤلف « فن الحرب » (١٥١٣ - ١٥٢٠) ، وفيه يوصى مريده « بأن لا يسقط فكرة ممارسة الحرب مطلقا من اعتباره » حيث أن « الانبياء جميعا ينتصرون حين يكونوا مسلحين ويهزمون عندما يسقط السلاح من أيديهم » . لكنه فى الوقت نفسه يرى أن « الخصومة قد تكون ضارة أو نافعة حسب الأوقات ، وهى عندما تفيد فى شىء فانها تضر بشىء آخر » كما يرى أيضا أن « أفضل قلاع الامير مناعة هى الا يكون مكروها من الشعب » .

وإذا كان صحيحا ان الخبث والتظاهر بل والخديعة المتعمدة تأتى كلها فى مقدمة الوسائل التى يجب ان يتسلح بها الامير ويحق له استخدامها متى شاء لقهر عدوه ، فان الصدق والفضيلة تجد لهما مكانا أيضا فى كتابات ميكيافيللى : « فالامراء الحكماء والدول المداره ادارة جيدة هم أولئك الذين عقدوا العزم على ألا يعملوا أبدا على اسقاط الكبار فى براثن اليأس وأن يستجيبوا لمطالب الشعب ويعملوا على اسعاده على اعتبار أن تحقيق هذا الهدف يجب أن يكون احدى المشاغل الاساسية للامير » . وطبقا لميكافيللى أيضا فان على الامير أن يشجع الكفاءات وأن « يمتع شعبه بالاعياد والمرح » . وأن « يعنى بالتجمعات المهنية والعصبية » و« يحرص أحيانا على حضور اجتماعاتهم ، ويجعل من نفسه نموذجا للانسانية والأبهة » .

وقد تكون هذه النصائح ، وغيرها ، نابعة من حكمة الأمم أو قد تأتى ، ان شئنا ، تعبيرا عن الانتهازية ، لكنه لا يمكن التسليم بأن السخرية الهازئة le cynisme هى جوهر الهامها . فجوهر فكر ميكيافيللى هو شىء آخر نستطيع أن نعثر على مفاتيحه حين يكتب فى « فن الحرب » قائلا : « يتعين على الرجال ، حين يتصدوا لمشروع معين ، ان يتهيأوا له بكافة الوسائل كى يكونوا على اتم استعداد حين تدق ساعة العمل » . من هذا المنطلق يعتقد ميكيافيللى ان كل الوسائل مشروعة طالما انها تؤدى إلى تحقيق الهدف المحدد ، وحينئذ لا يجب ان يقف أى معيار اخلاقى حائلا فى وجه البحث عن اقصى قدر من الفاعلية . ويقترح ميكيافيللى نظاما للتفكير مجردا من الاخلاق صراحة . فلم يتردد فى القول بأنه « يتعين على الامير الذى يرغب فى البقاء أن يعى أنه من الضرورى أن يتعلم كيف يكون خيرا وشريرا فى نفس الوقت وان يستخدم الخير أو الشر حسب مقتضى الحال » ، وكذلك بأنه « من الضرورى للامير أن يتعلم كيف يتصرف مثل الانسان ومثل الوحش أيضا » . بعبارة أخرى فان فن الحكم عند ميكيافيللى يعنى أن الغاية تبرر الوسيلة دائما : « فاذا ما كان هدف الامير هو أن ينتصر على عدوه أو أن يحافظ على بقاء الدولة تصبح الوسائل كلها شريفة ومحمودة من الجميع ، لان السوقى le vulgaire لا يحكم إلا بما يراه أو بما يصير اليه الأمر ، وحيث انه لا يوجد فى هذا العالم سوى السوق ، فانه لا يصبح للعدد الضئيل وزن حين تهيىءالكثرة لنفسها ما يمكن ان تستند عليه » .

ان القول بأن ميكيافيللى قد وضع أصول ومبادىء فن الحكم هو قول قابل بطبيعته للنقاش . لكن تماسك نظام التفكير الميكيافيللى لا يزال يثير الدهشة فى الواقع . وتؤكد غزارة وعصرية الاعمال المستوحاه من فكر ميكيافيللى على أن ادانة الميكيافيللية لا تكفى وحدها لكى يصبح الانسان لا ميكيافيليا .

فى كتابه « حديث عن التاريخ العالمى Discours sur l'histoire universelle (١٦٨١) أراد بوسيويه Bossuet أن يدلل على أن العناية الالهية تدير شئون العالم من أعلى وتتعمد تحطيم الامبراطوريات بهدف إذلال الامراء الذين لا يمتثلون لارادتها . ورغم ذلك فقد انطوى كتابه على تنازل له مغزاه من وجهة النظر الميكيافيللية عندما كتب يقول : « مع أنه إذا نظرنا الى المصادفات الخاصة فقط نجد أن الثروة تبدو وكأنها وحدها الباعث على قيام وسقوط الامبراطوريات ، فيما يحدث فيها شبيه بما يحدث فى المباريات حيث نجد أن اللاعب الأكثر مهارة هو الذى يكسب على المدى الطويل . وفى هذه اللعبة الدموية ، حيث تتصارع الشعوب من أجل الامبراطوريات والقوة ، فان البعيد النظر والمثابر المتمرس فى الأعمال الكبرى والذى عرف أكثر من غيره متى يبذل الجهد ومتى يدخره طبقا لظروف المواجهة ، هو الذى يكون له السبق فى النهاية ويوظف الثروة توظيفا جيدا لخدمة أهدافه »[1].

فإذا كان مؤلف السياسة المشتقة مباشرة من كلمات الكتاب المقدس يقبل بالنظر الى التنافس الدولى على أنه لعبة بين القوى يفوز فيها أكثرها مهارة ، فكيف يمكن اذن أن نتصور أن يصم ممارسو السياسة آذانهم عن رسالة ميكيافيللى ؟ وسوف يكون من العبث فى هذا الاطار ، أن نحاول وضع قائمة بالقيادات الميكيافيللية لاننا سوف نجد فى الواقع أن كل الذين يمارسون قدرا ولو ضئيلا من السلطة مضطرين الى القبول بقواعد اللعبة السياسية حتى ولو لم يعترفوا بذلك صراحة . ان ممارسة السلطة ، فى الداخل كما فى الخارج ، تضع فى المواجهة أطرافا لكل منهم أهدافه الخاصة التى يتعين عليه تحقيقها ، ولا يمكن لاى منهم أن يأمل فى تحقيقها إلا من خلال المطابقة بين الأهداف والوسائل وأخذ جميع تقديرات الخصم فى الحسبان .

تلك هى العقبه الكأداء التى تقف دائما فى وجه رجال السياسة (ودون تفرقة بين المراحل الزمنية أو الاتجاهات الايديولوجية) هى التى أدت فى الواقع الى تأويلات نظرية ساعدت على دعم وتحديث الفكر المستوحى من ميكيافيللى .

وإذا ما اقتصرنا على المؤلفات المتخصصة فى العلاقات الدولية فسوف نجد أن التيار الأول فى هذا الصدد هو ذلك الذى يحبذ التركيز على دراسة علاقات القوة والتى ينظر اليها ، من هذه الزاوية ، على أنها علاقات ذات طبيعة صراعية فى الأساس حتى ولو كانت تلك الصراعات الموجودة فى الزمان والمكان لم تصل بعد الى درجة الصراعات المسلحة .

ومن بين المؤلفين الذين يؤيدون تلك النظرة أولئك الذين يعتقدون أن المهمة الأولى تكمن فى وصف ثم تحليل علاقات القوة وبيان طريقة تطورها . ويندرج تحت هذا البند متخصصون تكفى عناوين مؤلفاتهم للافصاح عن اتجاهاتهم : علاقات القوة لجورج شوارزنبرجر Georg

Schwarzenberger[٢]، والقوة والتوازن فى السبعينات لا لاستير بوخان[٣] Alastair Buchan .

وهناك آخرون ، لا يكتفون بالملاحظة ويرغبون ، انطلاقا من الضرورات التى تفرضها العقلانية السياسية ، فى بناء نظرية « واقعية » للعلاقات الدولية . وهذا هو حال هانز مورجينتاو Hans Morgenthau الذى يبرر مشروعه العلمى على النحو التالى : « تقوم النظرية أساسا ، فى مفهوم الواقعية ، على ملاحظة الحقائق Faits ومنحها دلالة عقلانية . وتفترض هذه الواقعية انه لا يمكن تحديد سمة سياسة خارجية ما الا من خلال فحص التصرفات السياسية التى كانت قائمة والنتائج المرئية لهذه التصرفات . وبهذه الطريقة نستطيع أن نكتشف ماذا فعل رجل الدولة حقا ، وبناء على النتائج المرئية لتصرفاته تلك نستطيع أن نستنبط الأهداف الكامنة وراءها »[٤]. واذن فانه يمكن ، عن طريق تتابع الأسباب والنتائج ومن خلال العلاقة بين الغايات والوسائل ، أن نأمل فى اكتشاف العقلانية rationalité التى يفترض أن تقوم عليها تصرفات رؤساء الدول .

ان سياسة القوة Power politics والواقعية السياسية Real-Politik لا يمثلان التياران الوحيدان الباقيان على قيد الحياة والموروثان عن ميكيافيلى . فهناك فرع يتصل بالاستراتيجية وينبثق عن الميكيافيللية مباشرة ، وهو الفرع الذى وضع كلوزفيتس قواعده منذ القرن التاسع عشر عندما أكد بحق على أن الاستراتيجية العسكرية ، التى تهدف الى شل ارادة الخصم بقوة السلاح لا يمكن فصلها عن الاستراتيجية السياسية . « فالحرب لا تنتمى إلى ميدان العلوم والفنون ولكن إلى ميدان الوجود الاجتماعى . انها صراع بين مصالح كبرى يحسم بالدم . ولذا فهى تختلف ، من هذا المنطلق وحده ، عن باقى الصراعات . وفى هذا الاطار فليس من الملائم مقارنتها بأى فن من الفنون وانما بالتجارة التى هى صراع بين مصالح وأنشطة انسانية . فالحرب شديدة الشبه بالسياسة التى يمكن اعتبارها بدورها ، على الأقل فى جانب منها ، فن للتجارة على نطاق واسع »[٥].

ان المقولة الشهيرة عن أن « الحرب ليست شيئا آخر سوى استمرار للعلاقات السياسية بالاستعانة بوسائل أخرى »[٦] قد اثارت كثيرا من الجدل . وكان ريمون ارون على حق بالفعل حين أكد على أن الحرب ، فى فكر كلوزفيتس كما فى فكر ميكيافيللى ، تبقى خاضعة لغاية عليا هى السياسة[٧].

ولكن ما ان توضع المعادلة على هذا النحو حتى يصبح قلب المصطلحات عملية مغرية . (« السياسة هى الحرب تباشر بوسائل اخرى ») كما سيفعل لينين ومن بعده عدد آخر من الباحثين الامريكيين الذين أعيتهم الشيوعية مثلما أعيت الرأسمالية لينين . وأيا كان الحل الذى نختاره فان اسقاط الحواجز بين الحرب والسياسة ليس له من أثر سوى تدعيم التقليد الميكيافيللى الراسخ : الامير الناصح هو الذى يعرف متى يلجأ الى التفاوض ومتى يلجأ إلى القوة ويلجأ الى الخير كما يلجأ إلى الشر وفقا للظروف .

والواقع أن جماع الفكر الاستراتيجى اللاحق على كلوزفيتس ينضوى تحت لواء الآفاق التى فتحتها الميكيافيللية . فحتى مع افتراض أن القوة والمجد لا يشكلان الغايات النهائية ، فان هموم البقاء فى حد ذاتها تدفع الى العمل على أخذ جميع احتمالات الموقف الصراعى فى الحسبان والبحث عن أنسب الردود على تهديدات الخصم[٨].

ومن الطبيعى أن ننتقل من الاستراتيجية التى تعد فنا الى نظرية المباريات théorie des jeux التى تطرح نفسها باعتبارها علما قائما على حساب الاحتمالات . وتحاول هذه النظرية ، انطلاقا من الدراسة المتعمقة للمواقف العملية ، بناء نماذج صورية تهدف الى تعليم صناع القرار كيف يستطيعون ، فى مواجهة أية حالة من حالات الأزمات ، تعظيم مكاسبهم الى الحدود القصوى وتقليل خسائرهم الى الحدود الدنيا . وكان الاقتصاديون قد تمكنوا ، منذ أمد طويل ، من صياغة أدوات من هذا النوع . واكتشف العسكريون ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، ينابيع البحث العلمى الحسابى la recherche opérationelle[٩]. وعادة ما يلجأ الخبراء الحكوميون إلى الاستخدام المكثف لتكنيك « السيناريوهات » المعقد بصورة أو بأخرى[١٠]. ومن بين هذه الأدوات ما هو ميكيافيللى بالمعنى السيىء، لكنها جميعا ، بوعى أو بدون وعى ، موروثة عن مبادىء فن الحكم كما وضعها مؤلف « الأمير » .

٣ – حكمة قصيرة النظر

من هنا يستحيل علينا ، سواء على صعيد النظرية أو على صعيد الممارسة ، أن نتفادى البعد « السياسى » للمشكلات . ولكن هل يعنى هذا امكان الاكتفاء بذلك البعد ؟ .

ان الاجابة على هذا السؤال تكون بالنفى حين يتعلق الأمر بالعلاقات الدولية ، وذلك لأسباب ثلاثة :

فأولا : لأن أصول الحكم التى أرسى ميكيافيللى ، ومن أتوا على نهجه من بعده ، قواعدها تصلح لجميع القائمين على السلطه أيا كانت طبيعة أو حجم مسئولياتهم . اذ يستطيع مدير الشركة أو الزعيم النقابى أو رئيس الحزب أو حتى رجل التربية أن يستلهم هذه المبادىء عند مباشرته لمسئولياته ، شأنه فى ذلك شأن رئيس الدولة . كذلك فان البحث عن أقصى قدر من الفاعلية وتحقيق التناسق بين الأهداف والوسائل لايختلف ، من وجهة نظر الأمير ، بحسب ماإذا كان الأمر متعلقا « بالشئون الداخلية » أو « الشئون الخارجية » . بل يمكن التأكيد ، بشىء من الحذر ، على أن ميكيافيللى لم يهتم فى الواقع بخصوصية المشكلات الدولية . وحول هذه النقطة فانه يمكن القول أن « اللا أخلاقية a-moralisme » تؤدى إلى نفس النتيجة التى يهفوا اليها الاخلاقيون ألا وهى احتكار الأحكام وعالميتها . ان القول بوجهة النظر الميكيافيللية يساعد بالقطع على فهم بعض نماذج السلوك ، لكن

وجهة النظر هذه لا تجيب على سؤال جوهرى لا يمكن تجنبه : لماذا تعتبر العلاقات الدولية ميدانا خاصا من ميادين البحث ؟ وما هو هذا الميدان ؟ . لكننا سنجد الاجابة عن هذا السؤال عند هوبز وليس عند ميكيافيللى .

ثانيا : ان سياسة ميكيافيللى ، حتى حين تبرأ من تهمة « الميكيافيللية » ، لا تأخذ فى اعتبارها سوى الجانب العقلانى فى ادارة الأمور . وكان من الممكن لها أن تكون بمثابة أداة لا تشوبها شائبة لو كان البشر يتصرفون بلا أهواء أو رغبات جامحة أحيانا . فعلى حين تمكن بعض رجالات الدول من أمثال ريشيليو ، ومازارين ، وتاليراند ، وميترنيخ ، وبسمارك ، وتشرشل ، وديجول ... الخ من السيطرة على مشاعرهم بالقدر الذى جعلهم يتصرفون كفاعلين عقلانيين ، يمكن التساؤل عما اذا لم يكن نابليون ، وهتلر ، وستالين ، بل وحتى وودرو ويلسون ضحايا لأهوائهم الجامحة ؟ ويصبح السؤال أكثر تعقيدا حين نقبل أن ندخل فى الاعتبار مسائل من قبيل لعبة المصالح الخاصة ، تقلب مشاعر الجماهير ، حماس الأنبياء من كل لون ، عنف الأقليات المصرة على فرض وجهات نظرها بكافة الوسائل . ان صناع القرار يواجهون ضغط ما يسميه المؤرخون بالقوى الكامنة[١٢] les forces profondes بما يضع عقلانيتهم أمام اختبار بالغ الصعوبة كل يوم . والواقع أنه باستثناء حالة الصراع المسلح ، حيث تخضع القوات المتحاربة لقيادة موحدة ، يصعب ان نقارن التنافس الدولى بمباراة فى الشطرنج وبهذه البساطة[١٣].

ثالثا : واخيرا فان ميكيافيللى يكتفى* بالملاحظة ولكنه ، مثله فى ذلك مثل الاخلاقيين ، لا يفسر لنا من أين يستمد الأمير سلطانه ؟ من هم اصدقاؤه ومن هم أعداؤه ؟ ولماذا أصبحوا كذلك ؟ ومن خلال ديمومه المصالح المتصارعة الا توجد طريقة للارتقاء بالعلاقات الدولية ؟ وهل تصلح النصائح ، التى كان من الممكن أن تكون مفيدة للوران دى ميديس كى يتجنب مكائد منافسيه على الممالك الايطالية فى عصر النهضة ، لضبط علاقات القوى فى عصر القنبلة الذرية والأقمار الصناعية والشركات متعددة الجنسيات ؟ . ان احتقار الانسان الذى تنضح به عبارة ميكيافيللى : « لا يوجد فى هذا العالم سوى كل ما هو سوقى » هى حكمة بلغت من قصر النظر حدا لا يمكن لها معه ان تعى حركة التاريخ .

هوامش الفصل الثانى :

(١) مرجع سبق ذكره ، الجزء الثالث

(٢) Georg Schwarzenberger: Power Politics, London, Stevens and Sons, 1951

(٣) Alastair Buchan: Power and Equilibrium in the 1970's, London, chatto and Winders, 1973

(٤) Politics among nations, the struggle for power and Peace, New York, A.Knopf, الطبعة الثالثة ص ٥ .

(٥) De la querre, éditions de Minuit, 1955 ص ١٤٥ .

(٦) المصدر نفسه ص ٧٠٣

(٧) Penser la querre-Clausewitz, Gallimard, 1976
الجزء الثانى ، ص ٢٦٣

(٨) انظر على سبيل المثال أهم المؤلفات الفرنسية المتعلقة بهذا الموضوع .
Général BEAUFRE, Introduction à la stratégie, A.Colin, 1964, Dissuasion et Stratiégie, A.Colin, 1964; Raymond ARON, Le grand débar, Initiation à la stratégie atomique, Calmann-Lévy, 1963; Général Pierre GIIOIS, Stratégie de l'âge uncléaire, Calmann-Lévy, 1960; Général Lucien POIRIER, Des stratégies nucléaires, Hachette, 1977 auxquels il convient d'ajouter la collection «Les septépées» et la revue Stratégique publiées sous le patronage de la Fondation pour les études de défense nationale.
أما أهم المؤلفات باللغة الانجليزية فهى : Thomas C.SCHELLING, The strategy of conflict, New York. University Press, 1963; Anatol PAPOPORT, Strategt and Conscience, New York, Schocken Books. 1969 et Henry A.KISSINGER, Nuclear Weapons and Foreign Policy, New York, Doubleday Anchor. 1958.

(٩) Colonel GONARD, la recherche opérationnelle et la décision, Genéve, Droz. 1958.

(١٠) Le «Rapport sur les principales options du huitiéme plan soumis par le gouvernement à l'avis du conseil économique et social», La documentation française, avr. 1979.

(١١) Sigmund FREUD et William C. BULLITT, Le Président Thomas W. Wilson. Portrait psychologique, A. Michel, 1967.

(١٢) Pierre RENOUVIN et Jean-Baptise DUROSELLE, Introduction à l'histoire des relations internationales, A. Colin, 1964.

(١٣) لكن هذه الملاحظة لاتصدق الا على الحروب « التقليدية » ففى الحروب الأهلية والحروب الثوريا ، وهى الحروب الأكثر شيوعا نجد أن تعدد الخصوم التى تتصارع على أرض المعركة يستبعد أى مقارنة يلعبه الشطرنج حيث يقوم لاعبان فقط بتحريك القطع على الرقعة .

الفصل الثالث

القانونيون

ولا نعنى « بالقانونيين » هنا أولئك الذين يسنون قواعد القانون ، فتلك مهمة السلطة التشريعية والتنفيذية ، ولا حتى أولئك الذين تقع على عاتقهم عملية تنفيذها ، فتلك مهمة القضاه ، ولكننا نعنى بهم أولئك الذين يتولون تفسير القواعد القانونية وتنقيحها . وباختصار فاننا نعنى بذلك ما اصطلح على تسميته بالمذهب doctorine أو النظرية théorie القانونية .

ولا يستطيع أى منهما تجاهل المشكلات الدولية بالطبع . ولكن اختلفت اجابات القانونيين فى الواقع على مر العصور . ولم يكن ذلك فقط نتيجة لتعدد المذاهب الفكرية بينهم ، ولكن أيضا لأن مضمون وطبيعة « القانون الدولى » نفسه قد تغير بمرور الزمن . فقد اصطبغ القانون أولا بالصبغة الاخلاقية ثم حاول بعد ذلك أن يجد لنفسه أساسا صلبا يرتكز عليه من خلال مفهوم « الطبيعة La nature » . لكن اخفاق تلك المحاولة أدى الى فتح الطريق أمام المدرسة الوضعية L'école positiviste . واليوم يواجه القانون التقليدى ، الذى وضعت الدول أسسه ، موقفا صعبا تحت تأثير الانقلابات التى أصابت المجتمع الدولى ككل والتى تهدد هذا القانون بالانفجار .

١ ـــ مدرسة القانون الطبيعى والدولى العام L'école de droit de nature et des gens اختلط القانون بالاخلاق ، تحت راية الدين ، فى العصور الوسطى . فقد رغبت البابوية فى توجيه سلوك الأمراء وخولت لنفسها سلطة انزال العقاب بمن يخرجون منهم على قانونها . ويكفى ذيوع لقب Canonistes « ويعنى اخصائى القانون الكنسى » والذى كان يطلق على فقهاء تلك الحقبة للدلالة على تلك الصلة الحميمة بين الوظائف الدينية Confessionelles والوظائف الدنيوية Profanes .

ومع حركة الاصلاح وقيام الدول صاحبة السيادة وصلت وحدة المجتمع وتنظيمه الهرمى

للسلطة حول البابوية الى نهايتها المحتومة . وكان من الضرورى حينئذ ، ولمحاولة تسوية العلاقات بين دول بعضها كاثوليكي والآخر بروتستانتى ، ايجاد قاسم مشترك اعتقد البعض فى اكتشافه باختراع مفهوم « القانون الطبيعى » وهو مفهوم موروث عن القدماء طورته الكنيسة ثم انتهى تدريجيا إلى صيغته العلمانية على يد كبار فقهاء القرنين السابع عشر والثامن عشر والتى مزجت بين مصطلح القانون الطبيعى droit de nature وقانون الشعوب droit de gens [1].

ولسوء الحظ فان غياب القاسم المشترك لاطار من القيم يقبل به الجميع قد أدى الى تدهور ثم الى اختفاء القانون الطبيعى اختفاء يكاد يكون تاما[2]. فقد ثار الجدل أولا حول جوهر حالة الانسان « الطبيعية » والتى ذاعت شهرتها كثيرا . وبينما رأى البعض من أمثال بافندورف Pufendorf أن هذه الحالة كانت حالة نعيم خالص رأى البعض الآخر أنها على العكس من ذلك لم تكن سوى حالة سيطرت فيها القوة الغاشمة[3]. فكيف اذن يمكن أن نستخلص من تلك الافتراضات المتناقضة على هذا النحو قواعد ندعى أن حالة الطبيعة تمليها على البشر بما فيهم الحكام ؟ وحتى مع افتراض أنه يمكن التوصل الى اتفاق حول هذه النقطة وتتجاوز الجدل الذى لا مخرج منه لكى نبحث ليس حالة الطبيعة ولكن طبيعة الانسان إلا أن الانشقاق سرعان ما برز مرة أخرى من وسط عصر النور Siécle de lumière حين أقام الفلاسفة من عبادة العقل الها يقاتلون به الخرافات والأحكام المسبقة ابتداء من العقائد الدينية نفسها . وقبل أن يختفى القانون الطبيعى تماما كان قد توارى لكى يصبح مجرد يافطة معلقة على تخريجات ذهنية أو اخلاقية يختلف مضمونها باختلاف مؤلفيها .

وعلى الرغم من حذر أمردى. فاتيل Emer de Vattel فانه لم يتردد فى تخطى عقبة القانون الطبيعى عندما وضع اعتبارا من منتصف القرن الثامن عشر أسس القانون الوضعى droit positif حين أوضح أن عناصر هذا القانون « تنبع من ارادة الأمم »[4]. وبعد هذا بدأت مدرسة القانون الطبيعى فى الذبول ولم يتمسك بها سوى رجال الكنيسة الذين يكادون يحتكرونها احتكارا تاما الآن دون بذل أية محاولة لتطويرها[5].

وليس من قبيل المصادفة أن تختفى نظرية القانون الطبيعى فى نفس الوقت الذى بدأت فيه فكرة سيادة الدول تطفو على السطح وتسود . والواقع أن أفضل تعريف للسيادة والقائل بأنها « القدرة على القيادة والضغط دون الوقوع تحت القيادة أو الضغط أبدا لكائن من كان على هذه الأرض »[6]، لا يعود الى نهاية القرن الثامن عشر ولكن الى نهاية القرن السادس عشر . وقد أصبح الجدل القائم حول مفهوم القانون الطبيعى جدلا نظريا محضا منذ اللحظة التى أقرت فيها الدول هذا التعريف ومارست تصرفاتها على أساسه . ولم تكن محاولة فاتيل المتأخرة أكثر من مجرد استخلاص العبرة من تطور بدأ منذ عصر النهضة .

وليس من قبيل الصدفة أيضا أن نشهد اليوم عملية احياء جديدة للقانون الطبيعى ولكن فى ثوب آخر . فالدوافع الحافزة على محاولة ايجاد حد أدنى من القواعد المشتركة ، ان لم يكن وضع

أسس عالمية للتفاعل الاجتماعي Sociabilité universelle ترتضيها الدول المختلفة ، تؤكد فى الواقع على أن دوافع منظرى فكرة القانون الطبيعى كانت دوافع سليمة فى الاساس . لكن فشل هؤلاء المنظرين يوضح فى الوقت نفسه أن الصعوبة الكبرى تبدأ منذ اللحظة التى نحاول فيها أن نفرض على الدول قبول قانون لا تكون هى نفسها قد أقرت قواعده سلفا .

٢ – انحسار القانون الطبيعى

تتبوأ الوضعية القانونية مركزا مريحا للدول لانها لا تجعل منها « موضوعا objet » فقط للقانون الموجه اليهم وانما أيضا وفى الأساس طرفا فاعلا Sujet لهذا القانون . ومن ثم تصبح هذه الدول ، من خلال لعبه صورية بسيطة أشخاصا personnes متساوين من الناحية القانونية . تلك هى فدية مبدأ السيادة والذى شكل عقيدة راسخة ارتكزت عليها أعمال الفقهاء كنقطة انطلاق رئيسية فى جميع تحليلاتهم منذ بداية القرن التاسع عشر[٧].

لكن باب الجدل النظرى لم يغلق فى الواقع . فلم يغب عن ذهن عدد من المؤلفين ملاحظة أن القانون المؤسس على تطابق الارادات (فى صورة معاهدات أو اتفاقيات مبرمة بأشكال متعددة) لا يمكن اعتباره قانونا منشئا لالتزامات حقيقية ، لأن الارادة التى أوجدت الشىء تستطيع هى نفسها أن تلغيه . ومن ثم فان القانون الدولى لا يعد قانونا بالمعنى الحرفى للكلمة حيث نجد أن شبكة الاتفاقيات المبرمة بين الدول تخلو فى الواقع من أية التزامات قسرية أو عقوبات . ولتثبيت السمة الالزامية للمعاهدة يجب التأكيد دوما وبالحاح على سمو قاعدة غير مكتوبة هى « قاعدة » وجوب احترام المعاهدات pacta sunt servanda المشتقة من القانون الطبيعى والمقيدة لارادة الدول .

وعلى الصعيد النظرى فهذه المشكلة غير قابلة للحل . أما على صعيد الممارسة فقد احترمت الدول تعهداتها بصفة عامة . وهى حين خرجت على هذه التعهدات (مثلما حدث عندما لم تحترم الامبراطورية الالمانية حياد بلجيكا عام ١٩١٤) فقد تعرضت لردود فعل دفاعية من جانب الدول الأخرى . وهكذا فانه انطلاقا من القانون المدون (المعاهدات الثنائية والجماعية ودساتير المنظمات الدولية) وأيضا من أحكام القانون العرفى وبدرجة أقل من أحكام القضاء juris prudence ، استطاع القانونيون وضع نظام للتفسير يعتمد على تقصى ارادة الأطراف المتعاقدة ، ونجحوا فى استخلاص قواعد ومبادىء قانون يستند فى جوهره على « مبدأ المساواة السيادية » التى نصت عليها الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة . وقد أدى ظهور ثم تكاثر المنظمات الدولية الحكومية ، وبصفة خاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، الى توسيع نطاق البحث أمام القانونيين[٨]. لكن هذا الشكل المؤسسى للعلاقات الدولية ، والذى يثير ، كما سنوضح فيما بعد ، عديدا من المشكلات التى يصعب حلها ويتعين دراستها ، لم يؤثر كثيرا على منهج القانونيين . فلايزال القانون المعمول به هو ذلك القانون الذى تفرزه الدول مباشرة أو بطريق غير مباشر . ولا يوجد قانون آخر . ولايزال هذا

القانون ذاته هو شغل المدرسة الوضعية الشاغل ومحل دراستها .

٣ ــ النظام القانونى التقليدى فى قفص الاتهام

وعلى الرغم من ذلك فقد تعرض هذا البناء المتين ، منذ القرن العشرين ، الى ثلاثة أشكال من التحديات المتتالية والتى يكفى عنفها فى حد ذاته للدلالة على عمق الطفرات التى تهز العالم المعاصر .

أ – وجاءت أولى هذه التحديات من جانب الثورة البلشفية عام ١٩١٧ . فقد واجهت هذه الثورة مأزقا بسبب الاعتبارات المتناقضة التى تمليها عالمية أيديولوجيتها من ناحية والضرورات العملية الملحة لاقامة الاشتراكية فى بلد واحد من ناحية أخرى . وقد أبلت القيادات السوفيتية من الرعيل الأول للثورة، بلاء حسنا للخروج من هذا المأزق الذى وضعهم بين فكى كماشة . فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ليس ، ولا يريد أن يكون ، دولة مثل سائر الدول . انه ، على الأقل فى ادراك مؤسسيه ، تجمع للقوميات يشكل صورة مصغرة للعالم microcosme ويعد النواة الأولى التى ستنضم اليها دول العالم التى تتحول الى الاشتراكية فيما بعد . ويلاحظ أن الاسم الذى أطلق على الدولة الاشتراكية الوليدة قد خلا من الاشارة إلى أية قومية بعينها (بما فى ذلك القومية الروسية) ، وفى الوقت نفسه تقرر منح صفة المواطن « لكل العمال الأجانب المقيمين على أرض الجمهورية الروسية شريطة أن يكونوا منتمين إلى الطبقات العمالية والفلاحية »[١٠]. ولأن العلاقات التقليدية بين الدول هى علاقات قائمة على مبدأ السيادة الذى هو نتاج المجتمع البرجوازى ، فقد رغب الزعماء السوفيت فى صياغة قانون جديد يقوم على مبدأ التضامن الطبقى ويفتح طريق التطور مستقبلا أمام امكاناتهم الثورية .

غير أنه كان يتعين على الاتحاد السوفيتى أن يتعايش ، ولو مؤقتا ، مع الدول الرأسمالية[١١]، فقد تفتق ذهن خلفاء لينين عن نظرية عبقرية هى نظرية القانون الوسيط intermédiaire « أو المؤقت » transitoire[١٢] . فالاتحاد السوفيتى لايستطيع ، أو بالأحرى لايرغب ، فى أن يجرفه مع تيار « القانون الدولى البرجوازى » . ومن هنا كانت محاولة بلورة قانون « وسيط » يصلح كقنطرة لعبور الفجوة المؤقتة بين العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى . وقد هدف هذا القانون ، الذى بنى على أساس نفعى بحت ، إلى ضمان الحد الأدنى الضرورى للاتصال والتعامل بين دول ذات نظم اجتماعية متباينة فى ميادين محددة مثل التجارة وحماية الرعايا السوفيت فى الخارج والعلاقات الديبلوماسية ، على سبيل المثال . لكن هذا القانون الوسيط الذى قصد به الاتحاد السوفيتى حماية نفسه من عدوى البرجوازية لم يكن من الممكن أن يكون سوى قانون مؤقت أو عابر سوف يضمر تدريجيا مع نمو وانتصار الاشتراكية فى العالم ليحل محله « قانون دولى اشتراكى » ، لم تصغ قواعده بعد ، يدحض نهائيا فرضيات المجتمع الرأسمالى .

وقد اضطر ستالين ، بقسوته المعهودة ، أن يضع نهاية لبراعة تلك التفسيرات فكتب فى عام ١٩٣٠ ، مستندا فى ذلك إلى مفهوم ديكتاتورية البروليتاريا ، يقول : « ان فناء الدولة لن يكون باضعاف سلطتها وإنما بتقوية هذه السلطة إلى أبعد الحدود كى تتمكن من إزالة الطبقات المحتضرة وتنظيم الدفاع فى مواجهة الحصار الرأسمالى الذى لم ينفك بعد ولن ينفك فى المستقبل القريب »[١٣]. أما بالنسبة لمبدأ عالمية البروليناريا والتى جاءت الأممية الثالثة (الكومنترن) والمؤسسة فى موسكو عام ١٩١٩ لتكون بمثابة رأس حربته ، فقد تم تهذيبه وتقلص دوره لكى يتطابق أو يتمشى فى مع الدفاع غير المشروط عن الاتحاد السوفيتى . فقد كتب ستالين يقول : « الاممى هو ذلك المستعد دوما بلا شروط أو تردد أو تحفظات ، لحماية الاتحاد السوفيتى . لأن الاتحاد السوفيتى هو قاعدة الحركة الثورية فى العالم ، ولأن حماية مسيرة الحركة الثورية ودفعها إلى الامام لا تكون إلا بحماية الاتحاد السوفيتى . ان من يعتقد فى امكانية حماية الحركة الثورية ضد ارادة الاتحاد السوفيتى وفى مواجهته يكون معاديا للثورة وينزلق تدريجيا فى معسكر اعدائها »[١٤].

وقد أدى التركيز اللاحق على مقولات تهدف الى تدعيم سلطة الدولة ، واثارة النزعة الوطنية ، والدفاع المستميت عن السيادة الى اعادة اغلاق الدائرة نهائيا ! . فقد بدأ الاتحاد السوفيتى يتصرف مثل سائر الدول الأخرى ، على الرغم من استمراره فى الدعوة إلى ايديولوجية ثورية[١٥]، بعد أن اكتشف أن قواعد القانون « البرجوازى » تمده بأنسب الوسائل للدفاع عن مصالحه وتطبيق استراتيجيته . وفى عام ١٩٣٤ أصبح الاتحاد السوفيتى عضوا فى « عصبة الأمم » البرجوازية . وفى أغسطس ١٩٣٩ جاءت المعاهدة الجرمانية – السوفيتية بمثابة نذير بموت بولندة ومقدمة للحرب العالمية الثانية .

ويحتل الاتحاد السوفيتى ، منذ عام ١٩٤٥ مقعدا دائما فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويتمتع فيه ، بهذه الصفة ، بميزة تنفرد بها القوى العظمى . والواقع أن القواعد التى تحكم علاقة الاتحاد السوفيتى بالدول الاشتراكية لا تختلف عن القواعد العامة للعلاقات بين الدول حتى وان كان يعيبها ، وخصوصا فى نطاق العلاقة بينها وبين الديمقراطيات الشعبية الأوربية ، عدم التوازن القائم فى علاقات القوى ، والتوتر الناشىء عن التدخلات العسكرية المستمرة مثلما حدث فى المجر (١٩٥٦) ، وفى تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨) . إن انفصال يوغوسلافيا (١٩٤٨) ، والقطيعة مع البانيا (١٩٦٠) والتوتر المستمر مع الصين منذ عام ١٩٦٠ وتلك الصراعات المسلحه التى تندلع بين الدول الاشتراكية (الصين – فيتنام) و(فيتنام – كمبوديا) كلها دلائل تؤكد على أن نظام عمل « المعسكر الاشتراكى » ، إذا جاز هذا التعبير ، لا يخلو من نفس الثغرات أو الضغوط الواقعة على عاتق الدول البرجوازية .

ولا تعنى هذه الملاحظات الادلاء بأحكام قيمية حول الاستراتيجية السوفيتية ، خصوصا ما يتصل منها بتقرير ما إذا كان القادة السوفيت قد تخلوا عن ايديولوجيتهم التوسعية ، وإنما قصد منها

فقط البرهنة على فشل المحاولة التى بدأت فى ١٩١٧ لاحلال مبدأ النضال الطبقى محل مبدأ السيادة الدولية كأساس قانونى للعلاقات الدولية . وحتى مع استخدام المبدأ الثانى احيانا كغطاء للمبدأ الأول ، فالواقع أن التصور التقليدى للقانون الدولى لم يتأثر كثيرا بظهور وتزايد الدول الاشتراكية .

ب) أما التحدى الثانى فقد طرحه الفكر الألمانى للاشتراكية – الوطنية . فعلى حين تغنت الفاشية الايطالية بعبادة الدولة وأعلن موسولينى انتماءه الصريح إلى الميكيافيللية[١٦]، حاول هتلر تبرير شرعية نظامه من خلال مفهوم التسلسل الهرمى العنصرى hiérarchie raciale . فالدولة ، طبقا لهذا المفهوم ، لم تعد موضوعا للقانون ، ولكن تحل محلها فى هذه الوظيفة وحده غامضة تسمى فى اللغة الألمانية volksgemeinschaft أى رابطة الشعب التى يجسدها الفوهرر ويعتبر مرشدها الأعلى[١٧]. ولا يوجد وعاء اقليمى لهذه الرابطة أى حدود جغرافية شأنها فى ذلك شأن الدولة ، ولكنها رابطة عنصرية تمد فروعها إلى حيث يوجد أعضاؤها ولكنها تستبعد فى الوقت نفسه كل الأفراد المنتمين إلى أى عنصر آخر . ومن السهل أن نجد بالطبع فى هذه النظرية الغامضة تبريرا مزدوجا لاستئصال اليهود داخل حدود الرايخ وللتوسع الاقليمى فى جميع البلدان الأوربية التى يشكل العنصر الألمانى غالبية سكانها (النمسا ، اقليم السوديت التشيكى ، دانزج) . ولكن سوف يكون من الخطأ الركون إلى هذا التفسير .

فقد اقتنع هتلر وأتباعه بتفوق الجنس « الآرى » على سائر الأجناس وبالذات على الأجناس السلافية واللاتينية . وحاولوا ، تحت غطاء هذا الادعاء بالتفوق ، السيطرة على أوروبا ان لم يكن على العالم بأسره . وفى هذا الاطار تفقد الالتزامات النابعة من القانون الدولى أية قيمة حقيقية بل وتصبح المساواة بين دول ذات سيادة خرافة غير مفهومة . وعندما احتل هتلر تشيكوسلوفاكيا قام بضم اقليم السوديت إلى الرايخ الألمانى ، بينما أخضع بقية تشيكوسلوفاكيا « غير الآرية » إلى نظام أسماه « محمية بوهيميا ومورافيا » وهو كما يتضح من التسمية ذاتها مشتق من المفردات الاستعمارية .

ولقد كانت الحرب العالمية الثانية ضرورة من أجل وضع حد لهذا الادعاء . ومن المؤكد أن التفرقة العنصرية بشقيها الداخلى والخارجى لم تختف بعد من عالم اليوم ، ولكنها بداية على الأقل من جانب المجتمع الدولى بأسره والذى لا يعترف لأى جماعة اثنية بالتفوق على ما عداها . وعلى أى حال فإن المشكلات العنصرية ما تزال تثير الفتن داخل بعض الدول وتغذى الصراعات الدولية أحيانا ، إلا أن نظرية التسلسل العنصرى غير المعقولة لم تنجح فى زحزحة المذهب القديم ، والأكثر بعثا للطمأنينة ، المتمثل فى المساواة السيادية بين الدول .

وهكذا لم يستطع التجانس العنصرى كما لم يستطع التضامن الطبقى أن ينالا من مقاومة الدولة القومية وهو ما كان يوحى بدعم أسس النظام القانونى الدولى مستقبلا .

جـ) ومع ذلك يواجه القانون المعمول به حاليا تحديا ثالثا من طبيعة خاصة ذو أبعاد هامة .

فدول « العالم الثالث » والتى كانت فى معظمها مستعمرات حصلت على استقلالها ابتداء من عام ١٩٤٥ ما تبرح تلفت النظر إلى أن قواعد القانون الدولى قد صيغت فى غيابها بل وبالتحديد ضد مصالحها . وهذه حقيقة . فان عددا محدودا من الدول التى كانت تتمتع بمركز تحكمى بالمقارنة ببقية دول العالم هى التى شاركت فى بلورة وصياغة القانون الدولى قبل عام ١٩٤٥ . لكن هذه الدول أصبحت الآن أقلية فى التجمعات الدولية . ومن هنا جاء الاغراء بالرفض « الشامل » للمبادىء القديمة وبرزت المطالبة باقامة « نظام دولى جديد » يكون هدفه اعادة تكافؤ الفرص بين الشركاء المتصارعين على الثروة والنفوذ[١٨].

ويستحق هذا الاعتراض أن نتوقف عنده قليلا . صحيح أن القوى الأوربية قد تجاوزت بل وتمادت فى استخدام سلطاتها للاستيلاء على الأراضى واستغلالها لحسابها . ومع ذلك فان مجموعة أخرى من المبادىء التى استقرت قبل عام ١٩٤٥ قد أصبحت بمثابة دليل للقيم له طابع عالمى ودائم : مثال ذلك تلك المبادىء المتعلقة بالحصانات الديبلوماسية أو قوانين الحرب . إلا أن ذلك لم يمنع من أن هذه القواعد نفسها ، والتى من الممكن أن تضمن حدا أدنى من « الألفة » sociabilité فى العلاقات بين الدول ذات السيادة ، كانت ولاتزال موضع طعن اليوم على الصعيدين النظرى والعملى[١٩].

ومع هذا فهناك عدد من قواعد القانون الدولى التقليدى ماتزال تتمسك بها الدول الجديدة بل وتتخندق وراءها بحرص للدفاع عن مصالحها . من بين هذه القواعد مبدأى السيادة والمساواة اللتان كانتا وولاتزالان من الخصائص الأساسية المعترف بها للدول على نحو متبادل . وتطالب هذه الدول ، انطلاقا من هذه المبادىء على وجه التحديد ، « بحقها فى السيادة على الثروات الطبيعية » أو المساواة فى الوصول إلى مصادر الثروة البحرية (الصيد ، بترول السهل القارى ، ثروات أعماق البحار) .

ان القانون ليس شيئا غير قابل للتطور ، ولن تكون تلك هى المرة الأولى التى يتطور فيها مضمونه طبقا للظروف[٢٠]، بل – ولماذا لا نعترف – طبقا لتطور علاقات القوى .

أن أى مساس بتماسك النظام الدولى يشكل تهديدا لأمن العلاقات الدولية . وإذا كان تغيير القانون الدولى يعد مسألة طبيعية فان تصدعه يصبح أكثر خطورة ، وربما لا تشكل عملية تقليص المبادىء القانونية المعترف بها عالميا إلى تلك التى تسهم فى تخفيف حدة التنافس الدولى حلا مفيدا بالضرورة .

وفى هذا الاطار فانه يحق لنا أن نتساءل عن الحجم أو الأثر الحقيقى للتجديد الذى أدخلته اتفاقية فينا لعام ١٩٦٩ والخاصة بقانون المعاهدات . فالمادة ٥٣ من هذه الاتفاقية تشترط لصحة نفاذ المعاهدات المبرمة بين الدول أن تأتى هذه المعاهدات مطابقة « للمعايير الآمرة للقانون الدولى العام normes impératif de droit international général » . وقد نرى فى هذه القاعدة مؤشرا للعودة إلى

مبادىء القانون الطبيعى التى تفرض نفسها فى كل الظروف على ارادة الدول . وفيما عدا حالة اللجوء الى القضاء ، وهو ما يندر حدوثه ، فان الجدل لابد وأن يقفز مرة أخرى عندما يتعلق الأمر بالاتفاق على مضمون « المعايير الآمرة » للقانون الدولى العام[٢١].

ولم يتمكن القانونيون ، على الرغم من الجهود المتراكمة على مدى القرون ، من رسم وتحديد مجرى العلاقات الدولية . إذ أنهم بتأكيدهم على عقيدة السيادة الدولية تمكنوا من صنع أداة مقبولة ومستخدمة عالميا ، ولكن اللجوء إلى هذه الاداة يعرقل فى الوقت نفسه تطوير القانون نحو الأكمل ويمنع قيام نظام قانونى حقيقى .

هوامش الفصل الثالث :

(١) GROTIUS, Droit de la guerre et de la paix; BURLAMAQUI, Principes du droit naturel; PUFENDORF, le droit de la nature et des gens; WOLFF, Traité du droit des gens.

(٢) Marcel MERL E, «Le droit de la nature et des gens» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op. cit., p. 15-22.

(٣) سنعرض لهذا الجدل فيما بعد حين نناقش نظرية هوبز وأتباعه .

(٤) Le droit des gens ou pricipes de la loi naturelle appliqués à la conduite et aux affaires des Nations et des Souverains, 1758, Préliminaires.

(٥) نذكر هنا على سبيل المثال كتاب هام لم ينل حظه من الشهرة وهو كتاب Taparelli d'AZGLIO: Essai théorique du droit naturel basé sur les Faits, Palerme 1841-1843.

وفى القرن العشرين نجد أن أهم شرح نظرية الطبيعة هم : Don STURZO, Louis LE FUR وغيرهم .

(٦) Jean BODIN dans les Six Livres de la Republique, (1576)

(٧) أنظر على سبيل المثال :

DE MARTENS, Précis du droit de guens moderne de l'Europe Fondé sur les Traités et l'usage, 1778. Edition francaise, 1831.

(٨) أهم الكتب الدراسيه هى :

C.A. COLLIARO, Institutions des relations internationales, internationales, Dalloz; Paul FEUTER ET Jean COMBACAU, Institutions et relations internationales, P.U.F., Coll. Thémis. 1980.

(٩) هل نحن بحاجة الى التذكير بأن اصطلاح « السوفيت » يعنى المجالس العمالية والفلاحية وليس .. روسيا ؟

(١٠) المادة ٢٠ من دستور ١٩١٨ .

(١١) وعلى عكس مايؤكد عميد معهد الدولة للعلاقات الدولية السيد / ليديف lebedev فى احدى مقالاته New stage in international relations, Oxford, Pergamon Press, 1976

فى ص ٤ ــ ٥ نجد أن اعتراف لينين « بأن انتصار الاشتراكية يمكن أن يتحقق فى البداية داخل عدد محدود من الدول أو حتى فى دولة واحدة رأسمالية » لايفتح الطريق أمام التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المتباينة ، إذ نجد أن لينين يستطرد مباشرة قائلا « إن انتصار البروليتاريا فى هذه الدول سوف يؤدى ، بعد أن تكون قد حررت الطبقة الرأسمالية من ممتلكاتها ونظمت المجتمع

الاشتراكى ، إلى أن تثور فى وجه بقية العالم الرأسمالى ونظمت المجتمع الاشتراكى ، إلى أن تثور فى وجه بقية العالم الرأسمالى وتحاول أن تجذب اليها الطبقات المطحونة فى تلك الدول وتحريضها للثورة على الطبقات الرأسمالية ، بل وقد تجد نفسها عند الضرورة الى استخدام القوة المسلحة ضد الطبقات المستغلة فى هذه الدول .»
انظر لينين «Du mot d'ordre sur les Etats Unis d'Europe» ٢٣ ابريل ١٩١٥ ، الأعمال المختارة ، الجزء الأول والثانى موسكو ، الطبعات الأجنبية ، ١٩٥٤ ، ص ٤١٧ .

(١٢) حول مجمل المشكلات والتحولات التى حدثت فى الحقبة الستالينية أنظر

Jean-Yves CALVEZ, Droit international et souveraineté en U.R.S.S. L'évolution de L'idéologie soviétique depuis la Révolution d'Octobre, A. Colin 1953 et Ivo LAPENNA, Conceptions soviétiques du droit international, Pédone 1954.

(١٣) Rapport sur le premier Plan quinquennal.

(١٤) Staline, Œuvres, t. X,p.51, cité par Ivo LAPENNA, Conceptions soviétiques du droit international public, op. cit., p. 181.

(١٥) أنظر نص المادة ٢٨ من الدستور السوفيتى الصادر فى ٧ أكتوبر ١٩٧٧ : « سوف يطبق الاتحاد السوفيتى دون أى انحراف سياسة لينين السلمية ، وسيقف الى جانب دعم أمن الشعوب وتوسيع نطاق التعاون الدولى .

وتهدف السياسة الخارجية السوفيتية الى تهيئة الظروف الملائمة لبناء الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى والدفاع عن مصالح الدولة السوفيتية ودعم مواقع الاشتراكيه العالمية وتأييد نضال الشعوب من أجل التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى ومنع الحروب العدوانيه والتوصل الى نزع سلاح شامل وكامل وتطبيق مبدأ التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المتباينة تطبيقا متصلا .

والدعاية للحرب هى عمل محرم فى الاتحاد السوفيتى » .

(١٦) أنظر مقدمة الطبعة الفرنسية لكتاب الأمير التى كتبها كل من Helleu و Sergent عام ١٩٢٩ .

(١٧) أنظر Roger BONNARD, Le droit et l'Etat dans la doctrine national-socialiste, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1939.

(١٨) Mohammed BEDJAOUI, Pour un nouvel ordre économique international, U.N.E.S.C.O., 1979.

(١٩) يكفى أن نشير هنا ، فيما يتعلق بالحصانات الديلوماسية ، الى عملية احتجاز الرهائن الأمريكية بالسفارة الأمريكية بطهران والتى تمت تحت مسئولية الحكومة الايرانية ، أما فيما يتعلق بقانون الحرب فقد فتح باب الجدل من جديد بمناسبة اتفاقيات جنيف الخاصة بالقانون الانسانى . (حول هذه النقطة انظر مارسيل ميرل Forces et enjeux السابق الاشارة اليه ص ٢٧٩ ـــ ٢٨٩ .

(٢٠) كان التقدم فى وسائل النقل البحرى هو الذى ادى الى انتصار مبدأ حرب البحار فى القرن السابع عشر ، أما اليوم فان الرغبة فى الاستحواذ على الثروة البحرية هى التى تؤدى الى تضيق نطاق الملاحة البحرية .

(٢١) انظر : Paul REUTER: Introduction au droit des traités, A. Colin, 1972

مراجع الفصل الثالث :

Pour l'histoire de la pensée jurique:
Les fondateurs du droit international, Giard, 1904.
LA PRADELLE (Albert de): Maîtres et doctrines droit des gens, Editions internationales, 1950.

Pour la pensée juridique contemporaine:

SCELLE (Georges): Précis de droit des gens, Paris, Sirey, 1932.
— Manuel élémentaire de droit international public, Librairie générale de droit et jurisprudence, 1943.
LE FUR (Louis): Précis de droit international, Paris, Dalloz, 1937.

KELSEN (Hans): Théorie du droit international public, Leyde, Sijthoff, Recueil des cours de l'Académie de droit international de La Haye, 1953.
ROUSSEAU (Charles): Droit international public, Paris, Sirey, 1971.

REUTER (Paul): Droit international public, Paris, P.U.F., Coll. «Thémis», 1972.
DUPUY (René-Jean): Le droit international, P.U.F. (Que sais-je ?) 1963.
BASTID (Suzanne): Droit international public, Principes fondamentaux, Paris, Les Cours de droit, 1972.
NGUYEN QUOC DINH, DAILLIER (Patrick), PELLET (Alain): Droit international public, Paris, Librairie générale du droit et de jurisprudence, 2° éd. 1980.
THIERRY (Hubert), COMBACAU (Jean), SUR (Serge), VALLEE(Charles): Droit international public, Paris, Montchrestien, 1979.

Sur la conception soviétique du droit international, l'ouvrage de:

TUNKIN (G.1.): Droit international public, Problemes théoriques, Pédone, 1965, présente une version très proche de l'orthodoxie du régime à l'époque ou la coexistence pacifique était à l'honneur.

Sur la crise actuelle du droit international:

CHARNAY (Jean-Paul): De la dégradation du droit des gens dans le monde contemporain, Anthropos, 1981.

الفصل الرابع

الفلاسفة

هل نحن بحاجة إلى القول بأن لعبة توزيع الألقاب تنطوى بالضرورة على قدر من التحكم ؟ ان الفلاسفة لا يحتكرون التأمل : فالاخلاقيون والقانونيون والميكيافيلليون أنفسهم هم جميعا فى حالة بحث دائب عن تصور خاص للعلاقات الدولية . وما يقترحه الفلاسفة فى هذا الشأن لابد وأن يكون له صدى اخلاقيا وسياسيا وقانونيا . ولهذا فلا محل للعجب إذا ما لجأنا إلى استخدام اسلوب المقارنات والتى سوف تتكرر كثيرا كلما أمعنا النظر فى المداخل والمنطلقات .

ولا يمنعنا هذا القول من التأكيد على أن تيارا قويا قد استطاع ، منذ القرن السابع عشر ، أن يبلور رؤية شديدة الاصالة للعلاقات الدولية على الرغم من أن هذا التيار قد ضم بين صفوفه عديدا من المدارس الفكرية شديدة التباين فى ظاهرها . وقد بلغ هذا التيار من القوة حدا جعله أكثر التيارات استمرارية ، فلا يزال مصدر الالهام للعديد من الأعمال حتى وقتنا هذا ، كما يعد بمثابة الأساس النظرى « paradigme »[1] الأكثر ذيوعا إلى الدرجة التى لم تعد الاشارة اليه صراحة مسألة ذات مغزى . فقد غزا وسيطر على كل العقول على الرغم حتى من ارادة الكتاب الذين يستخدمونه .

١ ـــ نظرية حالة الطبيعة :

وقد خرجت أولى المحاولات للبرهنة والتدليل عليها من توماس هوبز Thomas Hobbes . وعلى الرغم من أن هذا الفيلسوف الانجليزى يصور عادة على أنه المنظر والمدافع عن الطغيان ، إلا أن القراءة المتأنية لكتابه Le Léviatan[2] ، تكفى لتبرئته من تلك الاتهامات .

ويعود فضل هوبز الأساسى إلى تمكنه من شرح ، وفى نفس الوقت تبرير ، حالة الأشياء كما يلاحظها هو وكما يرقبها من حوله .

ينطلق هوبز من مقولة مفادها أن الانسان يميل دوما إلى الصراع مع اقرانه من البشر مدفوعا فى ذلك أما بالبحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعا فى المجد . وترتبط هذه الحالة الطبيعية ، فى ذهن هوبز ، بغياب السلطة المنظمة : « فطالما يعيش البشر بلا غطاء من سلطة مشتركة يحترمونها ، فانهم يصبحون فى وضع شبيه بحالة الحرب . وهى حرب كل فرد فى مواجهة أى فرد آخر . فالحرب لا تتمثل فى المعارك والقتال الفعلى فقط ولكنها تعنى أيضاً ، إذا ما أخذنا عامل الزمن فى الاعتبار ، توفر وثبوت ارادة المواجهة وخوض المعارك »[٣].

وانطلاقا من هذا فان الطريقة الوحيدة لتجنب اللجوء الدائم والجماعى للعنف تكمن فى اقامة سلطة يتمكن البشر فى حمايتها من العيش فى سلام . ذلك هو موضوع العقد الاجتماعى والذى يوجبه يتخلى كل فرد عن حريته فى مقابل تمتعه بالحماية التى تكفلها له سلطة مركزه بلا حدود فى يد أمير prince أو جمعية Assemblée لأن « العقود التى لا يحميها حد السيف تصبح مجرد كلمات تفتقر إلى القوة القادرة على تحقيق أدنى قدر من الأمان للبشر »[٤].

وقد يحسن أن ننقل بالكامل هنا نص الفقرة الأساسية التى يدافع فيها هوبز عن شرعية اقامة السلطة من خلال العقد الاجتماعى الذى يفترض ان جميع مواطنى أية جمهورية قد شاركوا فى إبرامه . يقول هوبز :

« ان الطريقة الوحيدة لاقامة تلك السلطة المشتركة ، والقادرة على حماية الأفراد فى مواجهة الاعتداءات التى قد يتعرضون لها من الخارج ومنع الأذى الذى قد يلحقه بعضهم بالبعض الآخر وحماية الصناعة و الانتاج بما يكفل اعاشة المواطنين واشعارهم بالرضا ، تكمن فى ضرورة التنازل عن كل سلطانهم وكل قوتهم إلى رجل واحد أو إلى جمعية تختزل إرادتهم جميعا ، من خلال قاعدة الأغلبية ، فى إرادة واحدة . ويعنى هذا اختيار شخص أو جمعية يعبر أو تعبر عن شخصيتهم جميعا ، ويعترف كل فرد له ، أو لها ، بكامل الصلاحيات ويعتبر نفسه صانعا حقيقيا لكل ما يتخذه ، أو تتخذه ، من قرارات تتعلق بالسلم والأمن المشترك . ويتعين بالتالى على كل فرد أن يخضع ارادته وتقديره إلى ارادة وتقدير الشخص أو الجمعية التى تم اختيارهما للتعبير عن شخصيتهم . وليست المسألة مجرد تراضى أو اتفاق فالأمر يتجاوز ذلك لأن المطلوب هو خلق وحدة حقيقية ينوب فيها الكل فى شخص واحد . وهى وحدة تتحقق من خلال عقد يبرمه كل فرد مع الآخر وبطريقة تبدو كما لو كان كل فرد يقول فيه للآخر : اننى أصرح لهذا الشخص أو تلك الجمعية وأتخلى له أو لها عن حقى فى أن تحكمنى شريطة أن تتخلى أنت أيضا عن هذا الحق وأن يصرح له أو لها بالقيام بهذا الدور وبنفس الطريقة . وحين يتحقق هذا يصير التنوع وحدة ممثلة فى شخص واحد يطلق عليه اسم الجمهورية « Republique » .

وتعرّف الجمهورية بانها شخص وحيد une personne unique خوله الأفراد المتعددين ، من خلال عقد مشترك اقامه كل منهم مع الآخر ، سلطة القيام بكافة الأعمال باسمهم ونيابة عنهم ومنحوه حق استخدام قوتهم ومواردهم جميعا بالطريقة التى يراها هو من أجل العمل على تحقيق سلامتهم والدفاع المشترك عنهم .

ويسمى من يجسد هذه الشخصية بالعاهل souverain ونقول عنه أنه يملك سلطة سيادية pouvoir souverain وكل ما عداه من المواطنين هم رعاياه »(٥).

وبهذه الطريقة فان النظام الذى يسود داخل الجمهوريات ليس نظاما تحكميا لأنه يحظى بموافقة الرعايا والراغبين فى تحقيق أمنهم . وتتحقق هكذا حالة المجتمع داخل الجمهوريات لكنه ، مع ذلك ، تبقى حالة الطبيعة كما هى بدون تغيير فيما بين الجمهوريات حيث لا سلطة هناك تستطيع أن تفرض إرادتها :

« فالملوك والأشخاص الذين يقبضون على زمام السلطة السيادية هم ، بسبب استقلالهم ، فى حالة تشكك دائم وفى وضع التأهب للمصارعة شاهرين سلاحهم وعيونهم ترقب الآخرين : اننى أتحدث هنا عن التحصينات والأسلحة والحشود التى يدفعون بها على حدود ممالكهم وعن الجواسيس الذين يجندونهم لدى جيرانهم ، عن كل تلك الأشياء التى تثير نزعة الحرب »(٦).

ويترتب على هذا الوضع نتائج حتمية توضح بدقة ذلك التناقض القائم بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة . ومن هذه النتائج يؤكد هوبز على اثنتين منها بصفة خاصة :

الأولى هى أنه فى حالة الطبيعة ، أى فى حالة العلاقات الدولية ، « ليس هناك شىء غير عادل rien ne peut être injuste » . يقول هوبز : « لا محل هنا لمفاهيم من قبيل الشرعية أو عدم الشرعية ، العدالة أو الظلم . فحيث لا توجد سلطة مشتركة ، ينتفى القانون . وحين ينتفى القانون لا يكون هناك ظلم . فالعنف والخديعة هما ، فى زمن الحرب ، عماد الفضائل »(٧). وهكذا فان لكل وحدة ذات سيادة الحق فى أن تتصرف كما يحلو لها ، فى مواجهة الوحدات السيادية الأخرى ، وذلك للدفاع عن مصالحها . وهى فى تصرفاتها تلك لا تخضع لأى قانون لأنه لا توجد سلطة تضمن تطبيق ذلك القانون .

أما النتيجة الثانية التى يؤكد عليها هوبز فهى انه ، وبسبب غياب قواعد تقبلها الوحدات السيادية قبولا جماعيا ، « تنتفى ادعاءات الملكية أو الامبراطورية على أية رقعة كانت ، فكل شخص يمكن أن يمتلك وأن يحوز ما استطاع الاحتفاظ به »(٨). أى أن القانون الوحيد الذى يسود حالة الطبيعة هو قانون الغاب . وفى وضع يتسم بمثل تلك الفوضى العارمة تخول كل جماعة ذات سيادة لنفسها الحق فى فرض حقوقها الخاصة بالبقاء والدفاع الشرعى لا يحدها فى ذلك سوى قدرة الجماعات السيادية الأخرى على فرض نفس هذه الحقوق . وعلى كل أن يتحمل تبعة ما يفعل .

وإذا ما قبلنا هذه الثنائية dichotomie بين حالة الطبيعة وحالة المجتمع التى يمثلها نظام العقد الاجتماعى فان ذلك يزودنا برؤية متشائمة ولكنها أيضا ، وعلى وجه الخصوص ، رؤية محددة للعلاقات الدولية . وطبقا لهذه الرؤية فان العلاقات الدولية تختلف فى جوهرها عن العلاقات الاجتماعية السائدة داخل « الجمهوريات » والتى تعيش فى كنف العقد الاجتماعى . فبينما تخضع العلاقات الدولية بلا قيود لجبروت القوة ، نجد أن العلاقات الاجتماعية الداخلية هى علاقات متناغمة ومتسلسلة هرميا بفضل ما تتمتع به الحكومة من سلطة . لا وجه للمقارنة أو القياس اذن بين عالمين يختفى القانون من أحدهما بينما يخضع الآخر لنظام القواعد الاجتماعية . فلكل منهما منطق خاص به .

وتقود نظرية حالة الطبيعة الى تبنى مقولتين فرعيتين سوف يكون لهما أبعد الأثر فى طريقة تناول ودراسة المشكلات الدولية . أما الأولى ، وهى تستنبط مباشرة من الملاحظات السابقة ، فتتمثل فى التفرقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية . والثانية مفادها أن السياسة الخارجية لا تكون إلا بين وحدات ذات سيادة أى بين دول تملك وحدها ، دون غيرها ، شرعية السيادة وسلطة الاجبار .

٢ – ميراث هوبز

كان ذلك فى الواقع هو مدخل كل الذين قبلوا وجهة النظر التى قدمها هوبز . وقليل من النظريات السياسية هى التى حظيت بمثل ما حظيت به نظرية حالة الطبيعة من انتشار . فالذين يشخصون حالة العلاقات الدولية عن طريق الاحالة الصريحة الى حالة الطبيعة يمثلون فى الواقع سلسلة ممتدة بلا انقطاع ابتداء من هوبز الى ريمون آرون .

فها هو سبينوزا Spinoza يقول بأن « الأفراد هم ، فى الظروف الطبيعية ، فى حالة عداء . ويخضع أولئك الذين لا ينتمون إلى نفس الدولة ، لحالة الطبيعة وقانونها ويبقون أعداء فى مواجهة بعضهم البعض . ولهذا فانه عندما ترغب الدولة فى شن الحرب على دولة أخرى بقصد اخضاعها فمن حقها أن تفعل ذلك ، لأن الدولة لا تحتاج ، لكى تشن الحرب ، سوى أن تتوفر لديها الرغبة فى ذلك » . ويضيف : « ان العلاقات القائمة بين امبراطوريتين شبيهة بالعلاقات القائمة بين فردين فى حالة الطبيعة مع فارق واحد وهو أن الأمبراطورية تستطيع أن تحصن نفسها فى مواجهة الاضطهاد الخارجى ، وهو ما لا يقدر عليه الفرد فى حالة الطبيعة »[٩]. وقد استخدم جون لوك John Locke نفس الصيغة التى استخدمها هوبز كلمة كلمة تقريبا حين كتب يقول « إن الأمراء والحكام الموجودين فى هذا العالم هم فى حالة الطبيعة »[١٠].

ولا يفوت جان جاك روسو أن يلفت ، فى كتابه L'Emile*، نظر تابعيه ومريديه إلى أنه « إذا كان الأفراد يخضعون فى علاقتهم للقوانين وللبشر فان المجتمعات تحتفظ ، فى علاقاتها ، باستقلال

الطبيعة » ، قبل أن يتساءل عما « إذا لم يكن من الأفضل انشاء مجتمع مدنى société civile واحد بدلا من هذه المجتمعات التى تتعدد فى العالم » (الكتاب الخامس) . ويشير كانت Kant إلى نفس هذا المعنى حين يقول أن « حالة السلم السائدة بين الأفراد الذين يعيشون معا ليست هى حالة الطبيعة لأن هذه الأخيرة هى أقرب إلى حالة الحرب التى ان لم تكن معلنة دوما فهى منذرة ومُتوعدة دائما»[11]. ثم يستأنف هيجل بدوره أطروحة حالة الطبيعة ليلقى الضوء على العلاقة بين التجمعات السياسية قائلا : « فلأن الهدف الأساسى فى علاقة الدول بعضها بالبعض هو السيادة فالنتيجة هى أنهم يصبحون ، فى مواجهة بعضهم بعضا ، فى حالة الطبيعة ، وبالتالى فانهم لا يحصلون على حقوقهم من خلال إرادة عالية تجسدها سلطة يخضعون لها ، ولكن تكمن حقيقة العلاقات الخاصة بينهم فى إرادة كل منهم الذاتية »[12].

ولا نعدم بين الكتاب المعاصرين أيضا من يتشيع لنظرية حالة الطبيعة . إذ يحيل برجسون Bergson اليها ضمنا فى كتابه عن « أصول الأخلاق والدين » (١٩٣٢) ، عندما يقابل بين المجتمع المغلق ، الذى تمثله الدولة ، والمجتمع المفتوح الذى تمثله البشرية . يقول برجسون : « ولن ننتقل أبدا من المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح أو من المدينة la cité إلى الانسانية l'humanité بشكل آلى لانهما من جوهر مختلف » (المرجع السابق ص ٢٨٤) . أما جورج بوردو G. Burdeau فيطعن ، فى الجزء الأول من مؤلفه الضخم عن علم السياسة « traité de Science Politique » ، فى مفهوم المجتمع الدولى لأنه لا يوجد مجتمع إلا حيث توجد فكرة مشتركة من القانون . وفى غياب هذا البرهان الأساسى عن وجود الألفه الاجتماعية Sociabilité فان الفوضى وحدها هى التى تحكم العلاقات الدولية . ويخلص جوليان فريند Julien Freund إلى نتيجة مشابهة فى كتابه « جوهر السياسة »[14].

أما ريمون آرون ، والذى خص العلاقات الدولية بجانب كبير من أعماله ، فيعد النموذج الأكثر وضوحا من بين المؤلفين المعاصرين حين يقول فى كتابه الهام « السلام والحرب بين الأمم » : « سوف يستمر الفرق الجوهرى بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية طالما لم تتمكن البشرية من أن تتوحد فى دولة عالمية واحدة . وبينما تنزع السياسة الداخلية نحو احتكار القائمين على السلطة لشرعية العنف فان السياسة الخارجية تقبل تعدد مراكز القوى . فالسياسة ، من منظور التنظيم الداخلى للجماعات ، تهدف إلى إخضاع البشر للقانون ، ولكنها ، من منظور العلاقات بين الدول ، تهدف فيما يبدو إلى المحافظة على البقاء فى مواجهة التهديد النابع من وجود الدول الأخرى . أى أن الدول لم تخرج ، فى علاقاتها ببعضها البعض ، عن طوق حالة الطبيعة . وحين تخرج الدول عن هذه الحالة لن تكون هناك نظرية فى العلاقات الدولية »[15].

وعندما حاول ريمون آرون ، بعد عدة سنوات ، أن يجيب على الانتقادات التى أثارتها كتاباته فانه عاد يؤكد من جديد تمسكه بنظرية حالة الطبيعة : « لقد بحثت عن خصوصية العلاقات بين الأمم أو بين الدول فوجدت أنها تكمن ، فى واقع الأمر ، فى شرعية وقانونية اللجوء إلى القوة المسلحة من

جانب معظم لاعبيها . وفى الحضارات الكبرى فان هذه العلاقات هى وحدها ، من بين جميع اشكال العلاقات الاجتماعية ، التى تقبل العنف وتعتبر اللجوء اليه مسألة عادية normale »[١٦].

ويعتقد ريمون آرون أن الفرق بين النظام الداخلى والفوضى الدولية قد بلغ من العمق حدا جعله يذهب فى وصف المجتمع الدولى الى حد انكار سمته الاجتماعية . فالمجتمع الدولى بالنسبة له « لا اجتماعى a-Sociale » أى لا يستحق حتى أن نصفه بالمجتمع .

وهكذا فان نظرية حالة الطبيعة لا تمثل مدركا باليا أو تنطوى على مغالطة تاريخية . فقد استُقبلت نظرية هوبز استقبالا حافلا من جانب أجيال متتالية من كبار العلماء الذين تعهدوها بالرعاية والتطوير . ولا تزال هذه النظرية تستخدم كأحد المفاتيح الرئيسية فى فهم الظواهر الدولية المعاصرة ، ولكن تفرع عن هذه النظرية العديد من التفريعات والتخريجات يحسن بنا أن نعرض لها قبل أن نحاول تقويم النظرية فى مجملها .

٣ – التفسيرات المتباينة لحالة الطبيعة

يمكن ، تأسيسا على المسلّمة التى عرض لها هوبز ، أن نتصور سلسلة من التصورات المتباينة . فبينما اعتقد عدد من العلماء أن حالة الطبيعة بين الدول تمثل وضعا دائما وثابتا فى العلاقات الدولية ، حاول آخرون ، ولكن بطرق جد متباينة ، ايجاد علاج لتلك الحالة وبذلوا جهودا كبيرة فى هذا الميدان .

أ – وقد تمثل الحل الأول فى محاولة البحث عن توازن بين القوى الفاعلة على الساحة وذلك لعرقلة محاولات السيطرة التى تبذلها القوى العظمى وتقليل مخاطر المواجهة المسلحة . وفى سبيل التوصل الى حالة التوازن تلك ، والتى قال عنها الفقيه الفرنسى جون بودان Jean Bodin أنها « تقبع كثقل مضاد ومساو للقوة » ، فان الدول لا تكتفى فقط بالاعتدال فى طموحاتها ولكنها تقوم أيضا بعقد التحالفات الضرورية فيما بينها . وقد استمر كل من هيوم Hume فى انجلترا[١٧]، وفينلون Fénelon فى فرنسا[١٨] فى طرح مثل تلك الحلول وبلا ملل . وقد وجدت هذه الأفكار طريقها إلى قلب ديبلوماسية العهد القديم l'Ancien Régime طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر[١٩] واستمرت كنموذج يحتذى من جانب رجالات الدولة فى القرن التاسع عشر أيضا .

ولم يهدف هذا العلاج إلى استئصال حالة الطبيعة وإنما اكتفى بمحاولة التخفيف من اضرارها . وبالطبع فقد اختلفت الآراء فى تقويم فعالية هذا العلاج . فبينما اعتقد فولتير « أن الأمم الأوربية تتفق فيما بينها على تلك السياسة الحكيمة والتى تتمثل فى ضرورة العمل قدر المستطاع على تحقيق توازن متكافىء فى القوة واللجوء إلى المفاوضات باستمرار ، حتى فى وقت الحرب ، وتبادل السفراء وكذلك الجواسيس – ذوى المكانة الأدنى – لمتابعة وكشف الخطط التى تحاك كى يمكن تحذير

أوروبا وفى الوقت نفسه تجنيب القوى الصغرى مخاطر الغزو الخارجى الذى تخطط له القوى الكبرى دوما وتستعد للاقدام عليه فى كل وقت »[٢٠]، نجد أن لدى المركيز دى ميرابو de Mirabeau ، والذى عاصر فولتير ، تقويما قاسيا لتلك السياسات : « فالتوازن شرك ممدود الى الدول الضعيفة فى مواجهة الدول الأقوى وذلك منذ مائة وثلاثين عاما . فبأى شىء أفاضت عليها تلك الفكرة الجميلة ؟ . ان القوى الكبرى لم تكف يوما عن ابتلاع الدول الصغرى .. وبهذا فقد ثبت من التجربة أن الجهود الرامية الى التوازن لم تحقق شيئا للدول الصغرى . ولكن ماذا حققت للدول الكبرى ؟ لا شىء سوى حروب طحنت شعوبها وافقرتها جميعا دون استثناء .. ان التوازن ، فى مفهومه القائم حتى الآن ، ليس سوى خرافة خطره . فهو يعنى أن تنضوى أوروبا كلها أو جزء منها تحت لواء القوة الأرجح فى مواجهة القوة المسيطرة ، وهكذا يتحول العالم كله إلى لعبة تخضع لأهواء وطموح وغيرة حفنة من الأفراد »[٢١].

وكان من شأن التناقض الواضح بين وجهتى النظر تلك إثارة الشك فى النفوس لو لم نكن نواجه المشاكل ذاتها فى عالم اليوم ولكن على نطاق مختلف تماما . فالواقع أن ما يسميه منظرو الردع اصطلاحا « توازن الرعب » يستند فى أساسه بالضبط إلى نفس المبدأ السياسى الذى قامت عليه ديبلوماسية العهد القديم مع هذا الفارق الهام ، إذا ما وضعنا فى الاعتبار تلك القدرة التدميرية للقوى الموجودة على الساحة الآن ، وهو أن القضية الموضوعة فى الميزان ليست أكثر أو أقل من فناء البشرية أو بقائها . ومن المؤكد أن تنخفض مخاطر المواجهة طالما بقى هذا التوازن ، إذ أن التوازن يقوم هنا بوظيفة استمرارية . ونظرا لأننا لا نستطيع أن نعثر على مثال تاريخى واحد لبقاء واستمرار حالة التوازن لفترة طويلة ، فسوف يكون من التهور حينئذ أن نسلم بأن هذا النموذج هو وحده القادر على تحقيق السلام والأمن فى العالم .

ب) ولمعالجة حالة الطبيعة عن طريق استئصالها من جذورها فان الحل المنطقى يكمن فى الحصول على موافقة الدول لابرام عقد فيما بينها يشبه العقد الاجتماعى الذى يفترض أن يكون الأفراد قد أبرموه فيما بينهم طلبا للأمن وللنظام داخل دولهم . والواقع أن التاريخ ملىء بالعلماء الذين كرسوا حياتهم دفاعا عن تلك القضية ، بدءا من أمريك كروسيه Emric Crucé وانتهاء بالفيدراليين المعاصرين مرورا بسان بيير L'Abbé de Saint Pierre وايمانيويل كانط Emanuel Kant .

ففى مشروعه العبقرى ، والذى استلهمه من بعده أولئك الذين صاغوا العديد من المواثيق الدولية فيما بعد ، تنبأ سان بيير « بأنه منذ الآن فصاعدا سيكون هناك مجتمع واتحاد دائم وأبدى بين كل الحكام الموقعين عليه ، وإذا أمكن ، بين كل الحكام المسيحيين من أجل عدم تعكير صفو السلام فى أوروبا . ومن هذا المنظور أيضا فان الاتحاد سوف يعمل ، إن أمكن ، على إبرام معاهدات دفاعية وهجومية مع جيرانه من الحكام الذين يدينون بالديانة المحمدية وذلك حفاظا على سلامة الجميع كل

داخل حدوده ، وتبادل ما أمكن من ضمانات الأمن . وسوف يمثل الحكام بصفة دائمة فى مجلس دائم للنواب Congrès أو للشيوخ Sénat يقام فى مدينة حرة »[٢٣].

وقد رد جان جاك روسو على هذا المشروع ، بعد نصف قرن من الزمان ، طارحا حججا من شأنها تعرية مثل هذه الرؤى المثالية . يقول روسو : « انه ليس هناك ما يحمل على الاعتقاد ، مثلما فعل سان بيير ، بأنه كان من الممكن ، حتى وان حسنت النوايا – وهو ما لا نتوقعه من الأمراء والوزراء – توافر ظرف ملائم لاقامة مثل هذا المشروع . فلكى يكون ذلك ممكنا فانه يتعين الا تطغى المصالح الشخصية على المصلحة العامة . وأن يعتقد كل فرد بأن تحقيق الصالح العام يحقق له فى الوقت ذاته كل ما يأمل فيه من نفع شخصى . وهذا يتطلب قدرا هائلا من التآلف بين عدد ضخم من المصالح وهو ما لا يمكن للصدفة وحدها أن توفر الظروف الملائمة لتحقيقه . فإذا لم يوجد هذا التآلف فان القوة تصبح البديل الوحيد ، وحينئذ فلا مجال للاقناع وإنما للعنف أو الاكراه ، وهو ما يقتضى استنفار الجند بدلا من تأليف الكتب . وهكذا فانه على الرغم من أن المشروع كان بالغ الحكمة ، إلا أن وسائل تحقيقه قد أفصحت عن سطحية المؤلف . إذ أنه قد تصور ببساطة أنه يكفى تشكيل مؤتمر أو جمعية وصياغة مواد وبنود تطرح للتوقيع عليها لكى نصل إلى ما نبغى تحقيقه . ولا خلاف على أن هذا الرجل الأمين قد أدرك بعمق ما يمكن أن يتحقق من نتائج فى حالة قيام هذا المشروع ، لكنه كان فى براءة الأطفال حين تعلق الأمر ببحث وسائل إقامة مثل هذه المشروعات .. »[٢٤].

ويمكن أن يوجه مثل هذا النقد إلى المشروعات التى طرحها كانط والذى أكد ، بعد أن ندد بمساوىء حالة الطبيعة ، على أن « حالة السلم يجب أن تقوم على هياكل مؤسسية ، لأن الكف عن الصراع أى توقفه ، ليس ضمانا فى حد ذاته . فحين لا يتمكن جار من الحصول على هذا الضمان من جاره (وهو ما لا يمكن أن يتم إلا فى إطار قانونى) فانه قد يتعامل مع هذا الجار على أساس إنه عدو عندما يشعر بأنه مهدد » .

فهل أدى خلق وتكاثر المنظمات الدولية الحكومية إلى حل مشكلة الضمانات هذه ؟ لقد كان التوقيع على ميثاق عصبة الأمم عام ١٩١٩ يمثل ، بالمقارنة مع بعض الهيئات الفنية التى انشئت خلال القرن التاسع عشر (مثل اتحاد البريد واتحاد السكك الحديدية ... الخ) ، انجازا رمزيا ذو أبعاد هائلة . فقد بدت الدول وكأنها قد انتقلت بهذه الخطوة إلى مرحلة الاقتناع بضرورة إبرام هذا « العقد الاجتماعى » الشهير والذى من شأنه أن يضع حدا لهذه المصفوفة من الوحدات السيادية غير المنطقية anachronique . وهل نجحت هذه الخطوة فى وضع حد لحالة الطبيعة ؟ .

الواقع أن أى مراقب جاد لم يتوصل بعد إلى مثل هذه النتيجة المتفائلة . ان فشل عصبة الأمم ، والصعوبات التى تواجهها الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن فى العالم ، وعجز معظم المنظمات

الأقليمية (جامعة الدول العربية ، منظمة الدول الأمريكية ، منظمة الوحدة الأفريقية) عن تسوية النزاعات القائمة بين أعضائها سلميا ، هى كلها شواهد تؤكد على أن الدول لا تزال فى الواقع غير مستعدة للتنازل عن « حريتها » أى عن « سيادتها » تحت عباءة التضامن المشترك .

ذلك لا يعنى عدم جدوى المنظمات الدولية . فالواقع أن تلك المنظمات تقوم ، كما سنرى ، بوظائف حيوية لا يمكن الاستغناء عنها[٢٥]. لكن تمسك الدول بعدم الاعتماد إلا على قدراتها الذاتية أو التنسيق مع حلفائها بالنسبة للأمور التى تتعلق بأمنها وسلامتها ورفضها لأن توكل تلك المهمة إلى جهاز جماعى ، يعنى فى حد ذاته أننا لم نتخط بعد تلك العتبة التى تفصل بين حالة الطبيعة وحالة المجتمع . وعلى هؤلاء الذين ينتظرون أن يأتى الخلاص عن طريق إبرام المواثيق الرسمية أن يتأملوا هذا التحذير لجون لوك : « لا تنتهى حالة الطبيعة بمجرد إبرام أى نوع من الاتفاقيات ولكنها تنتهى فقط من خلال ذلك الاتفاق الذى نصبح فيه ، وبمحض إرادتنا ، جزءا من نسيج المجتمع مشكلين بذلك جسدا سياسيا واحدا . أما أى نوع آخر من الالتزامات أو المعاهدات التى يستطيع الأفراد ابرامها فانها تبقى عليهم فى حالة الطبيعة »[٢٦].

جـ) ان هشاشة التوازنات وكذا استمرار وجود ثغرات فى الادارة المؤسسية للعلاقات الدولية لا تترك مجالا كبيرا للأمل فى إمكانية التغلب على حالة الطبيعة فى المستقبل القريب .

ولكن مازال بعض الكتاب يعتقدون فى أن أبواب الأمل فى المستقبل لم توصد كلها بعد . فإذا ما أخذنا البعد التاريخى فى الاعتبار وقبلنا أن نعترف بان الأوضاع الصراعية المولدة للعنف يمكن أن تحمل فى احشائها معالم نظام جديد على المستوى الكونى ، فان الأفق يصبح بالقطع أكثر وضوحا .

تلك هى وجهة النظر التى يدافع عنها هيجل ، والذى يعتبر ان الدولة ليست هى الشكل النهائى والتام للتنظيم الاجتماعى . وعلى العكس من فيخته Fichte الذى يؤكد بالحاح على حقوق العنصر الجرمانى ويتغنى بتلك « الشعلة الملتهبة للوطنية الراقية والتى لا ترى فى الأمة سوى تجسيد للمبدأ الخالد »[٢٧]، فان هيجل يؤكد ، من ناحيته ، على أن « المبادىء الروحية لأى شعب هى فى جوهرها محدودة بسبب الخصوصية التى يجد فيها افراد هذا الشعب حقيقتهم الموضوعية ووعيتهم بذاتهم كأفراد موجودين »[٢٨].

ومن هنا فانه لا يحق لأية دولة أو لأى شعب أن يدعى لنفسه أى تفوق على الاخرين . بل أكثر من ذلك فان التفاعل بين تلك الخصوصيات هو وحده الذى يستطيع أن يعطى للعالمية معنى ، « فاقدارهم وسلوكهم المتبادل تعبير ظواهرى menifestation phénoménale عن جدلية الأرواح (أو العقول) باعتبارها متناه . ومن داخل هذه الجدلية تنبع الروح العالمية أو روح العالم باعتباره لا متناه أو لا محدود . وفى الوقت نفسه تمارس هذه الروح حقها التاريخى عليهم (وهو الحق الأعظم) باعتبارها محكمة للعالم » . هكذا يقول هيجل .

تاريخ العالم ينطوى اذن على معنى ، وليست الفوضى الكامنة فى حالة الطبيعة نتاج الصدفة الخالصة . فمن خلال الأزمات بين الوحدات السيادية يتكشف الحجاب عن اتجاه التاريخ وعن معناه وتتقدم الروح العالمية فى زحفها المنتصر على الخصوصيات القومية .

تلك هى بعينها الأطروحة التى يدافع عنها برودون Proudhon ولكن بطريقة أخرى . ففى كتابه « الحرب والسلام »[٣٠] يعترف برودون بأن مبدأ التضاد Le principe d'antagonisme هو « القانون العالمى للطبيعة وللبشرية » وأن « الحرب هى التى شكلت المجتمع » ، ولكنه يعتقد فى ذات الوقت أن هذا التضاد يطوى فى احشائه سر تحوله ذاته « فمنطق المصالح raison d'intérêt هو الذى يحكم أكثر فأكثر منطق الدولة raison d'Etat ...، وتنزع العلاقات الدولية نحو التحلل فى إطار العلاقات الاقتصادية الخالصة ، وهم ما يحملنا على استبعاد فرضية الولاية القضائية للقوة hypothèse d'une juridiction de la Force » ويخلص برودون الى نتيجة متفائلة مفادها أن قوة القانون سوف تنتصر على قانون القوة : « فلن تستطيع ميتافيزيقية الفلاسفة أو تلفيقية فقهاء القانون ، أو تقنية رجال الصناعة أو بروتوكولات الديبلوماسيين ، أو الدساتير التى يمنحها السلاطين ، أن تمدنا بالوسائل اللازمة لتحقيق هذا الأمل السامى . أن حكمة الأفراد ، والمدارس والكنائس ومجالس الدولة هى حكمة عاجزة فى هذا المقام . فالحرب ، مثلها فى ذلك مثل الدين والعدالة والعمل والشعر والفن ، ليست سوى التعبير الظاهرى عن الضمير العالمى » .

إن الرؤية الجدلية للتاريخ والتي يزودنا بها ماركس تسمح ، كما سنرى بعد قليل ، بالخروج من المأزق وتتنبأ بقدوم نظام عالمى يخلو أخيرا من العنف فى نهاية حقبة من التطور تتسم بالصراعات الدموية . لكن هذه الرؤية تحيط بها مخاطر أن تتلقفها فى الطريق شعوب حريصة على أن تمسك بناصية التاريخ وأن تتملكه لحسابها وتبرر بها ، من خلال الرغبة فى إقامة نظام عالمى جديد ، تطلعها نحو القوة والسيطرة[٣١]. إلا أن ذلك لا ينبغى أن يقلل من أهمية تلك النظرية وقدرتها على تقديم رؤية عن حالة الطبيعة أقل قتامة وسطحية من التفسيرات السابقة .

وهكذا فان نظرية حالة الطبيعة لا تشكل كتلة متجانسة . فعلى الرغم من أنها تنطلق من مسلمة واحدة إلا أنها تنطوى على تأويلات عديدة تتأرجح بين الواقعية الخالصة والمثالية الخيالية ، ومن التشاؤم الجانح إلى التفاؤل العقلانى . فهل يعد هذا التنوع دليلا على مصداقيتها أم شاهدا على ضعفها ؟ ذلك ما يتعين أن نناقشه .

٤ – تقويم نقدى

لما كانت نظرية حالة الطبيعة تقوم على مسلمة فانه يصعب ، من هذه الزاوية ، اثباتها أو نفيها . والحقيقة أن أنصار هذه النظرية ، وفى مقدمتهم هوبز ، لم يشيروا مطلقا إلى أى وضع تاريخى

محدد يمكن أن يمتد من فترة لأخرى أو قابل للتكرار من وسط اجتماعى إلى اخر . فحالة الطبيعة هى نوع مثالى ، بالمعنى الذى يقصده فيبر ، أو نموذج توضيحى لا يمكن اثبات مصداقيته إلا من خلال التطبيقات المنهاجية والعملية التى يقود اليها .

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نؤكد أن مقولة حالة الطبيعة تسمح بتفسير عدد من التصرفات بما فى ذلك تصرفات عدد كبير من الدول المعاصرة . لكنه يحق لنا فى نفس الوقت ان نتساءل عما إذا كان باستطاعة المدرك الذى نحن بصدد مناقشته أن يستوعب كل ظواهر العلاقات الدولية أو ، على الأقل ، الجوانب الأساسية فيها . واذن فان تقويم نظرية حالة الطبيعة يجب أن يتم على مستوى تطبيقاتها أو نتائجها المنهاجية وكذا على مستوى قيمتها الكشفية أو التوضيحية sa valeur heurisitique .

ان تبنى نظرية حالة الطبيعة يؤدى إلى التفرقة من حيث المبدأ بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية كما يؤدى فى نفس الوقت الى اضفاء أهمية كبرى على دور الدولة كفاعل فى العلاقات الدولية . وستدور مناقشتنا لنظرية حالة الطبيعة حول هاتين النقطتين :

أ ـــ فنظرية حالة الطبيعة تطرح نفسها باعتبارها نظرية واقعية . ولكن هل تقوم التفرقة الجوهرية ، والتى تؤدى اليها نظرية حالة الطبيعة ، بين النظام الداخلى والفوضى الخارجية ، على أساس واقعى فى العالم المعاصر ؟ بل هل وجد هذا الأساس أصلا فى يوم من الأيام ؟ صحيح أن اللجوء إلى القوة مازال عملا شرعيا فى العلاقات بين الدول بينما هو ، داخل حدود الدول ، مسألة تنظمها وتحتكرها السلطة العامة . ولكن هذه الرؤية هى رؤية قاصرة أو جزئية فضلا عن أنها رؤية شكلية تماما . فالفرق بين المجتمعين الداخلى والخارجى لم يعد ، فى عالم اليوم ، فرقا فى النوع بقدر ما هو فرق فى الدرجة .

وسوف يكون من المغالى فيه ألا ترى أعيننا ، ونحن بصدد تحليل العلاقات الدولية ، سوى حالات التوتر أو الصراع لأنه ، فى مجتمع الدول كما فى أى مجتمع آخر ، كثيرا ما تعقب مراحل الصراع مراحل أخرى من التعاون فى دورات تبادلية . ففى مواجهة إحصاءات الحروب نستطيع أن نقدم احصائيات أخرى بمعاهدات ومؤتمرات ومنظمات دولية كثيرة ومتعددة فى عالم اليوم . أن التناقض القائم بين هذه وتلك لابد أن يقودنا إلى استبعاد التأويلات المتشائمة على طول الخط أو تلك المفرطة فى التفاؤل ، وأن يحفزنا فى الوقت نفسه على البحث عن رؤية شاملة وقادرة على الاحاطة بالظواهر التى قد تبدو متناقضة . هذا هو ما فعله بالتحديد بعض الفقهاء ، من أمثال جورج سيل George Scelle ، والذين تأثروا فى مسيرتهم العالمية بتعاليم علم الاجتماع الوليد . فقد استطاع جورج سيل ، على عكس كثير من المراقبين الذين رأوا فى غياب السلطة المركزية دليلا لا يقهر على الفوضى فى العلاقات الدولية ، أن يدلل على أن مقتضيات التضامن ودوافعه كانت دائما موجودة على الرغم من غياب السلطة المركزية . فطبقا لنظرية الازدواج الوظيفى dedoublement fonctionel اتضح ان الدول تدخلت فى الحالات الأكثر خطورة لكى تحافظ ، باسم ولحساب المجتمع الدولى ، على النظام

رغم غياب السلطة المركزية . ويوضع مثال الوفاق الأوروبى le Cencert Européen فى القرن التاسع عشر أن حكومات الدول قد تصرفت فى أحوال كثيرة كأعضاء فى حكومة دولية واقعية . وقد يبدو هذا الأسلوب بدائيا إذا ما قورن بالآليات الدقيقة التى تنظم عمل السلطة فى القانون الداخلى ، ولكن هذه التجربة تبرهن ، إذا ما تم تحليلها على أسس صحيحة ، على أن فكرة النظام الدولى l'ordre international يمكن أن تسبق مولد المؤسسات الجماعية الدائمة(٣٢).

وإذا ما عكسنا الصورة فسوف نجد أن المجتمعات التى تتمثلها الدول ليست على هذا القدر من البساطة التى كان يمكن تصورها فى زمن « العقد الاجتماعى » . فقد برهن النقد الماركسى على أن هناك ظواهر تسلط اجتماعى تتخفى وراء الحياد الظاهرى للقواعد القانونية . وقد واصل علماء الاجتماع المعاصرين هذا التحليل ووسعوا من نطاقه . وتوصلوا إلى نتائج مفادها أن الكون السياسى l'unirers politique هو حقل مغلق تتصارع بداخله وبشكل دائم قوى تدافع عن مصالحها وتحاول إحكام سيطرتها . وواجهت المقولة التى روج لها فقهاء القانون ، والتى مفادها أن السلطة هى حكم محايد ومستقل نقدا مضطردا من جانب هؤلاء الذين ركزوا جل اهتمامهم على الحقائق السياسة . ان « تعدد المراكز Polyarchie » هو التعبير الأفضل لوصف النظم المعاصرة فى البلدان ذات التقاليد الديمقراطية العريقة ، وهو تعدد يضمن توازنا غير مستقر بين مراكز اتخاذ القرار أو اقطاب النفوذ . أما البلدان الأخرى فهى عادة ما تقع فريسة لجناح clan يستولى على السلطة ويمارسها لخدمة مصالحه أو ايديولوجيته دون أن يعير أدنى اهتمام إلى شروط العقد الاجتماعى الافتراضى . وفى كلتا الحالتين فإن المجتمعات السياسية عرضة فى الوقت الحاضر لطفرات من العنف تهز الصورة المطمئنة التى بنى عليها الكلاسيكيون مفهومهم عن الدولة .

وتكشف الملاحظة الثانية للظواهر الداخلية عن وجود تناقضات وأزمات شبيهة بتلك التى تتميز بها ، طبقا لمفهوم البعض ، العلاقات الدولية . ولقد تمكن كلوزفيتس من إدراك هذا التشابه العميق بين هذين النوعين من المجتمعات حين أكد على أن الحرب ليست سوى « استمرار للسياسة بوسائل أخرى » . وفى هذا الاطار فليس من الحكمة أن نجعل أو نقيم من خصوصية العلاقات الدولية مبدأ قائما بذاته .

أما المأخذ الثانى على نظرية حالة الطبيعة فيترتب على الأول مباشرة . فقد قام الفلاسفة بتشخيص العلاقات الدولية باعتبارها علاقات قوة بين تجمعات سيادية ، ومن ثم اضفوا على الدولة ، التى اعتبروها الفاعل الوحيد والأساسى فى هذه العلاقات ، دورا مميزا ومبالغا فيه . ومن ناحية أخرى فقد طابقوا بين الدول والحكام ، وتقرر للحكام وحدهم صلاحية تمثيل تجمعاتهم القومية والتحدث باسمها . وهكذا تسير الأمور فى طريق يبدو فيه وكأن هناك حاجزا مانعا يفصل ما بين المسائل « الداخلية » والمسائل « الخارجية » ، دون أن يكون هناك أى اتصال بين هذا القطاع وذاك إلا من خلال مبادرات القائمين على السلطة . وتقدم هذه الثنائية مدخلا مريحا للشرح والتفسير ولكنه

غير كاف على الاطلاق . فمع الاقرار بأن الدول ماتزال هى اللاعب الأساسى فى العلاقات الدولية فان التساؤل يثور حول ما يضمره هذا الوصف المجرد الذى نطلق عليه اسم الدولة . وسوف نرى أن التصرفات التى ينتهجها الحكام باسم الدول تأتى فى الواقع كنتاج أو محصلة لتفاعل نفوذ مركب ومتشابك تمارسه قوى عديدة تضغط من داخل التجمعات الدولية ذاتها ومن خارجها أيضا . وربما كان للفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ما يبرره فى وقت كان فيه القادة يحتكرون العلاقة مع الخارج . ولكن التطور الهائل فى وسائل الاتصال ، والذى مزج بين البشر والأفكار والمصالح ، يفرض علينا أن نعيد التفكير فى تلك المقولة التقليدية . وفى الوقت نفسه فانه يعن لنا أن نتساءل عما إذا كان هناك لاعبون آخرون من غير الدول . فاحتكار الدول ، من الناحية القانونية ، للسلاح ولحق اللجوء إلى القوة لا يعني بالضرورة استبعاد وجود مراكز أخرى تصنع القرار وتستطيع بدورها أن تلجأ إلى إستخدام أشكال أخرى للقوة . ويكفى أن نشير هنا إلى حالة الشركات متعددة الجنسية ، والتى يتردد ذكرها كثيرا فى عالم اليوم ، لكى نلم بشكل عام بماهية اللاعبين الاخرين من غير الدول . كذلك فقد تؤدى ظاهرة التضامن التى تشق طريقها على الصعيد الدولى فى عالم اليوم بين القرناء الاجتماعيين أو الدينيين أو المهنيين أو الايديولوجيين إلى تكوين مركز للنفوذ يستطيع أن يتصدى لمناورات القادة المحليين .

وقد لاحظ ديروزيل J.B. Duroselle وهو مؤرخ يصعب اتهامه بالنزعة التجريدية ، فى دراسته للعقليات الجمعية mentalités collectives أنه « كلما توغلنا فى القرن العشرين وجدنا أن الأحداث الخارجية تمارس نفوذا على الدول من خلال العقليات الجمعية . ففى بداية القرن العشرين كانت الاضرابات فى شيلى أو الاضطرابات فى الهند الصينية أو أعمال القمع في بوهيميا هى أحداث عابرة تمر مر الكرام دون أن يلتفت إليها أحد . أما اليوم فإننا نجد أن أعدادا كبيرة من ا لبشر يمكن أن تنحاز وتجتمع وتتحمس من أجل قضايا تقع فى شيلى أو فيتنام أو تشيكوسلوفاكيا »[٣٣].

وحتى مع افتراض أن العلاقات بين الدول يجب أن تكون هى العمود الفقرى لدراسة العلاقات الدولية (وتلك نقطة يتعين على أى حال مناقشتها وسنحسمها فيما بعد) ، إلا أن فهم تلك العلاقات يقتضى أن نأخذ فى الاعتبار عددا من الظواهر التى لا تستطيع الحكومات ، بسبب طبيعة هذه الظواهر نفسها ، السيطرة عليها لأنها تنبثق فى وقت واحد فى أماكن عديدة من الكرة الأرضية وتهم عديدا من الدول فى الوقت نفسه . وعلينا أن نتحرى بالطبع عن تلك العقليات الجمعية لنعرف ماإذا كانت تشكل قوى مستقلة أم أنها عوامل من صنع الفاعلين الدوليين أنفسهم . وسنبحث هذه النقطة فى الجزء الثالث مكتفين هنا بالتعرف على الظاهرة دون الحكم عليها مسبقا .

وقد لاحظ الاقتصادى الفرنسى فرانسوا بيرو F- Perroux من ناحيته « أننا لا نستطيع فهم الاقتصاد العالمى والاقتصاد الدولى إذا قصرنا اهتمامنا على ما يحدث داخل حدود الجغرافيا السياسية ، فنفوذ البنوك المركزية ، ومراكز الاستثمار التى تدير قطاعات خاصة ، وبيوت المال (وهى تركيبة

معقدة من عمليات تجارية ومن مضاربات وخدمات) ، والهيئات العامة أو المختلطة التى تهدف إلى إعادة توجيه أو تقييم الاستثمارات .. يتجاوز حدود الجغرافيا السياسية . ان الوضع المثير للدهشة هو أن التعاون بين مراكز المال القوية لا يتجاوز فقط الحدود الجغرافية ولكنه يتم على الرغم مما قد تتخذ الحكومات من ترتيبات لمواجهته وعرقلته . فالأنشطة الاقتصادية تنزع ، عن طريق استخدام تقنيات حديثة ، نحو اللامكانية »(٣٤).

وهكذا فاننا نستطيع القول ، ودون مصادرة الحديث قبل الأوان عن دور الدولة ، ان هذه الأمثلة توضح ان الاكتفاء ، بدراسة العلاقات بين الدول يقصر عن الاحاطة بمجمل الظواهر الدولية المعقدة . وربما لاءمت نظرية حالة الطبيعة حقبة تاريخية معينة تميزت بظهور حقيقة الدول على مسرح الحياة السياسية ، لكن تغير معطيات الواقع لابد وأن يدفعنا إلى الاستعانة بوسائل للتفسير أكثر مرونة وشمولا .

جـ) وتنطوى هذه الانتقادات على اجابة ، أو بمعنى أدق ، على سؤال جوهرى جديد . إذ أن رفض هذه الثنائية بين الداخلى والخارجى ، بسبب سطحيتها المتناهية ، وسحب ميزة اللاعب الوحيد فى العلاقات الدولية من الدولة قد يعنى تجريد المراقب من الأدوات الوحيدة التى يحوزها لتحليل الواقع .

ذلك هو ما يعتقده ريمون آرون على أية حال . ففى عرضه للاتجاهات الحديثة فى نظرية العلاقات الدولية كتب يقول : « لقد اكتشف استاتذة « علم » السياسة أن العلاقات بين الدول لا تمثل سوى جزء من كل أكبر يتضمن العلاقات بين الأفراد ، الأعضاء فى مجتمعات متميزة ، والحركات الاجتماعية أو الشركات التى لا تقيم وزنا للحدود السياسية ، بالاضافة إلى المنظمات فوق الدولية . ولكن لم يخلص أحد منهم إلى أن الدول لم يعد لها وجود أو أن السيادات القانونية ليست سوى بدعة أو وهم fiction . لكنهم يميلون إلى تناسى تلك الحقيقة التى كانت تستحوذ على جل اهتمامهم منذ سنوات قليلة خلت وهى أن السلطات الحاكمة فى موسكو وبكين وواشنطن لا تزال هى التى تملك أدوات العنف .. »(٣٥).

ويمكن الاعتراض على هذا القول من خلال الاستشهاد بالمراقبين الذين اختلطوا عن قرب بواقع الحياة السياسية . فقد لاحظ هؤلاء ، ومنذ أكثر من قرن ، التعقيد المتزايد فى العلاقات الدولية . إن جيزو Guizot وهو ليس بالمتخصص الشاب ، هو الذى كتب فى عام ١٨٦١ يقول : « لقد اقتصر القانون الدولى العام les droits de gens تقريبا على المسائل المنبثقة عن العلاقة بين الحكومات وبصرف النظر عن الشعوب التى تقود تلك الحكومات مصيرها . ولم تعر الديبلوماسية اهتماما ، بل ولم تهتم اصلا ، بمعرفة طبيعة النظم الداخلية ، والمؤسسات ، ودرجة واشكال التنظيم السياسى للدول التى تدخل معها فى مفاوضات تتعلق بالحرب والسلام أو التحالف والتنافس . ولكن

منذ أن تقمصت الأمم الأوروبية ، كلها تقريبا ، روح الاصلاح أو الثورة ، وأصبحت الحكومات فى صراع مع هذا البديل الرهيب ، بدأ مجال القانون الدولى يتسع بشدة كما أصبحت السياسة الخارجية مطالبة بأن تأخذ فى اعتبارها عددا – وأن تحل قدرا – من المشاكل أعقد وأوسع بكثير مما كان يجرى عليه الحال قبل ذلك . ومن ثم فقد أضيفت الى المسائل التقليدية التى حظيت بالاهتمام مثل : شكل ومساحة الاقليم ، قضايا التوازن الأوربى ، الصلات السياسية والعلاقات التجارية ، مسائل أخرى تدخل فى نطاق العلاقة بين الحكومات وشعوبها مثل الحقوق المتبادلة للسلطة والحرية فى مختلف الدول ، الصراعات داخل الأحزاب ودرجة ومدى تنوع مبادئهم وقوتهم ، وفرص وصول كل منهم إلى الحكم . ان السياسة الخارجية لا تستطيع أن تعفى نفسها من ضرورة تأمل هذه الأوضاع وأن تأخذها فى اعتبارها عند تحديد خياراتها واتخاذ قراراتها .

ان تقويم النظم الداخلية للدول ، وما يجرى فيها من اضطرابات ، وما يعترى أحوالها من تقلبات و كذا المقارنة بين حقوق الأفراد وحقوق الشعوب وحل المشكلات استنادا إلى المبدأ أو الى الحصافة والتعقل ، أصبحت كلها مسائل تدخل فى نطاق القانون الدولى العام »[٣٦] .

وعلى أى حال فان ريمون آرون يعترف شخصيا بأن « المعضلة تكمن فى ذلك المبدأ الذى طرحه فى مقدمة كتاب « السلام والحرب بين الأمم » والذى يتعلق بالسمة المركزية للعلاقات بين الدول . ألا يحتل هذا النوع من العلاقات موقعا مركزيا فى العلاقات بين دول العالم الرأسمالى ؟ وبين دول العالم الاشتراكى ؟ وفى العلاقات بين هذين المعسكرين ؟ والا تعتبر الصراعات المسلحة من قبيل تلك الصراعات القائمة بين الهند وباكستان أو بين اسرائيل والدول العربية صراعات هامشية إذا ما قورنت برفع أسعار البترول ؟ ومنذ اللحظة التى يصبح فيها قرار الجيوش هو الاستثناء وليس القاعدة ويشغل موقعا على هامش النظام الدولى . فهل يتبقى شيء بعد ذلك من عالم كلوزفيتس ؟»[٣٧] .

ولكن ما هى العناصر التى يستند اليها ريمون آرون للتمسك باطروحته حول السمة المركزية للعلاقات بين الدول interétatiques ؟ انها تستند أولا إلى عناصر من الواقع éléments de fait هى : دوام وقوة وعالمية الظاهرة الدولية بما فى ذلك ، بل وعلى وجه الخصوص ، فى النظم التى تؤمن بايديولوجية تحلل الدولة ، وأخيرا غياب فاعل sujet تاريخى يمكن استخدامه كبديل حقيقى للدولة (وليس بديلا وهميا كالعنصر أو الطبقة) .

غير أن هذه السلسلة من البراهين ليست حاسمة . ويمكن الرد عليها بالقول بأن ظهور النموذج وتعدده لا يكفيان دليلا على متانة النوع (انظر الشرح الخاص بأزمة الدول القومية فى الجزء الرابع) كما أن تشابهها الظاهرى يمكن أن يخفى اشكالا متعددة من الشرعية والتضامن (انظر التحليل الخاص بالفاعلين الدوليين فى الجزء الثالث) . بمعنى آخر فان الاتفاق على الوقائع faits لا يعنى اتفاقا على المضمون : فكل شيء يتوقف على مستوى التحليل الذى نقف عنده .

لكن ريمون آرون يعود ليتحصن فى خط دفاع ثان يفصح عن خياراته الشخصية ، « اننى أوافق ، إذا أصر الفيلسوف ، على أنه لا وجود إلا للافراد وأن الدولة والأمة والجيش لا يوجدون بنفس الطريقة التى يوجد بها الأفراد . ولكن ما أن نحذف هذه المدركات من قاموس التاريخ السياسى حتى يتحول هذا التاريخ إلى مزيج من عدم الفهم والغضب الأعمى والتخبط الفوضوى »[٣٨]. أى أن الحاجة إلى دليل للسلوك العقلانى هو الذى يبرر الابقاء على تلك المدركات ، ومنها مدرك الدولة . ولكن يمكن الرد على ذلك بالقول بان الفوضى والظلام هما جزء من الحقيقة والواقع ومن ثم فانه من الأفضل ، من وجهة النظر العلميه ، ان نقيم المسلمة وان نبحث عن أسبابها بعد ذلك بدلا من أن نحاول أن نلصق بغلاف الحقيقة (أو الواقع) تأويلا عقلانيا يقوم على هذا المدرك أو ذاك . ان منطق التاريخ لا يتضح إلا بعد حدوثه après coup . وبدون أن نذهب إلى حد التأكيد على أننا نعيش فترة تحول تاريخى لم يسبق لها مثيل ، فانه يحق لنا أن نتساءل : من من رؤساء الدول ، بما فى ذلك أعظمها قوة وأوسعها سلطانا ، يستطيع أن يدعى أنه يمسك بناصية الأمور ويستطيع السيطرة على التحولات التى يموج بها الواقع الدولى ؟

لكن هذه الاطروحة تحيل إلى أطروحة أخرى أكثر ارتباطا بتقاليد الكاتب . فقد استعار ريمون آرون من كلوزفيتس تعريفة للسياسة بأنها (« عقل الدولة مجسدة « L'intelligence de l'Etat personnifié- ») . ومن هنا فقد اعتقد ارون « أن تخفيف حدة الصراع العقائدى ، أو الصراع المسلح يتزايد مع تدعيم شخصية الدولة والاعتراف لها بالسيادة على رقعة جغرافية ... ان حساب المخاطر عن طريق العقل يزودنا ، فى العصر النووى ، بفرصة أفضل للسيطرة على العنف المبالغ فيه والكامن فى رغبات الجماهير المحمومة وفى العناد الايديولوجى . ومن المؤسف أن الدول لا تشبه الأشخاص أكثر مما هى عليه الآن ، كما أنه لا محل للرثاء على تشخيص الدولة » (مرجع سابق ص٢٥٣) . بعبارة أخرى فان الاعتدال المطلوب لتجنب تصاعد العنف فى العلاقات الدولية قد يواجه مأزقا إذا ماضعفت أو اختفت الدول القومية باعتبارها أطرافا متجاورة متميزة .

ويمكن أن نقرر ، عن طيب خاطر ، أن الكاتب قد كسب هذه النقطة . لكننا لابد أن نلحظ فى نفس الوقت مسحة الحنين إلى الماضى تفوح بها كلماته : إذ لا يكفى أن نفضل نوعا معينا من اللاعبين على لاعبين آخرين أو نمطا من التسويات على أنماط أخرى كى يتخلص هذا اللاعب أو هذا النمط من الأزمة التى تمسك بتلابيبه . ان المشكلة فى العلاقات الدولية لا تكمن بالضرورة فى اكتشاف نمط من التفكير العقلانى خاص بها ولا فى تحديد أفضل الطرق لتحقيق التناسق بينها بأى ثمن ولكن فى تحديد هؤلاء اللاعبين الذين يدخلون مع بعضهم فى تلك العلاقات محل البحث وفى لحظة بعينها . ان الدقة المنطقية لنظرية حالة الطبيعة ، والتى كان ريمون آرون هو ألمع من عرض لها ودافع عنها دفاعا صلبا ، تنطوى فى ذات الوقت على عيب جوهرى يتمثل فى أنها تغلق باب الجدل قبل أن تكون قد استوفت فى الواقع مناقشة كل البنود . وسوف نرى فيما بعد (فى الجزءين الثالث

والرابع) أنه ليس من الضرورى استبعاد الدولة كى نقبل بوجود أنواع أخرى من اللاعبين ، كما أن احدى الصعوبات الأساسية ، فى العلاقات الدولية المعاصرة ، تكمن تحديدا فى تعدد وتنوع اللاعبين على المسرح .

وهكذا فان نظرية حالة الطبيعة لا تأخذ فى اعتبارها ، شأنها فى ذلك شأن ما سبق أن عرضنا له من نظريات ، كل الجوانب المعاصرة فى العلاقات الدولية .

هوامش الفصل الرابع :

(١) اصطلاح غير دقيق استخدمه كان Kühn عام ١٩٦٢ وقصد به النظرية السائده ويستخدم أحيانا للدلالة على التفسير الذى يلقى قبولا عاما أو نموذج للاقتراب النظرى من الواقع الاجتماعى . أنظر Madeleine GRAWITZ, Lexique des Sciences Sociales, Dalloz, 1981.

(٢) نقلنا الاقتباسات التالية عن الترجمه الفرنسيه التى نشرتها دار نشر Sirey عام ١٩٧١ .

(٣) مرجع سبق ذكره الفصل الثالث عشر .

(٤) المصدر نفسه الفصل الرابع عشر .

(٥) مرجع سبق ذكره الفصل السادس عشر .

(٦) المصدر نفسه الفصل الثالث عشر .

(٧) المصدر نفسه الفصل الثالث عشر .

(٨) المصدر نفسه الفصل الثالث عشر .

(٩) المصدر نفسه • Traité Politique (1677), chap 111

(١٠) • Traité sur le gouvernement civil (1690), chap. 1,X1.

(١١) • Vers la paix perpétuelle (1795), traduction fransaise, P-U-F, 1958

(١٢) Principes de la philosophie du droit (1821), n°333.

(١٣) Librairie générale du droit et de jurisprudence, 1966, p. 361-400.

(١٤) Sirey, 1965.

(١٥) مرجع سبق ذكره ص ١٩

(١٦) ورد هذا المقال فى المجلة الفرنسية للعلوم السياسية أكتوبر ١٩٦٧ .

(١٧) أنظر : R. ARON, Paix et guerre entre les Nations, op. cit., p. 133 et seq.

(١٨) Supplément à l'Examen de conscience sur les devoirs de la Royauté (1734) Ecrits et lettres politiques de Fénelon, Bossard, 1920.

(١٩) « لم تتغير سمة الدبلوماسية إلا فى القرن السابع عشر بعد معاهدة وستفاليا وتحت تأثير حكومة لويس الرابع عشر . فهى قد نأت بنفسها ، من ناحية ، عن التأثير الأحادى للأمراء الدينيين وأصبحت التحالفات والترتيبات السياسية تتم وفقا لاعتبارات أخرى . وفى الوقت نفسه فقد أصبحت الدبلوماسية أكثر انتظاما وتوجهت صوب هدف محدد طبقا لمبادىء دائمه . وقد شهدت هذه الفترة ولادة طبيعية لنظام توازن القوى فى أوروبا . استحوذ هذا النظام فى الواقع على السياسية الأوروبية فى ظل حكومة لويس الرابع عشر بكل ماارتبط بها من اعتبارات . »
Guizot: Cours d'histoire moderne. Pichon et Didier, 1828, XIVᵉ leçon

(٢٠) Le siécle de Louis XIV (1751), Chap. 11

(٢١) L'Ami des hommes, ou traité de la population, 1756

(٢٢) تعتبر سياسة توازن القوى احد الثوابت التى تشير اليها كافة الحكومة المعاصرة . ففى حديث الى مجله ستيرن الألمانية أعلن ميتران « إذا كنت أدين الحيادية فإن ذلك يعود الى اعتقادى بأن السلام مرتبط بتوازن القوى فى العالم .. إننى أقر بضرورة التسلح أملا فى استعادة نقطة التوازن . وعندها يمكن التفاوض » . وقبل ذلك بعام وحينما كان ميتران مايزال سكرتيرا للحزب الاشتراكى كان ميتران يطالب « بمفاوضات شامل مع الكتل الشرقية بلا شروط مسبقة » (حديث الى اللوموند فى ٣١ يوليو ١٩٨٠) .

(٢٣) Projet de paix perpétuelle en Europe (1713), art. 1. Texte dans Marcel MERLE, Pacifisme et internationalisme, op. cit., p. 72-77.

(٢٤) Jugement sur la paix perpétuelle (1760). Texte dans Marcel MERLE, Pacifisme et internationalisme, op. cit., p. 78-79.

(٢٥) أنظر الجزء الثالث ، الفصل الثانى من هذا الكتاب .

(٢٦) **Traité du government civil** مرجع سبق ذكره الفصل الأول — ١٣ .

(٢٧) Discours à la nation allemande (1807). Traduction française J. Molitor chez A. Costes, 1923.

(٢٨) Principes de la philosophie du droit, op. cit. n°340.

(٢٩) المصدر نفسه .

(٣٠) P. J. PROUDHON, La guerre la paix. Recherches sur le princpe et la constitution du droit des gens, 1861. Les citations qui suivent sont extraites du Livre V, Chap. V.

(٣١) لقد اعتقدت جميع الشعوب الكبرى بأن القدر قد خصها برسالة عليها أن تؤديها . ولم يفت هذه الشعوب أن تبرر هذه الرسالة بادعاء تجسيدها للروح العالمية . فقد صاح فيخته فى سامعيه : « يمكنكم أن تروا ، بعيون الروح ، أن هذا الجيل قد رفع اسم ألمانيا وسط شعوب العالم وأن الأمة الالمانية فى سبيلها لأن تعيد شباب العالم » . (مرجع سبق ذكره : Discours XIV) . أما جوجول فقد أعلن على لسان احدى شخصياته ، التى كانت تحتضر تحت ضربات البولنديين فى القرن السادس عشر : « إن شعوب العالم ، قريبها وبعيدها لابد وأن يحس منذ الآن أن الأرض الروسية سوف تنبت قيصرها ، قيصرها هى ، ولن يكون بمقدور أية قوة فى العالم أن تخضعه » . (Taras Boulba ، ١٨٣٤ ، الأعمال الكامله la Pléiade ، ١٩٦٦ ، ص ٥١٩) . وقد أكد جيمى كارتر فى خطابه الافتتاحى ، متمشيا فى هذا مع تقليد استقر وتدعم على أن « مجتمعنا كان أول من أطلق شعارات الروحانية والحرية الانسانية وربط نفسه بهما . وهذا التأكيد الذى لامثيل له لمضمون شخصيته هو الذى يضفى عليه اشعاعا استثنائيا » . وفى الصفحات الأولى من مذكرات الحرب كتب الجنرال ديجول يقول : « إن الجانب العاطفى فى شخصيتى يصور فى فرنسا كأميرة الأساطير أو العذراء المرسومه على جدران الكنائس ولوحاتها الضخمة والتى خصها القدر بمرتبه بارزه واستثنائيه .. أما الجانب الأيجابى فى شخصيتى فكان يقنعنى دائما بأن فرنسا لايمكن أن تعثر على شخصيتها الحقيقية إلا عندما تصبح فى الصف الأول » . أما كوف دى ميفيل ، الرجل الذى استمر وزيرا لخارجية ديجول لفتره عشر سنوات فقد كتب يقول : « إن العمل الخارجى ليس فى النهاية سوى تعبير عن كل الأشياء الأخرى ... وفى حالة فرنسا بالذات ، لابد أن نضيف تلك الخاصة التى تتفرد بها وهى أنها تعكس روح العالم » (Plon, 1971, Une Politique étrangére, 1958-1969,) p. 15 . إن هذه القائمة من النصوص التى تبرر الأحقيه فى الأدوار الأولى بسبب التجسيد الخاص والمتفرد للقيم العالمية يمكن أن تطول كثيرا وتتفتح على الدوام . بلا أية صعوبة .

(٣٢) حول هذه النقطة أنظر التحليلات التى قدمها جورج سيل :
Georges SCELLE sans son Précis du des gens, Sirey 1932 et dans son Manuel élémentaire du droit international public, Domat-Montchrestien, 1943.

(٣٣) «Opinion, attitude, mythe, idéologie: essai de clarification» dans Relations Internationales, no 2, nov. 1974. ص ٢٢ .

(٣٤) «Les droits et devoirs économiques des Etats dans le domaine financier et monétaire» dans Justice internationale, Paris, Gallimard, 1976.

(٣٥) Penser la guerre. Clausewitz, op. cit., p. 283.

(٣٦) L'Eglise et la société chrétienne en 1861, Michel Lévy, 1861.

(٣٧) Penser la geurre. Clausewitz, p. 232.

(٣٨) المصدر نفسه ص ٢٢٩

مراجع الفصل الرابع :

Le recours aux textes fondamentaux cités dans ce chapitre est évidemment souhaitable. Les sources ont été indiquées en note.

Pour éclairer le débat sur la pensée de Raymond Aron, il convient de rappeler l'existence de nombreux ouvrages, autres que ceux qui ont été utilisés ici (c'est-à-dire Paix et guerre entre les nations, Penser la guerre, Clausewitz).

Parmi ceux-là, on retiendra spécialement:

— Le grand débat, Introduction à la stratégie atomique, Calmann-Lévy 1963.
— La société industrielle et la guerre, Plon, 1959.

— Etudes politiques, Gallimard, 1972.

It convient de mentionner aussi les deux volumes de Mélanges en L'honneur de Raymond Aron (Science et conscience de la société, Calmann- Lévy, 1971).

الفصل الخامس

الاقتصاديون

هل اهتم الاقتصاديون بالمشكلات الدولية فى الوقت الذى كان فيه الفلاسفة يتأملون حالة الطبيعة ؟ الواقع أن منافسة حادة من أجل الاستحواذ على الثروة وزيادتها قد بدأت تظهر حين انفتحت الحدود الأوروبية على العالم الخارجى . وقد أثار نمو التبادل الدولى مشكلات جديدة طرحت أولا ، وبشكل ملموس ، فى إطار المجتمعات السياسية القائمة أى داخل الدول المستقلة وذات السيادة . فقد استحوذ الأمراء على سلطة سك النقود . وكان باستطاعة هؤلاء الأمراء تشجيع انتاج سلع معينة وفرض ضرائب عند الحدود للحد من الاستيراد وبذل الجهد للرقابة على مصادر الامدادات من العالم الخارجى عن طريق محاولة امتلاك تلك المصادر . وإزاء هذا الوضع فمن اليسير أن نتصور أن يتجه تفكير الاقتصاديين ، فى مرحلة أولى ، نحو محاولة دعم قوة الدولة أملا فى تحسين الأحوال المعيشية للشعوب . وقد ساد هذا التيار خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ثم جاءت الليبرالية تمثل قطيعة كاملة مع هذا التيار . وانطلاقا من المسلمات التى طرحتها الليبرالية انبثق الرفض الكامل للرأسمالية مع قدوم الماركسية التى حاولت تحطيمها والقضاء عليها قضاء مبرما[1].

١ – المذهب التجارى Le mercantilisme

ينطلق المذهب التجارى من مقولة أن الدولة يجب أن تصبح هى إطار واداة تراكم الثروة . ويبدو أن هذا الهدف قد تحقق ، فى مرحلة أولى ، نتيجة امتلاك الدولة لأكبر قدر من رؤوس الأموال ، أو بمعنى آخر نتيجة امتلاكها لوسائل المدفوعات التى تسمح لها بالحصول على السلع التى يحتاج إليها السوق المحلى من خارج الحدود واللازمة لاشباع الحاجات الأساسية للمجتمع . لكن ذلك كان هو بالتحديد الخطأ الذى وقع فيه الأسبان والبرتغال خلال القرن السادس عشر حين تصوروا أن

مصدر الرفاهية يكمن فى مجرد الحصول على الذهب والفضة التى كانت تجلبهما من أمريكا قوافل الكونكيستادورس Conquistadores ، لكنهم اكتشفوا فى النهاية أن هذه الكنوز لم تكن سوى مصدر للتضخم المخرب .

وقد استفادت الدول الأوروبية من هذه التجربة فعملوا على زيادة الانتاج القومى لتقليل الاعتماد على الخارج وزيادة حجم الصادرات . ويمكننا القول ، باستخدام المصطلحات المعاصرة ، أن هذه الدول قد حاولت أن يصبح أساس ازدهارها مرتكزا على ما تحققه من فائض فى ميزانها التجارى . وقد ذكر ريشيليو فى مؤلفه « الوصية السياسية Testament politique » : « لقد أهملت فرنسا وحدها ، ودون سائر الدول ، التجارة بغية تحقيق الوفرة الذاتية ، على الرغم من أنها كانت تستطيع أن تقدم عليها بنفس السهولة التى مكنت لجيرانها . وبهذا تكون فرنسا قد حرمت نفسها من المساعدة التى كان يمكن أن تحصل عليها من جيرانها والتى لن تستطيع الحصول عليها ، فى هذا الظرف ، إلا خصما من حسابها ... وما لم نتمكن من مساعدة أنفسنا عن طريق المزايا التى منحتها لنا الطبيعة ، فان النتيجة ستكون حصولنا على المال من هؤلاء الذين يرغبون فى الحصول على سلعنا ذات الضرورة الحيوية بالنسبة لهم مقابل حصولنا على سلعهم الغذائية ذات النفع المحدود بالنسبة لنا »[٢].

ولتحقيق هذا الهدف فقد كان لابد من اتخاذ سلسلة من الاجراءات التى وضع كولبير Colbert ، وزير لويس الرابع عشر ، خططها بدقة تثير الاعجاب : « لابد من إقامة أو خلق جميع الصناعات ، بما فى ذلك صناعات السلع الترفيهية ، ووضع نظام للحماية الجمركية ، وتنظيم المنتجين والتجار فى طوائف حرفية corporations ، وتخفيف القيود الضرائبية ذات الآثار الضارة بالسكان ، وتمكين فرنسا من نقل بضائعها على سفنها الخاصة ، وتطوير المستعمرات وربطها تجاريا بفرنسا ... وكذلك تطوير القوات البحرية كى تتمكن من حماية السفن التجارية » .

ويمكن تلخيص النظام الكولبيرتى ، والذى وضع بالفعل موضع التطبيق من خلال « المراسم الكبرى Les grandes ordonnances » ، باستخدام المصطلحات المعاصرة ، فى ثلاثة مبادىء رئيسية هى :

١ – الحماية المنظمة والمستمرة للحد من الاستيراد .
٢ – التدخل من جانب الدولة فى قطاع الانتاج القومى . (ويذكرنا انشاء الصناعات الملكية الكبرى – مثل سيفر وجوبلان بالتأميمات المعاصرة) .
٣ – الدفاع عن المستعمرات والتوسع فيها بغية احتكار التجارة والنقل البحرى مع الممتلكات الفرنسية وكذا تحسين ظروف استغلال هذه المستعمرات عن طريق خلق شركات كبرى (يمكن اعتبارها نماذج أولية للشركات متعددة الجنسية) .

أى أن النظام التجارى (المركانتيلى) قد قام فى جوهره ، إذا ما نظرنا إليه من المنظور التنافسى ، على حث وتشجيع تدخل السلطات العامة كما استلهم مبادئه مما يمكن أن نسميه بالوطنية الاقتصادية الضيقة .

٢ – المذهب الليبرالى Le libéralisme

وقد ثار منظرو الاقتصاد الحر ، بدءا بآدم سميث ، على هذه الفرضيات بالتحديد وعلى ما ترتب عليها من نتائج .

وانطلاقا من تحبيذهم للمبادرة الخاصة فى جميع الميادين فقد احتج دعاة الليبرالية أول ما احتجوا على ما تدعيه الدولة من أحقية فى إدارة الاقتصاد .وتنظيمه ، فطالبوا بعدم خضوع العلاقة بين العمال وأرباب الأعمال أو بين المنتجين والمستهلكين أو بين الصناع والتجار ، إلى أية قواعد تنظيمية وأن تترك للاختيار الحر بين الأطراف المعنيين وحدهم ، كذلك طالبوا بوجوب أن تكف الدولة عن التدخل لاقامة أو دعم الاحتكارات لأن احترام الحرية المطلقة فى التعامل ، على جميع مستويات النشاط الاقتصادى ، هو وحده الكفيل باشباع احتياجات السكان وانتاج السلع اللازمة بأقل تكلفة ممكنة وذلك بفضل الآثار المفيدة حتما والناجمة عن المنافسة الحرة . وفى هذا الاطار يصبح الدور الوحيد الذى يمكن للدولة أن تقوم به هو العمل على احترام قواعد المنافسة الحرة . وقد ذهب ساى J.B Say إلى حد القول بأن الشعوب تحكم بشكل أفضل حين تكون محكومة بدرجة أقل .

ولكن النتائج الدولية المنبثقة عن النظرية الليبرالية هى التى تستحق أن نوليها جل اهتمامنا . فالواقع أن آدم سميث ، ومن جاءوا على نهجه ، لم يستخدموا الفاظــا لاذعة فى ادانتهم لنظام الحماية والذى اعتبروه مصدرا لتنافس عقيم بين الدول . يقول آدم سميث : « لقد ارتفعت حيل المهرين التابعين إلى مصاف المبادىء السياسية الكبرى لادارة امبراطورية عظيمة . فهذه المبادىء هى التى علمت الأمم أن مصلحتهم تقتضى تجويع جيرانهم ، كما علمتهم أن ينظروا بحسد إلى رفاهية الشعوب التى تتبادل التجارة معهم عن طريق الايهام بأن ما تحصل عليه هذه الشعوب من مكسب لابد وأن يمثل خسارة صافية لهم . وهكذا فقد أصبحت التجارة ، والتى كان من الممكن أن تكون رابطة تحقق الوحدة والألفة بين الأمم والأفراد على السواء ، مصدرا خصبا للعداوة والبغضاء . والواقع أن النزوات الطموحة للملوك والوزراء لم تكن أكثر حسما فى راحة أوروبا ، خلال هذا القرن وطوال القرن الذى سبقه ، مثلما كانت عليه الغيرة الوقحة للتجار والصناع »[٣].

ولوضع حد لهذه التجاوزات فإن الحل ، فى المفهوم الليبرالى ، يكمن فى إزالة أو ، على الأقل ، فى التقليل من الحواجز الجمركية لتسهيل المعاملات بين الدول . وسوف تؤدى حرية انتقال السلع بين الدول ، طبقا لهذا التصور ، إلى أن تقوم كل منها بالتخصص فى نمط الانتاج الذى تتمتع فيه

بمزايا أنتاج أفضل نسبيا بدلا من الاصرار بعناد على مكافحة المنافسة الأجنبية . ويترتب على هذا إيجاد تقسيم دولى للعمل له نفس النتائج المفيدة (خفض نفقات الانتاج والتنسيق التلقائى بين المصالح) التى تترتب على إطلاق حرية المعاملات بين الأفراد داخل الدولة الواحدة . وتلك هى الحجة الرئيسية التى قدمها المنظرون البريطانيون والفرنسيون فى مستهل ومنتصف القرن التاسع عشر دفاعا عن حرية التبادل والتى أخذ بها الحكام بعد اقتناعهم بها فى النهاية (الغاء قوانين الذّرَة فى بريطانيا وتخفيض الرسوم الجمركية عن طريق معاهدة التجارة البريطانية – الفرنسية عام ١٨٦٠ على سبيل المثال)[٤].

والواقع أن الليبراليين قد اعترضوا على الاستعمار للاسباب ذاتها . وكان الليبراليون حقيقة ، على عكس ما هو شائع الآن ، أكثر صلابة وعنادا فى هذا المجال من السياسيين « اليساريين » فى القرن التاسع عشر والذين وقعوا ، بدرجة أو بأخرى ، أسرى خرافة « الرسالة الحضارية »[*]. فقد اعتمد سياق البرهنة الذى قدمه الليبراليون لتبرير موقفهم المضاد. للاستعمار على الحساب الاقتصادى فى الاساس ، ولم تحظ الدوافع الانسانية فى هذا الاطار باى قدر من الاهتمام . واستنادا إلى هذا الحساب فقد استنتج الليبراليون أن المستعمرات تعتبر ، بالنسبة للدول المستعمرة ، مصدرا للانفاق أكثر منها مصدرا للحصول على الدخل . فضلا عن ذلك ، وهذا هو الأهم ، فان احتكار التجارة والنقل البحرى ، الذى تتطلع اليه الدول الاستعمارية ، يشكل عقبة أمام حرية المعاملات فى السوق العالمية . وحتى إذا كان المقصود من هذا الاحتكار ، نظريا ، احكام سيطرة القوى البحرية العظمى فى ذلك الوقت ، فانه لم يكن بمقدور الليبراليين ، اتساقا مع مبادئهم ، أن يسمحوا للقوى السياسية باستخدام امتيازاتهم الاقليمية لاعاقة تطور التجارة الدولية .

وعلى الرغم من أن الاقتصاديين الليبراليين لم يتمكنوا من فرض كل وجهات نظرهم ، إلا أنهم قد استطاعوا فى الواقع أن يوازنوا ثقل التجاريين وان يفتحوا الطريق أمام رؤية جديدة تماما للعلاقات الدولية ، ففى المفهوم المثالى لليبرالية لا تصبح الدولة هى اللاعب المحورى ولا تشكل السياسة ثقلا حقيقيا أو حتى عاملا يستحق الالتفات اليه . فالميدان الذى تنبسط فيه العلاقات الدولية وتتطور تحت تأثيره هو ميدان التقدم الاقتصادى ، وصناع هذا الميدان هم اللاعبون الاقتصاديون وليس القادة العسكريون أو السياسيون . والعالم الذى يراه آدم سميث وساى وباستيا Bastiat وآخرون كثيرون يختلف تماما ، بل لا وجه للمقارنة بينه وبين العالم الذى يراه آباء الكنيسة وجروسيوس Grotius وميكيافيللى وهوبز .

بقى لنا بعد ذلك أن نرى ما إذا كانت ازاحة السياسة من على المسرح على هذا النحو قد صنعت فخا وقع فيه النقد الماركسى بدوره .

٣ – ماركس ونقد الرأسمالية

لكى ندرك تصور الفكر الماركسى للمشكلات الدولية يجدر بنا أن نضع هذا الفكر فى إطاره التاريخى والثقافى بدلا من أن نحاول فهمه من خلال التأويلات العديدة التى نجمت عن البناء الماركسى فى فترة لاحقة .

والحقيقة أن ماركس لا يدين بشىء « للاشتراكيين المثاليين » الذين ظهروا قبله مباشرة ، فقد سفَّه أحلامهم العريضة والطوباوية[٦]. كما أنه لا يعد تابعا للنظرية السياسية التى لاكها على مرأى ومسمع منه اتباع ميكيافيللى واتباع هوبز[٧]. لكنه كان فى الوقت نفسه على دراية تامة بفكر الاقتصاديين الليبراليين الذى شهر فى مواجهته آلة حرب جهنمية .

لقد أخذ ماركس على عاتقه مهمة تشريح ما تنطوى عليه الليبرالية من خداع . فالليبرالية ، فى مفهوم ماركس ، ليست أكثر من قناع يخفى تناقضات الرأسمالية . إذ يخفى مبدأ حرية التبادل ، على الرغم من جمال مظهره ، سيطرة مالكى رأس المال (البرجوازية) على القوى التى لا تملك ما تعرضه فى السوق سوى قوة عملها (البروليتاريا) . ولا يستطيع هذا النظام أن يبقى إلا مع استمرار استغلال البرجوازية للبروليتاريا . وبهذا المعنى فالنظام ينطوى ، بمضمونه هذا ، على تناقض جوهرى تكفى تطوراته لكى تفسر جميع حركات التاريخ . ولكن طريق الثورة ، عند ماركس ، لا يمر بالتمرد وشهر السلاح فى وجه الحكام (فهؤلاء ليسوا سوى وزراء مفوضين من جانب البرجوازية المسيطرة) وإنما يتأتى من خلال استغلال التناقضات القابعة فى أحشاء النظام الرأسمالى نفسه والتى تعبر عن نفسها بشكل ملموس من خلال الصراع الطبقى ، وهى تناقضات لا يمكن حلها .

وقد يثير عرض الاطروحة الماركسية على هذا النحو بعض الدهشة . لكن الموقف الذى اتخذه ماركس من القضايا الثلاث التى تعرض لها من قبله كل من التجاريين والليبراليين ، هو موقف يعزز فى الواقع من صحة هذا العرض :

فماركس يرى العالم ، اجمالا ، على نحو مشابه لرؤية أكثر الليبراليين تطرفا : أى عالم يتقلص إلى الحجم الذى تعبر عنه حالة السوق **un univers reduit à l'état de marché** والذى تبدو فيه البنى السياسية القومية وكأنها مفارقه : « فسوف تختفى الخصوصيات والتمايزات بين الشعوب تدريجيا مع تطور البرجوازية وحرية التجارة والسوق العالمى والاتجاه نحو معيارية الانتاج الصناعى وما ينجم عنها من أوضاع »[٨]. ومن هنا فان العمل الثورى للبروليتاريا لا يمكن أن يتم فى إطار الأوضاع المضللة التى يهيئها وجود الدول المستقلة ذات السيادة . وإنما فى إطار تحول عالمى يصهره ضغط التوسع الرأسمالى . ومن هذا المنطلق يمكن فهم طبيعة موقف ماركس من القضايا الخاصة بحرية التبادل ومن الاستعمار ومن تدخل الدولة فى إدارة الاقتصاد .

وإذا ما القينا نظرة على ممارسات الدول التى تتخذ من الماركسية ايديولوجية رسمية لها فسوف نجد أن الحماية الاقتصادية فيها قد وصلت إلى أعلى درجاتها بسبب إحتكار الدولة رسميا للتجارة

الخارجية . أما ماركس فقد عبر عن موقفه من هذه المسألة فى مؤتمر عن حرية التبادل شارك فيه عام ١٨٤٨ وأعلن فيه : « أن نظام الحماية هو نظام محافظ عموما فى عالم اليوم . بينما نظام حرية التبادل هو نظام مدمر بطبيعته . فهو يؤدى إلى تحلل القوميات القديمة ويدفع بالتناقض القائم بين البرجوازية وبالبروليتاريا إلى منتهاه . وفى كلمة واحدة فان نظام حرية التجارة يعجل بالثورة الاجتماعية . ومن هذا المنطلق وحده ، أيها السادة ، فاننى أصوت إلى جانب حرية التبادل »(٩).

ويؤكد هذا النص على ما يتوقعه ماركس من الرأسمالية التى تحفر قبرها بيديها . وفى تقدير ماركس فان أفضل وسيلة للتعجيل بسقوط الرأسمالية هو ترك تطورها الطبيعى يأخذ مجراه بلا عوائق لأن اجراءات الحماية قد تعيق سقوط هذا النظام وتؤخر حدوثه .

أما فيما يتعلق بموقف ماركس من الاستعمار فقد كان أكثر تعقيدا ومتعدد الظلال . فلم يتردد ماركس – الانسانى وريث الفلسفة التنويرية – من شجب الوسائل « الدنيئة » التى لجأ اليها الاستعمار لاحكام سيطرته على المستعمرات . لكنه ميز – كاقتصادى – ، مثلما فعل الليبراليون من قبله ، بين المكاسب التى يحصل عليها الأفراد من المستعمرات وبين رصيد ميزان المدفوعات الشامل بين الدول الاستعمارية ، من ناحية ، ومستعمرات هذه الدول ، من ناحية أخرى ، وهو رصيد سالب فى معظم الأحيان أى فى غير صالح الدول الاستعمارية . ففيما يتعلق بالجانب الأول نجد أن ماركس قد أكد بالفعل على أن هناك استغلالا للانسان من جانب الانسان حيث أن الاحتكار الاستعمارى يسمح فى الواقع باستقطاع جانب من نتاج عمل الآخرين . أما فيما يتعلق بالجانب الثانى فنجد أن ماركس قد أكد على أن الدول الاستعمارية ، كقوى سياسية ، لا تستفيد بالضرورة شيئا من نتاج عملية الاستغلال هذه . فقد خلص ماركس ، بعد أن قام بفحص الحساب الختامى للوجود البريطانى فى الهند ، إلى « أن هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن تكلفة هذه المستعمرات قد توازى كل ما تدره من عائد »(١٠).

وليس هذا فى الواقع هو بيت القصيد عند ماركس . فالأهم من ذلك ، فى رؤية ماركس التاريخية ، أن الاستعمار مرحلة ضرورية من مراحل التوسع الرأسمالى وبالتالى فهو وسيلة من وسائل التعجيل بسقوطها(١١). فلكى تتمكن الرأسمالية من احتواء الضغط الذى تمارسه البروليتاريا (وتأجيل الثورة بالتالى) فان الرأسماليين يسعون بشكل دائب وراء البحث عن مصادر جديدة للربح أى خلق أشكال جديدة للاستغلال . فالتوسع الرأسمالى هو بهذا المعنى نوع من الهروب إلى الأمام تحاول الرأسمالية عن طريقه أن تفلت من القانون الأزلى والمتمثل فى نزوع هامش الربح دوما نحو الانخفاض . وتستطيع الرأسمالية أن تحتفظ بفرص بقائها كلما أمكنها إيجاد مثل هذا المخرج . لكنه نظرا إلى أن الرأسمالية تحمل معها تناقضاتها الخاصة إلى كل مكان تحط فيه فانه سوف يترتب على ذلك حتما ، بعد أن تكون الرأسمالية قد قطعت طريقها إلى منتهاه ووصلت إلى « أعلى مراحل الامبريالية » (طبقا لتعبير لينين) ويكون الطوق قد أحكم اغلاقه حيث لا مخرج جديد هناك ، أن ينهار النظام.

بأكمله تحت وطأة المتناقضات الكامنة فيه والتى لا يمكن التغلب عليها بعد ذلك . وقد لخص ماركس أطروحته تلك تلخيصا وافيا فى نص يشير إلى السمة الايجابية للمرحلة التاريخية للرأسمالية ومصيرها المحتوم فى نهاية تلك الحقبة الانتقالية : « فالانتاج الرأسمالى يخلق الصناعة العالمية ، أو بعبارة أخرى ، العمل الزائد le surtravail أى العمل الخالق للقيم créateur de valeurs . هذا من ناحية . وهو ، من ناحية أخرى ، يقيم نظاما لاستغلال الثروات الطبيعية والبشرية على مستوى الكون كله ، وهو نظام له نفع عام ويستند الى العلم والى المزايا الجسدية والروحية الأخرى . ونظرا لأنه لا يوجد لدائرة الانتاج والتبادل الاجتماعى نظير من حيث علو مكانتها الذاتية وقدرتها على أن تحتوى مبررها الذاتى بين طياتها ، فاننا نجد أن رأس المال يخلق المجتمع البرجوازى والتملك الكونى للطبيعة وللعلاقات الاجتماعية نفسها عن طريق أعضاء المجتمع . و هنا يكمن النفوذ الحضارى الضخم لرأس المال : فهو يرفع المجتمع إلى مستوى تبدو معه المراحل السابقة وكأنها مجرد مراحل لارتقاءات محلية للبشرية وهيام بالطبيعة . وحين تصبح الطبيعة نفسها فى النهاية موضوعا خالصا للانسان ومسألة منفعية بسيطة فإنها لا تشكل بعدئذ قوة فى ذاتها . كذلك يبدو العقل النظرى l'intelligence théorique لهذه القوانين المستقلة كما لو كان ببساطة مجرد حيلة لاخضاعها للحاجات الانسانية كسلعة للاستهلاك أو كوسيلة للانتاج . ويهدف رأس المال ، فى هذا الاطار ، الى تجاوز الحدود والانحيازات القومية كما يتجاوز فى الوقت نفسه مسألة تأليه الطبيعة أو الاكتفاء باشباع الحاجات القائمة الموروثة عن الماضى والمحصورة داخل حدود ضيقة للكفاية وفى اطار تكرار النمط التقليدى للحياة . وفى ثورته المستمرة يحطم رأس المال كل هذه الأشياء ويسقط كل الحواجز التى تقف عائقا أمام تنمية القوى الانتاجية وتوسيع الاحتياجات وتنويع الانتاج والاستغلال وأيضا التبادل بين قوى الطبيعة والعقل le commerce entre les forces de la nature et l'esprit .

وعلى الرغم من أن رأس المال يعتبر ، من الناحية الفكرية ، أن كل قيد يمثل عقبة يتعين إزالتها ، فانه لا يستطيع ، مع ذلك ، ان يتغلب على جميع العقبات التى تواجه طريقه . ونظرا لأن كل قيد يمثل عائقا أمام طموحات الانتاج الرأسمالى فان هذا الانتاج يتطور وسط تناقضات يمكن التغلب عليها باستمرار ولكنها مطروحة على الدوام أيضا . وهناك ما هو أكثر من ذلك . فالعالمية التى يتجه نحوها رأس المال بلا كلل تواجه حدودا كامنة فى صلبه هو . وحين يصل رأس المال الى مرحلة معينة من مراحل تطوره فان الحدود الكامنة فى طبيعته تظهره وكأنه نفسه قد أصبح العقبة الكأداء فى وجه نزعته العالمية ، ومن ثم تدفعه نحو التدمير الذاتى »(١٢).

ولما كان طريق الثورة يمر بالتدمير الذاتى للرأسمالية ، فلا حاجة اذن للتوقف عند الأشكال التى سيأخذها المجتمع بعد المرحلة الانتقالية لديكتاتورية البروليتاريا . فحين تختفى الصراعات الطبقية ، تتغلب البشرية على كل التناقضات وتتحرر من أشكال القهر ، وتتحلل الدول التى هى أداة البرجوازية فى السيطرة . وفى هذا الاطار يصعب تصور اندلاع الحروب « لان الغاء استغلال

الانسان لأخيه الانسان سوف يترتب عليه بالتالى استحالة استغلال أمة لأمة أخرى . وحين يزول التناقض الطبقى داخل الأمم ، تختفى الأزمات بين الأمم بدورها »[١٣].

فى ظل هذه الأوضاع يسهل علينا أن ندرك أن مسألة تدخل الدولة ، والتى كانت تشغل بال التجاريين والليبراليين على السواء ، لم تعد تنطوى على أى معنى هام عند ماركس . فسواء تدخلت الدولة أو لم تتدخل فى الشئون الاقتصادية فانها تبقى ، ما بقيت الرأسمالية ، أداة قمع فى يد البرجوازية . وفى مرحلة تالية تستولى ديكتاتورية البروليتاريا على سلطة الدولة لكى تقضى قضاء مبرما على عدوها : فتلغى نظام الملكية الخاصة وتقيم بدلا منه نظاما للملكية الجماعية لوسائل الانتاج . وفى المرحلة اللاحقة على مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ، وهى الفرضية الوحيدة التى تعرض لها ماركس ، فان تحلل الدولة يغلق الباب نهائيا أمام هذا الجدل دون أن يجيب على سؤال يتعلق بمعرفة الأسس التى سوف يقوم عليها المجتمع الاشتراكى .

بهذه البساطة قلب ماركس كل الاطروحات الليبرالية رأسا على عقب ، ولكن يحق لنا أن نتساءل عما إذا لم يكن ماركس قد استسلم ، شأنه فى ذلك شأن معارضيه ، وسقط فى تيه الاقتصادية مهملا البعد السياسى للمشكلات بما فى ذلك المشكلات الدولية .

٤ – من الدول « الاشتراكية » إلى الماركسية الجديدة

تمثل الثورة الروسية لعام ١٩١٧ تحولا تاريخيا الهمته الماركسية ، إلا أنه يصعب ، على الرغم من ذلك ، ادراج هذا التحول فى إطار المنظور الماركسى .

ولكى نفهم هذا التقويم للثورة الروسية ، وجب علينا أن نتذكر أن المنظرين الماركسيين كانوا قد تنبأوا بأن انقطاع احدى الحلقات فى سلسلة النظام الرأسمالى سوف يؤدى إلى انهيار النظام بأسره . فقد ذكر انجلز عام ١٨٤٧ بأن « الثورة الشيوعية لن تحدث على المستوى القومى فقط ولكنها سوف تندلع فى وقت واحد فى كل البلاد المتمدينة أى ، على الأقل ، فى كل من انجلترا وامريكا وفرنسا وألمانيا .. كما سيكون لهذه الثورة صدى هائلا فى بقية دول العالم يعمل على تغيير معدل التطور فيها والاسراع به . انها ثورة عالمية وبالتالى فان الأرضية التى تقف عليها لابد وأن تكون عالمية »[١٤].

وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى كتبت روزا لوكسمبورج تقول : « أن نضال رأس المال من أجل الاحتفاظ بالأراضى التى يتحقق عليها تراكمه يشتد يوما بعد يوم ، وسوف تؤدى حملاته تلك إلى سلسلة من المآسى الاقتصادية والسياسية : أزمات عالمية وحروب وثورات » . ورأت روزا فى هذه العلامات المبكرة اعلانا عن « اللحظة التى تتضح فيها بشكل جلى لعملية الاستقطاب بين الرأسماليين من ناحية وبين البروليتاريين من ناحية أخرى وذلك على مستوى البشرية بأسرها بحيث لا

يكون هناك سواهما ، مما يصبح معه استمرار التوسع ، ومن ثم التراكم ، الرأسمالي عملية مستحيلة »[١٥].

وعلى الرغم من أن ردة الأحزاب الاشتراكية عام ١٩١٤ قد خيبت ظن لينين ، إلا أنه قد استمر فى الاعتقاد ، وكان لا يزال فى منفاه بزيوريخ ، بان الحرب العالمية الأولى تعتبر المشهد الأخير الذى يعلن عن أزمة « الرأسمالية المحتضرة »[١٦].

ولأن الظروف قد انتحت وجهة أخرى فقد وجد لينين نفسه مضطرا إلى الاستسلام للحل القائل بتطبيق « الاشتراكية فى بلد واحد »[١٧]. بينما اعترضت روزا لوكسمبورج ، تلك الحارسة اليقظة على العقيدة ، قائلة : « إن سياسة الطبقة العاملة لا يمكن أن تتحقق إلا على الصعيد الدولى ، لأن هذه السياسة هى أممية بطبيعتها وفى جوهرها العميق . فإذا ما انحسرت فى بلد واحد ، بينما ظل عمال البلاد الأخرى يمارسون سياسة برجوازية ، فان عمل الطليعة الثورية لابد أن يضل وان تفسد نتائجه اللاحقة »[١٨]. أما تروتسكى فقد اتهم « نظرية الاشتراكية فى بلد واحد ، و التى نبتت فى مستنقع العمل الرجعى ضد اكتوبر ... بأنها النظرية الوحيدة التى تتصادم بشكل عميق ومنطقى مع نظرية الثورة الدائمة »[١٩].

وهكذا فقد واجهت الممارسات اللينينية والستالينية احتجاجا نبع من قلب الحركة الشيوعية نفسها .

ولا تكفى الضغوط الداخلية والكامنة فى عملية إقامة « الاشتراكية فى بلد واحد » لأن تفسر وحدها ما حدث من انحراف بالمقارنة بالعقيدة الأصلية . وقد سبق أن ذكرنا أن الاتحاد السوفيتى قد انضوى بالفعل تحت لواء المدركات الأساسية للقانون الدولى « البرجوازى » وانخرط فى ممارسته[٢٠]. ومن خلال هذه الانتهازية ، فقد أصبحت طبيعة الاتحاد السوفيتى نفسها هدفا للنقد والاتهام .

حقا لقد خرج الاتحاد السوفيتى عن طوق النظام الرأسمالى وتسلح بحكومة وبادارة يطلق عليهما لقب « الاشتراكية » . لكنه بقى دولة قبل كل شىء . ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن نستمر والى ما لانهاية فى تفسير الاضطراد المستمر فى قوة هذه الدولة بالتماس أسباب من قبيل ديكتاتورية البروليتاريا أو تهديد الحصار الرأسمالى اذ تستخدم المصطلحات الرسمية أحيانا لكى تطمس معالم سلوك عادى لقوة عظمى لا نجد له نموذج أكثر اكتمالا (الحماية ، السيطرة الاقتصادية للدولة ، التوسع الاقليمى) الا فى كتابات المنظرين الميركانتيليين (التجاريين) وليس فى كتابات ماركس نفسه .

والأهم من ذلك أن طبيعة الصراع الدائر الآن بين هذه القوة الدولية والمزودة بوسائل عسكرية هائلة وبين الدول « الرأسمالية » تختلف وتخرج تماما عن الطريق الذى رسمه ماركس بل تعتبر

تشويها كاملا لمضامينه . ذلك لأن الانتصار المحتمل « للاشتراكية » يتوقف على نتيجة مبارة فى القوة بين أحلاف متصارعة أكثر مما يتوقف على التحطيم الذاتى للرأسمالية تحت وطأة تناقضاتها الداخلية[21] .

بعبارة أخرى فان التحليل الماركسى والذى يفسر العالم من خلال التناقضات الاقتصادية قد أخلى مكانه لتفسيرات جيوبوليتيكية تعبر عنها بشكل أفضل الحسابات المنبثقة عن الميكيافيللية أو نظريات هوبز .

ويرد القادة السوفيت على هذه الحجج قائلين بأنهم يجسدون الدفاع عن معسكر البروليتاريا فى صراع طبقى أصبح الآن على مستوى الكون بأسره . وكان من الممكن أن يكون هذا الرد معقولا لو لم تطرح دول اشتراكية أخرى تصورا مختلفا تماما عن الوضع الدولى . فقد بلور القادة الصينيون فى مطلع السبعينات نظرية العوالم الثلاثة Les trois mondes والقائلة بأن هناك عالم أول ، يتكون من القوتين العظميين اللتين تتنازعان السيطرة على العالم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) ، وعالم ثان يتكون من القوى تحت الامبريالية Sous-impérialistes (أوروبا الغربية واليابان) مطالب بالانضمام إلى جهود عالم ثالث (الدول المتخلفة) للنضال ضد امبريالية القوتين العظميين .

ولسنا مطالبين بالخيار بين الاستراتيجية السوفيتية والاستراتيجية الصينية . ويكفى أن نلاحظ أن كلا منهما تستند على تحليل لعلاقات القوى لا يأخذ فى اعتباره العامل الاقتصادى إلا بشكل ثانوى .

ولهذا فان استئناف مناقشة الفرضية الماركسية لتفسير العالم المعاصر من خلال التناقضات الاقتصادية لا يمكن أن يتم إلا انطلاقا من قواعد أخرى غير تلك التى تزودنا بها الدعاية فى البلدان الاشتراكية . وتطرح النظرية الماركسية الجديدة ، والتى ذاعت شهرتها على يد كتاب من أمثال سمير أمين وأرغيرى ايمانيويل Arghiri Emmanuel وأندريه جونتر فرانك André Gunther Frank[22] ، تفسيرا يعتمد على المقابلة بين المركز centre والمحيط periphérie . ويحتل النظام الرأسمالى ، الذى يسيطر دوما على الاقتصاد العالمى ، موقع القلب أو المركز ويضم عددا من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان ، كما يضم ايضا بعض المؤسسات الخاصة ، مثل الشركات متعددة الجنسية ، والمؤسسات الدولية العامة مثل البنك الدولى للتعمير والتنمية ، وصندوق النقد الدولى ، و التى تسهم مبادراتها فى اطالة ودعم السيطرة الرأسمالية على السوق العالمية لرأس المال والسلع . وعلى المحيط تقع الدول المتخلفة الخاضعة للسيطرة الرأسمالية ، و هى الدول التى حكم عليها تخلفها بأن تصبح وتبقى مجرد مورد للمواد الأولية أو منتج من الباطن لصناعات يسيطر عليها المركز . وعلى أسوأ الفروض فانه لا يسمح لهذه الدول سوى « بتنمية تخلفها » أما تنميتها فانها لا تحدث ، على أحسن الفروض ، إلا فى قطاعات « منفتحة على الخارج extravertis » وتستجيب أساسا لاحتياجات المركز . وهذه القطاعات هى قطاعات منعدمة الصلة بالمجتمع الذى تعيش فيه والذى مايزال سجينا

لانماط الانتاج التقليدى ومحكوم عليه بالتدهور الاقتصادى والاجتماعى .

فإذا ما قبلنا هذا التصور فان الثورة العالمية لا يمكن أن تنبع إلا من تمرد المحيط على المركز الذى يستغله لأن بقاء النظام الرأسمالى رهن باستمرار ما يحصل عليه من عائد يستقطعه على حساب اقتصاديات الدول المتخلفة .

ومن محاسن هذا التفسير انه يعيد الصلة بالبدهية الماركسية الجوهرية والخاصة بحتمية « التدمير الذاتى » للرأسمالية بعد وصولها إلى أوج قوتها . لكن هذا التفسير يثير فى الوقت نفسه سلسلة من المشكلات :

أولها : يتعلق بمعرفة ما إذا كان هذا التفسير يتمشى مع معطيات الواقع وخصوصا ما يتصل منها بالعلاقة الارتباطية بين نمو الاقتصاديات الرأسمالية وركود اقتصاديات الدول المتخلفة . وسوف نتعرض لهذا الموضوع فى الجزء الثانى[٢٣].

وثانيها : ما يتصل منها بتكذيب نبوءة ماركس حول انبثاق الثورة أولا فى الدول الرأسمالية الأكثر تقدما ثم انتقالها ، بعد ذلك فقط ، إلى بقية العالم . فإذا ما قبلنا فكرة أن التناقض الجوهرى هو ذلك التناقض القائم بين المركز والمحيط لكان معنى ذلك أن بروليتاريا المركز مستفيدة من الناحية الفعلية ، وبالتالى شريكة ، فى عملية الاستغلال التى تتعرض لها دول العالم الثالث من جانب الدول الأكثر تقدما . بل ربما أصبح من الممكن ، انطلاقا من هذا ، أن نؤكد على أن أى تقدم فى مستوى المعيشة أو فى الرعاية الاجتماعية داخل دول المركز لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب دول المحيط أى من خلال مضاعفة عملية الاستغلال التى تتعرض لها . ومن ثم تفقد البروليتاريا المنظمة تنظيما دقيقا رسالتها الثورية ، إلا إذا قبلت أن تضحى بمصالحها العاجلة تحالفا مع ثوار العالم الثالث .

وثالثها : يتعلق بالشك الذى يغلف دول المحيط . ففى غياب بروليتاريا منظمة وقادرة على قلب النظم القائمة ، نجد أن شريحة اجتماعية محدودة (البرجوازية البيروقراطية أو القوات المسلحة فى الغالب الأعم) هى التى تسيطر على الحكم فى هذه الدول . وقد وجدت هذه الشريحة فى الوطنية العتيدة سر وصولها وبقائها فى السلطة . فإذا افترضنا أن هؤلاء الحكام يرتبطون بالنظام الرأسمالى (وهو وضع يوصف « بالبرجوازية الكومبرادورية ») ، فان مصلحتهم تعنى فى هذه الحالة الابقاء على الوضع القائم دون تغيير . أما إذا كان العكس هو الصحيح فان هؤلاء الحكام يتمتعون فى هذه الحالة بقدر من المناورة يسمح بانتهاج سياسة الارجوحة والمزايدة فى مواجهة الكتل واستغلال الموارد التى تحصل عليها من هذه الكتل معا ، أو بالتبادل ، لدعم مواقعها فى السلطة وتأجيل مجىء الثورة الداخلية[٢٤].

وهكذا فان الاقتصاد يعود بنا مرة أخرى الى الاستراتيجية . فحتى اذا تخندق الماركسيون داخل قوقعة المقولة الشهيرة والتى مفادها أن الاقتصاد ليس حاسما إلا فى المرحلة النهائية en dernière instance فانه من الصعب مسايرتهم مثلما تصعب مسايرة الاقتصاديين الليبراليين حول مسألة التوازنات التلقائية .

وعلى أى حال فانه يمكن بسهولة التحقق تجريبيا من تعقد المشكلات ارتكازا على معايير تم استخدامها فى هذا الفصل . فما تزال توجد دول تستطيع أن تحقق بسهولة تراكما فى الأوراق المالية ، وتمثلها فى عالم اليوم الدول البترولية التى تحقق فائضا فى رؤوس الأموال . « والتى لا تستطيع أن توظف مدخراتها داخل اراضيها وتسعى بالتالى لاستثمارها خارج حدودها وفقا لمقتضيات مصالحها أو ايديولوجيتها »[٢٥].

وقد أدى خفض الرسوم الجمركية ، تحت اشراف منظمة الجات منذ ١٩٤٥ ، ثم انشاء مناطق التبادل الحر أو « الأسواق المشتركة » إلى سهولة انتقال السلع والأشخاص بين الدول الرأسمالية . لكن آليات الحماية لاتزال تعمل بين أوروبا والولايات المتحدة ، أو بين الدول المستهلكة للمواد الأولية والدول المنتجة لها أو بين الشرق والغرب ، ناهيك عن تطبيق « بنود الانقاذ clauses de Seuvegarde » والتى تستطيع الدول أن تتذرع بها عندما تعتقد أن انتاجها المحلى يتعرض لتهديد المنافسة الخارجية . ولا تزال الخلافات بين المصالح والايديولوجيات من الضخامة بحيث يصعب الحديث عن سوق عالمية موحدة توحيدا تاما إلا إذا كان ذلك على سبيل التنبؤ . ولاتزال كل دولة قادرة ، فى حدود تلك الرقعة المقسمة إلى العديد من التحالفات ، على انتهاج سياسة تجارية (ميركانتلية) خاصة لحسابها بهدف تعظيم مكاسبها وتخفيض خسائرها إلى حدودها الأدنى .

واليوم ، مثل الأمس ، لايزال الاقتصاد سياسيا ، ويستطيع الاقتصاد أن يفسر وحده العديد من التصرفات الفردية والجماعية ولكنه ، ماركسيا كان أو ليبراليا ، لا يستطيع أن يزودنا بالمفتاح الأوحد لفهم العلاقات الدولية فهما شاملا .

هوامش الفصل الخامس :

(١) ليس القصد هنا أن نتعرض للمشكلات النظرية التى تثيرها قضايا التبادل الدولى فى الميدان النقدى والتجارى ولكننا نرغب فقط فى استعراض تطور الرؤى المتلاحقة والمتناقضة للاقتصاديين حول المشكلات الدولية بصفة عامه . حول القضايا النظرية التى لم نتعرض لها هنا مباشرة أنظر :
Gérad MARCY, Economie internationale, P.U.F., 1972 et Betnard LASSUDRIE-DUCHENE (éd.), Echange international et croissance, Economica, 1972.

(٢) Testament politique (1624). chap. Ix, Sect VI

(٣) ثروة الأمم : الجزء الثانى ص ٨٨ نقلا عن دوجلاس ستيورات ص ١٠٤ .

(٤) جاءت المقاومة الوحيد لهذا التيار أساسا من ألمانيا حتى فردريك ليست مؤلف « النظام الوطنى للاقتصاد السياسى » (١٨٤١) كان نفسه مترددا . فقد ادعى من ناحية أنه « أول من القى الضوء على احباطات المدرسة العالمية » ، « وبنى منظومته على فكرة الأمة كوسيط بين الفرد والنوع الانسانى » (المقدمة) ، إلا أنه أيد فى الوقت نفسه فكرة الاتحاد الجمركى (Zollverein) فقط بين الوحدات السياسية من أصل جرمانى . ويمكنت أن نجد هذه التوليفه فى تلك الصياغة التى لم تفقد حتى الآن شيئاً من عصريتها : « إن السلام يخيم دوما على الأقاليم والدول المتحدة فيما بينها ، ومن هذا الاتحاد الوحدة التجارية . أما إذا بدأ الاتحاد بين الدول بالوحدة التجارية فإن حرية التجارة سوف تؤدى فى هذه الحالة الى استعباد الشعوب » .

(٥) انظر :
Les textes d'Adam Smith, de Bentham, d'Arthur Young, Ricardo, J.B. Say, F. Bastiat, R. Cobden, Gladstone et méme ... Disraële cités dans Marcel MERLE, L'anticolonialisme européen de Las à Marx, op. cit.

(٦) إن المقارنة بين الاعلان الشيوعى (١٨٤٨) وكتاب كابيه CABET المعنون «Voyage en Icarie» أى رحلة إلى إيكاريا لابد وأن تكون عظيمه المغزى .

(٧) ومع ذلك فإن الانتاج الصحفى لماركس والمناظرات التى شارك فيها قد توحى بأنه وقع أسيرا لعدد من الأوهام السائدة فى تلك الفترة (أنظر فى الصفحات التالية علامات ذاتية الاثنيه) فضلا عن أن تفضيله لبعض البلاد الأوروبية فى تلك المناسبة أو ذاك ينطوى فى الواقع على إدراك فريد للتسلسل أو الهرميه العنصريه . حول هذه النقطة أنظر : Miklos MOLNAR, Marx, Engels et la politque internationale, Galimard, 1975.

(٨) Le manifeste communiste.

(٩) Discours sur le libre échange.

(١٠) افتتاحية ظهرت فى صحيفة نيويورك ديلى تريبون عدد رقم ٥١٢٣ الصادر فى ٢٧ سبتمبر ١٨٥٧ . وتلك هى نفس الأطروحات التى غذت العداء اليمينى للاستعمار الكولونيالى وخصوصا تلك التى دافع عنها فى الخمسينات على صفحات بارى ماتش الصحفى ريموند كارتيه والذى أصبح اسمه رمزا لهذا الاتجاه .

(١١) أنظر مقال ماركس فى نيويورك ديلى تريبون الذى نشر بالعدد رقم ٣٨٠٤ الصادر فى ٢٥ يونيو ١٨٥٣ والذى فيه يتضح تماما أن احتقار ماركس لمجتمعات ماقبل الرأسمالية قد اقترنت تماما بفكرة « المهمة التاريخية » للقوى الاستعماريه .

(١٢) Fondements de la critique de l'économie politique (1857-1858), Anthropos, 1968, t. 1, p. 366-367.

(١٣) Manifeste communiste.

(١٤) Principe du communisme (1847), cité dans Oeuvres de Karl Marx, la Pléiade, t.I,p. 1584.

(١٥) L'accumulation du capital (1913), Maspero, 1969, p. 145.

(١٦) L'impéralisme, stade supreme du capitalisme (1917), Moscou, Ed. du Progrés, 1969, p.165.

(١٧) وتتضح مراره واحباطات لينين من أحكامه اللاحقه . وخصوصا عندما كتب يقول : « كنا نتصور التنمية على نحو أكثر تبسيطا بكثير مما حدث . وكنا نقول لأنفسنا وللطبقة العاملة فى روسيا وفى كل دول العالم أنه لامجال للخروج من المذبحة الامبريالية الملهونة والمجرمه الا عن طريق الثوره . وكنا نعتقد أن أحداث شرخ فى الحرب الاستعمارية عن طريق الثورة سوف يفتح الطريق أمام مخرج مماثل لكافة شعوب العالم . ولكن اتضح أن شعوب العالم الأخرى لم تنجح فى أن تنخرط على طريق الثورة بالسرعة التى تصورناها . لقد كانت توقعاتنا وحساباتنا سليمه . ومع ذلك فلم نحصل على تأييد الطبقات العاملة فى جميع أنحاء العالم بالسرعه التى تمنيناها واعتمدنا عليها واعتبرناها أساسا لسياستنا .. لقد حصلنا على دعم من نوع آخر .. » (السياسة الخارجية للثورة الروسية ، الأعمال الكاملة ، المجلد الخامس عشر) .

(١٨) Spartakusbriefe, n°8, cité dans Rosa LUXEMBOURG, Ecrits, politiques, t. II. Maspero, 1969, p. 43.

(١٩) La révolution permanente 1928-1931, cité dans Jean BAECHLER, Politique de Trotsky, A.Colin, 1968, p.230.

(٢٠) أنظر الفصل السابق .

(٢١) وهنا أيضا يبدو أن تروتسكى كان على حق حين كتب يقول فى نفس النص الذى سبقت الاشارة اليه : « إن التخلى عن النزعه الدولية لابد وأن يقود حتما نحو « المسيانيه » أو الرسالاتية الوطنية ، أى الاعتراف بمزايا وخصوصيات تسمح لدولة معينة دون الدول الأخرى بلعب دور لايعترف به لسواها » .

(٢٢) Samir AMIN, Le développment inégal, Ed. de Minuit, 1973; Arghiri EMMANUEL, L'échange inégal. Maspero, 1969.

(٢٣) أنظر الجزء الثانى من هذا الكتاب ، الفصل الرابع .

(٢٤) يتضح هذا السلوك فى عدد من الحالات كمصر والعراق .

(٢٥) أنظر الجزء الثانى ، الفصل الرابع من هذا الكتاب .

مراجع الفصل الخامس :

Pour un panorama général des problémes traités dans ce chapire, voir: DENIS (Henri): Histoire de la pensée éconmique, P.U.F., Coll. «Thémis».

Le choix des textes cités repose sur une hypothèse qui peut donner matiére à controverse. Sans vouloir ranimer le débat sur la «coupure épistémologique» chére à Althusser, il est évident que l'interprétation présentée ci-dessus s'appuie moins sur les écrits de jeunesse de Marx que sur ses travaux postérieurs à 1848. Mais il n'est interdit de penser que le matérialisme historique et la théorie de la lutte des classes s'appuient sur une analyse économique dont Marx a élé le principal artisan. Dans ce sens:

DOCKES (Pierre): L'Internationale du capital, P.U.F.

Pour une vue d'ensemble du probléme:

CHATELET (François), PISIER-KOUCHNER (Evelyne), VINCENT (Jean-Marie), Les marxistes et la politique, P.U.F., 1975.

L'exposé des thèses néo-marxistes pourra être complété et mis à jour par la consultation de Revues ou de publications semi-périodiques comme Critique de l'économie politique (Maspero).

الفصل السادس

العلميون

لقد شهدت بداية القرن التاسع عشر فى أوروبا مولد مدرسة فكرية أدت الى تعديل محور البحوث المتعلقة بالعلاقات الدولية وأعادت تعريف موضوع الدراسات التى يشملها هذا الميدان .

١ - رؤية علمية للمجتمع

وقد جاء التجديد أولا على صعيد المنهج المستخدم والذى مثل قطيعة مع المناهج المستخدمة من قبل : فبدلا من معالجة الظواهر الاجتماعية باعتبارها مسائل تدخل فى اطار الأخلاق أو الفنون أو الفلسفة أو القانون أو حتى الاقتصاد ، اتجه الأمر نحو مضاهاتها بالظواهر الطبيعية ومحاولة اخضاعها لنفس طرق الملاحظة والوسائل التجريبية التى ثبت بالفعل نجاحها فى الميدان العالمى[1]. وقد جاءت نقطة الانطلاق على طريق هذا التحول على يد مؤلف يجمع بين العبقرية والغموض فى نفس الوقت هو الكونت سان سيمون Henri de Saint Simon حين قصد ابتكار « الفيزياء الاجتماعية la phisique Sociale » وقد ألهمت كتابات سان سيمون تيارا فلسفيا بأكمله هو تيار الوضعية «Positivisme» والعلمية Scientisme ، كما الهمت فى الوقت نفسه ذرية من التطبيقيين أو الممارسين praticiens الذين حاولوا تطبيق المذهب السان سيمونى على أرض الواقع . وقد كانت هذه الثورة الفكرية من العمق بحيث كان من الطبيعى أن تكون بداياتها مترددة وأن يكون ميراثها متباينا . فقد اعتقد سان سيمون أن حركة المجتمعات ، شأنها شأن الكواكب ، تأتى استجابة للقانون العالمى للجاذبيه[2] . ثم جاء أوجست كونت Auguste Conte ليعتقد أن بامكانه اقامة فلسفة وضعية ، على انقاض العصر اللاهوتى والعصر الميتافيزيقى ، تبنى على مبادىء العلم وحده[3]، وحمل الراية من بعده على نفس الطريق اميل

ليترى E. littré ومن المقارنة مع ظواهر الطبيعة توصل المفكرون إلى نتائج شديدة التباين . فبينا وجد داروين Darwin فى الصراع الشرس بين الفصائل المتنوعة نموذجا يصلح لتفسير المواجهة العالمية بين الأجناس[٤]، نجد أن سبنسر Spencer قد اعتقد ، على العكس من ذلك ، أن بامكانه البرهنة على الاداء الطبيعى والمتناسق للمجموعات الاجتماعية من خلال التقريب بين علم الاحياء biologie والعلم الاجتماعى la Science Sociale[٥].

ورغم هذا التباين فقد اتفق ورثة سان سيمون جميعهم على أن الهياكل الاجتماعية corps-sociaux هى بمثابة « أجهزة عضوية organismes » تصلح ويجب أن تكون موضوعا خالصا للبحث العلمى . ومن ثم فقد بدت المجادلات السابقة ، والتى تأثرت بالعقائد المحددة سلفا ، وكذلك المشاجرات المزيفة المنبثقة عن التفكير التجريدى ، شديدة العقم . وهناك اجماع على انه لا يمكن استكشاف القوانين التى تسمح بتفسير الآليات الاجتماعية الا من خلال مناهج اثبتت العلوم الدقيقة les Sciences exactes نجاعها ، على الرغم من وجود خلاف حول أى من فروع هذه العلوم (الفيزياء ، الاحياء ، الرياضيات) يصلح لامدادنا بالعدة العلمية الملائمة . ان تأسيس « علم الاجتماع Sociologie » (وهو مصطلح ابتدعه أوجست كونت للدلالة على علم المجتمعات) كان من معالم موجة « العلمية Scientisme » التى طغت على جميع فروع البحث الثقافى حتى نهاية القرن التاسع عشر .

٢ – « علم للانسانية une seience de l'humanité »

ما هى صلة هذا التحول المنهاجى بالعلاقات الدولية ؟

تنبت هذه الصلة أولا من أن هذا النهج الجديد حاول أن ينتشل دراسة العلاقات الدولية من هؤلاء الذين احتكروها أو تنازعوا احتكارها . فالعلاقات الدولية ، باعتبارها ظواهر اجتماعية ، لا تستطيع أن تفلت أكثر من غيرها بعيدا عن مناهج البحث العلمى . وتأتى هذه الصلة ثانيا ، وبصفة خاصة ، من حقيقة أن المجتمع الدولى قد أصبح الموضوع المفضل للبحث والمشروعات التجريبية من جانب السان سيمونيين وقرنائهم بعد أن أكتشفوا ، من خلال مفهوم الأجهزة العضوية ، وجود هذا المجتمع . ومنذ ١٨١٤ صاغ سان سيمون مشروعا طموحا « لاعادة تنظيم المجتمع الأوروبى »[٦] وهو مشروع لا يخرج عن كونه ، بمستوى العصر الذى ولد فيه ، تصورا مسبقا préfiguration للحكومة العالمية المستقبلية . وقد ذاعت العقيدة السان سيمونية من خلال مجلة تحمل اسما له دلالته : (الكرة الأرضية le Globe) ، وتضمنت عدة مقالات خصصت لمناقشة السياسة الأوروبية . ولم يتردد أوجست كونت هو الأخر ، والذى انتهى بتأسيس « دين للبشرية religion de l'humanité » فى بلورة مشروع « اللجنة الوضعية الغربية Comité positif occidental »[٧].

وقد يبدو للوهلة الأولى ان هذا الاتجاه يمثل إحياء للتيار الطوباقى والذى سوف يجد فى المناخ الرومانسى للنصف الأول من القرن مصادر الهام جديدة . ولكن الدراسة المتأنية للمصطلحات

المستخدمة والبواعث الكامنة وراء هذه المشروعات ، تشير إلى أن الأسس التى قامت عليها لم تكن أخلاقية أو قانونية بقدر ما كانت علمية . فقد أراد سان سيمون أن « يعيد تنظيم » أوروبا على أسس عقلانية معتمدا على مقدرة الكفاءات (التجار ، العلماء ، القضاه ، والاداريين) وتكليفهم بمسئوليات عالية . وقد ذكر انفانتان Enfantin ، أحد تلامذة سان سيمون ، أن « أثر العصر الحالى هو أثر تنظيمى » وأن « عهد السياسة العالمية الذى يبدأ هو عهد الاتصال مع الأفارقة والاسيويين ، مع المسيحيين والمسلمين »[٨]. أما ليتريه littré فقد استطاع من خلال سلسلة من المتواليات المنطقية أن يبرهن على أنه « ليس هناك سوى علم عظيم واحد هو علم البشرية الذى يتضمن كل شيء ويلخص كل شيء »[٩].

٣ – علم أم طوبائية ؟

وقد تبعث تلك الكتابات على الضحك فى أيامنا هذه وذلك بسبب ما يفوح منها من نغمة تفخيمية وما تنطوى عليه من جوانب قطعية . لقد أعطى أشد اتباع العالمية والوضعية تدقيقا مثلا سيئا فى الواقع لأن أعمالهم قد تحولت فى النهاية إلى مجموعة خطب تحمل بصمات الزهد والتدين . وقد عكست أعمالهم حساسية عصر ما لبث حتى شعراءه أن غرقوا سريعا فى أوهام التقدم[١٠]، أكثر مما عكست خطوات البحث العلمى الصارم . إن المزايا والعيوب التى تسند إلى التقنية المستخدمة تثير لدى المراقبين ، من خلال ظاهرة غريبة لا نزال نلمس آثارها كثيرا فى عالم اليوم ، ردود أفعال انفعالية أكثر منها عقلانية .

ومع ذلك فان التيار السان سيمونى يستحق أكثر من مجرد وقفة فضول استذكارية . فقد انخرط جانب من أتباع سان سيمون بهمة فى مشروعات ضخمة (تطوير السكك الحديدية ، شق قناة السويس) أو وضعوا خططا استيطانية (وخصوصا فى الجزائر) تشهد على ارادتهم الطموحة فى تنظيم العالم[١١]. أما فيما يتعلق بالتراث الثقافى فقد تعين الانتظار عشرات السنين قبل أن تتمكن ادعاءات العلمية من بلورة نهج علمى لدراسة العلاقات الدولية . ولا يجب أن ننسى أن مناهج جديدة فى البحث تستخدم الآن على نطاق واسع ، منها السلوكية « behaviorisme » والوظيفية fonctionalisme على وجه خاص ، قد خرجت من رحم العضوانية organicisme عن طريق الولايات المتحدة . وفى كلتا الحالتين فاننا بصدد منهاجين يريدان أن يلتزما التزاما تاما بالصرامة العلمية ولكنهما يدعيان بامكانية تطبيقهما بلا تمييز على كافة الظواهر الاجتماعية سواء كانت « دولية » أم لا . ويهدف المنهج السلوكى الى دراسة سلوك مختلف اللاعبين الموجودين فى الحقل الاجتماعى ، دون أن يهتم كثيرا بشخصية هؤلاء اللاعبين ، وذلك من خلال أكثر الطرق العلمية الممكنة صرامة (أى فى أغلب الأحيان عن طريق الاستخدام الكمى Quantification) . أى أن اتباع هذا المنهج يعالجون سلوك الدولة أو المؤسسة أو النقابة أو الحزب السياسى عن طريق تطبيق نفس المعايير ونفس التقنيات . لكن الاهتمام بالصرامة المنهاجية طغى على صلاحية موضوع البحث .

ونستطيع إلى حد ما أن نتحدث بطريقة مشابهة عن التصور العضوانى la conception organiciste . اذ يهتم منظرو هذه المدرسة بالتأكيد على تنوع وظائف اللاعبين ودراسة العلاقة بين البناء Structure والوظيفة Fonction بدلا من الاهتمام بدراسة السلوك المنعزل لهؤلاء اللاعبين . وقد ألقى سبنسر الضوء على الايحاء البيولوجى لتلك الرؤية الخاصة بالهيكل أو بالجسم الاجتماعى حين قال :

« هناك تشابه حقيقى بين الجهاز العضوى للفرد والجهاز العضوى للمجتمع - ونحن لا ندعى أن يكون التشابه بينهما تاما ومطلقا .. اذ من الواضح أن بناء ووظائف الجهاز العضوى الاجتماعى أقل تحديدا وأكثر عرضة للتغير وأكثر اعتمادا على الظروف المتغيرة على الدوام . لكننا نريد فقط أن نقول أنه توجد ، خلف الظواهر التى تشكل السلوك فى مجملها والتى لا تزودنا بمادة لعلم ، بعض الظواهر الحيوية والقابلة للتنسيق العلمى . فكما أن الفرد يمتلك بنية ووظائف تمكناه من الاضطلاع بالأعمال التى يسجلها كاتب لسيرته الذاتية فان للمجتمع بدوره بنية ووظائف تمكناه من الاضطلاع بالأعمال التى يسجلها عنه المؤرخ : وفى كلتا الحالتين فانه يتعين على العلم أن يهتم باصل وتطور وذبول هذه البنية وتلك الوظائف »[١٣].

وبفضل هذا المنهج يميل العضوانييون les organicistes إلى الاعتراف بخصوصية الواقع الاجتماعى fait social مثلما فعل ديركايم Durkheim بينما ينزع السلوكيون نحو تفتيت عناصر هذا الواقع وتقليصه الى مصفوفة من ردود الأفعال الفردية تخضع للتحليل النفسى الاجتماعى psychologie sociale أكثر مما تخضع لعلم الاجتماع Sociologie . وتتمثل السمة المشتركة لكل من هذين النهجين فى أن كلا منهما يتعامل مع جميع المسائل قيد البحث بطريقة متطابقة تماما وبدون تمييز بين أى مستوى من مستويات الملاحظة . أما بالنسبة للعضوانى organiciste فإنه يخضع أى « جسم اجتماعى corps Social » ، أيا كانت طبيعته أو حجمه ، إلى نفس قوانين تقسيم العمل والتنسيق بين المهام . ولا تتمتع العلاقات الدولية بأية خصوصية تسمح لها بالخروج على تلك القاعدة ، وبالتالى فالتعامل معها يتم على نفس أسس التعامل مع أى جهاز عضوى organisme » .

وإذا كانت توجه للعضوانية انتقادات حادة باعتبارها نظرية استاتيكية ان لم تكن تبريرا مقنعا للنظام القائم ، وإذا كان من النادر ، لهذا السبب ، أن نجد من بين المتخصصين من يعلن انتماءه اليها على نحو صريح ، فالواقع أن الصلة بينها وبين نظريات أخرى تستخدم بكثرة فى عالم اليوم مثل الوظيفية Fonctionalisme والتحليل النسقى analyse systémique هى صلة واضحة تمام الوضوح . ولم تصمم أى من هاتين النظريتين لمعالجة الظواهر الدولية بصفة خاصة ولكن يمكن استخدامها فى الواقع لهذا الغرض على نحو مثمر بأكثر مما يتيحه المنهج الكمى البحث للسلوكيين .

ولكن لم تؤد عالمية القرن التاسع عشر فقط إلى فتح الطريق أمام أبحاث جادة ومعقدة ولكنها

أسهمت أيضا ، من خلال انغماسها فى جو الرومانسية الانسانية ، فى بلورة رؤى للعالم تعتمد على الملاحظة المنهاجية ولا مجال فيها للطوبائية النبوئية ، مثل « العالمية mondialisme » ، وهى حركة شكلتها أفكار سمحة وسخية اعتقدت أن بالامكان إقامة حكومة عالمية فى المدى القصير ، وإلى حد ما الفيدرالية التى يعتبر برودون منظرها الأقوى تماسكا ، والتى تعتمد هى الأخرى على رؤية كونية ولكن فى صورة جديدة تماما للعلاقات الدولية والتى استوحت أفكارها من خليط من العلم والمشاعر النبيلة التى تعبر عنها النزعة الانسانية . ومن نفس المنبع أيضا نهل كل من التكنوقراط ، الذين وضعوا عام ١٩٧٠ « النماذج العالمية » ، وعلماء اللاهوت ، من أمثال شاردان p. Teilhard chardin ، الذين اهتموا بالتوفيق بين خطط العناية الالهية وبين تاريخ العالم والطبيعة .

إن هذا الفيض من المشروعات هو علامة على الغنى وعلى الارتباك أيضا ... فهناك الآن كثرة من المدارس المرشحة للتنافس على تراث العلمية والتى يصعب أن تتحول فى ظلها إلى مذهب وبرنامج عمل متجانسين ، ولهذا السبب فان عصر « المنظمين organisateurs » الذى اعتقد جيمس بورنهام James Burnham أن بمقدوره التنبؤ بمقدمه ابتداء من الحرب العالمية الثانية ، لم يحن أوانه بعد(١٤). لكن لا يصح استبعاد مثل هذا التصور للعلاقات الدولية باعتباره ، على الأقل ، فرضية قيد البحث hypothèse de travail . ان من شأن هذه الفرضية أن تفتح آفاقاً خصبة للبحث شريطة أن نحذر من الوقوع فى براثن حتمية جديدة أو نصدق على رؤية ميكانيكية خالصة للارتقاء الاجتماعى .

هوامش الفصل السادس :

(١) استعان الفلاسفة الماديين فى القرن الثامن عشر بفكرة الطبيعة لنقد الخرافات والمعتقدات الدينيه . لكنهم لم يقطعوا الشوط إلى نهايته بالنظر الى المجتمع نفسه باعتباره موضوعا للبحث العلمى . لكن يتعين علينا هنا أن نذكر هاتين الملاحظتين على سبيل المثال الاستثناء : الأولى تلك التى أولى بها روسو فى كتابه « خطاب عن الاقتصاد السياسى ، ١٧٥٥ » والتى يقول فيها :

« يمكن اعتبار الجسم السياسى بمثابة جسم منظم وحى شبيه بالجسم البشرى . وتتمثل السلطة السياديه رأس هذا الجسد ، كما تعتبر القوانين والعادات بمثابة المخ ومركز الأعصاب وموطن الفهم والاراده والأحاسيس ، ويمثل القضاة والفقهاء أعضاءه ؛ أما التجارة والصناعة والزراعة فهى بمثابة الفهم والاأمعاء التى تعين على البقاء المشترك . وتلعب الماليه العامة دور الدم فى الحياة الاقتصادية لأنها بقياسها بوظائف تعيد توزيع الغذاء والحياه على الجميع . أما المواطنين فهم بمثابة الجسد ، وهم الذين يحركون الآله بحيث ماإن يصاب الجسد بجرح فى أى موضع حتى يصل الاحساس بالألم الى المخ حين يكون الحيوان فى حالته الصحية » .

أما الملاحظة الثانية فهى تلك التى أولى بها Sieyés فى كتابه « ماهى الطبقة الثالثة Qu ést-ce quele Tiers Etat ؟ (١٧٨٩) والتى يقول فيها :

« لن نتمكن مطلقا من فهم الآلية الاجتماعية مالم نقم بتحليل المجتمع باعتباره آله تحلل أجزاءها على حده ثم تعيد تركيبها نظريا الواحدة تلو الأخرى حتى نحس بالتوافقات ونفهم التجانس العام الصادر عنها » .

(٢) Mémoire à l'Empereur.

(٣) Cours de philoshie positive (1830-1842).

(٤) L'origine des espèces 1859).

(٥) La science sociale (1873), traduction française 1877.

(٦) œuvres complétes, éd. Dentu, 1868, T.XXXI.

(٧) Conclusion générale du Discours préliminaire. Systéme de polique positive (1881), t. 1, Ed. de la Société positiviste, 1929, p. 384-392.

(٨) Lettre à Aries, fin juillet 1840, œEuvres de SAINT-SIMON et d'ENFANTIN, Dentu, 1866.

(٩) «De la philosophie positive» dans Le National, 2 et 4 déc. 1844.

(١٠) تأمل هذا الجزء من خطاب ألقاه فيكتور هيجو فى مؤتمر السلام عام ١٨٤٩ : « أى تقدم هذا وأى تيسير ! انظر كيف تترك الطبيعة نفسها للانسان يروضها ، وكيف تصبح المادة على نحو مضطرد أسيره للعقل وخادمه للانسانيه ! وكيف تتلاشى الحروب والآلام : وكيف تتلامس الشعوب المتباعدة وتقترب المسافات . إن القرب هو بداية الإخاء .

بفضل السكك الحديديه سوف تصبح أوروبا قريبا أصغر من فرنسا فى العصور الوسطى . وبفضل السفن التجارية نستطيع اليوم أن نعبر المحيط بطريقة أسهل مما كنا نعبر البحر المتوسط من قبل . وبعد قليل سيتمكن الانسان من أن يطوف بالأرض مثلما كانت آلهة هومير تطوف السماء بخطوات ثلاث . لم تبق سوى سنوات ويحيط خط الوفاق السحرى بالكرة الأرضية ويضم العالم » .

(١١) انظر :

Sébastien CHARLETY, Histoire du Saint-simonisme, Paul Hartmann, 1931, Gonthier , 1965, en Livre de Poche, Coll. Médiations.

(١٢) مايزال تعريف السلوكيه مائعا « فبالنسبه للبعض يعنى المدخل السلوكى العلمى دراسة السلوك على نفس نمط دراسة المؤسسات والبنيات الشكلية ، أما بالنسبة للبعض الآخر فهو اللجوء الى المعطيات التجريبيه وبالنسبة لفريق ثالث فهو يعنى التحليل الكمى للأحداث .

نقلا عن ..(Francis W. HOOLE, «The behavioral science orientation» in Robert S. Jordan Multinational Cooperation, Oxford University Press, 1971).

(١٣) Introduction à la science sociale, 1873. traduction française, 1877, p.61-62.

(١٤) The managerial Revolution. 1945, traduction française,Camann-lèvy, 19847.

مراجع الفصل السادس

Il n'existe malheureusement pas d'équivalent, pour le XIX[e] siécle, des ouvrages de synthése que Paul Hazard avait consacrés à la crise de la conscience européenne au XVII[e] siécle et à la montée de la philosophie des lumiéres XVII[e] siécle Il faut donc repartir des auteurs cités et suivre attentivement les deux courants, positiviste et romantique, qui, malgré la divergence de leurs sources d'inspiration et de leurs manifestations littéraires, se recoupent parfois sur le terrain de l'internationalisme.

Pour H. de Saint-Simon, on trouvera une bonne présentation de l'oeuvre et les citations essentielles dans:

IONESCU (Ghita), Saint-Simon.La pensée politique, Aubier-Montaigne, 1979.

Une bonne introducion à l'œuvre d'Auguste Comte dans:

ARON (Raymond): Les étapes de la pensée sociologique, Gallimard, 1967.

La pensée de Littré a été bien résumée dans une brochure intitulée:

De la Philosophie positive, Librairie philosophique de Ladrange, 1845 (réédition des articles parus dans Le National de 1844).
L'organicisme ne peut être compris sans une lecture attentive de:

SPENCER (Herbert): Introduction à la science, sociale, 3e éd., Librairie Germer Baillère, 1877.

Le positivisme exercera ensuite son emprise, successivement, sur l'histoire:

LANGLOIS (CH. V.) et SEIGOBOS (Charles): Introduction aux études historiques, Hachette, 1897.

Sur la morale:

LEVY-BRUHT (L.): La morale et la science des Mœurs, Alcan, 1903.

Sur la sociologie:

DURKHEIM (Emile), Les régles de la méthode sociologique, P.U.F., 1895.

Une tentative de synthése entre le scientisme et la pensée politique traditionnelle sera faite par FOUILLEE (Alfred) dans La science sociale contemporaine, Hachette, 1880, sous le couvert et pour le grand bénéfice de...l'humanité («Le monde est le langage universel; c'est une idée obscure qui se réalise en se pensant elle-Même et en s'exprimant elle-Même par mille voix et par les mille tressaillements de tous les êtres mis dans i'être»).

خلاصة الباب الأول :

قد يكون مغريا فى ختام هذا العرض[1] أن نقرر بأن كلا من هذه « المداخل » التى درسناها يحتوى على جانب من الحقيقة ، وأن عملية التأليف بينها فى كل واحد synthèse يجب بالتالى أن ينحو نحو التوفيق عن طريق استخدام جرعات محددة أو حلول وسط . لكن فرصة نجاح هذا المسعى التوفيقى أو التأليفى تكاد تكون معدومة .

فإذا ما نظرنا إلى الافتراضات التى بنيت عليها أسس كل اطروحة من هذه الاطروحات فسوف نجد أنه يستحيل الاتفاق بينها سواء فيما يتعلق بتعريف الموضوع (طبيعة ومدى الحقل البحثى الذى تغطيه « العلاقات الدولية ») ، أو فيما يتعلق بتشخيص اللاعبين ، أو العوامل التى يتعين دراستها ، وكذلك حول المنهج الواجب التطبيق على تلك الدراسة . ويوضح الجدول الاجمالى فى (الشكل رقم ١) بجلاء هذا التنوع غير القابل للاختزال .

الشكل رقم ١
جدول اجمالى لمداخل العلاقات الدولية

	خصوصية العلاقات الدولية	الفاعل المفضل	العامل الحاسم	المعايير القيمية (القيم المرجعية)	المنهاجية
الاخلاقيون	لا	الأفراد المجموعات المنظمة	الوعى	نمطية	استنتاجية
السياسيون	لا	الحكام	فن المناورة	واقعية	استقرائية
القانونيون	نعم	الدولة	القانون	نمطية	استنتاجية
الفلاسفة	نعم	الدولة	السياسة	واقعية	استقرائية
الاقتصاديون	لا	قوى الانتاج	الانتاج وتوزيع الثروة	توزيعية	استقرائية
العلميون	لا	المنظمون	التقدم الفنى	وظيفية	استقرائية

وفيما يتعلق بتعريف العلاقات الدولية نلاحظ أن القانونيين والفلاسفة هم وحدهم الذين يعترفون بخصوصية العلاقات الدولية وتميزها الجوهرى لان كلا منهم يرى أن هذه العلاقات تدور أساسا بين دول . أما المدارس الفكرية الأخرى فهى وأن كانت لا تنكر خصوصية تميز العلاقات الدولية إلا أنها تعتبر أن هذه الخصوصية هى خصوصية نسبية ، كما أنهم لا يتفقون بالضرورة حول تحديد الحقل البحثى أو دوافع هذا التقسيم للعملية الاجتماعية المعقدة .

ولايلبث القانونيون والفلاسفة أن يفترقا عندما يتعلق الأمر بتحديد العامل الحاسم فى العلاقات الدولية أو تبيان القيم المرجعية أو اختيار المنهاجية . وعلى هذه الأرضيات الثلاث يمكن « للفلاسفة » أن يلتقوا مع « السياسيين » . وبالنظر إلى هذه المعايير نفسها فان القانونيين هم أقرب إلى الأخلاقيين منهم إلى الفلاسفة . ويشكل الاقتصاديون والعلميون ، وسط هذه الزيجات غير المستقرة ، عصبة تنتحى جانبا ذلك لأن خياراتهم ، فيما يتعلق باللاعبين أو العوامل أو القيم المرجعية ، هى خيارات تقع فى إطار آخر غير إطار الفرقاء السابقين .

وهكذا فان التأليف بين وجهات النظر المختلفة هذه لابد وأن يكون وهما . ولكن ميزة هذه المواجهة أنها تبرز جوانب الجدل النظرى وتزودنا بالعناصر اللازمة للبحث عن حل آخر . ومن الواضح أن مشكلة تعريف الموضوع ترتبط ارتباطا مباشرا بمشكلة تحديد اللاعبين كما ينحصر الجدل فى النهاية حول الدور المقرر للدولة : لأن اعتبار الدولة لاعبا مميزا ، ان لم يكن اللاعب الوحيد ، يعنى بالتأكيد على الطبيعة الخاصة للعلاقات الدولية من بين الظواهر الاجتماعية الأخرى كما يعنى كذلك حصر وتضييق نطاق البحث الى درجة كبيرة . أما مجرد ادراج الدولة على قائمة اللاعبين المحتملين دون اسناد دور خاص لها يسمح بتوسيع نطاق البحث الى الدرجة التى تفقد فيها العلاقات الدولية شخصيتها ، بل وقد تختفى كموضوع مستقل للدراسة .

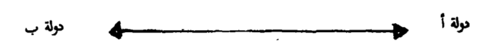
ولكى نخرج من هذا المأزق فانه يتعين علينا أن نتخلى عن معاملة الدولة « كلاعب » مفضل ، ولكن يجب علينا فى الوقت نفسه أن نعترف بأن الدولة تشكل « بناء » structure أوليا لا يمكن الانتقاص منه وعليه يقام صرح العلاقات الدولية كله . ان إحلال مدرك « البناء » محل مدرك « اللاعب » يسمح بحل عقدة التناقضات السابقة ويضع الأساس لتعريف واضح وعملى للعلاقات الدولية .

ان أكثر الملاحظات سطحية تشير إلى أن الحيز الصالح للحياة على الكرة الأرضية تحتله جماعات سياسية نطلق عليها وصف الدول . فالعالم مقسم إلى دول وفى الوقت نفسه يتكون من هذه الدول المتراصة الواحدة بجوار الأخرى . ولا يقتصر تأثير وجود الدول على مجرد تقسيم الحيز الاقليمى للكرة الأرضية ولكنه يؤدى إلى عزل السكان الذين يعيشون فى ظل أنظمة (سياسية وقضائية وادارية واقتصادية واجتماعية وثقافية) مختلفة بعضها عن البعض الاخر . فإذا ما تصورنا ،

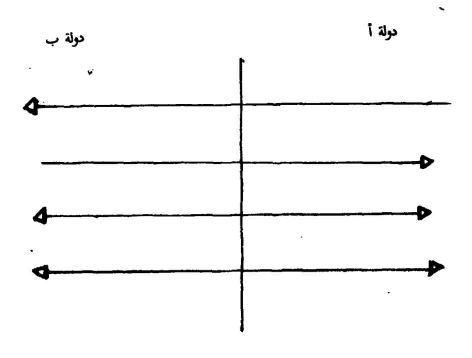
جدلا ، أن الدول قد اختفت فان طبيعة العلاقات التى نطلق عليها « دولية internationales » لابد وأن تتغير . وطالما بقيت الدولة واستمر وجودها على الساحة فى شكل مادى ملموس يعبر عنه وجود الحدود فانه لا يمكن تصور العلاقات الدولية إلا بالاحالة اليها .

ولهذا السبب فان التعريف الذى يلائم العلاقات الدولية على النحو الأفضل هو التعريف الذى يأخذ مسألة « عبور » الحدود كمعيار للخصوصية . وبالتالى فان كل التدفقات Flux التى تعبر الحدود ، أو حتى تتطلع نحو عبورها ، هى تدفقات يمكن وصفها « بالعلاقات الدولية »(٢).

ويمكن التعبير رمزيا عن هذه الرؤية للأشياء برسم مبسط تماما . ففى التصور التقليدى المبنى على « كرات البلياردو » (Arnold Wolfers: Discord and Collaborations, John Hopkins, 1962) ، اعتبرت الدول وحدات مغلقة ومستقلة بعضها عن البعض . أما لعبة علاقاتهم ، كما تحددها حركة الكرات على بساط طاولة البلياردو ، فهى التى تشكل « العلاقات الدولية » :



وفى التصور المطروح هنا ، يمكن أن نعبر عن العلاقات الدولية رمزيا بأسهم عديدة تجتاز الحدود ويمثل كل سهم منها عددا من التدفقات أو المبادلات :



وتشتمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات ، العامة أو الخاصة ، التى تقع على جانبى الحدود . وفى هذا التصور فان مفهوم اللاعب يضم الدولة وحكومتها ، ولكنه لا يستبعد تدخل لاعبين آخرين محتملين والذين يصعب أن نحدد سلفا قائمة نهائية تضمهم جميعا . كما تشتمل العلاقات الدولية ، المستندة على معيار الحدود هذا ، على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات : الدبلوماسية ، المفاوضات ، الحرب ... الخ ولكنها تشتمل أيضا وفى الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى (اقتصادية ، أيديولوجية ، سكانية ، رياضية ، ثقافية ، سياحية ... الخ) تنسج شبكة من الاتصالات ، تقل أو تزداد كثافة تعقيدها حسب الأحوال ، وتؤدى إلى خلق مناطق من التعاون والصراع (أو التضامن والتناحر) تختلف عن تلك التى يرسمها التصور التقليدى للتقسيم الجغرافى للكون على أساس الدول . وبهذا التعريف نأمل أن نكون قد أدركنا درجة التعقد الرهيب فى الظواهر الدولية دون أن نطرح أحكاما مسبقة عن السمات التى تميزها عن بقية الظواهر الاجتماعية .

أن حل مشكلة التعريف يؤدى إلى تسهيل عملية تسوية الصعوبات الأخرى التى يثيرها الجدول الاجمالى الذى فحصناه منذ قليل . فمنذ اللحظة التى نكف فيها عن تفضيل الدولة كلاعب ، فان العامل السياسى يكفى بدوره عن أن يصبح هو العامل الأرجح أو العامل الحاسم . صحيح أن العلاقات الدولية تنبثق ، إلى درجة كبيرة ، عن اللعبة السياسية (أو اللعبة الديبلو – ستراتيجية diplomatico-stratégique ، إذا شئنا تعبيرا أكثر مواءمة) ، ولكن العوامل الأخرى التى أحصيناها هنا هى عوامل يمكن بسهولة أن تجد مكانا لها فى إطار هذه التدفقات : فالضمير الأخلاقى ، وقواعد القانون ، وحركة الثروة ، والابداعات الفنية ، كلها عوامل يجب ويمكن أن تجد لها مكانا بين العوامل المؤثرة على مجرى العلاقات الدولية . كذلك يمكن المحافظة على التوازن بين المعايير القيمية المختلفة ، ففى مواجهة مقتضيات السياسة الواقعية Real-Politique لا يجب أن نطالب الأخلاق أو القانون بالتزحزح عن أماكنهما ، كما لا يجب أبدا أن ننسى تلك المقتضيات الخاصة بتوزيع أفضل للثروات وأداء وظيفى أفضل للعلاقات الدولية .

وبهذا نأمل أن نكون قد تجنبنا الفخ الذى تنصبه الحتمية وأن نكون قد تجاوزنا العداء التقليدى بين أنصار الواقعية وبين المدافعين عن الأخلاق والقانون .

بقى علينا الآن أن نناقش المسائل المنهاجية الخالصة .

الهوامش :

(١) لايدعى هذا العرض شموليه من أى نوع . وكان لابد لرجاحته من أن نأخذ فى اعتبارنا عددا آخر من المداخل : الثقافية ، والديمقراطية والجيوبوليتيكية . لكننا سوف نعرض لهذه المداخل عند دراستنا للعوامل (أنظر الجزء الثانى) . وإذا كنا قد أغفلنا هذه المداخل حتى الآن فلأنهم لايخطون بثقل أو طموح الآخرين فضلا عن أنهم فى معظم الأحيان ناتج ثانوى منبثق عن نظم الأفكار التى عرضنا لها فى الفصول السابقة .

(٢) يتمشى هذا التعريف مع التعريف الذى طرحه نوعامى روزنبوم Noami ROSENBAUM والذى قال فيه « يمكن تعريف العلاقات الدولية لاطبقا التى تجسدها ولكن طبقا للحدود التى تعبرها »
انظر Readings on the international political System, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1970
ص ٤ .

الباب الثانى

المنهاجية

لما كانت العلاقات الدولية هى عبارة عن وقائع اجتماعية Faits Sociaux فإنها تخضع بالتالى الى مناهج البحث التى تمت بلورتها والتى تطبق بالفعل فى حقل العلوم الاجتماعية . ومع ذلك فان خصوصية تلك العلاقات تقودنا إلى طرح سؤال عما إذا كان من الملائم ، بسبب تلك الخصوصية ، أن ندخل عليها بعض التعديلات والتحديدات .

ويثور هذا السؤال أولا بصدد مناهج الرصد methodes d'observation نظرا لأن دراسة العلاقات الدولية تتناول قضايا معاصرة تخرج عادة عن إطار العمل الدءوب والمثابر الذى يقوم به المؤرخ . لكنه يثور أيضا وبصفة خاصة على مستوى تفسير الوقائع . لأنه سوف يكون من الوهم أن نتصور أنه يكفى ، لكى ننجز عملا علميا ، أن نقوم بجمع الوقائع ، حتى ولو تم رصد هذه الوقائع رصدا دقيقا . ولو صح ما ذكره ريمون آرون من أن « علم الاجتماع هو وسيط بين النظرية وبين الحدث »[1]، فان هذه الوساطة تقتضى اللجوء إلى أدوات ادراكية تناسب موضوع الدراسة . ومن وجهة النظر هذه فان هناك عدة طرق لفهم العلاقات الدولية ، يتعين الخيار من بينها .

الفصل الأول

مناهج الرصد

لا يمكن أن يقتصر الرصد العلمى على المعاينة البسيطة ، حتى ولو كانت رؤية عين ، لأن هذه الرؤية – مثل مشاهدة فابريس Fabrice لميدان معركة واترلو – لا تدرك سوى التفاصيل دون المشهد الاجمالى . ومن هنا فان البحث لا يتم إلا من خلال مادة يقوم الباحث بجمعها وتقويمها وترتيبها قبل أن يبدأ فى استخدامها . وفى هذا الصدد فانه يتعين التمييز بين المادة التى تم الحصول عليها عن طريق الرصد المباشر وبين تلك التى تم الحصول عليها من خلال عملية الرصد الكمى الأكثر تعقيدا .

١ – الرصد المباشر

الرصد المباشر هو ذلك الذى يعيد سرد الحدث ، أو تعاقب الحوادث ، من خلال سلسلة من الوقائع والبراهين التى لا يمكن الطعن فى صحتها . والمؤرخون هم الأكثر دراية بهذا الموضوع . ولهذا فقد وضعوا منذ قرن مجموعة من التقنيات الملائمة لجمع ونقد واستخدام الوثائق التى تمكنهم من إعادة سرد الماضى .

ومن هذه الزاوية ، فمن المفيد بل من المحتم الاستعانة بإرشادات مؤسسى التاريخ الحدثى أو الوقائعى l'histoire événementielle[1] . ومن الطبيعى أن يكون التصور العام للبحث التاريخى قد اتسع منذ تلك الحقبة الغابرة . ولا يقصر المؤرخون المتخصصون فى العلاقات الدولية أبحاثهم الآن على التاريخ « الدبلوماسى » ، أى على الوثائق الرسمية المتبادلة بين الحكومات ، ولكنهم يهتمون اليوم بجوانب أخرى أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة فى التحقيق ، مثل دور « القوى العميقة les Forces profondes » أو دور الشخصيات[2] . وعلى الرغم من اتساع نطاق البحث فان مقتضيات التمحيص والتدقيق فى دراسة الظواهر لم تضعف أو يلن جانبها .

ولا تزال مناهج البحث التى وضعها المؤرخون نموذجا يحتذى . لكن صعوبة البحث تزداد بدرجة كبيرة حين نتصدى لمعالجة احداث معاصرة . فمعظم الوثائق المحفوظة داخل الارشيفات تبقى محاطة بالسرية لمدة ثلاثين عاما . وفى غياب الوثائق الأساسية فان الباحث يجد نفسه مضطرا إلى الاكتفاء بما يمكن أن يحصل عليه من مادة ، وإلا فعليه أن يتخلى عن مشروعه . لكن كيف يختار الباحث مادته وما هى الاحتياطات التى يتعين عليه اتخاذها قبل استخدامها ؟

أ - تأتى الوثائق الرسمية فى مقدمة هذه المواد : المعاهدات ، التصريحات ، البيانات ، الخطب ، المؤتمرات الصحفية ، المناقشات البرلمانية ... الخ . ويمكن التحقق بسهولة من صحة هذه الوثائق ، لكن يصعب بالطبع التحقق من مدلولها أو مضامينها . وهناك مشكلة تتعلق بالترجمة من لغة إلى أخرى وقد تؤدى إلى تفسيرات متباينة لا يمكن التغلب عليها . ويعطى قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الذى صدر بعد حرب الأيام الستة نموذجا لمثل هذه الصعوبات . فالنص الفرنسى يطالب اسرائيل بالانسحاب « من الأراضى المحتلة : des territoires occupés » بينما جاء النص الانجليزى « من أراض محتلة of occupied territories » . وقد احتمت كل من الأطراف المتصارعة وراء النص الذى يلائمها .

أما الصعوبة الثانية فتدور حول الأهمية التى يتعين أن نعلقها على المواقف العلنية العديدة التى يتخذها سواء القادة السياسيون أو كل الجماعات أو الحركات التى تناضل على المسرح الدولى . ففى الغالبية العظمى من الحالات تعبر هذه المواقف عن رغبات موجهة للاستخدام الخارجى ولكنها لا تتطابق دائما مع ا لسلوك الفعلى على أرض الواقع . وفى المجتمعات التى تتميز بنجاح وسائل الاعلام الجماهيرية فان الخطابات الموجهة إلى الجمهور عادة ما تمثل عناصر فى اطار استراتيجية عامة من أجل البحث عن النفوذ . فإذا ما تعاملنا مع هذه الخطابات بشكل حرفى فاننا قد نقع فى أخطاء خطيرة . كذلك فاننا يمكن أن نخطىء خطأ فادحا إذا قمنا بدراسة الدول « غير المنحازة » أو دول « العالم الثالث » اعتمادا على نصوص مؤتمرات دول عدم الانحياز أو نصوص اجتماعات مجموعة الـ « ٧٧ » . ويتعين علينا ، فى كل حالة على حدة ، ليس فقط أن نخضع النص لاختبار يوضح مصداقية جوهره ، ثم مقارنته بالنصوص الأخرى الواردة من نفس المصادر . وإنما أن نختبر أيضا صلاحية الوثيقة بمقارنة ما تتضمنه مع التصرفات الفعلية لأصحابها . تصدق هذه الملاحظة أيضا على ايديولوجية ودعاية الأحزاب السياسية والحكومات الممسكة بزمام السلطة . فالخطاب ليس سوى إحدى أوراق الملف ، ومن ثم فهو يمثل واحدا فقط من المؤشرات ويجب التعامل معه بحرص بالغ .

ب) من الممكن الاعتماد إلى جانب الوثائق الرسمية على وثائق كتابية أخرى ، قد تندر أو تتوافر بكثرة حسب الأحوال وحسب الدول . فهناك « التقارير » العديدة ، ذات التوزيع المحدود أو الواسع حسب الأحوال ، التى يعدها « الخبراء » لحساب أو تحت إشراف الحكومات أو المنظمات الدولية المختصة . ويمكن أن نعتبر هذه التقارير بمثابة « أعمال تمهيدية » من شأنها التأثير على سلوك

القادة ، ولكن قد لا يأتى القرار مطابقا لمضامينها ، كذلك فان التقارير الهامة عادة ما تحجب عن الجمهور[٣].

وتمدنا مذكرات وذكريات الشخصيات التى مارست ادوارا هامة فى المسائل الدولية ، والتى كتبوها فى حياتهم ، بكمية ضخمة من المعلومات يصعب الحصول عليها عن طريق آخر وتتميز بكونها صادرة عن شهود عيان . ولكن يعيبها فى المقابل ترجيح وجهة نظر شخصية والدفاع عن السياسة التى مارسها صاحبها . فمذكرات الجنرال ديجول مثلا لا تمثل فقط مصدرا لا يمكن الاستغناء عنه من المعلومات ولكنها تعتبر فى الوقت نفسه تحفة أدبية رائعة ، ومع ذلك فهى تحتوى على بعض أوجه القصور أو على مسائل « تقريبية » عندما يأتى الحديث على غير ما تشتهى خطط صاحب القرار[٤]. ويذكر جون مونيه Jean Monnet فى مذكراته ، بقدر غير متوقع من التفصيل ، كيف أن خطة شومان Schuman لعام ١٩٥٠ والتى استخدمت كنقطة انطلاق للبناء الاقتصادى لأوروبا كان من الممكن أيضا أن تكون هى خطة بيدو Bidault ، ولكنها تبقى على أية حال من صنع يديه[٥]. وقد واجهت مذكرات هنرى كيسنجر اعتراضات كثيرة – خصوصا ما يتعلق منها بموضوع التدخل الامريكى فى كمبوديا . ومع ذلك فهى تحتوى على كنز من المعلومات عن المفاوضات الدولية التى أجرتها الولايات المتحدة فى عهد نيكسون – كيسنجر أو عن المساومات الداخلية التى أسفرت عنها تلك السياسة[٦]. وفى النهاية فان المذكرات تزودنا فى الواقع بمعلومات عن شخصية مؤلفيها والظروف التى صنعوا فيها قراراتهم أكثر مما تزودنا عن الحقيقة لأن « هؤلاء اللاعبين الكبار لا يمكن أبدا أن يبتعدوا عن الأدوار التى لعبوها . انهم دائما على المسرح وفى مواجهة الجمهور . انهم يتفاوضون مرة أخرى مع الأجيال القادمة » طبقا للصيغة الجميلة التى ذكرها البير سوريل Albert Sorel[٧].

ج) بقى من المصادر المكتوبة تلك المعلومات الضخمة التى تبثها وسائل الأعلام ، وكالات الأنباء ، الصحافة ، الراديو ، التليفزيون . ويعتبر هذا المصدر هو الوسيلة الأساسية للحصول على معلومات عن الأوضاع الجارية . ولكن علينا أن نتذكر دائما وجود عدد من المشكلات المتعلقة بهذه النقطة . فلا تزال حرية التعبير خرافة فى عدد كبير من الدول التى تسيطر فيها الحكومات على الوسائل السمعية والبصرية وتستخدمها كأدوات للدعاية . وإذا كانت الدعاية يمكن أن تعتبر موضوعا للدراسة فى حد ذاته يسمح أحيانا بالتعرف على الاستراتيجية الحقيقية للقائمين على السلطة ، إلا أنه يتعين عدم الخلط بينها وبين الاعلام . كذلك فليس باستطاعة عدد كبير من الدول الفقيرة انتاج المادة الاعلامية بسبب عدم امتلاكها لوسائل جمعها أو لوسائل نشرها . ومن ثم فمن الصعب على هذه الدول أن تسهم فى تغذية شبكة الاتصالات الدولية لانها تعتمد على وسائل الاعلام والتوجيه الأجنبية . وأخيرا فعلى الرغم من أن الصحافة الحرة فى الدول الليبرالية تقوم بنقل كمية ضخمة من المعلومات ، إلا أن هذه المعلومات عادة ما تكون مصحوبة بتعليقات تعطى للأحداث

لونا خاصا . ففى أجهزة الاتصال الجماهيرية لا يمكن الفصل أبدا بين الاعلام وبين التعبير عن الرأى ، أى إصدار أحكام قيمية ، رغم ما بين الأثنين من تباين ، حيث نجد أن التعبير لا ينتج اثره فقط عند التعليق على الأخبار ولكنه يتحكم كذلك فى عملية اختيار وعرض هذه الأخبار . وتعتبر هذه الآراء فى حد ذاتها موضوعا خاصا وشيقا للبحث ، ولكن يجب دائما الفصل بينها وبين المادة الاعلامية « الخام brute » . وهكذا تتطلب كل رسالة منقولة عن طريق وسائل الاعلام جهدا دقيقاً لفك طلاسمها ومقارنتها بمصادر المعلومات المختلفة[٨].

د) وعادة ما يضطر الباحث ، لاستكمال المصادر المكتوبة ، أن يلجأ إلى الشهادات الشفوية ، ويشكل هذا المصدر ميزة لا يتمتع بها المؤرخ . لكن الصعوبة هنا تتمثل فى أن أمانة وأهمية ما تتضمنه هذه الشهادات عادة ما تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا برغبة الشاهد فى عدم الافصاح عن شخصيته وهو ما يضع الباحث فى موقف بالغ الحرج عندما يجد نفسه مطالبا بتحديد مصادر معلوماته[٩].

وتكفى هذه الملاحظات لالقاء الضوء على الصعوبات التى تواجه المدخل « العلمى » لدراسة الظواهر الدولية . لكن هذه الصعوبات ليست من قبيل الصعوبات التى لا يمكن التغلب عليها ، يدل على ذلك تلك الدراسات الممتازة التى نشرها بعض المؤرخين الذين جازفوا بالتعرض لدراسة الأحداث الجارية حيث نجحوا فى الاقتراب من الواقع مستخدمين مجموعة من أكثر المصادر تنوعاً[٩].

لكنه يجب علينا ، على الأقل ، ألا ننسى أبدا ، حين نتعرض لدراسة المشكلات المعاصرة ، تلك القواعد الأساسية والتى تتعلق بضرورة الاحالة إلى المصادر ودقة عرض الوقائع واحترام تسلسل الأحداث .

٢ – الرصد الاحصائى

وأيا كانت نوعية الخدمات التى يقدمها لنا المنهج التاريخى ، إلا أن هذا المنهج لا يستطيع أن يتناول سوى جانب من الظواهر الدولية ، أو بمعنى أدق تلك التى يطلق عليها اسم الأحداث événements . وهناك عدد من المعطيات التى يمكن معالجتها كميا quantifiables أو أنها موجودة بالفعل على هذه الصورة الكمية déjà quantifiées . ولكى يسرع الباحث بانجاز عمله مع تحاشى الذاتية subjectivité قدر الامكان فان عليه حتما أن يلجأ إلى الاداة العلمية فى هذه الحالة . فالبرهنة التى تعتمد على الأرقام وعلى الحساب هى برهنة تقوم على أساس أكثر صلابة ومتانة ، وكما قال ليبنيز Leibniz « فلنكف عن الاملاء ولنحسب » .

وقد اتخذ العرض الكمى ، خصوصا فى الولايات المتحدة ، صورة المنهاجية التى أصبحت غاية فى حد ذاتها . وكان التيار السلوكى هو الذى وجه كل طاقاته نحو الدراسة الكمية للسلوك أسفرت

عن العديد من الأبحاث التطبيقية . وهكذا فقد وجدت « العلمية Scientisme » ملجأ مؤقتا لها فيما وراء الاطلنطي لأسباب قد يكون من المثير أن نستطلعها . لكن فلنكتف بذكر بعض هذه الأسباب التى تفسر هذا الاتجاه والتى من بينها : وزن التقاليد التجريبية فى دراسات علم النفس وعلم النفس الاجتماعى ، نفوذ الليبرالية الفردية ، والريبة تجاه التفسيرات المؤسسة على استقلالية الوقائع الاجتماعية (ديركايم ، ماكس فيبر) والرغبة ، فى ميدان العلاقات الدولية على نحو خاص ، فى النأى عن الخصومة القديمة حول الميكيافيللية وحالة الطبيعة والتى اعتبرت مسئولة عن إفساد العقلية الأوروبية . والى جانب هذه العوامل ذات الطبيعة الثقافية فقد ساعدت عوامل أخرى على تغذية الاصرار العنيد على استخدام تلك المنهاجية ، منها الرغبة الطبيعية فى محاولة استغلال طاقات العقول الالكترونية ، والتى كانت فى متناول أيدى الباحثين الأمريكيين منذ فترة طويلة ، استغلالا كاملا . وتكفى كل هذه الأسباب لتعليل وجود هذا الانتاج الضخم والذى عادة ما يدهش القارىء بسبب مستوى التعقيد البالغ للادوات العلمية المستخدمة فيه .

وفى مواجهة قوة هذا التيار فسوف يكون من الغباء أن نتخندق وراء التقليد الفكرى أو ، بالاحرى ، خلف ندرة ادوات البحث ، لشرح والدفاع عن حرفة artisanat لا تزال فى أغلب الأحوال عبارة عن خليط من الحدس intuition والحرفية غير المدروسة bricolage ويجب علينا أن نعالج كميا كل ما هو قابل للتحويل الكمى فى أى مكان كان فى فرنسا أو فى أوروبا ، فى الولايات المتحدة أو فى كندا .

أ) وتتعلق المشكلة الأولى بمعرفة ما إذا كانت كل المعطيات الضرورية لدراسة المشكلات هى بطبيعتها قابلة للمعالجة الكمية .

وقد بذلت جهود ضخمة لهذا الغرض وخصوصا بواسطة المنظمات الدولية الحكومية والمؤسسات الخاصة[١١] ويشير فحص وثائق هذه المنظمات الى الصعوبة المتناهية التى تواجه الباحث عندما يرغب فى جمع معطيات أساسية فى صورة رقمية . ويرجع السبب فى ذلك الى أن الدول نفسها هى مصدر هذه المعطيات . ولكن قد يحدث أحيانا ألا تكون الدول فى وضع يسمح لها بتقديم هذه المعطيات ، إما لأن هذه المعطيات ليست فى حوزتها أو لأنها لا ترغب فى الكشف عنها حتى لا تسىء إلى سمعتها : كما قد يحدث أحيانا أن تقدم الدول معطيات مغلوطة عن عمد أو غير دقيقة . فالأرقام ليست بريئة .

ففى المسائل الديموغرافية نجد أنه لا يوجد لدى كثير من الدول حتى الآن ، أو يوجد لديها منذ وقت قصير ، سجلات لقيد المواليد يمكن اعتمادا عليها اجراء مسوح احصائية دورية ، وقد لا تمتلك هذه الدول الوسائل الفنية أو المالية الضرورية لاجراء احصاء بعدد سكانها هى[١٢]. وتؤدى عمليات القياس بالعينة sondage(وهى تعتمد على اختيار عينة وتعميم النتائج التى يتم التوصل اليها من

خلال فحص هذه العينة) ، وفى هذا الاطار ، إلى نتائج مشكوك فى صحتها تماما حيث لا تتوافر لوحدات القياس القاعدية (العائلة) نفس التركيبة أو نفس القيمة الاحصائية لمختلف المجتمعات المبحوثة : فالعائلة الأفريقية مثلا بفروعها وامتداداتها العديدة ، لا تتشابه الا فى القليل جدا مع العائلة الغربية من النوع « النووى » . ناهيك عن صعوبة استخدام أسلوب الاستمارة البحثية questionnaire فى تقدير المجموعات العمرية أو الحالة الزوجية أو حتى لتحديد نسب الذكور إلى الاناث . ولهذا فان خبراء الأمم المتحدة على حق تماما حين يلفتون النظر إلى ضرورة الاحتراس عند استخدام الأرقام التى تحتوى عليها سجلات الأمم المتحدة نفسها[١٣].

ويضاف الى هذا تعمد الحكومات أحيانا حجب المعلومات حين تخشى امكانية استغلال الأرقام التى تقدمها ، بواسطة الدول الأجنبية . وعلى سبيل المثال فاننا لا نجد أثرا البته لنسبة الوفيات عند الأطفال فى الاحصائيات السوفيتية منذ عام ١٩٧٤[١٤].

وهناك صعوبات أكبر تثور حين يتعلق الأمر بدراسة الهجرة الدولية[١٥]. إذ يندر أن تتطابق الاحصائيات الواردة من بلاد المنبع مع الاحصاءات الواردة من بلاد المصب[١٦]. كذلك يستحيل الفصل بين المهاجرين المؤقتين والمهاجرين الدائمين ، فضلا عن صعوبة إعادة تفريغ الأرقام التى تسجل حركات العودة إلى بلد المنبع والتى تستغرق وقتا متعدد المراحل ، فى الاحصائيات النهائية . اما فيما يتعلق بالهجرة التى تعرف « بسكان القوارب boat-people » فان أعداد « النازحين » منهم لا تتطابق لسوء الحظ ابدا مع اعداد « المهاجرين » الفعليين[١٧]. ولذا ينصح الخبراء الدوليون فى هذا الميدان أيضا ، وعن حق ، بالحذر : « وفى النهاية فاننا نستطيع القول بأن الاحصائيات المتعلقة بالهجرات الدولية هى احصائيات أقل مبعثا على الرضا من تلك المتعلقة بعنصرى السكان الأخرين : المواليد والوفيات »[١٨]

وهذه الصعوبات هى من قبيل الصعوبات الفنية الناجمة عن مناهج الرصد واختيار المعايير . وتزداد المشكلة تعقيدا حين نضيف اليها الحسابات والمعوقات السياسية . فقد بقى عدد السكان الصينيين خاضعا للتخمينات فترة طويلة . إذ ظهرت تقديرات خرافية لعدد السكان الصينيين فيما بين فترتى المسح الاحصائى الرسمى (٨٥٢ مليون عام ١٩٥٣ ، ٩٥٧ مليون عام ١٩٨٠) ، فهل كان مبعث هذه التقديرات الخرافية هو الرغبة فى التأثير على العدو من خلال المبالغة فى تضخيمها أو المبالغة فى التقليل منها أم أن ذلك كان نتيجة فقط للجهل بالاحصاء الحقيقى ؟ . من ناحية أخرى فانه يستحيل ، لأسباب جد متباينة ، حصر عدد اللبنانيين . إذ لا يوجد أى احصاء رسمى منذ عام ١٩٣٤ لأن مثل هذا الاحصاء قد يخل بالتوازن الهش بطبيعته بين الطوائف الدينية التى تتقاسم المناصب فى الجهاز الحكومى . يضاف الى ذلك ان جزءا كبيرا من السكان الذين يتمتعون بالجنسية اللبنانية (من المؤكد أنه يقترب من النصف) يعيش فى الخارج بصفة دائمة (وبالذات فى افريقيا

وامريكا اللاتينية) . وفى هذه الحالة فما هى حقيقة الدلالة التى يمثلها رقم الملايين الثلاثة الذى تحتوى عليه السجلات الاحصائية للأمم المتحدة ؟

وإذا كان من شأن القصور الفنى أو العفن السياسى أن يضرا بصلاحية الاحصاءات السكانية فان من شأن هذه المسائل أن تضر ، من باب أولى ، بصلاحية الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية . ومن المفيد فى هذا المجال القاء نظرة على التقرير السنوى للتنمية الذى أصدره البنك الدولى عام ١٩٨٠ . فقد لا نهتم كثيرا حين نعرف أنه لم يكن بمقدور كمبوتشيا أو لاوس تقديم أرقام تتعلق بتطور نصيب الفرد من الدخل القومى العام أو نسبة التضخم أو نسبة تعليم الذكور فيها . أما أن تغفل كل من كوريا والمملكة العربية السعودية تزويد البنك باحصائيات عن المؤشرين الاخيرين فان ذلك لا يمكن ارجاعه ببساطة إلى فوضى السياسة الداخلية أو الى التخلف . أما عن الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفيتى ، أوروبا الشرقية ، الصين ، كوبا) فانها تتعمد الاخفاء المنظم لعدد كبير ومتباين من المؤشرات : المتوسط السنوى لنسبة التضخم ، المتوسط السنوى لنمو قطاعات النشاط ، المتوسط السنوى لنمو الاستثمارات ، حجم الدين الخارجى ، ميزان المدفوعات[١٩]. ومن المعروف أن هذه المعطيات متوفرة فى الواقع ، إذ يستطيع الباحثون المتخصصون أن يحددوها ، ولكن غياب اقرار السلطات الرسمية بصحة نتائجها يفسح المجال دائما للجدل والاستخدام الدعائى ، لكنه ، لسوء الحظ ، لا يفسح المجال للمقارنات الاحصائية الرسمية .

ويجب أن نحذر من دلالة الأرقام التى يطلب من الحكومات اجراء تقديرات ذاتية بشأنها . ففى عام ١٩٨٠ أعلنت ثمان وثلاثون دولة أن متوسط الدخل السنوى للفرد فيها يقل عن ٣٥٠ دولارا . ويبعث مثل هذا الرقم ، الذى نحصل عليه عن طريق قسمة مجموع الدخل القومى العام على عدد السكان ، على الصدمة ويؤذى مشاعر الدول الغنية . وفى بعض الحالات فان هذا الرقم يتطابق بالفعل مع الوضع السائد حيث يسود الفقر المدقع وتنتشر المجاعات وسوء التغذية بشكل وبائى ، لكنه يتعين فى حالات أخرى أن ندقق عند فحص الاحصائيات السكانية وأن نبحث ، عن قرب ، المعايير التى تم على أساسها حساب حجم الدخل القومى العام (وهى معايير الخبراء الغربيين فى هذه الحالة) وأخيرا فقد يكون من الملائم أن ندرس العلاقة بين احتياجات السكان وبين ظروف المعيشة وظروف الانتاج : فحين يحمل فلاح من بنجلاديش ٩٠ دولارا فى جيبه ويذهب بها إلى نيويورك أو باريس فانه لا يستطيع البقاء على قيد الحياة أكثر من عدة أيام . لكن ذلك لا يعنى انه يواجه بالضرورة نفس المصير فى وسطه الطبيعى الذى يسود فيه أسلوب حياة خاص (بفضل الاستهلاك الغذائى الذاتى وحصيلة الأيدى العاملة العائلية والمتوفرة ، وهما عنصران يصعب ادراجهما عند حساب الدخل القومى العام) .

وتمنح الميزة المخولة ، والمعترف بها ، للحكومات فيما يتعلق بعملية الامداد بالمعلومات الاقتصادية هامشا للمناورة تستطيع تلك الحكومات استخدامه فى مواجهة شركائها سواء كان هؤلاء

الشركاء منظمات دولية أم ممولين للمعونات الخاصة أو العامة . إذ تساعد التقديرات المنخفضة على اطلاق آليات المساعدات الجماعية ، فى اطار الاجراءات المتخذة لمساعدة الدول الأقل تقدما على سبيل المثال ، ولكنها قد تؤدى الى احجام الاستثمارات الخاصة وربما العامة أيضا . وفى المقابل فقد تلفت النتائج الباهرة نظر المالكين لرأس المال ، ولكنها قد تضر فى الوقت نفسه بطلبات الحصول على مساعدات .

ولا تتردد الدول الصناعية ، من ناحيتها ، فى التضخيم من حجم القروض التى تخصصها للتنمية وذلك باستخدام حيل محاسبية[٢٠]. فلكى تصل الحكومة الفرنسية الى الرقم المطلوب تخصيصه لمساعدة الدول النامية ، وهو ٠,٧ ٪ من اجمالى الدخل القومى العام ، فانها لم تتردد فى ادراج المبالغ المخصصة لأراضى ما وراء البحار ، والخاضعة لسيادتها ، ضمن الرقم الاجمالى الذى تخصصه لمساعدة الدول النامية .

ولكل هذه الأسباب فانه لا يمكن اعتبار الأرقام التى يحصل عليها الباحثون من المنظمات الدولية سوى أرقام تقريبية . واذن فاننا نتعرض لبعض المخاطر حين نحاول إعداد حسابات علمية اعتمادا على مثل تلك القواعد الهشة . ولكى نتغلب على تلك المخاطر يتعين علينا أن نتسلح ببعض الأدوات الملائمة لنقد وتمحيص المعطيات الرسمية واحلالها بمعطيات أخرى[٢١]...

ب) وتثور عقبة ثانية بصدد المعالجة الكمية حين نحاول كميا علاج بعض المعطيات غير القابلة بطبيعتها للمعالجة الكمية .

ففى كتاب ممتاز ، سوف تتاح لنا الفرصة فيما بعد للحديث عن مزاياه ، حاول فيه مؤلفان أمريكيان ، لاثبات وجهة نظرهما ، بناء سلم للقوة يسمح بترتيب موقع الدول عليه ترتيبا هرميا[٢٢]. ومن أجل ذلك ، فقد وقع اختيارهما على خمسة مؤشرات تصلح ثلاثة منها للمعالجة الكمية (الناتج القومى الاجمالى ، نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى ، عدد السكان) أما الاثنان الآخران فقد كان من الصعب معالجتهما كميا (القدرة النووية والهيبة prestige) . وقد تم ترتيب وترجيح المؤشرات الثلاثة الأولى على النحو التالى :

١ – الناتج القومى الاجمالى (بالمليون دولار)

١ : أقل من ٠,٩
٢ : من ١ – ٣,٩
٣ : من ٤ – ٦,٩
٤ : من ٧ – ٩,٩
٥ : من ١٠ – ١٩,٩
٦ : من ٢٠ – ٢٩

٧ : من ٣٠ - ٣٩
٨ : من ٤٠ - ٥٩
٩ : من ٦٠ - ٩٩
١٠ : من ١٠٠ - ١٩٩
١١ : من ٢٠٠ - ٤٩٩
١٢ : أكثر من ٥٠٠

٢ ــ نصيب الفرد من الناتج القومى

١ - أقل من ٢٠٠ دولار
٢ - من ٢٠٠ - ٥٩٩ دولارا
٣ - من ٦٠٠ - ٩٩٩ دولار
٤ - أكثر من ١٠٠٠ دولار

٣ ــ السكان (بالمليون نسمة)

صفر : أقل من ٢
١ : من ٢ - ١٩
٢ : من ٢٠ - ٥٩
٣ : من ٦٠ - ٩٩
٤ : من ١٠٠ - ٢٤٩
٥ : أكثر من ٢٥٠

أما المؤشران الآخران فلم يكن من الممكن ترتيبهما الا استنادا على معايير غير كمية نوعية :

٤ ــ القدرة النووية :

صفر : لا توجد أية امكانية نووية على المدى المرئى
١ : امكانية الحصول على الأسلحة النووية : فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٥
٢ : امتلاك الأسلحة النووية
٣ : القدرة المتقدمة على توجيه ضربة ثانية

٥ ــ الهيبــة :

صفر : سياسة خارجية تابعة
١ : منحازة فى اطار أحد الأحلاف

٢ : محايدة أو غير منحازة
٣: زعيمة لنظام من أنظمة الأحلاف

وقد أمكن المزج بين هذين النوعين من المؤشرات عن طريق حاصل جمع الأرقام الدالة على ترتيب كل دولة فى التقسيمات الخمسة المستخدمة . وبفضل هذه الصيغة فقد انتقلت فرنسا من المركز الرابع بين القوى العالمية ، وهو المركز الذى كانت تحتله عام ١٩٥٠ إلى المركز الثالث عام ١٩٦٧ .

ويؤدى استخدام هذه المؤشرات إلى إبراز التغير فى الترتيب الهرمى للقوى من حقبة زمنية لأخرى :

١٩٥٠ – ١٩٥٣	١٩٥٨	١٩٦٧
١ – الولايات المتحدة	١ – الولايات المتحدة	١ – الولايات المتحدة
٢ – الاتحاد السوفيتى	٢ – الاتحاد السوفيتى	٢ – الاتحاد السوفيتى
٣ – بريطانيا	٣ – بريطانيا	٣ – فرنسا
٤ – فرنسا	٤,٥ – الصين	٤ – الصين
٥ – الصين	٤,٥ – فرنسا	٥ – اليابان
٦ – كندا	٦,٥ – المانيا الاتحادية	٦ – بريطانيا
٧ – المانيا الاتحادية	٦,٦ – الهند	٧ – المانيا الاتحادية
٨ – الهند	٨,٥ – كندا	٨ – ايطاليا
٩ – اليابان	٨,٥ – ايطاليا	٩,٥ – الهند
١٠ – استراليا	١٠ – اليابان	٩,٥ – كندا
... الخ	... الخ	الخ

وتعزى هذه النتيجة ، كما توضحها العملية الحسابية الآتية ، إلى زيادة عدد « النقاط » التى حصلت عليها فرنسا فى مجال « امتلاك الأسلحة النووية » وفى مجال « الهيبة » (انتقال فرنسا إلى وضع « الدولة غير المنحازة » بعد خروجها من معاهدة الاطلنطى عام ١٩٦٦) .

تقويم النتيجة « Score » التى حصلت عليها فرنسا

٥٠ – ١٩٥٣	١٩٥٨	١٩٦٧
٨+٤+٢+١+١=١٦	٩+٤+٢+١+١=١٧	١٠+٤+٢+٢+٢=٢٠

ويوضح هذا المثال حجم التجاوزات التى يمكن أن تؤدى اليها المعالجة الكمية المفتعلة . ولم

تكن المعايير التى وقع الاختيار عليها تحكمية فقط ولكن المزج بين رقم السكان ودرجة الهيبة لا يمكن أن يعتبر دقيقا . ومع افتراض انه يمكن وضع تقدير علمى للترتيب الهرمى للقوى ، الا أن هذا التقدير لا يمكن أن يتم مطلقا استنادا الى حسابات على هذا المستوى من التقريب . ورغم ذلك فان هذه الحسابات الرقمية المعدة على أسس قابلة للجدل هى التى تغذى العقول الالكترونية ومنها نستخلص نتائج .. علمية لمجرد أنها رقمية .

جـ) أما المشكلة الثالثة المرتبطة بالمعالجة الكمية فتثور بصدد اختيار معطيات الدراسة . وتتمثل الميزة الظاهرة للمنهج الاحصائى فى انه يقدم عددا غير محدود من الافتراضات تساعد فى رسم المنحنيات أو حساب المعاملات الارتباطية . وهكذا تصبح أفق الأبحاث مفتوحة على جميع الأتجاهات . وهنا يثور سؤال يتعلق بالحصر والتحديد ولا ينبثق مباشرة من التقنية الاحصائية ذاتها .

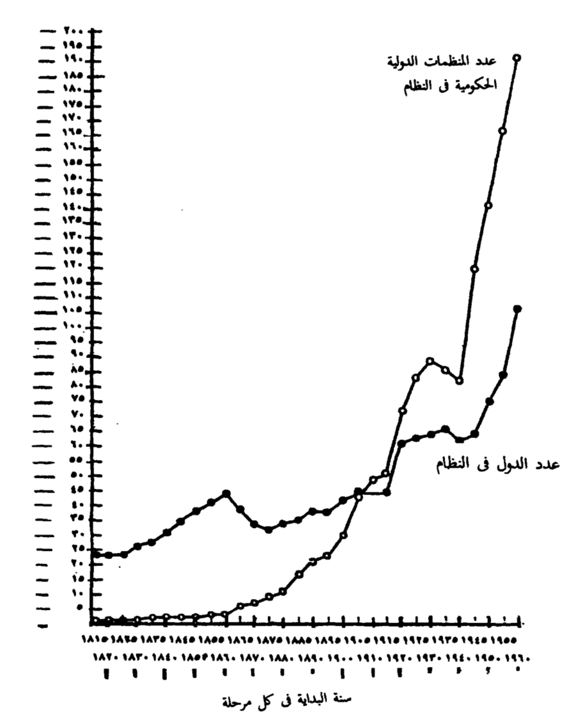
وتشير التجربة ، على أى حال ، إلى أن فائدة البحث تتوقف على طبيعة المشكلة موضوع البحث بأكثر مما تتوقف على درجة تعقيد Sophistication الوسائل المستخدمة فى حلها . وهناك عدد من الأمثلة التى تؤكد صحة هذه الملاحظة .

فقد قام كل من ميشيل والاس Michel Wallace ودافيد سنجر J. David Singer ، واللذان تتصف أعمالهما بالتنقيب الدقيق ، بأبحاث عن التطور المقارن لاعداد الدول والمنظمات الدولية الحكومية منذ بداية القرن التاسع عشر[٢٣] . وتعتمد هذه الدراسة على معطيات أولية تم فحصها بعناية وخصوصا فيما يتعلق بمدركات الدولة والمنظمة الدولية الحكومية والتى تطورت كثيرا خلال الفترة موضوع الدراسة . وبدون هذه الأعمال التمهيدية ، والمفيدة بالنسبة لهؤلاء المهتمين بتاريخ التنظيم والأبنية فى العلاقات الدولية ، كان من المستحيل اجراء أية مقارنة أو رسم أى منحنى . ومع ذلك فلا يبدو أن للرقم المرتفع لمعامل الارتباط والذى توصلت اليه الدراسة ، أى معنى هام . فالاثبات الرياضى لوجود علاقة ارتباطية بين تزايد عدد المنظمات الدولية وتزايد عدد الدول هو تحصيل حاصل (انظر الشكل ٢) .

فهل نستطيع أن نتنبأ ، بناء على هذه النتيجة ، ان ثبات عدد الدول (إذا أمكن التحقق منه) سوف يترتب عليه حتما انخفاض معدل تزايد المنظمات الدولية الحكومية ؟ لو أن هذه الدراسة كانت قد أخذت فى اعتبارها عددا آخر من المتغيرات (نمو التبادل بين الدول مثلا بدلاً من مجرد تزايد أعداد الدول) ألم يكن من الممكن أن نوضح بشكل أفضل ما حدث فى الماضى وأن نلقى الضوء أكثر على مستقبل الظاهرة المؤسسية فى العلاقات الدولية ؟ إن فائدة المعالجة الكمية للمعطيات تتوقف فى الواقع على مدى ملاءمة اختيار المتغيرات .

وهناك مثال آخر يؤكد ذلك على نحو أفضل . فقد قام اثنان من الباحثين الأمريكيين بدراسة غاية فى الطموح[٢٤] تهدف إلى تحديد العوامل التى تحفز على التقارب بين الدول .

الشكل رقم ٢
النمو المقارن لعدد المنظمات الدولية الحكومية وعدد الدول منذ ١٨١٥



المصدر :

DESOUCHES Dominique, Information et développement en Côte-d'Ivoire, thèse, 1973, Univesité de Paris I, U.E.R. 11.

فقد بدأ الباحثان باختيار عينتين ، تضم الأولى خمسين دولة تقريبا (وهى فى الواقع تمثل الدول التى أمكن الحصول على معلومات بشأنها) . وتضم الثانية الدول الأعضاء فى « المجموعة الأطلنطية » ، والتى يفترض أن يكو ن التضامن بينها أقوى . ومن البديهى أن تتبع فائدة هذه الخطوة من المقابلة بين النتائج التى يتم التوصل اليها داخل كل عينة . وقد حاول الباحثان ، من ناحية ، وضع قائمة بالعوامل التى تساعد على التقريب بين الدول ، وتحديد المعايير التى يمكن استنادا اليها قياس كثافة العلاقة بين الدول ، من ناحية أخرى ، داخل كل من العينتين .

وكانت نتائج الدراسة على النحو التالى :

ففيما يتعلق بالبند الأول (عوامل التقارب) نجد : القرب أو البعد الجغرافى ، تشابه homogéneité أو اختلاف hétérogénéité الأنظمة السياسية والأنظمة الثقافية ، مستوى التبادل الاقتصادى ، درجة التنمية ، أقدمية العلاقات ... الخ . ويسفر كل من هذه العوامل عن تحديد مقاييس توضع قدر الامكان فى صورة كمية . فدرجة التقارب الجغرافى يعبر عنها بالمسافة بين عاصمتى الدولتين مثلا ، ودرجة التنمية يعبر عنها برقم الناتج القومى الاجمالى ... وهكذا .

أما فيما يتعلق بالبند الثانى (كثافة العلاقات) فتعبر عنها اعداد المعاهدات المبرمة بين الدولتين ، من ناحية ، بالاضافة إلى عدد آخر من المتغيرات التى تعكس المعاملات الخاصة بين هاتين الدولتين من ناحية أخرى : الرسائل المتبادلة (البريدية ، والتلغرافية ، والتليفونية والتلكس) ، السلع المتبادلة (التجارة) ، حركة الأشخاص (التبادل الطلابى ، السياحة) ، والمشاركة فى المنظمات غير الحكومية .

ولاتخلو نتائج هذه الدراسة ، والتى يضمها الجدول الذى يعبر عنه الشكل رقم ٣ ، من أهمية .

فقد استطاع كل من كوب R.W. Cobb والدر charles Elder اثبات ان درجة كثافة العلاقة بين الدول هى دالة لعدد من العوامل غير متكافئة الأهمية والتى لا يتساوى تأثيرها بالضرورة فى كل العينات المدروسة . فعلى سبيل المثال نجد أن وزن التقاليد الديبلوماسية والتشابه فى مستويات التنمية تلعب دورا أكثر أهمية فى التعاون بين الدول من ذلك الدور الذى تلعبه عوامل أخرى مثل تطابق أو استقرار النظم السياسية . كما يمارس التقارب الجغرافى قوة جذب أكبر فى اطار العينة العامة عنه فى اطار العينة الخاصة بالمجموعة الاطلنطية . ولا يمكن إهمال مثل هذه النتائج ، والمبنية على أساس كمية ضخمة من الاحصائيات ، خصوصا عندما نقارنها بما نلاحظه من تقديرات عائمة لهذه المسائل مشتقة من الحس المشترك .

وهناك مثال ثالث يعالج تطور النظام الديبلوماسى الأفريقى فى الستينات . فقد حاول باحث من الكاميرون دراسة درجة تماسك والترتيب الهرمى لشبكة العلاقات بين الدول الأفريقية والتى

الشكل رقم ٣

عوامل التعاون بين الدول

(معامل الارتباط الذى تم الحصول عليه فى العينتين طبقا للعوامل المختلفة المستخدمة)

معامل الارتباط

١٠٠ ٩٥ ٩٠ ٨٥ ٨٠ ٧٥ ٧٠ ٦٥ ٦٠ ٥٥ ٥٠ ٤٥ ٤٠ ٣٥ ٣٠ ٢٥ ٢٠ ١٥ ١٠ ٥ ٠٠

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١

قائمة بالعوامل المعتمدة لكل عينة

١ – القرب الجغرافى
٢ – تطابق القيم السياسية
٣ – التطابق الثقافى
٤ – التاريخ المشترك
٥ – الرفاهة الاجتماعية
٦ – مستوى التنمية
٧ – الاستقرار السياسى
٨ – القوة العسكرية
٩ – القوة الاقتصادية
١٠ – التجهيزات الادارية
١١ – التعاون الداخلى

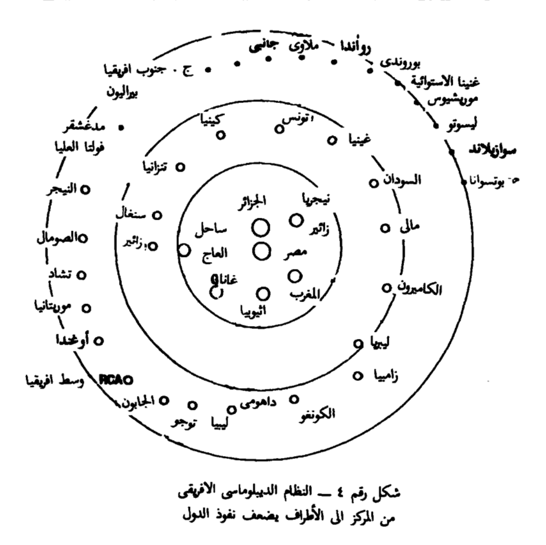
ج = العينة الاجمالية
ط = العينة الخاصة بالمجموعة الأطلنطية

استقلت حديثا[٢٥]. وقد صمم لهذا الغرض سلسلة من المؤشرات تعتمد على تبادل البعثات الديبلوماسية ، ومشاركة الدول فى المنظمات الدولية الدائمة . وأخيرا على الاتصالات الثنائية والجماعية المتقطعة . وقد استطاع الباحث أن يتوصل إلى نتيجة مزدوجة من دمج المراكز التى تحتلها الدول فى هذه التقسيمات . فلايزال النظام الديبلوماسى ، على الأقل بالنسبة للفترة المبحوثة ، نظاما « منفتحا extraverti » أى نظاما متجها نحو الخارج . وبالذات نحو أوروبا . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فقد شكلت بعض الدول الأفريقية عددا من مراكز النفوذ على الرقعة الديبلوماسية الأفريقية ، (أنظر الشكل رقم ٤) .

تلك هى بعض نماذج الدراسات العديدة التى اعتمد على المنهج الكمى . ويمكن أيضا أن نثير تحت نفس هذا البند موضوع تطبيق عدد من التقنيات المضنية على الخطاب السياسى لتحليل مضمونه . كذلك فمن المفيد أن يستكمل مدخل حقول المفردات بدراسة للغه . وحول هذه النقطة فقد أشار ايف ديلاهاى Yves Delahaye إلى الآفاق التى تفتحها نظرية الرموز والدلالات la semiotique لدراسة العلاقات الدولية[٢٦].

ان الآفاق التى طرقها البحث الكمى هى فى الواقع آفاق هائلة وتستحق أن تستغل من جانب الباحثين الفرنسيين على نحو أفضل .

ومع ذلك فان للمعالجة الكمية مقتضياتها الخاصة ، وهى مقتضيات عادة ما يقلل من شأنها التلاميذ غير المتمرسين ، كما ان لها فى الوقت نفسه حدودا لا تتجاوزها . وعلى الرغم من أنها تسمح بتجاوز الملاحظة أو الرصد المباشر إلى مرحلة أكثر دقة فى عملية الرصد ، إلا أنها لا تعالج أو تمس من قريب أو بعيد تلك المشكلة المتعلقة بتفسير الظواهر الدولية .



شكل رقم ٤ ـــ النظام الديبلوماسى الافريقى
من المركز الى الأطراف يضعف نفوذ الدول

A. Kontchou-Kouomegni,

هوامش الفصل الأول ـــ (الباب الثانى)

(١) أنظر : Ch. V. LANGLOIS et Ch. SEIGNOBOS, Introduction aux historiquesHachette.1897 et Ch. SEIGNOBOS, La méthode historique oux sciences sociales, F. Alcan, 1909.

(٢) P. RENOUVIN et J. DUROSELLE, Intoduction à l'histoire des relations internationales, A. Colin, 1964.

(٣) كان هذا ومايزال هو الحال فيما يتعلق بتقرير جوريس Gorse عن سياسة التعاون فى ١٩٧١ ، بينا نشر كل من تقرير جونينى Jeanneney (١٩٦٣) وأبلان Abelin (١٩٧٥) ، فى الوثائق الفرنسية .

(٤) كتب الجنرال ديجول ، وهو الرجل الذى القى بثقله لادراج صياغة فى دستور ١٩٥٨ مفادها أن الانتماء الى الجماعة الفرنسية يتعارض مع فكرة الاستقلال (مادة ٨٦) ، فى مذكراته (Mémoires d'espoir)يقول أن « الجماعة ... لن تدخل فى أى تصنيف معين ، وأنها ، حسب مايقضى مشروع تكوينها سوف تتطور على طريق الانصهار بلا هزات » (ص ٤٢) .وعندما تعين ابتداء من ١٩٦٠ الغاء المادة ٨٦ تحت ضغط الدول الافريقية اكتفى الجنرال ديجول بالتعليق قائلا » وفى شهر مايو ، وبالطريق البرلمانى ، تم توضيح نص الدستور بالنسبة للجميع » (ص ٨٦) .

(٥) Mémoires, Fayard, 1976, P. 354-360.

(٦) A la Maison Blanche, Fayard, t. I et II, 1979

(٧) «Sur l'enseignement de l'histoire diplomatique», Revue internationale de l'Enseignement, 15 janv. 1881.

(٨) فى جميع الدراسات الصحفية أو الدراسات الرسمية وشبه الرسمية يجب أن نأخذ فى الاعتبار مسألة الرقابة الذاتية . فهذه الراقابة لايمكن تجنبها حتى فيما يتعلق بالنصوص التى تقوم الشخصيات الأكاديمية باعدادها والمنشورة فى كتب أو دوريات تحت اشراف المنظمات الدولية . وتعتبر التوجيهات الصادرة عن اليونسكو فى هذا الاطار ذات مغزى خاص . إذ تنص المادة التاسعه من التوجيهات التى أقرها المؤتمر العام عام ١٩٧٦ على أنه « يتعين أن تستلهم المنشورات مبدأ الاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء من ناحية وبين المنظمة والدول الأعضاء من ناحية أخرى . ولايجب أن تسىء تلك المنشورات بأى حال من الأحوال الى روح الوفاق والتعاون الدوليين أو تتعارض مع القرارات التى تتخذها اليونسكو أو أية هيئة أخرى تابعه للأمم المتحدة .

(٩) وقد تم حل هذه القضية على نحو عبقرى من جانب ميشيل بلر زوهلر فى أطروحة للدكتوراه والتى نشرت تحت عنوان طفان بشكل لا مبرر له « السويس .. سرى للغاية » (١٩٦٤) . إذا يشرح المؤلف فى ديباجه الكتاب أنه نظرا لتعذر نشر أسماء الأشخاص الذين أجرى معهم مقابلات فإنه لم يعتمد من كم المعلومات التى نشرتها الصحافة فى

ذلك الوقت (١٩٥٦) سوى تلك التى تأكد من مصداقيتها بعد اجراء المقابلات . ومن ثم تعتبر المقابلة بين المصادر الشفوية والمكتوبة طريقة لابأس بها .

(١٠) أنظر على سبيل المثال مؤلفات ديروزيل عن أزمة تريستا (١٩٤٣ ــ ١٩٥٤) التى نشرها معهد علم الاجتماع التابع لجامعة بروكسل الحره عام ١٩٦٦ ، وأيضا كتاب جوايو **JOYAUX** عن « الصين والتسوية الأولى لمشكلة الهند الصينيه ، من منشورات السوربون ١٩٧٩ .

(١١) أنظر الحوليات (الكتب السنويه) التى تنشرها الأمم المتحدة والتقارير السنوية التى يعدها البنك الدولى (عن التنمية) والجات (عن التجارة الدولية)ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (عن المساعدات المالية) . أما عن المنشورات الخاصة فيذكر هنا على وجه الخصوص تقارير منظمة العفو الدولية والكتاب السنوى للمنظمات الدولية الذى يصدر عن اتحاد الروابط الدولية (بروكسل) .

(١٢) هناك الكثير من الأعمال الأدبية التى توضح هذا القصور الأدارى . وعلى سبيل المثال يمكن أن نذكر من روسيا النصف الأول من القرن التاسع عشر رواية شهيرة يشرح فيها مؤلفها لماذا وكيف كان يمكن لأى مغامر خسيس أن يشترى بثمن بخس « أرواحا ميته » يقول المؤلف : « طبقا للقوانين المعمول بها فى تلك الامبراطوريه التى يبلغ لشهرتها مثيل ، يستمر ادراج الذين رحلوا عن الحياة على قوائم الضرائب الى أن تتم المراجعه التالية ، وذلك حتى لاتكلف الاداره خاطرها بعمل إضافى وتضيف دولابا آخر الى الجهاز الحكومى المعقد بما فيه الكفاية » .. « ومع ذلك فقد كان هذا الأجراء رغم عدالته باهظ الثمن بالنسبة لكثير من الملاك الذين اضطروا لدفع ضريبة الرؤوس عن الأموات مثل الاحياء » . جوجول ، الأرواح الميته ، الأعمال الكامله ، **Ed. de la Pléiade** ، ص ١٢٠٩ .

(١٣) انظر على سبيل المثال شرحا لمثل هذه الصعوبات فى مقدمة كتاب الأمم المتحدة السنوية عن السكان . وخصوصا طبعه ١٩٧٨ .

(١٤) **Chritopher DAVIS et Murray FESHBACH, Rising infant mortality in the URSS in the 1970's Washington, U.S. Department of Commerce, bureau of cenies, p. 95, n° 74, 1980. Extrait de problémes économiques et sociaux, série U.R.S.S., n∘430, la Documentation franÇaise, 18 déc, 1981.**

(١٥) انظر : **Commission internationale d'histoire des mouvements sociaux et des structures sociales: Les migrations internationales de la fin du XVIII^e à nos jours, C.N.R.S., 1980.**

(١٦) سجلت بلجيكا فيما بين ١٩٠٦ ــ ١٩١٣ ، ٢٤٧١٧ مهاجر الى أمريكا الشمالية فى الوقت الذى احتوت فيه السجلات الأمريكية والكندية على ٥٣٢٧٩ مهاجرا بلجيكيا . وفى الفترة مابين ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩ سجلت المانيا الاتحادية لديها ٩٦٠ ١٩٠١ مهاجر من ايطاليا بينما كان الاحصاء الايطالى عن نفس الفترة ٨٠٣٥٤٣ مهاجرا .

(١٧) وعلى الرغم من المجهودات التى تبذلها وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين فإنه يصعب إثبات الأرقام الصحيحة بسبب

سوء نيه الدول المستقبله للاجئين فى كثير من الأحيان انظر توضيحا لحالة الصومال فى مقال جون بيتر لانجيليه فى جريدة اللوموند الصادره بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٨١ .

(١٨) O.N.U.— Département des affaires économiques. Etudes démographiques et sociales . Tendances et caractéristiques des migrations internationales depuis 1950. New York, 1980.

(١٩) ويلاحظ أيضا أنه فيما يتعلق بتوزيع الدخل بين الأسر لايستطيع البنك الدولى أن يزودنا إلا بإحصائيات خاصة بخمس دول فقط من بين ٧٠ دولة من بين الدول ضعيفة أو متوسط الدخل . وحول هذه النقطة أيضا لاتوجد أى بيانات احصائية خاصة بالدول الاشتراكية أو الدول النفطيه .

(٢٢) أنظر ملاحظات جونار ميردال النقدية حول هذه النقطة فى :

Gunnar MYRDAL, «Le probléme de l'egalité devant le développement mondial» dans Justice économique internationale, Gallimard, 1978.

(٢١) وللغرابة نجد أن ميدان تصنيع وتجارة الأسلحة ، وهو ميدان تغلفة السرية العسكرية ، هو الميدان الذى نعرف عنه معلومات أكثر تفصيلا وربما أكثر دقة من أى ميدان آخر وذلك بفضل دراسات وتقارير معهد ستوكهلم للسلام الدولى ومعهد الدراسات الاستراتيجية بلندن . لكن التأخر فى اصدار مثل هذه التقارير والدراسات يجعل المعلومات الوارده بها قديمه دوما بعض الشىء .

(٢٢) Robert Cox et Harold JACOBSON, The anatomy of influence. Decision making in international organizations, Yale University Press, 1973.

(٢٣) «Intergovernmental Organization in the Global System: a Quantitative description» in International Organization, 1970, n°2. Voir, du meme auteur, Quantitative International Politics, New York, Free Press, 1968.

(٢٤) Roger W.COBB et Charles ELDER, International Community. A regional and global study, Holt, Rinehart et Wilson, New York, 1972.

(١٥) Augustin KONICHOU-KOUOMEGNI, Le systéme diplomatique africain, Pédone, 1977.

(٢٦) La frontière et le Texte. Pour une sémiotique des relations internationales, Payot, 1977 et L'Europe sous les mots, Payot, 1979.

مراجع :

Pour le traitement des documents, les bonnes vieilles recettes des historiens sont encore les meilleurs:

LANGLOIS (Ch. V.) et SEIGNOBOS (Charles): Introduction aux sciences sociales, Alcan, 1909.

Pour la méthode quantitative, lea économistes ont mis au point un outillage perfectionné:

PIATIER (André): Statistique et observation économique, P.U.F., (Thémis), 1961.

الفصل الثانى

مناهج التفسير Les méthodes d'interprétation

ان تراكم المواد على موقع البناء يعد شرطا ضروريا لاقامة المبنى . لكن ذلك وحده لا يكفى . ويعايش المهندسون يوميا هذه التجربة : اذ يتعين عليهم أولا أن يقوموا بعملية البلورة ، أى التصور الفكرى ، ثم ترجمة هذا التصور إلى خطط تفصيلية لمشروع يسمح لتلك المواد المختلفة أن تتجمع معا من أجل انجاز العمل المطلوب .

كذلك الحال بالنسبة للعمل الفكرى : فبدون حد أدنى من العُدّة المنهاجية فان الباحث يجد نفسه أمام كم غير مميز من الوقائع التى يصعب عليه استخدامها .

١ – وجهة نظر المؤرخين

ولا يشارك المؤرخون ، أو على الأقل بعضهم ، وجهة النظر هذه . فديروزيل ، مثلا ، يعتقد « أن التاريخ مصنوع من مجموعة أحداث » وأن « هؤلاء الذين يعتقدون أن بالامكان تجاوز الحدث sortir de l'évenement هم فى الواقع ضحايا خطأ خطير »[1].

ويمكن الرد على هذا الافتراض قائلين بانه اذا كانت وظيفة vocation المؤرخ تقوم على معالجة الأحداث ، فان عالم الاجتماع أو عالم السياسة يهتمان أكثر بدراسة الظواهر . ونقصد بالظواهر مجموعات الأحداث التى تشكل ، بسبب تكرارها الزمنى أو تزاوجها المكانى ، واقعا اجتماعيا قابلا بذاته للتقصى والبحث . فميلاد شخص أو زواجه أو طلاقه أو وفاته تشكل جميعها أحداثا جساما بالنسبة لمن يهمه الأمر . لكن هذه الأحداث لا تهم عالم السكان الا حين يمكن تقريبها من حوادث متطابقة وتسمح ببناء وقائع جماعية Faits collectifs هى نسبة المواليد natalité أو نسبة عدد الزيجات nuptialité أو نسبة الوفيات mortalité . ويسرى نفس الوضع على العلوم الاجتماعية الأخرى :

فالجريمة والانتحار هى مصائب فردية ، ولكن لا يصبح لمثل هذه الأحداث معنى ، كظواهر اجتماعية ، الا إذا أمكن تحديد درجة ترددها وسمحت أسباب وظروف حدوث كل منها بالمقارنة بأخرى . إن التوقيع على تعاقد للعمل أو فصل عامل من الخدمة تمثل احداثا لا تهم عالم الاقتصاد إلا من خلال منحنيات الأسعار ، أو توازن ميزان المدفوعات أو نسبة البطالة .

فاذا كانت جميع العلوم الاجتماعية تعالج ظواهر ولا تعالج احداثا فاننا لانستطيع أن نفهم لماذا تصبح العلاقات الدولية استثناء من هذه القاعدة . ان لقاء بين رئيسى دولتين ، أو اندلاع واستمرار حرب هى احداث أو سلسلة من الأحداث التى تتعلق ، بالقطع ، بمناهج بحث المؤرخ ، لكن الحرب ، والردع ، والوفاق ، والتفاوض ، والتخلف ، والقومية ، والتكامل ... الخ كلها ظواهر لا يمكن اختزالها الى مجرد الرقم الذى يعبر عن آلاف الأحداث التى تتألف منها والتى سوف تستعصى تماما على الفهم إذا كان علينا أن ننتظر أن يفرغ مؤرخو المستقبل من مناقشة عدد من رسائل الدكتوراه مماثل لعدد ما يقع فى العالم يوميا من أحداث « سابقة وبالتالى فريدة ! »[٣].

ان معرفة ما اذا كان التاريخ ، بصورته هذه ، يمكن أن ينطوى على قيمة تفسيرية يمثل موضوعا للتطاحن يهم المؤرخين وحدهم . اما ممثلو العلوم الاجتماعية الأخرى ، وهم مستهلكون ومستفيدون من الأبحاث التى يجريها المؤرخون ، فليسوا معنيين بهذا الجدل ويمكنهم أن يستعيدوا حريتهم فى العمل عند مستوى مناهج التفسير .

أنهم يستطيعون ان يقوموا بهذه المهمة بقدر أقل من الحيرة التى تنتاب المؤرخين الذين يجدون أنفسهم ، حين يرغبون فى تجاوز الدراسات التجريبية الأحادية monographies وايجاد « تعريف صالح لكل العصور »[٤]، مضطرين للجوء إلى مدركات اشتقتها علوم أخرى[٥].

٢ – استخدام النماذج :

ان اصطلاح « نموذج modèle » ، والذى يستخدم استخداما واسعا فى اللغة العلمية ، لا يجب أن يؤخذ هنا بمعناه الأخلاق (مثل يحتذى به) . فهو يعبر هنا عن مشروع تأليفى Schèma synthétique ومجرد يمكن التنسيق من خلاله بين عناصر الواقع فى تكوين دقيق .

وينطلق بناء « النموذج » من سلسلة من الملاحظات الملموسة أو التجريبية المتعلقة بوقائع أو بمعطيات تمت معالجتها كميا . ثم نبدأ ، استنادا الى هذه الملاحظات باثبات وجود علاقة بين بعض العناصر ذات الدلالة . ثم بعد ذلك نستنبط من وجود تلك العلاقات مشروعا تفسيريا يمكن أن ينطبق بعد ذلك على أوضاع متشابهة وبالتالى يمكننا من تحديد الثوابت والمتغيرات الخاصة بكل حالة مدروسة على حدة[٦].

والواقع ان كل فروع العلوم الاجتماعية تلجأ الى مثل هذه النماذج حتى حين لا تشير الى هذا المصطلح صراحة : فنظرية النظم السياسية مثلا هى نظرية مؤسسة على تصنيف النماذج التى تأخذ فى اعتبارها تركيبة وتوزيع السلطات بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية . وتميز دراسة الأحزاب السياسية بين نماذج مرجعية modèles de références انطلاقا من معايير خاصة مثل تكوين العضوية أو العلاقة بين القاعدة والقمة فى الجهاز الحزبى (الأحزاب النخبوية أو الأحزاب الجماهيرية ، المركزية الديمقراطية أو التعددية المنظمة) . وما كان يمكن للقانونيين أن يتقدموا فى أعمالهم إذا لم يلجأوا ، هم أيضا ، إلى أدوات ادراكية ناقلة مثل المركزية أو اللامركزية أو الفيدرالية وما الذى كان يمكن أن يصير اليه حال علم الادارة بدون « النموذج البيرقراطى » أو مدرك « المشاركة » ، وعلم الاجتماع بدون نموذج تقسيم العمل الاجتماعى وعلم الاجناس بدون نموذج القرابة ؟

أما الاقتصاديون فانهم يشتغلون من جانبهم بنماذج للنمو ، والأزمة ، والتنمية ، والتبادل ... الخ ، والتى عادة ما تعرض فى صور رياضية (كالمعادلات مثلا) وذلك بفضل ما يحصلون عليه من مصادر كمية .

وهناك مئات من النماذج التى تم بناؤها فى ميدان العلاقات الدولية والتى يتداولها الباحثون . وتكفى عدة أمثلة لاثبات أهمية هذه الأعمال .

نظرية المباريات : la théorie des jeux

يمكن أن نعتبر أن نظرية المباريات هى تطبيق خاص للمنهج السلوكى . وتعنى هذه النظرية بدراسة سلوك لاعبين ، أو أكثر ، فى علاقاتهما المتبادلة حول قضية تهم كلاهما . ومن هنا فان المسألة المطروحة على بساط البحث لا تنحصر فى مجرد وصف سلوك اللاعبين ولكن حساب السلوك الأمثل لكل لاعب فى مواجهة ردود الفعل المتوقعة من جانب الخصم . ويتمثل هذا السلوك النموذجى من جانب كل لاعب فى محاولة تعظيم المكاسب إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن ، وفقا لمقتضيات التكتيك المستخدم من جانب اللاعبين الآخرين .

وقد أثبتت دراسة هذا النوع من المواجهات أن الأوضاع التى تواجه اللاعبين على الساحة ليست قابلة للتعدد أو التنوع إلى مالا نهاية . اذ يمكن تقليص هذه الأوضاع ، عمليا ، إلى عدد من « النماذج » التى تختلف باختلاف موضوع المواجهة ، وامكانية الاتصال بين الخصوم وعدد اللاعبين .

وتميز هذه النظرية بين المباريات الصفرية à somme nulle ، وهى المباريات التى يمثل أى مكسب يحققه طرف فيها خسارة متساوية القدر تماما بالنسبة للطرف الآخر ، وبين المباريات متنوعة النتيجة à

somme variable حيث يتقاسم الطرفان ، بطريقة غير محققة ، نتائج المكسب والخسارة . ولهذا التمييز أهمية حاسمة فى مجال العلاقات الدولية . اذ نكون بصدد مباراة صفرية حين يحاول أحد طرفى النزاع فرض الاستسلام بلا قيد أو شرط على الطرف الاخر لأن الانتصار الكامل لطرف يقابله ، افتراضا ، هزيمة كاملة للطرف الاخر . وقد كان هذا هو الوضع السائد اثناء الحرب العالمية الثانية وتلك كانت النتيجة التى أسفرت عنها هذه الحرب فى النهاية ، اذ استسلمت كل من المانيا واليابان استسلاما كاملا ولم يكن أمامها مفر من وضع اراضيهما كاملة تحت ادارة المنتصر . كذلك يمكن اعتبار ان الوضع الذى ساد فيه التنافس بين النظم الاجتماعية – السياسية فى فترة الحرب الباردة ، قد عبر عن وجود أزمة تقترب فى شكلها من صورة المباراة الصفرية لأن الهدف المعلن لكل نظام كان هو القضاء على الطرف الآخر ، وفى هذا النوع من المواجهات فان التصعيد الى الحدود القصوى يشكل مخاطرة دائمة بسبب ضخامة الرهان .

ولحسن الحظ فاننا نجد أن التنافس الصراعى بين النظم والدول هو ، فى معظم الأحوال ، من قبيل المباريات غير الصفرية . ومع ذلك فلا تزال توجد أوضاع يهدف فيها أحد الأطراف الى فرض الاستسلام الكامل على العدو بحيث لا يترك للطرف الاخر ، أو لأحد الأطراف على الأقل ، فرصة المساومة : فقد اعتقد الأمريكيون أنهم قد وجدوا ، بالتوقيع على اتفاقيات باريس ، حلا وسطا للحرب فى فيتنام . لكن هذا الحل لم يدم طويلا بسبب النصر الكامل الذى أحرزه الفيتناميون على أرض المعركة . ويعبر موقف اسرائيل عن هذا الوضع بشكل أفضل ، فاسرائيل تعتقد أنها تدافع ، فيما وراء الأراضى التى استولت عليها ، عن حقها فى الوجود فى مواجهة القوى التى تهدف ببساطة الى ازالتها تماما من على الخارطة . أما زعماء الدول العربية المجاورة ، والذين تحملوا عبء حروب أربع مع اسرائيل ، فانهم لا يهدفون فى الواقع سوى استعادة أراضيهم التى احتلتها اسرائيل بطريقة غير شرعية . لكن عدم الوضوح الذى يغلف أهداف الفلسطينيين وكذلك التصريحات الغامضة للدول العربية الأخرى تزود اسرائيل بحجة تبرر التكتيك الذى تسلكه والذى يتمثل فى : كل شىء أو لاشىء

ومع ذلك فاننا نلاحظ عدم التماثل dissymétrie القائم بين المثالين السابقين ، ففى الهند الصينية لم يكن هدف الولايات المتحدة هو تحطيم فيتنام الشمالية بينما حدد خصوم الولايات المتحدة أهدافهم بانسحاب القوات الأمريكية ، واسقاط حكومة سايجون ، وتوحيد فيتنام فى آن واحد . هنا نجد أن الولايات المتحدة كانت تلعب مباراة غير صفرية ، بينما كانت فيتنام الشمالية تلعب ، على الأرض المحدودة للعمليات العسكرية ، مباراة صفرية . أما فى الشرق الأوسط فان اسرائيل لا تمتلك وسائل القضاء المبرم على القوات المعادية من حولها ، لكن تسلط وسواس الابادة هو الذى يدفعها الى الخوف من أية حلول وسط ، بينما نجد أن أعداءها منقسمون ، حتى على أنفسهم ، حول التكتيك الواجب استخدامه فى مواجهتها . ويمكن أن نستنتج من هذا تفوق الطرف الذى يلعب مباراة صفرية على أرضه هو بالمقارنة بالأطراف التى تحدد اهدافا عديدة وقابلة للتفاوض . ويمكن ، استنادا على

ذات المنطق ، اثبات السمة الجهنمية caractère inéxpiable للمواجهات التى يلعب فيها كل من الطرفين مباراة صفرية .

وتميز النظرية بعد ذلك بين الحالات الافتراضية والتى يستحيل فيها على الأطراف المتصارعة اجراء اى اتصال بينهما (الحالة التى تشتهر تحت اسم « خيار السجين dilemme du prisonnier » ، ولكنها تنطبق ايضا على حالة المواجهات العسكرية) ، وبين تلك التى يمكن فيها التشاور اثناء المباراة (وتمدنا الأزمات الديبلوماسية بمثال جيد بالمقارنة بالأزمات المسلحة) . كما تميز أخيرا بين المباريات التى تضم لاعبين فقط ، وفيها يخضعان لقواعد مبسطة وسهلة نسبيا ، والمباريات التى تضم اطرافا عديدة والتى تفرض على اللاعب أن يأخذ فى اعتباره جميع الاحتمالات التى يمكن فيها للخصوم اقامة تحالفات فيما بينهم : فاذا ما استخدمنا لغة نظرية المباريات فى تحليل عملية الانتقال من « الثنائية القطبية bipolarité » إلى « التعددية القطبية multipolarité » ، نجد أن هذا الانتقال يضاعف من الشعور بعدم الأمن وعدم الاستقرار بسبب عدم قدرة اللاعبين على السيطرة على مبادرات اللاعبين الآخرين وصعوبة التأكد من المواقف التى يمكن فيها لهؤلاء اللاعبين الاخرين أن يصبحوا حلفاء أو أعداء ، حسب الأحوال . (وتكفى الفرضية التقليدية ، والتى تنعكس فيها التحالفات ، لتوضيح هذه الحالة) .

ومن خلال هذه النماذج المختلفة ، والقابلة دوما لمزيد من التنقيح وأخذ مزيد من الاحتمالات فى الاعتبار ، يمكن أن نحدد رياضيا أنسب طرائق السلوك عقلانية ، فى مختلف الظروف . وحينئذ نستطيع أن نتنبأ ، بل وأن نتدارك ، وذلك بتطبيق الصيغ التى تم اختبار نجاعها سلفا ، لحل هذه الأزمة أو تلك . وتسمح نظرية المباريات فى الواقع باجراء تجارب معملية (اصطناع الأزمات Simulation)يمكن أن نبلور فيها ماشاء لنا من نماذج للاجابه على مختلف الفرضيات .

وقد تم تطبيق نظرية المباريات ولا تزال تطبق على أوضاع كثيرة فى ميدان العلاقات الدولية . وقد استخدمها العسكريون أولا لايجاد حلول لعدد من المشكلات الاستراتيجية أو التكتيكية التى ثارت اثناء الحرب العالمية الثانية . وكثيرا ما تطبق اليوم على الأوضاع السياسية أو الأوضاع السياسية – الاستراتيجية . وقد أمكن بالفعل صياغة قوالب رياضية matrices أو رسوم بيانية Schèma graphiques لتوضيح استراتيجية الردع ، على الأقل فى اطار الثنائية القطبية . ومن الممكن استخدام نفس المنهج فى حالة الأزمات الحقيقية أو المحتملة .

ولا يعنى هذا ان نظرية المباريات هى نظرية لا تخطىء أو انها قابلة للتطبيق عالميا . فهى تقوم بالفعل على افتراض أن اطراف الصراع مهيأون دوما للاقدام على السلوك والتصرفات العقلانية وهو ما لايحدث فى جميع الحالات وخاصة فى حالات الأزمات الدولية (وتمثل استراتيجية الردع ، من وجهة النظر هذه ، حالة خاصة لأن طرفى النزاع يخاطرون ، اذا ما أخطأوا التقدير ، بتحطيم أنفسهم

تحطيما شاملا ومن ثم فان سلوكهم يتسم بالحذر الشديد) . من ناحية أخرى فان هناك فجوة تفصل دائما بين النظرية والواقع . فقد كتب خبير متخصص فى هذا الشأن يقول : « ... لا ترتبط نتيجة أية نظرية شكلية بالواقع . وبالتالى فلا قيمة مسبقة لاية خلاصة يمكن ان تخلص اليها نظرية المباريات سواء فيما يتعلق بمنطق استراتيجية قيام التحالفات ، أو اقتسام السلطات ، حين يتعلق الأمر بارشادنا عن الكيفية التى يتصرف بها الأشخاص حقيقة فى مثل تلك المواقف » . ثم يضيف قائلا

« ولكن هذه الخلاصات تشكل نقط انطلاق مفيدة لوضع فرضيات حول سلوك الأشخاص . وتفيد هذه الفرضيات فى تركيز اهتمام الباحث على ما يمكن أن يكون حاسما فى هذا السلوك . وطالما أن هذه الافتراضات تمثل موضوعا للاختبار التجريبى ، فان البحث المنظم يشق طريقه وبصرف النظر عن النتائج »[٧].

وهكذا تكمن أهمية نظرية المباريات فى كونها أداة للبحث أكثر منها اداة للعمل يمكن استخدامها على نحو مباشر . ومع الأخذ فى الاعتبار هذا التحفظ فقد سمحت تلك النظرية ببناء عدد من النماذج للسلوك يمكن بها معالجة وتفسير عدد كبير من المواقف .

نموذج الاتصال Le modèle de communication

ويزودنا البحث السلوكى بنوع آخر من النماذج وهو النموذج الذى اقترحه كارل دويتش فى دراسته عن القومية والاتصال الاجتماعى . فبدلا من أن يبحث عن تعريف للقومية اعتمادا على معايير أيديولوجية ، حاول دويتش اثبات وجود علاقة ارتباطية بين درجة تماسك الجماعة السياسية وبين مستوى الاتصالات (كثافة وسرعة ودرجة تردد جميع أنواع التبادل) القائمة بين أعضاء هذه الجماعة .

« فالمجتمع Société مثل الجماعة Communauté يتطوران من خلال المراس الاجتماعى l'apprentissage Social ، وتضم أية جماعة كل هؤلاء الذين تعلموا ألا يقتصر اتصالهم ببعضهم البعض على مجرد تبادل السلع والخدمات .. فالجماعة التى تسمح بوجود تاريخ مشترك يمكن أن يختبر ، بصفته تلك ، هى جماعة تتكامل عاداتها ، وتتمتع بتسهيلات اتصالية . وهى تطالب ، ان جاز التعبير ، بتجهيزات معينة للقيام بمهمة معينة . وتتمثل هذه المهمة فى تخزين واستعادة ونقل و خلط واعادة استعمال سلسلة ممتدة نسبيا من المعلومات ، أما « التجهيزات » فتتمثل فى الذكريات المسجلة والرموز والعادات والمآثر الفعلية والتسهيلات المكملة واللازمة لانجاز هذه الوظائف . ويمكن أن نطلق على أى مجموعة عريضة من الأشخاص الذين يرتبطون فيما بينهم بمثل هذه العادات المتكاملة والتسهيلات الاتصالية لفظ « الشعب peuple »[٨].

وانطلاقا من هذا الافتراض فقد قام دويتش بدراسة عدة أنواع من المجتمعات تتعايش فيها

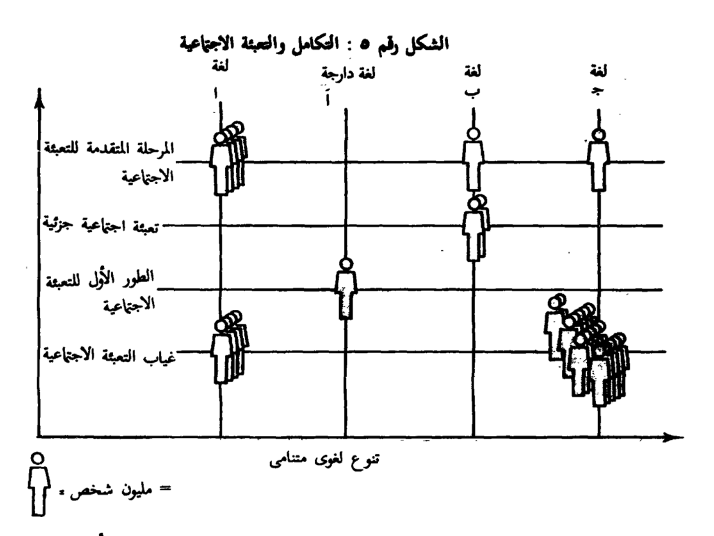
أجناس ولغات وثقافات متباينة (فنلنده ، بوهيميا - مورافيا ، سيليزيا ، الهند - باكستان) ، وبحث العلاقة الارتباطية بين درجة التماسك الاجتماعي وبين كثافة الاتصالات بين فئات وطوائف هذه المجتمعات غير المتجانسة . وقد اتضح ان تبلور أو تفسخ المجموعة القومية يمكن أن يفسر من خلال التغييرات التى تحدث ليس فقط فى التوازن الجغرافى بين هذه المجموعات العرقية واللغوية والثقافية ... الخ ، ولكن أيضا ، وبصفة خاصة ، من خلال التحولات التى تعترى ، بمرور الوقت ، مكانة هذه المجموعات المختلفة فى التسلسل الهرمى داخل مجتمع معين . وقد أمكن ، من خلال المقارنة بين عدة مجموعات من الملاحظات ، بناء نموذج (يمثله ، بطريقة مبسطة جدا ، الشكل رقم ٥) . كما أمكن أيضا ، من خلال الجمع بين كل المؤشرات المستخدمة ، اشتقاق صيغة رياضية (انظر هذه الصيغة فى المرجع السابق (٨) ص ٢٣٥ - ٢٣٩) . وتسمح هذه الصيغة بتحديد نسبة التغيير فى درجة التماثل والتعبئة الاجتماعية assimilation et mobilisation sociale والتى يعتمد عليهما تماسك أى شعب . ويفيد النموذج الذى تم بناؤه على هذا النحو ليس فقط فى التحليل الاستذكارى للأوضاع التاريخية السابقة ولكن فى التنبؤ أيضا بالتطورات الجارية فى المجتمعات المهددة بالانفجار .

ويمكن كذلك الاستفادة من نموذج الاتصال فى دراسة العلاقة بين الوحدات السياسية القومية وقياس سرعة ودرجة الاندماج التى تتم داخل مجموعة اقليمية أو حلف من الأحلاف . كما يمكن أن نضم إلى هذه المحاولة جهود كل من كوب وايلدر التى سبقت الاشارة اليها وكذلك العديد من الدراسات المتعلقة بالوحدة الأوروبية[٩].

ولكن لا يزال الجدل قائما بين المتخصصين حول مدى صلاحية المعايير المشتقة من كثافة الاتصالات لقياس درجة الاندماج على المستوى الاقليمى أو المستوى الدولى[١٠].

كذلك فان نظرية الاتصالات ليست هى الاداة الوحيدة لتحليل ظاهرة الاندماج intégration فقد حاول باحثون آخرون ، انطلاقا من معايير مختلفة ، تقويم درجة التقارب بين الدول من خلال قياسات الرأى العام أو تمركز الشركات ، على سبيل المثال[١١]. ولذا فان نموذج الاندماج لا يتطابق تماما مع نموذج الاتصال .

ويمكن بناء نماذج أخرى عديدة عن طريق رصد ومقارنة المعطيات الكمية . ومن بين هذه النماذج المستخدمة على نطاق واسع نذكر نماذج اتخاذ القرارات والتى تحاول القاء الضوء على الظروف التى يتخذ فيها المسئولون قراراتهم . وتصاغ بعض هذه النماذج فى صور رياضية دقيقة مثل نموذج (المنبه /الاستجابة stimulus/réponse) الذى صممه لويس ريتشاردسون L. Richardson لدراسة سباق التسلح[١٢]. وهناك نماذج ذات نطاق أوسع مدى مثل النموذج « البيروقراطى » الذى صممه جراهام اليسون G.T. Allison عند دراسته للأزمة الكوبية[١٣]. وتتمثل أهمية هذه المحاولة فى أنها تثبت أن القرارات التى تنسب إلى الحكام ترجع فى أحوال كثيرة إلى مناورات الأجهزة الاستشارية وتلك



طريقة مبسطة لتوضيح حالة السكان فى اطوار مختلفة للتعبئة الاجتماعية ويتحدثون عدة لغات أو لهجات . فإذا ما تطور التصنيع بسرعة نجد أنه من المحتمل ، فى هذا الشكل التوضيحى ، أن تسود اللغة جـ محل اللغة ا التى كانت سائدة فى الأصل .

المصدر : دويتش مرجع سابق ص١٤١

التى تمد القادة بالمعلومات وهى أجهزة لها استراتيجيتها الخاصة سواء فيما يتعلق بعلاقاتها بالأجهزة المنافسة داخل الدول نفسها أو بعلاقاتها بالأجهزة المقابلة لها فى الخارج . ان تطبيق النموذج البيروقراطى على دراسة موضوع مثل سياسة التعاون الفرنسية يمكن أن يؤدى إلى نتائج باهرة لأنها قد تثبت أن كثيرا من القرارات (المتعلقة بحجم وشكل و مكان المساعدة) والتى تعزى فى العادة إلى اعتبارات ايديولوجية أو حسابات مصلحية لا تعكس فى واقع الأمر سوى حلول وسط تفرضها العلاقة بين الأجهزة الادارية وبين المجموعات المنظمة داخل وخارج حدود الدول المعنية .

وفى النهاية يمكننا أن نذكر هنا نموذجا آخر ، من بين النماذج العديدة التى يمكن تطبيقها على دراسة العلاقات الدولية ، هو نموذج الربط « linkage » الذى يعالج العلاقات النسقية les rapports systématiques بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية[١٤] .

ويعتبر النموذج ، أيا كان موضوعه ، هو نقطة النهاية المنطقية للمنهج السلوكى . فقيامه على أساس عملى بحثى دقيق (جمع ومعالجة المعطيات) ، وارتكازه على معالجة كمية للعديد من دراسات الحالة ، المتعلقة بسلوك مجموعات شديدة التنوع ، ييسر عملية تدفقه ، بعد سلسلة من الخطوات الاستقرائية ، فى بناء نظرى Formalisation يمكن بواسطته الانتقال من الخاص الى العام ومد جسر يصل ما بين التحليل والتنبؤ .

وأخذا فى الاعتبار هذه الايضاحات ، يثور التساؤل لمعرفة ما إذا كان يتعين علينا التمسك بتقنيات النماذج لتفسير العلاقات الدولية . ويجب أن تكون الاجابة على هذا السؤال واضحة الظلال . فقد سمح تصميم وانتشار النماذج بانتشال جانب من البحث من براثن التقريبية وحوار الطرشان بين الآراء المتعارضة .

لكن « النمذجة modélisation » لا تحل جميع المشاكل . إذ تتوقف متانة الابنية النظرية على سلامة المعطيات الأولية ، وهو ما يحيلنا إلى المشكلة التى سبق أن أثرناها عند الحديث عن ميدان التوثيق والمعالجة الكمية . من ناحية ثانية فان التعقيد المتنامى والذى يحكم عملية بناء النماذج ، لا يضمن بالضرورة الاطمئنان إلى إمكانية استخدامها : قس على ذلك بالأهمية الحاسمة لعملية المعالجة الكمية وانتفاء المعطيات الأكثر دلالة . وغالبا ما يقع هؤلاء الذين يملكون تحت تصرفهم وسائل مدهشة للبحث والدراسة تحت اغراء شديد لبناء نماذج لا يمكن التحقق من فائدتها ولن تمحص ابدا . وفى النهاية فان تعدد النماذج يطرح بصفة خاصة مشكلة الربط والتنسيق بينها فى اطار نظرية متماسكة .

ان لكل نموذج وظيفة خاصة به تقتصر على حل نوع معين من المشكلات ، ويصعب الانتقال من نموذج لآخر ، كما يزداد الأمر صعوبة ، بل قد يستحيل علينا ، أن نصل ونربط بين هذه النماذج : فنظرية المباريات تسمح بأن نأخذ فى الاعتبار عددا من الأوضاع المحددة لا علاقة لها بالأوضاع التى

تهتم ببحثها نظرية الاندماج أو نظرية الاتصال . وإذا كان من الممكن التقريب بين نظرية الاندماج ونظرية الاتصال ، الا أن ذلك لا يعنى أنهما يتوافقان بالضرورة .

وهناك أسباب أقوى بالطبع تحول بين امكانية التوحيد بين نماذج تختلف الى هذا الحد ، سواء بالنسبة لموضوعها أو بالنسبة لبنيتها ، مثل نماذج اتخاذ القرار ونماذج الاتصال . ويصعب علينا تماما صياغة نموذج تفسيرى عام من مجرد الجمع الافقى juxtaposition بين هذه النماذج الخاصة .

وفى النهاية فاننا نتساءل عما إذا كان البناء النظرى الذى تتطلبه عملية تصميم النماذج لا يقع فى خطيئة الجمود المبالغ فيه ويؤدى ، بطريقة تعسفية ، الى التنويه بوجود ، مشكوك فى صحته ، لسلسلة من الظواهر . ولتجاوز العتبة التى تفصل ما بين التحليل والتنبؤ ، عدل كثير من الباحثين عن نظرية النماذج وقاموا عوضا عن هذا ، ببناء « سيناريوهات «Scénarios» حاولوا فيها تجميع المتغيرات كدالة لسلسلة من الفرضيات . ويمكن أن نجد نموذجا جيدا لهذا المدخل الاحتمالى فى أعمال « اللجنة التمهيدية للخطة السابعه » حول موضوع « العلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج » .[16]

٣ – اللجوء إلى مدرك النظام

ومن بين النماذج المتداولة يوجد نموذج يبدو أنه يفلت من هذه الانتقادات ويمكن أن يقدم اطارا مناسبا لدراسة العلاقات الدولية .

وقد اشتق مفهوم « النظام système » فى ميدان العلوم الطبيعية أولا ، لكى يأخذ فى الاعتبار وجود علاقة بين العناصر الخاصة بمجموعة معقدة (النظام الشمسى مثلا) . وتم نقل هذا المفهوم ، على أسس غير دقيقة ،الى ميدان دراسة المجتمع اعتبارا من القرن التاسع عشر فقط[17] . وقد أسهمت أعمال علماء الرياضة فى ياضة فى وضع القواعد النظرية لمفهوم النظام[18]، كما أسهمت أعمال علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد فى ادخال التحليل النسقى الى الحقل الاجتماعى[19]. ومع ذلك فقد تعين الانتظار حتى منتصف القرن العشرين قبل أن يظهر مفهوم واضح ومتماسك للنظام الاجتماعى وذلك من خلال الدراسات التى قام بها تالكوت بيرسون Talcott Pearson[20].

ويتعين علينا ، بالذات فى هذا الميدان أكثر من أى ميدان آخر ، أن نحترس من مصيدة المفردات . فالاستعمال الشائع .. يماثل بين النظام وبين أى « مركب combinasion » . وليست اللغة العلمية بمنأى ، هى الأخرى ، عن الخلط . اذ يستخدم مصطلح النظام أحيانا للدلالة على وحدة للمقاييس (فنقول النظام المترى *Le système métrique* مثلا) . ويحدثنا المؤرخون بشغف عن النظم الدبلوماسية (نظام ميترنيخ أو بسمارك) للدلالة على مركبات القوى التى عملت على تأكيد تفوق دولة أو انتصار مبدأ سياسى احتمت وراءه مصلحة هذه الدولة أو تلك وحافظت عليها . وعندما

يتحدث الماركسيون عن « النظام الرأسمالي » أو الغربيون عن « النظام الاشتراكي » فانهم يقصدون مجموعة العلاقات الواقعية والقانونية القائمة بين المالكين لوسائل الانتاج ، وهو ما لا يمت بصلة ، إلى النظم الديبلوماسية كما يقصدها المؤرخون . ولكن عندما يتحدث دافيد سنجر ، في الدراسة السابق ذكرها ، عن « النظام الدولي Le système internationale » فانه يقصد مجموعة الدول الموجودة على سطح الكرة الأرضية وليس عن نوع من معين من أشكال القوى ، أو مبدأ سياسي بعينه ، كما لا يقصد ايضا بنية اجتماعية محددة .

وقد صمم **النظام الاجتماعي** في أعمال بارسون[٣١] على أساس انه مجموعة مركبة من الوظائف المتنوعة agrégat de Fonctions . وهذه الوظائف هي بصفة خاصة :

أ ـــ المحافظة على النموذج الأصلي والمحدد للعلاقات التي تؤكد شخصية المجموعة .

ب ـــ القدرة على التكيف مع الضغوط القادمة من البيئة الخارجية .

جـ ـــ القدرة على تحقيق أهداف معينة تهم حياة المجموعة بأسرها .

د ـــ المحافظة على الاندماج الاجتماعي (الاتفاق العام consensus) .

ويقوم بكل وظيفة من هذه الوظائف ، وبطريقة مميزة ، قسم محدد من أعضاء المجموعة : فتقوم الأبنية العائلية بالمحافظة على النموذج ، وتقوم الأجهزة الاقتصادية بالتكيف مع الضغوط الخارجية ، وتقوم السلطات السياسية باتخاذ القرارات وتقوم المؤسسات الاجتماعية والثقافية بالعمل على استمرار الوفاق العام . وتتوافر للجماعات الأكثر كمالا واتقانا فقط ، وظيفتان أخريان هما القدرة على تغيير الأهداف المرغوب الوصول اليها ، والقدرة على التحول الذاتي auto-transformation بدون المساس بالشخصية .

ولم يسلم المدخل الوظيفي لبارسون من تحفظات وانتقادات . فقد وجه اليه اللوم ، مثلما وجه إلى العضويين organicistes من قبل ، على أساس انه يقدم لوحة لمجتمع متناسق تماما بلا صراعات وحريص على الاستمرارية بلا مشاكل ، أو باختصار ، استنادا إلى أن قواعد هذا النظام لن تكون سوى مجرد تبرير لاعادة انتاج الوضع القائم reproduction de l'ordre établi . ولا يخلو هذا الاعتراض من وجاهة على الأقل في مواجهة تفسيرات معينة للوظيفية . ولكنه مع ذلك لا يتمشى مع دروس التجربة : فاذا كان صحيحا ان النظم الاجتماعية تحوز من الموارد ما هو ضروري لبقائها (والا فانه سوف يكون من المتعذر حتى مجرد التمييز بينها) ، إلا أن هذه النظم معرضة للأعطاب الوظيفية (« dysfonctionnements ») مثلها في ذلك مثل الأعضاء البيولوجية ، فهذه وتلك معرضة ، في ظروف معينة ، للفناء التام اذا انفجرت من داخلها أو تعرضت للضغط من خارجها .

ويتعلق الاعتراض الآخر الموجه للوظيفية ، بسمتها « الميكانيكية » والمستوحاه من نموذج العلوم ا لطبيعية في الوقت الذي يتكون فيه المجتمع من بشر له من أجهزة الوعي ما يجعل من عملية

التنبؤ بسلوكهم أمرا عسيرا[22]. ومن البديهى أن تخضع التصرفات الفردية أو الجماعية لسطوة الأهواء فى نفس الوقت الذى تخضع فيه لسطوة العقل أيضا ، ومن هنا فمن البديهى أن تتعذر إمكانية التنبؤ بتلك التصرفات . ومع ذلك فان هذه التصرفات لا تخلو من انتظام ملحوظ .

ويسمح ما استحدثه دافيد ايستون D. Easton فى هذا الصدد بالتغلب ، إلى حد كبير ، على تلك العقبات[23]. فقد أكد ايستون ، عند بناء النظام السياسى على ما يلى :

١ – أهمية العلاقة بين النظام وبيئته .

٢ – أهمية ضبط ايقاع النظام عن طريق سلطة قادرة على الرد الملائم على التحديات القادمة من البيئة .

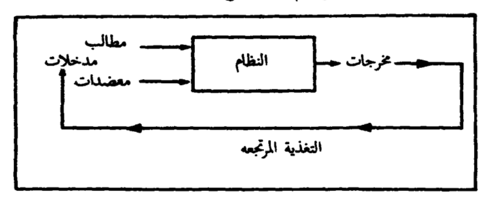
وينطوى تحليل النظام أو التحليل النسقى على دراسة مجمل التفاعلات التى تحدث بين النظام وبين بيئته من خلال عملية دائرية من النوع السيرنطيقى .

« والنظام » ، المكون من مجموعة محددة من العلاقات ، هو فى حالة اتصال مع بيئته من خلال آلية « المدخلات inputs » والمخرجات outputs » . وتتكون المدخلات من مجموعة المطالب والمعضدات المتجهة إلى النظام باعتبارها كل واحد . (أنظر الشكل رقم ٦) . وفى داخل النظام تتحول المطالب والمعضدات تحت تأثير رد الفعل المركب للعناصر التأسيسية للنظام نفسه لتثير فى النهاية رد فعل شامل من جانب سلطة نظم الايقاع ، يعبر عن الطريقة التى يسعى بها النظام نحو التكيف مع التحريضات والضغوط النابعة من البيئة . وبينما يشكل رد الفعل الشامل هذا (المخرجات) استجابة réponse النظام أو رده على المدخلات ، فانها تمهد فى الوقت نفسه لدائرة جديدة من رد الفعل (التغذية المرتجعة Fead-back) والتى تسهم بدورها فى تعديل البيئة والتى منها ستنطلق مطالب ومعضدات أخرى ... الخ .

ومن هذه المسلمات يمكن أن نشتق التعريف التالى : أى نظام هو عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد محدد من اللاعبين الذين يضمهم نمط بيئى معين ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة .

ويمثل التحليل النسقى ، على النحو الذى صوره دافيد ايستون ، ميزة مزدوجة . فهو يسمح بصياغة قوانين للدينامية الاجتماعية ، لأنه لا ينصرف الى معالجة قرار بعينه وانما يعمل جهده للاحاطة بعملية تسلسل ردود الفعل والتى من خلالها يتم اتصال النظم بعضها بالبعض على نحو يؤدى إلى تغلبها على العقبات التى تواجه طريقها . ومن ناحية أخرى فان هذا التحليل يسمح بتقويم دقيق جدا ، على الرغم من أنه ليس بتقويم كمى وغير قابل للمعالجة الكمية فى معظم الأحوال ، للتفاعلات التى تظهر على طول الدائرة ، بين المتغيرات الداخلية (أى المتغيرات التى ينطوى عليها النظام) والمتغيرات الخارجية (أى تلك التى تنطوى عليها البيئة) . لكن لا ينبغى علينا أن ننسى الثمن الذى يتعين دفعه مقابل الحصول على تلك الميزة المزدوجة : فلا يوجد « النظام » موضوع الدراسة إلا بصفته دالة

الشكل رقم ٦ نموذج ايستون



لبيئته ، ولا يمكن تحديده أو تحليله الا منسوبا الى هذه البيئة .

ونطاق النظام الايستونى هو نطاق عام ، اذ يمكن تطبيقه بنفس الطريقة على دراسة مؤسسة أو ادارة ، وعلى دراسة حزب سياسى أو نقابة كما يمكن تطبيقه ايضا لدراسة الدولة . وهذه السمة هى من الأهمية بحيث لا يمكن التغاضى عنها ، لان تطبيق التحليل النسقى على دراسة العلاقات الدولية يمكن أن يسمح بتحديد وضع ومكان تلك العلاقات من النسيج العام لمجمل العلاقات الاجتماعية . وبدون اصدار احكام قيمية مسبقة عن خصوصيتها الجذرية .

ولا يعوزنا الأساس لنتساءل حول جدوى مدرك النظام من أجل فهم أفضل وأشمل للعلاقات الدولية .

إن الواقع المتمثل فى انتساب معظم المتخصصين الى هذا المدرك صراحة لا يعد فى حد ذاته ضمانة كافية(٢٤). وعلى أى حال فانه يجب أن نحتاط وألا نقدم مطلقا على محاولة الصاق نموذج مجرد على الواقع الحى . ان النموذج ، حتى ولو كان نسقيا ، لا يمثل أكثر من فرض عمل يتعين اختبار مكوناته وفرزها بل وتعديلها ، اذا اقتضى الأمر ، لكى تغنم الباحث لا أن تستعبده(٢٥).

ان ميزة النظرية النسقية هى انها تمدنا بادوات للتحليل . ولكن « التحليل يعنى التفكيك فالمقارنة فادراك العلاقات » طبقا للصيغة الممتازة التى استخدمها كوندياك condillac(٢٦). فاذا انطلقنا من فرضية ان العلاقات الدولية تشكل « نظاما » فان هذا يفترض أولا أن نميز بين النظام وبين بيئته ، وهذا يفترض ثانيا أن البيئة ، الخاصة بالنظام الدولى ، قد تم تحديدها وحصر مكوناتها ، وهوما يقتضى أيضا تشخيص العناصر المكونة للنظام (اللاعبين أو الأنظمة الفرعية) وتحديد وتقويم موقع آلية نظم الايقاع ، وأخيرا فان ذلك يفترض أن العلاقات بين النظام وبين بيئته وكذلك العلاقة بين العناصر المكونة للنظام تشكل بدورها موضوعا لبحث مدقق .

ولا يعنى ادراك العلاقات الدولية من خلال هذه الزاوية استباق الأحكام حول نتائج التحليل . وفى هذا يعتبر التحليل النسقى محايدا ، فهو لا يجنح نحو التفاؤل أو التشاؤم . انه بتأكيده على مفهوم الشمولية la notion d'ensemble يلزم ، على العكس ، بعزل وفحص مختلف العوامل التى تؤثر على مجرى العلاقات الدولية ، كما يلزم أيضا بتحديد اللاعبين ، الفرديين أو الجماعيين ، الذين تتداخل قراراتهم فى دائرة شبكة بالغة التعقيد ، كما يلزم فى النهاية بوضع خريطة مسحية topographie وعمل صورة بالأشعة radiographie للأزمات التى تواجه هؤلاء اللاعبين ، وذلك قبل أن يفصح عن حكم قيمى عن طبيعة ، ان لم يكن عن وجود النظام الدولى ذاته ، على النحو الذى يحاول به أن يعمل أمام أعيننا .

ولكن يجب أن يكون مفهوما أن اللجوء الى التحليل النسقى لا يعنى ضرورة التبنى الميكانيكى

لطريقة ايستون . وسوف يكون خطأ منهجيا جوهريا أن نحاول الاستعاضة عن الواقع بنماذج نظرية . اذ تبقى النماذج النظرية مجرد تجريدات على ضوئها يجب أن نحلل الواقع ونقومه ونحدده . وقد أيد دافيد ايستون ، فى المقدمة التى كتبها بمناسبة صدور الطبعة الفرنسية من كتابه « تحليل النظام السياسى » ، أن النظام الدولى يتشابه ، على الرغم من وجود ظلال لفروق طفيفة ، مع سمات النظام السياسى الذى درسه فى المجتمعات الداخلية . لكن هذا التعميم لا يصمد أمام الاختبار . بل على العكس فاننا يمكن أن نأمل فى اكتشاف طبيعة خصوصية « النظام الدولى » اذا عكسنا طريقة ايستون نفسه . وسوف نرى أن النظام الدولى يستمد أصالته من سمتين أساسيتين :

١ – فعلى العكس من النظم الأخرى نجد أن النظام الدولى هو نظام ملموس ويمكن تحديد قسماته الفيزيائية وهو نظام مغلق على نفسه – مما يثير مشاكل معقدة ، ولكنها مثيرة للبحث ، خصوصا فيما يتعلق بعلاقة النظام الدولى ببيئته .

٢ – وعلى العكس من النظم الأخرى أيضا فان النظام الدولى يخلو من اداة ملائمة لضبط الايقاع وهو ما يسمح بشرح وتحديد العطب الوظيفى الذى قد يصيبه .

ولا يمكن اعتبار عملية استخدام النماذج (بما فى ذلك التحليل النسقى) عملية مثمرة وخصبة إلا اذا نظرنا اليها باعتبارها أداة للعمل تسمح بادراك السمات الرئيسية للواقع . وبالتالى فلا مجال هنا مطلقا لمحاولة فحص ما اذا كان نموذج ايستون يتطابق مع النظام الدولى ، ولكن على العكس تماما ، فاننا سوف نستخدم هذا النموذج عالمى المستوى لمحاولة فهم لماذا وكيف تشكل « العلاقات الدولية » نظاما محددا وأصيلا للتهيئة الاجتماعية .

ولكى نبقى أمناء على هذه الطريقة فى التناول فمن الملائم أن نصنف المشكلات . وسوف نتعرض أولا لبيئة المجتمع الدولى ، أى للعوامل التى تحكم اليوم كيفية اضطلاعه بوظائفه ، من زاوية ما تؤثر به هذه العوامل على سلوك اللاعبين . ثم بعد ذلك سنحاول تشخيص اللاعبين الموجودين على المسرح الدولى . وانطلاقا من هذه العناصر نستطيع حينئذ فقط أن نفهم بنية النظام الدولى وطريقة أدائه لوظائفه أو عجزه عن القيام بها .

هوامش الفصل الثانى : (الباب الثانى)

(١) «la nature dès relations internationales», Politique étrangère, n. 5. Ces affirmations ont été reprises et développées par l'auteur dans son récent ouvrage Tout Empire périra, Publications de la Sorbonne, 1981.

(٢) Tout Empire périra, op. cit. p. 10

(٣) كتب اندريه كاسبى تعليقا على كتاب « كل امبراطورية مآلها الزوال » يقول : « إن اللجوء إلى التاريخ مسألة لابد وأن يشوبها الغموض . فتاريخ البشر ملىء بالمتناقضات . والسياسة الداخلية قد يتحدد السياسة الخارجية ، وقد يكون العكس هو الصحيح ، كما قد لاتوجد رابطه بينهما بتاتا . وتستطيع أى من المؤرخين أن يجد مبررات تعضد احدى هذه المقولات الثلاث . إن أهمية السياسة الخارجية تختلف فى الواقع باختلاف الدول وعقليات كل منها ، وهى تتوقف داخل نفس الدولة على الظروف والمبادىء التى تسود فيها .. وباختصار هل يمكن القول أن التاريخ يزودنا بارشادات محدده فى هذا الاطار ؟ ليس هذا بمؤكد على الاطلاق . فالتاريخ كالفتاة الناصحه تستطيع أن تبرهن على الشىء ونقيضه ».
(Politique Internationale no 13, 1981) ص ٣٠

(٤) كل امبراطورية مآلها الزوال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤

(٥) حاول ديرونيل أن يقدم شرح شاملا من خلال مفهوم انثرو — بيولوجى يزيد من حيرة القارىء .

(٦) انظر :
Jacques ATTALI, Les modèles politiques, P.U.F., 1972. «La modélisation; la réalité prend forme», Impact, Sciences et sociétés, U.N.E.S.C.O., vol. 31, n° 4, oct.-déc 1981.

(٧) Anatol RAPOPRT, Combats, débats et jeux, Dunod. 1967, p. 154.

(٨) Nationalism and social Communication, M.I.T. Press, 1966, p. 91-96. Cf. du même auteur, The nerves of Government, The Free Press, 1966 et de Richard MERRITT (éd): Communication in international Politics, University of Illinois Press, 1972.

(٩) Ernst HAAS, The Uniting of Europe, Stanford University Press, 1958; Leon LINDBERG, the Political Dynamics od European Integration, Stanford University Press, 1963; Karl DEUTSCH, Political Community and the North Atlantic Area, Princeton University Press, 1957; Bruce M. RUSSEIT, Transactions, Community and International Political Integration, Journal of Common Market Studies, 1971-3; Joseph NYE, «Comparative regional Integration-Concept and Measurement», International organization, 1968.

(١٠) انظر الخلاف بين Karl DEUTSCH و R. INGLEHART فى المؤلف الذى نشر تحت اشراف Dusan SIDJANSKI, Méthodes quantitatives et intégration européenne, Genéve, Institut d'études européennes, 1970.

(١١) أنظر حول هذه النقطة اضافة D. SIDJANSKI, «Les syndicats et les groupes de pression français face à l'intégration européenne» dans l'ouvrage collectif: La France et les communautés europoéennes, Paris, L.G.D.J. 1975).

(١٢) Arms and Insecurity, Londres, Stevens, 1960.

(١٣) Essence of decision: Explaining the Cuba crisis, Boston, 1971.

(١٤) أنظر : James ROSENAU, Linkage Politics-Essays on then Convergence of the National and International Systems, New York, 1969, The Free Press.

(١٥) وهم فى ذلك مثل زملائهم الأمريكيين لابد وأن يخضعوا لهذا القانون القاس : انشر أو ارحل ، إذا كانوا يرغبون فى احتراف المهنه .

(١٦) الوثائق الفرنسية ، مارس ١٩٧٥

(١٧) أنظر les développements consacrés ci-dessus au scientisme, Tit. I, Chap. VI.

(١٨) أنظر : BERTALANFFY, Théorie générale des systémes, Paris, Dunod, 1973.

(١٩) أنظر : André MARCHAL, Systémes et structures économiques, P.U.F., 1959.

(٢٠) not., The system of modern societies (1971), traduction française, Dunod 1973.

(٢١) Le systéme des sociétés modernes, 1971, traduction française, Dunod, 1973.

(٢٢) Tout Empire périra, op. Cit., p. 12.

(٢٣) A systems Analysis of Political Life (1965), traduction française, A. Colin, 1974.

(٢٤) من بين أشياع التحليل النسقى مطبقا على العلاقات الدولية أنظر مؤلفات كل من :
Philippe BRALLARD, Théoriw des systémes et relations internationales, Bruylant, 1977; J.W. BURTON, Systems, States, Diplomacy and Rules, Cambridge University Press, 1968 et «Pour une approche systémique des relations internationales», in Revue internationale des sciences sociales, vol. XXVL, 1979-I; Karl KAISER, «Transational Politics: Toward a theory of multinational politics» in International Organization, 1971.IV. Pour une réflexion critique sur le sujet, cf. P.A. RAYNOLDS, An introduction to International Relations, Longman, 1971 et M. B. NICHOLSON et P. A. REYNOLDS, «General Systems, the International Systems and the Eastonian Analysis» in Political Studies, vol. XV, 1967-I.

(٢٥) وسوف نرى فيما بعد تحديدا أنه لايمكن فهم النظام الدولى إلا اذا قبلنا أن نعكس بعض مسلمات الستون .

(٢٦) De L'art de penser

(٢٧) لايدعى هذا الكتاب بحث العلاقات الدولية منذ ظهور الانسان على كوكب الأرض . فالنظام الذى نحاول تحليله هنا هو ذلك النظام الذى ظهر عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن هذه القطيعة ، مثل كل الانقطاعات التاريخية ، تنطوى على قدر من التحكمية ولاتنفى مطلقا من العودة ، عند الحاجة ، الى ماوراء ١٩٤٥ .

مراجع :

Pour le point de vue des historiens sur les problémes d'interprétation, on se reportera d'abord aux ouvrages classiques, déjà cités, de]LANGLOIS et de SEIGNOBOS. On complétera par: RENOUVIN (Pierre), DUROSELLE (Jean-Baptiste): Introduction à l'histoire des relations internationales, Paris, A. Colin, 1964.

«Etudes d'histoire des relations internationales», Mélanges Pierre Renouvin, Paris, P.U.F., 1966.

DUROSELLE (Jean-Baptiste): Tout Empire périra, Publications de la Sorbonne, 1981.

FRIEDLANDER (Saul), COHEN (Raymond): «Réflexions sur les tendances actuelles de la recherche en relations internationales», Revue internationale des sciences sociales, 1974. 1.

Sans oublier toutefois le point de vue adverse défendu par l'Ecole des Annales, notamment par:

BLOCH (Marc): Apologie pour l'histoire, A. Colin, 1952.

BRAUDEL (Fernand): Combats pour l'histoire, A. Colin, 1953.

Et sans négliger non plus l'apport considérable de:

ARON (Raymond): Introduction à la philosophie de l'histoire-Essai sur les limites de l'objectivité historique, Gallimard, 1938.

Pour la théorie des modéles et pour une premiére approche de l'analyse systémique, les ouvrages cités en note dans le chapitre ci-dessus de l'analyse systémique, les ouvrages cités en note dans le chapitre ci-dessus (BRAILLARD, EASTON...) peuvent suffire comme initiation bibiographique.

الجزء الثانى

الوسط الدولى

العوامل هى العناصر المشكلة لبيئة النظام . كما أنها هى مصدر التدفقات التى تؤثر على مجمل الفاعلين الذين يدخلون فى اطار هذا النظام .

وربما يتعين علينا ، كى نتفهم جيدا ما سيرد شرحه ، أن نحدد منذ الآن ثلاث نقاط أساسية :

١ - فالتمييز بين « النظام système » و« البيئة environnement » هو عملية تجريدية فى المقام الأول ، بمعنى أنها عملية ذهنية تهدف الى عزل عنصرين من عناصر الواقع تمهيدا لبحث العلاقة بينهما . وكقاعدة عامة فان الحدود التى تفصل بين النظام والبيئة هى حدود صورية لا يمثلها خط مادى مرسوم على أرض الواقع بحيث يمكن رؤيته بالعين المجردة . فمن البديهى ، حين نتحدث عن بيئة منظمة دولية (أو مؤسسة أو نقابة ... الخ) ، ألا تتطابق الحدود التى تفصل بينها وبين النظام محل الدراسة مع حدود المقر الذى تمارس تلك المنظمة نشاطها من داخله . ويقترح منظرو التحليل النسقى ، كى ندرك مدى تعقد العلاقة بين النظام والبيئة ، أن نفرق بين البيئة الاجتماعية الداخلية intra-sociétal وبين البيئة الاجتماعية الخارجية extra-sociétal . ولا تتكون البيئة الاجتماعية الخارجية بالضرورة من قوى يمكن تحديدها تحديدا ماديا وتقع ، طبوغرافيا ، خارج نظام مرسوم ومحدد على أرض الواقع . وللتمييز بين النظام وبين بيئته فاننا نقوم بعملية عزل يتم بموجبها فصل مجموعة متجانسة من العلاقات عن الوسط الذى تعمل بداخله تلك المجموعة .

وقد يحدث فى بعض الظروف أن تكون النظم التى نقوم بدراستها نظما ملموسة يمكن تشخيصها وتحديدها طبوغرافيا . وهذا هو الوضع بالنسبة لأنظمة الدول systémes étatiques لأن الدول موجودة وجودا ماديا فى المكان وتحدها حدود جغرافية معروفة . وفى هذه الحالة فاننا عادة ما

نقع تحت ضغط اغراء قوى لكى نماثل بين البيئة وبين جميع العناصر (القوى ، الفاعلين ، التدفقات) الواقعة ماديا خارج حدود نظام الدولة محل الدراسة . لكن هذا الوضع السهل من الناحية اللغوية قد يدفعنا الى الوقوع فى خطأ أن نصبح أسرى رؤية مبسطة ومختزلة لواقع أعقد بكثير : اذ كيف يمكن أن نحدد موقع الاستثمارات الخارجية التى تقوم بها مؤسسات ، خاصة أو عامة ، من نظام الدول محل الدراسة أو كيف يمكن أن نحدد مناطق النفوذ الثقافى التى تمتد غالبا فيما وراء الحدود ، فى اطار هذه الرؤية للأشياء ؟ واذن فان التمييز بين النظام (الدولى étatique) وبين بيئته هى عملية تجريدية ويجب أن تبقى كذلك حتى فى حالة الدول ، بل وعلى الأخص فى هذه الحالة[1].

ومع ذلك يثور التساؤل ، ولكن بطريقة مختلفة ، عندما يتعلق الأمر بالنظر الى النظام الدولى فى مجمله أى النظام الكونى . فهذا النظام ، المفترض شموله ، هو نظام محدد فيزيائيا داخل نطاق الكرة الأرضية . ومعنى ذلك فإننا بصدد نظام ملموس علاوة على أنه نظام مغلق على نفسه أى بدون بيئة خارجية[2] . ومن المؤكد أن الكرة الأرضية ليست سوى عنصر من عناصر المجموعة الشمسية ، الا أنها لا تدخل مع هذه المجموعة فى علاقات اجتماعية رغم وجود علاقة مادية بينهما . ويرجع هذا ليس فقط الى أن الانسان لم يكتشف فى الفضاء حتى الآن ، على الرغم من هذا الاعجاز التقنى والذى سمح له بأن يطأ بأقدامه على سطح القمر ، سوى « الصمت الأبدى للفضاء اللانهائى » ، ولكن أيضا الى أن البشر والذين يعتمد بقاؤهم على قيد الحياة وتتوقف شروط وجودهم على ما يحدث بالفعل على كوكب الأرض ، لا يمتلكون أية وسيلة للتأثير على هذه البيئة (غياب الأثر المرتجع retroaction) .

وينتج عن ذلك أن بيئة النظام الدولى ليست ، ولا يمكن أن تكون ، سوى بيئة داخلية . ومن ثم فان غياب البيئة الخارجية التى يمكن للبشرية أن تتفاعل معها ، يعد إحدى السمات الأساسية المتميزة للنظام الدولى ، وبه تتأثر بالضرورة كل العلاقات التى تدور بداخله . وسوف نرى كيف تأخذ التناقضات التى تتراكم داخل نظام مغلق شكلا صراعيا حادا ، بسبب عدم امكان « تصديرها » وخصوصا عندما يصل الى المرحلة التى يكون الانسان قد أتم اكتشاف واستغلال كافة الموارد المتاحة .

٢ — ان التمييز بين العوامل facteurs والفاعلين acteurs يثير مشكلة فى حد ذاته خصوصا داخل نظام مثل ذلك الذى فرغنا حالاً من تعريفه . فقد تمكن بعض اللاعبين بالفعل من الاستحواذ على كثير من العوامل (مثل الحيز أو الثروة) وهناك محاولات مستميتة ومستمرة تبذل لاستعادة بعضها الاخر ، عن طريق آليات الأثر الاسترجاعى . وهذا هو نفس المعنى الذى يقصده ريمون آردن ولكن بطريقة أخرى حين يقول بأن « التفرقة بين المتغيرات الداخلية endogènes والمتغيرات الخارجية exogènes هى عملية مستحيلة » فى العلاقات الدولية ، وبأن كل موقف صراعى بين الفاعلين ينسحب « الى العدد ، أو المساحة أو الموارد أو الأنظمة (العسكرية والاقتصادية والسياسية

والاجتماعية) ، وبأن هذه العناصر تشكل بدورها موضوعا للأزمات les enjeux des conflits بين الدول »[٣].

وإذا كان من الضرورى أن نقبل بوجود هذه العلاقة الديالكيتكية الدائمة بين الفاعلين والعوامل بين القوى Forces وحجم الرهان enjeux ، فانه يتعين علينا فى الوقت نفسه أن نعترف بأن ذلك لا يمثل سمة خاصة بالعلاقات الدولية . فالحقل السياسى فى مجمله ، داخليا وخارجيا ، يخضع لهذا القيد . وتلك حقيقة يعترف بها ريمون آرون على أى حال ، اذ يؤكد فى نفس المقال المشار اليه ، على أنه من المستبعد أيضا وجود « نظرية خالصة تخص السياسة الداخلية »[٤] . فعلى جميع مستويات النشاط الاجتماعى وفى كل صنوف التنظيم ، نجد أن عملية التفرقة بين القوى ودرجة المخاطرة ، وكذا عملية التشخيص المنفصل للمتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية ، تثيران مشاكل من نفس النوع .

هل يجب حينئذ ، أن نعدل عن محاولة عزل العوامل وأن نقوم بمعالجتها على اعتبار أنها « ملكية » خاصة بالفاعلين ؟ إن ذلك يعنى فى الواقع العودة إلى مسلّمة هوبز ومحاولة مسح لحالة الطبيعة مرة أخرى . لكننا نجد أن عملية رصد الوقائع تشير فى الوقت نفسه إلى أنه ليس بمقدور الدول أو الفاعلين الآخرين السيطرة على حركة جميع التدفقات ، إذ أن عددا من هذه التدفقات ، والتى يعتقد هؤلاء الفاعلون أنهم يسيطرون عليها ، تخرج فى الواقع من نطاق سيطرتهم : مثال ذلك على الأقل ما يتعلق بحركات السكان والمواد الوسيطة اللازمة للتقدم الفنى . فالنمو السكانى ، وعدم التوازن الذى يعترى هذا النمو على الصعيد العالمى ، هما من عوامل عدم الاستقرار التى تؤثر على مجمل النظام . ولا تستطيع الحكومات أن تفعل شيئا حيالهما ، كما أن الانقلاب فى وسائل الاتصال لا يؤدى فقط الى تغيير شكل العلاقات الدولية وإنما يؤثر أيضا على جوهر تلك العلاقات وبصرف النظر عن طبيعة النظم القائمة .

وإذا كان من الأفضل أن نلزم جانب الحذر ونحن بصدد تقويم استقلالية العوامل ، الا أن فحص هذه العوامل يعد مسألة لا غنى عنها لكى نتمكن بعد ذلك من تحديد حجم الضغط الواقع من الخارج على سلوك الفاعلين .

٣ – ان قائمة العوامل التى سندرسها فيما يلى ليست قائمة جامعة مانعة ، ولكنها شاملة ، مع ذلك ، بما فيه الكفاية وبما يسمح بتكوين فكرة عامة عن السمات الحالية للوسط الدولى . وتقول بعض التفسيرات بأن هناك حتمية تقبع خلف كل من هذه العوامل . ومع ذلك فانه يمكننا ، منذ الآن ، استبعاد مثل هذه التفسيرات ولا يرجع ذلك فقط الى صعوبة عزل العوامل ، التى تم اختيارها للدراسة ، بعضها عن البعض الآخر ، ولكن أيضا الى أن هذه العوامل تؤثر فى بعضها البعض وتتأثر بعضها البعض فى عملية تفاعل مستمر . ان تاريخ الغد ليس مسجلا على منحنيات أو مصاغا فى قوالب من أى نوع ، وعلى ذلك فلن يستطيع البشر أن يسيطروا على مصيرهم ما لم يتمكنوا من التحديد الدقيق للأوضاع التى تحكم مبادراتهم .

هوامش مقدمة الجزء الثانى :

(١) إن التفرقة بين « الدولة القومية » و «التجمع الاقليمى» واضح تماما فى مؤلفات الاقتصاديين . أنظر :
Gilles BERTIN qui définit ainsi la nation; «ensemble des actifs. matériels et immatériels, mis en jeu par les centres de décision, dans une entité commune, distincte et reconnue sur le plan international» (les objectifs extérieurs des Etats, Economica/ 1981, p.52).

(٢) Marcel MERLE, «La clôture de l'espace et le systéme international» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op. cit., p. 161-174.

(٣) «Qu'est-ce qu'une théorie des relations internationales?», art. cit., p. 851.

(٤) id., p. 848.

الفصل الأول

الحيز

من البديهى أن تجرى العلاقات الدولية داخل حيز ما . ولما كانت مساحة الكرة الأرضية تتشكل من عناصر متجاورة شديدة التباين : فهناك المياه واليابسة ، والجبال والسهول ، والأقاليم الخصبة والمناطق القاحلة أو المتجمدة ، والقارات الضخمة والجزر ، والشواطىء التى نحتتها عوامل التعريه: وتلك التى تحدها الرمال المتناسقة . فى هذا الاطار يمكن القول بأن « الحيز يتباين L'espace differencie » طبقا للتعبير الجميل الذى استخدمه جون جوتمان[1].

ان احتلال البشر لهذا الحيز من شأنه أن يخضعهم لنيره أو أن يقدم لهم فرصا غير متكافئة : فتلك مناطق يمكن استغلالها بسهولة تامة لتغذية السكان ، وأخرى تحتوى فى باطنها على ثروات معدنية ، وثالثة تتيح منفذا بحريا يسهل معه استغلال ثروات البحار ، بينما هناك مناطق أخرى تستحيل الحياة فوقها أصلا أو لا تكون ممكنة الا من خلال جهد عنيد وباهظ التكاليف يتعين على الانسان أن يقوم به فى مواجهة الطبيعة . واذن فانه حتى مع افتراض أنه كان يمكن توزيع السكان بطريقة موحدة داخل هذا الحيز ، الا أن تحكم المناخ ، ونزوة التضاريس ، ومفاجآت طبقات الأرض ، كلها عوامل من شأنها أن تفرض على الجماعات البشرية المختلفة ظروف عمل وحياة تختلف اختلافا بينا من جماعة إلى أخرى . ان اغفال هذا العنصر القسرى الابتدائى هو مسألة شائعة لسوء الحظ . ولذا فليس من قبيل الصدفة أن تقام « المجتمعات الطوبائية utopies » ، بالمعنى الحرفى للكلمة ، فى حيز خيالى غير واقع تحت رحمة أى قيود أو خاضع لعبودية تفرضها الطبيعة .

وتتعقد المشكلة أكثر حين نلاحظ أن المصادفات التاريخية les hasards de l'histoire تقوم بدورها فى تقسيم هذا الحيز الى وحدات سياسية غير متكافئة المساحة على الاطلاق وبالتالى غير متكافئة فى

ثرواتها الطبيعية . وهكذا فان التحكمية التى تنطوى عليها عملية توزيع الموارد وأسباب القوة بين الدول المائة والخمسين أو أكثر قليلا ، والتى تشكل المجتمع الدولى ، هى تحكمية مزدوجة اذن . ويخلق هذا التوزيع التحكمى أوضاعا من عدم التكافؤ تشكل مصدرا مستمرا للتنافس والصراعات . ان الحيز هو عامل من عوامل الثروة وهو عامل من عوامل القوة أيضا ، ولكنه ليس عاملا حاسما فى حد ذاته من حيث التأثير على سلوك الفاعلين الدوليين .

١ – الحيز والثروة L'espace et la richesse

حين تمتلك دولة ما موارد طبيعية وفيرة على أرضها فان ذلك يعد ميزة مؤكدة بالنسبة لها . وتستطيع الدولة التى تتوافر لها مثل هذه الميزة اما أن تنطوى على نفسها دون الاعتماد على الامدادات الخارجية ، والتى عادة ما تكون باهظة الثمن أو غير مضمونة ، أو أن تتمكن من الحصول على كل ما ينقصها من بضائع . وعادة ما نستنتج من هذه الملاحظة العادية جدا أن ثروة الدولة تتناسب طرديا مع مساحتها ، ونذلل على ذلك دوما بالاشارة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

أ) ومع ذلك فان هذه النظرة هى نظرة تبسيطية الى أبعد الحدود . فاذا ما استندنا إلى معيار نصيب الفرد من الدخل القومى العام فسوف نجد أن الدول البترولية الصغيرة هى أوفر دول العالم ثروة (الكويت ، الامارات العربية) كما أن الدول التى تحقق أكبر معدلات النمو هى دول تحتل مساحات ضيقة فى العادة وتفتقر الى الوفرة فى الموارد الطبيعية (اليابان ، سنغافورة) .

واذن فلا تعد السيطرة على حيز واسع عاملا من عوامل الثروة الا اذا اقترن ذلك بسلسلة أخرى من العوامل من بينها العامل السكانى ، والقدرة التكنولوجية والتراكم الرأسمالى والمهارة السياسية .

فاذا كان عدد السكان كبيرا بالمقارنة بالموارد المتاحة من ناتج الأرض ، فان معنى ذلك أن السكان سوف يبتلعون كل الانتاج الزراعى ولن يتمكنوا من البقاء بدون استيراد السلع الغذائية والتى هى مصدر من مصادر التبعية السياسية . وهذا هو الحال بالنسبة لعدد من الدول المتخلفة التى يتزايد فيها معدل نمو السكان بشكل أكبر من معدل قدرتها على الانتاج الغذائى (بنجلاديش) . ولكن هذا الوضع ينطبق أيضا على دول شاسعة مثل الاتحاد السوفيتى ، والتى تستورد كميات ضخمة من الحبوب ، أو البرازيل ، والتى لا تزال تجتاح المجاعة بعض أقاليمها مثل الاقليم الشمالى الشرقى . واذا كان من المعتاد أن يفسر المحللون أسباب هذا الوضع بعيوب الادارة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، وبالخلل الاقتصادى الناتج عن توجه الاقتصاد الوطنى نحو انتاج سلع للتصدير فى البرازيل ، فان ذلك يؤكد على أن موارد الاقليم ليست وحدها المسئولة .

ان نوعية السكان تحظى أيضا بأهمية قصوى . فالفلاحة العائلية ، والأيدى العاملة غير المدربة

لا يسمحان باستغلال الموارد المتاحة على الوجه الأكمل . وذلك هو الوضع السائد غالبا فى الدول حديثة العهد بالاستقلال . وعلى العكس نجد أن اليابان قد استطاعت أن تحقق معدلات انتاجية عالية جدا . وذلك بفضل الانضباط التام فى نظام التعليم واصالة التنظيم الاقتصادى والاجتماعى .

كذلك تلعب المقدرة التكنولوجية دورا فى هذا الصدد ، فلا تزال العديد من الدول غير قادرة على استغلال بل واستكشاف مواردهم الذاتية ، وبعضها لم يتمكن من تحقيق ذلك الا بواسطة المبادرات الأجنبية ، ولم يكن من الممكن اكتشاف ثم استخراج البترول من قلب الصحراء ، أو من شواطىء البحار الآن ، الا بفضل التقنيات المستوردة بمساعدة الشركات الرأسمالية ، ولم يكن باستطاعة مصر أن تبنى سد أسوان العالى بدون اسهام الفنيين السوفييت .

ويعد تراكم رأس المال فى أيدى الشركات الخاصة أو السلطات العامة شرطا ضروريا لاستصلاح الأراضى واستغلالها . وإذا كانت هناك أجزاء من أراضى هذا العالم مستغلة استغلالا مكثفا ، فان أجزاء أخرى لا تزال مستغلة استغلالا سيئا أو استغلالا محدودا بسبب نقص رأس المال . ولكن قد يحدث أحيانا أن تهمل دولة استغلال مواردها الطبيعية بسبب قدرتها على توظيف رأسمالها بالخارج بما يعود عليها بفائدة أكبر مفضلة أن تحصل من الخارج على ما تستطيع أن تنتجه بالداخل . وهذا هو حال بريطانيا التى تعمدت التضحية بالزراعة من أجل تنمية صناعاتها واستثماراتها الخارجية .

وهكذا فاننا اذا أخذنا فى الحسبان تعدد المتغيرات التى تدخل فى عملية تكوين الثروة ، فسوف نجد أن العلاقة بين هذه الأخيرة وبين السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضى بواسطة السلطات العامة ليست على هذا القدر من البساطة الذى قد يوحى به الاعتقاد الذى ساد ولايزال . ويشهد التاريخ على هذا الغموض الذى يكتنف العلاقة بين الحيز والثروة ، فقديما استمدت بريطانيا ثروتها من استغلال الفحم الذى بدأ ينقرض الآن ليحل محله البترول . وتتمتع الدول المصدرة للبترول (دول الأوبك) بمركز أفضل يضفى عليها الآن ثروة ونفوذا . لكن هذا المركز هو مركز هش فى الواقع لأن تلك الثروة وذلك النفوذ معرضان للاختفاء حين يتم استنفاد ماتملكه هذه الدول من حقول البترول الجارى استغلالها . فقد بدأت الطاقة النووية تحل محل البترول راسمة بذلك خطوطا جديدة لتوزيع قوى الطاقة على خريطة العالم . وقد تؤدى قفزة جديدة على طريق التقدم الفنى ، خلال الحقب القليلة القادمة ، إلى إحداث انقلاب فى هذه المعطيات جميعها يغير مرة أخرى من هيكل مراكز النفوذ التى تتشكل حول منابع الطاقة .

ب) لكن ذلك لا يقلل من حقيقة أن الحيز لايزال ، فى أغلب الحالات ، هو سند الثروة وعضدها . ولهذا ما برح الحيز يشكل موضوعا للتنافس بين الدول ، وهو تنافس يعبر عن نفسه فى اشكال ثلاثة مختلفة :

١ - فلا تزال الدول تتنازع حتى اليوم تلك المناطق الاقليمية غير المأهولة ، وهى مناطق قليلة أو نادرة ، منذ ا للحظة التى تثبت فيها الأهمية الاتصالية لهذه الأماكن أو احتوائها على موارد يمكن استغلالها . فالأزمة القائمة حول الصحراء الغربية ما كان من الممكن أن تندلع لو لم تكن تلك الأراضى التى رحلت عنها أسبانيا هى أراض غنية بالفوسفات . اذ يبدو أن الدافع وراء تأييد الجزائر لمنظمة البوليساريو ليس قاصرا على الرغبة فى التصدى للطموحات المغربية ولكنه ينطوى أيضا على الرغبة فى اغتنام نصيب من هذه الموارد والحصول فى ذات الوقت ، ومن جار مجامل ، على منفذ بحرى على الساحل الاطلنطى . وتتنازع كل من شيلى والارجنتين حقوق المرور فى قناة بيجل -Beagle

وما تزال الحرب بين العراق وايران مشتعلة بسبب آبار البترول ومن أجل السيطرة على المناطق الحيوية بالنسبة للمنافذ الخارجية لكل منهما .

وإذا كانت حدة المنازعات حول الأراضى ، بسبب أهميتها الاقتصادية ، قد خفتت نسبيا فان ذلك يرجع إلى أن كل المناطق القابلة للسكنى قد تم شغلها بواسطة دول مستقلة ذات سيادة . فقد انقضى عصر المغامرات الكبرى للتوسع الاستعمارى . وانتقلت التوترات التى لا فكاك منها ، الى مسائل أخرى أو أخذت أشكالا جديدة .

٢ - ولأنه لم يعد باستطاعة الدول أن تستولى على اراض خالية أى أراضى « بلا صاحب » فقد انتقل اهتمامها الى المناطق البحرية حيث تحتوى مياهها وطبقات باطن الأرض فيها على ثروات ضخمة . ان تحديد منطقة السيادة الاقتصادية الخاصة بالدول البحرية بمائتى ميل بحرى يثير عددا كبيرا من المشكلات ذات الأهمية القصوى . فرغبة الدول فى تملك الثروات البحرية قد أحال البحار ، والتى كانت فيما مضى مفتوحة للملاحة البحرية ، الى منطقة للتنافس الاقتصادى وشجع النزعات الاستقلالية ، داخل الجزر التى لا تحصى ، على المطالبة بالسيادة . ولهذا السبب فمن المؤكد أن عملية تكاثر الوحدات الدولية على سطح الكرة الأرضية لم تنته بعد . من ناحية أخرى تثير القواعد المعمول بها عددا من الصعوبات الفنية والسياسية عند تحديد الخطوط الفاصلة بين حقوق الدول البحرية فى عدد من اقاليم العالم والتى تفرض تضاريس سواحلها مثل هذا التحديد . ويمدنا النزاع القائم بين تركيا واليونان حول تقسيم بحر ايجه ، بمثل واضح على مثل تلك الصعوبات . ومن ناحية ثالثة تُدْخِل المقادير الجغرافية عاملا آخر من عوامل عدم التكافؤ بين الدول ويتمثل فى أن الدول البحرية هى وحدها التى يمكن أن تستفيد من الترتيبات الجديدة الخاصة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والتى تخضع لسيادتها وحدها بينما لاتتمتع الدول غير الساحلية بأية منافذ بحرية أو أية مزايا مقابلة . وأخيرا فان السؤال المتعلق بكيفية استغلال ثروات البحار ومن الذى سوف يقوم بتلك المهمة مازال مطروحا ، فمن المعروف أن القوى الكبرى هى وحدها التى تملك الوسائل الفنية والمالية التى تؤهلها للوصول إلى تلك الموارد ، بينما تأمل الدول الأخرى اقامة سلطة دولية لقاع البحار تكون لها صلاحية الرقابة على تلك الأنشطة وتوزيع فوائدها .

وأخذا فى الاعتبار كل هذه القضايا التى يثور حولها الجدل ، فان مصير ما أمكن تسميته بـ « التراث المشترك للبشرية » هو رهن بارادة تملك الثروة البحرية . (أنظر الشكل رقم ٧) .

أما الجزء الآخر من الحيز والذى لا يزال مفتوحا للمنافسة فهو حيز الفضاء الخارجى والذى بدأ احتلاله بالفعل عن طريق تسيير مركبات فضائية موجهة من الأرض . وتتمثل أهمية هذا الشكل المبتكر من أشكال الاحتلال فى طابعه العلمى والثقافى (بث المعلومات) وكذا فى طابعه الاستراتيجى (مراقبة التجهيزات على الأرض ومتابعة حركة الجيوش) ولكن لا يوجد ما يحمل مطلقا على استبعاد احتمالات الاستغلال الاقتصادى .

وهكذا يحاول الانسان بكل ما أتيح له من امكانيات أن يجد وسيلة يفلت بها من خناق الحيز الذى يقطنه البشر عن طريق التوجه صوب الحيز الذى لم يتم شغله بعد ، باحثا عن الموارد اللازمة لزيادة انتاجه من السلع المادية .

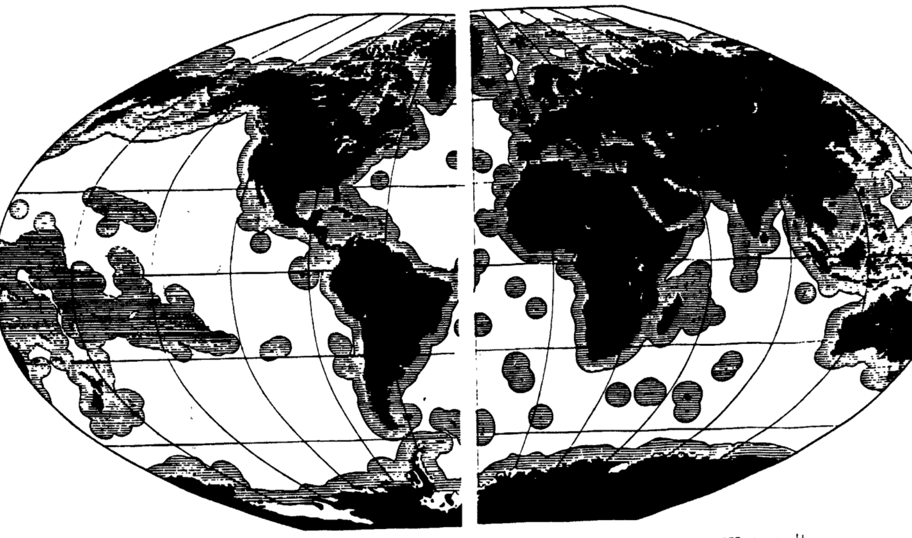
٣ – ولم يضع احتلال الحيز الذى تشغله الدول ذات السيادة حدا للتنافس الدولى من أجل الاستحواذ على الثروة . ونظرا لصعوبة العمل من خلال الاحتلال المباشر ، فقد عبر التنافس الدولى عن نفسه باشكال أخرى والتى بمقتضاها أصبح البحث عن النفوذ بديلا لاستخدام العنف المسلح .

ومن أجل ضمان استمرار الامدادات وانتظامها أصبح شراء رضاء الحكومات أكثر نفعا من احتلال أراضيها عسكريا حتى ولو اقتضى الأمر غض النظر عن التعسف الذى تمارسه تلك الحكومات أو التجاوزات التى قد تحدث بسبب مباشرتها لسلطتها . وقد تسهم العقود المجزية التى تبرمها المؤسسات ، أو الحكومات فى دعم الحصول على هذه الامدادات ، حتى لو اقتضى الأمر مقايضتها بالسلع المصنعة مثل الأسلحة . ويعتمد هذا النوع من المبادلات على تقنيات الحلول الوسط وذلك فقط فى حالة حدوثها بين قوى متكافئة . أما اذا كانت القوى غير متكافئة ، وهو واقع الحال فى الغالب الأعم بالنسبة للدول الجديدة ذات الهياكل الاقتصادية والسياسية الهشة ، فمن السهل حينئذ فضح المناورات التى تلجأ اليها القوى الكبرى باعتبارها تدخلا غير مقبول فى الشئون الداخلية للدول الصغرى . ان التقسيم السياسى للحيز والذى يمثل تحديا للرشادة الاقتصادية يجعل هذا النوع من الضغوط حتميا طالما كان باستطاعة الدول أن تستخدم بحرية أدوات القوة التى فى حوزتها .

وعلى سبيل المثال فان المنطقة البترولية ، والتى تمتد فى عالم اليوم من الشرق وحتى شواطىء الخليج الفارسى تعتبر بالكامل منطقة العصب الحساس بالنسبة للدول الصناعية الغربية (أوروبا ، الولايات المتحدة ، اليابان) وعلى درجة بالغة الأهمية . وبالتالى فان طرق الوصول إلى مخزون الطاقة هذا تصبح مشكلة مطروحة ، اذ أن اغلاق مضيق هورموز ، أو قناة السويس أو عدم تأمين الطرق البحرية فى المحيط الهندى أو فى منطقة رأس الرجاء الصالح تنطوى جميعها على مخاطر الموت خنقا . وفى هذا الاطار فمن الممكن فهم يقظة الدول المستهلكة للبترول تجاه ما يجرى داخل الدول التى

الشكل رقم ٧

المناطق الاقتصادية المخصصة للدول والمستقطعة من الحيز البحرى .



المصدر : Joseph MARTRAY: A qui appartient l'Océan? Editions maritimes et d'outre-mer, 1977.

تحصل منها على جزء من الطاقة اللازمة لها ، ومن ثم فقد أصبح العمل على تحقيق الاستقرار فى هذا الاقليم وتأمين الاتصالات فيه من قبيل الاهداف الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية . وهكذا فان بعض أجزاء الحيز تصبح ذات وزن خاص ، على صعيدى التعاون والصراع ، بسبب ما تنطوى عليه من ثروات .

وعلى صعيد آخر مختلف فان مصير العديد من البلدان الأفريقية يرتبط اليوم ارتباطا وثيقا بالمنافسة الخارجية من أجل السيطرة على مواردها الطبيعية ، ففرنسا تحاول الحفاظ على امداداتها من اليورانيوم ولكن ليبيا تعترض طريقها بمحاولة فرض سيطرتها على تشاد ان لم يكن على عدد آخر من بلدان أفريقيا الوسطى ، وربما لم تكن روسيا لتخاطر بمساندة أصدقائها ودعمهم بالسلاح بما فى ذلك انجولا ، لو أنها كانت قد أغفلت أهمية الموارد التى تمتلكها هذه المستعمرة البرتغالية القديمة .

وعلى الرغم من أن الصراع من أجل الاستحواذ على الثروة ينطوى على عناصر أخرى عديدة ، الا أن هذا الصراع لا يستطيع أن يتجاهل معطيات الجغرافيا . ومن هذه الزاوية فان الجغرافيا عادة ما تقود السياسة .

٢ – الحيز والقوة :

تعتبر الثروة ، لا جدال ، أحد عناصر القوة ، ولكنها ليست العنصر الوحيد . فهناك بعض الجماعات التى تبحث عما كان الأقدمون يسمونه بـ « المجد La gloire » ، أى السيطرة على الآخرين ، إلى حد التضحية برفاهيتهم نفسها من أجل تحقيق هذا الهدف (وهذا هو حال الاتحاد السوفيتى) ، والجميع مشغولون على أى حال بأمنهم أى بالدفاع عن استقلالهم فى مواجهة تصرفات الجماعات المنافسة . وهكذا فلا تستطيع أى دولة من الدول أن تتغاضى عن علاقات القوة . فما هو اذن الدور الذى يلعبه الحيز فى تلك المواجهة الدائمة ؟

أ) يجيب منظرو الجغرافيا السياسية على هذا التساؤل قائلين بأن دور الحيز هو دور حاسم أو حتمى[٣] .

وحين يعرضون لأطروحاتهم لا يهتم هؤلاء المنظرون بما تحتويه حدود الدولة الجغرافية من ثروات فى داخلها بقدر ما يهتمون بثلاث سمات فيزيائية خالصة للأراضى التى تشغلها هذه الدول وهى : مساحة أو حجم هذه الأراضى ، تضاريسها ، وموقعها الجغرافى .

وعادة ما ينظرون الى المساحة باعتبارها ضمانا أوليا للقوة . وفعلا ، فلم يستطع كل من نابليون أو هتلر غزو روسيا على الرغم من أن اليابان استطاعت هزيمتها عام ١٩٠٥ . من ناحية أخرى تؤدى سعة الأراضى إلى اطالة الحدود التى يتعين الدفاع عنها (فالاتحاد السوفيتى عليه أن

يراقب حدودا مشتركة مع الصين يبلغ طولها ثمانية آلاف كيلو متر بالاضافة إلى خط دفاعه المتقدم صوب الشرق الأوسط وأوروبا) ، كما قد تؤدى فى الوقت نفسه الى اعاقة حركة القوات داخل البلاد (فقد تمكنت اسرائيل الصغيرة عام ١٩٧٣ من نقل الجبهة بسرعة مذهلة من الجولان إلى سيناء) . وبالتالى تميل مزايا ومساوىء المساحة فى الواقع نحو التعادل . وحين ترجح كفة الميزان فى جانب دون آخر فان ذلك يرجع الى عوامل أخرى لا تتعلق كلها بالجغرافيا السياسية .

ولكن الواقع هو أن حرص الدول على قوتها يدفعها الى البحث الدائم والمنظم عن توسيع نطاق وحدود الأراضى التى تسيطر عليها . وهى تحاول ذلك بأساليب متنوعة : فهى أحيانا تعمل على احاطة نفسها بعدد من الدول تستخدمها « كحواجز » وقائية فى مواجهة القوة المنافسة (وقد اتبعت بريطانيا هذا التكتيك فى القرن التاسع عشر لكى تنأى بامبراطوريتها فى الهند عن النفوذ الروسى ، وهو تكتيك استخدمه الاتحاد السوفيتى نفسه منذ عام ١٩٤٥ للوقاية ضد خطر العدوان المباشر من ناحية الغرب) ، وهى أحيانا أخرى تحاول السيطرة السياسية والعسكرية على الدول المجاورة (مثال : التدخل السوفيتى فى أفغانستان عام ١٩٧٩) ، وأحيانا تعمل على الحصول على قواعد عسكرية (بحرية وجوية) خارج حدودها بما يتيح لها حماية أفضل أو امكانية الوصول الى الخصم بسهولة أكبر ومن أماكن بعيدة عن حدودها . وقد توسعت كل من بريطانيا وفرنسا فى استخدام هذا الأسلوب وذلك بفضل ممتلكاتهما الاستعمارية . ولا تزال فرنسا تحتفظ ببعض القواعد العسكرية فى افريقيا . كما تتمسك بريطانيا ، باصرار ، بوجودها العسكرى فى جبل طارق . لكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هما أقوى متنافسان الآن ، ومنذ ١٩٤٥ ، لتوسيع نطاق نفوذهما الخارجى وللسيطرة على طرق المواصلات التى تعتبرها كل منهما حيوية . وهكذا فيتعين علينا عند حساب الحيز المشغول بالفعل أن نضيف اليه اذن تلك الأراضى الاستراتيجية الواقعة خارج الحدود .

أما العنصر الثانى الذى يتعين أخذه فى الاعتبار لفهم العلاقة بين الحيز والقوة فيتمثل فى تضاريس الأرض . فعادة ما تكون الجزر محصنة بطبيعتها ضد الغزو الخارجى (مثال : بريطانيا) . كما أنها يمكن أن تقدم ملجأ ملائما لمقاومة الغزو الخارجى اذا تمكن منها ، بعكس السهول الواسعة وهى بطبيعتها مفتوحة وتشكل ميادين ملائمة للمعارك (مثال : المنطقة الساحلية لأوروبا الشمالية) . وتدخل كل هذه العناصر بالضرورة فى الحسابات الاستراتيجية .

ولكن العنصر المتعلق بالموقع الجغرافى يبقى هو العنصر الأكثر أهمية . فالدول الواقعة فى قلب القارات لا تتمتع بمثل الحماية الطبيعية المتاحة للدول التى تحدها البحار من ناحية أو ناحيتين . والدول التى تتمتع بمنفذ بحرى دائم (كفرنسا والولايات المتحدة) تتمتع بميزة على دول أخرى ، مثل الاتحاد السوفيتى ، والتى تقع موانيها على بحار تسهل السيطرة على مخارجها (البحر الأسود ، والبحر الأبيض المتوسط ، وبحر البلطيق) أو تلك التى تتمتع بحيز بحرى مغلق بواسطة الجليد طوال

جزء من العام (المحيط الاركتيكى ، شمال الباسفيك) . وفى هذا الصدد فان الاتحاد السوفيتى يواجه نفس الصعوبات التي كانت تواجه الامبراطورية القيصرية ويبذل نفس الجهود التى كانت تبذلها للحصول على المنافذ البحرية التى تحتاج اليها فى اتجاه المحيط الهندى .

وهناك دول أخرى تتمتع بمزايا السيطرة على طرق هامة للمواصلات (مضايق أو قنوات واصلة للمحيطات) ، ولكن عادة ما تدفع هذه الدول ثمن تلك الميزة فى صورة علاقة تبعية تجاه الدولة الراغبة فى السيطرة والرقابة على حرية المرور (مصر حتى عام ١٩٥٤ ، جمهورية بنما) . وأخيرا تلقى اعتبارات الجوار بثقلها لتحديد مصير بعض الدول : فربما كان مصير بولندا مختلفا تماما عام ١٩٨١ لو أنها لم تكن واقعة وسط الدول الشيوعية .

ويمكن أن نضيف الى ما لا نهاية عديدا من التنويعات حول هذا ا لموضوع لكى نبرهن على أن الظروف الجغرافية لكل دولة يمكن أن تحد أو أن تدعم من ارادة القوة لديها . وهكذا فان القول بان الجغرافيا تُسَيِّر السياسة هو قول صحيح الى حد ما .

ب) غير أن العلاقة بين الحيز والقوة ليست على هذا النحو من البساطة التى يحاول منظرو الجغرافيا السياسية اظهارها به .

فالمساحة والتضاريس والموقع الجغرافى ليست سوى بعض عناصر القوة التى يجب أن نضيف اليها العنصر البشرى (من حيث العدد والمستوى الصحى والتعليمى) ، والموارد ، والأسلحة ، والروح الجماعية . وفى هذا الاطار ، فالجغرافى جون جوتمان Jean Gottmann على حق تماما حين يؤكد على أنه « لا قيمة للحواجز الا بقدر ما يتيحه التنظيم الداخلى للأجزاء التى تدخل فى اطارها »[4].

ويحق لنا ، فيما وراء هذه البديهية ، أن نتساءل عما إذا لم تكن السيطرة على الحيز قد فقدت جزءا كبيرا من أهميتها الاستراتيجية بعد اكتشاف أنواع جديدة من الأسلحة ومصادر جديدة للطاقة المحركة . إذ أن شطرا كبيرا من الأسطول الحربى ، بما فى ذلك الغواصات ، مزود الآن بمحركات أو آلات تسيرها الطاقة النووية بما يتيح استقلالية أكبر بالمقارنة بالقطع البحرية التقليدية والتى تحتاج إلى أن ترسو بصفة دورية فى الموانىء للتزود بما تحتاج اليه من وقود سواء كان فحما أو بترولا . كذلك فان تطوير الطائرات المقاتلة ، وامكانية التزود بالوقود فى الجو ، قد قللا من ضرورة التوسع فى استخدام التجهيزات الأرضية . فمنذ اللحظة التى يمتلك فيها الخصم وسائل تدمير مشابهة يمكن تركيبها على صواريخ تطلق من أى مركبة (أرضية أو فضائية أو بحرية عائمة أو غاطسة) ، تفقد السيطرة المسبقة على الحيز الوسيط جزءا كبيرا من أهميتها ، ويصبح احتلال أرض العدو خاليا من أى معنى .

وفى الاستراتيجية النووية ، يمكن تحقيق النصر من بعيد ، مع التحفظ بالطبع بالنسبة لحالة الردع حيث تكمن القدرة على الانتقام فى امكانية توجيه ما يسمى « بالضربة الثانية » وهو ما يعنى احتفاظ كل من الطرفين المتصارعين بالأمل فى أن أيًا منهما لن يجرؤ على اللجوء الى ا لسلاح النووى قبل الآخر . ومن هنا يواجه الاستراتيجيون المعاصرون معضلة شائكة : فالرهان الكامل على السلاح النووى يعنى ضمان أكبر قدر من الأمان فى حالة قيام نظام الردع بأداء الوظيفة المتصورة له ، ولكن اعتماد أى طرف على الردع النووى وحده لضمان أمنه وأمن حلفائه يعنى منح ميزة للخصم الذى يستطيع القيام بحرب تقليدية ، مستخدما أسلحة غير نووية أو أسلحة نووية تكتيكية (والتى يمكن استخدامها فى ساحة المعركة نظرا لضعف طاقاتها التدميرية) . وهكذا نجد أن الجدل مازال محتدما بين مدرك « الردع » والذى يعتمد أساسا على تطوير وسائل نقل السلاح النووى وبين مدرك « المعركة » والذى يعتمد أساسا على القدرة على السيطرة على أكبر حيز ممكن .

ومن أجل عدم المخاطرة باعتماد خيار مأساوى ، يحاول الخبراء التوفيق بين هاتين الاستراتيجيتين وبالتالى يرفضون استبعاد أهمية المجال الأرضى استبعادا تاما والاعتماد فقط على الصواريخ الموجهة . أما بالنسبة للدول التى لاتملك السلاح النووى أو أدوات النقل الملائمة له ، فانها لاتزال خاضعة بالطبع ، كما كانت فى الماضى ، لقيود الحيز عندما تتصدى لصياغة استراتيجياتها .

خلاصة :

يتعين علينا حين نحاول بحث علاقة الحيز بالثروة أو بالقوة أن نستبعد تماما أية تفسيرات حتمية . فالحيز لا يلعب دوره الا بالتكامل مع عناصر أخرى . وعلى أى حال ، يفترض فى الحيز أن يكون جامدا لا يتحرك (الا بفعل الأحداث الطبيعية والمحدودة التأثير مثل الزلازل أو الطفرات البركانية) ، كما أنه لا يتحول (الا اذا أخذنا فى الاعتبار التحولات التى تحدث بفعل الظواهر الجيولوجية) . ولهذا فان الحيز يعد فى نهاية التحليل موضوعا للصراع un enjeu أكثر منه عاملا facteur من العوامل .

ولكن المعطيات الفيزيائية والسياسية التى تشكله تسهم فى بناء بيئة النظام الدولى وبالتالى توجه وتحدد قنوات التدفقات التى تعبر عن نفسها فى اطاره .

هوامش الفصل الأول ــ الجزء الثانى

(١) La politique des Etats et leur géographie, A. Colin, 1952.

(٢) حول كافة المشاكل التى تناقشها مؤتمرات الأمم المتحدة للبحار منذ سنوات عديدة انظر :
René-Jean DUPUY, L'océan, Pédone, 1979; Joseph MARTRAY, A qui appartient ? Ed. maritimes et d'outre-mer, 1977.

(٣) كان الألمانى راتزل هو الذى اخترع اصطلاح الجغرافيا السياسية ثم قام عديد من المؤلفين البريطانيين (من أمثال كايندر Mc Kinder) والفرنسيين من أمثال (الاميرال كاستكس Castex) تطوير اطروحة الجغرافيا السياسية . وتجد عرضا شاملا وموجزا لهذه القضية فى :
Pierre CELERIER, La géopolitique, P.U.F., Que sais-je?

(٤) La politique des Etats et leur géographie, op. cit.

مراجع :

Généralités:
CELERIER (Pierre): Géopolitique et géostratégie, Paris, P.U.F., Que sais-je?n 693.

693.
ANCEL (Jacques): Géographie des frontières, Gallimard, 1938.

GOTTMANN (Jean): La politique Etats et leur géograhie, Paris, A. Colin, 1952.
L'intérêt des auteurs contemporains se porter, de préférence, sur le sort des

espaces maritimes qui ont fait l'objet de nombreuses publications:
DUPUY (René-Jean): L'Océan, partagé, Pédone, 1979.
LARROUSSE (Contre-Amiral Henri). Le droit de la mer: problémes économiques

et stratégiques, Paris, 1977.
MARTRAY (Joseph): A qui appaartient l'océan? Editions maritimes et

d'outre-mer, 1977.
WALL (Patrick) (ed): The southern oceans and the security of the free World,

Stacey international, 1977.

COLLIARD (C. A.), DUPUY (R. J.): Le fond des mers, A. Colin, 1971.

Pour l'utilisation de l'espace par satellites:

— L'utilisation des satellites directe (ouvrage collectif), P.U.F., 1970.

الفصل الثانى

البشر[1]

ينتمى البشر الذين يعيشون على سطح الكرة الأرضية إلى أجناس وحضارات متباينة ، فهم لا يتحدثون نفس اللغة ولا يدينون بنفس الدين اذا كانوا متدينين أصلا . وليست هذه الانتماءات المختلفة فى الواقع سوى رواسب متراصة تماسكت تدريجيا على مر التاريخ الانسانى ولكنها لا تشكل بالضرورة قاعدة تصلح للانضباط فى جماعات سياسية منظمة . فهؤلاء البشر مرتبطون أولا بدول معينة ، وهم ، وبصرف النظر عن عقائدهم أو لغاتهم ، رعايا هذه الدول ويحملون جنسيتها . وهنا يفرض تقسيم الحيز نفسه ويقود الى البحث ، من خلال التوزيع الجغرافى للبشر ، عن خاصية جديدة وعن معيار جديد لقوة الدول التى ينتمون اليها .

وبالفعل فان المقارنات على هذا المستوى تبدو هامة لأنها تظهر التباين الشديد بين الدول بكل ما يترتب عليه من عدم التكافؤ . فأى معيار مشترك يمكن أن نجده بين الصين بتعدادها البالغ ٩٥٠ مليون نسمة وقطر بتعدادها البالغ ٧٠٠٠٠ نسمة فقط ؟ أو بين الاتحاد السوفيتى بمساحته الممتدة ملايين الكيلومترات المربعة وبين سنغافورة التى لا تتجاوز مساحتها مساحة مدينة .

ومع ذلك فان المشكلة التى يطرحها التوزيع الجغرافى للبشر هى مشكلة تختلف بطبيعتها عن تلك التى يطرحها التقسيم السياسى للحيز . فالحيز هو أحد المعطيات التى لا تتغير عبر الزمن ، بصرف النظر عن المحاولات العابرة لاعادة ترتيب الخرائط السياسية . أما البشر فهم يولدون ويتوالدون وينتقلون ويموتون . وأيا كانت الأهمية التى توليها الحكومات المختلفة الى تلك الظواهر ، إلا أنها تشكل قيودا بيولوجية وثقافية قد تؤدى إلى النمو أو الى الضمور كما أنها تؤثر على حركة السكان . ان مجموع هذه الظواهر ، والتى تعد موضوعا لعلم الديموغرافيا ، تشكل اذن عاملا

مستقلا يؤثر ، من خلال ا شكال عديدة من التدفقات ، على تصرفات وسلوك اللاعبين الدوليين . بل إنه يمكن القول دون المخاطرة بالخطأ أن التدفقات الديموغرافية تشكل فى الوقت الراهن أحد التحديات الأساسية لاستقرار العلاقات الدولية .

١ - النمو السكانى

يبدو أن المشكلة السكانية قد تسلطت على عقول البشر فى جميع العصور ، ولكنهم لم يعايشوا ، طوال عدة قرون ، سوى تجارب محدودة (المجاعات ، الأوبئة) أو يدرسوا سوى بعض المعطيات الجزئية (كالقيام باحصاءات عرضية) والتى من شأنها الحث على التأمل . ويمكن أيضا أن نرصد آراء للمفكرين حول هذا الموضوع تتباين أشد التباين ، بل وتتناقض تناقضا أساسيا مع بعضها البعض : فقد اعتقد كثير من قدماء المفكرين أن من الأفضل ثبات عدد السكان[٢]، واعتبروا هذا الثبات بمثابة شرط أساسى لتحقيق الاستقرار الاجتماعى . وعندما بدأ التفكير فى معالجة المشكلات الديموغرافية الخاصة ، أى اعتبارا من القرن الثامن عشر[٣]، كان محور الاهتمام الأساسى مركزا ، فيما يبدو ، على مخاوف التناقص السكانى والناتج عن الكوارث الطبيعية ، أو الحروب ، أو الهجرة إلى المستعمرات[٤].

وقد أثار مالتس Malthus الدهشة والشك عندما أعلن عن قانونه الشهير والذى بمقتضاه يتزايد السكان طبقا لمتوالية هندسية بينما تتزايد الموارد الغذائية طبقا لمتوالية عددية[٥]، علما بأنه لم يستطع البرهنة على ذلك . ولأنه لم يكن بالامكان تصور حل لهذه المعضلة (لأن الهجرة ليست سوى تأجيل للمشكلة وليست حلا لها) ، فقد ساد الاعتقاد بأن الحل الوحيد ، لتجنب المجاعة ، يكمن فى التحديد الاختيارى للنسل .

واستمر الجدل بين مؤيدى مالتس ومعارضيه فى ظروف مربكة اختلطت فيها الحدود بين الليبراليين والاشتراكيين[٦]. والواقع أنه لم يوجد أى دليل ، طوال القرن التاسع عشر ، يؤكد صحة توقعات مالتس المتشائمة . صحيح أن عدد السكان فى العالم كان فى تزايد (أنظر الشكل رقم ٨) ، لكن معدل التزايد كان بعيدا تماما عن معدل المتوالية الهندسية الذى تنبأ به مالتس . وقد أحيا الانفجار السكانى من جديد هذا الجدل ، اعتبارا من النصف الثانى للقرن العشرين فقط ، وبعثت المخاوف مرة أخرى من احتمالات الزيادة السكانية[٧].

وهناك مجموعتان من الحقائق يتعين أخذهما فى الاعتبار قبل الادلاء بأى تعليق :

أ) فاذا ما فحصنا الأرقام الاجمالية لتعداد السكان فى العالم فسوف نجد أن الاحصاءات تشير الى وجود قفزة لم تحدث من قبل فى التاريخ الانسانى . اذ يتضاعف السكان فى العالم مرة كل ثلاثين عاما (أنظر الشكل رقم ٩) . ويرجع هذا التزايد أساسا الى انخفاض معدل الوفيات العالمى وذلك

بسبب تقدم الطب ومكافحة الأوبئة ، وانتشار الوعى الصحى[٨]. وينتج عن هذا استطالة عمر الانسان فى جميع دول العالم بما فى ذلك الدول المتخلفة . ففى عام ١٩٦٠ كان متوسط عمر الانسان يقل عن ٥٠ عاما فى ٧١ دولة . وفى عام ١٩٧٨ انخفض عدد هذه الدول الى ٣٦ دولة فقط .

فهل سيستمر هذا التطور الى ما لانهاية ؟ الواقع أن رأى الخبراء حول هذه النقطة يتسم بالحذر . فعلى الرغم من أنه يمكن التنبؤ بالطبع بثبات أو حتى انخفاض معدل تزايد المواليد فى الدول التى ترتفع فيها نسبة الخصوبة ، الا أن تحقيق هذا الهدف ، كما سنوضح فيما بعد ، ليس بالسهولة التى يمكن تصورها . وحتى اذا اتجه منحنى معدل المواليد نحو الانخفاض فان هناك عاملين يمكن أن يساعدا على استمرار تزايد عدد السكان فى العالم : اذ من الممكن أن تنخفض نسبة الوفيات الى ما يقرب من النصف فى عدد من البلدان التى لاتزال هذه النسبة مرتفعة فيها بشكل غير طبيعى ، وثانيا فان ارتفاع نسبة الشباب فى عدد من البلدان ، حيث تبلغ نسبة من تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما الى ما يقرب من ٥٠٪ ، من شأنها أن تبقى على عدد المواليد مرتفعا لجيل أو لجيلين قادمين حتى ولو انخفضت النسبة العامة للمواليد (أنظر الشكل رقم ١١ : التركيب العمرى للسكان) . وللظواهر الديموغرافية خصوصيات تتمثل فى أن آثارها ، الايجابية أو السلبية ، لا تظهر الا بعد مرور فترة من الوقت . فإذا ما أخذنا مختلف هذه العوامل فى الاعتبار ، فان أكثر التوقعات تفاؤلا لا تسمح بالرهان على ثبات سكان العالم والذى سيتراوح ما بين ٩ و١٠ مليار نسمة قبل منتصف القرن القادم .

ب) ومع ذلك فان أقاليم العالم المختلفة تتأثر بهذه الاتجاهات العامة تأثرا شديد التباين . وقبيل الحرب العالمية الثانية كان خبير جاد مثل ألبير ديمانجون Albert Demangeon مازال يشيد بالحيوية الديموغرافية والتوسع الأوربيين ، أما اليوم فان المؤرخ بيير شونو Pierre chaunu هو الذى يشكو من «الطاعون الأبيض»[١٠]، الذى يعيث فسادا فى جميع الدول الصناعية وفى نصف الكرة الشمالى .

وقد انخفضت معدلات الوفيات فى هذه الدول بفضل تقدم الطب والحماية الاجتماعية الى المستوى الذى يصعب تحقيق أفضل منه ، ولكن معدلات المواليد انخفضت كثيرا بدورها فى الوقت نفسه وبنسب كبيرة (أنظر الشكل رقم ١٢) . وتصيب هذه الظاهرة دول الشرق والغرب على السواء (أنظر الشكل رقم ١٣ والشكل رقم ١٤) مما يؤكد على نسبية الانشقاق الايديولوجى فى مواجهة بعض السلوكيات السوسيوبيولوجية . وينجم عن هذا الوضع اصابة السكان بالشيخوخة مما

الشكل رقم (٨)
تطور التعداد الكلي للسكان في العالم

	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٥٠	١٩٠٠	١٩٥٠	
أوروبا	١٤٠ (١٩٫٢٪)	١٨٧ (٢٠٫٦٪)	٢٦٦ (٢٢٫٧٪)	٤٠١ (٢٤٫٩٪)	٥٧٦ (٢٢٫٩٪)	٦٩٣ (٢٠٫٦٪)
آسيا	٤٧٩ (٦٥٫٨٪)	٦٠٢ (٦٦٫٤٪)	٧٤٩ (٦٣٫٩٪)	٩٣٧ (٥٨٫٣٪)	١٣٨٦ (٥٥٫٢٪)	١٨٨٣ (٥٦٪)
افريقيا	٩٥ (١٣٫١٪)	٩٠ (٩٫٩ ٪)	٩٥ (٨٫١ ٪)	١٢٠ (٧٫٥ ٪)	٢٠٦ (٨٫٢ ٪)	٢٩٠ (٨٫٦ ٪)
أمريكا الشمالية	١ (٫١ ٪)	٦ (٫٧ ٪)	٢٦ (٢٫٣ ٪)	٨١ (٥ ٪)	١٦٧ (٦٫٧ ٪)	٢٢٣ (٦٫٦ ٪)
امريكا الوسطى والجنوبية	١١ (١٫٥ ٪)	١٩ (٢٫١ ٪)	٣٣ (٢٫٨ ٪)	٦٣ (٣٫٩ ٪)	١٦٢ (٦٫٥ ٪)	٢٥٨ (٧٫٧ ٪)
استراليا وأوسيانيا	٢ (٫٣ ٪)	٢ (٫٢ ٪)	٦ (٫٤ ٪)	١٣ (٫٥ ٪)	١٦ (٫٥ ٪)	
الإجمالي	٧٢٨	٩٠٦	١١٧١	١٦٠٨	٢٥١٠	٣٣٦٣

Marcel REINHARO: Histoire générale de la population mondiale, Monchrestien, 1968. : المصدر

الشكل رقم (٩)

تطور التعداد الكلي للسكان في العالم طبقا للأقاليم الجغرافية
(بالمليون)

	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٧٨	معدل الزيادة ١٩٧٠ — ١٩٧٥
افريقيا	٢١٩ (٨٫٧٪)	٣١١ (٩٫٣٪)	٤٤٢ (١٠٫٣٪)	٢٫٧
أمريكا الشمالية	١٦٦ (٦٫٦٪)	٢١٤ (٦٫٤٪)	٢٤٢ (٥٫٦٪)	٠٫٩
أمريكا اللاتينية	١٦٤ (٦٫٥٪)	٢٤٧ (٧٫٣٪)	٣٤٩ (٩٫١٪)	٢٫٦
آسيا	١٣٨٠ (٥٤٫٩٪)	١٨٧٨ (٥٦٫١٪)	٢٤٦١ (٥٧٫٧٪)	٢٫١
أوروبا (+ الاتحاد السوفيتي)	٥٧٢ (٢٢٫٧٪)	٦٧٦ (٢٠٫٢٪)	٧٤٢ (١٧٫٤٪)	٠٫٧
أوسيانيا	١٢٫٦ (٠٫٤٪)	١٧٫٥ (٠٫٥٪)	٢٢ (٠٫٥٪)	١٫٨
المجموع	٢٥١٣٫٦	٣٣٤٤٫٥	٤٢٥٨	١٫٨

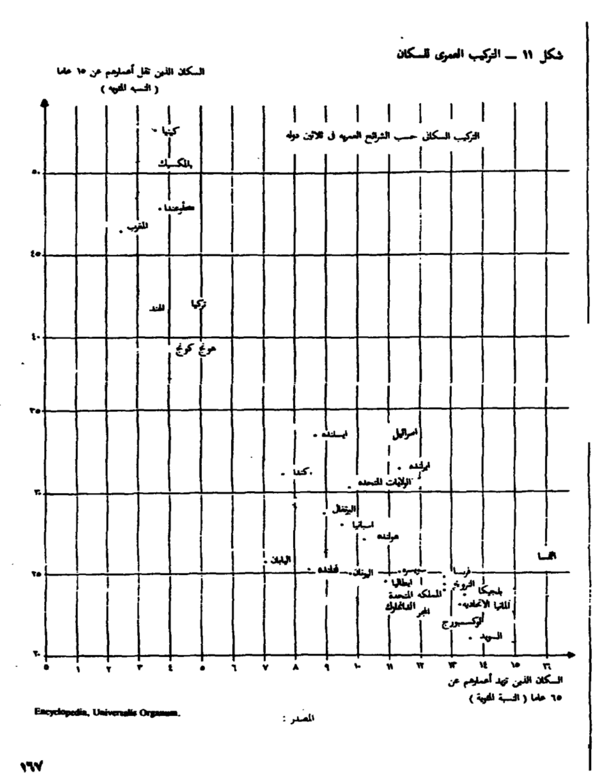
شكل رقم ١٠

السكان فى العالم
التوزيع والاسقاطات القطاعية

	١٩٨٠	٢٠٠٠
– الدول محدودة الدخل (٣٨ دولة	١٣٤٨ (٣٠٫٧٪)	٢٠٥٠ (٣٤٪)
– الدول متوسطة الدخل (٥٢ دولة)	٩١٦ (٢٠٫٨٪)	١٤٠٩ (٢٣٫٣٪)
– الدول الصناعية (١٤ دولة)	٦٧٣ (١٥٫٣٪)	٧٣٦ (١٢٫٢٪)
– الدول المصدرة للبترول ذات الفوائض الرأسمالية (٥ دول)	٦٤ (١٫٤٪)	١٠٤ (١٫٧٪)
– الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (١٢ دولة)	١٣٨٦ (٣١٫٥٪)	١٧٣٠ (٢٨٫٦٪)
الاجمالى	٤٣٨٧	٦٠٢٩

المصدر : تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٠ (البنك الدولى)

شكل ١١ — التركيب العمري للسكان



المصدر : Encyclopedia, Universalis Organum.

شكل رقم (١٢)
الانخفاض المقارن في معدلات المواليد والوفيات

	المواليد		الوفيات	
	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨
الدول محدودة الدخل	٤٨	٣٩	٢٤	١٥
الدول متوسطة الدخل	٤٠	٣٥	١٤	١١
الدول الصناعية	٢٠	١٤	١٠	٩
الدول المصدرة للبترول	٤٨	٤٣	٢١	١٤
الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٣٢	١٨	١٣	٧

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم (١٩٨٠)

الشكل رقم ١٣ معدل المواليد والوفيات والنمو الطبيعي في عام ١٩٧٧
في البلاد التي يزيد تعدادها عن ٥ ملايين نسمة

الوفيات (٪)

٣٠
٢٠
١٠

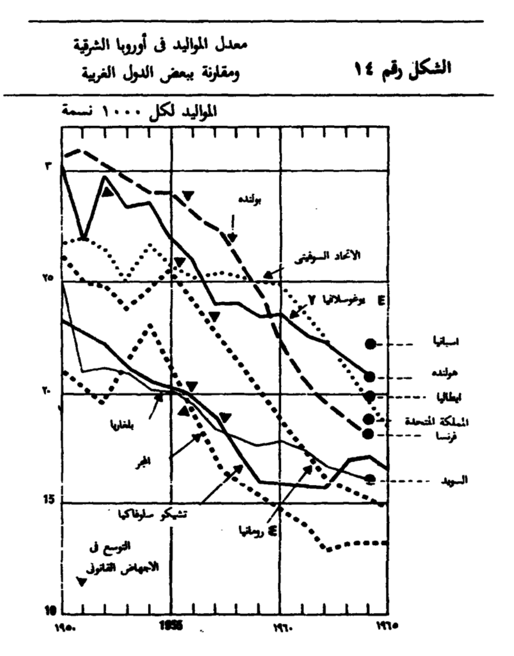
١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠

المعدل الاجمالي للمواليد (٪)

المصدر : universalia, Encyclopedia universalis 1980

الشكل رقم ١٤

معدل المواليد فى أوروبا الشرقية
ومقارنة ببعض الدول الغربية



المصدر : Marcel KEINHARD, Histoire générale de la population mondiale, Montchrestien, 1968.

يؤدى بالضرورة الى الضعف المتزايد فى ديناميتها ، بالاضافة الى أن عملية تحديد هؤلاء السكان ليست مؤكدة حيث أن معدل الانجاب قد أصبح الآن ، فى دول مثل المانيا الاتحادية ، أقل من الواحد ا لصحيح .

وعلى الناحية الأخرى لهذا التدهور ، والذى سوف يمارس آثاره التراكمية لفترة جيل أو جيلين ، نجد أن الدول المتخلفة والواقعة فى نصف الكرة الجنوبى وفى آسيا الشرقية قد أصبحت مراكز للنمو السكانى حيث لايزال معدل المواليد فيها عاليا جدا . وهكذا يتدحرج الثقل العالمى للسكان من الشمال فى اتجاه الجنوب ومن الغرب فى اتجاه الشرق (أنظر الشكل رقم ١٥) . ويبعث هذا الخلل على القلق ، فى الحاضر وعلى الأخص فى المستقبل ، لأن العجز السكانى يحدث فى الدول التى تتمتع بمستويات معيشية مرتفعة ، بينما يقع الضغط الديموغرافى على الدول التى تواجه صعوبات جمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، ان لم يكن فى توفير الغذاء الملائم لسكانها (أنظر الشكل رقم ١٦) .

جـ) ما هى النتائج المترتبة على هذا الانفجار السكانى ؟

أول هذه النتائج ، والتى كثيرا ما يتم التنكر لها عادة ، هو أن البشرية فى مجموعها تواجه ، لأول مرة فى تاريخها ، تحديا ضخما . فأى جهاز لا يستطيع أن يضاعف من طوله أو من سعته ، وفى وقت قصير ، لابد وأن يعانى معاناة شديدة ، ذلك اذا صح أن تؤدى التغيرات الكمية فى مرحلة معينة حتما إلى تحولات كيفية . ومن المؤكد أن ايجاد حلول للمشاكل الناجمة عن هذا النمو المفاجىء ليست عملية مستعصية بالضرورة ، حتى فى المجال الغذائى ، ولكن هذه الحلول تتطلب لابد نقلا سريعا وضخما للموارد ، والأيدى العاملة ، والتكنولوجيا ، ورأس المال ، وهو مما يتعذر تحقيقه بدون التأثير على مستويات المعيشة فى الدول الغنية ، وبدون استيراد أنماط معينة قد يصعب على الدول المتخلفة تحمل آثارها والتكيف معها . بالاضافة الى ذلك فلا توجد حتى الآن سلطة قادرة على فرض هذا النقل .

وتتمثل ثانى هذه النتائج فى أن الضغط السكانى عادة مايعوق النمو الاقتصادى الذى هو شرط ضرورى لتقدم الدول الفقيرة . فحين تصبح نسبة الزيادة السكانية أعلى من نسبة زيادة الناتج القومى ، فان ذلك يعنى بداية عملية تدهور فى مستويات المعيشة ، على الرغم من كل الجهود المبذولة لتطوير الناتج الصناعى والزراعى . ويعترف الصينيون اليوم بأن هناك تناقضا لا يمكن حله بين القدرة على تطوير الاقتصاد وبين النمو السكانى الزائد عن الحد ، على الرغم من أنهم ظلوا لمدة

الشكل رقم ١٥

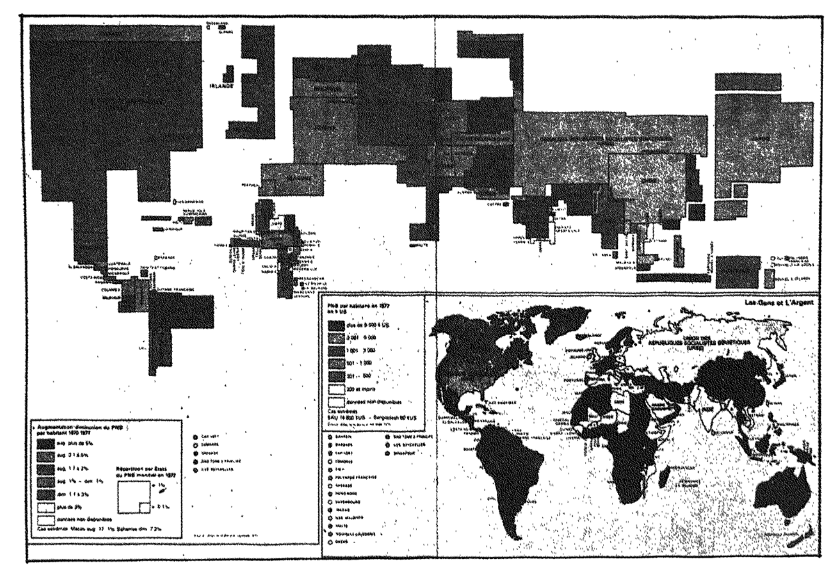
IRLANDE
PAYS BAS
DANEMARK
NORVEGE
FINLANDE
CUBA
HAITI
REPUBLIQUE DOMINICAINE
JAMAÏQUE
PORTO RICO
LIBAN
ISRAEL
ARABIE SAOUDITE
YEMEN
CHINE
MONGOLIE
GUATEMALA
EL SALVADOR
HONDURAS
NICARAGUA
COSTA RICA
PANAMA
TRINITE ET TOBAGO
HAUTE VOLTA
SENEGAL
CAM
SOMALIE
EQUATEUR
SIERRA LEONE
LIBERIA
CÔTE D IVOIRE
BUR
(non compris Zanzibar)
MALAWI
ANGOLA
URUGUAY
AFRIQUE DU SUD
SRI LANKA
MALAYSIA OCCIDENTALE
MALAYSIA ORIENTALE
SIN
INDONESIE
AUSTRALIE
NOUVELLE-ZELANDE

Importance des Etats par rapport à la population mondiale en 1977
10 millions
1 million
Les Etats de moins d'un million d'habitants sont exclus

Taux moyen annuel de l'accroissement démographique 1970 77
plus de 3%
2,5 3%
2 2,4%
1,5 1,9%
1 – 1,4%
moins de 1%
baisse démographique
données non disponibles

AFG	AFGHANISTAN	TCHEC	TCHECOSLOVAQUIE
ALB	ALBANIE	JOR	JORDANIE
BH	BHOUTAN	LES	LESOTHO
BOTS	BOTSWANA	NIG	NIGER
BUR	BURUNDI	PAR	PARAGUAY
CAM	CAMEROUN	RWA	RWANDA
CENT	REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE	SIN	SINGAPOUR
		S	SUISSE
CON	CONGO		

الشكل رقم ١٦


Les Gens et L'Argent
IRLANDE
PNB par habitant en 1977
en $ US
plus de 5 000 $ US
3 001 - 5 000
1 001 - 3 000
501 - 1 000
201 - 500
200 et moins
données non disponibles
Cas extrêmes
Répartition par États
du PNB mondial en 1977
données non disponibles

طويلة من أشد معارضى المالتسية يقول أحد المسئولينى الصيني :

« يلاحظ أن عدد السكان فى الصين وفى كثير من الدول النامية هو عدد زائد عن الحد ، كما أن نسبة النمو الديموغرافى مرتفعة .. ويوجد عدم توازن واضح بين الزيادة السكانية وبين القدرة على تنمية الموارد فى الصين .. كما يوجد تناقض بين زيادة وسائل الانتاج وبين السكان فى سن العمل والذين يتزايدون سنويا ، منذ عام ١٩٦٦ ، بمقدار ١٧ مليون شخص بعد قيام الصين الجديدة .. ان الانفجار السكانى لا يلائم عملية التحديث الاشتراكى فى وطننا . ولتحقيق هذا الهدف لابد من زيادة الجانب التراكمى فى عملية توزيع الدخل القومى زيادة مناسبة . ولكن نظرا لأن الشطر الأعظم من الثروات المادية المضافة يتم استهلاكه فى الوقت الحاضر من جانب عدد متضخم من السكان فان ذلك يؤدى الى اعاقة تراكم الموارد الضرورية لاعادة الانتاج الموسع لرأس المال »[11].

وثالث هذه النتائج هو زيادة التوتر بين مايسمى تبسيطا الشمال والجنوب . فرفاهية الشمال تعنى بالنسبة للجنوب فضيحة وتحديا يضيفان الشرعية على مطالب الجنوب جميعها . وعادة مايوجد تفاوت كبير بين الدخول داخل حدود الدول نفسها يختلف باختلاف الأقاليم ، ولكن هذا التفاوت يمكن تصحيحه من خلال اجراءات التكافل الاجتماعى أو اعادة توزيع الدخول حسب ماتقرره السلطة المركزية . أما سياسة اعادة توزيع الدخول على صعيد العلاقات الدولية فعادة ماتصطدم بمقاومة ، ليس فقط من جانب الحكومات المعنية وإنما ايضا من جانب السكان الحريصين على الاحتفاظ بامتيازاتهم . فهل يمكن فى غياب الاتفاق على أسس « لنظام اقتصادى دولى جديد » ، وهو اتفاق لايبدو واردا فى المستقبل القريب ، أن نأمل فى التقليل من حدة التوتر بين الشمال والجنوب عن طريق تركيز الاهتمام على العامل الديموغرافى .

د) ان أى مبادرة يمكن اتخاذها فى هذا الاطار لا تؤتى أكلها الا بعد حين ، أى على المدى الطويل وذلك للأسباب التى أشرنا اليها قبل ذلك . ومع افتراض أن حكومات الدول جميعها يمكن أن تتفق على تخطيط عالمى للظواهر الديموغرافية ، الا أنه يجب الاعتراف بأن الخلل القائم حاليا سوف يزداد اتساعا بفعل السرعة المكتسبة ، وذلك خلال ربع القرن القادم . واذن فان البشرية ستمر على أى حال بمرحلة حرجة من وجودها .

وقد نتساءل عن قدرة الحكومات على تنظيم التدفقات الديموغرافية . ومن الطبيعى أن ترغب كل حكومة فى الاحتفاظ بكامل سيادتها فى هذا المجال ضد أية محاولات من جانب الحكومات الأخرى أو المنظمات الدولية لاملاء خط معين لسلوكها . فقد وافق المؤتمر العالمى للسكان والذى عقد فى بوخارست عام ١٩٧٤ فى قراره النهائى على أن « صياغة وتنفيذ السياسات الديموغرافية هى من قبيل الحقوق السيادية للدول . ووجوب ممارسة هذا الحق طبقا للأهداف والاحتياجات الوطنية دون أى

تدخل خارجى ، مع الأخذ فى الاعتبار أهمية التضامن العالمى من أجل العمل على تحسين نوعية الحياة لجميع سكان العالم . وتقع على السلطات العامة أساسا ، داخل كل دولة ، مسئولية السياسات والبرامج الديموغرافية الدولية » . وقد ظهرت فى هذا المؤتمر خلافات حادة بين الخبراء الغربيين ، الذين طالبوا بسياسة مستمرة ومنتظمة لتحديد النسل ، وبين ممثلى دول العالم الثالث بقيادة الصين ، والذين ألقوا بمسئولية تخلفهم على سياسة النهب الاقتصادى التى انتهجتها الدول الصناعية[١٢].

ولكننا اذا مانظرنا إلى ماوراء هذا الجدل بين أنصار المالتسية ومعارضيها ، فسوف نجد أن كل الدول كانت قد حددت موقفها بالفعل من هذه القضية . فالوعى بالعبء الذى يسببه التضخم السكانى كان قد دفع قادة العالم الثالث بالفعل إلى اعتماد سياسات لتحديد النسل . (أنظر الشكل رقم ١٧) . وتأتى الصين ، على الرغم من دعاياتها الموجهة للخارج ، فى مقدمة الدول فى هذا المجال ، فقد دعمت منذ ١٩٧٤ قوانين مكافحة النسل ، وذهبت فى ذلك الى حد فرض عقوبات ، فى شكل ضرائب أو قيود اسكانية ، على العائلات عند انجاب الطفل الثانى . وفى الهند قامت حكومة انديرا غاندى الأولى بفرض تعقيم اجبارى على قطاع من السكان ا لذكور . كما قام العديد من الحكومات فى شمال أفريقيا وافريقيا السوداء بانشاء مراكز لتنظيم الأسرة .

ولم تأت هذه الاجراءات ، فى حدود معرفتنا ، الا بنتائج محدودة . فقد أينعت القيود التى فرضتها حكومة الصين بعض الثمار فى المدن ، لكن نتائجها فى الريف تكاد تكون معدومة . وقوبل تعقيم الذكور بالاستهجان فى الهند . وتواجه المبادرات الحكومية ، فى الدول الاسلامية والكاثوليكية وفى المجتمعات الأفريقية التقليدية ، عقبات دينية وعرفية عادة ما تكون أقوى من القانون . ومع ذلك ، فلا يزال السؤال مطروحا لاختبار مدى صحة ملاحظة مونتسكيو الساخرة والمقززة القائلة بأن « البشر الذين لا يملكون شيئا على الاطلاق من أمثال الشحاذين ، لديهم أطفال كثيرة . وهذا هو الحال عند الشعوب الوليدة : فلا يكلفهم شيئا أن ينقلوا فنهم هذا إلى أطفالهم الذين يصبحون ، عند مولدهم ، أدوات هذا الفن ، وفى بلد غنية أو وهمية فان أمثال هؤلاء الناس يتوالدون لأنهم لا يتكفلون بالمجتمع[١٣]. وعلى أى حال فقليل هى الدول التى أستطاعت أن تكسر هذه الحلقة المعيبة والمتمثلة فى التضخم السكانى و التخلف .

أما بالنسبة للدول الصناعية فنجدها محصورة داخل شبكة أخرى من التناقضات . فقد أدى حرص الحكومات على الاستجابة لحركات تحرير المرأة ، والحرية الجنسية أو ، بشكل عام ، للمطالب الاستمتاعية hédonistes ، الى رفع القيود عن عدد من الممنوعات (أدوات منع الحمل والاجهاض بصفة خاصة) ، وبذلك أسهموا فى خفض نسبة المواليد . ولكن قلقهم من تناقص عدد السكان دفع بهم فى الوقت نفسه الى تشجيع الانجاب من خلال عدد من الاجراءات الضريبية والاجتماعية[١٤]. وكانت نتيجة ذلك ثبوت منحنى السكان تقريبا . وباختصار فان الصين تفرض ضرائب جديدة على المواليد بينما تمنحهم فرنسا اعانات دون أن يتمكن أى منهما من التأثير الدائم على السلوكيات .

ومن الطبيعى ألا يمنعنا ذلك من احصاء عدد السكان فى كل دولة وأن ندخل هذا العدد فى حسابنا لقوة كل منها بالخصم أو بالاضافة . ولكن فيما يتعلق بموضوع كهذا يمس التوازنات الدولية الكبرى ، نلاحظ أن الحكومات ليست هى صاحبه اليد الطولى وإنما تتحكم فيه التقاليد والعادات والمزاج العام للمليارين من البشر فى عمر الانجاب . ان التدفقات الديموغرافية تخرج عن طوع اللاعبين السياسيين وقد تنقلب ضدهم . ولم يأخذ كل من ميكيافيللى أو هوبز هذا المتغير فى اعتبارهما عند طرح كل منهما لاشكاليته .

الشكل رقم١٧

السياسات السكانية فى الدول النامية

١ – سياسة مناهضة لزيادة المواليد بطريقة معلنة وصريحة

	عدد الدول		٪ من سكان الدول النامية
	٣١	يمثلون	٧٤٪ من اجمالى سكان الدول النامية
منها	٧ دول افريقية	يمثلون	٢٢٪ من السكان الأفارقة
	٦ دول من أمريكا اللاتينية	يمثلون	١٢٪ من سكان أمريكا اللاتينية
	١٨ دولة آسيوية	يمثلون	٩١٪ من سكان آسيا

٢ – دعم رسمى لأنشطة تنظيم الأسرة بدون سياسة ديموغرافية أخرى

	عدد الدول		
	٢٨	يمثلون	١٣٪ من سكان الدول النامية
منها	٩ دول أفريقية	يمثلون	٤٠٪ من سكان أفريقيا
	١٤ دولة من أمريكا اللاتينية	يمثلون	٤٤٪ من سكان أمريكا اللاتينية
	٤ دول آسيوية	يمثلون	٤ ٪ من سكان آسيا

٣ – سياسة محايدة أو مشجعة للنسل

	عدد الدول		
	١٩	يمثلون	١٣٪ من سكان العالم
منها	٣١ دولة افريقية	يمثلون	٣٨٪ من سكان افريقيا
	٩ دول من أمريكا اللاتينية	يمثلون	٤٤٪ من سكان أمريكا اللاتينية
	١٩ دولة آسيوية	يمثلون	٥ ٪ من سكان آسيا

٢ - حركات الهجرة

لم يكتف السكان بالتوالد فى أماكنهم ، وانما انتقلوا فى كل العصور من مكان الى آخر على سطح الكرة الأرضية ناشرين الدمار والبؤس عادة على طريق ترحالهم ومتسببين فى الوقت نفسه فى مزج الأجناس بعضهم بالبعض الآخر واقامة حضارات وولادة أنواع جديدة من المجتمعات .

ان موجه هجرة من هذا النوع هى التى حملت خمسين مليونا معظمهم من الأوروبيين واليها يرجع الفضل فى استيطان الولايات المتحدة وكندا فى القرن التاسع عشر . وكان من المتوقع أن تؤدى نهاية الحركة الاستعمارية واقامة الحدود بعد أن اكتمل شغل الحيز الكونى الى التقليل من سرعة ايقاع حركات الهجرة نظرا لأن الحكومات أكثر قدرة على احكام الرقابة على حركة الانتقال عبر الحدود منها على ضبط تدفق المواليد . ومع ذلك فقد أدت الضغوط السياسية والاقتصادية ، ولاتزال ، الى وجود حركات هجرة جديدة يمكن أن تؤدى تأثيراتها الى إحداث عدم استقرار ، من الداخل ومن الخارج ، فى العلاقات بين الدول .

أ) وربما كانت الحركة السياحية هى أول ما يلفت النظر فيما يتعلق بتدفقات الهجرة . ويتعلق الأمر هنا بتحركات قصيرة ومؤقتة ، يتدفق من خلالها فيض من الرعايا الأجانب الى دول تتمتع بمزايا من حيث المناخ أو الثروة الفنية (أنظر الشكل رقم ١٨) .

ولا تؤثر هذه الاتصالات العرضية والمحدودة ، فيما يبدو ، على المزاج العام للسكان المعنيين الا بالقدر الذى تؤكد فيه على الانحيازات الطبيعية المسبقة ، ولكننا لا نستطيع اهمال الآثار الاقتصادية للحركة السياحية : اذ تسهم التدفقات النقدية فى تصحيح موازين المدفوعات . ولكن الرغبة فى جذب عدد أكبر من الأجانب تحث دوما على توجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة (لبناء الفنادق وتمهيد الطرق) أى نحو اوجه يثور الشك حول أهميتها فى تطوير الاقتصاد القومى . وتزداد المضاربة على القطاعات المتطورة بينما تبقى القطاعات الأخرى من النشاط ، مثل الزراعة ، مهملة بسبب عدم استجابتها الكبيرة للربح السريع ، ويضاف الى مخاطر التفكك الداخلى هذا (والذى يمكن أن نلمسه بشدة فى اليونان على سبيل المثال) الآثار السلبية للتضخم (الناجمة عن تزايد حركة دوران النقود الورقية دون خلق ثروة مقابلة) .

وتؤدى كل من هذه المساوىء الحقيقية الى جانب المزايا العاجلة الى خلق نوع من التبعية للخارج ، على الأمد الطويل . وقد يؤدى الخوف من حدوث زلازل أو وقوع اضطرابات أو حوادث داخلية (مثال المساومات التى مارسها الارهابيون الباسك) الى الانخفاض المفاجىء فى

الشكل رقم (١٨)

عدد السياح وإيرادات السياحة الدولية
(١٩٦٣ ــ ١٩٧٩)

السنة	عدد السياح (بالمليون)		الإيرادات بملايين الدولارات	
	العدد	نسبة الزيادة	القيمة	نسبة الزيادة
١٩٦٣	٩٣٫٠	١٤٫٢	٨٣٠٠	٦٫٤
١٩٦٤	١٠٨٫٠	١٦٫١	٩٦٠٠	١٥٫٧
١٩٦٥	١١٥٫٥	٦٫٩	١١٠٠٠	١٤٫٦
١٩٦٦	١٣٠٫٨	١٣٫٢	١٢٥٠٠	١٣٫٦
١٩٦٧	١٣٩٫٥	٦٫٦	١٣٤٠٠	٧٫٢
١٩٦٨	١٣٩٫٧	٠٫١	١٣٨٠٠	٣٫٠
١٩٦٩	١٥٤٫١	١٠٫٣	١٥٤٠٠	١١٫٦
١٩٧٠	١٦٨٫٤	٩٫٣	١٧٩٠٠	١٦٫٢
١٩٧١	١٨١٫٥	٧٫٨	٢٠٩٠٠	١٦٫٨
١٩٧٢	١٩٨٫٠	٩٫١	٢٤٢٠٠	١٥٫٨
١٩٧٣	٢١٥٫٠	٨٫٦	٢٧٦٠٠	١٤٫٠
١٩٧٤	٢٠٩٫٠	٣٫٦	٢٩٠٠٠	٦٫٠
١٩٧٥	٢١٣٫٥	٢٫٠	٣١٩٠٠	١٠٫٠ (١)
١٩٧٦	٢٢٧٫٠	٤٫١	٤٣٧٠٠	١٣٫٢
١٩٧٧	٢٤٣٫٦	٧٫٣	٥٢٤٠٠	١٩٫٩
١٩٧٨	٢٥٩٫٤	٦٫٥	٦٥٠٠٠	٢٤٫٠
١٩٧٩ (تقديرى)	٢٧٠٫٠	٤٫٠	٧٥٠٠٠	١٥٫٤

(١) نسبة محسوبة استنادا إلى سلسله جديده

المصدر Organisation mondiale du tourisme, cité par R. Lanquar, Le tourisme international, Paris, P.U.F, (coll. Que sais-je ?), 1981.

التدفقات السياحية والتى قد تحدث ايضا بسبب قيود قد تلجأ دول المنبع الى فرضها لأسباب اقتصادية . وتعتبر السياحة الدولية مصدرا مهما للحصول على العملة الصعبة ولكنها ليست صانعة حقيقية للثروة أو مصدرا للتبادل المثمر . وبالتالى فان حساسيتها وضعفها تجاه العوامل الخارجية بالمقارنة بالعوامل الاقتصادية الهامشية الأخرى ، تجعل من فائدتها أمرا مشكوكا فيه[١٥].

ب) وتستمد الفئة الثانية من التدفقات أصولها من الخلافات السياسية التى قد تجبر أعدادا كبيرة من المواطنين على النزوح الى الخارج . وقد أدى تفاقم هذا الوضع ، بعد الحرب العالمية الثانية ، الى الحث على انشاء المنظمة الدولية للاجئين فى اطار الأمم المتحدة . وقامت هذه المنظمة بتقديم مساعداتها الى مليون وستمائة ألف لاجىء (١ ٦٠٠ ٠٠٠) أمكن دمج معظمهم فى الدول المضيفة . وقد انتقلت اختصاصات ووظائف المنظمة الدولية للاجئين اعتبارا من أول يناير ١٩٥١ الى مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين والتى تزايد العبء عليها لسوء الحظ مع مرور الوقت . اذ أدت الأزمات الدولية والثورات التى اندلعت والنظم الديكتاتورية التى أحكمت قبضتها على العديد من البلدان ، الى مضاعفة اعداد اللاجئين فى كل مكان فى العالم . ويلاحظ على سبيل المثال ، انه ومنذ عام ١٩٤٩ كان اعلان قيام الدولة الاسرائيلية قد أدى بالفعل الى تحويل مليون مواطن فلسطينى الى لاجئين[١٦].

وقد حدثت حركة هجرة مزدوجة بين الدولتين الالمانيتين : فقد كان على المانيا الغربية فى الفترة من ١٩٤٥ – ١٩٦٠ أن تقبل المواطنين الألمان الذين طردوا من الأراضى التى اعتبرتها اتفاقيات بالتا أراضي بولندية (ما يقرب من مليون شخص) . وقد أضيف الى هذا الفيض من المهاجرين ، فيض آخر تكون من اللاجئين الذين تركوا باختيارهم المانيا الديمقراطية وتوجهوا للاستقرار فى المانيا الاتحادية قبل أن تتم اقامة « حائط برلين » عام ١٩٦١ (ما يقرب من ٢ ٧٠٠ ٠٠٠ كان من بينهم اعدادا كبيرة من الكوادر العليا وأصحاب المهن الخاصة) . وعلى الرغم من بعض محاولات التعبئة السياسية لهؤلاء اللاجئين (اتحاد المطرودين واللاجئين) . الا أنه أمكن دمج هؤلاء اللاجئين دون صعوبات جمة فى نسيج المجتمع الالمانى الغربى ولم يتمكنوا من التأثير كثيرا على السياسة الخارجية لالمانيا الغربية . وقد أدت سلسلة الأزمات فى الهند الصينية (حرب فيتنام ، الحرب الأهلية فى كمبوديا ، الاحتلال العسكرى الفيتنامي لكمبوديا) إلى قذف مئات الألوف من الأشخاص خارج تلك الأراضى . وقد أمكن ايواء ٤٠٠ ٠٠٠ منهم فى معسكرات فى جنوب شرق آسيا وفى ظروف صعبة . وفى افريقيا أدت الاضطرابات الداخلية والحروب فى الدول المجاورة الى اجبار ما يقرب من مليونى شخص الى النزوح خارج الوطن ، ويتكون ربع هذا العدد على الأقل من الذين رحلوا من منطقة الأوجادين الى الصومال والسودان بأعداد متساوية تقريبا . وفى نفس الوقت استقبلت الولايات المتحدة وكندا ما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ لاجىء معظمهم من امريكا اللاتينية . أما بالنسبة لفرنسا فقد كان عليها أن تستقبل عام ١٩٦٢ المواطنين الفرنسيين الذين

« أعيدوا الى وطنهم » من الجزائر (والذين بلغ عددهم ما يقرب من المليون شخص) ، كما فتحت أبوابها الى حد كبير منذ عام ١٩٧٥ لاستقبال اللاجئين السياسيين من أمريكا اللاتينية ، ومن شرق اوروبا (المنشقين) وبالذات من الهند الصينية[١٧]. وأخيرا فان بريطانيا فتحت أبوابها هي الأخرى لاستقبال المواطنين من دول الكومنولث بما فى ذلك ٧٤٠٠٠ باكستانى – هندى أمرهم عيدى أمين دادا رئيس الدولة الأوغندية بالرحيل فورا عام ١٩٧٢ .

ومع الأخذ فى الاعتبار السمة التقريبية للاحصاءات الموجودة وكذلك تزايد عدد الأزمات فى العالم (أفغانستان ١٩٧٩ ، بولنده ١٩٨١) فانه يمكن تقدير عدد الأشخاص النازحين بحوالى ١٠ مليون شخص . وأيا كانت المآسى الانسانية المرتبطة بكل حالة على حدة فان المشكلات السياسية المترتبة على هذه الأوضاع تبدو ثانوية ، وذلك باستثناء الحالات التى يصبح فيها اللاجئين بمثابة دولة داخل الدولة (الأردن ، لبنان) . ويرجع هذا الى توزيع اللاجئين على عدد كبير من الدول المضيفة[١٨]، وأيضا الى رغبة اللاجئين فى الاندماج بأسرع ما يمكن داخل الدول المضيفة وذلك بالحصول على جنسية هذه الدول والعزوف عن أى نشاط سياسى بداخلها[١٩]. بل قد يحدث أحيانا أن يطلب العمال المهاجرين التمتع بوضع اللاجئين السياسيين أملا فى تحسين أوضاعهم ولتسهيل عملية اندماجهم اللاحق فى مجتمع الدولة المضيفة[٢٠].

وعلى الرغم من أن تزايد عدد اللاجئين يفصح عن وجود مرض فى جسد النظام الدولى ، الا أن المشكلة الحقيقية التى يطرحها هذا الوضع تتعلق بكيفية تحقيق اندماج هؤلاء اللاجئين فى الدول المضيفة . ومن هذه الزاوية تلحق هذه المشكلة بمشكلة هجرة العمالة .

جـ) وليس هناك أصعب من عملية التقدير الكمى لعدد العمال المهاجرين . ليس فقط لأن الاحصاءات لا تتضمن العمال غير الشرعيين أى الذين يمارسون أعمالهم فى الخفاء بعيدا عن القوانين ، أو العمال الموسميين الذين يعبرون الحدود للعمل فقط أثناء جمع المحاصيل ، أو العمال « المتاخمين Frontaliers » أى الذين يقيمون فى بلد مجاور ويعملون فى البلد الآخر[٢١] اذ أن هذه الاحصاءات لا يمكن بالاحرى أن تدرج هؤلاء « العائدين » الذين يعودون بمبادرة خاصة لاستئناف عملهم فى مواعيد لا يمكن التنبؤ بها ولأسباب متعددة .

وبعد هذه التحفظات فان ملاحظة مزدوجة تفرض نفسها علينا فى هذا المجال :

١ – فقد جذبت الوظائف المتاحة فى الدول الصناعية عددا ضخما من العمال غير المؤهلين أصلا أو الذين لم تتح لهم سوى فرص ضئيلة للتأهيل المهنى .

٢ – وهناك قطاع لا يمكن اهماله من الكوادر والنخب المؤهلة فى الدول النامية انتهى به المطاف الى الاستقرار والعمل فى الدول ذات المستوى المعيشى المرتفع . (وهى الظاهرة التى يطلق عليها نزيف أو هجرة العقول) .

من الواضح أن هجرة الأيدى العاملة غير المؤهلة هى الهجرة الأكبر حجما . وتعود أسباب هذه الهجرة الى عمليات الجذب والاغراء التى تمارسها الاقتصاديات المسيطرة والقادرة على أن تقدم فرص عمل الى من هم مستعدون لقبول ظروف عمل قاسية وأجور متواضعة للغاية . ويشكل هؤلاء « جيش الاحتياط » فى الدول ذات المستوى المعيشى المرتفع . وتشمل هذه الدول اوروبا الغربية[٢٢]، على الأقل حتى عام ١٩٧٤ (انظر الشكل رقم ١٩) ، والولايات المتحدة الأمريكية . ولكن يجب أن يضاف الآن إلى تلك الدول فئة أخرى من الدول المضيفة للأيدى العاملة وهى الدول البترولية والتى تبلغ نسبة العمالة المهاجرة اليها حدودا لم تعرف من قبل وليس لها مثيل[٢٣]. أما فيما يتعلق بدول المنبع ، أى الدول المصدرة للعمالة ، فتشمل ، بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة دول « الجنوب » (شمال افريقيا ، البرتغال ، تركيا ، المكسيك ، يوغوسلافيا) عادة ، أما بالنسبة للدول المصدرة للبترول ، فتشمل دولا ذات دخول منخفضة أو لديها فائض كبير فى الأيدى العاملة (باكستان ، الأردن ، مصر ، اليمن) أو عمالا بلا وطن (الفلسطينيون) . كذلك يؤدى عدم التكافؤ فى التنمية بين الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الى هجرة الأيدى العاملة من المناطق الأكثر فقرا (فولتا العليا ، مالى ، غينيا ، توجو) فى اتجاه الدول الأفضل حالا (ساحل العاج ، غانا ، الجابون ، جنوب أفريقيا)[٢٤] . أى أننا بصدد مشكلة عالمية ولنا بصدد عاهخة أصابت دول أوروبا الغربية الرأسمالية وحدها .

١ ــ وتعتبر الحركة الدولية للأيدى العاملة هذه ، والتى تشجعها أو تحجمها الحكومات طبقا لظروف كل منها ، مصدرا للاختلالات والتوترات على المدى الطويل .

فعلى الصعيد الاقتصادى قد تبدو المكاسب موزعة توزيعا طبيعيا وعادلا بين الدول المستقبلة والدول المصدر للعمالة . فالدول المستقبلة تعرض الوظائف وتوفر الأجور التى لاتستطيع الدول المصدرة تقديمها الى تلك العمالة . وعادة ما يتمكن العمال المهاجرون من تحويل جانب من أجورهم لاعاشة باقى أفراد عائلاتهم الذين بقوا فى الدول الأم ، ويكون ذلك فى العادة على حساب تضحيات شخصية جسام من جانبهم وفى ظروف عمل غالبا ما تكون غير انسانية . فاذا ما فقد العمال المهاجرون وظائفهم فجأة وطردوا من الدولة المضيفة فان عودتهم إلى بلادهم تمثل فى العادة عبئا قد لا تستطيع هذه الدول المتخلفة والمصدرة للعمالة احتماله . ولكن يترتب على هذه الميزة العاجلة نوع من التبعية على المدى الطويل لأن الموارد التى تعتمد عليها الدول المصدرة للعمالة من أجل موازنة ميزان مدفوعاتها هى موارد تحصل عليها من التحويلات النقدية الخاصة والمحصلة فى دول أجنبية . (أنظر الشكل رقم ٢١) .

شكل (١٩)
عدد العمال المهاجرين في أوروبا ــ تقديرات عام ١٩٧٤

الدول المستقبلة للعمالة / الدول المصدرة للعمالة	ألمانيا	سويسرا	فرنسا	بلجيكا	هولندا	لوكسمبورج	النمسا	السويد	المملكة المتحدة	الإجمالي
البرتغال	٨١٠٠٠	٣٠٠٠	٤٧٥٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	(*)٩٠٠٠	—	١٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٨٨٠٠٠
أسبانيا	١٦٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٣٦٥٠٠٠	٣٤٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	١٧٠٠٠	٥٧٤٠٠٠
ايطاليا	٤٠٥٠٠٠	٣٠٦٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	—	١٠٣٧٠٠٠
يوغوسلافيا	٤٩٥٠٠٠	٢٣٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠	١٦٦٠٠٠	٢٣٠٠٠	—	٧٧٠٠٠٠
اليونان	٢٢٣٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٢٠٠٠	—	—	٨٠٠٠	—	٢٤٩٠٠٠
تركيا	٥٨٥٠٠٠	١٤٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٣٠٠٠	—	٢٩٠٠٠	٢٠٠٠	—	٦٩٨٠٠٠
فنلندا	٥٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	—	—	—	—	*١٠٥٠٠٠	١٠٠٠	١١٣٠٠٠
المغرب	١٤٨٠٠	—	١٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٣٠٠٠	—	—	—	—	١٩٧٨٠٠
الجزائر	—	—	٤٤٠٠٠٠	٣٠٠٠	—	—	—	—	—	٤٤٣٠٠٠
تونس	١٠٦٠٠	—	٧٠٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—	—	—	٨١٦٠٠
دول أخرى	*٤١٥٠٠٠	١٥٨٠٠٠	*٢٠٩٠٠٠	٧٠٠٠٠	*٥٧٥٠٠	١٨٠٠٠	٣٢٠٠٠	٥٣٠٠٠	١٧٧٢٠٠٠	٢٧٨٤٠٠٠
الإجمالي	٢٣٩٥٠٠٠	*٥٨٥٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	١٥٨٥٠٠	٤١٠٠٠	٢٢٩٠٠٠	١٩٧٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	٧٥٣٥٠٠٠
ملاحظات	* من بينهم ١٠٠ ألف نمساوي	* العدد السنوي الثابت وغير المتضمن ١٥٢٠٠٠ عامل موسمي و ٩٨٠٠٠ من العاملين بالقرب من الحدود	* المتضمن ١٣٠٠٠٠ عامل موسمي		* المتضمن ٢٢٥٠٠ من جزر الأنتيل وسورينام	* ١٥٠٠٠ طبقا للإحصاءات الوطنية		* ١٠٠٠٠٠ طبقا للإحصاءات السويدية، ١١٠٠٠٠ طبقا للإحصاءات الفنلندية		* المتضمن هذا الرقم ٩٠٠٠ في الدانمارك و ٢٠٠٠٠ في النرويج

المصدر : l'Observateur de l'O.C.D.E. n° 76, juill.- août 1975.

الشكل رقم (٢٠)

الهجرة والتنمية فى الشرق الأوسط

توزيع السكان المهاجرين فى الشرق الأوسط حسب دولة الإقامة والموطن الأصلى ، ١٩٧٥

دولة الإقامة	مصر	اليمن	فلسطين الدولة الحالية	اليمن	سوريا	لبنان	السودان	المغرب	عمان	العراق	الصومال
	الموطن الأصلى										
المملكة العربية السعودية	٢٠١٣٠٠	٣٢٢٢٠٠	٥٣٦٨٠٠	١٥٣٣٧٥	٤٣٥٠٠	٣٧٩٠٠	٧١٨٠٠	—	٤١٠٠٠	٥٠٠٠	٨٠٠٠
ليبيا	٣٢٢٧٥٠٠	—	٣٥٣٧٥	—	٣٧٨٠٠	١٤٢٥٠	١٤٠٠٠	٥٨٥٠٠	—	—	—
دولة الإمارات	٢١٠٠٠	٥٦٠٠	٣٦٥٠٠	٨٥٠٠	٩١٣٠٠	١١٣٠٠	٢٥٠٠	—	٢١٢٠٠	٧٥٠	١٥٠٠
الكويت	٦٠٥٣٤	٤٨٣١	٢٠٤١٧٨	١٢٣٣٢	٤٠٩٦٢	٢٤٧٧٩	١٥٥٣	٢٥٥	٧٣١٣	٤٥٠٧٠	٦٠٠
قطر	٤٠٠٠	١٩٠٠	١٧٠٠٠	١٧٠٠	١٩٠٠	١٣٠٠	٧٥٠	—	٣٢٠٠	—	—
البحرين	٣٣٢٥	٢٠٠٠	٢٥٠٠	١٧٥٠	٢٠٠	٣٠٠	١٠٠	—	١٧٠٠	٣٠٠	—
الأردن	٥٩٠٠	—	—	—	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	—	—	—	—	—
عمان	٩٨٠٠	١٠٥٠	٤٩٠٠	١٥٠	١١٠٠	٣٢٠٠	١٠٠٠	٢٠٠	—	—	٥٠٠
اليمن	٤٢٠٠	—	٦٠٠	—	٤٠٠	—	—	—	—	—	—
العراق	١٧٥٠٠	—	١٥٣٠٠	—	—	٧٠٠	٤٠٠	—	—	—	—
الجملة	٦٥٥٠٥٩	٣٣٦٩٨١	٨٥٣١٥٣	١٧٧٨٠٧	١٥٩١٦٢	١١٥٧٢٦	٩٢١٠٣	٥٨٩٥٥	٧٤٤١٣	٥١١٢٠	١٠٦٠٠

دولة الإقامة	مجموع الدول العربية	باكستان	الهند	دول أسيوية أخرى	مجموع الدول الأسيوية	أوربا ــ أمريكا	أفريقيا ودول أخرى	تركيا	ايران	المجموع
المملكة العربية السعودية	١٤٢٠٨٧٥	٤٧٨٠٠	٣٤٥٠٠	١١٥٠٠	٩٣٨٠٠	٢٢٧٠٠	١٤ ٥٠٠	٦٢٥	١٢ ٥٠٠	٥٦٥٠٠٠
ليبيا	٤٨٧٤٢٥	١٢٨٠٠	١١٠٠	٧٠٠	١٤٦٠٠	١٧٥٠٠	٧٠٠	١١ ٢٥٠	—	٣١٤٧٥
دولة الإمارات	١٢٠١٥٠	٢٠١٧٥٠	١٠٧٥٠٠	٢ ١٠٠	٣١١٣٥٠	٩٥٠٠	—	—	١٥ ٠٠٠	٥٦ ٠٠٠
الكويت	٤٠٢٤٠٤	٢٣٠١٦	٣٢١٠٥	١٠٠٠	٥٩١٢١	٢٥٠٠	٥٠٠	١١٨	٤٠٨٤٢	٠٢ ٤٨٥
قطر	٣١٧٥٠	٢٨٠٠٠	٢٧٨٠٠	٢٤٠٠	٥٨٢٠٠	١٨٠٠	—	—	٥٢٥٠	٩٧٠٠٠
البحرين	١٢١٧٥	١٧٧٥٠	١٧٢٥٠	١٥٠٠	٣٦٥٠٠	٣٢٧٥	٥٠	—	٤٠٠٠	٥٦٠٠٠
الأردن	٤٩ ٩٠٠	—	—	—	—	٢٥٠	—	—	—	٥٠١٥٠
عمان	٢١ ٠٠٠	٦٥٠٠٠	٣٨ ٥٠٠	٢٥٠	١٠٣٧٥٠	٧٠٠٠	—	—	٥٠٠	١٣٢٢٥٠
اليمن	٥ ٢٠٠	—	—	—	—	٢٥٠	—	—	—	٥٤٥٠
العراق	٣٣ ٩٠٠	١٠٠٠٠	٧٥٠٠	—	١٧٥٠٠	٧٠٠		—	٥٠٠٠٠	١٠٢١٠٠
الجملة	٢٥٨٤٧٧٩	٤٠٦١١٩	٢٩٦٢٥٥	١٩٤٥٠	٦٩١٨٢١	٦٥٤٧٥	١٥٧٥٠	١١٩٩٣	١٢٨٠٩٢	٤٩٧٩١٠

الشكل رقم ٢١
اليمن : الميزان التجارى وميزان التحويلات الخاصة
من ١٩٧٢/٧١ — ١٩٧٧/٧٦

بالمليون دولار

	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٦/٧٥	١٩٧٧/٧٦
الصادرات	٤ر٩	٥ر١	١١ر١	١١ر٢	١١ر٧	١٨ر٤
الواردات	٤٠ر٨	٨٢ر١	١٤٩ر٠	٢٠٨ر٧	٤٠١ر٦	٧٢١ر٧
الميزان التجارى	-٣٥ر٩	-٧٧ر٠	-١٣٧ر٩	-١٩٧ر٥	-٣٨٩ر٩	-٧٠٣ر٣
التحويلات الخاصة	(٥٨ر٦)	١١٢ر٦	١١٨ر٩	٢١٥ر٥	٥٥٦ر٠	١٠٠٢ر٠

المصادر : اليمن ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ .

الشكل ٢٢ : التحويلات النقدية التى تحصل عليها الدول المصدرة للعمالة ، ١٩٧٨

الدولة	المبالغ المحولة (بالمليون دولار)	قيمة هذه التحويلات منسوبة إلى إجمالى الصادرات
يوغسلافيا	٢٩٣٨٫٠	٥١٫٨
تركيا	١٠١١٫٦	٤٤٫٥
البرتغال	١٦٨٨٫٩	٦٠٫٥
المغرب	٧٦٢٫٥	٥١٫٣
مصر	١٧٦١٫٦	٨٨٫٨
بنجلاديش	١١٥٫١	٢١٫٠
الهند	١٢٣٨٫٦	١٧٫٨
باكستان	١٣٠٣٫٣	٩٢٫٩
الأردن	٥٢٠٫٢	١٧٥٫٤
اليمن الديمقراطية	٢٥٧٫٧	*
اليمن	١٢٧٧٫٠	*
فولتا العليا	٦٥٫٩	٥٩٫٦
مالى	٣١٫١	٣٢٫٠

* وهذه التحويلات النقدية تكاد تكون المصدر الوحيد للعملة الصعبة فى هذه الدول .

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ، ١٩٨١ البنك الدولى ، أغسطس ١٩٨١

وإذا ما أمعنا النظر أكثر لتحليل التدفقات النقدية فسوف يبدو لنا أن الدول المستقبلة للعمالة هى الدول الأكثر استفادة من حصيلة العمالة الأجنبية على أرضها على الأقل ، فى الأمد القصير[٢٥]. فهى تقوم ليس فقط بدفع أبخس الأسعار فى مقابل استخدام أعداد ضخمة من العمال لم تخسر فى عملية اعدادها شيئا على الاطلاق ، ولكنها أيضا تحقق بهذه الطريقة تنميتها دون أن تسهم فى تنمية الدول المصدرة للعمالة الا على نحو ظاهرى فقط . بل ان نمو هذه الدول الأخيرة يواجه بعقبات لا تستطيع السيطرة عليها : امتصاص دائم للعمالة بها يصعب التنبؤ به ، مخاطر التضخم الذى يمكن أن يؤدى اليه التدفق النقدى القادم من الخارج فى صورة عملات أجنبية ، التشجيع الذى يلاقيه نمط الاستهلاك التفاخرى (أو الاستفزازى) ، تكلفة اعادة التوطين عند العودة ... الخ . وباختصار « فلا تنطوى قنوات الهجرة الدولية على أية آلية ذاتية endogène لنقل التقدم الاقتصادى على المستوى الدولى »[٢٦].

وعلى الصعيد الاجتماعى يُولّد تراكم العمال المهاجرين الأجانب فى بعض الأقاليم أو القطاعات حزازات عنصرية قد تصل الى حد استخدام وسائل العنف المادى ، ونستطيع أن نعثر على حالات عديدة من عدم التسامح المتبادل سواء فى فرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة . ولكن وضع العمال الباكستانيين فى الكويت أو فى قطر ليس بأحسن حال من وضع العمال الجزائريين فى فرنسا . وإذا ما قررت الدول المضيفة أن تجعل ظروف عمل العمال المهاجرين أكثر انسانية (رفع الأجور ، تحسين نظام الضمانات الاجتماعية ، منح الحقوق النقابية ان لم تكن السياسية) فانها تخشى أن يكون ذلك بداية لعملية قد تؤدى فى النهاية ، على الأقل بعد جيل ، الى عملية دمج جزئى داخل الجماعة القومية ، وخصوصا عندما تكون واقعة تحت إغراء استخدام هذه الظروف لتكمله النقص الديمغرافى الذى الأسبان عام ١٩٣٦ والمهاجرين البولنديين فى شمال فرنسا) بصدد عملية زرع بشرى وليس فقط مسألة هجرة عمالة : فالى أى مدى يمكن أن تفقد هذه الجماعات المهاجرة شخصيتها القومية ؟ وهل ستجد الدول التى تنخفض فيها معدلات المواليد نفسها مضطرة ، من أجل البقاء ، لأن تتحول الى مجتمعات متعددة الأجناس وأن تدفع ثمن ذلك ؟[٢٧] .

إن هجرة العمالة تحتوى بداخلها على بذور لتغييرات عميقة تتعدى آثارها كثيرا مسألة الرفاهية المتبادلة للمجتمعات المعنية . ولهذا فعادة ما يكون العمال المهاجرون موضوعا لمساومات بين الحكومات المعنية كما يدل على ذلك تحليل النزاع الذى ثار حول هذا الموضوع بين الجزائر وفرنسا عام ١٩٦٢ . فكل طرف يملك فى مواجهة الآخر سلاحا للضغط لا يتردد فى استخدامه لكى يحقق مكاسب على مستويات أخرى (اتفاقيات التعاون ، امدادات البترول والغاز) . ان وضع الرهينة

ليس وضعا مريحا على الاطلاق ، حتى ولو كان هؤلاء الذين يملكون تقرير مصيرك يعيشون فى قصور رسمية .

٢ – وعلينا أن نميز فى هذا الاطار بين هجرة الأيدى العاملة وهجرة « العقول ». ونقصد بالعقول هؤلاء الأشخاص المؤهلين والقادرين على شغل وظائف عليا فى قطاعات الانتاج أو الادارة أو البحث العلمى . وتضم هذه الفئة اما الطلاب الذين يفدون على الدول المتقدمة لمتابعة أو انهاء دراساتهم العليا ثم يقرروا البقاء فى تلك الدول أملا فى الاستفادة الأفضل مما حصلوا عليه من تأهيل ، واما الأشخاص الذين تم تأهيلهم كاملا بالفعل فى بلادهم (وبالذات الأطباء والمهندسون) ثم يهاجرون بعد ذلك طلبا لفرص ، عمل أفضل أو أكثر ربحا .

وتؤثر هذه الحركة ، مرة أخرى ، على العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . وعادة ما تصبح الولايات المتحدة وكندا بمثابة المحطتين النهائيتين على طريق هذه الهجرات بعد أن تكون بريطانيا قد لعبت دورا أشبه بدور محول الطاقة وقامت بعملية التهذيب اللغوى اللازم . بل ان الولايات المتحدة تعمدت تخفيف حدة قيود الهجرة لكى تشجع دخول هذه « العقول » القادمة من الدول الأجنبية . فقد تضمن قانون الهجرة Immigration Act الصادر عام ١٩٥٢ بعض الاستثناءات التى بمقتضاها تم تعديل نظام الحصص بما يسمح بقبول المهاجرين « الذين تحتاجهم الولايات المتحدة بشدة وعلى نحو عاجل بسبب رقى مستواهم التعليمى أو تأهيلهم الفنى أو خبرتهم المتخصصة أو قدراتهم الاستثنائية .. أى الذين يمكن أن يسهموا بشكل أساسى ومفيد فى تطوير الاقتصاد القومى أو المصالح الثقافية أو مستوى المعيشة للولايات المتحدة » . وقد عدل هذا القانون عام ١٩٦٥ وبمقتضاه « تم التخلى عن نظام الحصص وحلت معايير خاصة بالصلات العائلية محله ، ولكنه أكد فى الوقت نفسه على معايير المؤهلات المهنية اللازمة لسد الاحتياجات الاقتصادية ولتحسين عملية توظيف الأشخاص المؤهلين بشكل خاص »[٢٨]. فاذا ما أضفنا الى هذه الاهتمامات الانتقائية حقيقة ان الولايات المتحدة قبلت فيما بعد اعدادا كبيرة من اللاجئين السياسيين المؤهلين تأهيلا راقيا فاننا نستطيع حينئذ أن نتفهم درجة الجذب التى تمارسها الولايات المتحدة على النخب فى العالم أجمع .

وسوف يكون من الخطأ أن نهمل بعض التدفقات الأخرى والتى لا تقل دلالاتها أهمية . فقد هاجر كثير من الأطباء البريطانيين (طبيب من بين كل أربعة أطباء) أو الأطباء المؤهلين فى بريطانيا ، إلى الولايات المتحدة . وهاجر ٢٥٠٠٠٠ فنلندى من بلدهم الى السويد فى الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٧٠ (٨٠٪ منهم من العمال المهرة) . وفى الفترة ما بين ١٩٤٥ – ١٩٧٠ فقدت تركيا ٧٪ من مهندسيها المعماريين ، ٥,٣٪ من مهندسيها ، ٨,٢٪ من أطبائها المتخصصين ، ٢١,٤٪ من أطبائها العموميين . وقد توجه كثير منهم الى اوروبا والولايات المتحدة ولكن البعض توجه الى الدول البترولية (وبالذات الى ليبيا حيث يصل راتب المهندس الكهربائى الى خمسة أمثال راتبه فى تركيا) . وفى ليبيا بلغت نسبة تشغيل الكوادر الأجنبية ٥٨٪ من مجموع وظائف الادارة العليا ، وقطاع المهن

الحرة ، ٣٥٪ من مجموع وظائف الفنيين والمراقبين ، ١٦,٥٪ من مجموع موظفى الحكومة . وفى الكويت نجد ما يقرب من ٤٠٠٠ من الكوادر الفلسطينية و١٠٠٠٠ من الكوادر المصرية ومثلهم من الكوادر الأردنية[٢٩].

ومن ثم فان هجرة العقول تمثل ظاهرة واسعة الانتشار لها اسبابها العديدة : جاذبية الدخول العالية ، والبحث عن تسهيلات اضافية للعمل وأيضا الفرار من القيود التى تفرضها النظم الديكتاتورية على النخب[٣٠]. ويقال ان الدول المتقدمة استفادت كثيرا من حركات الهجرة هذه . وقد استطاع البعض تقديم ارقام تشير الى حجم الوفورات فى نفقات التأهيل المبدئى التى حققتها هذه الدول من جراء استخدام الكوادر الأجنبية[٣١]، وحجم الاستغلال الذى تتعرض له هذه الكوادر . وبالفعل يمكن توضيح هذه « الأرباح » حسابيا ، لكن « المكاسب » التى تحققها الدول المتقدمة فى هذا الصدد لا يمكن مقارنتها ، على أى نحو ، بالخسائر التى تلحق بالدول المتخلفة نتيجة هذا النزيف المتواصل لكوادرها . فالدول المتقدمة تستطيع بلا جهد يذكر أن تحل محل هؤلاء الخبراء الأجانب فى غضون عدة سنوات ، بينما يشكل العجز الذى تواجهه بعض الدول النامية فى كوادر الأدارة العليا والفنيين كارثة لانه يؤدى الى تعميق حدة التخلف ، وبالتالى ، التبعية للخارج[٣٢]. ولا يمكن علاج هذا الوضع بدون تحقيق انضباط ذاتى داخل الدول الأكثر تخلفا ، الا اذا تصورنا انه يمكن الغاء الفقرة الثانية من المادة ١٣ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان والتى تنص على أنه « يحق لكل شخص مغادرة أية دولة ، بما فى ذلك دولته ، والعودة الى موطنه الأصلى » .

وهكذا تعتبر حركات هجرة العمالة عاملا يؤثر بشكل أو بآخر على العلاقات الدولية لأنها تؤدى الى نوع من الخلل وعدم الاستقرار فى هذه العلاقات .

٣ – الشخصية القومية والتركيب السكانى

لا تمثل الهجرات الدولية ، رغم ذلك ، سوى جانب خاص من مشكلة أعم وأشمل وهى تلك التى يطرحها الرضاء العام اللازم للحفاظ على بقاء التجمعات الدولية . وهنا أيضا نلاحظ أن المبادرات الخاصة التى يتخذها الأفراد تلقى بثقلها على مصير الدول .

أ) فعندما تنطوى حدود الدولة على جماعات تنتمى الى أصول قومية مختلفة أو أجناس أو لغات أو أديان متباينة ، فان أى تعديل فى التوازن بين هذه الجماعات يمكن أن يقوض الاستقرار فى الدولة بل قد يؤدى إلى تهديد وجودها ذاته . فقد أدت الزيادة الديموغرافية فى السكان الفلندريين Les Flamands بالمقارنة بالسكان الفالونيين Les Wallons إلى زيادة حدة التوترات اللغوية والسياسية فى بلجيكا الى الحد الذى أصبح فيه الطابع القومى لهذه الدولة كما لو كان طابعا مصطنعا . ووحدة لبنان مهددة ليس فقط نتيجة تمركز جانب كبير من المهاجرين الفلسطينيين فى هذه الدولة

والتدخل السورى المباشر فى شئونها ولكن ايضا بسبب الخلل المتزايد فى التوازن السكانى بين المسلمين والمسيحيين .

ان مشكلة الشخصية القومية لا تواجه الدول الصغيرة فقط . فقد أثبتت هيلين كارير دانكوس Hélène Carrère d'Encausse أن بقاء « القوميات » فى الاتحاد السوفيتى يطرح عددا متفاقما من المشكلات التى يتعذر حلها بالنسبة للنظام السائد منذ عام ١٩١٧ والذى يتحكم فيه عناصر من أصل روسى أو أوروبى[٣٣]. وحتى اذا استبعدنا احتمال تفكك الدولة السوفيتية ، فان مجرد فقدان المجموعة الروسية للأغلبية التى كانت تتمتع بها قد يؤدى بالفعل ، على المدى الطويل ، الى تغيير فى علاقات القوى بين القوميات ومن ثم الى التأثير على التوجه الحالى للسياسة السوفيتية . وهكذا يتعين أخذ التيارات الديموغرافية الداخلية فى المجتمعات المتعددة الأجناس أو اللغات فى الاعتبار حتى يتيسر رسم وتقدير خطوط القوة فى السياسة الخارجية .

ب) وتصح هذه الملاحظة نفسها من باب أولى حين تصبح الحدود مفتوحة بالنسبة لمختلف أنواع الهجرات التى سبقت الاشارة اليها . وتعتبر الولايات المتحدة فى هذا الاطار حالة لافتة للنظر . صحيح ان عملية الصهر الشهيرة قد انتظمت على مدى الأجيال . فقد تمكنت الولايات المتحدة لفترة من تحقيق التكامل بين سكانها من ذوى الأصول المختلفة وذلك بفضل سيطرة « البروتستانتيين البيض الانجلو ساكسونيين (الراسب White Anglo-Saxon Protestants «W.A.S.P» "W.A.S.P") على معظم مفاتيح الاقتصاد القومى وعلى السلطة ، وبفضل عمليات الفرز المتتالية التى فرضتها قوانين الهجرة . ومع ذلك فقد بدأت موجات الهجرة الحديثة القادمة من جنوب شرق آسيا ومن أمريكا اللاتينية تثير مشكلات خطيرة فى بلد بدأ يبدو بشكل متزايد وكأنه فسيفسائى القوميات . واذا كانت التوترات العنصرية لم تصل بعد الى مرحلة القطيعة فان ذلك يعود الى التشتت الجغرافى للسكان السود . لكن التوترات الاجتماعية تتفاقم فى بؤر الفقر التى تتكون على شكل مجموعات من الجيتو يضم كل منها جماعة بشرية من أصل اجنبى . ولا تزال تحتفظ بعض هذه الجماعات ، بما فيها تلك التى استوعبت واندمجت فى نمط الحياة الأمريكى ، بروابط متميزة مع الدولة الأم ، وتتحول عند الضرورة الى جماعات ضغط (لوبى) قوية (اليهود ، الايطاليون والبولنديون على سبيل المثال) لا يستطيع مسئولو السياسة الخارجية الأمريكية اهمال تأثيرها . واخيرا فان موجة الأسبنة hispanisation التى تهب بشكل متزايد على ولايات الجنوب تثير عددا من المشكلات اللغوية والاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تأخذ أبعادا سياسية بمرور الوقت . ومن حظ الولايات المتحدة بالمقارنة بالاتحاد السوفيتى فى هذا الصدد أنها لا تعرف سوى نوع واحد من الفيدرالية الا وهى الفيدرالية الجغرافية ، وعلى ذلك فلا يمكن أن نستبعد تماما مخاطر الانفصال اذا ما سقطت ولاية من الولايات تحت سيطرة أغلبية « قومية » بعينها[٣٤].

وتقدم اسرائيل مثالا آخر على ما يمكن أن تحدثه لعبة الهجرة من تعديلات على الهياكل أو البنى

الداخلية . فقد تشكلت الطلائع الأولى اساسا من يهود « اشكناز » من أصل أوروبى ، لكن سرعان ما لحق بهذا الجيل منذ ١٩٤٨ جيل آخر تشكل فى معظمه من يهود شرقيين « سفرديين » ، قدموا أساسا من دول حوض البحر المتوسط . وقد أسهمت الخلافات العميقة ، فى النزعات الدينية لهاتين الطائفتين وكذلك فيما يتوقعه كل منهما من اسرائيل ، فى تعديل هيكل الاستقطاب الاجتماعى والسياسى داخل المجتمع الاسرائيلى ، وهو ما يفسر جزئيا تشدد السياسة الخارجية الأسرائيلية .

وفى الدول الأخرى التى لم يصل فيها الوضع الى مثل هذه الدرجة من الخطورة نجد أن تفاعل الأوضاع الناجمة عن حركة الهجرة مع تلك الناجمة عن تفاوت معدل الانجاب بين المجموعات البشرية المختلفة على الساحة يمكن ان يؤدى الى تغير فى البنية السكانية وقد يفضى اما الى مشكلات عنصرية داخلية أو الى اعادة تقييم أهداف السياسة الخارجية تحت ضغط الأقليات النشطة . ففى المملكة المتحدة يبلغ عدد المهاجرين الذين قدموا اليها من دول الكومنولث الجديد (جزر الأنتيل ، باكستان ، الهند) منذ عام ١٩٤٥ مليون و٢٥٠,٠٠٠ مهاجر (أى ٢٪ من اجمالى السكان) ، بينما ينزع البريطانيون أنفسهم نحو الهجرة الى الولايات المتحدة الامريكية[٣٥] وفى كندا تزايدت نسبة السكان من أصل اجنبى خلال قرن واحد (١٨٧١ - ١٩٧١) من ٨,٤٪ الى ٢٦,٧٪ أى بنسبة تصل الى اجمالى الأقلية الناطقة بالفرنسية[٣٦]. وقد استقبلت استراليا ، والتى انتهجت سياسة منظمة للهجرة ، ١/٢ ٢ مليون أجنبى على اراضيها ، منذ عام ١٩٤٥ حتى الآن . وبينما لم يشكل السكان من أصل غير بريطانى سوى ١,٨٪ من مجموع السكان فى استراليا نجد أن نسبة الاجانب فى هذه الدولة تصل الآن إلى ٢٠٪ . وقد تزايدت نسبة المهاجرين من أصل اسيوى بشكل ملحوظ اذ ارتفعت من ٢,٥٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٩٪ من مجموع السكان الأجانب فى استراليا عام ١٩٨٠ . ويرجع تزايد السكان فى بلجيكا فى الفترة ما بين ١٩٦١ - ١٩٦٨ أساسا الى زيادة المهاجرين اليها . ويمثل عدد الأجانب فى فرنسا (٣ مليون و٥٧٠,٠٠٠ نسمة) ٧٪ من مجموع السكان . ولكن تزايدت فى الوقت نفسه نسبة الزواج المختلط مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار ان خصوبة السكان الأجانب أعلى منها عند الفرنسيين (يشكل المواليد من أصل أجنبى نسبة ١٠٪ من مجموع المواليد فى فرنسا) .

وبديهى أن تؤثر هذه المتغيرات ، فى المدى الطويل ، على سلوك الدول المعنية ، وكذا على المناخ العقلى السائد وعلى الخيارات السياسية . فالحركات الديمغرافية تنخر فى صلب المجتمعات من داخلها ويصعب قياس آثارها المباشرة ، الا أن تأثيراتها لابد وأن تظهر على المدى الطويل .

جـ) ولكى يمكن لنا أن نقوم باستجلاء وتقويم عدد من الآثار لعملية اعادة التوزيع الديموغرافى ، فانه يبدو من الملائم أن نستوضح الظواهر المتعلقة بالشتات diaspora .

ويدل تعبير « الدياسبورا » على تشتت السكان الذين سبق تجمعهم على أرض واحدة فى مناطق العالم المختلفة . وعلى الرغم من أن هذا التعبير قد اقتصر استخدامه للدلالة على وضع اليهود الا

أنه يمكن أن ينطبق على جماعات أخرى شاءت لها أقدار التاريخ أن تستقر بشكل نهائى أو شبه نهائى على أرض أجنبية . وعلى الرغم من أن الفرنسيين قد اشتهروا بعدم ميلهم للغربة أو الاستقرار النهائى خارج الوطن الا أنه يمكن احصاء ما لا يقل عن ٢ مليون فرنسى يعيشون بصفة دائمة فى الخارج ، نصفهم فقط مسجل لدى القنصليات الفرنسية فى مختلف أنحاء العالم . ومن المؤكد أن أعداد البريطانيين أو الأمريكيين الشماليين أو الألمان المقيمين بصفة دائمة فى الخارج يتجاوز كثيرا هذا الرقم .

ان تكرار الظاهرة لا يجب أن يضلل الباحث . فلكى تمارس جماعات الشتات تأثيرا على العلاقات الدولية يجب أن تحقق شروط عدة . أولها أن يمثل عدد المهاجرين رقما له دلالة (أعداد الصينيين المقيمين فيما وراء البحار والذين يصل تعدادهم الى حوالى ٣٠ مليون نسمة على سبيل المثال) ، أو نسبة غالبة لها دلالتها من تعداد الدولة الأم (اذ يبلغ عدد البولنديين المقيمين بالخارج أربعة أو خمسة ملايين نسمة يمثلون ١٢٪ من مجموع سكان بولندا) . كما يتعين من ناحية أخرى أن نأخذ فى الاعتبار تركز هؤلاء السكان فى مناطق يستطيعون فيها المحافظة على تماسكهم واظهار شخصيتهم المستقلة . فالغالبية الساحقة (٩٦,٥٪) من الصينيين المقيمين فيما وراء البحار يقطنون آسيا فى بلاد مجاورة للصين . ويعيش ثلاثة أرباع المغتربين البولنديين فى الولايات المتحدة الأمريكية والباقى موزعين على أوروبا وامريكا اللاتينية واستراليا . واخيرا يتعين على هذه الجماعات أن تحتفظ ، بطريقة أو بأخرى ، بعلاقات خاصة مع الدولة الأم .

وتمثل الدياسبورا البولندة حالة خاصة cas-limite فى هذا الاطار ، اذ أن حساسيتها تجاه كل ما يتعلق بمصير بولندا واضحة جدا . وهى لا تدخر جهدا فى المساعدة بكل طاقاتها من خلال الهيئات الدينية أو الشبكات العائلية . لكنها لم تصل فى أى دولة ، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، الى الدرجة التى تجعلها تمارس تأثيرا يتجاوز حجم التأثير العادى لجماعة ضغط ، مثلها فى ذلك مثل الجماعات العديدة من هذا النوع ، حتى لو كان بوسعها أن تفاخر بأن أحد أبنائها وهو زبجنيو بريجنسكى قد استطاع أن يقيم فى البيت الأبيض كمستشار للرئيس كارتر لشئون الأمن القومى . وقد حاولت الصين الشعبية أن تعبىء المهاجرين الصينيين لخدمة قضيتها وأنشأت لهذا الغرض ، ومنذ عام ١٩٤٩ « لجنة شئون المهاجرين الصينيين » . لكن ذلك لم يكن فى الواقع سوى مناورة قصد بها « حماية » الصينيين فى الخارج والذين توقعت منهم حدا أدنى من تفهم مواقفها ومن المساعدة المالية . وقد تمت محاولات لاستخدام هؤلاء الصينيين فى أغراض دعائية نشطة أو فى اثارة القلاقل فى الدول المجاورة ابان الثورة الثقافية . ومع التسليم بأن عددا كبيرا من قيادات الأحزاب الشيوعية فى اقليم جنوب شرق آسيا كانت ولا تزال قيادات صينية ، الا أن الغالبية العظمى من جمهرة المهاجرين الصينيين ، حتى فى داخل الدول المضيفة التى تمارس تأثيرا عميقا فيها أو تسيطر عليها (سنغافورة) ، قد حرصت على أن تبتعد عن كل من بكين وفرموزا (تايوان) . فلم تكن هناك « صين ثالثة » ولم يوجد أبدا « طابور خامس » صينى فى خدمة الثورة الماوية أو ما بعد الماوية .

وأخيرا فان الدياسبورا اليهودية هى الدياسبورا الوحيدة التى يحسب حسابها على مسرح السياسة العالمية . فقد أسهمت الحركة الصهيونية ، (التى أسست فى بال عام ١٨٩٧) ، والتى كانت تضم مليونين من الأعضاء عام ١٩٤٦ ، ماديا وسياسيا فى اقامة الدولة الاسرائيلية . ومنذ عام ١٩٤٨ لايزال أربعة أخماس يهود العالم يعيشون خارج اسرائيل (٦ مليون فى الولايات المتحدة ، ٣ مليون فى الاتحاد السوفيتى ، ٣ مليون فى أوروبا الغربية ... الخ) . وقد صدر فى اسرائيل عام ١٩٥٢ قانون يمنح وضعا مميزا للمنظمة الصهيونية العالمية . وتعد هذه المنظمة فى عالم اليوم بمثابة « أممية » خاصة une “internationale” privée ذات سمة نصفها عنصرى ونصفها الآخر دينى يتمحور دورها حول الدفاع عن الاقليات اليهودية فى الدول المضيفة وأيضا وعلى وجه الخصوص تقديم الدعم غير المشروط لاسرائيل .

وعلى الرغم من أن هذه المنظمة تموج بتيارات عديدة فى داخلها ، الا أنها تمثل فى مجملها هدفا مختارا لكل التيارات المعادية للعنصرية بما فى ذلك التيارات التى تدين العنصرية اليهودية باسم عنصرية أخرى مستترة . ومع ذلك فلايزال التأييد المالى والسياسى الذى تقدمه الدياسبورا اليهودية لاسرائيل يمثل أعظم الضمانات من أجل المحافظة على بقاء هذه الدولة . وعلى الرغم من أن رئيس الولايات المتحدة لا يأتمر بأمر الصهيونية الا أنه يصعب عليه تماما أن يتخذ قرارا يضعه فى مواجهة مباشرة مع « اللوبى » اليهودى ، الحاسم التأثير فى الولايات المتحدة . فى هذه الحالة ينزع التضامن عبر القومى بين الجماعات المشتتة جغرافيا والتى تنتمى إلى أصل واحد نحو التفوق على التضامن القومى[٣٧] .

خلاصة :

ان « القراءة » الديموغرافية للوضع العالمى تظهر حجم ونوعية التدفقات التى قد تغير تدريجيا من سمات الدول ، والتى تخترق الحدود وتخل بتوازن المجتمعات وتقوى أو تدعم فى طريقها عملية التفاوت فى الغنى وتنسج خيوطا للتضامن هنا بينما تبذر بذور الشقاق هناك .

وعلى سطح الرقعة التى نسجها التاريخ باتساع الكرة الأرضية تتشكل هذه التدفقات وتنخرط فى قوى شاردة لا سيطرة لاحد عليها ، أو تتحلل دون أن تقدم للحكومات حسابا أو تطلب منها تعليمات . فكثيرا ما ننسى أن العلاقات الدولية هى أيضا علاقات بين الأفراد

هوامش الفصل الثانى :

(١) يدين هذا الفصل بالكثير الى أبحاث ومجهودات الطلاب الذين تابعوا فى عام ١٩٨٠ — ١٩٨١ حلقة البحث الخاصة « بالمشكلات الدولية للسكان » فى اطار دبلوم الدراسات العليا .D.E.A فى العلاقات الدولية .

(٢) حدد أفلاطون عدد السكان النموذجى فى المدينة بـ ٥٠٤٠ فردا (القوانين ، الكتاب الرابع) وطالب بتطبيق اجراءات خاصة بالنسل للابقاء على سيطرة النخب فى مواجهة « قطيع الحراس » (الجمهورية ، الكتاب الرابع) . أما سقراط فقد أكد على أنه « من الصعب إن لم يكن من المستحيل تسود القوانين الجيده فى دولة كثيفة السكان . ولايوجد من بين الدول التى تتمتع بسمعه طيبه فيما يتعلق بحصافة الحكم من لم يراقب فى يقظة تامه كل مايمس رقم السكان » .
(السياسة ، الكتاب السابع ، الجزء الرابع) .

(٣) أول الكتابات التى تستحق أن تذكر فى هذا الاطار هو كتاب الماركيز دى ميرابو :
Marquis DE MIRABEAU, L'ami des hommes ou traité de la population, 1756.

(٤) يؤكد مونتسكيو ، على سبيل المثال ، على أن « الأثر الطبيعى للمستعمرات ينحصر فى اضعاف الدول الأم ، دون تعمير الدول الأخرى » . ولم يتردد فى أن يخلص إلى إن أوروبا ما تزال فى حاجة اليوم إلى قوانين تحث على تكاثر العنصر البشرى » .
(روح القوانين ، ١٧٤٨ ، الكتاب الثالث والعشرون ، الفصل السادس والعشرون) .

(٥) **Essai sur le principe de population, 1797.**

(٦) يعتقد ساى J.B SAY أن « عدد السكان يتناسب مع حجم الانتاج » (دراسة فى الاقتصاد السياسى ، الطبعة الخامسة ، ١٨٢٦ ، الجزء الثانى ، ص ٣٨٥) . أما ماركس الذى يصف مالتس بأنه « قرد » ويهاجم « حميه القسيس » لديه فإنه يتفق مع ساى حين يقول إن « السكان لا تحدد بالأرقام ولا يوجد حد مطلق لانتاجية المواد الغذائية . فعلى العكس نجد أن ظروف الانتاج المحددة هى التى تضع حدود السكان ومستوى الزيادة السكانية » (أسس نقد الاقتصاد السياسى ، الجزء الأول ص ١٠٨) . وعلى العكس يعتقد برودون « إن كان العمل يضاعف من الثروة ، فإن السكان تتضاعف على نحو أسرع » ، (الحرب والسلام) مرجع سبق ذكره ، الجزء الثانى .

(٧) انظر التقرير الأول لنادى روما **Halte à la croissance, Fayard 1972.**

(٨) تمثلت أحد علامات النجاح الخارقة فى هذا الميدان فى القضاء على الجدرى بعد تعميم استخدام المصل الذى اخترعه فى نهاية القرن الثامن عشر الانجليزى جنيز Jenner على النطاق العالمى .

(٩) « كان الطابع الرئيسى للديموغرافيا العالمية ، منذ قرون ثلاثة ، هو تزايد السكان الأوروبيين بشكل غير عادى ، فقد بلغ معدل هذا التزايد ضعف معدل تزايد السكان فى آسيا — أى الجنس الأبيض كان يتكاثر بطريقة مدهشة . ففى عام ١٦٥٠ كان سكان آسيا وإفريقيا يمثلون حوالى ٨٠/ من سكان العالم ، ولم تكن أوروبا تمثل سوى ١٨٫٣ ٪ . أما فى عام ١٩٣٣ فقد تقلص تعداد سكان افريقيا وآسيا الى ١٦٫٥ ٪ وقفز تعداد السكان الأوروبيين الى ٢٥٫٢ ٪ ، ولكى نقيس أهمية الجنس الأبيض يجب أن

نأخذ فى اعتبارنا أيضا سكان أمريكا من أصل أوروبى . وطبقا لتعبير ولكوكس Wilcox « طوال العصور الحديثة ابتعد الانسان عن سكنى المناطق الاستوائية واقترب من سكنى المناطق المعتدلة والباردة » . ويعزى هذا التفتح الحديث للبشرية الى جمهرة السكان الأوروبين الذين أعانهم اتقان وسائل الحياة على أن ينتشروا فى الأرض » .

(Albert DEMANGEON, Annales de géographie, m° 226, mars 1938.)

(١٠) Pierre CHAUNU et Georges SUFFERT, La blanche, Gallimard, 1976 et Pierre CHAUNU, Un fufur sans avenir, Calmann-Lévy, 1979.

(١١) حديث أدلى به XU Dixin رئيس الجمعية السكانية الصينيه

Interview de XU Dixin, présdent de la Société de démographie de Chine, Agence Chine nouvelle, Pékin, 30 oct. 1981, reproduit dans «Politiques démographiques et alimentaires en Asie du Sud et de l'Est». Problémes politiques et sociaux, Série Extrême-Orient, n° 433, La Docmentation française, 12 févr. 1982.

(١٢) أنظر :

Yves CHARBIT, La population du monde et la Conférence de Bucarest, La Documentation française, Notes et Eudes documentaires, 8 oct. 1975, n° 4218-4220.

(١٣) De l'esprit des lois, Livre XIII, Chap. XI.

(١٤) لتكوين رؤيه عامة عن فرنسا ، أنظر :

Une politique de la famille. Grandes orientations et mesures nouvelles 1974-1981, Actualités-Documents, 1981.

(١٥) حول مشكلات السياحة : أنظر :

R. LANQUAR, Le tourisme international, P.U.F. 1981; Danielle ROZENBERG, Tourisme international et sociétés locales, La Documentation française. Problémes politiques et sociaux, n° 443, II sept. 1981.

(١٦) ويتكفل فرع خاص بالاهتمام بهؤلاء اللاجئين وهو مكتب الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين U.N.R.W.A. وتشير الاحصاءات الى وجود ٣ مليون فلسطيني يعيش نصفهم داخل معسكرات بينما يعيش نصفهم الآخر فى دول الشرق الأوسط أساسا وحيث يتسبب وجودهم فى بعض الأحيان فى إثارة بعض ردود الفعل المعادية (مثال : المذابح التى ارتكبتها الأردن ضد الفلسطينيين فى سبتمبر ١٩٧١) .

(١٧) فى عام ١٩٨٠ أحصى المكتب الفرنسى للاجئين والمحرومين من أوطانهم وجود ١٦٠٠٠٠ لاجىء سياسى فى فرنسا ، وهو مايعنى

وجود حوالى ٢٥٠,٠٠٠ شخص إذا أضفنا الى هذا العدد زوجات اللاجئين وأطفالهم الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنه .

(١٨) أنظر الملف الذى نشرته جريدة اللوموند يوم الأحد ٢٣ سبتمبر ١٩٧٩ .

(١٩) فى الفترة مابين ١٩٧٥ ـــ ١٩٧٩ تقدم ١١٥٠٠ مواطن من الهند الصينية (المقيمين بفرنسا ، وهو رقم يمثل ثلث العدد الاجمالى ، بطلب للحصول على الجنسية الفرنسية ، وحصلوا عليها .

(٢٠) تضاعف عدد طلبات التمتع بوضع اللاجىء فى ألمانيا الاتحادية ثلاث مرات فى ثلاث سنوات . وقد وصل عدد هذه الطلبات خلال الشهور الأربع الأولى من عام ١٩٨٠ ٣٨٠٠٠ . وقد صدرت ٦٠٪ من هذه الطلبات من جانب الأعمال الاتراك المهاجرين فى ألمانيا .

(٢١) يقدر عدد العمال « المتاخمين » فى دول السوق الأوروبية المشتركة بحوالى ٢٥٠٠٠٠ عامل .

(٢٢) **Les travailleurs étrangers en Europe occidentale, La Documentation française. Problémes politiques et sociaux, n° 227, 17 mai 1974.**

(٢٣) أنظر الأشكال ١٩ ، ٢٠ . وسوف تلاحظ أن أقوى موجات هجرة العمال الأجنبية الى أوروبا فان هذه الهجرة لم تكن تمثل أكثر من ٣٫٤٪ من اجمالى سكان البلد المضيف ، بينما تتجاوز هذه النسبة ١٠٪ فى الدول العربية المستقبلة للعماله .

(٢٤) أنظر :

Jean-Loup ANSELLE, Les migrations africaines. Réseaux et processus migratoires. Maspero, 1976.

(٢٥) انظر شرحا لهذا الموضوع فى :

G. TAPINOS, L'économie des migrations internationales, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1974.

(٢٦) **G. Tapios** ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٠ ـــ ومع ذلك يعتقد السيد/ كلوش مدير البنك الدولى أن الثلاثة أو أربعه ملايين عامل مهاجر الى الدول النفطية قد أثبتوا أن لديهم « قدرة كبيرة على الادخار » وأنهم « يرسلوا معظم دخولهم الى أوطانهم الأم ـــ حوالى ٤ مليارات من الدولارات عام ١٩٨٠ فقط » . ويعتقد أن الروابط المعقوده هكذا بين الدول المصدرة والمستورد للعماله مفيده للجانبين وأنها تساعد على مضاعفة القدرة التصديرية للأولى الى الثانية . (ازدادت الصادرات الباكستانية الى دول الشرق الأوسط من ٢٪ عام ١٩٧١ الى ١٤٪ عام ١٩٨٠) . أنظر .

(٢٧) وتعتبر المصاهرة من بين الوسائل التى تساعد على هذا الاندماج . فمن بين ٣٣٥٠٠٠ زيجة سجلت عام ١٩٨٠ فى فرنسا بلغ عدد الزيجات المختلطة ٢٦٠٠٠ مقابل ٦١٠٤ زيجه كان طرفاها من الأجانب . وفى الفترة مابين ١٩٦٥ و١٩٧٨ ارتفع رقم زواج الفرنسيين الذكور من جزائريات الى ٦٤٧ مقابل ٨٤ فقط ورقم زواج الفرنسيات من الجزائريين الذكور ١٥٢٩ مقابل ٩٤١ فقط . أما عن « الثمن الذى يتعين دفعة » فيكفى أن نتذكر حركه المعارضه التى قامت من مدينة رين **Rennes** بفرنسا احتجاجا على مشروع بناء مسجد فيها .

(٢٨) Marie France TOINET, Les Etats-Unis et leurs populations, Ed. Complexe, 1981; p. 52.

(٢٩) حول هذه القضايا أنظر :

Jean-Jacques TUR, Les Emirats du golfe, P.U.F., Que sais-je ? 1976; BIRKS et C.A. SINCLAIR, International migrations and development in the arab region, Organisation International du Travail, 1980.

(٣٠) أنظر :

William GLASER, The brain drin, Emigration and return, Unitar, Research Report, n° 22, Pergamon Press, 1978.

(٣١) نشرت صحيفة الفاينانشال تايمز ، المعروفه بجديتها ، فى ٢١ ابريل ١٩٦٧ أرقاما تقول أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت مكاسب تصل الى ٤ مليارات من الدولارات من وراء الأطباء العاملين فى الولايات المتحدة والذين تم تأهيلهم فى بريطانيا . وهناك تقديرات أخرى تدخل فى حسابها جميع الأطباء « المستوردين » الى الولايات المتحدة وتكلفه التأهيل المهنى فهؤلاء الأطباء ، وهى تؤكد على أن اجمالى هذه المكاسب أكبر بكثير من هذا الرقم .

(٣٢) لاحظ أبعاد ظاهرة هروب المهن الطبية . اذ أن نسبة هجرة الأفراد من ذوى المهن الطبية الى الخارج مقارنة بنسبة من يبتغى منهم داخل أوطانهم الأصلية هى نسبة عالية جدا فى بعض الدول المتخلفة . إذ تصل هذه النسبة فى باكستان الى ٥٠ ــ ٧٠٪ ، وفى سوريا ٤٠٪ وفى ايران ٣٠٪ وفى الهند ٣٠٪ وفى الفلبين ٢١٪ وفى سريلانكا ٢٠٪ .

(٣٣) L'Empire éclaté, Flammarion, 1978

(٣٤) تقول توقعات علماء السكان أن السكان من أصل أمريكى لاتينى سوف يصبحون فى عام ١٩٩٠ أهم الأقليات فى البلاد . وفى هذا الوقت تقريبا سوف يصبح نصف سكان كاليفورنيا وثلث سكان تكساس من الناطقين بالأسبانيه . وفى عام ٢٠٠٠ قد يشكل هؤلاء السكان أغلبية فى ثلاث أو أربع ولايات أمريكية (Business week ، ٢٣ يونيو ١٩٨٠) . حول كافة هذه النقاط انظر :

Marie-France TOQET, Les Etats Unis et leurs populations مرجع سبق ذكره ، أما عن كافة المشاكل الأخرى المعقدة والتى تثيرها قضية الاندماج « الثقافى » و « الهيكلى » للمهاجرين انظر :

«d'Etude pilote sur les Chinois de Long Island» (Phylon, Athanta, 1970) reproduite dans Les Chinois dans le monde, La Docmentation française, «Problémes politiques et sociaux», n° 79-80. juill 1981.

(٣٥) أنظر : Monica CHARLOT, Naissance d'un probléme racial. Minorités de couleur en Grande Bretagne, A. Colin, 1972.

(٣٦) أنظر :

René LAHOGUE, Population et économie du Canada, La Documentation française, N.E.D., m° 4531-4532, 10 oct. 1979.

(٣٧) سوف يكون مفيدا أن نتأمل عن قرب نتائج انتخابات الرئاسه فى فرنسا التى جرت فى ١٠ مايو ١٩٨١ . فإذا ماأدخلنا فى حسابنا أرقام الناخبين الذين ينتمون الى هاتين الفئتين ، فسوف نكتشف أن تكتل التصويت اليهودى وضياع أصوات المستوطنين الفرنسيين (وهما شريحتان لهما خصوصية غريبه) يمكن أن يفسر هزيمة فالوى جيسكار ديستان .

مراجع :

Ouvrages généraux:
SAUVY (Alfred): Théorie générale de la population, P.U.F., deux volumes, 1952,

1956.
— De Malthus à Mao Tsé Toung, édition Denoël, 1958.
BEAUJEU-GARNIER (Jacqueline): Géographie de la population, deux volumes,

édition M. Th. Génin, 1956.
— Trois milliards d'hommes, Hachette, 1965.

REINHARD (Marcel) et autres: Histoire générale de la populatiale, Montchrestien, 1968.
«Eléments pour une politique démographique», Revue internationale des sciences

sociales, U.N.E.S.C.O., vol. XXVI, 1974, II.
CHARBIT (Yves): La population du monde et la Conférence de Bucarest, N.E.D.,

n° 4218-4219-4220, 8 oct. 1975.

Données statistiques:

Annuaire démographique des Nations Unies.

Rapports annuels sur le développement dans le monde de la Banque mondiale et Atlas de la Banque mondiale.
O.I.T.: Une marée humaine — Les problémes démographiques vus par L'O.I.T.,

Genéve, 1974.
O.N.U.: Aperçu de la situation démographique dans le monde en 1970-1975 et ses

incidences à long terme, 1974.
O.N.U.: Aperçu de la situation démographique dans le monde en 1977, 1980.
O.N.U.: World Statistics in brief, 1980.

Travaux divers:

CHARLOT (Monica): Naissance d'un probléme racial. Minorités de couleur en Grande-Bretagne, Paris, A. Colin, 1972.
CENTRE DE RECHERCHES EUROPEENNES: L'exode des cerveaux, Lausanne, 1968.
«Les travailleurs étrangers en Europe occidentale», Problémes économiques et sociaux, La Documentation française, n° 227, 17 mai 1974.
TAPINOS (Georges): L'économie des migrations internationales, Presses de la Fondation, 1974.
O.C.D.E.: L'O.C.D.E. et les migrations internationales, Paris, 1975.

GEORGE (Pierre): Les migrations internationales, Paris, 1976.
ANSELLE (Jean-Loup): Le migrations africaines. Réseaux et processus migratoires, Maspero, 1976.
GLASER (William): The brain, Emigration and Return,, UNITAR, Research report n°22, Pergamon Press, 1978.
COMMISSION INTERNATIONALE D'HISTOIRE DES MOUVEMENTS SOCIAUX ET DES STRUCTURES SOCIALES:: Les migrations internationales de la fin du XVIII° siécle à jours, C.N.R.S., 1980.
O.N.U.: Tendances et caractéristiques des migrations internationales depuis 1950, 1980.
BIRKS (J.S.), SINCLAIR (C.A.): International migration and development in the Arab region, publication B.I.T., 1980.

الفصل الثالث

التقدم الفنى

ان معالجة التقدم الفنى باعتباره أحد العوامل المؤثرة على مجرى العلاقات الدولية يقتضى سرد بعض الايضاحات الأولية . فالحيز والبشر معطيات يمكن رصدها وقياسها على نحو مباشر . أما التقدم الفنى ، وهو نتاج العبقرية الانسانية فى نضالها ضد الطبيعة ، فلا يمكن الامساك بتلابيبه أو قياس أهميته الا من خلال مظاهره المتعاقبة ، فمثلا فيما يتعلق بالملاحة ظهر الشراع أولا ، فالدفة فالبوصلة ... الخ .

ومع ذلك يلتقى مؤيدو التقنية ومعارضوها حول وجهة نظر مختلفة : فهم يعتقدون أن الابتكار الفنى يكتسب نوعا من الاستقلالية تجاه مخترعيه بمجرد دخوله الى مجال التطبيقات العملية . فحيث ان الابتكار يساعد على الوصول الى مستوى عال من الفاعلية ، من خلال تحقيق الغلة المثلى للجهد المبذول والترشيد الأمثل للسلوك ، فانه يلغى التجارب السابقة عليه ويطور تأثيراته الخاصة على نحو تراكمى وغير قابل للارتداد . وما أن يتم تجاوز الحاجز الذى يفصل بين الكشف العلمى واستغلاله فنيا حتى يصبح الانسان والمجتمع فى موقف أشبه بموقف من أطلق الجان من القمقم ويصبحان غير قادرين على السيطرة على الأدوات التى كانا قد مكناها بداية من التحرر من ربقه الطبيعة . بهذا المعنى نستطيع أن نتحدث عن تأثير التقدم الفنى[1].

وعلينا أن نحذر من اساءة فهم هذا المدرك بان نتناسى أن هذا « التقدم » ليس سوى مجموع العديد من الابتكارات الخاصة والتى يتعين ، كى نرسم لوحة دقيقة لها ، أن نضعها فى اطارها التاريخى وأن نقيس أثرها .

من آجل هذا يتعين علينا أن نستعرض تاريخ البشرية كله والذى حولت الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها مجراه . وليس من الضرورى أن نكون من أنصار التفسير المادى للتاريخ لكى نعترف بان المراحل المتعاقبة ، والتى استطاع الانسان من خلالها أن يحكم قبضته على الطبيعة ، قد أسهمت فى تغيير العقليات الفردية والفعالية الاجتماعية بأكثر مما أسهم به الجدل الايديولوجى . وفى العلاقة الجدلية بين العلم Science والضمير conscience نجد أن العلم هو الذى يخلق الابتكار دائما ، مثيرا بذلك تحديا أمام الضمير . ولا يستطيع أحد أن ينكر أن العلم ، على الأقل فى جانبه التطبيقى ، قد أنجز من التقدم خلال الخمسين عاما الماضية بأكثر مما تم انجازه خلال آلاف السنوات السابقة .

كيف يؤثر هذا المعدل السريع على العلاقات الدولية ؟ أولا من خلال ما يؤدى اليه من مضاعفة القدرة على تحويل الطبيعة ودفع هذا التحول نحو نقطة اللاعودة ، ثم من خلال ما يؤدى اليه من عملية توحيد ومعيرة حقل العلاقات الدولية فى جميع مظاهرها وبالذات فى ميادين الدبلوماسية والاستراتيجية والثقافة .

١ - السيطرة على الطبيعة :

لقد أدى اللجوء المكثف الى الميكنة ، والتقدم الذى حدث فى المعرفة وفى مجال تحويل المادة ، الى زيادة القدرة على الكشف واستغلال الموارد البشرية أو الطبيعية بطريقة يكاد يستحيل قياسها .

والى هذه الزيادة فى القدرات التحويلية يرجع الفضل فى زيادة الانتاج الصناعى والزراعى والسيطرة على موارد جديدة للطاقة (بترولية ، وهيدرولية ، ونووية ، وشمسية) . وهى كلها عوامل أدت الى تحسين مستوى المعيشة والارتقاء بها بالنسبة لقطاعات واسعة من السكان . والى هذا التقدم ايضا يرجع الفضل فى تفجير الثورة الطبية وآثارها العديدة التى أشرنا اليها فى الفصل السابق (مكافحة الأوبئة ، زيادة عمر الانسان ، ولكن أيضا انخفاض معدل المواليد بسبب انتشار وسائل منع الحمل) . واذا كانت خيرات هذا التقدم لم توزع بالفعل بشكل عادل على سكان العالم الا أن الانتشار التدريجى للتقنيات تبدو وكأنها مسألة مفروغ منها طال الزمن أو قصر .

ويكمن الخطر فى الاثار الضارة المترتبة على الاستخدام غير المعتدل للتقنيات . إذ يؤدى مثل هذا الاستخدام الى تهديد التوازنات الطبيعية ، وتلوث الموارد غير القابلة للاحلال (مثل المياه والهواء) ، ومخاطر وقوع حوادث نووية ، واشتداد الرقابة البيروقراطية باستخدام نظم المعلومات ، وأخيرا فانه قد يغرى بالتلاعب فى المسائل الوراثية (الجينية) . وهكذا يبدو أن الانسان قد وصل الى مرحلة يخشى فيها أن تنقلب اختراعاته واكتشافاته ضده .

ولا شك أن هذه المشاكل تثور داخل الدول ، ولكنها عادة ما تنزع ، وبسرعة ، نحو تجاوز حدود هذه الدول . فتلوث الانهار بالمواد الكيميائية والمحيطات بمخلفات ناقلات البترول والفضاء

بالانفجارات النووية ، هى مسائل لا تقف أمامها حدود . وقد أدت بالفعل الى ظهور خصومات ومنازعات بين الدول المتجاورة (النزاع بين فرنسا والدول الواقعة على نهر الراين ، احتجاج كل من استراليا ونيوزيلنده على التجارب النووية الفرنسية فى المحيط الهادى) ، كما ظهرت مشاكل خاصة بالرقابة والحماية لا يمكن حلها بقرارات من جانب واحد وهو ما تأكد من خلال المناقشات التى دارت فى مؤتمر ستوكهلم للبيئة الذى عقد عام ١٩٧٢ . فما الذى يمكن أن يحدث فى المستقبل إذا ما تمكنت دولة ما من التحكم فى الأحوال الجوية Flux climatique على حساب الدول المجاورة ؟ واذا كان قد أمكن بالفعل حل بعض المسائل عن طريق المعاهدات (مثل الالتزام بعدم استخدام الفضاء الخارجى كميدان للتنافس النووى) ، فان عددا آخر من المسائل بقى وسيبقى بلا حل طالما لم توجد بعد السلطة الدولية القادرة على التصدى لها وعلاجها .

ان التطور الذى وصل اليه فن استخراج المواد الأولية فى صورته الحالية يهدد فى الواقع التقسيم المتفق عليه للموارد الطبيعية ويتحدى السيادة الاقليمية للدول ، اذ أن منطق أحدهما يتعارض مع عشوائية الآخر .

٢ – تحول الديبلوماسية :

لقد غير التقدم الهائل الذى تم احرازه فى ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الديبلوماسية تغييرا عميقا ان لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها .

وإذا كانت السفارات المتنقلة أو المؤقتة قد وجدت دائما ، وفى كل العصور ، فان تبادل واعتماد الممثلين الديبلوماسيين الدائمين لم يستقر بين الدول الا اعتبارا من القرن السادس عشر فقط تحت تأثير جمهورية البندقية . وبالتدريج تكونت شبكة ديبلوماسية[٢] بين الدول الأساسية ، وهى تتسع اليوم لتشمل الكرة الأرضية قاطبة ولا يحد من شمولها هذا سوى بعض العوائق الايديولوجية أو الماديه .

لقد أدى الانتقال من نظام البعثات المؤقتة الى نظام البعثات الدائمة الى التخفيف من حدة المشكلات التى نجمت عن تباعد المسافات وطول الوقت الذى كان يستغرقه الاتصال بين العاصمتين ، دون أن يقضى نهائيا على تلك المشكلات[٣]. وكان السفراء يضطلعون بوظيفة تمثيلية ، ليس فقط من الناحية البروتوكولية ولكن أيضا من الناحية العملية ، لحساب رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية . وبواسطتهم كان يتم الاتصال الشفوى والكتابى مع السلطات الأجنبية . ومن ناحية أخرى فقد اضطلع السفراء بوظيفة اعلامية لحساب حكوماتهم المعنية (وهو دور كان موضع اتهام دائم أو تشكك فى ممارسة الجاسوسية) . كما كانوا يلعبون دورا نشطا فى المفاوضات ويمهدون الطريق أمام إبرام المعاهدات ويناقشون بنودها عند الضرورة . وأخيرا فقد

اضطلعت السفارات ، بمعاونة القنصليات ، بحماية أشخاص وممتلكات رعاياها المقيمين بصفة دائمة أو مؤقتة على أرض الدولة الأجنبية .

وباستثناء الجانب البروتوكولى للوظيفة التمثيلية التى لم يبق منها سوى مغزاها الرمزى[٤]، فقد أصبحت المهام الثلاث التقليدية الأولى للخدمات الدبلوماسية خالية تماما من أى مضمون حقيقى . فلم تعد القيادات السياسية فى حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها ، اذ تقوم هذه القيادات بالانتقال بنفسها باستمرار وبسرعة من بلد لآخر ، أو يتقابلون بشكل دورى فى المؤتمرات الدولية . وبالاضافة إلى الانتقال الشخصى فهناك وسائل الاتصال العديدة : التليفون ، التلكس ، االبـرق، أو « التليفون الأحمر »[*] والتى يمكن استخدامها فى اجراء محادثات مباشرة عند الضرورة . وأخيرا تستخدم وكالات الأنباء والصحافة والاذاعة والتليفزيون فى الدول ذات الأنظمة الشمولية كوسيلة لنقل « رسائل » شبه رسمية كان من الممكن أن تنقل من قبل من خلال القنوات الرسمية للبعثات الدبلوماسية .

ولم يختف الدور الاعلامى للبعثة الديبلوماسية تماما ، ولكنه أجبر على التغير . اذ عادة ما يتم التداول الفورى للانباء عن طريق وسائل الاعلام قبل أن تتمكن السفارات من نقلها ، وبالتالى فلا يبقى لهذه السفارات من دور سوى محاولة تحذير حكوماتها من التغيرات المتوقعة والتى لم تعرف بعد ، أو جمع وتحليل وتفسير الأخبار التى تم نشرها بالفعل . وفى هذا الاطار فعادة ما يتمكن الصحفيون من تحقيق السبق على الديبلوماسيين . أما فيما يتعلق بالتفاوض فنجد أن هذه الوظيفة تفلت بدورها تدريجيا من نطاق المهام الموكولة الى السفارات حيث يقوم بها المسئولون الرسميون مباشرة .

وعلى العكس من ذلك نجد أن الوظيفة الرابعة قد تطورت تطورا ملموسا مما يقطع بتنوع وازدياد كثافة العلاقات الدولية . فقد تطورت الخدمات التجارية والمالية والثقافية والاجتماعية تطورا ملموسا فى السفارات وهو ما يؤكد على أن السفارات قد تحولت ، حين عجزت عن الاستمرار كمراكز للتأثير السياسى ، الى شىء أشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للاختراق التجارى[٦].

والواقع أن الشبكة الديبلوماسية تعتبر ضحية للتقدم فى وسائل الاتصال . لكن ذلك لا يعنى أنها قد أصبحت من مخلفات الماضى . فالديبلوماسية كفن للتفاوض بين الحكومات لم تختف . ولكنها تتم الآن « على الهواء مباشرة » بين المسئولين المباشرين . ان ما أحدثه التقدم الفنى من تغيير فى هذا المضمار له بعده السياسى أيضا ، فقد أدى الاستغناء عن الوسطاء ، وهم من ذوى الدراية والخبرة ، ليس فقط الى زيادة سرعة الاتصال المباشر بين الحكومات ، ولكن أيضا الى تيسير عملية الاتصال ذاتها بكل ما ينطوى عليه ذلك من مساوىء أو محاسن .

٣ – الانقلاب فى جوهر الاستراتيجية :

لقد أثرنا هذا الموضوع من قبل ، ونحن فى معرض الحديث عن العلاقة بين الحيز والقدرة العسكرية .

كان التقدم الذى تم احرازه فى مجال التسليح لايزال بطيئا حتى وقت قريب ، وعكس هذا التقدم ، بل وجاء تعبيرا عن جدلية العلاقة المعروفة بين السيف والدرع : إذ كان من شأن كل ابتكار يضيف ميزة جديدة الى ما يتمتع به طرف من الأطراف ، اثارة عدد من ردود الأفعال تمكن الطرف الآخر ، وخلال فترة وجيزة ، من اكتشاف ميزة مضادة لاحباط مفعول الميزة الأولى أو اعادة التوازن المختل . وقد اعتقد فردريك انجلز ، فى معرض تحليله للحرب الفرنسية – الألمانية عام ١٨٧٠ منذ أكثر من قرن مضى ، أن بامكانه أن يكتب قائلا « لقد تقدمت صناعة السلاح وأصبحت من الدقة بحيث يستحيل تصور انقلاب جديد حاسم فى هذا الميدان . فعندما تحتوى ترسانة السلاح الآن على مدافع تستطيع أن تصب نيرانها على الكتيبة المعادية وبمجرد رصدها عن طريق الرؤية المباشرة ، وعلى بنادق تستطيع احراز نتائج مشابهة عندما تصوب على الانسان ، وهى بنادق يستغرق حشوها بالذخيرة وقتا أقل من الوقت اللازم للتصويب ، فان أى تقدم يحدث بعد ذلك فى مجال الأسلحة الأرضية سوف لا يكون له تأثير يذكر . لقد ولى عصر التطور فى هذا الميدان »[٧].

ولكى يتسنى لنا قياس المسافة التى قطعها التطور فى هذا المجال منذ تلك النبوءة الخائبة ، يكفى أن نعرض لجانب من نص الخطاب المفتوح الذى وجهه الحزب الشيوعى السوفيتى الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى (مارس ١٩٦٣) فى الوقت الذى كان فيه ماوتسى تونج لايزال يصف القنبلة النووية الأمريكية بأنها « نمر من ورق » :

« ان القنبلة النووية لا تعير اهتماما إلى أى مبدأ طبقى ، ولا تشغل نفسها بمعرفة من هو الامبريالى ومن هو الكادح .. فلقد غير السلاح النووى والصواريخ الناقلة له والتى تم اختراعها خلال هذا القرن كل الأفكار المسبقة عن الحرب » .

ولقد أدى التطور الدقيق فى مجال صناعة السلاح ، وحتى دون أن نأخذ فى الاعتبار التأثيرات المحتملة للابحاث الجارية لتطوير التقنيات فى هذا الميدان والتى قد تأتى بنتائج وانقلابات يصعب التكهن بأبعادها ، أقول أدى هذا التطور بالفعل الى ثلاث نتائج نهائية لا رجعة فيها :

١ – وتتمثل النتيجة الأولى فى أن حجم المخزون الحالى والمتراكم لدى الدول النووية يكفى لتدمير العالم (عدة مرات على حد تعبير الخبراء) . وازالة أى أثر للحياة على سطح الأرض .

٢ – وتتمثل النتيجة الثانية فى أنه يمكن الآن ، بسبب التطور فى صناعة الصواريخ ووسائل اطلاقها

(من القواعد الأرضية الثابتة أو المتحركة أو من الطائرات أو الغواصات) ، اصابة أى هدف للخصم وبدقة بالغة وخلال ثلاثين دقيقة انطلاقا من أية نقطة على سطح الأرض . لقد اتصل الحقل الاستراتيجى وتوحد الآن بشكل كامل ونهائى .

٣ – وتتمثل النتيجة الثالثة فى أنه أصبح باستطاعة وسائل الرصد عن طريق الأقمار الصناعية أو عن طريق طائرات التجسس تصوير ونقل صور كل الأجسام الساكنة أو المتحركة والتى تصل أحجامها الى حجم كرة التنس ، وذلك فى التو والحال[٨]، كما تستطيع شبكات الرادار الثابتة أو الطائرة أن تراقب من على البعد كل التحركات العسكرية لأى خصم محتمل[٩].

واذا كان من شأن هذا الابتكار الفنى الأخير أن يحد قليلا من حرية استخدام الابتكارين الآخرين ، فان ذلك لا ينتقص من حقيقة أن الحرب النووية تخرج بطبيعتها كليا من نطاق الاستراتيجية التقليدية . فانتاج الأسلحة النووية لا يتم بقصد الاستخدام حيث أن وظيفته الأساسية هى منع الخصم من استخدامه كوسيلة لحماية النفس من الدمار ، ذلك لأن استخدامه قد يجر البشريه كلها الى عملية انتحار جماعى . وهذا هو بالضبط منطق الردع الذى يعتمد أساسا على امكانية المحافظة على القدرة فى توجيه ضربة ثانية للخصم أيا كان حجم الضربة الأولى . وقد أدى هذا الوضع الى خلق جو من « التواطؤ connivence » بين الدولتين اللتين تمتلكان الترسانة الرئيسية للسلاح النووى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى) ، وهو التواطؤ الذى قام ريمون آرون بتحليله باقتدار فى كتابه « السلام والحرب بين الأمم » ، لكنه خلق فى الوقت نفسه سباقا حلزونيا على التسلح . غير أن هناك عوامل ثلاثة ، تتصل اتصالا وثيقا بالضغوط التكنولوجية ، تتدخل لتغرس بذور الشك فى قلب استراتيجية الردع هذه :

١ – فهناك خوف دائم من أن يتمكن طرف من اكتشاف السلاح المطلق والذى يمكنه من شل قدرة الطرف الآخر بضربة قاضية واحدة . وهذا يفسر استمرار البحث الدائم عن أسلحة أكثر تطورا ، على الرغم من التوقيع على اتفاقيات خاصة بتحديد كميات الأسلحة الاستراتيجية . ان انتفاء التوازن سوف يؤدى بالفعل الى انتفاء منطق الردع ويمكن أحد الأطراف المتصارعة من أن تؤول له السيطرة المطلقة بلا منازع .

٢ – ان انقاص حجم « العبوات » النووية ، ومن ثم امكانية استخدامها جنبا الى جنب مع أسلحة أخرى فى حرب « تقليدية »[١٠] ، يجعل من العسير التفرقة بين منطق الردع وبين منطق المعركة فى هذه الحالة . ويتجادل الخبراء الآن حول معرفة ما اذا كان من شأن هذا الوضع أن يقلل أو يزيد من مخاطر التصعيد ، وحول ما اذا كان من شأن « الرد المتدرج la riposte graduée » أن يسهل أو يعوق عملية الاتجاه نحو التطرف فى التصعيد . ولا يمكن تقديم اجابة علمية على هذا السؤال .

٣ – وحتى مع افتراض امكانية قيام الردع بوظيفته على الوجه الأكمل بما يسمح باستبعاد احتمال التدمير النووى ، فان احتمالات اللجوء إلى الحرب التقليدية لاتزال قائمة ، يشهد على ذلك التدخل العسكرى الأمريكى فى فيتنام والتدخل العسكرى السوفيتى فى أفغانستان . ومعنى ذلك أنه يتعين على كل من القوى النووية الكبرى اعتماد استراتيجيتين بديلتين يستجيبان لمنطقين مختلفين : منطق الردع ومنطق المعركة ، وتوجيه جهودهما التسليحية وحساباتهما العسكرية فى الوقت نفسه بما يتلاءم مع هذين الافتراضين .

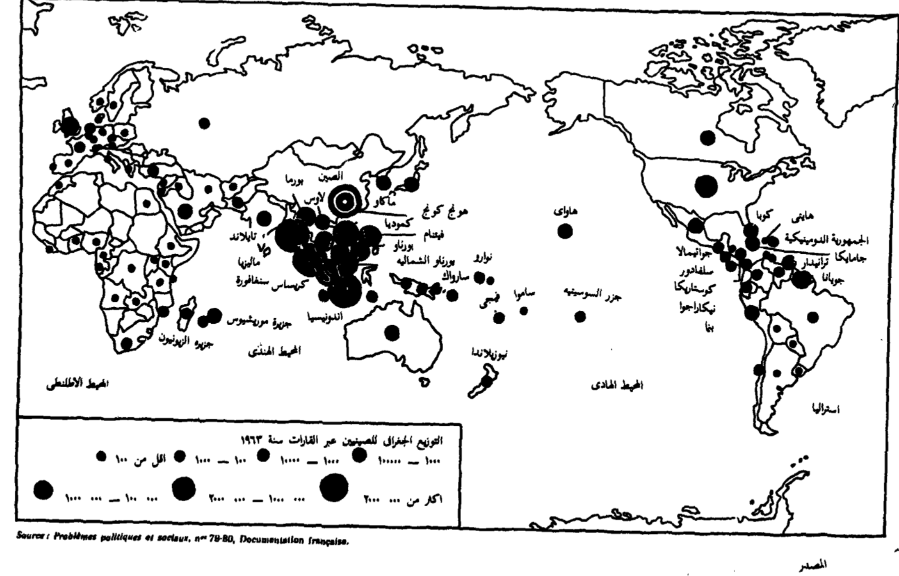
واذن فان السيطرة التكنولوجية على أكثر ترسانات الأسلحة النووية تقدما لا يعفى من وجود مساحة من علم اليقين تشكل تحديا لم يسبق له مثيل أمام القدرة على الفهم والادراك[١١].

وتواجه الدول ذات القدرات النووية المحدودة مشاكل من طبيعة أخرى لكنها ليست أقل خطورة ، فالمذهب العسكرى الفرنسى مؤسس رسميا على مبدأ « تقديس » التراب الوطنى "Sancturisation" du territoire national وهو ما ينطوى طبيعيا على رفض احتمال المشاركة فى « معركة أمامية » ، مع اللجوء فى حالة التعرض للتهديد الى أكثر وسائل الرد تصعيدا : استراتيجية ضرب المدن بدلا من ضرب القوات . ويؤدى منطق هذا الاتجاه الى عزلة ديبلوماسية كاملة . لكن الواقع أن الاستراتيجية النووية الفرنسية لا تستطيع أن تتجاهل مقتضيات التضامن مع حلفائها الأوروبيين أو ألا تأخذ فى اعتبارها ما تقدمه لها « المظلة النووية » الأمريكية من حماية فى حالة الأزمة . ومن هنا جاء التناقض الذى أفصح عنه فرانسوا ميتران بشكل واضح حين كان لا يزال مرشحا لرياسة الجمهورية :

« يستحيل على فرنسا فى ظل الوضع الحالى للحلف أن تفعل شيئا آخر سوى حماية ترابها الوطنى عن طريق الردع النووى . وأى خروج لها من حدودها يتعارض على نحو أساسى مع هذه الاستراتيجية ، ومن شأنه أن يؤدى الى استدراجنا فى أزمات لا نستطيع عندئذ السيطرة عليها ، وأن يدخلنا فى نظام نفقد فيه استقلالية قرارنا . الى نوع من الحياد تجاه الأوضاع الدولية وبالذات تجاه أقرب أصدقائنا . فاذا كنا نرفض التضامن مع هؤلاء فكيف نستطيع فى الوقت نفسه أن نطلب تضامنهم معنا ؟ ان هناك تناقضا antimonie فى عالم اليوم بين الاستراتيجية القائمة على الدفاع عن التراب الوطنى وحده والاستراتيجية القائمة على أساس التحالف ، وأى سياسى يخشى من مواجهة هذه المشكلة هو سياسى مضلل للرأى العام . ولهذا فإن أطالب بأن نعى تماما طبيعة الشىء الذى نتحدث عنه ، وألا نتحرج من الحديث عنه »[١٢].

لكن الصعوبة تنجم ، لسوء الحظ ، من عدم امكانية تقديم اجابة على هذا التساؤل[١٣]. بل قد يمكن الذهاب الى حد التأكيد على أن استمرار الغموض الاستراتيجى قد أصبح مطلوبا فى حد ذاته من أجل الابقاء على عنصر الشك فى ذهن الخصم .

شكل ٢٣ ـ التوزيع الجغرافى للصينيين فى العالم



المصدر Source : Problèmes politiques et sociaux, nos 79-80, Documentation française.

ومنذ اللحظة التى نسلم فيها زمام امورنا الى الاستراتيجية النووية ، يصبح لتلك الاستراتيجيه منطقها الخاص والذى ينطوى على قدر من عدم اليقين يستحيل علاجه . وفى هذا الاطار يصعب علينا أن نشير بأصابع الاتهام الى أوضاع تتعلق بحسن نوايا البشر أو صفاء ذهنهم ، ولكن يتعين أن يوجه الاتهام الى عدم امكانية السيطرة التامة على استخدام وسيلة تدمير لا تخضع ، بسبب طاقتها وسرعتها ، للقوانين التقليدية التى تحكم النزاع المسلح . ويؤدى هذا الوضع الى اضطراب كبير فى قدرة اللاعبين على التحكم فى اتخاذ القرارات ، ومن ثم ، الى زعزعة قواعد اللعبة الاستراتيجية نفسها على الصعيد العالمى . وهكذا ينجم عن الابتكار الفنى نوع من الخلط فى الأوراق السياسية .

٤ – التحولات فى الحقل الثقافى

تعتبر التغيرات التى طرأت على عملية نقل المعلومات والمعارف بين البشر من أهم الانقلابات التى شهدها تاريخ البشرية . فقد أسهم ابتكار الطباعة ونشر الكتاب ، ابتداء من القرن السادس عشر ، الى زعزعة العقائد الراسخة ، وساعدا فى الوقت نفسه على الترويج لنظم قيمية جديدة . ولكن هذه التغييرات لم تمس سوى نخبة صغيرة كانت قادرة على شراء الكتب وقراءتها . ان وصول الجماهير الى عالم المعلومات يعود الى القرن الماضى فقط مع ابتكار ثم انتشار الصحافة اليومية جنبا الى جنب مع انتشار التعليم الالزامى وما أدى اليه من محو الأمية . لكن بقيت شبكة المعلومات فى معظم الحالات قاصرة ومحدودة بحدود الدول . وكانت سرعة نقل الأنباء لا تتجاوز نفس سرعة القطارات الى أن تم اكتشاف البرق (التلغراف) .

أ) وقد تغيرت هذه الصورة تغيرا كليا بعد قرن واحد من الزمان وذلك من حيث الطبيعة وأيضا من حيث العمق . ولا يعود ذلك فقط إلى ولوجنا الى عصر وسائل الاتصال الجماهيرية ، والتى تنقل فى كل لحظة ، وبأشكال عديدة ومتباينة « رسائل » (سمعية أو بصرية ، اعلامية أو نمطية) ، ولكن لأن هذا الاتصال قد اكتسب سمة عالمية وفورية ، أو فى سبيله الى اكتساب هذه السمة . فالخطوط التليفونية والموجات الاذاعية تعبر الحدود وتنسج شبكة عالمية للاعلام .

ويعتمد هذا السوق الجديد على سلسلة من الاجراءات الفنية التى دخلت تدريجيا فى صميم حياتنا وعاداتنا وعلى نحو يصعب معه تقويم آثارها على طرائق حياتنا وتفكيرنا : فالتلغراف والتليفون والتلكس وآلات البرق الكاتبة Teléscripteurs وأجهزة التليفون المتصلة بنظم المعلومات Télé-informatique (والتى يمكن من خلالها الاتصال بينوك المعلومات بواسطة أجهزة الكمبيوتر) ، هى كلها مصادر تحت تصرف الأفراد والصحف والشركات والأجهزة الادارية تمكنهم من اجراء الاتصال المباشر فيما بينهم وقفزا ، عند الحاجة ، فوق الحدود . ويؤدى تزايد عدد الصحف المطبوعة والموزعة والأفلام المنتجة والمعروضة إلى الاسهام فى تشكيل عقلية جماعية mentalité collective تتسم بسرعة ايقاع وتتابع المعلومات والتقاليع الفكرية والمظهرية والأخلاقية المتحررة من نفوذ النخب

المحلية والتقليدية التى كان لها التأثير الحاسم حتى ذلك الوقت . (أنظر الأشكال ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦) .

لكن المرحلة الحاسمة فى هذا التطور جاءت نتاجا لاختراع الراديو والتليفزيون . فقد استطاعت الموجات الصوتية أن تربط أجزاء العالم المختلفة . وأصبح العالم يشكل كلا واحدا فى هذا المجال ، وذلك بفضل الأقمار الصناعية للاتصالات المباشرة . (انظر الشكل رقم ٢٧) . ولا توجد الآن أية صعوبات فنية لبث واستقبال الرسائل المنقولة عن طريق الراديو . ونظرا لتزايد أجهزة الاستقبال بشكل منتظم وفى جميع دول العالم ، على الرغم من عدم عدالة توزيعها ، فانه يمكن لاعداد كبيرة ومتزايدة ، بما فى ذلك الاميين ، استقبال أى برنامج اذاعى ، وهو ما يؤكد على أن سوق الاعلام قد اقترب أو وصل بالفعل الى عتبة العالمية والفورية instantanéité . أما نقل الصورة فانه لايزال يتطلب وجود تجهيزات فنية أرضية تستخدم كمحولات لنقل الموجات الى الأقمار الصناعية وذلك لاعادة بثها . غير أن درجة التقدم التى تم التوصل اليها بالفعل تكفى لتمكين المشاهدين من المتابعة المباشرة لعملية هبوط الانسان على سطح القمر أو للمباريات الرياضية التى تدور على الجانب الآخر من الكرة الأرضية . ويعتقد الخبراء أنه ، مع نهاية الثمانينات ، لن تكون هناك حاجة الى التجهيزات الأرضية ، والتى كان بامكان الحكومات استخدامها لأحكام رقابتها فى هذا المجال ، اذ سيصبح فى مقدور أى مواطن ، وبمجرد تغيير الهوائى فى جهاز الاستقبال لديه ، أن يتابع البرامج التى تبثها أية محطة ارسال تليفزيونى فى العالم .

ب) فهل يمكن أن نتصور أن هناك حضارة جديدة ، تعبر عن العالمية ، هى الآن فى طور التكوين وأنها ستنبثق من ثنايا هذا الفيض المتدفق من الاتصال المستمر ؟ الواقع أن هناك عددا من الخبراء لا يترددون فى الاجابة على هذا التساؤل بالايجاب ، ومن بين هؤلاء عالم الاجتماع الكندى ماك لوهان Mc Luhan الذى يعتقد أننا نشهد الآن عملية تخلق لما يسميه هو « بالقرية الكونية » Le village planétaire والتى تصبح فيها ظاهرة « التدليك الثقافى Le massage culturel » أكثر أهمية من ظاهرة « الرسالة الثقافية le message culturel » ، وهى الفكرة التى يعبر عنها بقوله : إن « الرسالة هى التدليك »[11] The message is the massage . بل ان هناك جماعات سياسية يصعب أن ندخلها فى عداد الجماعات المحافظة اعتقدت أنها تستطيع أن تؤسس ايمانها بامكانية قيام حكومة عالمية فى القريب العاجل على هذه الشبكات الاتصالية الجديدة :

« البروليتاريون لا وطن لهم . وينحصر هدفهم لا فى إقامه وطن خاص بهم وانما فى نسج

الشكل رقم ٢٤

وضع الصحف اليومية فى العالم عام ١٩٧٥

الأقاليم الكبرى	العدد	العدد التقديرى للنسخ المطبوعة	
		الاجمالى (بالمليون)	لكل ١٠٠٠ نسمة
افريقيا	١٩٠	٦	١٤
آسيا	٢٢٣٠	٩٠	٦٤
أوروبا	١٦٦٠	١١٥	٢٤٣
أمريكا الشمالية	١٩٣٥	٦٦	٢٨١
أمريكا اللاتينية	١٠٧٥	٢٣	٧٠
أوسيانيا	١٢٠	٧	٣٠٥
الاتحاد السوفيتى	٦٩٠	١٠١	٣٩٦
الاجمالى العالمى	٧٩٠٠	٤٠٨	١٣٠
الدول المتقدمة	٤٦٢٠	٣٥٠	٣١٢
الدول النامية	٣٢٨٠	٥٨	٢٩

المصدر : الأرقام مستمدة من الكتاب الاحصائى السنوى لليونسكو ، ١٩٧٧

الشكل رقم ٢٥

التقديرات العالمية للكتب المنشورة

الأقاليم الكبرى	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٥
١- افريقيا	٣٠٠٠	٧٠٠٠	١١٠٠٠
٢- أمريكاالشمالية	١٤٠٠٠	٥٨٠٠٠	٩٢٠٠٠
٣- أمريكا اللاتينية	١١٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٩٠٠٠
٤- آسيا	٥٤٠٠٠	٦١٠٠٠	٨٨٠٠٠
٥- أوروبا	١٣١٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٦٤٠٠٠
٦- أوسيانيا	١٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٧- الاتحاد السوفيتى	٥٥٠٠٠	٧٦٠٠٠	٧٩٠٠٠
الاجمالى العالمى	٢٦٩٠٠٠	٤٢٦٠٠٠	٥٦٨٠٠٠
الدول المتقدمة	٢٢٥٠٠٠	٣٦٦٠٠٠	٤٨٠٠٠٠
الدو النامية	٤٤٠٠٠	٦٠٠٠٠	٨٨٠٠٠

المصدر : الأرقام مستمدة من تقرير لجنة ماكبرايد ، اليونسكو ، ١٩٨٠

الشكل رقم ٢٦

الانتاج العالمى لبعض المواد الثقافية

المـــادة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٤
أفلام تصوير (بآلاف الأمتار المربعة)	١٩٠٨٨٢	٢١٢٤١١	٢٤٤٧٦٩
أجهزة استقبال تليفزيونية (بالآلاف)	٢٩٩٧٥	٤٥٨١٥	٤٩١٦٤
أجهزة استقبال اذاعية (بالآلاف)	٧٢٨٤٧	١٠٧٨٤٠	١٢٢٥٣٤
أجهزة ترانزستور (بالآلاف)	٢٥٠٤	٧٧٣٩	١٤٨٩٥
مسجلات صوتية (بالآلاف)	٧٢٧٥	٢٢٩١٤	٤٧٦٣٧
أشرطة صوتية مسجلة (بالآلاف)	١٦٧٣٦	٢٠٧١٣	١٩١٤٧
أسطوانات (بالآلاف)	٤٤٧٠٠٠	٦٦٧٠٤٠	٩٦٣٣٣٨

المصدر : UN YEAR BOOK OF INDUSTRIAL STATISTICS, 1976.

الشكل رقم ٢٧
تقدير عن عدد أجهزة التليفزيون العاملة (١٩٦٠ ــ ١٩٧٦)
(بالألف)

السنة	افريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	آسيا	أوروبا	أوسيانيا	المجموع
١٩٦٠	١٢٢	٦٠٧٨١	٢١١٠	٧٠٦٤	٢٠٩٧٣	١١٢٥	٩٢١٧٧
١٩٦٥	٥٦٢	٧٧٨٢١	٥٥١٠	١٩٣٣٠	٧٤٣٥٢	٢٣٩٥	١٧٩٩٧٢
١٩٧٠	١٢٠٥	٩٦٥٤٠	١٢٥٧٠	٢٧٤٢٧	١٢٥٢٥٤	٣٤٧٩	٢٦٦٤٧٩
١٩٧٦	٢٧٥٦	١٤٢٧٠٠	٢٠٣٠٠	٣٩٤٠٠	١٧٤٢٠٠	٥٧٣٢	٣٨٥٠٨٩

العدد الاجمالى لأجهزة الاستقبال الاذاعية للسنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٧٦ (بالألف)

السنة	أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبيا	آسيا	أوروبا	أوسيانسا	المجموع
١٩٦٠	٤٠٠٠	١٨٤٠٠٠	١٤٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٣٦٠٠٠	٣٠٠٠	٣٦٣٠٠٠
١٩٦٥	١٠٠٠٠	٢٦٥٠٠٠	٢١٠٠٠	٤٢٠٠٠	١٨٤٠٠٠	٣٠٠٠	٥٢٥٠٠٠
١٩٧٠	١٦٠٠٠	٣٢٥٠٠٠	٣١٠٠٠	٥٨٠٠٠	٢٣٣٠٠٠	٨٠٠٠	٦٧٢٠٠٠
١٩٧٦	٣٠٠٠٠	٤٥٤٠٠٠	٥٨٠٠٠	١١٣٠٠٠	٢٨٤٠٠٠	١٤٠٠٠	٩٥٣٠٠٠

المصدر : U.I.T , 1977.

الشكل رقم ٢٨
نسبة توزيع وسائل الاعلام على القارات

	النسبة المئوية لتوزيع الصحف اليومية	النسبة المئوية لتوزيع أجهزة الاستقبال الاذاعية	النسبة المئوية لتوزيع الكتب المنشورة	النسبة المئوية من اجمالى سكان العالم
أفريقيا (باستثناء الدول العربية)	١٫٠	١٫٩	١٫٤	٩٫٩
أمريكا الشمالية	١٦٫٢	٤٤٫٩	١٥٫٤	٧٫٥
أمريكا اللاتينية	٥٫٦	٨٫٨	٥٫٢	١٠٫٥
آسيا (باستثناء الدول العربية)	٢١٫٨	١١٫٢	١٦٫٤	٤٣٫٨
الدول العربية	٧٫٠	١٫٩	١٫٠	٤٫٥
أوروبا	٢٨٫٢	١٦٫٥	٤٥٫٦	٤٫٥
أوسيانيا	١٫٧	١٫٥	٨٫٠	١٥٫٠
الاتحاد السوفيتى	٢٤٫٨	١٣٫٣	١٤٫٢	٨٫١

لايشمل هذا الجدول كلا من الصين ، كوريا الديمقراطية ، وفيتنام .
المصدر : الكتاب الاحصائى السنوى لليونسكو ، ١٩٧٧

الشكل رقم ٢٩
توزيع وسائلا الاعلام الجماهيرية على الأقاليم الكبرى فى العالم

الدول	الصحف اليومية	أجهزة الاستقبال الاذاعية	أجهزة الاستقبال التليفزيونية	التليفون*	عدد مرات التردد على دور العرض السينمائية
	لكل ألف نسمة				لكل نسمة
١ ـ منخفض الدخل القومى العام	١٩٫٢	٥٦٫٠	٥٫٤	١٫٣	٢٫٧
ب ـ متوسط الدخل القومى العام	١٩٫٠	٥٧٫٢	٢٢٫٥	١٥٫١	١٫١
جـ ـ الدول المتقدمة	٣٢٨٫٠	٧٤١٫٠	٣٣٨٫٠	٣٥٢	٧٫٤

* لاتشمل الاحصائيات الخاصة بالتليفون الصين

المصادر : Annuaire statistique de l'Unesco, 1977; Atlas de la Banque mondiale (pour les chiffres démongraphiques); Annuaire mondial de la radio et de la télévision (World Radio and TV Handbook) 1979; World Communications (Unesco 1977); Statistical Abstracts, U.S.A. 1978; Rapport I.P.C., avril 1979; Rapport interne, I.N.A., etc.

الشكل رقم ٣٠

تصدير المواد الثقافية
(نسبة الى الاجمالى العالمى)

المواد	صادرات الدول المتقدمة			صادرات الدول النامية		
	١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٦
النصوص المطبوعة	٩٤٫٧٠	٩٢٫٨٥	٩٣٫٦٠	٥٫٣٠	٧٫١٥	٦٫٤٠
الكتب المطبوعة	٩٣٫٤٠	٩١٫٥١	—	٦٫٦٠	٨٫٤٩	—
أجهزة الاستقبال التليفزيونية	٩٤٫٨٨	٩٤٫٧٨	—	٥٫١٢	٥٫٢٢	—
أجهزة الاستقبال الاذاعية	٨٧٫١٦	٧٨٫٢٢	—	١٢٫٨٤	٢١٫٧٨	—
مسجلات الصوت	٩٨٫١٢	٩٤٫٧٠	٩٢٫٩٠	١٫٨٨	٥٫٣٠	٧٫١
أدوات التصوير والسينما	٩٨٫٧٤	٩٨٫٣٢	٩٧٫١٠	١٫٢٦	١٫٦٨	٢٫٩٠
أفلام السينما الجاهزة	٧٩٫٥٥	٧٦٫٧٣	٧٩٫٤٠	٢٠٫٤٥	٢٣٫٢٧	٢٠٫٦٠

المصدر : UN Yearbook of Industrial Trade Statistics, 1975 et 1977.

شبكة من المجالس العمالية على اتساع العالم بأسره . اذ أن تطور وسائل المواصلات والاتصال المباشر واستخدام اجيال من العقول الالكترونية تزداد قوة على مر الأيام ، قد نقل هذا الهدف من نطاق الطوبائية العلمية الى أرض الواقع . « ان الاشتراكية هى المجالس العمالية مضافا اليها التوحيد الآلى automation » وليست هذه بصيغة هزلية .. فالعقل الالكترونى الجبار والتليفزيون موجودان ، وهما أقوى وأكثر فاعلية من أية نصائح أخلاقية ، وبواسطتهما يمكن تأكيد مشاركة الجميع فى اتخاذ القرارات الهامة ، اذ يمكن القيام بحسابات موضوعية وسريعة دون عوائق ادارية واعلان النتائج فى الحال . لقد أصبحت هذه حقيقة وليست مجرد ديماجوجية ولم تعد الحكومة العالمية حلما ولكنها عمل ممكن سياسيا وفنيا »[١٥].

وهذه النظرة التنبؤية ليست فى الواقع سوى استباق للحوادث يغلب عليه طابع المغامرة ، اذ لاتزال هناك مسافة كبرى بين المقدرة الفنية وحقيقة التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية التى يتعين حدوثها قبل عبور هذه الفجوة . فتعدد اللغات وتباينها مازالا عائقا يصعب تخطيه كما أن امكانية وصول نفس الرسالة الى الجميع لا يعنى بالضرورة أن هذه الرسالة سوف تستقبل وتفسر من الجميع بنفس الطريقة أو يستخلص منها نفس المعنى . ويعرف خبراء الاتصال تمام المعرفة ان الرسائل المستقبلة تمر بمراحل الترسيب والفرز والتقويم ، من جانب المستقبلين لها ، من خلال نظام قيمى محدد سلفا ، تفقد خلالها الرسائل جانبا كبيرا من جوهرها ان لم يكن من مدلولها[١٦]. وقد يؤدى الاكثار من الجرعات الدعائية ، الارادية أو اللاارادية ، أو حتى الاسراف فى استخدام الرسائل الأجنبية المصدر ، الى اثارة ردود فعل جماعية رافضة (كما حدث فى ايران الخمينى) ، ومن ثم الى نسف العملية الاتصالية نفسها ، وأخيرا فانه يتعين أن نلفت النظر الى الآثار التشبعية effets de saturation التى قد تؤدى ، على المدى الطويل ، الى تحييد الآثار الايجابية لسرعة الاتصال . لقد لاحظت مارى كلود سموتس Marie Claude Smouts أن مجموعة الوثائق الصادرة عن سكرتارية الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ قد بلغ ٥٥٧,٧٦٨,٥٥٠ صفحة[١٧]. فهل بمقدور أى باحث أن يتصدى لمثل جبل الأوراق هذا ؟ أما وليام والاس William Wallace[١٨] فيشير الى الزيادة المهولة فى عدد البرقيات التى ترسلها أو تستقبلها وزارة الخارجية البريطانية :

السنة	عدد البرقيات المستقبلة	عدد البرقيات المرسلة
١٩٣٩	٢٥٠٨٨	١٨٣٥١
١٩٦٢	٧٥٣٩١	١٥٥٠٢٠
١٩٦٩	١٦٦٠٠٠	٢٧١٠٠٠
١٩٧٢	٢٣١٠٠٠	٣٩١٠٠٠

فأى ادارة تستطيع مهما بلغ شأن التنظيم بها أن تعالج بشكل صحيح ٢٠٠٠ رسالة يوميا ، أى ٢٥٠ رسالة كل ساعة من أيام العمل الرسمية ؟ ومن هو هذا المولع بالمذياع أو بجهاز التليفزيون والذى يستطيع أن يسجل كل المعلومات أو البرامج التى يتم بثها كل لحظة على اتساع العالم ؟ ان الاسراف فى الاعلام مثله فى ذلك مثل أى مجال يؤدى الى وجود مخزون كبير تالف .

وبدون أن ننكر وجود تحولات جنينية خلقتها شبكة الاتصال العالمية - خصوصا ما يتعلق منها بمشاركة الرأى العام العالمى بشكل أكثر حيوية فى القضايا الدولية - الا أنه من السابق لأوانه التنبؤ بانتصار قريب للمجتمع أو الحضارة العالمية . ولهذا فان جان جاك روسو لم يكن ملهما حين كتب عام ١٧٦٢ يقول :

« كلما كثر اختلاط الأجناس والشعوب ، كلما أدى ذلك الى الاختفاء التدريجى للاختلافات القومية التى كانت تثير الانتباه من أول نظرة ... فهناك روابط بين أوروبا وآسيا هى الآن أقوى مائة مرة مما كانت عليه الروابط القائمة قديما بين فرنسا وأسبانيا ، فأوروبا وحدها كانت أكثر تبعثرا مما هو عليه العالم كله الآن .. ولهذا السبب فان التفرقة القديمة بين الأجناس وبين خصائص التربة والمناخ كانت تنطبع بشكل قوى على سلوك وأشكال وعادات وسمات كل شعب من الشعوب بأكثر مما يبدو عليه الحال الآن .. »[١٩].

ومع ذلك فان الاعتقاد فى فاعلية وسائل الاعلام الجماهيرية قد بلغ من القوة حدا جعل كل اللاعبين الدوليين والمتنافسين يحاولون التقاطها واستخدامها لمصلحتهم الخاصة شأنها فى ذلك شأن كل المزايا الناجمة عن التقدم الفنى .

٥ - التقدم الفنى وعلاقات القوى :

من المؤكد أن الامساك بناصية العلم واتقان تطبيقات التكنولوجيا سواء فى ميادين الانتاج أو الدفاع أو الاتصال يمثل سلاحا فعالا فى حقل المنافسة الدولية . ومن ثم يلجأ اللاعبون على الساحة اما الى محاولة احتكار العلم أو منافسة الأخرين فيه . ومن طبيعة الأشياء أن يضم الجدل حول هذه القضية تلك الأطراف التى تتمتع « بتقدم » فى هذا الميدان فى مواجهة الأطراف التى تعانى من « تأخر » فيه أى الدول الصناعية فى مواجهة الدول المتخلفة .

أ) وقد استوعبت الدول الصناعية وبالذات منذ أزمة الطاقة وما صاحبها من تهديد بقطع امدادات المواد الأولية ، درسا مفاده أن فرصتهم الوحيدة للاحتفاظ بتفوقهم تكمن فى الاستغلال المكثف للمادة الوسيطة la matière grise . وحول وجهة النظر هذه فان استراتيجية اليسار تختلف فى الواقع عن استراتيجية اليمين ، على الأقل فى فرنسا ، اذ لا يشير « الخطاب » السياسى الى أى حل يضمن الاستمرارية .

١ – ففي ميدان الدفاع كان يحلو للجنرال ديجول أن يعلن : « وباختصار فان بلادنا تواجه مرة أخرى ضرورة أن تحوز أقوى أسلحة العصر تدميرا »[٢٠]. أما فاليرى جيسكار ديستان فكان يعلن من ناحيته « يجب المحافظة على الردع ، وهذا يعنى أن نصل به دوما الى المستوى الفنى المطلوب وهو ليس بالأمر السهل لأن الآخرين يتقدمون وبالتالى فنحن مضطرون أيضا أن نتقدم »[٢١]. أما رئيس الوزراء بيير موروا فقد أعلن حديثا من فوق منبر الجمعية الوطنية فيما يتعلق « بالقدرة الوطنية على الردع » أن : « فرنسا لا تستطيع أن تتأخر قيد أنملة فى هذا السباق التكنولوجى الدائم والذى يجرى على هذا المستوى »[٢٢].

٢ – وفى الميدان الاقتصادى ، لم يتوقف الجنرال ديجول يوما فى خطاباته وأحاديثه ومؤتمراته الصحفية عن المطالبة باحراز « التقدم الاقتصادى والفنى والعلمى والذى يتوقف عليه كل شيء »[٢٣] أو « وصول التقنية الى جميع القطاعات »[٢٤]. ويؤكد فاليرى جيسكار ديستان على أن « تطوير وتعظيم الجهد البحثى فى فرنسا يمثلان أولوية مطلقة وضرورة أن تحتل فرنسا مكانها فى الصف الأول وفى طليعة مثيلاتها من الدول وذلك من خلال حجم ونوعية ما تجريه من بحوث »[٢٥]. أما فرانسوا ميتران فقد أكد بوضوح أكثر على ما يمكن أن تحققه حكومة يسارية من طموحات فى هذا الميدان : « إن أحد المفاتيح الرئيسية للخروج من الأزمة هو مفتاح البحث العلمى ، فالبحث العلمى هو مفتاح التجديد . وليس أمام فرنسا سوى أن تبذل جهدا عملاقا فى ميدان البحث العلمى لأن ذلك هو الطريق الوحيد الذى يسمح لها باحتلال مكان مرموق بين حفنة الدول القليلة والقادرة وحدها على السيطرة على التكنولوجيا ، ومن ثم ، وفى التحليل النهائى ، على المحافظة على استقلالها .. البحث .. هو قمة الطموح فى سياساتنا . فالدول الشجاعة هى الدول التى توجه عملية الارتقاء بالثقافة وتوجه نموذج النمو . وإذا ا أردنا أن نتحكم فى المستقبل لا أن نصبح ألعوبة فى يديه ، فان علينا منذ الآن وبوضوح وصفاء ذهن كاملين أن ننمى ثروتنا الأساسية ، والتى تتمثل فى هذا الاحتياطى من الدينامية والحركة والاستقلال التى تنطوى عليها الجماعة العلمية الفرنسية ذات الحماس الشديد والكفاءة العالية »[٢٦].

ومن شأن هذه الرغبة التى يؤكد عليها القادة الفرنسيون باستمرار والمتمثلة فى ضرورة البقاء دوما فى « موكب المقدمة peloton de tête » ، أن تقلص تصريحاتهم المتعددة والخاصة بتضامنهم مع العالم الثالث ، الى حجمها الطبيعى . فقد اقتصر فرانسوا ميتران فى نفس الخطاب على مجرد ابداء استعداده فقط لمساعدة دول العالم الثالث على « أن تعبر عن مطالبها وان تكون متجاوبة مع هدفها الرامى الى البحث عن طريق للتنمية يتلاءم مع أوضاعها الخاصة » . والواقع أنه من الطبيعى أن ترفع الدول الصناعية نفس الشعارات وأن تتبنى نفس هذا النمط السلوكى[٢٧].

٣ – وعلى المستوى الثقافى نجد أن التنافس من أجل النفوذ مازال مستعرا هو الآخر . فمنذ الحرب العالمية الثانية أنشأت معظم وزارات الخارجية فى العالم كما أنشأت البعثات الدبلوماسية فى

الخارج ادارات متخصصة فى العلاقات الثقافية . ولما كانت وكالات الأنباء فى الدول الصناعية هى التى تتحكم فى الواقع فى توزيع وبث المواد الاعلامية بالتناوب مع أجهزة الارسال الاذاعية والتليفزيونية والأقمار الصناعية ، يصبح من البديهى حينئذ أن يتحكم فى شبكة الأعلام الدولية هؤلاء الذين يملكون الادوات الفنية والتكنولوجية اللازمة . (أنظر الشكل رقم ٢٨) .

أما بالنسبة « للمنتجات الثقافية » والتى تنتقل عبر وسائل الاتصال مثل (الموسيقى ، والسينما ، وبرامج المنوعات) فنجد أنها تغزو أسواق الدول المتخلفة التى يندر أن تكون فى وضع يتيح لها منافسة الواردات الأجنبية فى هذا الميدان . (أنظر الشكل رقم ٣٠) . وعلى الرغم من أن نشاط الحكومات لا يكفى فى هذا الميدان الا أنه يصعب توجيه اللوم الى الحكومات وحدها ، فهناك أطراف أخرى مشاركة فى العملية مثل الصناعات (صناعة السينما والاسطوانات) والروابط المهنية ذات المصلحة القومية (الصحفيين ، والمعلمين) . وباختصار نستطيع القول أن التسهيلات والموارد التى يقدمها العلم والتكنولوجيا على مستوى تصنيع أو نشر المواد الثقافية ، شأنها فى ذلك شأن التسهيلات التى يقدمها فى الميادين الاقتصادية والعسكرية ، تعزز من تحكم الدول المتقدمة وأحكام سيطرتها (أنظر الاشكال رقم ٣١ — ٣٥) .

ب) ويفسر هذا الوضع ردود أفعال الدول النامية ومحاولتها لعبور فجوة هذا التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة . لكن الأرضية التى يناورون عليها تختلف اختلافا شديدا .

١ — ففى الميدان الاقتصادى نجد أن المشكلة المثارة ، أى تلك المتعلقة بنقل التكنولوجيا ، هى من طبيعة شديدة التعقيد . ويعتقد بعض المدافعين عن العالم الثالث أن نقل التكنولوجيا ليس فقط عملا غير مجد وإنما ضار أيضا : فهو غير مجد لأن الدول الصناعية غالبا ما تحجب التكنولوجيا المتقدمة عن الدول النامية ولا تقبل أن تنقل الى هذه الأخيرة سوى التكنولوجيا البالية ، وفى مقابل ثمن باهظ تحصل عليه من بيع براءات الاختراع ؛ وهو ضار ، لأنه فى أحسن الحالات سوف يترتب على نقل التكنولوجيا استيراد نماذج للتنمية من شأنها تحطيم البنية الاجتماعية والشخصية الثقافية للدول الفقيرة . ويدافع أصحاب هذا الرأى عن استراتيجية القطيعة مع العالم الصناعى ويضعون آمالهم فى التنمية المعتمدة على الذات (Self reliance) . ومن الناحية العلمية نجد أن موقف الحكومات المعنية هو موقف أكثر مرونة[٢٨]. لكن المشكلة لاتزال قائمة ، وهى تنحصر فى معرفة ما اذا كان نقل التكنولوجيا ، والذى يبدو ضرورة لا فكاك منها لتحقيق الانطلاق الاقتصادى فى الدول المتخلفة ، لا ينطوى على مخاطر اتباع النمط الانتاجى والاجتماعى الذى يفرضه مالكو هذه التكنولوجيا .

الشكل رقم ٣١

عدد اللغات المستخدمة بواسطة أجهزة البث الاذاعى الموجهة للخارج (١٩٧٢)

جهة البث	عدد اللغات	جهة البث	عدد اللغات
١ – راديو موسكو	٨٤	١١ – راديو فرنسا O.R.T.F	١٧
٢ – راديو تيرانا	٦٠	١٢ – راديو الاكوادور Voz de los Andes	١٦
٣ – الاذاعة البريطانية B.B.C	٤٠		
٤ – راديو بكين	٣٨	١٣ – راديو بوخارست	١٣
٥ – راديو المانيا D.W	٣٧	١٤ – صوت فيتنام (الشمالية)	١٣
٦ – صوت أمريكا V.O.A	٣٦	١٥ – راديو اسبانيا القومى	١٢
٧ – راديو القاهرة	٣٦	١٦ – راديو كندا	١٢
٨ – راديو ايطاليا R.A.I	٢٦	١٧ – راديو أنقرة	١١
٩ – راديو اليابان	٢٣	١٨ – الاذاعة البلغارية	١١
١٠ – راديو الهند	١٩	١٩ – راديو وارسو	١١
		٢٠ – راديو برلين الدولى	١١
		٢١ – راديو اسرائيل	١٠

ملحوظة : تعمدنا عدم ذكر المحطات الدينية الخاصة غير التجارية والتى تبث برامجها من اليوبيا (١٤ لغة) ، والفليبين (٢٦ لغة) وموناكو (٣٦ لغة) ولم نذكر أيضا راديو الفاتيكان (٣٢ لغة) .

شكل ٣٢ : الاذاعات الموجهة الى الخارج
(مرتبة حسب أهميتها طبقا لعدد ساعات البث الأسبوعية)

الأذاعة	عدد ساعات البث الأسبوعية	المصدر
١ ــ راديو موسكو	١٩٢٢٫١٥ ساعة	راديو المانيا
٢ ــ راديو بكين	١٣١١٫٣٠ ساعة	راديو بكين
٣ ــ راديو امريكا	٨٤١٫ ساعة	راديو امريكا
٤ ــ راديو القاهرة	٧٨٧٫ ساعة	راديو المانيا
٥ ــ الاذاعة البريطانية	٧٢٦٫	الأذاعة البريطانية
٦ ــ راديو المانيا	٦٠٠٫	راديو المانيا
٧ ــ راديو اوروبا الحرة	٥٦٨٫	راديو المانيا
٨ ــ راديو الحرية	٥٤٤٫٠	راديو المانيا
٩ ــ راديو ألبانيا ــ تيرانا	٤٨٧٫	الأذاعة البريطانية
١٠ ــ راديو بيونغ يانغ	٤٧٦٫	الأذاعة البريطانية
١١ ــ راديو سيول	٤٧٠٫	راديو المانيا
١٢ ــ راديو البرتغال	٤٥٢٫٣٠	راديو المانيا
١٣ ــ الشركة السويسرية للبث الإذاعي	٤١٢٫	راديو المانيا
١٤ ــ راديو اسبانيا القومي	٤٠٠٫	راديو اسبانيا القومي
١٥ ــ راديو النمسا	٣٧٩٫٣٠	راديو المانيا
١٦ ــ راديو استراليا	٣٦٠٫	الأذاعة البريطانية
١٧ ــ راديو هافانا (كوبا)	٣٥٨٫	راديو المانيا
١٨ ــ راديو الاكوادور	٣٥٤٫١٥	راديو المانيا
١٩ ــ راديو هولندة	٣٤٤٫٢٠	راديو هولنده
٢٠ ــ راديو الهند	٣٤٠٫	راديو الهند
٢١ ــ راديو فرنسا	٢٦٦٫	راديو فرنسا
٢٢ ــ راديو اليابان	٢٥٩٫	راديو اليابان
٢٣ ــ دويتش لاندفونك	٢٠٠٫	راديو المانيا
٢٤ ــ راديو بلجيكا	١٨٢٫	راديو بلجيكا
٢٥ ــ راديو اسرائيل	١٧١٫	الأذاعة البريطانية
٢٦ ــ راديو ايطاليا	١٦٨٫	راديو ايطاليا

المصدر : Syndicat national des journalistes (section O.R.T.F.) «La voix de la France», Constat d'une faillite. Livre blanc sur l'action extérieur de l'O.R.T.F., supplément au Journaliste, n° 144, Paris, oct. 1973.

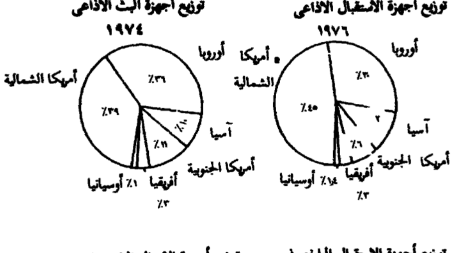
شكل (٣٣)

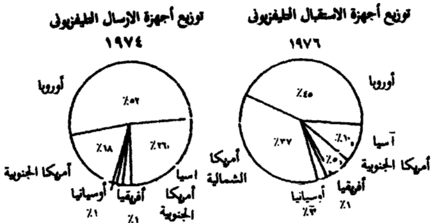
احصاءات خاصة بعدد من وكالات الأنباء النشطة

وكالة الأنباء	عدد الدول التي تغطيها	عدد المشتركين	عدد الدول التي يغطيها مراسلوها	عدد الكلمات التي ترسلها يوميا
A. P.	١٠٨ ١٠٠٠ خبر ٣٤٠٠ محطة اذاعة وتليفزيون بالولايات المتحدة	١٣٢٠ صحيفة ٥٥٩ مراسل	٦٢ مكتب خارجي	١٧ مليون
U.P. I	٩٢ ٢٢٤٦ مشترك خارج الولايات المتحدة + ٣٦ وكاله محليه	٧٠٧٩ صحيفة ٥٧٨ مراسل	٨١ مكتب خارجي ٢٠٠ صوره	١١ مليون
A.F.P	١٥٢ ٦٩ وكالة محلية	١٢٠٠٠ صحيفة ١٧١ مراسل ١٢٠٠ مراسل بالقطعه	١٠٨ مكاتب خارجية ٥٠ صورة	٣٣٥٠٠٠٠
REUTER	١٤٧ ٤٠٠ محطة اذاعة وتليفزيون	٦٥٠٠ صحيفة ٣٥٠ مراسل ٨٠٠ مراسل بالقطعة	١٥٣ دولة	١٥٠٠٠٠٠
TASS	٨٠ ٢٠٠ مشترك بالصورة ٣٢٥ مشترك أجنبي	١٣٠٠٠ مشترك ٤٠ مكتب ٦١ مراسل	١١٠ دولة	
D.P.A	٧٨ ٥٥ خدمة أفلام	١٤٤ مشترك أجنبي ٣٧ خدمة أفلام ١٠٥ مراسل	٨٠ دولة	١١٥٠٠٠٠
ANSA	٦٩	١٦٠٠ مشترك ٤٧مراسل ٢٩٥ مراسل بالقطعة	٦٩ مكتب	٣٠٠٠٠٠
EF.E	٣٢	١٧٣٤ مشترك ٢٣ مراسل	٥٢ دولة	٥٠٠٠٠٠
KYODO	٣٧ ٤٠ وكالة أجنبية ٦٤ صحيفة يابانية ٥٩ محطة اذاعة وتليفزيون + ١٤ صحيفة غير أعضاء	٣٣ وكالة محلية	٣٧ مكتب ٣٥٠٠٠ كلمة إنجليزية	٢٢٠٠٠٠ كلمة يابانية
TANJUG	١٠٣	٤٦ مراسل	٤٦ دولة ٤٠ ـــ ٥٠ صورة	٧٥٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠
IP.S	٣٦ ٤٠٠ صحيفة أسبوعية ومؤسسة	١٩ وكالة ٤٤ مراسل	٥٠ دولة	١٠٠٠٠٠
MENA	٢٥	١٣ وكالة محلية لتبادل الأنباء ٢١ وكالة محلية لتبادل الصور ٣٥ مراسل	٣٥ دولة	١٨٥٠٠٠

المصدر : Source: François Balle, Médias et société, éditions Montchrestien, 19880.

الشكل رقم ٣٤ ` التوزيع الجغرافى لأجهزة البث والاستقبال الاذاعى والتليفزيونى





المصدر : Staistics on Radio and Television 1960-1976. Office des statistiques de l'Unesco, 1978.
1978.

الشكل رقم ٣٥

نسبة البرامج الأجنبية فى إذاعة وتليفزيون ساحل العاج[1]

الاذاعة

انتاج ساحل العاج	٥٠٪ تقريبا
الانتاج الأجنبى	٥٠٪ تقريبا
منها : انتاج فرنسى	١٧٪
انتاج انجلو – ساكسونى	١٢٪
انتاج أمريكا اللاتينية	١٠,٢٪
انتاج دول افريقية أخرى	١٠,٤٪

التليفزيون

انتاج ساحل العاج	٣٩,١٪
انتاج أجنبى	٦١,٩٪
منها : انتاج فرنسى (منوعات فقط)	٢٦,١٪
انتاج أمريكى	١٢,٦٪
انتاج المانى	٤,٧٪
انتاج متنوع	١٨,٥٪

(١) المصدر :

Michael WALLACE ET J.David SINGER, «Intergovernmental Organization in the Global System. 1815-1964: A Quantitative description» in International Organization. 1970, n°2.

وتتعلق هذه الأرقام بتحليل البرامج الأسبوع (من ٢٠ – ٢٦ سبتمبر ١٩٧١)

أما الصعوبة الثانية فتنبثق عن طرائق نقل التكنولوجيا . فقد يتم هذا النقل عن طريق الاتفاق بين الحكومات عندما يتعلق الأمر بعمليات واسعة النطاق (مصانع جاهزة « تسليم المفتاح » يقوم بها الاتحاد السوفيتى أو الدول الشرقية أو منشآت نووية تقوم بها الدول الغربية فى العراق وباكستان) . وفى هذه الحالة فان المعايير التى يتم الاستناد اليها لاختيار العميل أو نوعية التكنولوجيا المقبولة غالبا ما تكون معايير سياسية واستراتيجية وليست معايير قائمة على أساس التقويم الموضوعى لاولويات الحاجات التى يتعين إشباعها . ويستخدم نقل التكنولوجيا هنا كمبرر أو كغطاء للمحافظة على مناطق النفوذ . ولكننا نجد أن الشركات الخاصة ، وخصوصا الشركات المتعددة الجنسية ، هى التى

تستخدم فى معظم الحالات كناقل vecteurs للتكنولوجيا وذلك باستخدام وسائل عديدة لتنشيط عملية التنمية على الطبيعة . ومن بين هذه الوسائل : بناء المصانع فى الدول الأجنبية وتأهيل الأيدى العاملة الماهرة وتحديث وسائل التصنيع القائمة . وفى هذه الحالة يكمن الخطر فى احتمال الاندماج فى دائرة الاقتصاد الرأسمالى بأكثر مما يكمن فى التبعية السياسية . ومع ذلك يعتقد بعض الباحثين من ذوى الرؤية الماركسية ، من أمثال ارغيرى ايمانويل ، بأن التنمية الصناعية ترتبط بعملية نقل التكنولوجيا المتطورة عن طريق الشركات متعددة الجنسية[٢٩]. أى أن تضييق الهوة التكنولوجية يصبح بلا جدال هو الشرط الأساسى لتحقيق تكافؤ الفرص فى سوق المنافسة الدولية الذى لا يرحم ، الا أنه يترتب بالضرورة على عملية انتشار وتوجهات هذا النوع من التدفقات سلسلة من الاثار داخل المجتمعات المعنية .

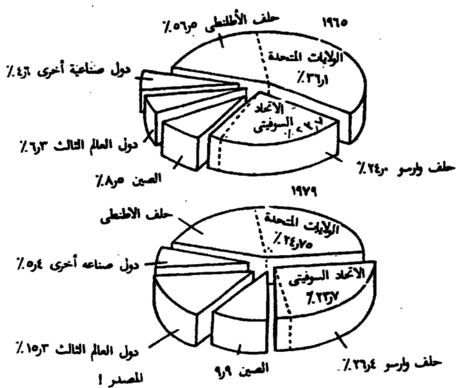
٢ – وفى الميدان العسكرى تسهم الدول النامية ، من خلال طلباتها من الأسلحة فى تغذية وتنشيط تجارة السلاح وبالتالى تحافظ على ازدهار وربحية صناعة السلاح والتى تحتكرها الدول الكبرى (أنظر الشكل ٣٦ ، ٣٧) . لكن الدول الغنية ذات الفوائض الكبيرة من العملات القوية هى التى تسمح لنفسها بالحصول على الأسلحة الحديثة والمعقدة . وتجد هذه الدول نفسها فى علاقة تبعية بالنسبة لكل ما يتعلق بالحصول على قطع الغيار اللازمة أو تدريب الأفراد أو الحصول على معدات جديدة محل المعدات التى تم تدميرها أثناء القتال . فضلا عن ذلك نجد أن الدول الأكثر تقدما تهتم غاية الاهتمام بالمحافظة على هامش تفوقها وخصوصا فى الميدان النووى عند ابرام تلك العقود .

٣ – وكان ميدان السيطرة الثقافية هو الميدان الذى استطاعت فيه الدول النامية أن تبرز مطالبها على نحو بهيج (لكن ليس بالضرورة على نحو يضمن النجاح فى تحقيقها) واستطاعت استخدام اليونسكو كبوق caisse de résonance لتحقيق هذا الغرض وترجيح فكرة اقامة « نظام اعلامى دولى جديد »[٣٠].

ولقد غيرت اليونسكو اتجاهاتها منذ نشأتها بشكل لافت للنظر وذو دلالة . فبينما كان المؤتمر العام يؤكد عام ١٩٤٨ على ضرورة « مضاعفة الجهد من أجل ازالة العقبات التى تعوق عملية تداول الأفكار عن طريق الكلمة أو الصورة » . موصيا الدول بالعمل على « الاعتراف بحق كل مواطن بالاستماع الى البرامج الاذاعية التى تبثها دول أخرى » ، نجد نفس هذا الجهاز يتبنى فى ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ « اعلانا بالمبادىء » يؤكد على احترام سيادة كل دولة وحقها فى « تحديد مضامين البرامج التعليمية المنقولة الى رعاياها عبر الأقمار الصناعية » . وهكذا تم الانتقال من مبدأ الحرية الى مبدأ الدفاع عن سيادة الدول ضد ما سماه المندوب السوفيتى دون تردد بـ « التلوث الثقافى » . ولا يكفى هذا النوع من القيود فى الواقع لتعديل لعبة علاقة القوى خصوصا عندما لا يترتب على عملية إدانة الاسراف فى استخدام الحرية من ايجاد بديل آخر سوى المطالبة باحكام احتكار الحكومة للعملية الاعلامية .

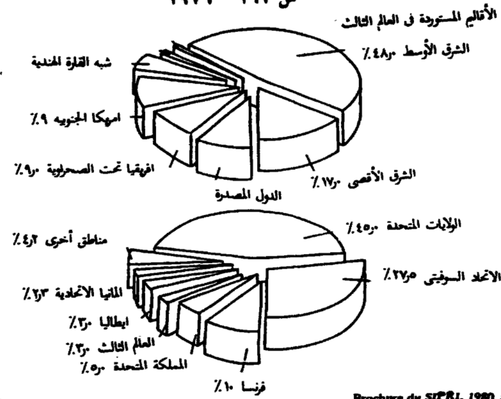
الشكل رقم ٣٦

توزيع النفقات العسكرية فى الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٩



المصدر !

الشكل رقم ٣٧ : دول العالم الثالث : حصص المصدرين والمستوردين للأسلحة الثقيلة من ١٩٧ - ١٩٧٩



المصدر : Brochure du SIPRI, 1980

ويقدم لنا تقرير لجنة ماكبرايد عرضا مفصلا عن عدم التكافؤ والخلل اللذين يتسم بهما النظام الدولى للاتصال ، ولكنه لا يقدم لنا ، فى معرض البحث عن حلول ، سوى باقة من الأمانى الطيبة أو عدد من الأهداف التى يتعين الوصول اليها دون أن يوضح الوسائل التى تمكن من تحقيق تلك الأهداف ... « يجب التحرك بانتظام فى اتجاه تحقيق الاستقلال الذاتى ومزيد من المساواة .. كما يجب أن تنطوى السياسات الاتصالية على توجيه يحدد الأولويات في مجال الاعلام بأجهزته المختلفة واختيار التكنولوجيات الملائمة . فالاتصال ليس مجرد نظام للاعلام الجماهيرى ولكنه أيضا اله مترابطه من العملية التعليمية والتنموية .. ويجب أن نولى أهمية خاصة لتنظيم عملية اتخاذ القرار استنادا الى المشاركة وارتكازا على الوعى بمسألة التأثير الاجتماعى للخيارات المختلفة .. ومن الضرورى أيضا تعديل أوضاع التبعية الثقافية التى يعانى منها عديد من الدول التى وصلت بالفعل الى مراحل متقدمة أو التى فى طور النمو ... فالاتصال يمكن أن يكون وسيلة قوية لدفع والارتقاء بالديمقراطية فى المجتمع وتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين فى عملية بلورة واتخاذ القرارات ... وتكتسب الأبعاد الدولية للاتصال طابعا عميق الدلالة يحتم ضرورة تطوير التعاون الدولى فى هذا المجال منذ الآن .. ويقضى النظام الدولى الجديد للاعلام والاتصال بضرورة تحقيق التعاون السلمى بين الأمم ، كما يجب أن يصبح أداة من أدوات هذا التعاون ... الخ » .

ومن المفيد بالطبع التذكرة بمقتضيات التعاون الدولى أو حث الدول المتخلفة على أن تهيىء لديها أولا « الظروف المادية الضرورية والمناخ النفسى اللازم لخلق اعلام مستقل autonome . لكن يبدو أنه من الأرجح أن تستمر وصاية هؤلاء الذين يتحكمون فى انتاج وبث المواد الثقافية لفترة طويلة أخرى مالم يتم اللجوء إلى وسائل صارمة لاحكام العزلة وفرض المقايضة الثقافية .

خلاصة :

يعتبر التقدم الفني ، أيا كان الميدان الذى يطبق فيه ، عاملا من عوامل التحول لأنه يضع طريقة بذور التغيير المستمر . فهو يعدل من ظروف الحياة والعمل والعلاقات بين البشر وبين المجتمعات . لكنه فى نفس الوقت الذى يفتح فيه آفاقا جديدة نجده يبث الغاما لتقويض الأبنية والعقليات التى تعجز عن مجاراته . وفى الوقت الذى يدعم فيه عدم التكافؤ القائم نجده يركز الضوء على مصادر عدم التكافؤ وأسبابه ، ومن ثم يجعل من الصعب استمرار التسامح مع وجوده . وهو مايحيل العالم صغيرا ولكنه يجعله فى الوقت نفسه أكثر وحدة واعتمادا متبادلا .

وفى هذا الاطار لا يجب أن ندهش حين نرى أن التقدم الفنى قد أصبح موضوعا رئيسيا من . موضوعات التنافس الدولى بين الدول ولكن تشارك فيه أيضا الشركات والجماعات المهنية والتيارات الايديولوجية والمنظمات الدولية .

هوامش الفصل الثالث :

(١) حول هذه النقطة انظر :

Jacques ELLUL, La technique ou l'enjeu du siécle, A. Colin 1954.

(٢) اشتق اصطلاح الديبلوماسية من كلمة « دبلوم diplôme » التى كانت تعنى فى الأصل « وثيقة صادرة من العاهل ومطوية بشكل مزدوج «Act plié en deux et émanant des souverains» (لترى Littré) . وكان الديبلوماسيون هم الأشخاص المكلفون بحمل وتسليم هذه الوثائق الرسمية.

(٣) غادر محمد أفندى سفير تركيا فوق العادة مدينه القسطنينة فى ٢٦ أكتوبر ١٧١٩ ولم يصل باريس الا فى ٨ مارس من العالم التالى . فقد استغرقت رجلته البحرية ٥٠ يوما ومكث شهرا فى الحجر الصحى أما باقى الأيام فقد استهلكها فى قطع الطرق البرية الفرنسية قبل أن يصل الى باريس . أنظر : Le paradis des infidéles. Un ambassadeur ottoman sous la Régence. (1757), Maspero, 1981).

وعندما تقرر ارسال ديليسبس الى فرنسا لتسليم يوميات السفينة ونتائج الأعمال الكشفية قام بها تعيس الحظ لابيروز Lapérouse فقد استغرقت رحلته من الساحل الباسيفيكى لروسيا الى فرساى سنة كاملة (سبتمبر ١٧٨٧ — سبتمبر ١٧٨٨) . انظر :

Cf. Voyage de Lapérouse autour du Cercle du bibliophile.

(٤) وهناك بعض المسائل التى مازال تحتفظ بمغزاها الرمزى : فقد كان السفير الفرنسى لدى موسكو هو السفير الغربى الوحيد الذى سمح له بحضور العرض العسكرى التقليدى فى الميدان الأحمر فى أول مايو ١٩٨٠ ، أى بعد ستة أشهر من الغزو السوفيتى لأفغانستان . وقد فسر هذا على أنه محاولة للتهدئه ، وهى لأفغانستان . وقد فسر هذا على أنه محاولة للتهدئه ، وهى محاولة اختلفت ردود الفعل حولها كثيرا سواء فى فرنسا أو فى الخارج .

(٥) وفى الحقيقة فقد تم وضع آلات التلكس فى مكاتب رئيسى الدولتين مباشرة . وقد حدث هذا لأول مرة بين الكرملين والبيت الأبيض فى أعقاب الأزمة الكوبية (١٩٦٢)

(٦) وقد أوضح الرئيس بومبيدو وهذا التحول فى الديبلوماسية فى مؤتمره الصحفى الذى عقد فى ٢١ سبتمبر ١٩٧٢ حين قال : « لقد تخلى سفراؤنا عن الجلسات التى لاتنتهى حول أقداح الشاى والجلوس وبدأوا ينظرون على أن الصفقات التجارية والاعتمادات والقروض المالية هى من قبيل القضايا التى يجب أن تحظى باهتمامهم وليس فيها مايشين ! . وقد بدأوا فى تعيين ملحقين تجاريين يعرفون ماهى التجارة وبدأوا ينصحون ويوجهون رجال الصناعة فى بلادنا ويقدمونهم الى الأوساط المحلية المعنية الحكومية منها أو الخاصة . أنظر أيضا مقالتى موريس دى لارى عن « اصلاح الخارجية الفرنسية » اتى نشرهما فى اللوموند ٣٠ — ٣١ مايو ، ١ يونيو ١٩٧٦ .

(٧) Théorie de la violence, dans Philosophie, économie politique, socialisme (ànti-Dühring) 1878, traduction française, Paris Giard, 1911, p. 218-219.

(٨) انظر Sur ce point, l'annuaire du S.I.P.R.I., 1973.

(٩) ينطوى نص المادة ١٢ من المعاهدة السوفيتية — الأمريكية الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية (المعروفة

باتفاقية سولت) والموقعة فى موسكو فى ٢٦ مايو ١٩٧٢ على ما يشير بشكل غير مباشر الى شرعية هذا النوع من الرقابة .

(١٠) وقد تم البحث عن حل لهذه القضية من خلال تصنيع قنبلة النيترون التى تصيب البشر فقط ولكنها لاتصيب الأسلحة أو المبانى بأية أضرار .

(١١) أنظر Marcel MERLE, «Aspects intellectuels et moraux de la défense» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op. Cit., p. 296-314.

(١٢) Interview au Monde, juill. 1980, reproduit intégralement dans François Mitterrand: Ici et maintenant. A. Fayard 1980.

(١٣) وقد أكد بيير موروا فى خطابه أمام الجمعية الوطنية عن السياسة العامة والذى القاه فى ٨ يوليو ١٩٨١ على أن « الأمانة تقضى أن تؤكد على الأهمية التى نعلقها على شبكة صداقاتنا وتحالفاتنا مع دول أخرى فى العالم . وفى مقدمة هذه الدول تأتى الولايات المتحدة وشركاؤنا الآخرين فى حلف الأطلنطى . إن هذا الحلف لايمثل فقط مجرد وسيلة للأمن الجماعى ..» ثم أضاف « وأود أن أذكر بالجهود التى بذلت كى تمتلك بلادنا وسائل الدفاع عن استقلالها ، وبالذات الوسائل النسوية . وسوف نواصل تلك الجهود كى تبقى سياستنا الدفاعية ، وهى السياسة القائمة على قدرتنا الوطنية على الردع ، هى الضمان النهائى لسيادتنا » .

(١٤) ولايتردد مارشال مال لوهان Mr LUHAN . وفى أن يحيى بحرارة ويرحب بمقدم لغه جديدة : « إن الثقافة الالكترونية للقرية الكونية تضعنا فى مواجهة موقف يتحتم فيه على كافة المجتمعات أن تدخل فى علاقات مع بعضها البعض من خلال إداة إتصال لغوية تختلف تماما عن لغة الخطاب العادى ، أى من خلال نوع من « الاشارات الميكروسكوبية » (Paix et guerre dans le village planétaire, R. Laffont, 1970, p. 17).

(١٥) Ce que veut la Ligue comuniste, Maspero, 1972, p. 50-51

وأنظر شكل آخر من أشكال هذه الرؤى المستقبلية فى (Arthur C. CLARKE, «Babel surpassée: Le siécle des communications par satellites», La radiodiffusion par satellites, U.N.E.S.C.O. Etudes et documents d'information, n° 60, 1971).

(١٦) انظر حول هذه النقطة

Francis BALLE, Médias et société, Montchrestien 1980.

(١٧) La France à l'O.N.U., Presses de la Fondation des sciences politiques, 1980, p. 173.

(١٨) The Foreign Policy Process in Britain, George Allen and Unwin, 1977, p. 62.

(١٩) L'Emile- chap-V

(٢٠) Allocution radio-télévisée du 19 avr. 1963.

(٢١) Interview Antenne 2, 12 nov. 1975.

(٢٢) Déclaration de politique générale, 8 juill. 1981.

(٢٣) Allocution radio-télévisée, 31 déc. 1962.

(٢٤) Conférence de presse, 29 juill. 1963.

(٢٥) Communiqué de la République à liaaue du Conseil restreint sur la recherche scientifique et technique, 28 février 1975.

(٢٦) Discours prononcé à l'ouverture des Etats généraux de la science, 13 janv 1982.

(٢٧) وينطبق هذا الوضع أيضا على الدول النامية وخصوصا على الصين . انظر تصريحات المسئولين حول أهمية التحديث والبناء الأقتصادى فى DENG Xiaoping, Rapport sur la situation actuelle et les tâches (mars 1980), «Chine: quelle stratégie économique?», Problémes politiques et sociaux, n° 419-420, 17-31 juill. 1981, La Documentation française.

(٢٨) وتؤكد الاتجاهات الجديدة للقيادة الصينية على هذه الحقيقة . تقول احدى النشرات الرسمية الصادرة عن بكين : « إن الشعب الصينى مصمم على بناء دولة اشتراكية قوية وحديثة . وتؤكد تجارب العديد من الدول الأخرى على أن استخدام رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد التكنولوجيا الأجنبية من شأنهما دفع عملية التنمية الاقتصادية على نحو فعال وتحديث البلاد ، إذا ماتم استخدامها على نحو نشط ورشيد وفى اطار التعاون الاقتصادى بين الدول الأجنبية » .

ولا يتردد مؤلف هذه النشرة أن يوضح فى نفس النص قائلا « علينا الا نتأكد فقط من قدرتنا على رد المبالغ المقترضة ولكن أن نطمئن أيضا الى أن المستثمر سوف يحصل على فوائد عادلة » . ويشرح تفصيلا كيف أن « مناطق اقتصادية خاصة » قد تم « تحديدها » داخل أربع مدن « لخلق بيئة مواتية للمستثمرين عن طريق منحهم تسهيلات خاصة كالطرق والمستودعات البحرية ووسائل الاتصال والمياة والكهرباء وحتى تمهيد الأراض ... ومنحهم معامل تفضيلية فيما يتعلق بالجمارك والايجارات والضرائب على الدخول » . ويوضح الكاتب أننا قمنا فى منطقة شينزن الخاصة « بتخصيص اقليم تبلغ مساحته ٩٨ كم٢ وفق الخطة لبناء منطقة صناعية ومنطقة تجارية ومنطقة سياحية وهى سكنى . وقد حضر رجال الأعمال والصناعة من ٣٣ دولة لبحث امكانية الاستثمار فى هذه المنطقة وحتى بداية هذا العالم كانت هنام ٤٩٠ شركه قد استقرت بالفعل فى هذه المنطقة » . نقلا عن : j.i., CHONGWEL, «L'absorption des capitaux étraners par la Chine et la politique s'y rapportant», Péxin-Information, n° 16, avr. 1981. فكيف والحال هذه نمنع أنفسنا من مقارنة هذا الوضع بالاجراءات التى أفضت الى نظام « الامتيازات » والذى أدى ، مع نهاية القرن التاسع عشر ، الى ادخال الرأسمالية الأجنبية الى الصين ؟ .

(٢٩) Technologie appropriée ou trchnologie sous-développée, P.U.F. 1981.

(٣٠) انظر : سين ماكبرايد : أصوات متعددة ، عالم واحد . اليونسكو ، ١٩٨٠

مراجع :

- Généralités:

BRZEZINSKI (Zbigniew): La révolution technétronique, Paris, Calmann-Lévy, 1971.

Sur les transformations de la diplomatie:

NICOLSON (Harold): L'évolution des méthodes en diplomatie, Neuchâtel, La Baconnière, 1955.

CHAZELLE (Jacques): La diplomatie, P.U.F., «Que sais-je»? n° 129.

BAILLOU (Jean), PELLETIER(Pierre): Les Affaires étrangères, Paris, P.U.F., 1962.

Sur les ıtransformations de la stratégie:

VENEZIA (Jean-Claude): Stratégie nucléaire et relations internationales, Paris, A. Colin, 1971.

GIRADET (Raoul): Problémes contemporains de défense nationale, Paris, Dalloz, 1974.

et les ouvrages cités en au chapitre II de la premiére partie (titre I).

Sur les transformations culturelles: L'information à travers le monde (presse, radio, télévision, film), Paris, U.N.E.S.C.O., 1966.

L'information à l'ére spatiale (le rôle des satellites de communication), Paris U.N.E.S.C.O., 1968.

SCHRAM (Wilbur): L'information et le développement national, Paris, U.N.E.S.C.O., 1966.

BALLE (Francis):Médias et société, 2e édition, Montchrestien, 1980. MAC BRIDE (Sean). Voix multiples. Un seul monde. Communication et société, aujourd'hui et demain, U.N.E.S.C.O., 1980.

Sur les transferts de technologie:

JUDET (P.), KAHN (A-C.), TOUSCOZ (J.) (sous la direction de): Transfert de technologie et de développement, Paris, Librairie technique, 1977 (Travaux du Centre de recherche sur le droit des marchés et des investissements internationaux; 4).

GERMINIDIS (Dimitri) (sous la direction de): Le transfert des technologies, Paris Presses univertaires de France, 1976.

— Les transferts de technologies, Paris: Institut des sciences mathématiques et éconnomiques appliquées, 1976.

EWING (Arthur F.), KOCH (Gloria-Veronica): Les transferts de technologie vers les

pays en développement, Problémes politiques et sociaux. n° 368, 3 août 1979.
EMMANUEL (Arghir): Technologie appropriée ou technologie sous-développée, P.U.F , 1981.

الفصل الرابع

المصالح

« يعتقد معظم الأفراد أن تنمية الثروة أو المال هى الوسيلة التى يمكن من خلالها تحسين أحوالهم ، إنها الوسيلة التى تحظى بالقبول العام والتى تخطر على الفكر أولا »[1]. ولم يقصد آدم سميث من وراء عرضه لهذه البديهية مجرد توضيح أحد القوانين الهامة التى سوف يستخدمها لتبرير مذهبه فى الحرية الاقتصادية وإنما التأكيد أيضا على أن البحث عن المصالح يشكل احد المحركات أو الحوافز الأساسية للنشاط الانسانى .

وما ينطبق على الانسان الفرد فى هذه الحالة ينطبق على التجمعات باشكالها المختلفة : طبقات اجتماعية ، جماعات مهنية ، دول أو مجموعات دولية . ففى عالم يفترض فيه أن تكون موارده المتاحة فى لحظة ما محدودة ، والقدرة على الوصول الى مصادر الثروة فيه موزعة بطريقة غير متكافئة بسبب المصادفات المزدوجة للجغرافيا والتاريخ معا ، يصبح من الضرورى أن تتصادم المصالح على الساحة مع بعضها البعض . وقد أظهرت الدراسات المتعلقة بالحيز ، وتلك المتعلقة بالنمو والحراك السكانى ، وكذلك تلك المتعلقة بآثار التقدم الفنى ، وجود عدم التكافؤ هذا فى توزيع الثروة وفى فرص الجماعات المختلفة فى تعديل هذا التوزيع .

ويمكن حساب هذا التباين كميا على مستوى الدول استنادا الى معايير من قبيل : الناتج القومى العام (الاجمالى أو نصيب الفرد منه) ، معدل النمو ، القدرة الاستثمارية ، المركز المالى أو القدرة على الوفاء بالدين Solvabilité أو ميزان المدفوعات . وتسهل اجراء مقارنات من هذا النوع اعتمادا على ما يتوفر لدى الحكومات من احصاءات ودفاتر محاسبية تسمح ، من خلال التبادل الدولى ، بقياس « كفاءة الأداء » performances فى كل دولة على حدة .

ان ترتيب الدول فى سلم هرمى ، يبدأ من وضع الفاقة وينتهى بوضع التخمة ، يمكن أن يزودنا بالفعل بنقطة ارتكاز مرجعية مفيدة . ومع ذلك يجب علينا ألا نكتفى بمجرد عرض الواقع المعقد والمؤثر على المستوى العاطفى . فلكى نلم حقيقة بطبيعة وبمدى التوترات التى يعج بها الواقع الدولى بسبب الرغبة فى الاستحواذ على الثروة والتحكم فيها ، فانه يتعين علينا ، أن نأخذ فى الاعتبار عددا غير قليل من العوامل :

١ – أولها عامل الوقت . فليس هناك أكثر هشاشة من ثروة الامبراطوريات . اذ يعلمنا التاريخ ، ومنذ الأزل ، أن ثروات الأمم لا تدوم ولا يمكن أن ترجح كفة احداها على نحو دائم ابدا . فاذا ما وجهنا نظرنا الآن ، مؤقتا ، صوب أوروبا فسوف نجد أن كلا من أسبانيا ، والنمسا ، والسويد ، وانجلترا ، وفرنسا ، ثم ألمانيا سيطرت على منافسيها فى مرحلة أو أخرى قبل أن تعود الى مكانها فى الصف أو تبدأ فى الانزلاق على طريق الانهيار . وتصدق الخبرة المستخلصة من المدى الطويل على المدى القصير أيضا .. فمن ذا الذى كان يمكنه التنبؤ منذ ثلاثة أرباع قرن بانهيار الامبراطورية البريطانية ؟ . بينما وجدت الولايات المتحدة ، والتى كانت تواجه أزمة الكساد عام ١٩٢٩ ، نفسها فى وضع القوة المتحكمة عقب الحرب العالمية الثانية ، لكنها الآن تواجه من جديد مشكلات اقتصادية تحد كثيرا من قدرتها على ممارسة النفوذ . ولم تكن المملكة العربية السعودية منذ نصف قرن سوى صحراء جرداء ، ولكنها تمتلك الآن فوائض غزيرة من رأس المال بفضل انتاجها من البترول . وهكذا فانه يجب أن يأخذ أى تحليل للوضع الاقتصادى العالمى هذه التقلبات فى اعتباره أو يحاول ذلك على الأقل بدلا من اعادة استخدام نفس مناهج الشرح النظرية الى ما لانهاية .

٢ – ويتمثل ثانى هذه العوامل فى حقيقة تنوع معايير الغنى أو الثروة . فالتقدير القائم على معيار واحد (وليكن نصيب الفرد من اجمالى الدخل القومى العام) قد يخفى أحيانا ضعف دولة تتمتع بميزة آنية ولكنها عارضة ، اذ ليس من المتصور أن نعتبر أن الكويت « أغنى » من الولايات المتحدة الأمريكية لمجرد أن نصيب الفرد الكويتى من الدخل القومى (١٧٠٠٠ دولار فى السنة عام ١٩٧٩) قد تجاوز نصيب الفرد الأمريكى (١٠٧٠٠ دولار عن نفس العام) . فليس هناك وجه للمقارنة بين الدولتين من حيث الموارد أو القدرة على الانتاج . كذلك فقد يؤدى تخصيص أو توزيع الموارد المتاحة على القطاعات المختلفة الى خطأ فى تقدير الامكانات المختلفة للدول . وعلى سبيل المثال فقد اختار الاتحاد السوفيتى عامدا متعمدا أن يقوم بتحويل جانب كبير من دخله القومى الى النواحى الدفاعية . وفى هذا الاطار تحظى الولايات المتحدة فى الواقع بهامش أكبر للمناورة لانها تستطيع ، ان هى قررت تخفيض مستوى معيشتها عن مستواه الحالى ، حشد وتعبئة موارد توجه للجهد العسكرى أكبر مما يستطيعه الاتحاد السوفيتى . وأخيرا فانه يمكن القول أن رفاهية الدول تعتمد الى حد كبير على قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتى أو ، اذا شئنا الدقة ، على أمن الامدادات الخارجية : فالاعتماد على المصادر الخارجية للحصول على الطاقة يهدد عملية النمو فى عديد من الدول الصناعية وغير الصناعية .

وهكذا يبدو لنا ، إذا ما أخذنا هذه الاعتبارات الثلاثة (والتى يمكن أن نضيف اليها اعتبارات أخرى كثيرة) فى الحسبان ، أنه لا يمكن تقدير والمقارنة بين ثروات الأمم من خلال منهج احصائى بحت .

٣ - وهناك عقبة ثالثة تعوق عملية المقارنة هذه . فاذا ما اعتبرنا أن الدول هى وحدات اقتصادية من طبيعة واحدة تماما ومنغلقة على نفسها بطريقة محكمة ، فان ذلك يحرمنا من ملاحظة نوعين من الظواهر المرتبطة ارتباطا مباشرا بحركة وحجم التدفقات الاقتصادية الدولية . اذ نجد أن هناك مصالح أو جماعات تتصارع داخل كل دولة من أجل الاستحواذ على الثروة . فالمقاولون أو المنظمون entre preneurs يبحثون عن الربح داخل الحدود وفى خارجها ايضا ، والعمال والموظفون les salariés يدافعون عن مستوى معيشتهم ويحاولون الحفاظ على وظائفهم ، والصناع يبحثون عن المواد الأولية وعن الأسواق لتصريف منتجاتهم .. وهكذا تلقى المنافسة الداخلية ، أيا كان الشكل الذى تأخذه سواء تمثل فى صراع طبقى أم أزمات فئوية أو قطاعية ، بثقلها على السياسة الاقتصادية لكل حكومة ، بل قد تؤدى أحيانا الى أن تطغى عليها حين تترجم هذه المنافسة فى شكل مبادرات خاصة تتجاوز الحدود (عقد صفقات ، استثمارات ، مشاورات نقابية لاتخاذ مواقف موحدة ... الخ) . وباختصار شديد يمكن القول أن الحكومات لا تحتكر المبادرات الا على نحو استثنائى ، اذ يكمن المصدر المباشر أو غير المباشر للكثير من التدفقات الاقتصادية فى المبادرات الخاصة أساسا .

ان اظهار العلاقات بين الدول فى صورة الوحدات الاقتصادية المتراصة جنبا الى جنب والتى يقوم بينها حالة تبادل ، هو وضع يبتعد بدوره عن الحقيقة ولا يمثل سوى صورة كاريكاتورية . فالدول ترتبط مع بعضها بروابط خاصة أو تنسج فيما بينها شبكة من العلاقات التضامنية طبقا لنوع النظام السائد (رأسمالى أو اشتراكى) ، وطبقا لدرجة تطورها (صناعية أو غير صناعية) . صحيح أن هذه الروابط لم تكف للقضاء على المنافسة فيما بينها الا أن ذلك لا يعنى مطلقا أن المنافسة الاقتصادية تدور بين الدول فقط وانما هى تدور ايضا بين نظم يضم كل منها عددا من الدول التى ترتبط فيما بينها بروابط مصلحية أو قيمية يتعين الدفاع عنها على نحو مشترك . فاستراتيجية لجنة المساعدة فى التنمية C.A.D (وهى اللجنة التى شكلتها الدول الرأسمالية المشاركة فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) تختلف عن استراتيجية مجموعة الـ ٧٧ (والتى شكلتها الدول المتخلفة والراغبة فى اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد) . كما أن التكتيك المستخدم من جانب الجماعة الاقتصادية الأوربية يختلف عن التكتيك المستخدم من جانب الكوميكون (المجلس الاقتصادى للمساعدة المتبادلة ، والذى شكلته الدول الاشتراكية) ، وذلك لأن الجماعة الأولى تقوم على مبادىء الحرية الاقتصادية بينما تقوم الثانية على أساس فكرة التخطيط الشامل لعملية التنمية .

وهكذا يتعدد اللاعبون المشاركون فى اللعبة الاقتصادية الدولية - واستنادا الى المبادرات التى يتخذها هؤلاء اللاعبون فقد تشكلت وتحددت وجهة التدفقات التى تمثل فى الوقت الحاضر أحد أهم

العوامل والقضايا التى تشكل ملامح النظام الدولى ، ألا وهو عدم التكافؤ فى توزيع الثروة وفى فرص التنمية .

١) أوضاع عدم التكافؤ

تلتقى كل المعطيات الاحصائية المتاحة حول نقطتين أساسيتين : الأولى : تتعلق بوجود فوارق ضخمة بين الدخول فى الدول الغنية والدول الفقيرة . (أنظر الشكل ٣٨) والثانية : تكمن فى حقيقة أن فرص تضييق هذه الفوارق تلقائيا هى فرص ضئيلة للغاية وذلك اذا ماأخذنا فى الاعتبار معدلات النمو (الاقتصادى والسكانى) خلال السنوات العشرين المنصرمة وماسيؤول اليه الحال اذا استمرت هذه المعدلات على ماهى عليه حتى نهاية القرن الحالى . وتحتاج هذه النتائج الاجمالية الى بعض التنقيح .

أ) فاذا كان صحيحا أن نصف سكان العالم يعيشون فى مستوى يكاد يصل الى حد البؤس (فى ظل متوسط دخل سنوى لا يتجاوز ٢٣٠ دولارا للفرد) ، الا أنه من الصحيح أيضا أن أوضاع الدول ذات الدخول المتوسطة قد تحسنت ، بل أن بعض الدول المتخلفة قد سجلت معدلات نمو أعلى من تلك التى سجلتها الدول الصناعية (كوريا الجنوبية ٧,١٪ ، البرازيل ٤,٨٪) . ومن ثم فلا يعد الفقر مسألة قدرية une fatalité ، اذ أن « الانطلاق الاقتصادى » مسألة ممكنة من الناحية الفنية .

ب) ويشير فحص عملية التغير فى معدل نمو الانتاج (أنظر الشكل رقم ٣٩) الى أن الناتج القومى العام قد زاد فى الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧٩ حتى فى الدول ذات الدخول المحدودة . أى أن هذه الدول الأخيرة هى الضحايا الرئيسية للضغط السكانى والذى من المحتمل أن يستمر لجيل أو جيلين آخرين على الأقل .

جـ) فاذا ما قسمنا هذه النتائج الى فترات تشمل كل منها عشر سنوات لوجدنا أن معدل النمو قد انخفض فى جميع انحاء العالم خلال السنوات العشر الأخيرة[٢]، وذلك باستثناء الدول الاشتراكية (والتى لا تتطابق الأرقام الرسمية لمعدلات الاداء فيها مع واقع الحرمان الذى يعانى منه السكان وخصوصا فى بولندا) . ويعد هذا أحد المظاهر البالغة الدلالة على الأزمة الاقتصادية العالمية التى ترتبت ، اعتبارا من ١٩٧٣ ، على الارتفاع المفاجىء لأسعار البترول ، وهى الأزمة التى عانت منها

الشكل رقم ٣٨

المعدلات المقارنة للنمو ١٩٦٠ - ١٩٧٩

	معدل نمو الدخل القومى للفرد	معدل نمو السكان	
	١٩٦٠ - ١٩٧٩	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٩
- الدول محدودة الدخل (٣٦ دولة تشتمل على كل من الهند والصين) . ويبلغ اجمالى عدد السكان بها ٢ مليار و٦٢٣ مليون نسمة	١,٦	٢,٢	٢,١
- الدول متوسطة الدخل (٦٠ دولة يبلغ اجمالى عدد السكان بها ٩٨٥ مليون نسمة)	٣,٨	٢,٥	٢,٤
- الدول الصناعية الرأسمالية (١٨ دولة يبلغ اجمالى عدد السكان بها ٦٧١ مليون نسمة	٤	١	٠,٧
- الدول المصدرة للنفط ذات الفوائض الرأسمالية (٤ دول يبلغ اجمالى عدد السكان بها ٢٥ مليون نسمة)	٥	٣,٦	٤,٠
- الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط (٦ دول يبلغ اجمالى عدد السكان بها ٣٥١ مليون نسمة)	٤,٣	١,١	٠,٨

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ، ١٩٨١

الشكل رقم ٣٩

المعدلات المقارنة للزيادة فى الناتج القومى العام

	١٩٦٠ — ١٩٧٠	١٩٧٠ — ١٩٧٩
الدول المحدودة الدخل	٤٫٥	٤٫٧
— ومنها الصين والهند	٤٫٥	٤٫٩
— الدول الأخرى	٤٫٣	٣٫٨
الدول متوسطة الدخول	٦٫١	٥٫٥
الدول الصناعية الرأسمالية	٥٫١	٣٫٢
الدول المصدرة للبترول ذات الفوائض الرأسمالية	—	٦٫٥
الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط	٤٫٨	٥٫٢

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٨١

الشكل رقم ٤٠

معدل النمو السنوى للاقتصاد السوفيتى (٪)

الفترة	الدخل القومى (طبقا للمصادر السوفيتية)	الناتج القومى العام (الذى اعاد ستانلى كون S.Cohn حسابه)
١٩٥١ — ١٩٥٥	١١٫٣	٥٫٨
١٩٥٦ — ١٩٦٠	٩٫٢	٦٫٥
١٩٦١ — ١٩٦٥	٦٫٥	٥٫—
١٩٦٦ — ١٩٧٠	٧٫٨	٥٫٥
١٩٧١ — ١٩٧٥	٥٫١	٣٫٨ (١)
١٩٧٦ — ١٩٨٠	٤٫٧ (٢)	—

(١) تقديرات

(٢) المستهدف فى الخطة العاشرة

المصدر : Philippe LEFOURNIER, «L'U.R.S.S. et la crise», Projet, mars 1975

تدل النتائج التى حققها الاقتصاد السوفيتى والتى نشرتها صحيفة البرافدا فى ٢١ أكتوبر ١٩٨٠ ، طبقا لرواية مراسل صحيفة لوموند الفرنسية ، على وجود فرق ملموس بينها وبين توقعات الخطة فبينما كانت نسبة النمو المستهدفة فى الانتاج الصناعى ٤٫٥٪ لم تصل النسبة المتحققة الا إلى ٣٫٩٪ . وكان المستهدف زياده انتاجيه العمل بنسبة ٣٫٨ أما المتحقق فكان ٢٫٩٪ . وانخفضت كميه الفحم المستخرج عام ١٩٨٠ عما تحقق عام ١٩٧٩ ، وانخفض انتاج المواد الغذائيه .. الخ . (لوموند ٢٣ أكتوبر ١٩٨٠) .

كل البلاد المستوردة للطاقة أى الدول الصناعية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والدول الاشتراكية أيضا[٣]. وكذلك ، فقد عانت هذه الأخيرة ليس فقط من زيادة أسعار ما تستورده من بترول ولكن أيضا من زيادة أسعار المنتجات المصنعة والتى حرصت الدول الصناعية على أن تحمل عليها الفروق التى دفعتها فى تكلفة الطاقة التى استوردتها .

ولهذا السبب فانه يتعين علينا أن نتخلى عن اعتبار أن ما حدث خلال سنوات ٥٠ - ١٩٧٠ يعتبر مرجعا يمكن الاستناد اليه للتنبؤ بالمستقبل ، مثلما فعلنا حتى الآن . فقد حققت الدول الصناعية خلال هذه السنوات العشرين معدلا استثنائيا للنمو ، فى الوقت الذى بدت فيه الدول المتخلفة وكأنها قد بدأت تخطو على نفس الدرب ، وان كانت خطاها أقل اتساعا . لكن قوة الدفع فى عملية النمو هذه بدأت تضعف منذ عام ١٩٧٤ ، اذ بدأت الدول الصناعية تواجه العديد من المشاكل (التضخم ، البطالة ، انخفاض معدل النمو) ، واتخذت مواقف متشددة لمواجهة منافسة العالم الثالث (عودة أسلوب الحماية ، تخفيض حجم المساعدات) . وباستثناء حالات قليلة تمثل استثناء من القاعدة (مثل الدول البترولية بطبيعية الحال ، وبعض الدول الأخرى ايضا مثل سنغافورة والتى تستخدم كقاعدة ارتكاز لتوسع المؤسسات الرأسمالية) ، فلم يعد بمقدور الدول المتخلفة الاستفادة من التأثيرات الايجابية لدينامية اقتصاديات الدول الصناعية . وفى هذا الاطار تصبح عملية تضييق الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أكثر صعوبة مما كان عليه الحال فى الماضى .

واذا كانت الفوارق فى توزيع الثروة قائمة بين الدول وبعضها فان هذه الفوارق موجودة أيضا داخل كل دولة على حدة . وقد أدت الأزمة الاقتصادية الى القاء الضوء على وجود قطاعات فقيرة فى قلب الدول الغنية ، كما أوضحت أيضا أن الفوارق الضخمة بين ثروات أقلية مرفهة وأغلبية مطحونة هى أكثر حدة فى الدول المتخلفة عنها فى الدول الصناعية حيث تؤدى أنظمة الضرائب والحماية الاجتماعية دورها لتقليل الفوارق فى الأجور وفى توزيع الثروات داخل هذه الأخيرة . علاوة على ذلك ، نجد أن تفاعل عامل الضغط السكانى مع عامل التحديث يؤدى فى الدول المتخلفة ، وفى غياب سياسة رشيدة للأمن الاجتماعى ، الى سلسلة متوالية من الاختلالات (التوسع العمرانى الزائد ، البطالة) يترتب عليها ازدياد حالة القطاعات الشعبية الواسعة سواء حتى فى حالة اظهار الاحصاءات الرسمية لتحسن فى الانتاج وفى الدخل القومى العام .

ان التناقض القائم بين رفاهية البعض وفاقة البعض الآخر يشكل احد المعطيات الأساسية التى يواجهها النظام الدولى اليوم .

٢) أسباب عدم التكافؤ

لقد كان عدم التكافؤ بين الشعوب قائما دائما بسبب السمة التحكمية لعملية توزيع الموارد

لتطوير الاقتصاديات المحلية . وباختصار شديد يمكن القول بأن المحافظة على المصالح المسيطرة يؤدى فى النهاية الى دعم « وتطوير التخلف Le développement du sous-dévoloppement » بما يفسح المجال لظهور وضع صراعى فى العلاقات الدولية يمكن تشبيهه بوضع الصراع الطبقى . ولا يمكن تحطيم حلقة الفقر الجهنمية هذه الا من خلال استراتيجية قطيعة كاملة فى مواجهة الهيمنة الرأسمالية .

ويتميز هذا التفسير بالبساطة المتناهية والترابط المنطقى ، علاوة على أنه يحدد المسئولية بوضوح شديد ويرشد الضحايا الى أسماء وعناوين المجرمين الذى يتعين استئصالهم ! . وعلى الرغم من احتواء هذا التفسير على جانب من الحقيقة ، الا أنه يبتعد عن الواقع الى درجة تجعل من الصعب اعتماده كتفسير علمى .

وربما يكون من الملائم أن نتساءل أولا عن أصل وأسباب تفوق الاقتصاديات الرأسمالية . ان القدر الذى أسهم به استغلال ثروات المستعمرات فى عملية تكوين رأس المال خلال القرن التاسع عشر يبدو ضئيلا أو ثانويا اذا قورن بعوامل ثلاثة أخرى وهى : المزايا الناجمة عن الابتكارات الفنية (استخدام الآلة machinisme) ووفرة وقرب منابع الطاقة (الفحم ، مساقط المياه) ، وأخيرا الاستقطاعات التى تمكن مالكو وسائل الانتاج من احتجازها من عائد قوة العمل(٤). ولم تؤد المنافسة بين الدول الرأسمالية الى ضم المستعمرات واستغلال مواردها فى اطار استراتيجية النمو الا اعتبارا من عام ١٨٧٠ فقط . وقد نبه ماركس الى هذه الحقيقة فى معرض حديثه عن السيطرة البريطانية على الهند(٥)، وتحليل حساب التكاليف والعوائد الناجمة عن السيطرة على المستعمرات .

كذلك يتعين علينا أن نفحص الدليل المرتكز على « الاستعمار الجديد néo-colonialisme » بشيء من الحذر . صحيح أن أكثر فترات التوسع الاقتصادى للدول الصناعية سواء من حيث السرعة أو القوة على طول التاريخ (١٩٥٠ - ١٩٧٠) كانت هى نفس الفترة التى شهدت موجة لا تقاوم من أجل ازاحة الاستعمار سياسيا ، وهو ما يمثل مفارقة غريبة . ولكن هل يعنى ذلك أن هناك علاقة سببية بين الظاهرتين ، وفى هذه الحالة ، ماذا يمكن أن تكون عليه تلك العلاقة ؟ ويمكن الرد على هؤلاء الذين يقولون بأن عملية الاستغلال قد تدعمت ، بملاحظة أن نهاية الادارة الاستعمارية قد أدت الى تحرير رؤوس أموال أمكن اعادة استثمارها فى الدول الاستعمارية ذاتها .

وتسمح الأرقام التى تحت أيدينا عن فترة العشرين أو الثلاثين سنة الماضية بالخروج من هذا الجدل العقيم والذى يغلب عليه طابع محاكمة النوايا أكثر من محاولة البرهنة العلمية . وفى هذا الاطار فان عددا من المعلومات الرئيسية تستحق أن تضاف الى هذا الملف . أولها يتعلق بالاحصاءات الخاصة بالتجارة الدولية (أنظر الشكل رقم ٤١) . وتدل الأرقام الواردة بهذا الجدول على أن التبادل التجارى الدولى يتم فى معظمه بين الدول الصناعية ذات النظم الاقتصادية الرأسمالية . ويتجه نصيب دول العالم الثالث من هذه التجارة (باستثناء البلاد البترولية) نحو الثبات ، بينما يتناقص نصيب

التأهيل البشرى والقدرة على استيعاب التقدم الفنى (أنظر الفصلين الثانى والثالث من هذا الكتاب) . فلماذا أذن أصبحت الاختلافات فى مستويات المعيشة وفى أنماط الحياة تشكل وصمة عار فى عالمنا المعاصر ؟

أولا لأن الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة قد ازدادت وتعمقت بشكل ظاهر . فبينما ارتفع متوسط مستوى المعيشة فى الدول الصناعية وبمعدل مستمر منذ أكثر من نصف قرن من الزمان وعلى نحو لم يسبق له مثيل فى تاريخ البشرية ، فقد هوت الدول الأخرى ، فى الوقت نفسه ، الى قاع البؤس . وثانيا لأنه يمكن قياس هذا التباين فى مستويات المعيشة والذى أصبح معترفا بوجوده عالميا بفضل ما يلمسه البشر أنفسهم حين ينتقلون من بلد الى آخر وكذلك بفضل ما تبثه وسائل الاعلام المختلفة من معلومات حول هذا الموضوع . لكنه اذا كان من السهل أن نفهم أسباب ادراك هذه الظاهرة الا أن أسباب وجودها هى موضوع للجدل تختلف حوله الآراء .

أ) ويرتكز التفسير الأول على بعض البراهين ذات الطبيعة الظرفية d'ordre conjoncturel . وطبقا لهذا التفسير فان تخلف الدول النامية يرجع الى أنها لم تتمكن من الامساك باللحظة الحاسمة للقيام بعملية التحديث بسبب خضوعها للاستعمار وبالتالى ظهورها متأخرة على المسرح الدولى . وتعانى هذه الدول ، بالمقارنة بالدول التى تم تصنيعها بالفعل منذ قرن أو قرنين من تخلف عن ركب التنمية يتعين اللحاق به كى تتمكن من أن تصبح فى وضع يسمح لها بالمنافسة وهو ما يستحيل تحقيقه بدون بذل جهد مثيل للجهد الذى قامت به المجتمعات الصناعية من قبل . فالتحديث يتطلب فى الواقع تعبئة مكثفة للموارد المادية والبشرية لم يتمكن النظام الرأسمالى أو النظام الاشتراكى من فرضها الا عن طريق تضحيات ضخمة تحملتها عدة أجيال متعاقبة . ويضاعف من التحدى أمام الدول المتخلفة أن عليها أن تواجه فى ذات الوقت ضغطا سكانيا رهيبا . لكن انخراط الدول النامية التدريجى فى اطار السوق العالمية وتلقيها لمساعدات خارجية مكثفة من شأنها نقل هذه الدول تدريجيا من مرحلة الانتاج الحرفى الى وضع الشريك مع الدول الصناعية .

ويثير هذا التفسير المتفائل نسبيا ، فى المدى الطوّيل على الأقل ، عددا من الملاحظات :

فأولا : من الصعوبة بمكان تقدير مسئولية « المستعمر » فى هذا الشأن . فاذا كان صحيحا أن النظام الذى يعرف باسم « الحلف الاستعمارى Le pacte colonial » ، والذى استطاعت الدول الاستعمارية من خلاله احتكار التجارة والنقل مع المستعمرات ، قد خدم مصلحة الدول الأولى أكثر من الثانية ، الا أنه لا يمكن فى الوقت نفسه اغفال أثر الاستثمارات التى تمت فى المستعمرات وخصوصا فى قطاعات البنية الأساسية (الطرق ، والموانىء ، والمطارات) والادارة (التجهيزات الجماعية ، والتعليم ، والصحة) . ان المقارنة بين الدول التى استعمرت وتلك التى لم تستعمر بالفعل (مثل أفغانستان أو اثيوبيا حتى عام ١٩٣٦) يميل فى الواقع الى صالح الأولى لأنها قد استفادت على

الأقل من معاونة خارجية كانت بمثابة منشط أولى لعملية التنمية . وهناك مقارنة ، قد تفرض نفسها هنا بين الآثار المفيدة أحيانا للاستعمار الأوروبى والعقم الاقتصادى للاستعمار التركى والذى ننسى أحيانا أنه كان واحدا من أكثر الحقب الاستعمارية طولا على مر العصور .

وثانيا : يمكن أن تستند مقولة « التأخر » فى سباق التنمية على التطور المقارن لمعدل النمو خلال السنوات العشرين الماضية : فقد تزايد معدل النمو فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠ طبقا لوتيرة تكاد تكون واحدة فى كل من الدول المتخلفة والدول الصناعية ، كما تراجع النمو منذ ١٩٧٣ بنفس القدر من الوضوح بالنسبة لهاتين الفئتين من الدول . وبهذا يتأكد الدور القيادى Locomotive الذى لعبته الدول الصناعية والتى تمارس ديناميتها تأثيرا حافزا للدول المتخلفة كما وأن كسادها ينتقل بدوره بالضرورة الى باقى القافلة السائرة على طريق النمو .

لكن التوازى الملحوظ فى هذا التطور يكشف فى الوقت نفسه عن أوضاع التبعية التى توجد فيها الدول « المتأخرة » وعدم قدرة معظمها على الانطلاق وحدها على طريق التنمية الاقتصادية . علاوة على ذلك ، فلا يبدو أنه سوف يكون بالامكان فى الوقت الحاضر تضييق الهوة التى تفصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فيما يتعلق بمستويات المعيشة ، بل ان هذه الهوة تتجه نحو الاتساع بالنسبة للدول التى ترتفع فيها معدلات الزيادة السكانية .

وهكذا فان أطروحة التأخر لا تقدم ، على الرغم من ارتكازها على أساس تاريخى ، تفسيرا كافيا أو ، على الأخص ، حلا لمشكلة التخلف .

ب) أطروحة السيطرة الهيكلية : يعتقد كثير من الاقتصاديين الماركسيين ومعهم عدد كبير من المتخصصين المنتمين الى العالم الثالث أن البلاد الرأسمالية تسيطر على البلاد المتخلفة سيطرة من شأنها اغلاق أى باب للأمل أمام الدول المتخلفة فى أن تجارى اقتصاديات الدول الرأسمالية يوما ما . فقد استطاعت الدول الواقعة فى قلب النظام الرأسمالى ، بعد أن تمكنت فى مرحلة أولى من استغلال ونهب موارد المستعمرات ، من أن تحافظ بمهارة على تفوقها عن طريق تقسيم للعمل تسيطر على كل خيوطه وتضبط حركة ايقاعه : فهيكل التجارة الدولية لا يفسح للدول الفقيرة سوى دور المورد للمواد الخام ، فى الوقت الذى تستفيد فيه الدول الصناعية عند بيعها لمنتجاتها المصنعة من القيمة المضافة والناجمة عن تفوقها الفنى والتكنولوجى ، وفى الوقت نفسه تؤدى سيطرة مالكى رأس المال على السوق الى تزييف النظام السعرى وتضاعف من الخلل فى شروط التعاون الدولى (كمية البضائع التى يمكن أن تحصل عليها دولة مقابل بيع انتاجها) على حساب الدول الفقيرة . كما استطاع المستثمرون ، من خلال استراتيجية محددة ، من التغلب على عقبة الحدود وتمكنوا من الوصول الى الأماكن التى يستطيعون فيها الحصول على أرباح اضافية سواء من عملية استخراج المواد الأولية أو اقامة الصناعات التى يوجه انتاجها فى العادة لاشباع احتياجات السوق الرأسمالى أكثر من توجهها

الشكل رقم (٤١)
الصادرات العالمية موزعة حسب الأقاليم الكبرى
(بمليارات الدولارات والنسب المئوية)

الجهة		الأقاليم الصناعية		الدول النامية: الدول المصدرة للبترول		الدول النامية: دول أخرى		الدول الشرقية		العالم	
المصدر	السنة	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الأقاليم الصناعية	١٩٦٣	٧٠	٤٥٫١	٤	٢٫٥	١٨	١١٫٧	٤	٢٫٣	٩٩	٦٤٫٠
	١٩٦٨	١١٨	٤٩٫٥	٦	٣٫٦	٢٥	١٠٫٥	٦	٢٫٧	١٦١	٦٧٫٦
	١٩٧٣	٢٩٤	٥١٫١	١٦	٢٫٨	٥٣	٩٫٢	١٨	٣٫٢	٣٩١	٦٨٫٠
	١٩٧٥	٣٨١	٤٣٫٥	٤٧	٥٫٤	٨٣	٩٫٥	٣٣	٣٫٧	٥٥٨	٦٣٫٨
	١٩٧٦	٤٣٦	٤٣٫٩	٥٣	٥٫٣	٨٥	٨٫٦	٣٣	٣٫٣	٦٢٣	٦٢٫٧
	١٩٧٧	٤٩١	٤٩١	٤٣٫٦	٦٧	٦٫٠	٩٧	٨٫٦	٣٤	٣٫٠	٧٠٤
	١٩٧٨	٥٨٥	٤٤٫٩	٧٩	٦٫١	١٢١	٩٫٣	٤٢	٣٫٢	٨٤٦	٦٤٫٩
	١٩٧٩	٧٣٤	٤٤٫٨	٧٧	٤٫٧	١٥١	٩٫٢	٥١	٣٫١	١٠٣٥	٦٣٫٢
	١٩٨٠	٨٤٤	٤٢٫٨	١٠٠	٥٫٠	١٨٥	٩٫٤	٥٩	٣٫٠	١٢١٥	٦١٫٦
الدول النامية المصدرة تقليديا للبترول	١٩٦٣	٧	٤٫٣	٠	٠٫٠	٢	١٫٣	٠	٠٫١	٩	٥٫٩
	١٩٦٨	١١	٤٫٦	٠	٠٫٠	٢	١٫٠	٠	٠٫١	١٤	٥٫٩
	١٩٧٣	٣٢	٥٫٦	٠	٠٫٠	٨	١٫٤	١	٠٫٢	٤٢	٧٫٣
	١٩٧٥	٨٥	٩٫٧	١	٠٫١	٢٣	٢٫٦	٢	٠٫٣	١١٣	١٢٫٩
	١٩٧٦	١٠٣	١٠٫٣	١	٠٫١	٢٨	٢٫٨	٣	٠٫٣	١٣٦	١٣٫٦
	١٩٧٧	١١٢	١٠٫٠	١	٠٫١	٣٠	٢٫٧	٣	٠٫٢	١٤٩	١٣٫٢
	١٩٧٨	١٠٩	٨٫٤	٢	٠٫١	٣٠	٢٫٣	٣	٠٫٢	١٤٦	١١٫٢
	١٩٧٩	١٦٠	٩٫٨	٣	٠٫٢	٤٥	٢٫٧	٤	٠٫٢	٢١٣	١٣٫٠
	١٩٨٠	٢٢٠	١١٫٢	٤	٠٫٢	٦٥	٣٫٣	٥	٠٫٢	٢٩٧	١٥٫٠

الدول النامية الأخرى	١٩٦٣	١٦	١٠ر٢	٠	ر٣	٤	٢ر٨	٢	١ر٠	٢٣	١٤ر٦
	١٩٦٨	٢١	٨ر٧	١	ر٣	٦	٢ر٤	٢	ر٨	٣٠	١٢ر٤
	١٩٧٣	٤٨	٨ر٣	٢	ر٤	١٣	٢ر٢	٤	ر٨	٦٨	١١ر٩
	١٩٧٥	٦٣	٧ر٢	٦	ر٧	١٩	٢ر٢	٨	ر٩	٩٩	١١ر٣
	١٩٧٦	٨١	٨ر١	٧	ر٧	٢١	٢ر١	٨	ر٨	١٢٠	١٢ر٠
	١٩٧٧	٩٢	٨ر٢	٩	ر٨	٢٩	٢ر٥	٩	ر٦	١٤٢	١٣ر٦
	١٩٧٨	١١٦	٨ر١	١١	ر٨	٣٠	٢ر٣	١٠	ر٨	١٥٩	١٢ر٢
	١٩٧٩	١٣٤	٨ر٢	١٣	ر٨	٤٤	٢ر٧	١٢	ر٧	٢١٦	١٣ر٦
	١٩٨٠	١٥٣	٧ر٨	١٨	ر٩	٥٤	٢ر٧	١٦	ر٨	٢٤٥	١٢ر٤
الدول الشرقية	١٩٦٣	٤	٢ر٣	٠	ر١	٣	١ر٧	١٢	٨ر٠	١٩	١٢ر١
	١٩٦٨	٦	٢ر٦	١	ر٢	٤	١ر٥	١٧	٧ر٠	٢٧	١١ر٣
	١٩٧٣	١٦	٢ر٧	٢	ر٣	٧	١ر٢	٣٣	٥ر٧	٥٧	١٠ر٠
	١٩٧٥	٢٤	٢ر٨	٤	ر٤	١٠	١ر١	٤٨	٥ر٥	٨٦	٩ر٨
	١٩٧٦	٢٨	٢ر٨	٤	ر٤	١١	١ر١	٥٢	٥ر٢	٩٤	٩ر٥
	١٩٧٧	٣٠	٢ر٧	٥	ر٤	١٣	١ر٢	٥٩	٥ر٣	١٠٨	٩ر٦
	١٩٧٨	٣٤	٢ر٦	٧	ر٥	١٦	١ر٢	٧٠	٥ر٣	١٢٦	٩ر٧
	١٩٧٩	٤٦	٢ر٨	٧	ر٤	١٩	١ر٢	٧٩	٤ر٨	١٥٢	٩ر٣
	١٩٨٠	٥٧	٢ر٩	٧	ر٤	٢٤	١ر٢	٨٨	٤ر٤	١٧٧	٩ر٠
العالم	١٩٦٣	١٠٠	٦٤ر٤	٥	٢ر٩	٢٨	١٧ر٩	١٨	١١ر٦	١٥٥	١٠٠ر٠
	١٩٦٨	١٦٠	٦٧ر٤	٨	٣ر٢	٣٨	١٥ر٨	٢٦	١٠ر٧	٢٣٨	١٠٠ر٠
	١٩٧٣	٤٠٠	٦٩ر٦	٢١	٣ر٦	٨٣	١٤ر٥	٥٧	٩ر٩	٥٧٤	١٠٠ر٠
	١٩٧٥	٥٦٦	٦٤ر٧	٥٨	٦ر٦	١٣٨	١٥ر٨	٩٢	١٠ر٥	٨٧٥	١٠٠ر٠
	١٩٧٦	٦٦١	٦٦ر٥	٦٥	٦ر٦	١٤٨	١٤ر٩	٩٦	٩ر٧	٩٩٣	١٠٠ر٠
	١٩٧٧	٧٤٠	٦٥ر٨	٨٣	٧ر٤	١٧٢	١٥ر٣	١٠٦	٩ر٤	١١٢٥	١٠٠ر٠
	١٩٧٨	٨٥٠	٦٥ر٣	٩٩	٧ر٦	٢٠٢	١٥ر٥	١٢٦	٩ر٧	١٣٠٣	١٠٠ر٠
	١٩٧٩	١٠٩٦	٦٦ر٩	١٠٠	٦ر١	٢٦٥	١٦ر٢	١٤٨	٩ر٠	١٦٣٨	١٠٠ر٠
	١٩٨٠	١٣٠٠	٦٥ر٩	١٣١	٦ر٦	٣٣٥	١٧ر٠	١٦٩	٨ر٦	١٩٧٣	١٠٠ر٠

المصدر : Soure: GATT: Le commerce international en 1980/81, Genéve, 1981.

الدول الاشتراكية منها . فاذا كان صحيحا أن التوسع الرأسمالى قد تم نتيجة لما تكسبه الدول الرأسمالية على حساب الدول المتخلفة لانعكس ذلك بالضرورة على تلك الاحصاءات فى شكل تضخم أرقام الصادرات أو الواردات الخاصة بدول العالم الثالث .

أما العنصر الثانى الذى يتعين أخذه فى الاعتبار فى هذا المجال فيتعلق بحجم ووجهة الاستثمارات . فاذا كانت أطروحة الاستعمار الجديد صحيحة لكان معنى ذلك أن تتجه الاستثمارات لغزو أسواق ما وراء البحار ، لكن الاحصاءات تبرهن مرة أخرى هنا على أن الاستثمارات (وخصوصا تلك التى تقوم بها الشركات متعددة الجنسية) قد تدفقت بين الدول الرأسمالية بمعدل أكبر من معدل تدفقها من الدول الرأسمالية فى اتجاه دول العالم الثالث ، وذلك على الرغم من ضعف معدل العائد فى الحالة الأولى عنه فى الحالة الثانية (أنظر الأشكال من ٤٢ — ٤٥) . ومن المؤكد أن تدفق الاستثمارات الأمريكية على أوروبا خلال الستينات ثم تراجعها خلال السبعينات يعد عاملا من عوامل ازدهار ثم أزمة الاقتصاديات الأوروبية . وإذا ما أخذنا معيار الاستثمارات واشتداد القبضة الخارجية على مفاتيح الاقتصاد الوطنى ، فان أكثر الدول تبعية للولايات المتحدة لن تكون فى هذه الحالة احدى دول العالم الثالث ، وانما الجار الأكبر والمباشر للولايات المتحدة الا وهى كندا والتى لا تعد مع ذلك من بين الدول المتخلفة (أنظر الشكل ٤٥) . وطبقا لمعايير التبادل التجارى والاستثمارات فان الخطر الأكبر الذى يتعرض له العالم الثالث لا يتمثل فى احتمال ابتلاعه فى اطار الاقتصاد الرأسمالى بقدر ما يتمثل فى تهميشه وابقائه بعيدا عن المراكز الكبرى للتنمية .

ويتعلق العنصر الثالث بموضوع الامدادات من المواد الأولية . فليس ثمة شك مطلقا فى أن المعدل القياسى للتوسع والذى شهدته اقتصاديات الغرب الرأسمالية فى الفترة بين ١٩٥٠ — ١٩٧٣ قد تحقق بفضل انخفاض أسعار الطاقة وبالذات البترول والذى سيطرت الشركات الرأسمالية على عمليات انتاجه وتكريره وتوزيعه . يدل على ذلك بوضوح شديد ما أحدثته الصدمة البترولية من ارتباك فى اقتصاديات الدول الرأسمالية منذ حرب أكتوبر . فى هذه الحالة يصبح من المشروع الاعتراف بوجود « ريع une rente » مبالغ فيه (أو أن شئنا استغلالا) يمثل استقطاعا تقوم به الدول المستهلكة للبترول على حساب الدول المنتجة . لكن يتعين أن تقترن هذه الملاحظة بتحفظين : الأول هو أن جميع الدول ، متقدمة أو متخلفة قد استفادت من نفس الميزة على مدى عشرين عاما ، والثانية أن مثال البترول لا يسرى على باق المواد الأولية . فالدول الغربية هى بالفعل دول مصدرة للغذاء وتحقق فائضا فى انتاج المواد الأولية الزراعية ، وحتى بالنسبة للموارد المعدنية فان المتخصصين

الشكل رقم ٤٢

متوسط عائد الاستثمارات المباشرة فى الخارج (حسب القيمة الحاسبية)

المنطقة	الولايات المتحدة المتوسط عن الأعوام ٦٥ ـ ١٩٦٨		المملكة المتحدة المتوسط عن الأعوام ٦٥ ـ ١٩٦٨
	جميع القطاعات	بعد استبعاد البترول	بعد استبعاد البترول
الدول الرأسمالية المتقدمة	٩ر٦	٧ر٩	٩ر٣
الدول النامية	١٧ر٥	١١ر–	٩ر٨
المتوسط	١٠ر٧	١٠ر–	٩ر٥

المصدر : O.N.U., Centre de la Planification, des projections et des politiques relatives au développement, d'aprés: Département du Commerce des Etats-Unis, Survey of Current Business, divers numéros, et Service de statistiques Government du Royaume-Uni, Business Monitor, M4, Overseas, 1969 (Londres, 1971).

شكل ٤٣

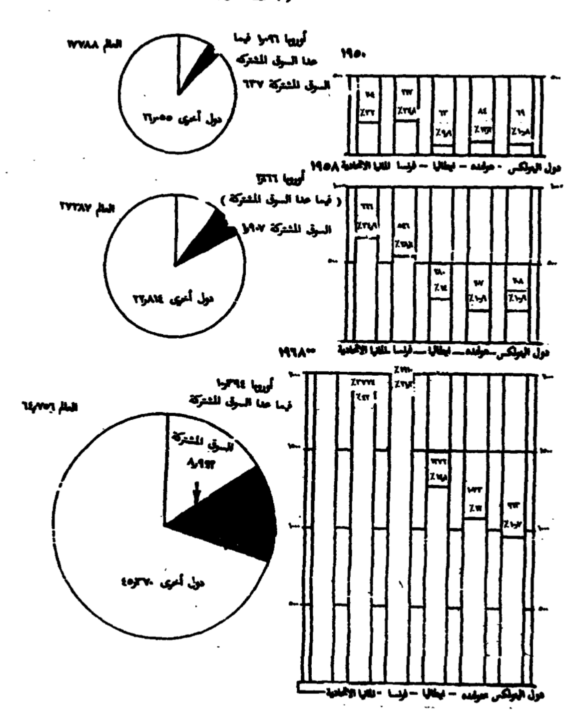
الاستثمارات الأمريكية فى الخارج
تطور القيمة الحاسبية للأصول المتراكمة
التوزيع طبقا للمناطق الجغرافية

بمليار الدولارات

البلد	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
كندا	١١ر٢	١٥ر٢	١٩ر٥	٢١ر١	٢٢ر٨
أوروبا	٦ر٧	١٤	١٩ر٤	٢١ر٧	٢٤ر٥
اليابان	ر٣	ر٧	١ر١	١ر٢	١ر٥
استراليا ، نيوزيلنده ، جنوب افريقيا	١ر٢	٢ر٣	٣ر٥	٣ر٩	٤ر٣
	١٩ر٤	٣٦ر٢	٤٣ر٥	٤٧ر٩	٥٣ر١
أمريكا اللاتينية	٨ر٤	١٠ر٩	١٣ر١	١٣ر٨	١٤ر٧
أفريقيا	—	١ر٤	٢	٢ر٢	٢ر٦
الشرق الأوسط	—	١ر٥	١ر٨	١ر٨	١ر٦
آسيا والباسفيك	٤ر٢	١ر٤	١ر٩	٢ر٢	٢ر٥
	١٢ر٦	١٥ر٢	١٨ر٨	٢٠	٢١ر٤
أقاليم غير مدرجة	—	٢	٢ر٧	٣ر١	٣ر٦
الاجمالى	٣٢	٤٩ر٣	٦٥	٧١	٧٨ر١

المصدر : SURVEY OF CURRENT BUSINESS (octobre 1971)

الشكل رقم ٤٤ الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج
(بملايين الدولارات)



الشكل رقم ٤٥

حصص رأس المال الأجنبي المستثمر فى كندا
من ٩٠٠ - ١٩٧٣[1]

	حصة المملكة المتحدة	حصة الولايات المتحدة	حصة الدول الأخرى
١٩٠٠	٨٥	١٤	١
١٩١٤	٧٢	٢٣	٥
١٩٣٩	٣٦	٦٠	٤
١٩٥٥	١٧	٧٧	٦
١٩٧٣	٩	٧٧	١٤

(١) وقد أورد راؤول لاهوج Raoul Lahogue نشر هذا الجدول مصحوبا بالتعليقات التالية :

فى ١٩٣٩ قدرت صحيفة تورنتو ديلى ستار عدد المؤسسات الكندية التى تستعين برؤوس أموال أجنبية بـ ١٣٠٠٠ مؤسسة وعدد المؤسسات التى كانت تحت السيطرة أو الاشراف الأجنبى بـ ٩٥٠٠ مؤسسة من بينها ٧٠٠٠ مؤسسة تسيطر عليها رؤوس الأموال الأمريكية وحدها .

وفى عام ١٩٧٥ كانت هناك ٢٨٠ شركة من بين أكبر ٥٠٠ شركة فى كندا (طبقا لرقم أعمالها) واقعة تحت السيطرة الأجنبية .

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٧٣ قدرت الاستثمارات الأجنبية طويلة الأمد فى كندا بحوالى ٥٤٦١٠ ملايين دولار كندى اختصت منها :

– الولايات المتحدة ٤٢١٥٠ – المملكة المتحدة ٤٩٩٢ – الدول الأخرى ٧٤٦٨ ولا يخفى أن ضخامة هذه الأرقام يمكن أن تثير عددا من المشاكل للدولة المضيفة . وفى ١٩٧١ كان هناك تقرير يؤكد على أن رؤوس الأموال الأمريكية تمتلك أو تسيطر على نصف الصناعات المعدنية والبترولية والصناعات الخفيفة فى كندا ، بل وأحكمت رؤوس الأموال هذه قبضتها حتى وصلت إلى ٧٥٪ فى الصناعات الكيماوية والكهربائية و١٠٠٪ فى صناعة الألومونيوم والكاوتشوك والسيارات

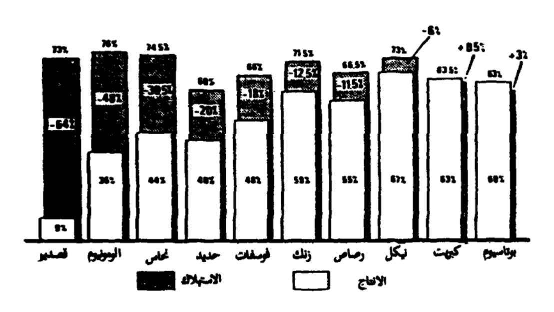
(Population et économie du Canada, La Documentation française. Notes et études documentaires, N° 4531-4532, 10 oct. 1979).

يؤكدون على أن توزيعها الجغرافى قد تم بطريقة « تجعل ارتفاع أسعارها غير ذى جدوى بالنسبة لـ ٩٠٪ من سكان الدول النامية بل ، على العكس ، من شأنه أن يؤدى الى مزيد من الأعباء بالنسبة لأكثر هذه الدول تخلفا (أنظر الشكل ٤٦)[6].

إن أوضاع التبعية (والتى يمكن تعديلها ، كما تبرهن عليه حالة البترول) ليست فى الواقع ثمرة لحسابات تجارية دائما ، وانما هى كامنة فى عدم التكافؤ فى عملية توزيع الموارد أو ، على الأقل ، فى التكلفة النسبية لاستغلالها .

ان تفسير التخلف الاقتصادى استنادا الى السيطرة الهيكلية للدول الرأسمالية يستدعى سرد سلسلتين أخريين من الملاحظات . أولاهما يتعلق بعدم ملاءمة العرض العام للنتائج التى حققتها كل من المجموعتين التى يطلق على احداهما متقدمة والأخرى متخلفة . ومن الملائم هنا أن نستبعد ،

شكل رقم ٤٦
تبعيه الدول الغنيه للمواد المعدنيه



يمثل الحيز الأبيض نصيب الدول الغنيه من الانتاج العالمى لكل من هذه المواد ؛ أما الحيز الرمادى (الأسود) فيمثل نصيب هذه الدول نفسها من الاستهلاك العالمى . ويمثل الفرق بين هاتين النسبتين درجة اعتماد هذه البلدان فى كل من هذه المواد . ولاتتجاوز هذه الدرجة ٣٠٪ الا بالنسبة لمواد ثلاثة فقط هى القصدير والألومنيوم والنحاس . وهذه هى نفس المواد أيضا التى يتجاوز انتاج العالم الثالث منها ٣٠٪ (إذ يصل انتاجه منها الى ٧٥٪ ، ٥٠٪ ، ٣٦٪) على التوالى . من الانتاج العالمى .

المصدر : لوموند فى ٢٢ ابريل ١٩٧٥

اعتبارا من ١٩٧٣ ، الدول المصدرة للبترول والتى تحظى بامكانيات كبرى للتنمية والتى أصبح بعضها ، مصدرا لرأس المال . فاذا ما قمنا بعملية تنقيح للاحصاءات مثلما اعتاد البنك الدولى أن يفعل فى تقاريره السنوية الخاصة بالتنمية فى العالم فسوف نجد أن الترتيب الهرمى لدول العالم على أساس الفقر أو الغنى يسفر عن ثلاثة مستويات على الأقل : مستوى البلاد الأقل تطورا (Pays moins avancés أو العالم الرابع Quart-Monde طبقا للمصطلحات الجارية) وهى الدول التى لاتزال على عتبة الفقر المطلق والتى يستحيل عليها أن تتطور بدون مساعدة خارجية[٧]، والدول الوسيطة intérmédiaires

ومن بينها دول أوروبية وأخرى آسيوية أو لاتينية أمريكية أو افريقية ، وأخيرا الدول ذات الدخول العالية . ولا نعدم أن نجد من بين دول الفئة الثانية من استطاع بالفعل مقاومة غزو الانتاج الصناعى للدول المتقدمة وذلك بفضل انخفاض مستوى الأجور المحلية . فأزمة صناعة المنسوجات والحديد والصلب فى الدول المتقدمة ليس لها من سبب فى الواقع سوى الاستيراد الكثيف من دول الشرق الأقصى (كوريا الجنوبية بالنسبة لصناعات الصلب ، تايوان ، ماكاو والصين بالنسبة للمنسوجات) ، ودول جنوب شرق آسيا وشمال افريقيا (المنسوجات) (أنظر الشكل ٤٧) . ولهذا فقد كان تيبور مند Tibor Mende محقا حين كتب يقول « ان التناقض الجوهرى فى المصالح ليس قائما فى الواقع بين الدول الفقيرة والمجموعات الرأسمالية الحديثة والديناميكية والمتعددة القوميات ، وإنما هى بالأحرى بين المنتجين من ذوى الدخول المنخفضة فى الدول المتخلفة والفلاحين والحرفيين والصناعات التى تعتمد على قوة العمل والمحكوم عليها تاريخيا بالزوال من جانب العالم الغنى » . ولقد اشتهرت بعض الدول بقدرتها الفائقة على التوفيق بين استغلال الأيدى العاملة الاجنبية بأبخس الأسعار مع الموارد التى تتيحها التكنولوجيا الغربية والاستفادة منهما الى أقصى حد على نحو ما يبدو من الحديث الصحفى الذى أدلى به رئيس وزراء سنغافورة وأشار فيه الى الآفاق التى يفتحها توقيع الاتفاقية التجارية لعام ١٩٧٩ مع الصين : « وبشكل عام فان المبدأ الذى تقوم عليه تلك المشروعات هو الآتى : فسوف يقام مصنع فى الصين يتولى انتاج بعض المعدات . وهى عبارة عن قطع غيار مخروطة أو مطروقة ، تمثل مساهمة الصين فى صناعة محرك سيارة . فى مرحلة أخرى سوف تقوم شركة أوروبية أو أمريكية متعددة الجنسية بانشاء مصنع فى سنغافورة يتولى انتاج المعدات المكملة واللازمة لانتاج المحرك . ان شراء القطع المنتجة فى مصنع الصين ، وليكن مصنع شنغهاى ، سوف يمول من حصيلة بيع القطع المصنعة فى سنغافورة والتى سوف تحتاج اليها الصين لاتمام المحرك . أى أنه سوف يصبح فى حوزة الصين محرك لم يكن لديها من قبل وبدون أن تفقد أية عملة صعبة .

وهكذا فان المحرك الذى ستكتمل صناعته فى سنغافورة سوف يكون مكونا حينئذ من بعض القطع المصنعة فى سنغافورة ، وبعض القطع الأخرى المصنعة فى الصين . وسوف يباع المحرك فى السوق الدولية من خلال الشبكة التجارية للشركة متعددة الجنسية وستستمر المفاوضات لعدة شهور أخرى . ونأمل أن يصبح أحد هذه المشروعات على الأقل نموذجا لنقل التكنولوجيا بين الشركة الأمريكية أو الأوربية من ناحية وبين الصين وسنغافورة من ناحية أخرى »[٩].

وعلى الرغم من أن عدم التكافؤ فى الدخول وفى الفرص مازال ملفتا للنظر بشكل عام فان الهوة قد بدأت على أى حال تضيق ، على الناحيتين ، بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

وأخيرا فان أطروحة « المؤامرة الرأسمالية » ضد تطور العالم الثالث تنطوى على عيب رئيسى وهو أنها تخفى فقط الاختناق الداخلى الذى تعانى منه الدول النامية وتشجع الزعماء والنخب فى هذه الدول على القاء مسئولية كل المساوىء التى يعانون منها على الأطراف الخارجية . ان الملاحظات الثاقبة التى صاغها مكسيم رودنسون وهو بصدد الحديث عن التوترات الحالية بين الاسلام والغرب يمكن فى الواقع نقلها بسهولة الى ميدان التوترات الاقتصادية .

« لقد تعودنا أن نشير للماضى بأصابع الاتهام وان نلقى بمسئولية كل الأخطاء على الايديولوجية التى خلفها الاستعمار . ولا يخلو ذلك من جانب من الحقيقة . لكننا نستنتج من ذلك أحيانا وبتعجل لا مبرر له أن تبنى خطا راديكاليا مناهضا للاستعمار (أو حتى الاستعمار الجديد) سوف يقضى نهائيا على كل المساوىء والى الأبد .

وهذا خطأ فى تصورى . فالمشكلة لا تكمن فقط فى ميراث الماضى وثقله ، فهناك أيضا

الشكل رقم ٤٧

الميزان التجارى لدول السوق الأوروبية المشتركة(٢)
مع الدول الحرفية (بالمليون وحدة نقد أوروبية)

	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٦٨	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
جمهورية كوريا	+ ٥٥	+ ٣٦	+ ٨٧	- ٥٤	- ١٤٥	- ٤٢٧	- ٤٤٣	- ١٠٣١
تايوان	+ ١٩	- ١	- ١	- ١١١	- ٢٧٢	- ٥٤٢	- ٨٤٢	- ١٢٩٣
سنغافورة	+ ٦٠	+ ٩٨	+ ٩٩	+ ١٥٠	+ ٣١١	+ ٤١٨	- ١١١	—
هونج كونج	+ ٤٥	- ١	- ٦٥	- ٣٨٣	- ٦٥٥	- ٥٨٤	- ١٩٣٢	- ١٤٦٩

(٢) دول السوق الأوروبية التسع

المصدر : Fiches documentaires de 30 jours d'Europe

(ويجب منذ الآن أن نقول وبصفة خاصة) أعباء الوضع الحاضر .

فاللجوء الأعمى الى الايديولوجيات المضادة لا يمثل العلاج الناجع لمواجهة خضوع المستشرقين للايديولوجيات السائدة فى المجتمع البرجوازى الليبرالى مهما كانت جاذبية أو اغراء هذا الاتجاه .

ان الحل لا يكمن فى تبنى الماركسية الفجة والجامدة بمؤسساتها التى تحولت الى عقيدة سواء كانت مع الدول أو ضد الدول . ان النقد الذى يأتى من هذا الجانب هو فى العادة نقد صحى وفى موضعه . وقد يحتوى التنظير على عناصر صالحة . ولكن الالتزام بهذا الاتجاه قد يقود الى خرافات قد لا تكون أقل ضررا أو خداعا من تلك التى قامت هذه التنظيرات لنقدها أصلا . ان جوهرية ومثالية العنصر – الأمة – الشعب تعود للظهور بأشكال أخرى مقنعة . فالجوهرية المثالية للطبقة (وهى اختلاق فى العادة) وللدولة (التى تنعت بالاشتراكية) ، والتى يفترض فيهما عدم قابليتهما للخطأ تؤدى إلى نتائج مأساوية .

وليست الايديولوجية الوطنية للتابعين أو المستعمرين القدامى هى المنقذ وذلك بصرف النظر عن حقيقة مآخذهم وأيا كانت وجاهة النقد الذى يوجهونه وأيا كانت الضرورة التى تحتم أخذها فى الاعتبار . لكن انتقاداتهم عادة ما تتصف بالعمومية . فالنقد الذى يبقى أسيرا فى مرحلة الوطنية عادة ما ينزع نحواحلال تمجيد أمة أو مجموعة من الأمم محل أمة أخرى أو مجموعة أخرى من الأمم . ولا يؤدى ذلك الى التقدم من وجهة نظر العلم . أن الآثار الناجمة عن الارهاب الثقافى والتبعية النضالية Suivisme militant تخدم قضية المثقفين والبيروقراطيين ، وهم فئة مميزة ، فى دول العالم الثالث بأكثر مما تخدم قضية الجماهير التى يتحدثون باسمها . ولا يعنى ذلك عدم صحة ملاحظاتهم ولكن هذه الملاحظات لا يمكن أن تكون هى الأخرى بمنأى عن الحساب النقدى . وهى ملاحظات لا يجب أن تحث على السلبية أو العبودية »[١٠].

جـ) عدم الملاءمة الوظيفية : ان عدم كفاية التفسيرات السابقة يدفع الى توجيه البحث الى مناح أخرى تتجاوز مجرد المقابلة بين التخلف والتنمية ، الى بحث أسباب ما يمكن تسميته « بالفوضى الاقتصادية العالمية »[١١].

وتزودنا عالمية الأزمة (كساد تضخمى وبطالة فى الغرب ، ندرة فى الشرق ، وتخلف فى الجنوب) ، بحقل خصب للبحث يحتمل العديد من الافتراضات . ان أولى هذه الافتراضات واكثرها سهولة وانتشارا يتمثل بالطبع فى أزمة الطاقة . وليس هناك شك فى أن الارتفاع المفاجىء فى أسعار البترول الخام قد وجه لطمة قاسية الى المستهلكين واثار سلسلة متصلة من الاختلالات . غير أن التضخم وعدم الاستقرار المالى قد سبقا فى الواقع عملية رفع المنتجات البترولية . والأرجح اذن ان رفع أسعار البترول لم يؤد سوى الى التعجيل بانفجار أزمة كانت بذورها قد غرست بالفعل .

وكانت الدول الغربية الصناعية قد اتجهت عقب الحرب العالمية الثانية ، وتحت تأثير الولايات المتحدة ، نحو الغاء الحواجز الجمركية وتهيئة الظروف الضرورية لازدهار الاقتصاد الليبرالى . وعلى الصعيد الاقليمى ، فقد أدت هذه الجهود الى اقامة مناطق للتبادل الحر أو « أسواق مشتركة » قدمت أوروبا أشهر نموذج لهما وقلدتها مناطق أخرى . غير أن وضع هذه المناطق ، التى حققت درجة أو أخرى من التكامل فيما بينها ، الواحدة بجوار الأخرى ، كان من الممكن أن يؤدى الى تجزئة السوق ، أى الى تعدده . ولكن المفاوضات التى أجريت فى الوقت نفسه تحت رعاية منظمة الجات (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة) والتى لم تتوقف فى الواقع منذ ١٩٤٩ قد أدت إلى خفض ملموس للقيود الجمركية بالنسبة للسوق العالمية ككل وخصوصا منذ أن انضمت اليها غالبية الدول الاشتراكية وجانب كبير من دول العالم الثالث[١٢]. وعلى الرغم من أن هناك قيودا أخرى ، غير الضرائب الجمركية ، مازالت تعوق تطوير التبادل الدولى ، فقد شهدت التجارة الدولية بسبب هذه الاجراءات الليبرالية ، توسعا مرموقا (اذ زادت بمعدل ٧٪ سنويا منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٧٣ ، وبمعدل ٤ـــ سنويا منذ ١٩٧٤) وهو معدل يفوق معدل الزيادة فى الانتاج نفسه (٥٪ سنويا فى الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٧٣ ، ٣٫٤٪ منذ ١٩٧٤) . من ناحية أخرى فقد أدى رفع وتضييق نطاق القيود المفروضة على أسعار الصرف الى تسهيل حرية تداول النقود القابلة للتحويل والاستثمار خارج الحدود .

وقد أدى هذا الوضع الى عدد من النتائج . فأولا دب النشاط فى الحياة الاقتصادية بما أدى الى ارتفاع مستوى المعيشة فى الدول المعنية وثانيا : خلقت الروابط التجارية والمالية – والتى تم نسجها عبر الحدود – حالة من الاعتماد المتبادل يصعب تماما النكوص أو الارتداد عليها حتى فى حالة الأزمة : فقد صرح قادة اليسار الفرنسى الذى وصل الى السلطة فى ربيع ١٩٨١ بأن الاقتصاد الفرنسى حتى وان كان « اشتراكيا Socialisée » فانه سوف يبقى خاضعا لقانون السوق ، لانهم كانوا يعلمون تماما أن أية محاولة للعودة الى نظام الاكتفاء الذاتى سوف تؤدى الى اتخاذ اجراءات مضادة من جانب الآخرين يصعب احتمالها[١٣]. وثالثا فقد فقدت الحكومات جانبا كبيرا من قدرتها على الرقابة التى كانت تمارسها على ادارة الاقتصاد الوطنى . فالتضامن بين الدول والحكومات فى المجال الاقتصادى قد تكون له آثاره السلبية (تصدير التضخم أو البطالة ، هرب رؤوس الأموال) كما قد تكون له آثار ايجابية (انتشار الرفاهية) . وقد كان من الممكن اصلاح ما يحدث من خلل بدون هزات عنيفة فى الوقت الذى ساد فيه استقرار نظام النقد العالمى والذى أدى الى ضبط ايقاع تدفق رؤوس الأموال . ومنذ قرار الرئيس نيكسون عام ١٩٧١ بوقف حرية تحويل الدولار الى ذهب وتعويم العملة الأمريكية التى كانت تستخدم كقاسم مشترك ومرجع للدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى ، بدأت عوامل عدم الاستقرار تسود على كافة المستويات . فقد أدى تعميم نظام تعويم أسعار الصرف الى تشجيع المضاربة وظهور كمية هائلة من النقود التى لا تكف عن الترحال وراء أسعار الصرف أو أسعار الفائدة[١٤]، كما ساد الحذر وعنصر المخاطرة فى سوق العقود الدولية أو كان

ابرام هذه العقود مصحوبا بشروط قاسية للتغلب على تقلب أسعار الصرف ، واشتدت المنافسة تماما . ولتلافى ضغوط البعض كان يتم اللجوء عادة ما إلى أساليب مكتوبة لكسب أرضية على حساب ، أو من وراء ظهور ، البعض الآخر . وباختصار فقد عادت الحكومات مرة أخرى الى انتهاج السياسات التجارية القديمة لكى تتجنب العيوب التى أدى اليها وضع لا يمكنها مبدأ الليبرالية الاقتصادية من السيطرة أو الرقابة عليه . ومن هنا فقد لجأت الدول بشكل متزايد الى استخدام بنود الانقاذ clauses de Souvegarde لحماية قطاعات الاقتصاد الوطنى المهددة . ومن هنا أيضا كان لجوء الدول الى التدخل فى عملية التبادل الدولى بأشكال مختلفة : اعانة الصادرات ، البحث عن عقود ضخمة مع الدول التى لديها فائض كبير من العملات القوية ، السباق على الأسواق المتعطشه للتجهيزات بما فى ذلك أسواق الدول الشرقية (على الرغم من الوقاية الايديولوجية والمخاطر التى ينطوى عليها دعم مركز عدو محتمل) .

وتنعكس هذه المنافسة الحادة ، والتى تدور بسبب الصدمات البترولية وتغذيها الرغبة الدائمة فى الاستجابة إلى المطالب والضغوط الاجتماعية والفئوية الداخلية ، فى صورة خلل عام فى أداء النظام وعدم استقرار متزايد فى العلاقات الاقتصادية الدولية . وفى هذا الاطار تحيل الدول الصناعية التى تحس بأن رفاهيتها مهددة ، قضية تنمية العالم الثالث الحادة الى قضية من الدرجة الثانية ، وتركز على البحث عن مصالحها العاجلة مهما كانت التصريحات المعسولة عن حسن النوايا . ان أقل ما يمكن أن يقال فى هذا الاطار هو أن الأزمة التى تمر بها الدول الصناعية لا تسهم على أى نحو فى اعادة التوازن فى علاقات الشمال بالجنوب .

٣ – علاج عدم التكافؤ

عندما شعرت الدول النامية بالاحباط تجاه المساعدات التى تقدم لها من جانب الدول المتقدمة ، فانها رفعت منذ بداية الستينات شعار « التجارة لا المعونة Trade not aide » . ومنذ ١٩٧٤ تطالب مجموعة الـ ٧٧ والتى تضم الآن فى الواقع أكثر من ١١٠ دول باقامة « نظام اقتصادى عالمى جديد » .

ويبرهن هذا السيل من المطالب على أن ترسانة الوسائل التى يمكن الاستعانة بها لعلاج قضية التخلف هى فى الواقع متنوعة بما فيها الكفاية . لكن أيا منها لا يكفى وحده للقيام بتلك المهمة .

أ) مشكلة المعونة

الواقع أن الدول المتخلفة لم تكف عن طلب المعونات الخارجية ، رغم فخامة الخطب التى تتحدث عن « التنمية المعتمدة على الذات développement auto-centré » . وذلك لأن قيادات هذه

الدول تعى جيدا أن الحصول على رؤوس الأموال ، والمعونات الفنية ، والخبرات المؤهلة تأهيلا عاليا تمثل احدى الوسائل الضرورية للقيام بعملية تحديث الاقتصاد .

والواقع أن هذه المعونات لم تتوقف مطلقا وان كان حجمها غير كاف ، كما وأنها لاتتكيف بطبيعتها مع الاحتياجات الحقيقية للدول المستفيدة .

فعلى الرغم من أن حجم المعونات العامة التى تقدم سنويا للدول النامية من جانب الدول المانحة لها قد زادت زيادة طفيفة فى قيمتها الاسمية أو فى قيمتها الحقيقية ، الا أنها لا تزال أقل بقليل من الحجم المطلوب حيث أنها لا تكاد ، بالنسبة لبعض الدول ، تكفى لمواجهة خدمة الديون المتعاقد عليها مع بيوت المال .

ان تحليل مصادر المعونة يعطينا بعض النتائج الهامة . إذ تعتبر رؤوس الأموال التى تقدمها الدول الاشتراكية ليست فقط ضئيلة الحجم جدا ولكنها فى سبيلها الى التناقص أيضا . أما الدول الرأسمالية الصناعية فهى التى تقدم الجانب الأساسى من معونة التنمية . وعلى ذلك فباستثناء هولندا لم تصل معونة أى من هذه الدول الى النسبة المقررة كهدف من جانب المنظمات الدولية (١٪ من اجمالى الدخل القومى) (أنظر الأشكال ٤٨ – ٥٠) . وفى هذا الاطار فلا يتعين أن نغفل أن نسبة الـ ١٪ المقررة لا تزال بدورها بعيدة تماما عن نسبة الـ ٥٪ التى يعتبرها تقرير ليونتييف Léontief النسبة المثلى لاشباع الاحتياجات المالية للدول المتخلفة منذ الآن وحتى نهاية القرن الحالى[١٥]، علاوة على أن المنح لا تمثل سوى ٦٠٪ من اجمالى التحويلات الرأسمالية . وفى المقابل فقد بذلت الدول الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول جهدا أكبر بكثير ، ولكن هذا الجهد يفتر مع مرور الوقت . اذ تفضل الدول المصدرة للبترول ، كما يشير الجدول رقم ٥١ ، تحويل فوائضها من رؤوس الأموال الى سندات حكومية (خصوصا فى بريطانيا والولايات المتحدة) ، أو الى ودائع فى البنوك أو المشاركة المباشرة فى رؤوس أموال الشركات الكبرى الأمريكية أو الأوروبية أو اليابانية . وأخيرا فان عملية تدوير رؤوس الأموال البترولية تسهم فى الواقع فى دعم الاقتصاديات الغربية بأكثر مما تسهم به فى تنمية العالم الثالث .

وتؤدى المعونات الخاصة الى سد بعض النقص فى المعونات العامة أو الحكومية ، ولكن يندر أن تكون هذه المعونات الخاصة خالصة لوجه الله أو بلا مقابل (أنظر الشكل ٥٢) ، وتؤدى الى زيادة المديونية والتى ارتفع رقمها فى أوائل عام ١٩٨٠ الى ٤٥٠ مليار دولار . ويمثل نصيب بعض الدول البترولية (وهى دول مدينة) حوالى ٢٥٪ من هذه المديونية . أما نصيب الدول الصناعية النامية (مثل البرازيل وكوريا الجنوبية) فيمثل حوالى ٤٤٪ ، ولا يمثل نصيب الدول الأقل تقدما ، والتى لا تتمكن كثيرا من جذب رؤوس الأموال الخاصة ، سوى ٤٪ منها[١٧]. ومن ثم فان العبء يقع أساسا على الدول المعترف لها بالقدرة على الوفاء بمديونيتها ، ولكن الصعوبات الكبرى التى

الشكل رقم ٤٨

المعونات العامة المقدمة من جانب مجموعات الدول المانحة

	القيمة بمليارات الدولارات			الزيادة فى النسبة المئوية		النسبة الى الدخل القومى العام		
	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٠	الأسعار الجارية	الأسعار الثابتة	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٠
لجنة المعونة من أجل التنمية ـ C.A.D (الدول الرأسمالية)	٦٫٩	٢٢٫٤	٢٦٫٨	+ ١٩	+ ٩	٠٫٣٤	٠٫٣٥	٠٫٣٧
ـ منظمة الدول المصدرة للبترول	٠٫٤	٦٫١	٧٫ـ	+ ١٥	+ ٥	(أ)	١٫٤٨	١٫٣٥
مجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة (الدول الشرقية الكوميكون)(ب)	١٫ـ	١٫٨	١٫٨	صفر	٩ـ	٠٫١٤	٠٫١٢	٠٫١٢
الجملة	٨٫٢	٣٠٫٣	٣٥٫٦	+ ١٧	+ (٧)	ـ ـ	٠٫٣٧	٠٫٣٨

(أ) فى ١٩٧٠ كانت هناك ثلاث دول فقط من بين الدول المصدر للبترول مانحة للمعونة هى المملكة العربية السعودية ، والكويت ، وليبيا . وبلغت نسبة ماتقدمه هذه الدول من مساعدات عامة إلى دخلها القومى العام فى المتوسط ٤٫٠٤٪ عام ١٩٧٠ ، ٢٫٧٦٪ عام ١٩٧٩ ، ٢٫٥٣٪ عام ١٩٨٠

(ب) انظر تغطية هذه النقطة فى الفصل التاسع

الشكل رقم ٤٩

المساعدات المقدمة من جانب مجموعات الدول المانحة (١٩٨٠)

الدولة	المساعدات العامة للتنمية بملايين الدولارات	المساعدات العامة العالمية ٪	النسبة إلى الدخل القومي العام ٪	نصيب الفرد من الدخل القومي العام
الولايات المتحدة *	٧١٣٨	١٩٫٩	٠٫٢٧	١١٥٤٠
فرنسا	٤٠٥٩	١١٫٣	٠٫٦٢	١٢١٤٠
المانيا	٣٥١٧	٩٫٨	٠٫٤٣	١٣٤٠٠
اليابان	٣٣٠٤	٩٫٢	٠٫٣٢	٨٩٠٠
انجلترا	١٧٨١	٥٫٠	٠٫٣٤	٩٣٩٠
هولندا	١٥٧٧	٤٫٤	٠٫٩٩	١١٢٤٠
كندا	١٠٣٦	٢٫٩	٠٫٤٢	١٠٢٩٠
السويد	٩٢٣	٢٫٦	٠٫٧٦	١٤٦٢٠
ايطاليا	٦٧٢	١٫٩	٠٫١٧	٦٩١٠
استراليا	٦٥٧	١٫٨	٠٫٤٨	٩٤٢٠
بلجيكا	٥٨١	١٫٦	٠٫٤٩	١٢٠٥٠
النرويج	٤٧٣	١٫٣	٠٫٨٢	١٤٠٣٠
الدانمارك	٤٦٨	١٫٣	٠٫٧٢	١٢٦٢٠
سويسرا	٢٤٦	٠٫٦	٠٫٢٤	١٦٣٦٠
النمسا	١٧٣	٠٫٥	٠٫٢٣	١٠٢٥٠
اسبانيا	١٤٦	٠٫٤	٠٫٠٧	٥٧٣٠
فنلندا	١٠٦	٠٫٣	٠٫٢٢	١٠٣٢٠
نيوزيلاندا	٧١	٠٫٢	٠٫٣٢	٧٠٩٠
ايرلاندا	٣١	٠٫١	٠٫١٨	٥٢٦٠
مجموع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(أ)	٢٦٩٦٢	٧٥٫٤	٠٫٣٦	١٠٤٨٠
منها لجنة العون للتنمية	٢٦٧٦٧	٧٤٫٩	٠٫٣٧	١٠٧٧٠
السوق الأوروبية المشتركة	١٢٦٨٠	٣٥٫٥	٠٫٤٦	١٠٦٦٠
منظمة الدول المصدرة للبترول منها	٦٩٧٨	١٩٫٥	١٫٣٥	٢٦٢٠
مانحى العرب	٦٨٠٢	١٩٫٠	٢٫٣٤	٥٥٤٠
السعودية	٣٠٤٠	٨٫٥	٢٫٦٠	٩٤١٠
الكويت	١١٨٨	٣٫٣	٣٫٨٨	٢٢٧٩٠
الامارات العربية	١٠٦٢	٣٫٠	٣٫٩٦	٢٧٨٩٠
العراق	٨٢٩	٢٫٣	٢٫١٢	٢٩٣٠
قطر	٣١٩	٠٫٩	٤٫٨٠	٢٦٩٠٠
ليبيا	٢٨١	٠٫٨	٠٫٩٢	١٠٢٨٠
الجزائر	٨٣	٠٫٢	٠٫٢١	٢١١٠
مانحى غير عرب	١٧٥	٠٫٥	٠٫٠٨	٢١٤٠
لجنة التعاون الاقتصادى المتبادل منها	١٨١٧	٥٫١	٠٫١٢	٤٠٠٠
الاتحاد السوفيتى	١٥٨٠	٤٫٤	٠٫١٤	٤١٤٠
جمهورية المانيا الديمقراطية	٧٢	٠٫٢	٠٫٠٦	٦٧٥٠
شرق اوروبا	١٦٥	٠٫٥	٠٫٠٦	٣٠٤٠

أ) البلاد المذكورة اعلاه

المصدر : **Coopération pour le développement; efforts et politiques poursuivis par les membres du Comité d'aide au développement, O.C.D.E., 1981.**

الشكل رقم ٥٠

المبالغ الاجمالية للمساعدات المقدمة للتنمية
من جانب الدول الأعضاء فى لجنة المعونة
من أجل التنمية فى صناديق وأجهزة المنظمات الدولية[أ]
١٩٧٠ — ١٩٨٠

	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٨	١٧٩	١٩٨٠	متوسط الزيادة السنوية (٪)	
						٧٠ — ١٩٧٨	٧٨ — ١٩٨٠
الاجمالى :							
– بملايين الدولارات ، الأسعار الجارية	١١١٩	٤٩٣٤	٦٣٢٩	٥٢٨٦	٧٥٦٠	٢٤٫٢	٩٫٣
– بملايين الدولارات ، أسعار ١٩٧٩	٧٨٤٠	٦٣٢٦	٦٩٧٨	٥٢٨٦	٦٩٢٣	١١٫٩	٥٫٤
– النسبة الى اجمالى المعونات العامة	١٦٫١	٣١٫٤	٣١٫٧	٢٣٫٦	٢٨٫٢	—	—
بدون الولايات المتحدة :							
– بملايين الدولارات ، الأسعار الجارية	٦١٩	٣١٤٩	٤١٤٠	٤٦٧٨	٤٧٨٨	٢٦٫٩	٧٫٥
– بملايين الدولارات، أسعار ١٩٧٩ (ب)	١٥٧٧	٤٠٣٧	٤٥٦٤	٤٦٧٨	٤٣٨٥	١٤٫٣	— ٢٫٠
– النسبة الى اجمالى المعونات العامة	١٦٫٣	٢٨٫٥	٢٨٫٩	٢٦٫٤	٢٤٫٤	—	—

(١) انظر الهامش رقم ١ من الفصل الأول
(٢) مؤشر ضمنى لأسعار الناتج القومى الاجمالى
المصدر : Coopération pour le développement; efforts et politiques poursivis par les members du Comité d'aide au développement, O.C.E., 1981.

الشكل (٥١)
الحساب الختامي لميزان العمليات الجارية
واستثمار الفوائض البترودولارية في الخارج
١٩٧٤ — ١٩٧٩ (١)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٤-١٩٧٩
	بمليـــــــارات الدولارات						
حصيلة الصادرات البترولية	١١٦	١٠٧	١٣٠	١٤٤	١٣٨	٢١٣	٨٤٨
رصيد ميزان العمليات الجارية	٦٧	٢٩	٣٥	٣٧	١—	٧٤	٢٣١
الفوائض البترودولاريه المستثمرة في الخارج (٢)	٥٣٫٢	٣٥٫٢	٣٥٫٨	٣٣٫٥	١٣٫٤	٥٣٫٨	٢٣٦
منها :							
— ودائع بالبنوك (أموال موظفة في السوق الأوروبية)	٢٨٫٦	٩٫٩	١٢٫٠	١٣٫٠	٣٫٩	٣٧٫٣	١٠٥
	(٢١٫٦)	(٧٫٩)	(١١٫٥)	(١٠٫٧)	(١٫١)	(٣١٫٠)	(٨٤)
— سندات قصيرة الأجل	٨٫٠	— ٤٫٠	— ٢٫٢	— ١٫١	— ٨٫٠	١٣٫٣	٧
— سندات طويلة الأجل	١٫١	٢٫٤	٤٫٤	٤٫٥	— ١٫٨	— ٧٫٠	١٠
— استثمار مباشر ، أسهم ، قروض ... الخ	٧٫١	١٢٫٨	١٣٫٢	٩٫٨	٥٫٨	٩٫٠	٥٨
— صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	— ٣٫٥	٤٫٠	٣٫٠	٣٫	١٫	— ٣٫٠	٨
— منظمات اقليمية للتنمية	٤٫٩	٦٫٥	٦٫٤	٧٫٠	٦٫٢	٦٫٩	٣٨
التوزيع الجغرافي :							
— المملكة المتحدة	٢١٫٠	٤٫٣	٤٫٥	٣٫٨	— ١٫٨	١٧٫٢	٥٠
— الولايات المتحدة	١١٫٧	٩٫٦	١٢٫١	٩٫١	١٫٣	٨٫٩	٥٣
— دول أخرى	٢٠٫٥	٢١٫٣	١٩٫٢	٢٠٫٦	١٣٫٩	٢٧٫٧	١٢٣

(١) اعتمدت هذه الأرقام على المعطيات التي قام بنك انجلترا بتجميعها

(٢) الفرق بين رصيد ميزان العمليات الجارية والفوائض البترودولارية هو فرق ناجم عن القروض التجارية وبنود أخرى غير محددة .

تواجهها بعض هذه الدول لتسديد فوائد وأقساط هذه الديون يدل بوضوح على ضعف هذه الوسيلة من وسائل المعونة[١٨].

كذلك فان من مساوىء المعونة أيضا ، العامة منها والخاصة ، ارتباطها دوما بالدفاع عن مصالح الدول المانحة . ويوجه هذا النقد الى الدول الغربية التى تفضل تقديم معونتها من خلال الاتفاقيات الثنائية بدلا من تقديمها الى الصناديق التى تديرها المنظمات الدولية (أنظر شكل ٥٢) . ومع ذلك فان ما ينطوى عليه هذا التفضيل من اختيار حر للشريك يجد أيضا هوى فى نفس الدول المستفيدة والتى عادة ما تخشى بطء وتعقد الاجراءات داخل البيروقراطية الدولية . لكن من الملائم أيضا لفت الأنظار الى أن نصيب المعونات متعددة الأطراف (أى المعونة التى تقدمها المنظمات الدولية) يتزايد بمعدل أكبر من تزايد المعونات الثنائية .

أما فيما يتعلق بالدول الاشتراكية فاننا نجد أنها هى الأخرى ، وعلى نحو أكبر ، تفضل صيغة المعونات الثنائية والتى تقدمها ، طبقا لأولويات تحددها ، الى الدول الصديقة أو الحليفة (كوبا ، جمهورية كوريا الديمقراطية ، فيتنام ، أفغانستان ، كمبوتشيا ، لاوس ، وحديثا أنجولا) . أى أن المعايير التى يقوم عليها الاختيار هى معايير سياسية فى الأساس (أنظر شكل ٥٣) . كذلك فان الدول المصدرة للبترول لا تسهم الا بقدر محدود فى تمويل المؤسسات الدولية (١١٦٩ مليون دولار عام ١٩٨٠) ، أما الجزء الأكبر من معوناتها فيتم من خلال الاتفاقات الثنائية (٦١١٤ مليون دولار) مع تفضيل الدول العربية والاسلامية والتى تحظى بمعاملة خاصة فى هذا الاطار[١٩].

وعادة ما يضاف الى عملية تسييس المعونة هذه ، عملية التبعية التجارية ، اذ تلتزم الدول المستفيدة بالمعونة ، فى مقابل ما تحصل عليه من مساهمات مالية ، بأن تقوم بشراء منتجات الدول المانحة للمعونة .

وهكذا يندر أن تكون المعونة خالصة لوجه الله ، ودون أن نذهب الى حد تأييد مقولة أنها تمثل شكلا جديدا من أشكال السيطرة (التى يشترك فيها أيضا ، كل بطريقته الخاصة ، الدول الاشتراكية والدول المصدرة للبترول) ، فانه يمكن القول بأن المعونة ليست مصممة أساسا استجابة الى الاحتياجات الحقيقية للتنمية وخصوصا فى الدول الفقيرة والأكثر حاجة .

ب) مشكلة التجارة

ينطوى التبادل التجارى بين الدول الصناعية والدول المتخلفة على نوع من عدم التكافؤ المزدوج : فالدول المتخلفة محكوم عليها عادة بامداد الدول الصناعية بالمواد الأولية مقابل الحصول على المواد المصنعة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تسيطر الدول المستهلكة للمواد الأولية والمصدرة للمواد المصنعة على السوق العالمية بسهولة ، اذ يمكنها ببساطة القيام بعمليات تخزين كبيرة

الشكل رقم (٥٢)
مجموع الإسهامات المالية المقدمة للدول النامية والهيئات
المتعددة الأطراف من جانب الدول الأعضاء فى لجنة المعونة من أجل التنمية (بالمليون دولار)

صافى المدفوعات	متوسط ٧٠ ــ ٧٢	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
أولا المعونات العامة للتنمية (أ+ب)	٧٩٠٤ر٩	١٥٧٤٤ر٨	١٩٩٩٤ر٥	٢٢٤١٩ر٢	٢٦٧٧٥ر٧
نسبة المعونات العامة للتنمية الى الدخل القومى العام	٠ر٣٥	٠ر٣٣	٠ر٣٥	٠ر٣٥	ر٣٧
١- المعونات العامة للتنمية ثنائية ــ الأطراف (١+٢)	٦٢١٤ر٢	١٠٠٨٠ر٣٠	١٣١٢٢ر٤	١٥٩١٧ر٩	١٧٦٤٠ر٨
١ ــ المنح وأشباهها	٣٧٦٩ر٥	٧٢٠٢ر٧	٩٤٠٢ر٨	١١٢٨٩ر٦	١٣٦٥٦ر٢
١ ــ ١ التعاون الفنى	١٦٧٢ر٧	٣٠٦٦ر٥	٣٧٧٩ر٥	٤٦٨٤ر٧	٥٤٧٥ر٤
٢ ــ ١ المعونة الغذائية	٥٣١ر٨	٧٠٥ر٣	٧٧٧ر٦	٨٠٥ر٥	٧٩٨ر٢
٣ ــ اسقاط الديون	١٠١ر٤	١٦٧ر٦	٦٦١ر٥	٥١٩ر٠	١١٥٤ر٧
٤ ــ منح أخرى	١٤٦٣ر٧	٣٢٦٣ر٢	٤١٨٤ر٢	٥٢٨٠ر٢	٦٢٢٧ر٩
٢- قروض ورءوس أموال للتنمية	٢٤٤٢ر٦	٢٨٧٧ر٦	٣٧٧٠ر٦	٤٦٢٨ر٤	٣٩٤٨ر٧
٢ ــ ١ قروض جديدة للتنمية	١٨٧٥ر٩	١٩٦٠ر٩	٢٨٥١ر٧	٣٥٨٣ر٢	٢٨٩٩ر١٧
٢ ــ ٢ قروض للمعونة الغذائية	٣٤٥ر٠	٧٠٠ر٠	٦٥٢ر٣	٨٣٤ر٧	٨٩٥ر٨
٢ ــ ٣ جدولة الديون	٢٢٤ر٨	٢٠١ر٣	١٩٩ر٩	١٥٢ر١	٨٧ر٢
٢ ــ ٤ مشاركة وعناصر أخرى للأصول الثنائية	٥ر٩	١٥ر٣	١٦ر٨	٥٨ر٤	١٠١ر٩
ب ــ مساهمات فى ميزانيات وبرامج الهيئات المتعددة الأطراف (١+٢+٣)	١٦٩٣ر٦	٥٦٦٤ر٥	٦٨١٧ر٠	٦٥٠١ر٢	٩١٣٤ر٩
١ ــ منح ــــــــــ	٧٥٥ر١	٢٢٣٥ر٠	٢٤٢٩ر٩	٣٤٣٣ر٢	٤١٣٧ر٧
١ ــ١ فى منظمات الأمم المتحدة	٤٨٤ر١	١٣٠٣ر٠	١٥٨٣ر٥	١٦٩٨ر٩	٢١٧٠ر١
١ ــ٢ السوق المشتركة	٢٢٣ر٤	٧١٨ر٧	٥٣٦ر٤	١٢١٦ر٥	١٥٧٥ر٣
١ ــ٣ هيئات أخرى	٤٧ر٩	٢١٣ر٣	٣١٠ر١	٥١٧ر٨	٣٩٢ر٢
منها : منح فى شكل معونات غذائية مجموعها	١٦٦ر٠	٥٠٧ر٤	٦١٨ر١	٦٥١ر٤	٩٢٤ر٦
٢ - إكتتابات فى رأس المال	٨٩٩ر٨	٣٣٩٠ر٦	٤٤٢٠ر١	٣٠١٥ر٦	٤٩٥٩ر١
٢ ــ ١ البنك الدولى	٤٤ر٨	١٩٦ر٨	٢٨٣ر٥	٨٨ر٥	١٤٠ر٦
٢ ــ ٢ الهيئة الدولية للتنمية	٦١٨ر٨	٢١٥٧ر٢	٣١٥٤ر٩	١٩٩٦ر٠	٣١٠١ر٣
٢ ــ ٣ بنوك التنمية	٢٣١ر٦	٩٩٠ر٣	٨٤٠ر٢	٨٣١ر٥	١٦٤١ر٠
٢ ــ ٤ هيئات أخرى	٤ر٦	٤٦ر٥	١٤١ر٤	١١٧ر٧	٧٦ر٢

تابع شكل (٥٢)

٣ ــ قروض إمتياز	٣٧٫٧	٣٨٫٩	٢١٫٢	٥١٫٩	٣٨٫١
ثانيا : أوجه أخرى للدعم من جانب القطاع العام (أ+ب)	١٥٤٢٫٧	٣٤٤٢٫٢	٥٤٩٤٫٩	٢٧٥٢٫٦	٥٢٧٩٫٨
أ ــ أوجه أخرى للدعم ثنائى الأطراف (١+٢)	١٢٣١٫٣	٣٣١٥٫٦	٥٣٣٨٫٢	٢٩٩٦٫٤	٥٣٨٦٫٣
١ ــ قروض عامة للتصدير	٨٤٤٫٣	٢١٢٨٫١	٣٠٤٤٫٢	١١٩١٫٥	٢١٠١٫٣
٢ ــ مشاركات وعناصر أخرى	٣٨٧٫١	١١٨٧٫٥	٢٢٩٤٫٠	١٨٠٤٫٨	٣٢٨٥٫٠
ب ــ هيئات متعددة الأطراف	٣١١٫٤	١٢٦٫٧	١٥٦٫٧	٢٤٣٫٨	١٠٦٫٥
منها البنك الدولى	٢٩٩٫٧	١٠٠٫٢	٩٩٫٩	٢٨٥٫٨	١١٠٫٨
المجموع الفرعى (أولا+ ثانيا) = التدفقات الإجمالية العامة	٩٤٤٧٫٥	١٩١٨٧٫٠	٢٥٤٨٩٫٣	٢٥١٧١٫٧	٣٢٠٥٥٫٥
ثالثا : المنح المقدمة من هيئات القطاع الخاص	٩٣٦٫٣	١٤٨٩٫٤	١٦٧٥٫٤	١٩٩٦٫٨	٢٣٧٠٫٩
رابعا : الإسهامات المقدمة بشروط السوق من جانب القطاع الخاص (١+٤)	٧٤٣٩٫٦	٣١٣٢٤٫٠	٤٤٠١٨٫٦	٤٨٥٢٧٫٢	٤٠٦٣٤٫٩
١ ــ استثمارات مباشرة	٣٧٤٤٫٠	٩٤٥٢٫٩	١٠٨٠٠٫١	١٢٩٤٥٫٣	٨٨٩٦٫٢
٢ ــ استثمار فى الأوراق المالية (الثنائية)	١١٣٤٫٥	١٠٧٣٦٫٩	٢١١٠٤٫٠	٢٣٤٤٩٫٨	١٧٧٠٢٫٣
٣ ــ استثمارات فى الأوراق المالية (متعددة الأطراف	٦٣٧٫٣	٢٦٤٢٫٤	٢٢٢٨٫٤	٢٠٨٧٫٥	١٤٦٨٫٨
٤ ــ قروض خاصة للتصدير	١٩٢٢٫٨	٨٤٩٠٫٦	٩٨٨٦٫٠	١٠٠٤٤٫٧	١٢٥٦٧٫٧
رابعا (٥) = القطاع النقدى المدرج فى رابعا	٨٤٩٫٢	١٠٨٤٢٫٧	٢٠٢٦٧٫١	(٢٣٧٧١٫٧)	
(١) بنوك مقيمة : احتياطات ثنائية معروفة	٨١٦٫٩	١٠٢٠٠٫٣	١٩٤٠٩٫٥	(٢٢٤٦٥٫٠)	
ــ بالنقد الأجنبى	٠٫٠	٣٧٨٩٫٠			
ــ بالنقد المحلى	٠٫٠	٠٫٠			
(٢) استثمارات فى الأوراق المالية المتعددة الأطراف	٣٢٫٤	٦٤٢٫٤	٨٥٧٫٦	(١٣٠٦٫٨)	
خامسا : اجمالى مصادر الإسهامات (من أولا ــ رابعا)	١٧٨٢٢٫٨	٥٢٠٠٠٫٤	٧١١٨٢٫٤	٧٥٦٩٥٫٧	٧٥٠٦١٫٣
نسبة إجمالى الى الدخل القومى العام	٠٫٧٨	١٫١٠	١٫٢٥	١٫١٧	١٫٠٤

الشكل رقم (٥٣)
تقديرات المعونة المقدمة الى الدول النامية والهيئات متعددة الأطراف من جانب دول أوروبا الشرقية
١٩٧٠ — ١٩٨٠

بالمليون دولار

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
معونة مشروعات ومعونة برامج منها	٢٦٧	٣٢٤	٢٨٦	٢٨٩	٢٩٨	٣٢٢	٣٦٢	٣٤٤	٣٩٧	٣٧٠	٣٥٠
١ — كوبا	١٥٠	١٥٠	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٨٢	١٤٢	١٧٠(أ)	١٤٢	١٤٢	١٥٠
٢ — أفغانستان — كمبوديا — لاوس		—	٣	—	٢	١	٣	٨	٢٣	٢٧	٢١
٣ — دول نامية أخرى	١٢٥	١٧٤	١٥٨	١٣٩	١٧١	١٩٦	١٧٧	١٩٤	٢٠٤	٢٠١	١٨٧
اغاثات عاجلة ومعونات انسانية	٢	×	٥	٢١	٦	×	١٤	١١	٤٩	١٠٢	٩
منح دراسية	١٤	١٤	١٥	١٦	١٦	١٧	٢٥	٣٠	٣٥	٣٥	٣٥
اسهامات متعددة الأطراف	٢	٢	٣	٣	٤	٥	٥	٥	٥	٦	٧
إجمالي المدفوعات الكلية	٢٩٤	٣٤٠	٣٠٩	٣٢٩	٣٢٤	٣٤٤	٤٠٦	٣٩٠	٤٨٦	٥١٣	٤٠١
أقساط مسددة	٧٨	٨٦	٩٥	١٠٣	١١٣	١١٩	١٢٦	١٤٠	١٤٩	١٥٥	١٦٤
صافي المدفوعات	٢٩٤	٣٤٠	٣٠٩	٣٢٩	٣٢٤	٣٤٤	٤٠٦	٣٩٠	٤٨٦	٥١٣	٤٠١
نسبتها إلى الدخل القومي العام	٠ر١٠	٠ر١١	٠ر٠٩	٠ر٠٨	٠ر٠٧	٠ر٠٧	٠ر٠٨	٠ر٠٧	٠ر٠٩	٠ر٠٩	٠ر٠٦
صافي المعونة المقدمة بعد استبعاد الدول المذكورة في ٢،١	٦٦	١٠٣	٨٨	٧٧	٨٦	١٠٠	٩٧	١٠٢	١٤٦	١٩٠	٧٤
نسبتها الى الدخل القومي	٠ر٠٣	٠ر٠٤	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٤	٠ر٠٥	٠ر٠٢
الدخل القومي العام بمليارات الدولارات	٢١٤	٢٣٠	٢٥٠	٢٧٣	٢٩٩	٣٣١	٣٤٩	٣٦٩	٣٨٤	٣٩٣	(٣٩٨)

(أ) بما في ذلك منحة « تضامن » مقدمه من جمهورية المانيا الديمقراطية الى فيتنام قيمتها ٢٨ مليون دولار

المصدر : Source: Coopération pour le développement; efforts et politiques poursuivis par les membres du Commité d'aide au développement, O.C.D.E., 1981.

أو اشعال المنافسة بين الدول المنتجة للتأثير على الأسعار عندما لا تتوفر لديها الامكانيات اللازمة لانتاج مواد بديلة تقلل من اعتمادهم على الموردين التقليديين . وفى هذا الاطار فليس من المستغرب أن تصاب الدول النامية بالاحباط الآن بعد أن كانت قد أملت فى بداية الستينات ، فى امكان تحقيق التوازن فى التبادل الدولى . ومع ذلك فقد بذل كلا الطرفان جهدا فى هذا الاتجاه لتطبيع التبادل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . وهذا « التطبيع » يمر بالضرورة من خلال عدد من الاتفاقيات تهدف الى تحقيق التوازن فى « شروط التبادل » باتباع عدد من الاجراءات أو المعاملات التفضيلية نظرا لأن الخلل أو التدهور فيها ينجم أساسا (وذلك باستثناء البترول) من تطبيق قوانين السوق .

وقد تم استخدام نوعين من الاجراءات التى مازال معمولا بها حتى الآن . الأول يتمثل فى الاعفاءات الجمركية التى اتخذت فى اطار منظمة الجات لتسهيل صادرات دول العالم الثالث إلى الدول الصناعية . ويعد الخروج على مبدأ المساواة فى التعامل وشرط الدولة الأولى بالرعاية ، تنازلا من جانب الدول المتقدمة يعطى ميزة لا يستهان بها للدول المتخلفة . ومع ذلك فلايزال بحوزة الدول المتقدمة ترسانة من الأسلحة الدفاعية تستطيع ، ان شهرتها ، أن تحد كثيرا من فاعلية ومن نطاق تطبيق هذه التنازلات مثل : استمرار تطبيق القيود الكمية ، اللجوء الى استخدام « بنود الانقاذ » فى حالة تدهور أوضاع السوق الداخلية ، تقديم الاعانات الحكومية أو تخفيض الضرائب على القطاعات الصناعية المهددة ، حث الدول الأقل تقدما على الدخول فى حلبة المنافسة للحد من خطورة « الدول الصناعية الجديدة » . وتمدنا الاتفاقية الخاصة بالألياف المتعددة ، والتى أبرمت عام ١٩٧٤ وجددت فى أول يناير عام ١٩٨٢ لمدة أربعة أعوام أخرى ، بمثال جيد على طريقة استخدام مثل هذه الأسلحة وكذا عن الصعوبات التى تكتنف تطبيقها نظرا لأن الاتفاقية تهم ٥٠ دولة يبلغ حجم التعامل التجارى بينها ٨٠٪ من حجم التجارة العالمية للمنسوجات والملابس . فالمبادىء التى تقوم عليها هذه الاتفاقية التى تحدد مجرد اطار عام للتعامل accord-cadre ، تفسح مجالا كبيرا للمساومة وتضع الدولة المصدرة وجها لوجه أمام الدولة المستوردة بطريقة يصعب معها تماما قيام الأجهزة الجماعية ، المنوط بها الاشراف على تطبيق الاتفاق ، بوظيفة التحكيم أو التوفيق . لكننا يجب ألا نقلل من خطورة المشكلة اذ أن دولة مثل فرنسا تستورد نصف ما تستهلكه من المنسوجات سنويا ، منذ بداية الثمانينات ، وهو ما أدى الى تهديد عدد كبير من الشركات الفرنسية بالافلاس وعمالها بالبطالة . وهكذا نجد أن منافسة الدول النامية للدول الصناعية قد أصبحت حقيقة فى عدد من القطاعات ، مثل قطاع المنسوجات هذا ، وأصبحت عملية التوفيق بين المصالح ضرورية بقدر ما هى دقيقة .

أما النوع الثانى من الاجراءات فيهدف الى محاولة تحقيق الاستقرار فى أسعار المواد الأولية والتى عادة ما تشكل المصدر الرئيسى لصادرات الدول المتخلفة والتى يمكن أن يؤدى التدهور المفاجىء فى أسعارها الى نتائج مأساوية بالنسبة للميزان التجارى لهذه الدول . وقد تكونت اتحادات cartels من الدول المنتجة ، على نمط منظمة الدول المصدرة للبترول ، فأصبح للدول المنتجة للبوكسيت اتحاد عام

(١٩٧٤) ، والنحاس (١٩٦٧) ، والحديد (١٩٧٥) ، لكن هذه الاتحادات لا تضم فى معظم الأحوال سوى جانب من الدول المنتجة وبالتالى فهى لا تستطيع أن تدعى أنها تسيطر على السوق بنفس القدر الذى تتمتع به منظمة الدول المصدرة للبترول . وقد تم إبرام اتفاقيات خاصة ببعض المنتجات الأساسية produits de base (مثل اللحوم البقرية ، الزيوت ، القمح ، الشاى ، البن ، الكاكاو ، السكر ، منتجات الألبان) بين الدول المنتجة والدول المستهلكة . وتنطوى هذه الاتفاقيات على تحديد للحدود الدنيا والقصوى للأسعار وتحقيق قدر من المخزون يسمح بضمان انتظام التبادل واستقرار الأسعار . وقد تضمنت اتفاقية لومى الأولى ، والموقعة بين دول السوق الأوروبية المشتركة و٥٩ دولة من أفريقيا ومنطقتى الكاريبى والباسفيك ، فى ٢٨ فبراير ١٩٧٥ ، حتى أداة جديدة تعرف باسم « ستابكس stabex التى تنطوى على معنى تثبيت أسعار الصادرات » تحقق للدول النامية أطراف هذه الاتفاقية ميزة اضافية بالمقارنة بالاتفاقيات الخاصة بالمنتجات الأساسية وتتمثل فى الضمان المالى الذى تقدمه الدول الأوربية فى حالة انخفاض أسعار الصادرات . وقد وسعت الدول الأوربية من نطاق هذا الضمان بالتوقيع على معاهدة لومى الثانية فى ٣١ اكتوبر ١٩٧٩ فأصبح يشمل قائمة أكبر من تلك القائمة من المنتجات التى كان يغطيها الاتفاق الأول (٣٣ صنفا) وبذلك امتد هذا الضمان الى عدد آخر من المنتجات وبالذات المعدنية منها (النحاس ، الكوبالت ، المنجنيز ، البوكسيت ، القصدير ، والحديد ، وهو ما يفسر اطلاق اسم « سيسمين sysmine على هذا الجزء من الاتفاقية) . وتعتبر الآليات التى انطوت عليها اتفاقيات لومى (والتى اكتملت بالغاء القيود على الصادرات من المنتجات الزراعية فى حدود ٧٢٪ من حجمها الكلى) نموذجا يحتذى لتطوير فعالية المعونة المقدمة الى العالم الثالث . وبدون التقليل من أهمية ما تم احرازه بالفعل من تقدم الا أنه تجدر ملاحظة أن عددا كبيرا جدا من الدول مازال خارج اطار هذا النظام من الضمانات ، كما وان تطبيق هذا النظام لا يتم الا تحت شروط معينة تحد من نطاقه ، بالاضافة الى أن مجمل هذا النظام ينطوى فى الواقع على محاولة ادخال الطمأنينة وازالة المخاوف بأكثر مما يسهم فى تحقيق التنمية .

ويدل نظام المعاملات الجمركية التفضيلية المعكوس (أى لمصلحة الدول النامية) ونظام ضمان أسعار المواد الأولية على أن التصدى للعبة قانون السوق الذى لا يرحم ، لا يكون الا بابتداع قواعد غير متكافئة des normes inégalitaires أى لا تنطوى على مبدأ المعاملة بالمثل ، وهو ما قد يقود يوما ما إلى بدء الطريق الموصل الى « النظام الاقتصادى العالمى الجديد » والذى لا تكف دول مجموعة الـ ٧٧ عن المطالبة به دوما فى المؤتمرات الاقتصادية الدولية[٢٠] .

خلاصة :

تتهم الحكومات عادة ، فى اطار هذا الجدل ، بالانانية وبالتخندق وراء قاعدة السيادة للدفاع عن المصالح القومية الضيقة . لكنهم بسلوكهم هذا ، وفى معظم الأحوال ، ليسوا سوى المتحدثين الرسميين باسم الشعوب التى يمثلونها . فالرأى العام فى الدول الصناعية لا يعير فى الواقع سوى قدر ضئيل من الاهتمام الى قضية تنمية العالم الثالث . ففى يونيو ١٩٧٦ رفض الشعب السويسرى ، من خلال استفتاء ، منح قرض مقداره ٢٠٠ مليون فرنك سويسرى الى الهيئة الدولية للتنمية (وهى أحد فروع البنك الدولى) فى نفس اليوم الذى أقر فيه وبنفس الطريقة ، أى بالاستفتاء ، مشروعا للتأمين ضد البطالة . ويعتقد الرأى العام الفرنسى أن تقديم المعونة الى دول العالم الثالث مسألة ضرورية ، ولكنه فى نفس الوقت لا يرغب فى زيادة قيمة هذه المعونة(انظر الشكل رقم ٥٦) . وعندما استطلع رأيه حول التهديدات التى تشكل خطرا على استقلال فرنسا ، جاء ترتيب دول العالم الثالث فى مقدمة هذه التهديدات (٢١٪ من الآراء) فى مقابل ١٦٪ للاتحاد السوفيتى و١٥٪ للولايات المتحدة[٢١]. وهذا هو بالقطع السبب الذى دفع جون بيير كوت J.P. Cot وزير التعاون والتنمية الى أن يصرح فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ قائلا « ان كل فرنك تدفعه فرنسا كمعونة يجب أن يكون موجها لخدمة المصالح القومية الفرنسية والا فسوف يستحيل اقناع الرأى العام الفرنسى ببذل مزيد من الجهد فى هذا الاتجاه . وسوف تؤكد فرنسا على تفضيلها للمساعدات الثنائية لانها أكثر فاعلية سواء من وجهة نظر الدول المانحة للمعونة أو من وجهة نظر الدول المستفيدة منها[٢٢]».

وعلى الرغم من أن السويد تشتهر بالجهد الذى تبذله لمساعدة الدول المتخلفة الا أن هناك نفورا واضحا ، وخصوصا من جانب النقابات ، يقاوم هذا الجهد ، وهو ما يفصح عنه هذا التصريح الذى أدلى به زعيم عمالى ، وهو فى نفس الوقت نائب استوكهلم ، آرن جيجر Arne Geijer : « أستطيع أن أؤكد للبرلمان وللمستمعين أن هذه المعونة التى تقدم للدول الأجنبية لا تحظى بتأييد جماهيرى فى هذا البلد . إن هذه المعونة ممقوتة ، ولايمكن تغيير هذه الكراهية عن طريق حمله من المعلومات أو الدعاية . اننى أستطيع ان اؤكد على ذلك لاننى اسافر كثيرا واقابل الكثيرين فى مواقع العمل فى مناطقة كثيرة من هذا البلد . ان لدى الناس مشاكلها الخاصة وهى تعتقد أن هذه المشاكل اولى بالرعاية .. وبصراحة فاننى اطالب شخصيا بان لانتسرع فى الوصول بالمعونة الى نسبة ١٪ من الدخل القومى العام والتى تقررت كهدف يجب تحقيقه »[٢٣] . وفى الدول الاوروبية نجد ان غالبية المرشحين للانتخابات مقتنعون تماما بضرورة زيادة المعونة المقدمة الى دول العالم الثالث ، الا ان الرأى العام اقل اقتناعا فى الواقع (انظر الشكل رقم ٥٥) .

الشكل رقم ٥٥

موقف الرأى العام الأوروبى من المساعدات لدول العالم الثالث

	١٩٧٩ مرشحون فى الانتخابات ٪	١٩٧٩ مجمل الرأى العام ٪	١٩٨٠ مجمل الرأى العام ٪
١-٤ يجب زيادة المعونة الاقتصادية للعالم الثالث			
— موافق تماما	٥٠	٢٠	٢٣
— يميل الى الموافقة	٣٩	٣٠	٣٣
— لايميل الى الموافقة	٤	٢٢	٢١
— لايوافق مطلقا	١	١٣	١٤
— ليس لهم رأى	٦	١٥	٩
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :

ج٥٥

المصدر : EURO-BAROMETRE, No 16, décembre 1981

الشكل رقم ٥٦

موقف الرأى العام الفرنسى من المساعدات للدول النامية

	السؤال الأول			السؤال الثانى			السؤال الثالث			
	نعم	لا	؟	نعم	لا	؟	رفعها	إبقاؤها	خفضها	؟
المجموع	٣٨	٣٣	٢٩	٦٧	٢٢	١١	٨	٤٤	٣٥	١٣
٢١ – ٣٤ سنة	٤١	٣١	٢٨	٧٤	١٨	٨	١٠	٥٠	٢٩	١١
٣٥ – ٤٩ سنة	٣٩	٣٢	٢٩	٦٧	٢٥	٨	٨	٤٤	٣٧	١١
٥٠ – ٦٤ سنة	٣٠	٣٧	٣٣	٦٢	٢٥	١٣	٧	٣٨	١٠	١٥
فوق سن الخامسة والستين	٤١	٣١	٢٨	٦٤	٢١	١٥	٦	٤٣	٣٢	١٩
المزارعون	٢٤	٢٩	٤٧	٦٠	٢٢	١٨	٦	٤٠	٣٢	٢٢
الصناع والتجار	٤٠	٣٦	٢٤	٥٥	٣٠	١٥	٦	٣٥	٤٦	١٣
الكوادر العليا	٥١	٣٠	١٩	٨١	١٥	١٤	١٤	٥٠	٢٧	٩
الموظفون والكوادر المتوسطة	٤٦	٣٣	٢١	٧٣	٢٢	٥	٩	٤٦	٣٧	٨
العمال	٣٦	٣٤	٣٠	٧٤	٢١	٨	٨	٤٨	٣٤	١٠
العاطلون	٤٢	٣٤	٢٤	٦٤	٢٤	١٢	٦	٤٣	٣٤	١٧
الحزب الشيوعى	٤٠	٤٠	٢٠	٦٦	٢٨	٦	١٠	٤٥	٣٧	٨
الوسط الديمقراطى	٤٠	٤٤	١٦	٦٦	٢٧	٧	١٠	٤٢	٣٨	١٠
الديجوليون U.D.	٤٤	٢٨	٢٨	٧٣	١٨	٩	٨	٥١	٣١	١٠
اليساريون الاشتراكيون F.D.G.S	٤١	٣٦	٢٣	٦٧	٢٥	٨	١٠	١٣	٣٩	٨
	٢٣	٢٨	٤٩	٥٧	٢٢	٢١	٥	٣٥	٣٢	٢٨

السؤال الأول : فيما يتعلق بالعلاقات الفرنسية ـــ الجزائرية
هل تعتقد أن لفرنسا مصلحة فى انتهاج سياسة تعاونية مع الجزائر ؟

السؤال الثانى : هل تعتقد أنه يجب على فرنسا أن تساعد الدول المتخلفة ؟

السؤال الثالث : هل تحبذ خفض أم تجميد أم زيادة المساعدات المالية التى تقدمها فرنسا للدول المتخلفة ؟

(أسئلة طرحت فى الفترة من ٨ ـــ ١٣ نوفمبر ١٩٦٧)

وإذن فان مسئولية « الدول » أو « الحكومات » ليست وحدها محل التساؤل أو الخلاف . اذ من شأن التقلبات التي تعترى عملية التبادل الدولى ، المساس بشكل مباشر أو غير مباشر بعدد من المصالح العامة أو الخاصة لبعض الفئات الاجتماعية أو المهنية التي تحاول بشكل غريزى تعظيم أرباحها أو التقليل من خسائرها الى أقصى أو ادنى الحدود . وبالتالى ترتبط استراتيجية الدول ، التي تجد نفسها وجها لوجه على طاولة المفاوضات ، ارتباطا مباشرا بالضغوط التي تمارس عليها من الداخل والتى تخلط عادة عن غير وجه حق بين الدفاع عن مصالحها الخاصة والحالّة وبين المصلحة الوطنية . وعلى الرغم من أن التضامن الدولى يمكن أن يمثل أطروحة تصلح شعارا لحركات خطابية بلاغية ، الا أنه ولسوء الحظ لا يمثل حجة مقنعة انتخابيا ، ففى عالم يسيطر عليه تنافس لا يرحم لا نستطيع أن نتوقع امكانية نقل الثروة بطريقة ذاتية أو ارادية . وحين تتعذر امكانية اقناع المحظوظين بالتنازل عن امتيازاتهم لا يبقى لنا سوى أن نعرف ما هى القوة التي يمكن أن تجبرهم على ذلك . والى أن يحين هذا الوقت فسوف تمثل المصالح المتعارضة ، والتى تفصح عن نفسها من خلال الدول ، أحد التحديات الرئيسية التي تواجه عملية تنغيم العلاقات بين أطراف النظام الدولى .

هوامش الفصل الرابع :

(١) Adam Snith, Richesse des nations, Livre II, chap. lll.

(٢) يتناقص معدل نمو الاقتصاد السوفيتى بشكل مستمر وهى حقيقة تؤكدها الاحصاءات الرسمية نفسها .

(٣) والواقع أنه لاصحة مطلقا لما تردد حول عدم تأثر الدول الاشتراكية بالأزمة الاقتصادية التى نجمت عن ارتفاع اسعار البترول ، ولاتعدو هذه الشائعة أن تكون عملا من أعمال الدعاية . « لقد تأثرت يوغوسلافيا أيضاً بالآثار السلبية لأزمة الطاقة . ولأن يوغوسلافيا ليست دولة متقدمة جدا فان الاضرار التى أصابتها كانت أخف من تلك التى أصابت الدول المتقدمة .. لكن الارتفاع فى أسعار البترول ضاعف من حدة الضغوط التضخمية فى الداخل إذ أنه فى عام ١٩٧٤ فقط كان مجموع الخسارة الصافية التى لحقت بالاقتصاد اليوغسلافى نتيجة ارتفاع اسعار البترول يصل الى ٥٣٠ مليوت دولار ....»

Ljubisa ADAMOVIC, «World Energy Crisis and its effects upon Yugoslav Economy» dans Le socialisme dand la théorie et pratique yougoslaves, Belgrade, 1976.

(٤) انظر ظروف وشروط العمل الغير انسانية والتى ندد بها ، فيما يتعلق بفرنسا ، فلرمى Villermé منذ ١٨٤٠ فى تقريره « صورة للحالة الصحية والمعنوية للعمال فى مصانع القطن والصوف والحرير » .

(٥) أنظر الجزء الأول ، الفصل الخامس من هذا الكتاب

(٦) P. BOURRELIER, F. CALOT, R. DIETRICH et J. HUGON, «Matiéres premiéres minérales et relations internationales», Annales des mines, janv. 1975.

(٧) وهذا هو السبب الذى من أجله عقد مؤتمر خاص بالدول الأقل تقدما فى باريس فى سبتمبر ١٩٨١ . أنظر :
Gabriel MIGNOT, Les pays les plus pauvres: quelle coopération pour quel développement? Institut français des relations internationales, 1981.

(٨) وتقبل بعض القيادات الماركسية الغربية بوجهة النظر هذه . يقول برلينجوار : « وصحيح ، من ناحية أخرى أن محاولة تغيير شروط التبادل مع الدول النامية سوف تؤدى الى مشاكل صعبة بل ومعقدة مع الحركة العمالية فى بلادنا » .
BERLINGUER, «Intervention à la Conférence de Bruxelles des P.C. d'Europe occidentale», 21 janv. 1974 dans les P.C. eapagnol, francais et italien face au pouvoir, Ch. Bourgois, 1976).

(٩) «Technology, trade and diplomacy», Far Eastern Economic Review, Hong-Kong, 21 nov. 1980. Reproduit par «Problémes économiques et sociaux, La Documentation française, n° 408, 13 févr. 1981.

(١٠) La Fascination de l'Islam, Maspero, 1980, p.151-152

(١١) وهو عنوان كتاب .Thierry de MONTBRIAL, Calmann-Lévy, 1974

(١٢) انظر

Thiébaut FLORY, Le G.A.T.T., Droit international et commerce mondial, L.G.D.J., 1968 et Daniel JOUANEAU, Le G.A.T.T., P.U.F., 1980.

(١٣) أعلن جاك ديلور وزير المالية أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعي فى ٨ يوليو ١٩٨١ أن « الانخراط فى الاقتصاد العالمى أصبح ضرورة مطلقة لايمكن الارتداد عليها » كما أعلن بيير موروا رئيس الوزراء أمام رؤساء الشركات الخاصة فى ٨ فبراير ١٩٨٢ « نحن نعلم بجدة المنافسة الاقتصادية على الصعيد العالمى . ولن تقف فرنسا موقفا مترددا . إذ أن الفرصة كبيرة أمامها لتواجه التحدى الذى تفرضه تلك المنافسة إذا فعلت ذلك بروح ديناميكية وانفتاح على العالم » .

(١٤) ويتضح تماما عجز الحكومات عن الرقابة على التدفقات المالية من فحص الطريقة التى أدت الى قيام سوق أوروبية للعملات قدرت قيمتها فى عام ١٩٧٩ بـ ٦٠٠ مليار دولار . وينتقل هذا الكم الهائل من رؤوس الأموال ، وهى أموال خاصة أو عامة ، من دول الى أخرى أو من قطاع اقتصادى الى آخر حسب الظروف السائدة ولكنه أصبح يشكل مصدرا هاما من مصادر السيولة سواء بالنسبة للشركات أو الحكومات التى تواجه صعوبات معينة . ويلقى تواطؤ الحكومات مع هذه التجمعات المالية ، التى تشترك فيها بنوك أجنبيه وشركات متعددة الجنسية وشركات عامة ، بالضوء على حقيقة فقدان الحكومة لمركزها التقليدى فيما يتعلق باحتكارها لعملية خلق النقود . وإذا استعرنا الصيغة الممتازة التى عبر بها عدد من الخبراء عن هذا الوضع يمكن أن نقول « أن سوق العملات الأوروبية يزيد من الاعتماد المتبادل بين الدول فى الميدان الاقتصادى والمالى » ولكنه « يحيل استقلال السياسات المالية للدول الى وهم (Dominique CARREAU, Patrick JULLIARD, Thiébaut FLORY, Droit international économique, L.G.D.J., 2e éd., 1980, p. 175). وقد تجاهل هؤلاء الخبراء والذين لايرون فى الدوله الفاعل الوحيد فى العلاقات الدولية على نحو يدعو للدهشة ، تحليل هذه التحويلات والتى تزداد عمقا بعد إقامة سوق سندات أوروبية التى يصفها هؤلاء الخبراء أنفسهم « بأنها سوق مالية دولية بلا حدود .. وتمارس وظائفها من خلال مؤسسات قانونية عديدة ومعقدة صاغتها السلطة المذكية الدولية » (المصدر نفسه ، ص ١٧٩) . فما الذى يتبقى ، بعد كل هذا ، من تلك العقيدة الجامدة التى مازال تتحدث عن سيادة الدولة ؟ .

(١٥) حتى عام ١٩٨٠ كانت فرنسا تدرج فى الاحصاءات الخاصة بالمساعدات التى تقدمها للدول النامية كافة التسهيلات الائتمانية التى تقدمها لأقاليم وادارات ماوراء البحار . أما القيمه الحقيقية لمساعداتها فلم تكن تتجاوز ٣٥ر٠٪ من اجمالى الناتج القومى . وقد التزمت حكومة اليسار التى وصلت الى السلطة فى مايو ١٩٨١ بزيادة هذه المساعدات والوصول بها إلى نسبة ٧٠ر٠٪ .

(١٦) 1999. L'expertise de Wassily Leontief, Op. Cit.

(١٧) انظر الملاحظات الهامة الواردة فى : :Rapport annuel de l'Institut français des relations internationales
R.A.M.S.E.S. 1981, Economica, 1981.

(١٨) وتصبح المشكلة أكثر تعقيدا بالنسبة للبنوك وخصوصا عندما يتعين عليها أن تواجه فى نفس الوقت مشكلة عدم قدرة بعض دول الكتلة الشرقية (خصوصا بولنده التى وصلت مديونيتها الى ٢٥ مليار دولار) على الوفاء بالتزاماتها . إن الضمانات التى تقدمها الحكومات الغربية لبنوكها الخاصة تصبح فى مثل هذه الحالات بمثابة احلال للمعونة محل المعونة الخاصة ..

(١٩) وخصوصا المغرب وجيبوتى والصومال وباكستان واليمن وبنجلاديش الذين استفادوا وحدهم بنحو ربع التسهيلات الأئتمانية التى قدمتها منظمة الدول المصدرة للبترول فى عام ١٩٨٠ .

(٢٠) حول الاتفاقيات المتعلقة بالحالاصلات الأساسية أنظر :
Actualités (Revue de la Banque française du commerce extérieur, déc. 1980). Sur les Accords de Lomé, cf. «La C.E.E. et le Tiers-Monde», Problémes politiques et Sociaux, n° 425, 9 oct. 1981, la Documentation française.

(٢١) المصدر : استطلاع للرأى نشرته Le recours républicain فى فبراير ١٩٧٨

(٢٢) مؤتمر صحفى عقد فى مركز السلام الدولى ، ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ ، لوموند ، ٣٠ سبتمبر ١٩٨١ .

(٢٣) Risksgaden Protokoll, 1973, n° 72, Stockholm 1973, p.36-37 cité d'aprés Nathanaël BONY, La Suède et L'Afrique noire, thèse dactylographiée, Paris I, 1978.

مراجع :
ـــ مؤلفات عامة

KEREVER (André), VIATTE (Gérard): Les rouages de L'économie internationale, Paris, Edititons ouvriéres, 1972.

DE LAUBIER (Dominique): Les relations financières internationales, Paris, Editions ouvriéres, 1975.

G.A.T.T.: Le Commerce mondial (Rapport annuel).

Banque mondiale: Trends in developing Countries, 1973.

DE MONTBRIAL (Thierry): Le désordre économique mondial, Paris, Calmann-Lévy, 1974.

RUSSETT (Bruce M.): Economic theories of international relations, Chicago, Markham, 1968.

CARREAU (Dominique), JULLARD (Patrick), FLORY (Thiébaut): Droit international économique, L.G.D.J., 2e éd., 1980.

FLORY (Maurice): Droit international du développment, P.U.F., ١٩٧٤ .

1978.

ـــ عن التقسيم الدولى للعمل :

DE LA CHARRIERE (Guy): La nouvelle division international du travail, Geneve, Paris, Droz, 1969.

MENDE (Tibor): De l'aide à la recolonisation, Paris, Seuil, 1975.

EMMANDUEL (Arghiri): L'échange Paris, Maspero, 1969.

AMIN (Samir): Le développment inégal, Paris, Editions de Minuit, 1973.

Justice économique internationale (ouvrage collectif), Paris, Gallimard, 1976 «Les Pays industrialisés à la recherche d'un nouvel ordre économique mondial».

Revue française de science politique (n° spécial) août 1976.

GROSSER (Alfred) (et autres auteurs): Les politiques extérieures européennes dans la crise, Presses de la Fondation naeionale des sciences politiques, 1976.

ـــ عن الاستراتيجية السوفيتية تجاه العالم الثالث :

JOUKOV (E.) (et autres auteurs): Le Tiers monde- problémes et perspectives, Moscou, Editions du Progrés, 1969.

OULIANOVSKL (R.): Le scoialisme et les pays libérés, Moscou, Editions du Progrés, 1975.

ـــ عن مشروعات اصلاح النظام الاقتصادى العالمى :

— «La culture, la société et l'économie dans un monde nouveau», Cultures, U.N.E.S.C.O., 1976, n° 3.

— Vers un nouvel ordre économigue et social international», Revue internationale des sciences sociales, 1976, n°4.

TINBERGEN (Jan) et ALIA: Reshaping internatioanl order: a Report to the Club of Rome, New York; E.P. Dutton, 1976.

LEONTIEF (W.) rt ALIA: Nations Unies - 1999- Une étude de L'O.N.U. sur l'économie mondiale future, Dunod, 1977.

HERRERA (Amilcar O.): Un monde pour tous— Le modéle mondial lotion-américain, P.U.F., 1977.

O.C.D.E.: Interfutures - Face aux futurs, Pour une maitrise du vraisemblable et une gestion de l'imprévisible, O.C.D.E., 1979.

BRANDT (Willy) et ALIA: Nord-Sud, Un programme de survie, Gallimard 1980.

BEDJAOUT (Mohammed): Pour un nouvel ordre économique international, U.N.E.S.C.O., 1979.

الفصل الخامس

« الأهواء » « Les Passions »

اذا كان صحيحا أن العلاقات المتبادلة بين البشر تتم وفقا للمصالح المادية واذا كان صحيحا أنه يمكن النظر الى الدول ، من هذه الزاوية ، باعتبارها وحدات متجانسة تتصرف طبقا لحسابات عقلانية محضة ، فقد لا تصبح العلاقات الدولية بالضرورة علاقات سلمية ولكنه كان من الممكن على الأقل فك طلاسم هذه العلاقات من خلال الرسوم البيانية للانتاج والتبادل أو طبقا للحسابات الاستراتيجية لاطرافها . الا أن هاتين الفرضيتين ، قد صيغتا فى الواقع لتسهيل البحث ، رغم اتسامهما ، لسوء الحظ ، بعدم الدقة[1]. اذ يخضع سلوك الجماعات ، مثله فى ذلك مثل سلوك

الافراد ، لسلسلة من المؤثرات تبتعد بطبيعتها ابتعادا كليا عن العقلانية ، ومن بين هذه المؤثرات : الأهواء passions ، العقائد croyances ، الأساطير mythes ، الايديولوجيات idéologies ، أى باختصار كل ما يتصل بالنظم القيمية أو « الثقافة culture » (بالمعنى الانثروبولوجى للمصطلح) وهى مؤثرات تدخل فى لعبة المشاحنات الدولية . واذا كان هذا هو شأن العلاقات الدولية دائما ، الا أن سهولة انتقال الأفرادوالأفكار عبر الحدود (أنظر الفصلين الثانى والثالث) ، قد أسهم فى زيادة كثافة وسرعة هذا النوع من التدفقات .

فى هذا الاطار لا يتعين أن نصاب بالدهشة اذا اكتشفنا أن العقلانية أو الرشادة لا تحتل فى سلوك الفاعلين الدوليين ، بما فى ذلك الحكومات ، سوى قدر ضئيل ، وألا ننسى قوة التطلعات بمختلف أنواعها والتى عادة ماتخيب حسابات الخبراء .

١ – التصور المسبق للرشادة

ان الحرص الشديد على تحقيق قدر من النظام فى العالم وهو حرص يتجلى بوضوح لدى كل الرجال القادرين على العمل ، وكذا حاجة الخبراء والباحثين الماسة إلى الوضوح ، يفضيان عادة الى النظر الى العلاقات الدولية وكأنها مباراة يتنافس فيها لاعبون عقلانيون . ومن هذه الزاوية تلتقى المسيرة العلمية للاقتصاديين (الليبراليون منهم والماركسيون) بمسيرة السياسيين من أنصار الواقعية السياسية . فبصرف النظر عما اذا كان موضوع البحث هو المزايا المادية أو القوة فان سلوك اللاعبين يرتكز على استراتيجية مفادها تعظيم الفوائد الى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر الى أدنى حد ممكن . وفى هذا الاطار لا يكون للخطاب السياسى ، أو الايحاء الايديولوجى أو الشعار الدعائى من وظيفة سوى الحرص على الدفاع عن العائد أو عن الرشادة ، وهو حرص غير مشرف على أى حال .

وربما يكون من المفيد كثيرا أن تكون لدينا شبكة أو مصفاة للشرح والتفسير يمكن من خلالها التعامل مع الفاعلين الذين يتبادلون المواقع ، والتنبؤ ، استنادا الى معايير متفق عليها ، بما سيكون عليه سلوك هؤلاء الفاعلين . ومع ذلك فقد بدأ الاقتصاديون أنفسهم يتشككون فى حصافة مثل هذه التفسيرات ، وبالتالى فمن باب أولى يتعين أن نعى خطورة الاكتفاء بمنهج عقلانى لتفسير الواقع الاجتماعى عندما تدخل السياسة الى الحلبة . وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية فانه يتعين علينا أن نتساءل ، على الأقل ، عن مدى امكانية وحدود فهمها من خلال منهج عقلانى صرف .

ان اهتمامنا يجب أن ينصرف أولا الى هؤلاء القادة الذين وضع القدر بين أيديهم مصائر شعوبهم وآلت اليهم مسئولية اتخاذ قرارات الحرب والسلم . اذ نجد أن من بين هؤلاء الابطال أو الزعامات الكاريزمية من يمكن وصفهم « بالعقلانيين » ليس فقط لانهم حرصوا دائما على أن يوائموا بين الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه ولكن لأنهم عرفوا أيضا كيف لا يتجاوزون حدود قدراتهم . ولكن كثيرون هم أولئك الذين أصيبوا منهم بجنون العظمة **mégalomanie** أو الذهان الهذيانى **paranoia** أو انفصام الشخصية **schizophrénie** أو حتى بالاضطراب العقلى **confusion mentale** مما أودى ببلادهم الى التهلكة : فهل كان نابليون أو هتلر أو ستالين نماذج للرشادة العقلانية ؟ . واذا نظرنا للحاضر ، ودون الدخول فى ترهات كلامية أو تعمد القذف ضد أحد ، فألم تقع كمبوديا وأوغندة وغينيا الاستوائية أمام أعيننا ضحايا ديكتاتوريات متعصبة أو دموية ؟ كذلك فان السلامة العقلية لرجل الدولة يمكن أيضا أن تهن بفعل الزمن أو المرض . فهل كان روزفلت فى وضع يسمح له بالتفاوض ندا لند مع ستالين فى مؤتمر يالتا (فبراير ١٩٤٥) والذى عقد قبل أسابيع قليلة من وفاته ؟ واذا صدقنا رواية سيجموند فرويد **Sigmond Freud** ووليام بوليت **W. Pullit** (سفير الولايات المتحدة لدى فرنسا) ، فسوف نجد أن ويدرو ويلسون ، والذى سيطرت عليه نوبات داخلية ، قد تصرف بطريقة غريبة **aberrante** أثناء المفاوضات التى جرت لابرام معاهدة فرساى وبشكل أغرب أثناء الحملة التى قام بها فى مواجهة الرأى العام الأمريكى عقب عودته عندما حاول اقناعه بمزايا هذه المعاهدة والتى رفض الكونجرس الأمريكى فى النهاية التصديق عليها[٢]. وهكذا ، وبدون أن نقع فى

محظور التشاؤم أو التشهير المطلق ، يحق لنا أن نتساءل عما اذا كان تصورنا المسبق عن العقلانية التى تحيط بعمل الأمراء الذين يحكموننا هو تصوير يستند فى حد ذاته الى أسس عقلانية .

فاذا ما نحينا الأفراد جانبا ونظرنا الى الأفعال actes فسوف نجد أن اثبات العقلانية مسألة ليست سهلة هنا أيضا . فكم من القرارات التى اذا نظرنا اليها فى حد ذاتها ، نكتشف أنها قد اتخذت بدافع الحرص على المكانة prestige أكثر منها استجابة لحسابات عقلانية رشيدة (تصنيع طائرة الكونكورد الأسرع من الصوت والتى يصعب الاستمرار فى استغلالها تجاريا بسبب ما تحققه من عجز ضخم) . وبشكل عام فعادة ما تبرر التصرفات السياسية استنادا الى مفاهيم من قبيل منطق الدولة raison d'Etat أو المصلحة الوطنية intérêt national . فكثيرا ما استخدم المفهوم الأول كغطاء لنزوات الأمراء ، أما الثانى فقد حظى بسمعة أفضل نظرا لما له من صدى ديمقراطى هو أيضا ليس سوى فخ فى الواقع . فالديكتاتوريون لا يتورعون عن استخدامه لتبرير تصرفاتهم . أما فى الدول التى يسود فيها حرية الرأى والنقاش وتتصارع الآراء فنادرا ما يتم الاتفاق على مضمون موحد للمصلحة الوطنية بين الحكومة والمعارضة الى الحد الذى يختلف فيه تعريف هذا المفهوم فى كل مرة يحدث فيها تغير للأغلبية الحاكمة : فالمصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية تختلف فى مفهوم الرئيس جونسون عنها فى مفهوم الرئيس نيكسون أو كارتر أو ريجان . بل ان الطريقةالتى يمكن بها الدفاع عن المصلحة الوطنية قد تكون محل خلاف بين القوى التى تساند الأغلبية الحاكمة نفسها . فقد انتقد حزب « التجمع من أجل الجمهورية R.P.R » لقاء بريجنيف – ديستان فى وارسو فى ربيع ١٩٨٠ ، على الرغم من أن هذا الحزب كان ممثلا فى الحكومة . ولم يحل الائتلاف الحكومى القائم بين الحزبين الفرنسيين الشيوعى والاشتراكى منذ يونيو ١٩٨١ ، من الاختلاف فيما بينهما حول السياسة السوفيتية فى أفغانستان أو بولندا . كذلك شجبت النقابات العمالية (فيما عدا الاتحاد العام للشغل C.G.T) العقد الذى أبرمته الحكومة الفرنسية فى يناير ١٩٨٢ مع الحكومة السوفيتية لتزويد فرنسا بالغاز الطبيعى . ومثل هذه الاختلافات كثيرة وهى تؤكد على أن المصلحة الوطنية لاتزال موضوعا للجدل فى كل وقت ، وذلك باستثناء الدول التى تمنع طبيعة النظام القائم فيها أى نقاش من حيث المبدأ . فهل يجب علينا حينئذ أن نعتبر أن الديكتاتوريات هى وحدها التى تتمتع براحة الضمير حول موضوع المصلحة الوطنية ؟

والواقع أننا لو وضعنا مدرك المصلحة الوطنية فى اطاره التاريخى أو الزمنى فسوف نجده أقل تماسكا مما قد يبدو لأول وهلة . فقد يتضح أن الاتفاق العام الذى تحقق حول سياسة معينة فى لحظة معينة ، وعلى ضوء الخبرة اللاحقة ، متعارضا مع المصالح الحقيقية للدولة . لقد أصيب ادوارد دالاديه E. Daladier بالدهشة حين استقبل كفاتح بعد عودته من مؤتمر ميونيخ (١٩٣٨) . وبعد عامين فقط وافقت أغلبية الفرنسيين على توقيع اتفاقية الهدنة وفتح صفحة جديدة فى سياسة التعاون مع المانيا الهتلرية . ومع ذلك فقد أوضحت الأحداث اللاحقة أنه كان لدى الأقلية التى عارضت اتفاقية ميونيخ أو المجموعة الصغيرة من رجال المقاومة التى التفت ، منذ ١٨ يونيو ١٩٤٠ ، حول الجنرال

ديجول ، احساس اصدق بالمصلحة الوطنية من معظم المواطنين الذين عاصروهم . والواقع اننا لا نستطيع ان نقرر فحوى المصلحة الوطنية الا بعد فوات الأوان فقط ، وأحيانا بعد مرور فترة طويلة . اذ أن تقدير أى موقف محدد ينطوى لا محالة على قدر من التنبؤ أو المخاطرة ويحتمل حسابات عقلانية متعارضة ، ومن شأن هذا كله أن يضفى قدرا من الضبابية حول مدرك المصلحة الوطنية والذى يستخدم على نحوخاص كمبرر من جانب القادة الحاكمين ويعكس فى الوقت نفسه لعبة الأفكار المسبقةوالأهواء والأساطير أكثر مما يعكس الحسابات الباردة والموضوعية .

وعلى أى حال فلكى يمكن تقويم موضوع المصلحة الوطنية تقويما صحيحا فلابد من الاتفاق على طبيعة المخاطر ووزن الأخطار التى يمكن أن تهدد الدول محل الاعتبار . لكن الخبرة العملية تشير الى أن مثل هذه التقديرات تنبثق فى الأساس عن « ادراك perception » أو « تصور représentation » صناع القرار (ومن باب أولى الرأى العام الذى لا يتوفر له نفس القدر من المعلومات ويتصرف على نحو أكثر عاطفية) لشخصية الخصوم ان لم يكن لطبيعة المشاكل التى يتعين حلها[٣].

وفى العلاقات بين الدول عادة ما تنبع هذه التصورات وتعبر عن نفسها استنادا الى « قوالب لفظية clishés » أو « قوالب سلوكيةstéréotypes » تختمر فيها بقايا الذاكرة الجماعية والنوبات العاطفية . فقد تطلب تصحيح صورة الألمان فى اذهان الفرنسيين ، بعد الحرب العالمية الثانية ، سنوات عمل متصلة تضافرت فيها جهود فرق عديدة من المناضلين مع جهود بعض الهيئات المتخصصة مثل المكتب الفرنسى – الألمانى للشباب[٤]. كذلك يلاحظ أن الدعاية المغرضة la propagande partisane تحمل فى طياتها آثار عدم ثقة غريزية فى مواجهة « العدو الوراثى l'ennemi héréditaire » حيث الشكوك متبادلة حول الرغبة فى الانتقام (فالتعبير الأثير لدى الحزب الشيوعى لوصف قادة المانيا الغربية هو « عشاق الثأر فى بون les revanchards de Bonn) أو التمهيد للخيانة عن طريق الانقلاب المفاجىء فى التحالفات (وفى هذا الاطار عادة ما يتم التذكير برابالو* أو الاتفاق الالمانى – السوفيتى الذى أبرم عام ١٩٣٩)[٥]. أما فى الحالات الأخرى مثل العلاقات الفرنسية – البريطانية أو الفرنسية – الأمريكية فنجد أن المعطيات السيكولوجية عادة ما تكون أكثر دقة subtiles اذ تتصرف كل دولة كما لو كان لديها نوعان من الصور والشعارات المخزونة بحيث يمكن استخراج أى

* يشير المؤلف إلى المعاهدة المبرمة بين روسيا وألمانيا عام ١٩٢٢ فى مدينة رابالو الإيطالية (المترجم)

منها لتعميق الصداقة (« الوفاق القلبى l'entente cordiale »** أو « لافاييت ها نحن قد عدنا La Fayett, nous voila ») أو لاثارة البغضاء (« البريطانى المخادع la perfide Albion » ، أو « الامريكى الشرير le vilan american ») . وفيما يتعلق بكيفية ادارك الدول والحضارات تصبح المسألة أكثر تعقيدا وتناقضا حيث لا تتمكن الانطباعات الباهرة لعدد من المتخصصين من التغلب على الشعور السائد بعدم المبالاة أو إحتقار الآخرين (أنظر الشكل ٥٧) . واذا فمن الطبيعى ألا تعبر كراهية الأجانب xénophobie عن نفسها بشكل مفتوح دائما ، اذ أن عدم الفهم يبقى فى الواقع عملة رابحة .

كذلك فان ادارك المسائل التى تؤدى الى اثارة التنافس فى العلاقات الدولية يتم فى العادة من

الشكل رقم ٥٧

درجة ثقة الدول التسع الأعضاء فى الجماعة
الأوروبية تجاه السويسريين والأمريكيين والصينيين والروس[1]
تطور الاتجاهات فى الفترة من ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠

	ثقة كبيرة	ثقة معقولة	ريبة	لاثقة مطلقا	بلا رأى	الاجمالى	معامل الارتباط
١ ــ السويسريون :							
١٩٧٦	٢٣٪	٤٤٪	١٠٪	٥٪	١٨٪	١٠٠٪	٠ر٦٣
١٩٨٠	٣٠	٤١	٩	٥	١٥	١٠٠	٠ر٦٩
٢ ــ الامريكيون :							
١٩٧٦	١٦	٤٥	١٩	٨	١٢	١٠٠	٠ر٣٦
١٩٨٠	٢٤	٤٤	١٦	٧	٩	١٠٠	٠ر٥٠
٣ ــ الصينيون :							
١٩٧٦	٤	١٨	٢٤	٣١	٢٣	١٠٠	–ر٥٣
١٩٨٠	١٣	١٩	١٢	٢٧	٢٩	١٠٠	–ر٢٣
٤ ــ الروس :							
١٩٧٦	٤	١٨	٢٧	٣٤	١٧	١٠٠	–ر٥٨
١٩٨٠	٤	١٥	٢٣	٤٢	١٥	١٠٠	–ر٦٣

(١) المتوسط الترجيحى للاجابات المتحصل عليها فى الدول التسع

المصدر : ديسمبر ١٩٨٠ Euro-Baromètre, no14

** وهو الوصف الذى أطلقه المؤرخ الفرنسى جيزو Guizot على مرحلة التقارب البريطانى ــ الفرنسى والذى مكن فرنسا من الخروج من العزله التى ضربت حولها فى أعقاب ثورة ١٨٣٠ (المترجم)

خلال مدركات concepts ليست على قدر تام من الوضوح أو التماسك . ومن بين العناصر التى تسهم فى تشكيل الاتجاهات الجماعية attitudes collectives نجد المعتقدات ، والأساطير ، والايديولوجيات ، والطوباويات utopies .

أ) ونقصد بالمعتقدات الصور المعزولة représentations isolées أو العرضية accidentales التى تتعلق بهذه الظاهرة أو تلك من ظواهر الحياة اليومية : كادراك الخطر الخارجى (خطر الغزو السوفيتى ، واحتمال أن تؤدى حرب فيتنام الى اثارة حرب عالمية ثالثة ، والقتال فى الشرق الأوسط) أو الأمل فى التوصل الى حل سعيد لمشكلة ما (« صورة البلدوزر Le rouleau compresseur» الروسى والذى سيتمكن من سحق الامبراطوريات فى وسط أوربا عام ١٩١٤ أو شعار «فلتدفع المانيا l'Allemagne paiera» الذى رفع فى العشرينات) .

ومن بين المعتقدات التى يمكن أن تعبىء الناس حول مشروع ما هو اداركهم « للأخطار » التى تهدد أمنهم القومى أو وجودهم ذاته . وتظهر استطلاعات الرأى العام أو الدولى ، والتى تتم بانتظام حول هذا الموضوع ، درجة استجابة شديدة للتغير وفقا للظروف . ففى أوقات الاستقرار يصبح الاحساس بالمخاطر ذات السمات الشخصية أقوى بكثير من الاحساس بمخاطر الحرب (أنظر الشكل رقم ٥٨) ثم بمجرد أن يتدهور الوضع الداخلى تحتل مشكلات البطالة والتضخم المقدمة فى ترتيب المشاغل والاهتمامات (أنظر الأشكال ٥٩ و ٦٠) وعندما يتدهور الوضع الدولى فان الخوف من الحرب يسيطر على المشاعر كلها (الأشكال ٦١ ، ٦٢) .

الشكل رقم ٥٨ : ادراك الرأى العام الفرنسى للأخطار

(١) ترتيب الأخطار حسب احتمالات وقوعها

الأخطار الثمانية الأكثر احتمالا

– حوادث الطرق	٪٨٩
– الأمراض النفسية والعصبية	٪٨٨
– الحياة المرهقة والمضطربة	٪٨٦
– تدهور البيئة الطبيعية	٪٨١
– الأوبئة	٪٧٩
– الارهاب	٪٧٨
– الجريمة	٪٧٤
– الأزمة الاجتماعية	٪٧٤

الاخطار الخمسة الأقل احتمالا

- فشل الوحدة الأوربية ٤٥٪
- رفض التقدم ٢٥٪
- وقوع انقلاب عسكرى ٢٢٪
- الغزو العسكرى ١٩٪
- الهجوم النووى ١٤٪

(٢) ترتيب الأخطار حسب جسامتها

الأخطار الثمانية الأكثر جسامة

- تدهور البيئه الطبيعية ٩٦٪
- الأمراض النفسية والعصبية ٩٦٪
- حوادث الطرق ٩٥٪
- الجريمة ٩٥٪
- الهجوم النووى ٩٤٪
- البطالة ٩٣٪
- الارهاب ٩٢٪
- الحياة المرهقة والمضطربة ٩٢٪

الاخطار الخمسة الأقل جسامة

- العمال المهاجرون ٥٤٪
- البيروقراطية ٥٠٪
- الملصقات ٤٨٪
- أزمة الدين ٤٨٪
- الاثارة الجنسية ٤٧٪

(٣) ترتيب الأخطار حسب قوتها التعبوية

الأخطار الثمانية الأكثر قدرة على اثارة الاهتمام

- المشاكل الأسرية ٥٥٪
- تدهور البيئة الطبيعيه ٥٥٪
- الصراع بين الأجيال ٤٧٪
- الحريات العامة ٤٥٪
- انعدام المثاليات ٤٣٪
- الحياة المرهقة والمضطربة ٣٨٪

– حوادث الطرق	٪٣٦
– الأزمة الدينيه	٪٣٦
الأخطار الخمسة الأقل قدرة على اثارة الاهتمام	
– فشل الوحدة الاوربية	٪١٠
– الأزمة النقدية	٪ ٨
– العمال المهاجرون	٪ ٨
– عدم انضباط الجيش	٪ ٨
– الخطر على الامدادات البترولية	٪ ٧

واذا كانت هذه النتائج تعكس طبيعة الاهتمامات الحالية والعاجلة وتنطوى على نعمة التفكير الا أنها لا تترجم بالضرورة التسلسل الواقعى أو الحقيقى للاخطار . ومع ذلك تشكل الأفكار المسبقة التى تحرك الرأى العام قيودا تحد من قدرة الحكومات على المناورة : اذ كيف يمكن اقناع الرأى العام ببذل جهد أكبر فى النواحى الدفاعية اذا كان الاعتقاد السائد هو أن التلوث أو الفوضى الاقتصادية يشكلان الخطر العاجل ؟

٢) ويمكن تعريف الاسطورة بانها مجموعة المعتقدات التى تنتظم حول محور مركزى جاذب أو منفر . وعلى عكس المعتقدات المعزولة والتى لا تتعلق سوى بفئة من الوقائع أو الأحداث والتى قد لا يكون بينها رابط بالضرورة، تطرح الاسطورة تفسيرا أو حلا عاما انطلاقا من الميل التفضيلى الى عنصر واحد ومحدد تم اختياره عن عمد . وقد يتمحور هذا العنصر حول مرحلة تاريخية أو شبه تاريخية تستخدم كاطار مرجعى (الأيام الخوالى « la belle époque » أو « العصر الذهبى l'âge d'or » أو فى ضحية أو شماعة تلصق بها أو تعلق عليها مسئولية كل الأخطار والخطايا (« أممية تجار الحروب l'internationale des marchands de canon » أو الخطر الأصفر « le péril jaune » أو حتى فى مبدأ (مثل اسطورة « التوازن » – الدولى أو الاقتصادى budgétaire – أو أسطورة الاستقرار أو اسطورة الثورة) .

ومن بين الأساطير المستخدمة استخداما شائعا فى العلاقات الدولية المعاصرة يمكن أن نذكر اسطورة « العالم الثالث « Tiers-Monde وأسطورة « أوروبا » .

فقد ظهر مصطلح « العالم الثالث » فى الخمسينات ، ويبدو أنه قصد به فى الأصل نوع من « الدولة الثالثة فى العالم Tiers-Etats du monde » قياسا على تعبير Tiers-Etat الذى أطلق على عامة الفرنسيين عشية الثورة الفرنسية للتمييز بينهم كفئة أو طبقة وبين الفئتين أو الطبقتين الممتازتين الأخريين فى المجتمع الفرنسى . وقد انتهى المطاف بهذه المقابلة ، الخالية من الدقة فى الواقع ، الى تفسير آخر مفاده أن « العالم الثالث le Tiers-Monde هو « عالم ثالث un troisième monde » قائم فى مواجهة

العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى . فى ذلك الوقت كان معيار الانتماء الى العالم الثالث هو معيار سياسى وهو عدم الاشتراك فى أحلاف تقودها الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى أو فى الصراعات الدائرة بين هاتين الكتلتين . وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ المصطلح يتلون تدريجيا باللون الاقتصادى وبالتالى أصبح العالم الثالث مرادفا للعالم المتخلف فى مواجهة العالم المتقدم . وقد أدت محاولات تطبيق معيار التخلف إلى ظهور عدد من الصعوبات وهو ما أسفر فى النهاية عن ظهور مصطلح آخر هو « العالم الرابع Quart-Monde » أو « البلاد الأقل تقدما les pays les moins avan cés » تمييز هذه الدول عن « الأغنياء الجدد » (وبالذات الدول البترولية) والتى لاتزال تعتقد بانتمائها الى العالم الثالث . وأخيرا فان التفسير الواسع لمصطلح العالم الثالث قد جعله يستخدم أحيانا للدلالة على حالة التخلف أينما وجدت جغرافيا وأيا كان أساسها السياسى . وبهذا المعنى فقد كان من الممكن القول بأن « العالم الثالث يبدأ فى أوبرفيلييه** Aubervilliers .

وتوجد اختلافات جوهرية بين هذه الاستخدامات المختلفة ، وهى اختلافات تنعكس على الخرائط وعلى الاحصاءات ، ولكن لا يوجد فى الواقع أى معيار علمى يسمح بتحديد المعنى الموضوعى لمصطلحات « العالم الثالث » . وأى محاولة لتقليص هذا المدرك لن تؤدى الا إلى افراغه من مضمونه وحرمانه من السمة التعبوية التى يتميز بها . إذ تستمد أى أسطورة قوتها من الغموض الذى يكتنفها حيث تتوحد أطروحاتها حسب قوة الشحنة العاطفية التى تحتوى عليها وبصرف النظر عما تنطوى عليه تلك الاطروحات من تماسك منطقى . ولا يعنى ذلك انه يستحيل الاستغناء عن تلك الأسطورة أو أن مدرك العالم الثالث لا يمكن احلاله بمدرك آخر للدلالة على تجمع يفتقر إلى التحديد وينطوى مضمونه على مفاهيم لا تقل غموضا مثل مفهوم « التخلف » أو « عدم الانحياز » .

وينطبق نفس الوضع على أوروبا : تلك « الرأس الصغير للقارة الآسيوية » (طبقا لتعبير لبول فاليرى) والتى تخلو من حدود جغرافية واضحة المعالم . ولم تنجح الدعاية لقضية الوحدة الأوربية فى ازالة غموض الجغرافيا سواء فيما يتعلق بحدود أو بطبيعة أوروبا المزمع بناؤها . فأى اوروبا نتحدث عنها : هل هى اوروبا الممتدة من دبلن الى فلاديفوستوك ومن الرأس الشمالى Cap Nord إلى مالطة ، تلك التى مثلت فى مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى ، أم أوروبا ذات الأعضاء التسع : أى اوروبا السوق المشتركة أم اوروبا الغربية : أى تلك الممثلة فى المجلس الأوروبى أم اوروبا بالمفهوم الديجولى ، ذلك المفهوم الغريب حقا ، والتى تمتد من « الاطلنطى الى الأورال » ؟ . وليس من السهل الاجابة على هذا التساؤل وان كان من الممكن القول بأن لكل من هذه المقترحات المتعلقة باوروبا مضمونا سياسيا مختلفا . أما فيما يتعلق بالتكامل الاوروبى ، فهو حتى وان كان قاصرا على السوق الأوربية المشتركة ، الا أنه يحتمل صياغات متعددة لا يوجد بينها أى تسلسل منطقى : فهناك اوروبا الاوطان واوروبا الشعوب ، وهناك اوروبا الاحتكارات والشركات الكبرى ، واوروبا العمال واوروبا التقنوقراط .. وهكذا تفرخ الاسطورة الرئيسية سلسلة من الأساطير الثانويةالتى تستمر فى الواقع فى

الشكل رقم ٥٩

المشكلات الشخصية الأكثر الحاحا اليوم

	الأسعار ، الأجور ميزانية الأسرة		مشكلات شخصية أو عائلية مشكلات صحية		العمل أو البطالة		مشكلات أخرى	
	مايو ١٩٧٥	أكتوبر/نوفمبر ١٩٧٥	مايو ٧٥	أكتوبر/نوفمبر ١٩٧٥	مايو ٧٥	أكتوبر/نوفمبر ١٩٧٥	مايو ٧٥	أكتوبر/نوفمبر ١٩٧٥
ايرلنده	٪٦٣	٪٥٣	٪١٠	٪١٥	٪١٠	٪١٢	٪٧	٪٤
المملكة المتحدة	٪٥٣	٪٥٠	٪١٣	٪١٣	٪٦	٪١٨	٪١٦	٪١٢
ايطاليا	٪٣٥	٪٣٤	٪٢٥	٪٢٥	٪١٤	٪١٧	٪١٨	٪١٨
لوكسبورج	٪٢٢	٪٣٣	٪٢٨	٪٣٢	٪١٠	٪١٢	٪٢١	٪١٣
فرنسا	٪٢٦	٪٢٥	٪٢٠	٪٢٢	٪١٩	٪٢٤	٪٢٤	٪١٩
المانيا	٪٢٣	٪٢٢	٪٤٠	٪٤٠	٪١٤	٪١٣	٪١١	٪١٣
هولنده	٪١٤	٪١٨	٪٢٢	٪١٧	٪١٠	٪١٢	٪٢١	٪١١
بلجيكا	٪١٩	٪١٦	٪٣٠	٪٣٨	٪١١	٪١٥	٪١٥	٪١٠
الدانمارك	٪١٨	٪١١	٪٢٥	٪٢٥	٪١٣	٪١٧	٪١٦	٪١٩
الجماعة(٢)	٪٣٣	٪٣١	٪٢٥	٪٢٦	٪١٣	٪١٥	٪١٧	٪١٥

(١) لم يتضمن الجدول من لا رأى لهم . وهم يمثلون ١٥٪ بالنسبة للجماعة الأوروبية ككل ، ٦٪ في ايطاليا ، ٣٨٪ في هولنده
(٢) متوسط ترجيحي طبقا لحجم العينة الواقعة بين سن الخامسة عشرة فما فوق لكل من الدول التسع .

المصدر : Euro-barométre, n° 4 décembre 1975.

الشكل رقم ٦٠

الأهمية المعلقة على مختلف المشاكل[١]

(بالنسبة للجماعة الأوروبية ككل).

	مهم جداً	مهم	قليل الأهمية	عديم الأهمية	لارأى له	المقياس[٢]
هـ – مكافحة البطالة[٣]	٧٢٪	٢٣٪	٣٪	١٪	١٪	٢٫٧١
جـ – مكافحة التضخم	٧١	٢٤	٣	١	١	٢٫٦٨
ب – حماية الطبيعة ومكافحة التلوث	٥٧	٣٤	٦	١	٢	٢٫٤٩
ل – حماية المستهلكين ضد الغش التجارى والمبالغات الإعلانية	٥٤	٣٥	٧	٢	٢	٢٫٤٣
د – بناء عدد كاف من المساكن	٤٥	٤٠	١٠	٣	٢	٢٫٣٠
ى – تكييف التعليم طبقا للإحتياجات الحديثة للإنسان	٣٥	٤١	١٣	٥	٦	٢٫١٤
حـ – العمل لتقليل أعداد فاحش الثراء ومدقعى الفقر	٣٧	٣٥	١٧	٧	٤	٢٫٠٦
ط – الدفاع عن الوطن فى مواجهة القوى العظمى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى ...الخ)	٣٢	٣٩	١٩	٥	٨	١٫٩٥
(و) ـــ الرقابة على نشاط الشركات متعددة الجنسية .	٢٦	٣٠	١٨	٨	١٨	١٫٩٠
أ – تقليل الهوة بين الأقاليم عن طريق مساعدة الأقاليم الأقل نمواً	٢٢	٤٦	١٨	٧	٧	١٫٩٠
ك – تقوية القدرة الدفاعية فى مواجهة الأعداد المحتملين	١٨	٣١	٢٥	١٩	٣	١٫٥١
ز – زيادة استقلالية الأقاليم	١٣	٣١	٢٥	١٦	١٥	١٫٤٨

المصدر : يوليو ١٩٧٦ Euro-baromètre, no5

(١) الموضوعات مرتبة تنازليا حسب أهميتها .

(٢) وقد تم توزيع درجات القياس كالتالى :
«مهم جدا» = ٣ ، «مهم» = ٢ «قليل الأهمية» = ١ ، عديم الأهمية = صفر

(٣) هذا الجدول لايشتمل على ايطاليا لأن السؤال طرح فيها بطريقة خاطئه .

شكل رقم ٦١ : تقويم خطر اندلاع حرب عالميه جديده خلال السنوات العشر القادمة
(أكتوبر ـــ نوفمبر ١٩٧٧)

	بلجيكا	الدانمارك	المانيا	فرنسا	ايرلنده	ايطاليا	لوكسمبورج	هولنده	المملكة المتحدة	الجماعة الأوروبية (١)
الحرب مؤكده	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
بنسبه ١٠٠٪	٣٫٣	٣٫٢	١٫٨	٢٫٣	٣٫٦	٢٫٧	١٫٧	١٫٩	٣٫٦	٢٫١
من ٩٠ ـــ ٦٠٪	١٤٫٢	٥٫٦	١٠٫٣	١٠٫١	١٠٫١	١١٫٢	٨٫٤	١٤٫٥	٨٫٥	١٠٫٣
٥٠٪	١١٫٥	٩٫٥	٩٫٣	١٤٫٢	١٠٫٧	٨٫٨	١٥٫٧	١٩٫٠	١٠٫٠	١١٫٠
٤٠ ـــ ١٠٪	٢٩٫٧	١٩٫١	٤٩٫٥	٣٣٫٣	٢٥٫٢	٣٥٫٧	٣٣٫١	٤٥٫١	٢٧٫٠	٣٦٫٥
خطر الحرب مستبعد تماما										
صفر ٪	٢٦٫٩	٤٧٫٩	٢١٫٠	٢٨٫١	٤٦٫١	٣٨٫٦	٣٢٫٣	١٦٫٥	٤٤٫٦	٣٢٫١
لارأى لهم	١٤٫٥	١٤٫٦	٨٫٠	١١٫٩	٥٫١	٣٫٠	٨٫٧	٢٫٩	٦٫٢	٧٫٤
المجموع	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠
المعامل (٢)	٣٫٣	١٫٨٥	٢٫٧٢	٢٫٧٦	٢٫٢٤	٢٫٢٨	٢٫٥٣	٣٫٤١	٢٫٢١	٢٫٥٧

(١) المتوسط الترجيحى
(٢) محسوب على أساس الرموز المطابقة للأرقام العشرية وفقا للاستماره الموجهة للأشخاص المبحوثين مع استبعاد من لارأى لهم

المصدر : Euro-barométre, no 8, Janv. 1978

الشكل رقم (٦٢)
تقويم خطر إندلاع حرب عالمية جديدة
خلال السنوات العشر القادمة
(بالنسبة لكل ١٠٠ شخص يدلون بآراءهم)(١)

	بلجيكا %	الدانمارك %	المانيا %	فرنسا %	ايرلنده %	ايطاليا %	لوكسمبورج %	هولنده %	المملكة المتحدة %	الجماعة الأوروبية(٢) %
يوليو ١٩٧١										
– حرب مؤكدة أو محتملة بنسبة أكبر من ٥٠٪	٨		١١	١٢		١٣	٧	١١		(١٢)
– بنسبة ٥٠	٩		١٢	١٥		٨	١٦	١٥		(١٢)
– أقل من ٥٠٪ أو استبعاد خطر اندلاع الحرب كلية	٨٣		٧٧	٧٣		٧٩	٧٧	٧٤		(٧٦)
اكتوبر — نوفمبر ١٩٧٧										
– حرب مؤكدة أو محتملة بنسبة أكبر من ٥٠٪	٢١	١٠	١٣	١٤	١٤	١٤	١١	١٧	١٣	١٤
– بنسبة ٥٠٪	١٣	١١	١٠	١٦	١١	٩	١٧	٢٠	١١	١٢
– أقل من ٥٠٪ أو استبعاد وخطر اندلاع الحرب كلية	٦٦	٧٩	٧٧	٧٠	٧٥	٧٧	٧٢	٦٣	٧٦	٧٤
ابريل ١٩٨٠										
– حرب مؤكدة أو محتملة بنسبة أكبر من ٥٠٪	٣٣	١٨	٢٥	٤٢	٣١	٣٢	١٥	٢٤	٣٩	٣٤
– بنسبة ٥٠٪	١٦	١٩	١٥	١٦	١٧	١٤	١٧	١٠	١٦	١٥
– أقل من ٥٠٪ أو استبعاد خطر واندلاع الحرب كلية	٥١	٦٣	٦٠	٤٢	٥٢	٥٤	٦٨	٦٦	٤٥	٥١

المصدر : Euro-barométre, no 13, Juin 1980.

(١) الأرقام الكودية للاجابات المذكورة هنا تدل على الدرجات التالية وفقا لسلم القياس الذى طرح على المبحوثين : حرب مؤكدة أو محتمل بنسبة أكبر من ٥٠٪ = ١٠٠ – ٦٠ ، احتمالات قيام الحرب بنسبة ٥٠٪ = ٥٠ ، أقل من ٥٠٪ أو استبعاد خطر اندلاع الحرب كلية = ٤٠ – صفر

(٢) متوسط ترجيحي . لم تطرح المسألة عام ١٩٧١ إلا على الدول الست التي كانت تتشكل منها الجماعة الأوروبية حينذاك .

تغذية الاطروحة المركزية . ولكن عندما تأتى اللحظة التى يتعين فيها الاختيار بين أحد التصورات المطروحة على الساحة ، فقد تواجه الاسطورة نفسها خطر الانهيار مثلما حدث أثناء الحملة الانتخابية التى سبقت الاستفتاء الذى أجرى فى فرنسا فى ابريل ١٩٧٢ وبدرجة « أقل أثناء انتخاب البرلمان الاوروبى عن طريق الاقتراع العام فى ١٩٧٩ »(٦). هنا أيضا نجد أن الاسطورة تستمد قوتها التعبوية من عدم دقتها .

وإذا كنا قد استخلصنا مثل هذه النتيجة من تحليل مدركات تستند على الأقل الى قدر من الأساس الجغرافى ، فكيف يمكن أن نتصور ما يكون عليه الحال اذا قمنا بتحليل مدركات أكثر تجريدا تنطوى ، عن عمد ، على جرعة قوية من الغموض مثل :« الأسترخاء الدولى la détente » أو « التعايش السلمى la coexistance pacifique » أو « الحرب الباردة la guerre froide » (وهى كلها مصطلحات دخلت القاموس السياسى المعاصر) . الواقع أن هذه المدركات هى أساطير(٧) فى معظمها ولا يمكن استخدامها كأدوات للبحث الا بعد تمحيص نقدى دقيق .

٣ – أما الأيديولوجيات فهى ، على خلاف الأساطير ، مجموعة من التصورات représentations تنطوى على رؤية متماسكة للواقع من شأنها تفسير الظواهر على نحو شامل وفى الوقت نفسه تنخرط فى اطار نظام قيمى من شأنه تبرير الالتزام بما تطرحه من برامج عمل . ويندرج تحت هذا البند : الليبرالية ، الشيوعية ، الفيدرالية ، الاشتراكية .

ومن السهل أن نتصور لجوء الحكومات الى الايديولوجيات لتستلهم منها ما من شأنه اضفاء الشرعية على خياراتها فى السياسة الخارجية . ولكن قد تعترض طريقها نظم قيمية أخرى يحركها فاعلون آخرون .

٢ – السياسة الخارجية وأنظمة القيم

نظرا لان عملية تقدير المواقف المحددة واستخدام الفاعلين على الساحة (من القادة أو الرأى العام) للمدركات ، يتوقفان الى حد كبير على انماط « الادراك » وعلى مضمون « التصورات » ، فانه يتعين على السياسة الخارجية ان تتآلف بالضرورة مع هذه العناصر ذات الأصول غير العقلانية كى تتوفر لها المصداقية والتماسك . وحتى مع افتراض أن السياسة اليومية هى عملية ارتجالية أو رد على الفعل بفعل مماثل ، الا أن استلهام السياسة الخارجية وبالذات صياغتها يقتضيان الاحالة الى نظام للقيم يكفل عملية تبريرها .

وفى هذا الاطار يوجد كنز مشترك تنهل منه كل الحكومات ، الا وهو القومية nationalisme . اذ لا يمكن تصور وجود الدولة الجديدة بدون دليل كودى على قدر كاف من الوضوح يسمح بتشكيل أو استمرار شخصية الجماعة وتمييزها عن الجماعات السياسية الأخرى . لكن عملية الجمع

والتوفيق بين « الشعور القومي » وجهاز الدولة يمكن أن تفسح المجال لظهور تنويعات عديدة . وكقاعدة عامة نجد أن هذه المسألة محسومة وبلا تعقيدات فى حالة البلاد القديمة ، حيث أسهم كل من التاريخ واللغة والتقاليد المشتركة فى صياغة عقلية جماعية تصلح كقاعدة لممارسة السلطة . لكن يختلف الوضع فى كثير من البلدان الجديدة والتى خرجت حديثا من تحت عباءة الاستعمار ، اذ لم تحصل هذه البلاد على استقلالها الا منذ امد وجيز ووجدت نفسها داخل حدود مصطنعة . وهنا يجب ألا ننخدع بما يظهره قادة هذه الدول من وطنية فياضة . فالواقع أن وجود الدولة سابق على وجود القومية . ولهذا نجد أن عملية « البناء القومي » والتى تحظى بحق بأولوية تفوق ما عداها من المهام ، تواجه بصعوبات خطيرة (مشكلات وثنية ، ولغوية ، ودينية) تؤخر عملية التنمية وتسهل ولوج النفوذ الاجنبي ، بل وتحث الزعماء السياسيين على الهروب الى عالم المزايدات اللغوية لاخفاء هشاشة السلطة الفعلية التى يمارسونها . وعادة ما تفصح المشاعر القومية عن نفسها بشكل مغالى فيه كلما كانت قواعدها السوسيولوجية ركيكة[٨].

وحتى مع افتراض انه يمكن حل هذه المشكلة ، تبقى حقيقة ان القومية يمكن أن تعرف على تنويعات عديدة من الاتجاهات بدءا من الامبريالية العدوانية وانتهاء بالعزلة مرورا بالعديد من الاتجاهات الوسيطة . (انظر الشكل ٦٣) . وهنا يثور سؤال يتعلق بمعرفة العوامل التى تحدد تلك الخيارات . ان الطعن فى مدرك المصلحة القوميةلا يجب أن يقودنا الى قبول مدرك آخر ، أكثر مدعاة للجدل ، هو مدرك « السمة القومية caractère national » بلا تحفظ . فلايزال هناك العديد من القوالب الأدبية الجامدة أو التقريبية يستخدم فى هذا المجال حتى يومنا هذا وهى قوالب يتعين أن نحذر من تثبيتها أو تقويتها بشكل أو بآخر .

شكل ٦٣ : جدول اجمالى للايديولوجيات

١ – الايديولوجيات الكلية التى من شأنها التأثير على رؤية المشكلات الدولية

- الرأسمالية
- الليبرالية
- الاشتراكية
- الشيوعية
- الفاشية ... الخ

٢ – الايديولوجيات الخاصة بالمشكلات الدولية ذاتها

أ – القومية nationalisme

ب – التوسعية (= القومية الثائرة exacerbé أو الغازية)

أ – الامبريالية :

- العسكرية

– الاقتصادية
– الثقافية

ب ـ الاستعمار　　　　　　　　　　　　أو نقيضها
جـ ـ العنصرية السياسية أو الدينية
– الاشتراكية الوطنية national-socialisme
– الجرمانية
– السلافية
– العروبة
– الاسلامية
– الصهيونية

جـ ـ الأممية :
أ ـ الفيدرالية
ب ـ التضامنية
جـ ـ الاقليمية :
– الافريقية panafrécanisme
– الامريكية panaméricanisme
– الاوروبية pan européanisme
– الأسيوية pan asiatisme

د – العالمية mondialisme
هـ – الأممية البروليتارية

د ـ الحيادية : neutralisme
هـ ـ السلمية :
أ – اللا عسكرية antimilitarisme
ب – الفوضوية anarchisme
جـ – الاحادية (نزع السلاح من جانب واحد) unilatéralisme
د – الانسانية humanitarisme
هـ – اللاعنف non-violence

غير أنه يمكن التأكد من تأثير الايديولوجية على السياسة الخارجية فى العديد من الحالات وخصوصا إذا تبين ان هناك استمرارية فى فحوى الخطاب والتصرفات السياسية على الرغم من تغير النظام والأغلبية الحاكمة على مدى فترة طويلة .

فكيف يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية دون أن تتمثل نقطة البدء فى بحث تلك المطابقة بين مصائر البلاد وانقاذ الجنس البشرى بصفة عامة ، على النحوالذى آمن به أجدادنا فى الفترة الممتدة من ١٧٨٩ – ١٧٩٣ ؟ فاذا كانت الجمعية الوطنية قد أصدرت ، فى ٢٢ مايو ١٧٩٠ ، اعلان « السلام فى العالم » فان الجمعية التأسيسية la Convention قد طالبت ، من ناحيتها ، فى مرسومها الصادر فى ١٩ نوفمبر ١٧٩٢ بـ « الاخاء ونجدة كل الشعوب التى ترغب فى استعادة حريتها والزام السلطة التنفيذية باصدار الأوامر الضرورية الى الجنرالات لتقديم العون الى تلك الشعوب .. » . وهكذا استقرت وسادت ، منذ الثورة الفرنسية التى صهرت فرنسا المعاصرة ، فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هى التجسيد الحى للقيم العالمية ، وانه يقع عليها مهمة نشر هذه القيم فى العالم[١٠].

ولاتزال التقاليد الجمهورية أمينة على هذا الالهام المزدوج ، اذ تستخدم فكرة التماثل مع الحضارة كحجة للتوسع . وقد اشار لا مارتين Lamartine وزير الخارجية عام ١٨٤٨ الى « ضمير فرنسا المتمثل فى « مهمتها التحريرية والحضارية فى هذا القرن »[١١]. ومن ذا الذى لا يتذكر تلك الصفحات الأولى من « يوميات الحرب mémoires de guerre » والتى ترد فيها فرنسا على خاطر ديجول وكأنها « أميرة الأساطير أو السيدة العذراء فى اللوحات المعلقة على جدران الكنيسة والتى خصتها الأقدار بمهمة استثنائية » قبل أن يؤكد فى الحال على اقتناعه بان « فرنسا لا تكون كذلك حقا الا حين تكون فى الصف الأول » ؟ . وفى الخطاب الذى القاه فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ ، يصيح ديجول قائلا :

« ان عملنا ينصب على تحقيق أهداف تستجيب ، لانها فرنسية ، الى مصالح البشر »[١٢]. وسنجد فاليرى جيسكار ديستان يكتب من نفس المنطلق مؤكدا على أن فرنسا « لن تتقوقع على نفسها لأنها موطن الأفكار العالمية ومسرح أكبر ثورة سياسية فى العصور الحديثة ، ومنجبة الشعب الذى حمل لغته وثقافته الى آفاق بعيدة[١٣]. أما ميتران فقد أعلن من ناحيته وفى نفس يوم تنصيبه فى قصر الأليزيه (١٢ مايو ١٩٨١) أن « من شيمة الأمم الكبرى أن تكون لها احلامها العريضة . وفى عالم اليوم فما هو الطموح الذى تستطيع بلادنا أن تقدمه الى العالم أشرف وأجمل من حرصها على تحقيق التحالف بين الاشتراكية والحرية ؟ » وقد أعلن بيير موروا رئيس الوزراء ، وعلى نحو أكثر حذرا ، فى الخطاب الرسمى الذى حدد فيه السياسة العامة لحكومته امام الجمعية الوطنية (٨ يوليو ١٩٨١) انه « من خلال كل هذه الأعمال ، سوف تتمكن فرنسا من استعادة صلتها بالتاريخ الذى أسبغ عليها الى حد كبير سمعتها الدولية . ولا يمكن تصور ازدهار فرنسا فى العالم بمعزل عن ثقافتها

وعن ماضيها . ففرنسا فى الخارج هى فرنسا ثورة ١٧٨٩ ، هى فرنسا الجريئة . وتستطيع فرنسا فى عالم اليوم ايضا أن تعطى مثلا يحتذى وأن تقدم عملا خلاقا . ونحن نريد أن تحمل بلادنا ، من خلال العودة الى تقاليدها ، عاليا وبعيدا قيم حقوق الانسان والاخاء وتفهم ثقافة الشعوب الأخرى » . ولكنه يعود فيضيق من نطاق هذا البرنامج الطموح على نحو له مغزاه حين يضيف قائلا : « وسوف نولى اهتماما كبيرا الى عملية تطوير التبادل الثقافى فى اطار الدول الناطقة بالفرنسية على نحو خاص . وسوف نطور فى كل مكان ، وكلما كان ذلك ممكنا ، أواصر اللغة والثقافة الناقلتين لتلك الحضارة التى نرتبط بها ارتباطا عميقا » .

وهكذا فمن الملفت للنظر هنا استمرار مضمون الخطاب ، على الرغم من تنوع الرجال واختلاف النظم والأغلبية الحاكمة ، وهو خطاب فحواه : أن فرنسا تعتبر نفسها مفوضة فى انجاز مهمة تعتقد انها من أجل صالح البشرية كلها ألا وهى مهمة نشر مشروعها الاجتماعى الخاص son propre modèle de société فى العالم كله . ومن صلب هذا الوحى مباشرة مارست الثورة الفرنسية حروبها التحريرية لازاحة الطغاة عن عروشهم ، كما مارست فتوحاتها الاستعمارية استنادا الى هذه « المهمة الحضارية » . وفى عالم اليوم أيضا فان ترجمة الشعور بوجود مهمة يتعين انجازها عادة ما يتم من خلال الرغبة ، على الأقل ، فى تحقيق « وجود ثقافى » وإقامة صلات خاصة مع اطراف بعينها[١٤] . ومن المؤكد أن تحليل هذه الصيغ استنادا الى الواقعية السياسية لابد وأن يؤدى الى اعتبارها مجرد بلاغة لفظية تخفى سلوكا امبرياليا باحثا عن مناطق النفوذ . ومع ذلك فان المسألة أعقد من ذلك بكثير . فحين نتأكد من الحقيقة ، بعد اختبارها تجريبيا بالفعل ، والقائلة بان أية حكومة لم تستطع ان تخرج من اسار ذات الفكرة ، لاصبح ذلك فى حد ذاته دليلا على أن الدفاع عن المصالح لا يمكن ، فى حالة فرنسا ، ان يتم فى غياب ايديولوجية تضمن استمرارية وتماسك السياسة الخارجية . وقد تؤدى الضغوط الخارجية أو الأوضاع الظرفية الى طرح حلول وسط تتم صياغتها عند الحاجة ، لكن الاحالة الى نظام محدد للقيم (وبصرف النظر عن سلامة أو عدم سلامة الأسس التى يقوم عليها هذا النظام) هو وحده الكفيل بتمكين الباحث من استنباط المحاور الأساسية للسياسة الخارجية .

ولا تعتبر فرنسا هى الدولة الوحيدة التى تدعى انها تجسد وتخدم القيم العالمية ، فالمنافسة حادة فى الواقع داخل سوق الأيديولوجيات التبشيرية .

وكان جورج كينان من أوائل الذين اشاروا الى الاستخدام المفرط ، من وجهة نظره ، للأخلاق والقانون فى السياسة الخارجية ، فقد كتب يقول :

« ان أكبر المساوىء التى انطوت عليها سياستنا الخارجية فى الماضى يكمن فى نظرتها للمشكلات الدولية بروح يغلب عليها ما اسميه بالطابع القانونى – الاخلاقى . وهى روح مبعثها الاقتناع بانه من الممكن القضاء على التطلعات الخطرة والفوضوية التى تحرك الحكومات اذا ما قبلت

هذه الأخيرة عددا من القواعد والالتزامات فى الميدان الدولى . وتمثل هذه القناعة بالتأكيد محاولة لحث الحكومات المعنية على تطبيق التصور الانجلو – سكسونى للقانون المدنى .

ان مصدر هذه القناعة يعود الى الذكريات المتعلقة بأصل نظامنا السياسى حين تمكنا ، من خلال قبولنا المشترك لبناء ادارى وقانونى محدد ، من تقليل حدة التعارض بين مصالح المستعمرات الثلاثه عشر الى حدودها الدنيا واقامة علاقات سلمية بينها .

لكن الناس لاتستطيع أن تفهم أن ماكان ممكنا بين المستعمرات الثلاثه عشر ، وفى اطار ظروف محددة ، لم يعد ممكنا فى الميدان الدولى . ولهذا فبدلا من البحث عن حلول للمشكلات الدولية على النحو الذى لا يضر بالاستقرار الدولى ، نعتقد انه من الأفضل خلق معايير ذات طابع قانونى تلتزم بها الدول فى سلوكها . ثم يسند الى أجهزة دولية مهمة وصلاحية تقرير ما اذا كان سلوك الدول يتمشى مع المعايير التى تم قبولها من قبل . والواقع انه يقبع وراء هذا التصور مبدأ امريكى مفاده أن المسائل التى تتصارع الشعوب حولها ليست شريفة الى هذا الحد كما انها ليست على هذا القدر من الأهمية وبالتالى فانها تأتى فى المرتبة الثانية بعد موضوع النظام والسلم الدوليين . ومن هذه الزاوية فقد أصبحنا عاجزين عن فهم أسباب عدم قبول الشعوب الأخرى لقواعد اللعبة التى نقترحها عليهم لتنظيم شئون الحياة الدولية على نفس المنوال الذى تقبل به قواعد تنظيم المباريات الرياضية حتى لا تتحول هذه المباريات إلى ساحات للهمجية أو تتضخم أهميتها على نحو غير ملائم .. »[١٥].

ولسوء الحظ فلم يكن لهذا النقد الذاتى سوى صدى خافت اذا ما احتكما الى التصريحات اللاحقة للزعماء الأمريكيين .

يقول جون كيندى :

« .. اعتقد ان الطموح الأمريكى يجب أن يبقى كما كان دوما منذ ميلاد دولتنا ، وهو أن نثبت أن تنظيم المجتمعات البشرية وارساء أسس العلاقات بين البشر على أساس من الحرية الانسانية ليس مسألة مستحيلة أو غير معقولة ، ولكنها على النقيض من ذلك ليست فقط ممكنة عمليا ولكنها أيضا مسألة بالغة النبل والغنى . ان طموحنا يجب أن يتمثل فى ضرورة اثبات ان نظامنا القائم على الحرية فى اطار الشرعية هو نظام قادر على حل مشكلاته الذاتية بالتراضى بين الجميع فى داخل بلادنا التى تشكل ديمقراطية كبرى . أما فيما يتعلق ببقية العالم فان طموحنا يجب أن يتركز ليس فقط على الدفاع عن سلامة هذا المجتمع الديمقراطى وانما على العمل ايضا على دعم قضية الحرية الانسانية والقانون واقامة سلام عالمى عادل ومتين »[١٦]

أما جيرالد فورد المتواضع فقد أعلن فى رسالته عن حالة الاتحاد (يناير ١٩٧٦) : « لقد

لعبت امريكا دورا لا نظير له فى العالم منذ أن أعلنت استقلالها قبل ذلك بمائتى عام . ومنذ الحرب العالمية الثانية لم نتوقف ابدا عن حمل عبء كبير من مسئولية تحقيق أمل الانسانية فى التقدم . والحقيقة اننا أعظم ديمقراطية فى العالم .. وسوف نبقى رمزا لطموحات الانسانية فى الحرية والحياة الكريمة . اننا نجسد الأمل فى التقدم »[١٨].

ولم يتراجع أعضاء فريق الرئيس ريجان عن هذا الخط ، فقد أعلنت جان كير كباتريك مندوبة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة فى بداية ١٩٨١ ، « لقد فكرت طويلا فى الطموحات المشروعة لشعبنا .. فنحن نتحدث كثيرا هنا فى الأمم المتحدة عن الطموحات المشروعة للشعوب الأخرى . لقد أخذت حكومتنا على عاتقها مهمة ترجيح كفة طموحاتنا . وهذا يقتضى منا على الأخص أن نستعيد ثقتنا فى أنفسنا وفى شخصيتنا القومية وفى قيمنا الأساسية . ويقودنا ذلك بالضرورة الى اعتبار أن الدفاع عن المصالح الأمريكية هو هدف اخلاقى يستوجب الاحترام . ان مأساة سياستنا الخارجية هى اننا اعتبرنا ان هناك تناقضا بين الأخلاق وبين مصالحنا الوطنية والواقع أن المحافظة والدفاع عن هذه المصالح يشكلان هدفا اخلاقيا خليقا بشعب حر . فاذا ما آمنتم بذلك فسوف تؤمنون باشياء أخرى : ضرورة تقوية نظامنا الدفاعى ، أهمية أن نكون فخورين بأنفسنا ، وواجب أن نصر على أن يحترمنا الآخرون بقدر ما نحترمهم » . واعتقد جيمس وات وزير الداخلية الأمريكى ، وفى نفس المقابلة ، ان من الملائم ان يضيف قائلا : « هناك حجة الهية théologique يجب أن نسوقها فى معرض الجدل الفلسفى الذى يشغلنا هذه الأيام ! فحكوماتنا تهدف كما قلت الى اعادة دمج المواطن فى سياق حريته وهو ما ينطوى بالضرورة على اعتقادها بأنها مسئولة عن تصرفاتها ليس فقط أمام المجتمع وامام الرأى العام ولكن ايضا امام قوة أعلى متمثلة فى الخالق »[١٩].

وهكذا نجد أن الفهم الأمريكى للايديولوجية الوطنية يعتمد ، مثله فى ذلك مثل الفهم الفرنسى لها ، على الاحالة الى الرسالة المقدسة للاجداد العظام (أى الى « الآباء المؤسسين » للمجتمع والديمقراطية الأمريكية فى هذه الحالة) لكن الفهم الأمريكى يختلف عن مثيله الفرنسى فيما تتضمنه الايديولوجية الأمريكية من ايحاءات دينية كامنة وفى محاولة اقامة تناغم غريب بين الاخلاق والمصالح . وبهذه الطريقة تصبح الأيديولوجية الأمريكية هدفا أكثر عرضة للنقد المتحضر لادانة « قناع المثالية »[٢٠]. غير أن الجدل المثار حول الشرح والتفسير لايزال قائما ، اذ لا يكفى استنكار ما يتضمنه اتجاه ما من خداع لانكار مصداقيته أو صفته التمثيلية . ولقد قام ستيفين كراسنر Stephen Krasner بدراسة دقيقة لسلسلة من القرارات التى اتخذتها الادارة الأمريكية ، وهى قرارات كانت مسألة الدفاع عن المصالح الاقتصادية والمالية الامريكية مطروحة بشأنها . وقد خلص الى أن الايديولوجية السائدة ، هى التى تشكل ، بالحق أو بالباطل ، المفتاح الرئيسى للسياسة الخارجية وذلك بأكثر مما يشكله الدفاع عن هذه الميزة المادية أو تلك :

« فلكى يمكن لنا تفسير السياسة الأمريكية على نحو مقنع ، يتعين علينا أن نستكشف ميدان

الايديولوجية و« الرؤية » . لقد كان نفور الولايات المتحدة من الشيوعية عميقا ودائما . وشجعت بعض عناصر السياسة الخارجيةر على انتشار موجة الفزع المناهض للشيوعية والذى ساد فى أعقاب الحرب العالمية الأولى كما شجعت موجة المكارثية فى نهاية الاربعينات . وعندما زار كاسترو الولايات المتحدة عام ١٩٥٩ ، كانت دهشة المحيطين به كبيرة من سيطرة وسواس « الشيوعية » على العقل الامريكى . وقد بدا ذلك وكأنه يعنى أن الولايات المتحدة لا تعير أدنى اهتمام لما كانت عليه الأوضاع فى كوبا ، كان المهم فقط الا تصبح كوبا شيوعية (توماس : كوبا) . وكانت معارضة الشيوعية هى السبب وراء انزلاق الولايات المتحدة فى حربين طويلتين ودمويتين فى آسيا .

ولا يمكن فهم عمق رد الفعل هذا الا على أساس انه ، وكما يقترح لويس هارتز Louis Hartz ، نتيجة للسيطرة الخالصة للنموذج الليبرالى على طريقة جون لوك . ولم تكن هذه الرؤية السياسية ابدا محل اعتراض فى الولايات المتحدة سواء من جانب اليسار أو اليمين . وقد شرح روبرت باكنهام R. Packenham ببراعة محاولة تطبيق هذه الرؤية الأمريكية على العالم الثالث . فقد أوضح باكنهام أن افتراضات أولية أربعة قد حكمت تحديد وجهة attitude الزعماء الامريكيين فى هذا الاطار وهى : أن التغيير والتنمية ممكنان بسهولة ، وأن الأشياء الخيرة تتآلف معا ، وأن الراديكالية والثورة شران مستطيران ، وان توزيع السلطة أكثر أهمية من تركيزها . وتعكس كل هذه الافتراضات الالتزام الامريكى تجاه الفردية والديمقراطية أو التجربة الأمريكية التاريخية والتى تمكنت من تحقيق معدلات سريعة للنمو بدون انقلابات ثورية .

وقد جاءت الشيوعية متناقضة تماما مع هذه المعتقدات . فقد انبثقت استجابة الى تطلعات اشتراكية لم تجد لها جذورا قط فى الولايات المتحدة الامريكية . وركزت على ابراز التناقضات الرئيسية الكامنة داخل المجتمع . وطالبت بالتغيير عن طريق العنف . ورفضت الفردية . ومن الناحية العملية فقد ازدادت سلطة الدولة قوة فى المجتمعات الشيوعية . وتمثل الشيوعية بالنسبة للزعماء الامريكيين تهديدا أكبر من أى تهديد ايديولوجى واجهوه من قبل »[٢١].

ويتحدث ستانلى هوفمان عن « هوة القيم » fossé de valeurs التى تجعل علاقة الولايات المتحدة بالغرب والشرق والجنوب محكومة « بالموقع الذى تحتله فى قلب الاستعراض العالمى ، أى بالبحث عن النفوذ ، أكثر من البحث عن الشعبية »[٢٢]. ويعتقد المؤلف ان الدبلوماسية الامريكية لن تستطيع استعادة دورها البناء الا اذا راجعت هذا التصور البالى . وليس هناك أكثر من ذلك تأكيدا على أهمية ظواهر العقلية الجماعية mentalité collective فى العلاقات الدولية .

ويقدم لنا الاتحاد السوفيتى مادة غنية وارضا خصبة للبحث فى موضوع التبشيرية الايديو — سياسية messianisme politico-idéologique ، على الرغم من انه يختلف اختلافا بينا عن الحالتين التى عرضنا لهما . ومن الطبيعى ان تستبعد الدعاية السوفيتية وتنفى باشمئزاز كل اتهام يوجه اليها

بالامبريالية وتعيد تصويب السهم الى نحور من اطلقوه . لكن نفس هذه الدعاية هي التي تبث منذ أكثر من نصف قرن صورة الاتحاد السوفيتي باعتباره الوريث الشرعي الوحيد لثورة اكتوبر المجيدة ، وزعيم المعسكر الاشتراكي ، والقوة الصناعية للحركة الثورية العالمية . هنا تصبح ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ هي الفاصل التاريخي الذي يقيم الشرعية ويصيغ الرسالة العالمية التي يتعين التبشير بها . ويكشف خطاب ليونيد بريجنيف الذي القاه بمناسبة مرور ٦٠ عاما على هذا الحدث عن الايديولوجية الرسمية بوضوح : « لقد بدأت ثورة اكتوبر ، بطبيعة الحال ، بمحاولة حل المشكلات التي تواجهها بلادنا ... ومع ذلك فلم تكن هذه المشكلات من طبيعة محلية محضة لانها كانت مشكلات تواجه ، بفعل مجرى التطور الاجتماعي ، الانسانية باسرها . ويكمن المغزى أو الأثر التاريخي العالمي لثورة اكتوبر بالتحديد في انها فتحت الطريق نحو حل هذه المشكلات وبالتالي نحو خلق نمط جديد للحضارة على هذه الأرض . ان ثورة اكتوبر قد برهنت على أنه من الممكن تغيير الأسس السياسية التي يقوم عليها المجتمع تغييرا جذريا . لقد مكن انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية بلادنا وشعبنا من الانتقال الى موقع طليعي في التقدم الاجتماعي .. فنحن أول من ابتدع مجتمعا اشتراكيا متطورا وأول من اقام الشيوعية .. وليس هناك حدث تاريخي في العالم كان له آثار أكثر عمقا وديمومة بالنسبة للانسانية مثلما كان لثورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة . فقد أضاءت ومضات البرق في اكتوبر طريق المستقبل امام شعوب دول كثيرة ، لقد تقدم التاريخ في الواقع بخطى عملاقة » .

ويحيل بريجنيف في معرض حديثه عن « ظهور وتطور النظام الاشتراكي الدولي » الى صيغة بالغة الدلالة كان لينين قد استخدمها : « ان النموذج الروسي يشير الى كل الدول بشيء ما — بالغ الأهمية — يتعلق بمستقبلهم المحتوم » (الاعمال الكاملة ، الجزء ٣١ ، ص١٦) . وبعد أن أكد على أن « العلاقات الجديدة التي قامت بين الدول الاشتراكية وبالذات بين بلاد المجموعة الاشتراكية تعتبر ، بفضل السياسة الاممية للاحزاب الشقيقة ، اسهاما هائلا من جانب المعسكر الاشتراكي الدولي في حياة العالم الحديث » يعود فيؤكد على أنه يصعب التهوين من شأن الاثر الضخم لثورة اكتوبر على حركة التحرر الوطني « والتي » تمكنت من اسقاط النظام الاستعماري للامبريالية في أشكالها التقليدية ، وعلى أن الدول التي تحررت من ربقة الاستعمار « تستطيع أن تعتمد على الدول الاشتراكية كأصدقاء مخلصين وموثوق بهم ومستعدين لتأييدهم ومساعدتهم قدر الامكان في مسيرتهم الصاعدة نحو التقدم . ولا يقتصر هذا التأييد على الجانب المعنوي أو السياسي فقط وانما يمتد ليشمل الجانب الاقتصادي والعملي بما في ذلك المساعدات اللازمة لتقوية أنظمتهم الدفاعية »[٢٣].

وانطلاقا من مثل هذه الرؤية للعالم ، فكيف يمكن أن يمتنع الاتحاد السوفيتي عن التدخل النشط للتعجيل بتقدم الثورة العالمية ؟ ومن الجائز تفسير هذه الايديولوجية التوسعية على أساس أنها انعكاس للمادية التاريخية التي ترى نفسها بدورها كترجمة سياسية لعقلانية بعينها ان لم يكن تفسيرا

« علميا » للمجتمع . ولكن يحق لنا أن نتساءل ، فيما وراء الاحالة التى لا مناص منها الى الارثوذكسية الماركسية اللينينية ، عن الجذور التاريخية للعقلية السائدة لدى الزعماء السوفيت .

كيف لا يحل لنا أن نقارب بين هذه التوسعية النضالية وبين التبشيرية التى سيطرت على عقول الانتلجنسيا الروسية خلال القرن التاسع عشر ؟ . لقد لفت نيكولاس برديف Nicolas Berdiaev النظر الى هذه النقطة الرئيسية منذ عام ١٩٣٨ : « قد تأخذ الأفكار التبشيرية أحيانا شكل الرؤية الدينية forme apocalyptique وأحيانا تأخذ الشكل الثورى ، وسيأتى حدث مدهش حقا ، مدهش بالنسبة لمصير روسيا . فبدلا من أن تقيم روسيا روما الثالثة أقامت الأممية الثالثة . وقد أخذت هذه من تلك أكثر من سمة . ومن الصعب جدا على الغرب أن يفهم أن الأممية الثالثة ليست دولية بقدر ما هي فكرة قومية روسية . انها تحوير للتبشيرية الروسية . والحقيقة أن الشيوعيين الغربيين والملتحقين بالأممية الثالثة يلعبون دورا مهينا لانهم لا يدركون أنهم بانتمائهم الى الاممية الثالثة فانهم ينتمون فى الواقع الى الشعب الروسى ويعملون على تحقيق رسالته التبشيرية »[٢٤].

ويقول المؤلف فى موضع آخر محددا « أن الوطنية patriotisme التى تطورت فى روسيا ليست فقط وطنية شيوعية ولا هى حتى وطنية سوفيتية ، انها فى الواقع وطنية روسية . ولكن وطنية أى شعب عظيم يجب أن تتمثل فى الاعتقاد بالرسالة العالمية والعليا لهذا الشعب .. ان رسالة الشعب الروسى هى تحقيق العدل الاجتماعى فى اطار المجتمع الانسانى ، ليس فقط فى روسيا ولكن فى العالم أجمع . ويتلاءم هذا الدور تماما مع تقاليد الشعب الروسى جميعها . ان المحزن أن تقترن هذه المحاولة لتحقيق العدالة الاجتماعية بالقمع والجريمة والوحشية والاكاذيب الكريهة »[٢٥].

وتأييدا لهذه الاطروحة فكيف يمكن لنا أن نغفل الحديث عن شهادة المركيزدى كوستين Marquis de Custine فى كتابه الذى قال عنه جورج كينان « انه اذا لم يكن كتابا جيدا جدا عن روسيا ١٨٣٩ فانه بالقطع كتاب ممتاز ، بل هو أفضل الكتب جميعا بلا شك ، عن روسيا الستالينية بل وأيضا كتاب لا بأس به على الاطلاق عن روسيا بريجنيف وكوسيجين »[٢٦]. يقول المركيز « يعتمل فى قلب الشعب الروسى طموح ضخم وغير منظم . انه نوع من تلك الطموحات التى لا تنبت الا فى ضمير وروح المطحونين تغذيه أحزان أمة بأسرها . ان هذه الأمة الغازية بطبيعتها ، والتى امتلأت نهما من كثرة ما عانته من حرمان ، تكفر عن نفسها مقدما ، ومن خلال خضوع مهين ، بالتطلع بشغف الى ممارسة الطغيان لدى الآخرين : فالقوة والغنى اللذان تأمل فى الحصول عليهما من شأنهما أن يشغلاها عما تعانيه من عار . وهى لكى تغسل يديها من كل التضحيات التى تحملتها فى ظل غياب كامل للحريات العامة والخاصة ومن العبودية والذل الذى ذاقته ، تحلم بالسيطرة على العالم .

ان ما أحيوه فى الامبراطور نيكولاس ليس هو الانسان ، وانما السيد الطموح والذى يجسد أمل أمة أكثر طموحا منه . وتبدو أهواء الروس وكأنها فصلت على نمط أهواء الشعوب القديمة ،

فكل شيء يذكر بالعهد القديم L'Ancien Testament : آمالهم عظيمة بقدر ما كان عذابهم وبقدر ما اتسعت امبراطوريتهم .

وهنا فلا حدود لاى شيء : لا للالم أو الثواب ، للتضحية أو الأمل . وتصبح سلطتهم هائلة ولكنها سلطة تم شراؤها من خلال ثمن دفعته شعوب آسيا لتثبيت دعائم حكوماتهم وعلى حساب سعادتها .

وبسبب انقساماتنا فان روسيا ترى فى اوروبا فريسة ستلتهمها ان عاجلا أو آجلا ، فهى تبث الفوضى عندنا على أمل أن تستفيد من الفساد الذى تعمق من تفشيه بيننا لانه يساعدها على تحقيق أهدافها . انه تاريخ بولنده يعيد نفسه مرة أخرى على نطاق واسع . فمنذ أمد طويل تقرأ باريس صحفا ثورية ، ثورية فى جميع الاتجاهات ومدفوعة الثمن من روسيا . « وقد قيل فى بيترسبورج أن اوروبا تسلك نفس الطريق الذى سلكته بولنده ، انها تتشنج بليبرالية عديمة الجدوى . أما نحن فسوف نبقى أقوياء لاننا بالتحديد لسنا أحرارا ، فلنصبر تحت النير ، وسوف يدفع الآخرون ثمن عارنا » .

وقد تبدو الخطة التى أكشف عنها النقاب هنا ، وكأنها محض خيال بالنسبة لاعين شاردة ، ولكنها خطه اعتقد فى صحتها فعلا كل ذى دراسة بمسيرة الشئون الأوروبية وأسرار الحكم خلال السنوات العشرين الماضية »[٢٧] .

وعلى أى حال فإن مابقى فى حوزتنا من أعمال ادبية معبرة عن تلك الفترة يؤكد على قوة الآمال التى تغلى بها صدور وعقول الشعب الروسى وقبل اكتشاف الماركسية اللينينية بفترة طويلة[٢٨] . فكيف يتسنى لنا فى هذه الظروف أن نحدد الخط الفاصل بين المدخل العلمى العقلانى لفهم العالم ، وبين الرؤية الرومانتيكية التى تضرب بجذورها فى تاريخ الطموحات والاحباطات القومية ؟ أليست الاستمرارية أكثر وضوحا من القطيعة ؟ ومهما كانت الاجابة على تلك التساؤلات فان السياسة الخارجية السوفيتية لاتنفصل عن الايديولوجيةالنضاليهوالتوسعية . ومن ثم فليس أمامها سوى الاصطدام بالافكار التبشيرية المنافسة .

ولم نورد النماذج الثلاث التى عرضنا لها الا على سبيل المثال ، ففى عالم تمسك وسائل الاعلام بأعصابه وتحركه الاهواء التى أثارها ظهور الجماهير على المسرح السياسى ، لايمكن فى الواقع لاى سياسة خارجية الا أن تلتمس لها ركيزة ايديولوجية . وحتى فى حالة التقوقع وتبنى اتجاهات دفاعية او انعزالية او حيادية ، فان على الزعماء ان يبحثوا عن عناصر معرفيه cognitifs أو حسية affectifs تمكنهم من شرح وتبرير سياستهم تجاه شعوبهم . وعليهم من أجل هذا أن يغوصوا فى أعماق الذاكرة

الجماعية والتقاليد والعقلية القومية وأن يسترشدوا برأى الخبراء . وفى هذا تستحق كل حالة من الحالات بحثا منفصلا . وكل مانعرفه يؤكد على أن عملية الادراك والدفاع عن المصالح لا يمكن فصلها عن القيم الخاصة بكل من المجتمعات الموجودة على الساحة[٢٩].

٣ - يقظة الهويات الثقافية

لا تحتكر الدول والحكومات نظم القيم . وهى اذا ما حاولت تعبئة الشعور الوطنى لمصلحتها فانها تواجه بوجود أشكال أخرى من التضامن المؤسس على الانتماء الاثنى أو اللغوى أو الدينى للجماعات . ويقوى الاتفاق الوطنى كثيرا عندما لا يكون هناك فرق بين الدولة وبين أحد هذه الجماعات . أما فى غياب هذا التوافق فيصبح خطر التفكك من الداخل أو الاختراق من الخارج قائما .

فهل يمكن أن نرى فى ذلك نوعا من مقاومة تفشى نموذج الدولة أو تقويته ؟ ان هذا السؤال من الاثارة بحيث يتعين طرحه . وعموما فاننا نشهد اليوم عملية احياء قوية للخصوصيات والعالميات الثقافية .

أ) ويظهر النزاع أولا داخل العديد من الدول . فالدول الجديدة ، وللأسباب التى ذكرناها من قبل ، هى أكثر عرضة للتنافس القبلى والاثنى والدينى . وقد شهدت العديد من الدول الافريقية ، منذ ١٩٦٠ ، العديد من التوترات الداخلية أسفرت حينذاك عن مذابح للاقليات العاصية (بوروندى) وحينا آخر عن حروب أهلية (تشاد) أو محاولات انفصالية (زائير ، نيجيريا ، اثيوبيا) . وفى جنوب شرق آسيا انفصلت باكستان الشرقية وأصبحت دولة مستقلة تحمل اسم بنجلاديش على الرغم من الانتماء الى نفس الدين الاسلامى . ولم تقم حرب « الهند الصينية » بسبب التدخلات الاجنبية وحدها ولكنها كانت أيضا ، وربما قبل هذه التدخلات ، حربا أهلية لا يمكن اغفال طابعها الدينى (مقاومة الكاثوليك للشيوعية الملحدة التى جسدتها حركة فييت - منيه) . وفى الشرق الاوسط ، فانه يمكن ، بل ويجب أن يفسر نزاع اسرائيل مع جاراتها العرب استنادا الى أسس ثقافية ، ولكن هذا النزاع يؤدى بشكل مباشر الى اثارة حدة التوترات بين الجماعات الدينية المختلفة التى تحاول أن تتعايش سويا فى لبنان . واذا ما ألقينا نظرة حولنا فسوف نجد أن مستقبل الاقليات مهدد فى كل مكان : فلايزال الأرمن ، الذين نجوا من مذبحة ١٩١٥ ، يمارسون الارهاب فى مواجهة تركيا ، ولايزال الاكراد الذين تقاسمت اراضيهم أربع دول يحاولون ، دون جدوى ، اقامة وحدتهم الوطنية . وعادة ما يمارس الاضطهاد ضد الاقليات المسيحية فى الدول الاسلامية ، ولكن هذه الدول لا تتورع فى الوقت نفسه عن انزال أقسى العقوبات باخوانهم فى الدين أيضا (الاخوان المسلمين فى مصر ، والبهائيين فى ايران) . ونجد الجزائر المستقلة نفسها فى مواجهة العديد من المطالب الثقافية من جانب السكان البربر .

فهل نحن هنا بصدد « امراض طفوله » محكوم عليها بالاختفاء بفعل الزمن عند الوصول الى مرحلة النضج ؟ الواقع ان تاريخ « الدول القديمة » ، والتى مازال يهزها هذا النوع من الخصومات ، لا يسمح لنا بمثل هذا التشخيص . فالخصومات اللغوية لاتزال تهز كلا من بلجيكا وكندا . وعلى الرغم من تمكن بريطانيا ، على ما يبدو ، من احتواء المطالب الوطنية فى مناطق الجبال واسكتلنده ، الا أنها تواجه بحرب دينية حقيقية فى ايرلنده الشمالية . واستطاعت اسبانيا أن تنزع سلاح الاتجاه الانفصالى فى كتالونيا ولكنها لم تستطع أن تحل مشكلة الباسك . وعلى فرنسا نفسها أن تأخذ على محمل الجد الجبهة الوطنية لتحرير كورسيكا .

وباختصار فاننا نشهد يقظة جديدة للخصوصيات الاثنية أو اللغوية أو الدينية حتى فى تلك المناطق التى كنا نعتقد أن تلك الخصوصيات كانت قد دفنت تحت ركام التاريخ[٣٠]. وتشهد هذه العودة غير المتوقعة على شعور هذه الجماعات بالاحباط تجاه التهديد الذى تواجهه الخصائص التقليدية لثقافتها وشخصيتها تحت ضغط المركزية والقولبة النمطية اللذان تفرضهما دينامية الدولة الحديثة . ومن الطبيعى أن تؤدى مثل هذه التطورات الى اضعاف سلطة جهاز الدولة التى تغرق فى محاولة ايجاد حلول لمشكلاتها الداخلية كما تؤدى فى الوقت نفسه الى تعقيدات دولية حين يحاول العدو الخارجى استغلال الانقسامات الداخلية لحسابه الخاص[٣١]. وهكذا فان الصورة التى يرسمها هوبز للدولة ، والتى يلتحم فيها المواطنون فى كتلة واحدة حول المسئولين عن السلطة ، هى فى الحقيقة صورة بعيدة عن الواقع .

ب) وقد يحدث ان يمتد التضامن الثقافى ليربط بين جماعات دولية مختلفة مؤديا بذلك الى خلق قاعدة للمناورة والمطالب تتجاوز قدرة الحكومات .

وعلى الرغم من أن حركة الوحدة الافريقية قد قامت تأسيسا على اعادة اكتشاف الزنجية négritude إلا أنها قد أسهمت بشكل أساسى فى إقامة منظمة الوحدة الافريقية (١٩٦٣) والتى تضم الآن الدول العربية – الاسلامية فى المشرق والمغرب . وكثيرا ما تستعيد هذه المنظمة وحدتها وتماسكها ، على الرغم من كل تناقضاتها الداخلية لادانة بقايا العنصرية البيضاء ، قديما فى انجولا وموزمبيق واليوم فى ناميبيا وجنوب افريقيا . وكان انشاء المجلس الاوروبى (١٩٤٩) استجابة الى حاجة الدول الديموقراطية فى أوروبا الغربية لتأكيد تمسكها بالقيم الاساسية للحرية الفردية واحترام حقوق الانسان ، من خلال اقامة مؤسسات شديدة المرونة . ولهذه الهيئة الفضل الأكبر فى صياغة الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان كما انها لعبت دورا اساسيا لادانة النظم السلطوية (استيلاء العسكريين على السلطة فى اليونان ، ١٩٦٧) أو الاجراءات الديكتاتورية التى اتخذتها بعض الحكومات (تركيا ، ١٩٨٢) .

وأخيرا فقد أظهرت الحركات التضامنية عبر القوميات نشاطا ملحوظا على المستوى الطائفى

confessionel . فقد استعادت الكنيسة الكاثوليكية ، وبعد فترة طويلة منذ نهاية ولاية البابا بى الثانى Pie II ، قوتها ومصداقيتها وذلك بفضل جهود جون الثالث والعشرين وبول السادس ، وساعدها ذلك على أن تصبح ليس فقط محاورا أثيرا لدى السلطات العامة والمنظمات الدولية ولكن ايضا « قائدا للرأى » يتأثر به عشرات بل مئات الملايين من المؤمنين فى جميع أنحاء العالم . وقد شكلت الكنائس المسيحية الأخرى فى عام ١٩٤٨ مجلسا مليا أخذ مبادرات لا تلقى هوى فى نفوس الحكومات عادة وخصوصا ما يتصل منها بمساعدة حركات التحرير . ومن المؤكد أن قدرة هذه القوى ، والتى لاتزال مشتتة ومبعثرة ، على الفعل أضعف من ان توازن أو تنافس قدرة الدول فى هذا الصدد ، لكنها تسهم فى تشكيل تيارات الرأى العام والذى لا تشكله الرؤية القومية الضيقة وحدها ، وقد تؤدى أحيانا الى اثارة حفيظة الكنائس المحلية ضد الحكومات المتسلطة فى بلادهم (بولندة ، امريكا اللاتينية) . ومع التسليم بصعوبة تقويم الدور السياسى للكنائس ، الا أن الرسالة الصادرة منها تشكل أحد مكونات الحوار الدولى[٣٢].

ويأتى مثال الاسلام ليضيف تأكيدا جديدا الى هذا القول . ولكن بطريقة أخرى . فقد ظهر الاسلام منذ الحرب العالمية الثانية كوعاء catalyseur تتجمع حوله القوى السياسية الجديدة وايضا كعامل للمقاومة لصد محاولات الاختراق من جانب القيم الغربية . وتلتقى وجهات النظر المختلفة حول صعوبة التمييز هنا بين ما هو سياسى وما هو دينى . ولم يتردد منظرو الاحياء الاسلامى من طرح حركتهم كأداة للنضال . يقول ميشيل عفلق أحد مؤسسى حزب البعث فى مؤتمر عقد فى بيروت عام ١٩٤٣ قائلا : « ان اوروبا تخاف الاسلام اليوم مثلما خافت منه بالامس ، ولكنها تعرف ان قوة الاسلام (التى كانت فى الماضى تعبيرا عن قوة العرب) قد بعثت لتظهر مرة أخرى فى ثوب جديد هو ثوب القومية العربية . ولهذا توجه اوروبا كل أسلحتها ضد هذه القوة الوليدة ، فى الوقت الذى نراها تساير قوى الاسلام القديمة بل وتدعمها »[٣٤].

ويقول حسن البنا فى « عقيدة الاخوان المسلمين »[٣٣] مؤكدا « اننى أعتقد أن راية الاسلام يجب أن ترفع عاليه خفاقه فوق البشرية وأن من واجب كل مسلم أن يلقن العالم تعاليم الاسلام »[٣٤] . وقد حاول عبد الناصر تعبئة القوى الدينية لخدمة مشروعه السياسى . يقول فى كتابه « فلسفة الثورة » : « يجب أن تكون للحج قوة سياسية ضخمة ، ويجب أن تهرع صحافة العالم الى متابعة انبائه ، لا بوصفه مراسم وتقاليد تصنع صورا طريفة لقراء الصحف وانما بوصفه مؤتمرا سياسيا دوريا يجتمع فيه كل قادة الدول الاسلامية ورجال الرأى فيها ، وعلماؤها فى كافة انحاء المعرفة وكتابها ، وملوك الصناعة فيها ، وتجارها وشبابها ... وحين أسرح بخيالى الى ثمانين مليونا من المسلمين فى اندونيسيا وخمسين مليونا فى الصين ، وبضعة ملايين فى الملايو وسيام وبورما وما يقرب من مائة مليون فى منطقة الشرق الاوسط ، واربعين مليونا داخل الاتحاد السوفيتى ، وملايين غيرهم فى أرجاء الأرض المتباعدة – حين أسرح بخيالى الى هذه المئات من الملايين الذين تجمعهم عقيدة واحدة ، أخرج

باحساس كبير بالامكانيات الهائلة التي يمكن أن يحققها تعاون بين هؤلاء المسلمين جميعا ، (تعاون لا يخرج عن حدود ولائهم لاوطانهم الأصلية بالطبع)*، لكنه يكفل لهم ولاخوانهم فى العقيدة قوة غير محدودة»[٣٥] .

وعلى الرغم من انشاء منظمة المؤتمر الاسلامى (القاصرة على رؤساء الدول) فان رؤية عبد الناصر والتى حملها العقيد القذافى من بعده لاتزال فى طور الحلم . صحيح أن الاسلام لعب دور الناقل للنفوذ السياسى . وخصوصا فى الجزء الشمالى للقارة الافريقية ، لكن الوحدة الاسلامية لاتزال حتى وقتنا هذا ، اسطورة . ويرجع هذا الفشل الى عوامل سياسية (مقاومة الدول العربية - الاسلامية لكل محاولات التكامل حتى وقتنا هذا) والى عوامل ثقافية ايضا : فهناك الاختلافات اللغوية بين العالم العربى من ناحية وجزء كبير من العالم الاسلامى من ناحية أخرى ، وهناك ايضا وعلى وجه الخصوص الانقسامات بين الطوائف الاسلامية الشيعية والسّنية والعلوية . وسوف يتوقف مستقبل العالم الاسلامى ، وبالتالى علاقة الاسلام بالغرب ، على علاقات القوى بين هذه التيارات الثلاثة . وهكذا نجد العامل الثقافى واقعا فى قلب جدل قد يترتب عليه (بسبب المكان الذى يتركز فيه الموارد البترولية) تغيير التوازن العالمى .

والى جانب هذه القوى التى تكاد تكون منظمة ، فمن الملائم ان نفسح مكانا هنا للاضطرابات الثقافية التى تؤدى اليها محاولات فرض نمط النمو الغربى على كثير من البلدان المتخلفة . اذ ان تأثير هذا التحول لا يقتصر فقط على الاقتصاد والحياة الاجتماعية (انفتاح قطاعات النشاط على الخارج ، وتفكيك الابنية التقليدية) ولكنه يمتد أيضا الى الضمائر والعقول الجماعية . فالانتلجنسيا ممزقة بين الأصالة والمعاصرة . وقد يقع قطاع من هذه الانتلجنسيا نفسها تحت اغراء التقوقع على ذاته ويقود بلاده على طريق رفض أى تعاون مع الخارج . ويقدم المثل الايرانى برهانا على أن مثل هذا الحل ليس من قبيل الخيال المحض . هنا أيضا نجد أن استقرار العلاقات الدولية يتوقف على خيارات تخرج تماما عن اطار المنفعة أو العقلانية .

---

* أسقطت هذه الفقرة ـــ التى وضعناها بين قوسين من النص الفرنسى الذى نقل عنه المؤلف ، على الرغم من أهمية دلالتها فى سياق النص .

خلاصة :

ان الاعتقاد بان الخيارات الاقتصادية والسياسية تتماثل تماما مع الحسابات العقلانية هو اعتقاد ينطلق من رؤية شديدة التبسيط للأشياء . فالعقلانية لا توجد بذاتها الا فى نطاق العلوم الدقيقة فقط sciences exactes . وعندما تدخل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن باب أولى الاعتبارات السياسية فى الحسبان ، يصبح التنبؤ عملية مشكوك فيها ، وتتضاعف احتمالات الخطأ بسبب تعدد الشركاء الموجودين على الساحة . ففى ميدان العلاقات الدولية بالتحديد نجد أن الساحة لا تخلو للحكومات والخبراء وحدهم . وحتى عندما لا يقع هؤلاء ضحايا احلامهم الخادعة fontasmes فان عليهم أن يأخذوا فى حساباتهم ما يتوقعه منهم أطراف عديدة جدا ، وهى توقعات لا يمثل جانب البحث عن المصلحة المادية فيها سوى وجه واحد من اهتمامات شديدة التنوع . ولا يهم كثيرا هنا أن نعرف ما اذا كانت المصالح أم الأفكار هى التى تحرك العالم ، فواقع الحال أن الاهواء والحسابات يوجدان معا فى قلب العملية العقلانية ذاتها وعلى نحو لا يمكن فصمه . وعلى أى حال فليس هناك ما يمكن الاستناد اليه للطعن فى صحة المبدأ الاساسى maxime الذى يطرحه الكاردينال دى ريتز Cardinal de Retz والذى يقول : « يتمثل المبدأ الاساسى الأكثر صحة للحكم على مقاصد البشر بشكل صحى ، فى بحث مصالحهم لان هذه المصالح هى القاعدة العادية جدا التى تحكم تصرفاتهم ، غير أن السياسة الدقيقة لا ترفض رفضا باتا ان تاخذ فى اعتبارها الظروف التى تنجم عن أهواء البشر لأن هذه الاهواء تختلط احيانا وبشكل مفتوح كما انها تنساب على الدوام تقريبا لتصب فى نفس الآلة التى تحدد حركة القضايا الأكثر أهمية »[٣٦]. ولهذا السبب فانه يتعين علينا أن نأخذ التدفقات الثقافية فى الاعتبار ضمن العوامل والقضايا التى تشكل الوعاء الدولى .

هوامش الفصل الخامس :

(١) أجاد هوشمان A.O HIRSHMAN فى ازاحة النقاب عن وهم الكتاب الليبراليين الذين اعتقدوا على طريقة مونتسكيو بأن « التجارة تسهم طبيعيا فى تحقيق السلم » ، ... انظر
Les passions et les intérêts, P.U.F, 1980

(٢) **Sigmund FREUD ET William C.BULLITT, Le Président Thomas Woodrow Wilson. Portrait psychologique, Albin Michel, 1967.**

(٣) يلاحظ ديروزيل عن حق أن « مجرد الاعتقاد بوجود استغلال يؤدى الى أن تصبح لابصدد عامل اقتصادى وإنما بصدد عامل سيكولوجى مثير للاحباط . وهذا هو الحال بالنسبة لكل العوامل الاقتصادية . وهذه العوامل لاتلعب دورا إلا من خلال الادراك وعندما يؤدى هذا الاحساس بوجود شىء « غير مقبول » وحتى « غير محتمل » . نقلا عن Tout Empire périra مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٤ .

(٤) أنظر :
La revue Documents, spécialement les numéros spéciaux consacrés aux «relations franco-allemandes depuis 1963» (nov. 1978) et «Information et communication. Les médias et les relations franco-allemandes» (déc.1979).

(٥) عن رابالو ، انظر :
Renata BOURNAZET; Rappallo. Naissance d'un mythe, Presses de la Fonation nationale des sciences politiques, 1974.

(٦) أنظر **le numéro spécial de la Revue française de science politique, déc. 1979, «Les élections européennes, enjeux, campagnes, résultats».**

(٧) عن الأساطير أنظر :
André RESZLER, Mythes politiques modernes, P.U.F. 1981, Gérard CHALIAND, Mythes révolutionnaires du Tiers-Monde, Seuil, 1976, Marcel MERLE, «Logique et mythologie» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, Op. Cit.

(٨) وهنا يكمن الخطر ، على الأقل فى هذه الحالة ، والناجم عن محاولة تحليل سياسة الدول من خلال الاعتماد حرفيا على خطب زعمائها .

(٩) انظر على سبيل المثال المقارنة التى عقدها H. TAINE بين الشخصية الفرنسية والشخصية الألمانية فى : La Fontaine et ses fables (١٨٥١) وأنظر أيضا كتاب **Elie FAURE, Découverte de L'Archipel (1932), Livre de poche, 1978.**

(١٠) يشهد على ذلك بعض مقاطع الأغانى الشعبيه :
«سوف يتوقف مصير العالم على مصير وطننا ... ــ نحن نخدم نفس الوطن ــ كل الرجال الأحرار فرنسيون (Réveil du peuple) ــ « الجبهه مزدانه بالتحليل الخالد ــ واليد تقبض على الحسام ــ الجمهورية تفرد جناحيها على جميع البشر « (République, 1848)

(١١) Circulaire aux agents de la République française, 4 mars 1848.

(١٢) M.COUVE DE MURVILLE épropos de la politique étrangère de la France «cette faculté singuliére de traduire l'universel», Une politique étrangère, Plon, 1971, p.15.

(١٣) La démocratie française, Fayard, 1976, p. 165.

(١٤) يقول بير مورو‌ا فى نفس الخطاب الذى سبق ذكره :
« نحن لنا تراث علينا أن نحافظ عليه وأن نختار منه أفضل مافيه ونسهب فى تضخيمه . ولأن فرنسا تحترم نفسها فسوف توفى بكل ماتعهدت به ولن تخيب أمل كل الذين توقعوا منها أن تصبح حليفا مخلصا . وأعنى هنا على سبيل الخصوص كل الدول الأفريقية التى أسهمت أحداث التاريخ فى ترتبط معها بروابط وثيقة » .

(١٥) La diplomatie américaine 1900-1950, Calmann-Lévy, 1952, p.132-135.

(١٦) Stratégie de la Calmann-Lévy, 1961,p. 9-11.

(١٧) مقتطفات من رسالة الرئيس فورد الى الكونجرس عن « حالة الاتحاد » (واشنطون ١٩ يناير ١٩٧٦)

(١٨) أنظر تعليقا مفصلا على هذه الأطروحة فى :
Zbigniev BRZEZSINSKI, Illusion dans l'équilibre des puissances, l'Herne, 1977, spécialement le premier intitulé «L'Amérique dand un monde hostile».

(١٩) Public Opinion. 1981. texte reproduit dans Dialogue, 1981, n° 4.

(٢٠) كلود جوليان هو الذى استخدم هذا التعبير فى كتابه « الامبراطورية الأمريكية » ، ١٩٦٨ . أما النقد فيشترك فيه كثير من الكتاب الأمريكيين انظر :
Arthur M. SCHLESINGER, La crise de confiance, Denoël, 1970.

(٢١) Stephen D. KRASNER, Defending the National Interest, Princeton University Press. 1978, p. 338-339.

(٢٢) Le dilemme américain: suprématie ou order mondial, Economica, 1982, p. 266.

(٢٣) نصوص مقتطفه من الخطاب الذى نشرته وكالة نوفوستى للأنباء ، ١٩٧٧ فيما عدا النص المتعلق بلينين والذى نحن أن نضمه فى هذا السياق .

(٢٤) Les sources et le sens du communisme russe, Gallimard, 1938, p. 195.

(٢٥) المصدر نفسه ص ١٩٩ — ٢٠٠

(٢٦) The Marquis of Custine and his Russia in 1839, Princeton, 1971.

(٢٧) Lettres Russie. La Russie en 1839, Gallimard 1975, p. 368-369.

(٢٨) أنظر مايؤكد هذا الوضع فى أعمال أدبيه روسية أخرى كثيرة وخصوصا فى مؤلفات جوجول « تراس بوليا » و« الأرواح الميته » .

(٢٩) يبدو أن الانشقاق الصينى — السوفيتى لايعود الى خلاف عقائدى بقدر مايعود الى أن الصينيين حاولا منذ البداية التوفيق بين الماركسيه وبين التراث الوطنى . وفى الوقت نفسه فإن النزاع الصينى . الفيتنامى يفسرو انبعاث نزاع تاريخى وتوترات ثقافية قديمة . بأكثر مما يفسره الخلاف العقائدى . حول دور العامل الثقافى فى سياسة ايطاليا الخارجية انظر :

le rapport de Sergio ROMANO dans travaux de la Table Ronde du I° Congrés de l'Association française de science politique: «Pour ou contre une interprétation culturaliste des relations internationales», Paris, 1981, 1981 (dactylographié).

(٣٠) لم يتردد جون بول الثانى فى أن يمنح ، فى الذى ألقاه فى اليونسكو فى ٢ يونيو ١٩٨٠ ، تأييده للطموحات المتعلقة بالخصوصيات الثقافية بما فى ذلك تلك التى يمكن أن تؤدى الى الانفصال .

(٣١) ساءت العلاقات بين الحكومتين الفرنسية والكندية بعد الزيارة الرسمية التى قام بها الجنرال ديجول والتى أعلن أثناءها تأييده لاستقلال كيبك (١٩٦٧) . وتحتل القوات السورية لبنان منذ ١٩٧٦ بحجة الفصل بين الأطراف المتصارعة من مسيحين ومسلمين .

(٣٢) أنظر :

Marcel. MERLE (Id.) Les Eglises chrétiennes et la décolonisation, A. Colin, 1967; «L'Eglise catholique face aux problémes internationaux» des Forces enjeux dans les relations internationales, Op. Cit., les numéros spéciaux de la Revue Relations internationales 27 et 28: «Les Eglises chrétiennes et la vie internationale au xx° siécle»; A. JACOMY—MILLETTE, A. DESMARTIS (éd.) Eglies et systéme mondial, Centre québécois de relations internationales, 1980.

(٣٣) *Le Caire, Abdul MALIK.*

(٣٤) وهى تقريبا نفس العبارات التى استخدمها أية الله الخمينى فيما بعد أنظر : Cf. Principes Principes philosophiques, sociaux et religieux, Ed. Libres, Hallier, 1979.

(٣٥) Texte reproduit dans «Ecrits et discours du Conseil Nasser», Notes et Etudes documentaires, n° 2206, 20 août 1956, La docmentation française.

(٣٦) Mémoires, Gallimard, Pléiade, 1956, p. 1008-1009.

مراجع الفصل الخامس :

مؤلفات عامة :

Association française de science politique: «Pour ou contre une interprétation culturaliste des relations internationales?» Table ronde du Congrés de L'A.F.S.P. Paris, october 1981, multigraphié.

عن القومية

FRANKEL (Joseph): National interest, London, Pall Mall, 1970.
KRASNER (Stephen D.): Defending the national interest.
GIRARDET (Raoul): Le nationalisme français, 1871-1914, A. Colin, 1966.
HASSNER (Pierre): «Nationalisme relations internationales», Revue française de science politique, 1966.III.
EARLE (Edward M.): Nationalism and Internationalism, New York; Columbia

Univeraity Press, 1951.

عن دور الأساطير والأيديولوجيات :

AERLE (Marcel): «Le rôle du facteur culturel dans les relations internationales» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, Op. Cit.
RESZLER (André): Mythes politiques, P.U.F., 1981.
CHALIAND (Gérard): Mythes révolutionnaires du Tiers-Monde — Guerillas et socialismes, Seuil, 1979.
BENOT (Yves): Idéologies des indépendances africaines, Maspero, 1972.

ARDANT (Philippe): «Le néo-colonialisme: thème, mythes et réalités» Revue française de science politique, 1965. V.

عن الخصوصية الثقافية والعلاقات الدولية

ABDEL—MALEK (Anouar): La pensée politique arabe contemporaine, Seuil, 1970.
GLELE (Maurice A.): Religion, culture et politique en Afrique noire, Economica, 1981.

عن الصدمات الثقافية والعلاقات الدولية :

«Relations interculturelles et développement» Le savoir et le faire. Cahiers de l'Institut d'études du développement (Genève), P.U.F., 1975.

خلاصة الجزء الثانى

لقد أدت محاولة استكشاف العوامل الاساسية التى تشكل واقع عالمنا المعاصر الى تحديد السمات المميزة للوسط الذى تدور العلاقات الدولية بداخله . ونقصد بذلك ، اذا ما استخدمنا مصطلحات منهج تحليل النسق ، بيئة النظام ، أى الضغوط والامكانيات التى توجه حركة الفاعلين .

وتكمن السمة الاساسية لهذه البيئة فى تعدد وتنوع التدفقات التى تتشابك داخل هذه البيئة : نمو وانتقال السكان ، الانقلاب الذى حدث فى ظروف الانتاج والتبادل بسبب التحولات التكنولوجية ، الخلل وعدم الاستقرار الذى تسببه التدفقات الرأسمالية ومحاولات السيطرة على الثروة ، تداول الأفكار وما تحدثه من صدمات بين النظم القيمية . ومن البديهى الا تنبثق هذه التدفقات وتنتشر من خلال عملية توالد عفوى أو ذاتى . فهناك مبادرات أو ابتكارات عديدة تحدد نقطة بدء وخط سير هذه التدفقات ولكن قد يكون من الصعب رصدها . وتأتى قوة الدفع أحيانا من جانب حكومات الدول أو من يعمل تحت سيطرتها . وأحيانا أخرى نجد أن القرارات الفردية أو المواقف التى تتخذها الجماعات المختلفة (العلمية أو الصناعية أو الايديولوجية أو المهنية) هى التى تتدخل لتخلق الظروف المواتية لاحداث التغيير أو لتدعيم الأمر الواقع .

وقد تكون هذه الجماعات موجودة داخل حدود هذه الدولة أو تلك (كالشركات أو النقابات ، على سبيل المثال) الا أن تصرفاتها تؤثر على سياسة حكوماتهم كما تؤثر ، عبر الحدود ، على سياسة حكومات الدول الأخرى ايضا . كذلك فقد توجد هذه الجماعات خارج القبضة المباشرة للحكومات والدول ، كما فى حالة كل القوى « عبر القومية transnationales » (بدءا من الشركات متعددة الجنسية وانتهاء « بالأمميات les internationales » السياسية أو الطائفية ، والتى تمارس نشاطا ، من خلال مركز مستقل لاتخاذ القرارات ، يتعلق بمصالح أو بخلايا تابعة داخل حدود الدول . أما الحركات السكانية فهى تعبر عن نزعات فردية أو جماعية يصعب احتواؤها داخل التقسيم السياسى القائم للحيز والتى قد تهدد ، على الاقل فى المدى الطويل ، التوازنات الجيوبوليتيكية فى العالم .

ان الرأى المسبق ، والذى يتعمد اضفاء أهمية خاصة على دراسة « العوامل » « les Facteurs » لاينبغى أن يقودنا الى عزل عنصر « الفاعلين les acteurs » بطريقة تحكمية . وهذا هو ، مع ذلك ، الخطأ المنهجى الذى وقع فيه معظم الذين كتبوا عن « النماذج العالمية » والتى انتشرت موجتها بسرعة منذ صدور تقرير «نادى روما الأول»[1] . وإذ يجرى كل شيء فى هذا المران الذهنى كما لو أن الخبراء الذين يعكفون على تصور مستقبل العالم يحاولون بمساعدة عقولهم الالكترونية ، تشخيص دلالات التطور والتنبؤ بالمستقبل عن طريق رسوم بيانية يمكن على أساسها وضع سيناريوهات متفائلة أو متشائمة دون أن يؤخذ فى الاعتبار وجود أو ردود أفعال الفاعلين الذين يناورون على الساحة .

بل ان بعض هذه النماذج ، البدائية جدا ، تميز – عمدا – متغيراً واحداً وتعتقد أنه بالامكان تعميم نتائج دراسة هذا المتغير بحيث يمكن التنبؤ باتجاه المستقبل استنادا الى هذا المتغير وحده . وقد أسست بعض السيناريوهات المتفائلة التى صممها هرمان كان[٢] H. Kahn والفن توفلر A. Toffler[٣]، والى حد ما ج . ج سرفان شرايبر[٤] J.J. Servan-Schreiber ، على أولوية العامل التكنولوجى الى حد اهمال جميع المعطيات الأخرى فى البيئة . فقد « نسى » هيرمان كان فى تنبؤاته لعام ٢٠٠٠ ، وبيساطة شديدة ، أن يأخذ فى اعتباره عنصر البترول ، أما شرايبر فقد وضع آماله كلها فى كيفية نشر جهاز « الميكروبروسيسور micro-processeur على نطاق عالمى للقضاء على ظاهرة التخلف . ومن المؤكد أن ينتهى مثل هذا التحليل أو التنبؤ الى فشل ذريع لانهما يقومان على قاعدة هشة وضيقة جدا .

لقد بنى نموذج نادى روما على أساس البحث عن العلاقة بين خمسة متغيرات : التصنيع السريع ، النمو السكانى السريع ، انتشار سوء التغذية ، ضمور الموارد غير القابلة للاحلال ، وتدهور البيئة . ويؤدى بحث احتمالات التغير فى هذه المعطيات بمرور الوقت الى ابراز ضرورة خفض معدل النمو الاقتصادى والديموغرافى ايضا كى تتمكن الجماعة البشرية من تجنب حدوث مجاعة . وقد انتقد هذا الاستنتاج المتشائم من جانب كل من الخبراء الغربيين وخبراء العالم الثالث على السواء . فقد شكك الخبراء الغربيون فى صحة افتراضات نادى روما ، على الأقل فيما يتعلق بمحدودية الموارد[٥]. أما خبراء العالم الثالث فقد عكسوا اجزاء المشكلة فاجتهدوا أولا فى تحديد الاهداف التى يتعين تحقيقها فى مجال النمو قبل أن يستخلصوا الوسائل والاجراءات التى يتعين اتخاذها من جانب الشركاء على الساحة للوصول الى الاهداف[٦].

وتتسم النماذج الكلية modèles globaux على اختلاف أنواعها[٧] بسمة مشتركة وهى تركيزها على دراسة العناصر أو العوامل Facteurs واهمال قدرة الفاعلين على العمل[٨]. صحيح ان هذه النماذج قد تمكنت من القاء الضوء على الآثار المحتملة والمترتبة على غياب امكانية السيطرة على التنمية العفوية والمستقلة للعناصر التى تم أخذها فى الاعتبار ، وتمكنوا بذلك من تنبيه الرأى العام العالمى الى خطورة بعض الاوضاع القائمة والحاجة الملحة الى اتخاذ عدد من الاجراءات العلاجية . ولكن هذه النماذج لاتزال ، من وجهة النظر العالمية ، ضعيفة على المستوى العملى لانها تهمل وجود استراتيجيات خاصة باللاعبين على الساحة الذين هم اما مصدر هذه التدفقات أو يحاولون الاستحواذ عليها . هذا فى الوقت الذى أظهرت فيه دراسة العوامل كثرة عدد الفاعلين القوميين les acteurs nationanx أو تحت القوميين infra-nationanx أو فوق القوميين super-nationaux الذين يؤثرون على الوسط الدولى . ومن هنا يتعين علينا ألا نخلط بين بيئة النظام الدولى وبين النظام الدولى نفسه . فحين نتمكن من تحديد الظروف التى يمارس فيها النظام الدولى وظيفته ، يتعين علينا حينئذ أن نقوم بدراسة عناصر هذا النظام أى تشخيص الفاعلين الذين تدور بينهم العلاقات « الدولية » أى تحديد الدور الذى يستطيع أن يلعبه كل منهم فى هذا الحقل الخاص من حقول البحث .

هوامش خلاصة الجزء الثانى

(١) Halte à la croissance, Op. Cit. et les versions ultérieures: M. MESAROVIC et E. PESTEL, Stratégie pour demain, Seuil; J. TINBERGEN, Reshaping the international order, New York, P. Dutton, 1976.

(٢) Herman KAHN et Antony J. WIERNER, L'an 2000. La bible des trente prochaines années 1967; Ed. française, Marabout Université, 1972.

(٣) Le choc du futur, 1970, Ed. française, Denoël, 1971.

(٤) Le nouveau défi mondial, A. Fayard, 1980.

(٥) H. COLE, C. FREEMAN, M. JAHOVA, K. PAVITT, L'anti-Maltus. Une critique de halte à la croissance, Seuil 1974.

(٦) Amilcar O.HERRERA, Un monde pour tous. Le modèle latino-américain,

القسم الثالث

الفاعلون

مقدمة :

نقصد بالفاعل «acteur» كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر على أن «يلعب دوراً» فى الحقل الاجتماعى ، أى على المسرح الدولى فى هذه الحالة . وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما ، أو الإتيان بفعل ما أو حتى ، ببساطة ، مجرد ممارسة تأثير على القابضين على سلطة اتخاذ القرار أو الممسكين بزمام القوة المادية . ويكفى هذا الحصر السريع للتأكيد على أن « الفاعلين » الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقد ما هم متعددون . ويتعين علينا أولا تشخيص هؤلاء اللاعبين قبل أن نلقى الضوء على الدور الذى يؤديه كل منهم لأن العلاقات التى تدور بين اللاعبين هى التى تشكل فى الواقع « النظام الدولى » الذى فرغنا حالا من دراسة بيئته .

وقد تتعدد الاجابات الخاصة بتشخيص اللاعبين . فأتباع هوبز وميكيا فيللى يرون أن الدولة هى الفاعل الوحيد الممكن فى حقل العلاقات الدولية وأن الحكومات هى وحدها الأجهزة المنوط بها اقامة علاقات مع غيرها من الأجهزة الأجنبية المماثلة . بينما يؤكد منظرون آخرون على أن قائمة الفاعلين ، المحتملين على الأقل ، هى قائمة طويلة جدا الى الدرجة التى لايمكن حصرها مسبقا ، فكل العناصر التى يمكن أن تتدخل بصفة أو بأخرى ، فى لحظة أو أخرى من لحظات التاريخ يجب أن تدرج فى قائمة الفاعلين (بدءا من « الشعوب » و« الأمم » و « الأجناس.» وانتهاء بالأفراد) .

والواقع أن هذا النوع من الجدل هو جدل عقيم وملغم بالافتراضات المسبقة . ان عدم التمسك بالدولة باعتبارها الفاعل المميز فى تعريف العلاقات الدولية لايعنى اطلاقا استبعاد الدولة كفاعل . لكن ذلك يقتضى منا أن نولى أهمية خاصة ليس فقط لتحديد دور الدولة وإنما أيضا لمعرفة الظروف التى تتخذ فيها مواقفها على الساحة الدولية . فلا يوجد مدرك تواتر الناس على تأليهه بمثل هذه السهولة واليسر ، حتى بالنسبة لهؤلاء الذين لايكفون عن التحذير من مغبة اللجوء الى هذا التأليه réification[1] عند القيام بأية محاولة للتنظير .

فكون الدولة أو الدول فاعلون دوليون ، لايعنى استبعاد وجود فاعلين آخرين غير الدول . ولكننا لانستطيع هنا أن نكتفى بوضع قائمة بهؤلاء الفاعلين . اذ أن اضفاء نوع من التنسيق على وضع يتسم بمثل هذه الدرجة من الخلط والميوعة يقتضى منا اللجوء حتما الى عملية تصنيف Typoloqie . وحينئذ يتعين علينا أن نبحث أولا عن وضع المنظمات الدولية interétatatiques أو الحكومية intergouvernementales لكى نرى ماإذا كانت هذه الهيئات التى تشكلها وتحييها الدول قد تمكنت من الحصول على الحد الأدنى من الاستقلال اللازم فى مواجهة أعضائها قبل أن نعترف لها بدور خاص ومتميز . وفى مواجهة الهيئات الدولية يوجد قطاع عريض وغير واضح المعالم أو محدد تشكله المبادرات الفرديه . وتندرج ، تحت مايمكن تسميته بـ « القوى عبر القومية Forces transnationales » نماذج عديدة ومتنوعة للمجموعات التى تضطلع بوظائف أو تمارس تأثيرا ، كبيرا أو صغيرا ، على قرارات الفاعلين الآخرين .

ان تحليل دور هذه القوى ، وليس تحديد وضعها القانونى ، هو الذى سوف يمكننا فى الواقع من تحديد موقعها على الرقعة الدولية . ولتقويم هذا الدور فان منهج التحليل النسقى هو الذى يزودنا ، مرة أخرى ، بأفضل النتائج فى هذا المضمار . فكل لاعب يمكن اعتباره فى هذه الحالة نظاما système (أو ان شئنا نظاما فرعيا sous-système للنظام الشامل système global) . وطبقا للبنية الداخلية لهؤلاء اللاعبين وعلاقتهم ببيئتهم المحيطة يمكن تقدير المكانة التى يحتلونها وهامش المناورة التى يتمتعون بها .

هوامش المقدمة:

(١) Réification مدرك للدلالة على العملية العقلية التى يتم من خلالها تحويل الشىء المجرد إلى شىء مادى ملموس.
(Madeleine GRAWITZ, Lexique des sciences sociales, op. cit.).

الفصل الأول

الدول

لقد أسهم كل من الفقهاء والفلاسفة الذين تأثروا بهوبز وكذا المنظرون السياسيون ، فى صياغة مدرك الدولة ووضعه فى قلب العلاقات الدولية . ويتمتع هذا الموقف المتحيز بميزة التماسك على الأقل ، ولكن يبقى أن نعرف ماإذا كان هذا الوضع يتطابق مع تحليل الواقع .

لقد تمكن المستشار داجيسو **Le Chancelier d'Aguessau** من صياغة المسلّمة التى قامت عليها النظرية الكلاسيكية للدولة صياغة واضحة حين قال : « نظرا لأن كل مجتمع بشرى أو كل أمة بذاتها ليست فى الواقع سوى تجمع للعديد من الأفراد المتحدين والذين يرتبطون معا بروابط الطبيعة فانه يمكن اعتبار هذا المجتمع أو هذه الأمة بمثابة رجل واحد .. ومن ثم فان كل مايقال عن الواجبات الطبيعية للفرد .. لابد وأن ينطبق على الأمة أو على الدولة بنفس الطريقة التى تنطبق على كل فرد على حده »[1] .

وانطلاقا من هذه المطابقة بين الجماعة السياسية والانسان الفرد ، فقد أضفى الفقهاء الشخصية القانونية على الدولة . ثم قاموا بعد ذلك بتزويدها بالخصائص التى تسمح لها بأن تكون موضوعا **objet** وفى نفس الوقت فاعلا **sujet** وحيدا للقانون الدولى . وبناء عليه فحين تكتمل عناصر قيام الدولة اكتمالا صحيحا ويصبح معترفا بها من جانب مثيلاتها من الدول ، تتمتع هذه الدولة ، من الناحية القانونية ، بالسيادة ومن ثم بالمساواة مع مثيلاتها . والدول هى وحدها التى تتمتع بكافة الاختصاصات الدولية : حق شن الحرب أو صنع السلام وحق التعاقد. ولأن الدول صاحبة سيادة فانها تتمتع ، من ثم ، بتلك

الخاصية أو الميزة الهائلة التى تجعل منها مصدرا خالقا لقواعد القانون الدولى الذى ينطبق عليها فى الوقت نفسه ، وحيث أنها متساوية قانونا ، فهى تصبح من ثم مستقلة تماما ويتعين على كل منها أن تحترم تماما هذا الاستقلال وأن تتفادى التدخل فى الشئون الداخلية للأخرى[٢]» . ويترتب على هذا التصور اقامة حدود قاطعة فاصلة بين مايسميه داجسّو « القانون العام الداخلى Le droit public intérieur وبين «القانون العام الخارجى Le droit public extérieur»، واعتبار أن العلاقات الدولية les relations internationales لايمكن، على الرغم من غموض التعبير، أن تقوم الا بين الدول.

فنظرا لأن عملية تشخيص الدولة هى من قبيل التجريد ، فانه يتعين ، من ثم ، أن نقبل حقيقة أن العلاقات بين الدول تتم بواسطة أشخاص حقيقيين personnés physiques مخولين حق تمثيل هذه الجماعات السياسية محل الاعتبار . ويقتصر حق مباشرة هذه الوظيفة ، وعلى نحو قاطع ، على السلطات الحكومية وممثليهم المعتمدين خصيصا لهذا الغرض (الوزراء المفوضون ، الدبلوماسيون) فهؤلاء هم وحدهم الذين يستطيعون التحدث باسم الدولة ، وتترتب على تصرفاتهم مسئولية الدولة فى العلاقات الخارجية . ويعنى هذا أن العلاقات « الدولية internationales » تتقلص فى الواقع ، ومن خلال سلسلة متعاقبة من الاختزالات ، الى أن تصبح ليس فقط علاقات بين الدول interétatiques وإنما أيضا علاقات بين الحكومات وحدها inter gouvernementales . ولا يتيح لنا التصور القانونى التقليدى ، وهو التصور الذى لايزال سائدا الى حد كبير على الصعيدين النظرى والعملى ، أى مخرج آخر .

وفى مقابل مدرك « موضوع القانون Sujet de droit » الوحيد ، يطرح الفلاسفة وبعض علماء الاجتماع والتاريخ مدرك « الفاعل المتميز acteur privilégié » ان لم يكن الوحيد . وبصرف النظر عما اذا كانت حججهم تستند على ميزات نظرية حالة الطبيعة ، أو على قواعد القانون المعمول بها (والتى تقصر « حق احتكار شرعية وقانونية اللجوء الى القوة المسلحة » على الدول وحدها طبقا لتعبير ريمون آرون) ، أو على التحليل المستند على موازين القوى ، فان النتيجة واحدة فى جميع الحالات . وأيا كانت أهمية أو فائدة الظواهر التى يصنفها الأستاذ ديروزيل تحت هذا العنوان الغامض : « الحياة الدولية » ، فان « السياسة الدولية » « تنطوى بالضرورة على أن يلعب القابضون على السلطة فى بلد ما دورا رئيسيا ومسيطرا فى مواجهة البلاد الأخرى »[٣] . وفى هذا الاطار تعامل المبادرات الفردية أو التى يغلب عليها الطابع الخاص باعتبارها عناصر ثانوية . وتصبح الدولة ، من خلال ممثليها ، هى الفاعل المركزى الذى تنتظم الخيوط الأساسية للسياسة الخارجية حول الاستراتيجية التى ينتهجها . ومن هنا فان تحليل العلاقات الدولية يجب أن يتمحور حول دور الحكام الذين يمثلون وحدهم هذا الفاعل المتميز الذى هو دائما الدولة صاحبة السياده .

وسوف يكون من السخف أن نعترض على هذه المسلّمة بطرح مسلّمة تناقضها قائلين بأن

الدولة ليست سوى حيلة أو وهم Fiction أو بقايا تاريخ محكوم عليه بالفناء . اذ لم يتمكن النقد الماركسى مطلقا من اثبات نظرية فناء الدولة ، ولم يؤد تراكم المشروعات الطوباوية الى التخفيف من لعنة السلطة التى يمارسها البشر فى مواجهة أقرانهم من البشر . فانكار وجود الدول أو انكار التأثير الذى تمارسه حكومات هذه الدول على العلاقات الدولية هو بمثابة رفض للبديهيات . ولكن يوجد ـــ بين هذا النفي العقيم وبين اعتبار الدولة موضوعا وحيدا أو فاعلا أثيرا فى العلاقات الدولية ـــ يوجد مكان لمُدخل أكثر واقعية . لكن ذلك يقتضى منا أن نتخلى عن النظرة الميتافيزيقية للدولة وأن نقوم بتحليلها باعتبارها ظاهرة اجتماعية .

١ ـــ الدولة أم الدول

الدولة هى صورة مجردة une abstraction أما الدول فهى حقائق . ولذا فان اللجوء الى عملية التجريد الذى يعالج الدول كما لو كانت وحدات متطابقة قابلة للاحلال interchangeable لايمكن أن يؤدى سوى الى رؤية كاريكاتورية للواقع . ان التجمعات السياسية المتصارعة فوق الحلبة الدولية ليست فى الواقع سوى وحدات تتباين الواحدة عن الأخرى تباينا شديدا . فأكثر الملاحظات بساطة تؤكد على حقيقة هذا التباين بينما تحاول عملية التنظير أن تُوحّد وأن تجانس . وحتى اذا قبلنا بفائدة وجود نظرية للدولة فان مايحظى باهتمامنا فى هذا المجال ، خصوصا عندما ننظر الى ظاهرة الدولة من منظور العلاقات الدولية ، يجب أن يتركز على بحث السمات الخاصة والمميزة لكل دولة أو ، على الأقل ، دراسة الأنماط المختلفة للدول . ويبرز هذا التنوع فى وضح النهار عندما نأخذ فى الاعتبار واقع الظواهر الدولية .

إن الدول لاتتساوى فى الواقع على الرغم من أنها تتساوى قانونا: فهى لاتتساوى من حيث المساحة، التى تتراوح ما بين بضعة عشرات من الهكتارات الى ملايين لكيلو مترات المربعة، ولا من حيث تعداد السكان، الذى يتراوح بين ما يقرب من مائة ألف نسمة الى ما يقرب أو يزيد عن المليار، أو من حيث التركيب النوعى لهؤلاء السكان (الهرم العمرى، التجانس أو عدم التجانس الاثنى أو اللغوى أو الثقافى)، كما أنها لاتتساوى أيضا من حيث الموارد الحالية أو المحتملة، ولا من حيث مستوى النمو أو المقدرة التكنولوجية أو درجة اعتمادها على العالم الخارجى أو موقعها الجغرافى أو قدرتها على الوصول الى ثروات البحار، وأخيرا فانها لاتتساوى من حيث قدراتها العسكرية. ان الجمع بين هذه المتغيرات هو الوسيلة الوحيدة لترتيب الدول ترتيبا هرميا يسمح بتحديد درجة حضورها وقدرتها على التدخل على المسرح الدولى. واستنادا الى هذه المعايير وحدها يمكن بالفعل وضع تصنيف للقوة.

لكن المعطيات المادية ليست هى المعطيات الوحيدة التى يجب أن تحظى باهتمامنا. فرغم تجانس

الشكل رقم ٦٤ : حجم القوات العسكرية (١٩٦٥)

ترتيب الدول طبقا للعلاقة بين حجم القوات العسكرية وعدد السكان فى سن العمل (لكل ألف نسمه)		الترتيب طبقا للحجم الاجمالى للقوات العسكرية (بالآلاف)		الترتيب طبقا لحجم القوات العسكرية منسوبا إلى مساحة الدولة
١ — سويسرا	١٧٧٫٣	١ — الاتحاد السوفيتى	(٣١٥٠)	١ — سويسرا
٢ — اسرائيل	١٦٣٫٩	٢ — الولايات المتحده	(٣٠٠٠)	٢ — اسرائيل
٣ — فورموزا	٨٠٫٨	٣ — الصين	(٢٥٠٠)	٣ — فورموزا
٤ — فيتنام الجنوبية	٦٦٫٤	٤ — الهند	(١٠٠٠)	٤ — كوريا الجنوبيه
٥ — كوريا الشمالية	٥٥٫٣	٥ — سويسرا	(٧٠٠)	٥ — هولنده
٦ — لاوس	٥٢٫٤	٦ — كوريا الجنوبيه	(٦٠٠)	٦ — فيتنام الجنوبيه
٧ — الأردن	٤٠٫٦	٧ — فيتنام الجنوبيه	(٥٦٥)	٧ — بلجيكا
٨ — كوريا الجنوبيه	٣٩٫٢	٨ — فرنسا	(٥٥٠)	٨ — كوريا الشمالية
٩ — البانيا	٣٧	٩ — فورموزا	(٥٢٤)	٩ — فيتنام الشمالية
١٠ — فيتنام الشمالية	٣٥٫٩	١٠ — المانيا الاتحادية	(٤٥٠)	١٠ — تشيكوسلوفاكيا
١١ — السويد	٣٥٫٢	١١ — المملكة المتحده	(٤٢٤)	١١ — المانيا الاتحاديه
١٢ — منغوليا	٣٠	١٢ — ايطاليا	(٣٩٠)	١٢ — المملكة المتحدة
١٣ — اليونان	٢٨٫٦	١٣ — كوريا الشمالية	(٣٥٣)	١٣ — البرتغال
١٤ — بلغاريا	٢٧٫٤	١٤ — فيتنام الشمالية	(٣٥٠)	١٤ — بلغاريا
١٥ — كوبا ، تركيا	٢٦٫١	١٥ — اندونيسيا	(٣٥٠)	١٥ — البانيا
١٧ — الولايات المتحده	٢٥٫٧			٢٩ — الولايات المتحدة
٢١ — الاتحاد السوفيتى	٢٢٫٤			٤٦ — الاتحاد السوفيتى

المصدر: Source: Charles L. TAYLOR et Michael C. HUDSON, World Handbook of political and social indicators, Yale University Press, 1972.

الشكل رقم ٦٥ : الانفاق العسكرى (١٩٦٥)

الترتيب طبقا للنسبة الى الدخل القومى العام		الترتيب طبقا لحجم الاعتمادات الكلية (بملايين الدولارات)		نصيب الفرد من الانفاق العسكرى (بالدولار)	
١ — فيتنام الشمالية	١٩ر٧	الولايات المتحدة	٥١٨٤٤	الولايات المتحدة	٢٦٦
٢ — لاوس	١٥ر٦	الاتحاد السوفيتى	٢٨١٧٠	العراق	١٦١
٣ — فيتنام الجنوبية	١٢ر٦	الصين	٦٠٠٠	الاتحاد السوفيتى	١٢٢
٤ — الاردن	١٣	المملكة المتحدة	٥٨٦٥	السويد	١٠٩
٥ — اسرائيل	١٢ر٢	فرنسا	٥١٢٥	المملكة المتحدة	١٠٧
٦ — العراق	٤٠ر٤	المانيا الاتحادية	١٩٧٩	فرنسا	١٠٤
٧ — اليابان	١٠	الهند	٢٠٧٧	المانيا الاتحادية	٨١
٨ — استراليا	٨ر٥	ايطاليا	١٩٢٩	كندا	٧٨
٩ — الاتحاد السوفيتى	٩	بولندا	١٧٠٠	استراليا	٧٤
١٠ — السعودية	١٠	كندا	١٥٣٥	النرويج	٧١
١١ — سوريا	٨ر٤	تشيكوزلوفاكيا	١٣٠٠	الكويت	٨٦
١٢ — مصر	٨ر٣	المانيا الديمقراطية	١٠٠٠	هولندا	٨١
١٣ — الصين	٧ر٩	اندونسيا	١٠٠٠	الدانمارك	٦٠
١٤ — فورموزا	٧ر٧	السويد	٨٤٣	سويسرا	٥٩
١٥ — الولايات المتحدة	٧ر٦	استراليا	٨٣٨	بلجيكا	٥٢
٢٤ — فرنسا	٥ر٥	٢٧ سويسرا	٣٥٦	الصين	٨ر٥

المصدر . نفس المصدر السابق .

الشكل رقم ٦٦ : مشاركة الدول فى الحياة الدولية (١٩٦٥)

الترتيب طبقا لحجم المشاركة فى المنظمات الدولية

الدولــة	الاجمالى	منظومة الأمم المتحدة	منظمات أخرى
١ ــ فرنسا	١٠٧	١٦	٩١
٢ ــ هولندا	٩٤	١٦	٧٨
٣ ــ المملكة المتحدة	٩٣	١٦	٧٧
٤ ــ بلجيكا	٩١	١٦	٧٥
٥ ــ ايطاليا	٨٩	١٦	٧٣
٦ ــ المانيا الاتحادية	٨٨	١٥	٧٣
٧ ــ الدانمارك	٧١	١٦	٥٥
٨ ــ النرويج	٦٨	١٦	٥٢
٩ ــ النمسا	٦٧	١٥	٥٢
١٠ ــ اسبانيا	٦٧	١٦	٥١
١١ ــ الولايات المتحدة	٦٧	١٦	٥١
١٢ ــ لوكسمبورج	٦٦	١٥	٥١
١٣ ــ السويد	٦٥	١٦	٤٩
١٤ ــ سويسرا	٦٣	١١	٥٢
١٥ ــ البرازيل	٦٢	١٦	٤٦
٥٩ ــ الاتحاد السوفيتى	٣٨	٩	٢٩

الترتيب طبقا للتمثيل الديبوماسى

الــدول	عدد بعثاتها فى الخارج	عدد الديبلوماسيين المبعوثين	عدد الديبلوماسيين المعتمدين لديها
الولايات المتحدة	١٠٠	٢٧٨٢	١٤١٨
فرنسا	٩٨	١١٥٢	٧١٦
المملكة المتحدة	٩٦	١٤٠٣	١٣٠٥
المانيا الاتحادية	٨٨	٦٧١	٧٧٨
ايطاليا	٨٧	٥١١	٧٠٧
هولندا	٧٤	٣٥٢	٢٥٨
بلجيكا	٧٢	٢٧٩	٤٧٣
اليابان	٧١	٦٣٨	٤٩٤
سويسرا	٧٠	٢٤٠	٣١٥
مصر	٦٧	٥٥٠	٥٥٩
الاتحاد السوفيتى	٦٥	١٣٤٥	٧٣٢
الهند	٦٤	٤٦٧	٥٣٠
اسرائيل	٦٤	٢٩٢	٢٢٩
الارجنتين	٦٠	٣٠١	
البرازيل	٦٠	٣٠٠	٤٣١

المصدر : نفس المصدر السابق .

الدول من حيث طبيعتها الا أنها تختلف من حيث نظمها السياسية (متسلطة autoritairesأو ديموقراطية)، ونظمها الاقتصادية (موجهة أو ليبرالية)، وأيضا من حيث الأيديولوجية السائدة (نضالية militante أو ادارية gestionnaire)، ومن حيث سلوكها تجاه الدول الأجنبية (منغلقة أو منفتحة)، ومن حيث خياراتها فى رفض الأحلاف أو قبولها (الحياد القانونى أو السياسى أو العزلة)، أى كل السمات التى لا تتوقف على الخصائص المادية بقدر ما تتوقف على خصائص البيئة الداخلية للدولة محل الاعتبار.

واخيرا فإن الدول تختلف من حيث قِدَمِها أى درجة رسوخ تقاليدها ونوعية خبرتها التاريخية. وبصفة عامة نجد أن الدول «القديمة» هى دول أكثر اعتدالا من حيث طموحاتها كما أنها أكثر وعيا بتحركاتها من الدول الحديثة، وذلك بصرف النظر عن مواقف هذه الدول على الرقعة الأيديولوجية.

وقد بذلت محاولات عديدة، وخصوصا فى الولايات المتحدة، لتحقيق التكامل بين هذه المتغيرات والبحث عن علاقات بين العوامل وبين سلوك اللاعبين الدوليين[٤]. وتواجه هذه المحاولات صعوبات عديدة من بينها صعوبة جمع بيانات موثوق بصحتها من عدد كبير من الدول وما ينجم عن ذلك من اضطرار الباحث الى الاكتفاء بعينات قد لا تكون بالضرورة صادقة التمثيل، مما يصيب القارىء بالحيرة أمام نتائج مثل هذه المحاولات، ان البحث لا يؤدى سوى الى نتائج مجردة وضحلة الدلالة اذا ما انطلقنا من فرضية المقارنة بين السياسات الخارجية. ومن هنا فمن الأفضل بالتأكيد الاكتفاء بوضع تصنيف قائم على طبيعة الأدوار التى تستطيع الدول أن تلعبها على خشبة المسرح الدولى.

فاذا ما جمعنا بين السمات الظاهرة extrinsèques التى تضفى على الظاهرة الدولية تنوعها وبين السمات الجوهرية intrincèques الناجمة عن طريقة ادارة كل وحدة دولية على حدة، لاستطعنا محاولة وضع ترتيب هرمى لمختلف اللاعبين.

ويجب أن يأخذ هذا الترتيب فى اعتباره قدرة اللاعبين الدوليين على القيام بدور، قد يضيق أو يتسع، على المسرح الدولى. ويمكن، من ثم، تحديد الترتيب الهرمى للأدوار بسهولة، كما يمكن، انطلاقا من هذا الترتيب، تقويم القدرات المختلفة للدول. ويفرض هذا التقويم نفسه خصوصا وأنه قد طرأ على عملية توزيع الأدوار وعلى الترتيب الهرمى للاعبين تطورات كبيرة بمرور الوقت، وخاصة منذ الحرب العالمية الأولى.

١) يأتى فى مقدمة هذا الترتيب أولئك الفاعلون الدوليون القادرون على الاضطلاع بدور عالمى، أى على التدخل فى جميع أنحاء المعمورة. وقد يكون هذا التدخل عسكريا كما قد يكون سياسيا (ديبلوماسيا)، أو اقتصاديا أو أيديولوجيا. ان الجمع بين هذه القدرات المتعددة على التدخل هو وحده

الذى يمكن أن يضفى على دولة ما دور القوة العالمية. فاليابان، على الرغم من كونها قوة اقتصادية على الصعيد العالمى، ليست فى وضع يسمح لها بالتدخل على الصعيد العسكرى بسبب ما فرض عليها من اجراءات تتعلق بنزع سلاحها فى نهاية الحرب العالمية الثانية. والصين تملك السلاح النووى ووسائل نقله مما يجعل منها قوة عسكرية كبرى، فضلا عن أنها تعد مركز تأثير ايديولوجى هام يغطى اشعاعه العالم كله، لكن وزنها الاقتصادى لا يكاد يذكر. وتمارس فرنسا اشعاعا ثقافيا قويا، لكن أيا من قوتها العسكرية أو قدرتها الاقتصادية لا يسمحان لها بالتدخل فى كل أروقة أو قطاعات النشاط الدولى. وينطبق هذا أيضا على التجمعات الدولية: فقد لاحظنا دائما أن الجماعة الأوروبية هى عملاق اقتصادى ولكنها سوف تظل دائما قزما سياسيا مالم تتمكن من تخطى العقبة التى تحول دون تحقيق وحدة عملها الديبلوماسى. ولا يوجد فى الوقت الراهن سوى دولتين فقط يمكن اعتبارهما «قوى عالمية» وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. ويعود الفضل فى ذلك الى عدد من العوامل هى:

١ ـــ الغنى المادى أى امتلاك موارد طبيعية كبيرة وضعف الاعتماد على مصادر الامدادات الخارجية .
٢ ـــ السيطرة على حيز متسع يصل الى حجم قارة بأكملها .
٣ ـــ الموارد البشرية الكبيرة .
٤ ـــ المستوى التكنولوجى الرفيع والذى يسمح بالتوظيف الكامل للثروات المادية والموارد الديموغرافية .

وتشكل هذه العوامل معا القاعدة المادية للقوة والتى تتيح لهاتين الدولتين امكانية التدخل العسكرى ، وبشكل حاسم بسبب خطورة السلاح النووى ، فى كل نقطة على سطح الكرة الأرضية وحيثما يكون هناك تهديد لمصالحهما ، أو ممارسة ضغط حاسم اذا اقتضى الأمر عن طريق التدخل الديبلوماسى أو الاقتصادى ، وكذا امكانية توجيه شبكات التأثير الأيديولوجى على النحو الذى يحقق مصالحهما .

ولكن حجم القوة المادية لايتطابق بالضرورة مع حجم القوة المستخدمة فى العلاقات الدولية . وترجع الفجوة بين القوة الكامنة (أو النظرية) وبين القوة الفعلية الى الطريقة التى تمارس بها الإراده السياسية تأثيرها . اذ يمكن أن تساعد هذه الارادة على مضاعفة درجة حضور الدولة على حلبة التنافس الدولى كما يمكنها فى الوقت ذاته أن تحد من هذا الحضور . فالولايات المتحدة كانت تعد بالفعل قوة عالمية فى بداية القرن العشرين ، ولكن قادتها لم يهتموا فى الواقع الا بشئون القارة الأمريكية ، عملا بالنصائح التى ضمنها جورج واشنطن فى خطاب الوداع والارشادات التى تضمنها مبدأ مونرو (١٨٢٣) ،

فعادت الولايات المتحدة لانتهاج سياسة العزلة فيما بين الحربين العالميتين . ولم تبدأ الولايات المتحدة فى الاضطلاع بمسئوليات عالمية الا بعد الحرب العالمية الثانية ، لكن التقاليد الأمريكية لم تكن قد هيأت الولايات المتحدة أو أعدتها فى الواقع للقيام بمثل هذا الدور . فاذا ماحدث وانتصر الاتجاه الانعزالى من جديد فى الولايات المتحدة ، على اثر هزة داخلية ، فسوف يؤدى ذلك الى شل القوة الأمريكية أو تجميدها . لكن هذا الاحتمال مازال مستبعدا فى الواقع بسبب طبيعة التحدى الذى يواجهه الوجود الأمريكى فى كل مكان تقريبا خارج الحدود . ومع ذلك يجب علينا أن نعى فى الوقت نفسه حقيقة أن درجة تعبئة القوة المادية الأمريكية فى خدمة السياسة الخارجية تتوقف الى حد كبير على درجة تماسك الاتفاق العام consensusحول الأسس التى تقوم عليها تلك السياسة . وتشير الاحصاءات بوضوح (الأشكال ٦٤ ، ٦٥) الى أن الولايات المتحدة لم تخصص للمجهود الحربى نسبة كبيرة من دخلها القومى العام حتى فى أوج فترة الحرب الفيتنامية . وقد أصبح الكونجرس الأمريكى بعد انتهاء حرب فيتنام أكثر حذرا وتشددا تجاه المبادرات الديبلوماسية التى يتخذها البيت الأبيض ، كما أصاب الرأى العام الأمريكى حالة من اللامبالاة وفتر حماسه لحل المشكلات العالمية عن طريق التدخل الأمريكى على نحو أكبر مما كان عليه الحال عقب الحرب العالمية الثانية ، لكن دون أن تصل الأمور الى حد أن يخيم جو العزلة من جديد . وهكذا فان القوة المادية الأمريكية ، رغم توفرها ومتانتها ، قد تجد نفسها مشلولة أو عاجزة بسبب غياب الارادة السياسية .

وتصعب المقارنة كثيرا فى هذا الاطار مع الاتحاد السوفيتى بسبب صورية الأرقام الرسمية المتاحة ، أو بسبب نطاق السرية المضروب حول القرارات ذات الصبغة العسكرية . ومع ذلك فيبدو أن نسبة تعبئة الموارد المخصصة للسياسة الخارجية هى فى الاتحاد السوفيتى أكبر منها فى الولايات المتحدة (أنظر الاشكال ٦٤ ، ٦٥) . وقد يؤدى هذا الوضع ، فى المدى الطويل ، الى اثارة حنق الشعب السوفيتى ، وهو ما قد يفسر الى حد ما سياسة الحد من استخدام الأسلحة الاستراتيجية وسياسة الوفاق والتى أفضت الى انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .

إن ممارسة القوة تقتضى ، على هذه الناحية وتلك ، توافر حد أدنى من التماسك الوطنى وترابط العمل السياسى .

٢) ثم يجىء الدور بعد ذلك على الدول الراغبة فى أن تلعب دورا عالميا ولكن قدراتها لاتساعدها على أن تلعب هذا الدور الا فى قطاع محدد من العلاقات الدولية . ويندرج تحت هذه الفئة عدد من القوى العسكرية وبالذات أعضاء النادى الذرى الآخرين من غير القوتين العظميين (الصين ، بريطانيا ، فرنسا) أو الدول التى تمارس قوة جذب خاصة على الصعيدين الأيديولوجى والديبلوماسى . وهذا هو حال قوى الاستعمار التقليدى القديمة مثل فرنسا وبريطانياوالتى لاتزال تتمتع بمناطق نفوذ تكاد تكون هى

نفسها مناطق النفوذ التقليدية فى اطار امبراطورياتها القديمة . وهذا هو حال الصين أيضا ، ولأسباب جد مختلفة ، والذى يتمتع نموذجها الثورى بقوة جذب خاصة ويمارس تأثيرا قويا على عدد من الدول الجديدة وعلى قطاعات محددة من الانتلجنسيا الغربية . وأخيرا يمكن للغنى والتوسع الاقتصادى أن يساعدا دولة ما مثل اليابان على أن تلعب دورا عالميا من خلال مشاركتها فى منظمات محددة مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E أو نادى الدول الغنية العشر Le Club de dix أو ببساطة أكثر من خلال قدرتها على اختراق دوائر الانتاج والتبادل فى الدول الأخرى . وفى هذا الاطار فقد يقترب وضع السويد وكندا من الوضع المتميز لليابان فى حالات محددة .

وتكفى هذه الأمثلة المتنوعة للدلالة على الفجوة التى تفصل بين هذه الدول وبين دول المجموعة الأولى : فإما أن تؤدى عدم كفاية الوسائل التى فى حوزتها الى أن يقتصر تأثيرها على مجال دون غيره من مجالات النفوذ أو أن يقتصر هذا النفوذ على رقعة جغرافية محدودة ، وفى جميع الأحوال فان هذه الدول لاتملك سوى عدد محدود من المؤهلات لاتستطيع به أن تمد تأثيرها سوى الى قطعة محدودة على الرقعة العالمية .

ويتعاقب اغراء الانطواء على الذات مع حلم التوسع والعظمة الذى يستمد ينابيعه من الماضى عادة . وعلى سبيل المثال فمما لاشك فيه أن الرغبة فى الاحتفاظ بدور على صعيد السياسة العالمية ، بعد انتهاء اضطرابات الحقبة الاستعمارية ، كان هو السبب وراء اغفال قادة الجمهورية الخامسة فى فرنسا للتركيز على قضية أكثر تواضعا ألا وهى قضية التكامل الأوروبى . وتفسر هذه الظاهرة نفسها احجام الرأى العام البريطانى عن تأييد انضمام بريطانيا الى السوق الأوربية المشتركة . والواقع أن أية دولة لاتتخلى مطلقا بمحض ارادتها عن الصفوف الأولى ، اذ عادة ماتجد نفسها مدفوعة نحو البحث عن كل ما من شأنه دعم مكانتها حتى ولو كان ذلك على حساب مصالحها الآنية ، وذلك حفاظا على سمعتها . ان صعوبة الاختيار بين الأدوار المختلفة يمكن أن يقدم تفسيرا مقبولا لما تنطوى عليه السياسة الخارجية لهذه الفئة من الدول من تناقضات وحيرة .

٣) تأتى فى المرتبة الثالثة تلك الدول التى ليست لديها أية طموحات ولاتوجد أمامها فرصة حقيقية لأن تلعب دورا عالميا ، ولكنها تمتلك على الأقل من الوسائل مايكفل لها أن تلعب دور الزعامة على النطاق الاقليمى . ويتعدد المرشحون على هذا اللقب وفقا لتعدد التقسيمات الاقليمية ، ولكننا يمكن أن نسمى هنا عددا من اللاعبين المميزين والذين يمكنهم ممارسة تأثير قوى على التوجهات السياسية للدول المجاورة . وهذا هو وضع مصر مثلا فى منطقة الشرق الأوسط وفى العالم العربى ، والى حد ما فى افريقيا السوداء . وتعتبر كل من نيجيريا وساحل العاج وزائير مراكز نفوذ فى اطار الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية والدول الافريقية الناطقة بالفرنسية على التوالى . كذلك نجد أن كوبا لاتزال تعد نموذجا للحركات الثورية فى امريكا اللاتينية على الرغم من أنها تقع رسميا خارج اطار النظام الأمريكى .. وهكذا .

ومصادر هذا النوع من التأثير هي ، كالعادة ، مصادر مركبة ، مما يضعف من شأنه أحيانا . اذ تلعب القوة المادية ، مقرونة بحجم ووزن كل دولة ، دورا هاما على الصعيد الاقليمى كما هو الحال على الصعيد العالمى . ومن هذه الزاوية نجد أن كلا من نيجيريا ومصر وزائير هي فى مقدمة الدول الأكثر سكانا وحجما فى افريقيا . ولكن يحدث أحيانا أن تمارس الدولة تأثيرا اقليميا هاما بسبب مواقفها الايديولوجية ودون أن يكون ذلك مرتبطا بالضرورة بحجم القوة المادية التى فى حوزتها . وهذا هو حال كوبا ، وهو أيضا حال غانا التى فقدت زعامتها بعد تنحية نكروما . ويؤدى انهيار التماسك الداخلى الى اضعاف القدرة على ممارسة الزعامة الاقليمية . فقد كانت زائير (الكونغو ليوبولدفيل ثم الكونغو كنشاسا) مشلولة بسبب انفصال كاتنجا وماأسفر عنه من صراعات داخلية طوال الفترة من ١٩٦٠ ـــ ١٩٦٥ ، كما أضعفت محاولة اقليم بيافرا الانفصال عن نيجيريا من مكانة هذه الدولة عموما .

٤) وأخيرا تأتى الدول التى لايمكن أن تأمل ، بسبب صغرها أو ضعفها ، سوى أن تلعب دورا محليا أى أن ينحصر هذا الدور فى محاولة الحفاظ على الاستقلال وحماية الحدود من أى غزو خارجى . وهذا هو حال الغالبية العظمى من الدول فى العالم ، وهى دول تعتبر فى الواقع موضوعا للعلاقات الدولية أكثر منها فاعلا فيها .

ومع ذلك فيجب أن نحذر من محاولات التعميم انطلاقا من الحالات الحدّية والتى لايتلاقى فيها بوضوح مدرك القوة puissance مع مدرك الدولة Etat . فقد تؤدى بعض « الأحداث العارضة Accidents de parcours » الى اضفاء ميزة كبرى على دولة فقيرة (ويمكن أن يتبادر الى الذهن هنا اكتشاف ثروات من البترول أو اليورانيوم) . من ناحية أخرى فقد يؤدى تجمع عدد من الدول الصغيرة الحجم والتى لها مصالح مشتركة الى أن يجعل منها سلطة تفاوضية تصبح معها هذه الدول فى مركز قوة على المسرح الدولى .

وقد يبدو تقسيم الحيز الى وحدات سياسية مستقلة وكأنه ظاهرة تحكمية ومغلوطة تاريخيا ، وذلك من وجهة النظر المنطقية البحته . لكن هذه الظاهرة سوف تبقى مابقيت قدرة اللاعبين فى الحلبه على التقاط واستخدام الفرص والضغوط النابعة من البيئة ، أى من الوسط الذى ينمو فيه النظام الدولى ، لصالحهم .

٢ ــ السياسة الخارجية للدول

يقوم الفاعل الدولى بدوره فى العلاقات الدولية من خلال مانطلق عليه « السياسة الخارجية poilitque extérieure » . ولكن يتعين علينا أن نكون حذرين عند استخدام المصطلحات ، وأن نتأكد على الأخص من مضمون ماينطوى عليه هذا « الاتيكيت » .

وأول مايثور فى هذا الصدد هو معرفة ماإذا كان مفهوم السياسة الخارجية ينطوى على نفس المعنى بالنسبة لكل الدول أو ، بمعنى آخر ، ماإذا كان يمكن صياغة نظرية عامة للسياسة الخارجية تصلح لجميع الدول بصرف النظر عن قوتها أو نظامها السياسى . ونظرا لوجود الاختلافات التى عرضنا لها بين الدول فان امكانية اجراء مقارنة بينها تبدو محدودة تماما . فهل يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك بين عملية التكتم المضروب حول المناقشات التى تدور فى الكرملين ، وتلك التى تحيط بعملية اتخاذ القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية تحت الرقابة اليقظة للكونجرس والصحافة والرأى العام ؟ وهل يمكن أن يكون هناك توازن بين التزامات دولة كبرى يتعين عليها أن تعمل على جميع الجبهات وبين الخيارات المحدودة التى تواجه دولا صغرى فى حقل عملها الضيق ؟ ان أقل مايمكن قوله هو أن مثل هذه المقارنات يجب أن تؤخذ بشىء غير قليل من الحذر واليقظة .

وتتعلق القضية الثانية بمراحل عملية صياغة السياسة الخارجية . فخلف المسائل الشكلية والنمطية الظاهرة التى تصطبغ بها قواعد اللعبة وعملية صياغة السياسات الرسمية ، تشير الملاحظة المتأنيه الى وجود عديد من الفاعلين فى الداخل ، لاتتوافر لهم أحيانا أية صفة رسمية على الاطلاق ، ولكنهم يستطيعون التدخل بالحاح وبقدر كبير من الفاعلية والنجاح فى عملية توجيه السياسة الخارجية التى تتحمل الحكومات وحدها مسئوليتها . وخلف هذه القضية تقبع قضية أخرى وهى : هل يمكن فصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية ؟ وألا يجب اعادة النظر فى عملية الربط الذى لايختلف عليه أحد بين معالجة « شئون الداخل » ومعالجة « شئون الخارج » ، وألا يجب أن تتصدر هذه المسألة الجدل الدائر حول العلاقات الدولية المعاصرة ؟

أ) صياغة السياسة الخارجية :

تضفى قواعد القانون الدولى التقليدى ، والتى لايزال معمولا بها حتى هذه اللحظة خصوصا فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات ، على الحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها فى مجال العلاقات الدولية . ويبدو لأول وهلة أن العلاقات الدولية ، فكرا وممارسة ، تؤكد أطروحة القانونيين هذه . وينتظم هذا التصوّر للسياسة الخارجية على محورين رئيسيين :

الأول : يعنى أن العلاقات مع الخارج هى حكر على الجهاز التنفيذى وأن مسئولية الاختيار فى هذا المجال تقع على كبار الشخصيات الذين يحتلون قمة الهرم السلطوى فى الدولة[٥] . وفى هذا الاطار تعتبر نظرية « المجال المحجوز » « domaoine reservé » ، والتى أثارت جدلا لانهائيا عندما كان الجنرال ديجول فى السلطة ، بمثابة عودة الى أكثر التقاليد كلاسيكية . فعلى الرغم من أن الجنرال ديجول قد اعترض على استخدام هذا المصطلح الا أنه لم يتردد فى المطالبة بالاضطلاع بالقسط الأكبر من المسئولية فى هذا المجال (مجال السياسة الخارجية) ، ومارس هذه المسئولية بالفعل[٦] . كما حرص جيسكار ديستان ، من ناحية ، على أن يتولى بنفسه وأن يأخذ على عاتقه شخصيا مسئولية اتخاذ أكثر القرارات خطورة ومجازفة . ففى مقابلة تليفزيونية حول تدخل رجال المظلات الفرنسيين فى كلويزى Kolwezi (زائير) ، أجاب ديستان محدثه قائلا : « عندما كانت تطرح بعض القضايا ، كانت وزارة الخارجية تقول أنها لاتخصها وكانت وزارة التعاون تقول أنها لاتخصها وأنما تخص الرئاسة . اننى اضطلع بهذه المسئولية لاننى أعتقد أن هناك بالفعل عددا من التوجهات الرئيسية الكبرى لابد من تحديدها .. وهذه التوجهات الخاصة بالسياسة الفرنسية سوف تحسب بالقطع ضمن الرصيد الايجابى لهذه الفترة . وقد أقدمت فى افريقيا ، على سبيل المثال ، على مخاطرات ماكان يمكن أن يقدم عليها نيابة عنى سوى قليل من الرجال ، بل ان جميع من يحيطون بى قد رفضوا اتخاذ قرار بشأنها أو حتى مشاركتى فى تحمل مسئوليتها أحيانا »[٧] .

أما فرانسوا ميتران ، والذى كان قد صرح فى الجمعية الوطنية فى ٢٤ ابريل ١٩٦٤ « أن فكرة المجال المحجوز تعد خروجا على الدستور » فقد أكد بعد أقل من شهرين فقط من توليه السلطة « أن رئيس الدولة يمارس سلطة بارزة وخصوصا فى ميدان العلاقات الخارجية والدفاع » ثم أضاف : « ان هذا التوزيع للأدوار لاينطوى على أى تفرد يخص شخصا بعينه ، وانما يعكس رغبتى — المشروعة — فى الرقابة شخصيا على كل مايمس أمن البلاد »[٨] . ان اثارة السياسة الخارجية على هذا النحو من جانب قمة السلطة السياسية يعنى ويؤكد فى الوقت نفسه على هبوط مركز وزير الشئون الخارجية . ومن بين الوزراء السبعة الذين شغلوا هذا المنصب منذ انشاء الجمهورية الخامسة ، فان خمسة منهم كانوا من بين كبار موظفى الخارجية من الديبلوماسيين المحترفين ، واثنين منهم شغلا منصب السكرتير العام لشئون رئاسة الجمهورية ، وكانا بهذه الصفة من أقرب مساعدى رئيس الدولة .

ولا يقتصر هذا التطور ، والذى يختلف تماما عما جرى عليه العمل أثناء الجمهوريتين الثالثة والرابعة ، على فرنسا وحدها . وهو تطور يؤكد على الأهمية المتزايدة التى توليها جميع الدول الى « شئون الخارج affaires du dehors » واهتمام أعلى سلطة فى الدولة ، وبصرف النظر عن شكل النظام السياسى السائد فيها ، بأن تتولى بنفسها ادارة هذه الشئون وهو مايدعم تقليدا كان قد استقر بالفعل .

وينطوى هذا التقليد على مسلّمه ثانية مفادها أن تنفيذ السياسة الخارجية هو عملية تتطلب أشخاصا « محترفين professionels ، أكثر تأهيلاً وقدرة من السياسيين أو الهواة على التعامل مع القوى الخارجية . ويأتى وزير الخارجية فى مقدمة هؤلاء الديبلوماسيين الذين تقول عنهم النصوص القديمة أنهم وحدهم الذين يمكنهم القيام بدور الوسطاء فى العلاقات مع الخارج[١٠] .

واذا كانت السياسة الخارجية هى « فن قيادة علاقة دولية مابغيرها من الدول » فان الديبلوماسية هى « القيام بالتنفيذ والتطبيق الواعى للبرنامج المحدد ؛ من خلال عمل منهجى ويومى ، عن طريق المفاوضات ، أو على الأقل المحادثات التى تجرى بين الديبلوماسيين بعضهم البعض أو بين الديبلوماسيين ووزراء الخارجية »[١١] .

وعلى الرغم من احترام احد المتخصصين للتفرقة بين « التصور » العام للسياسة الخارجية الذى يتولاه السياسيون و « تنفيذ » هذه السياسة والذى يتولاه الديبلوماسيون فقد ذهب هذا المتخصص الى حد القول « بأنه من المرغوب فيه أن يتولى السياسة الخارجية لدولة كبرى متخصصون من ذوى المهنة الديبلوماسية »[١٢] . وحتى بدون أن نذهب الى هذا المدى فقد فرض منطق النظام فى الواقع عدم الخلط بين النوعين عند التصدى لقيادة السياسة الخارجية ، وقد أفصح نيكولسون Nicolson عن عدم رضائه عن الخلط الشائع بين الشئون الداخلية والشئون الخارجية[١٣] . بينما أكد ليون نويل L. Noël « على أنه ليس هناك مبرر على الاطلاق لأن تخضع الديبلوماسية فى أية مرحلة من مراحلها لنقد أو رقابة وزير القوى العاملة أو وزير الصحة أو وزير الأشغال العامة أو المواصلات ، لأن ذلك سوف يؤدى الى الخلط بين الصلاحيات والمسئوليات ومن شأنه أن يثير مناقشات سطحية كما أنه سوف يؤدى على الأخص الى إلحاق الضرر بالسرية التى لابد من توافرها لضمان نجاح العمل الديبلوماسى »[١٤] .

وهذا هو التقليد الذى كان قد استقر بالفعل منذ العهد القديم L'Ancien Régime[١٥] والذى مازال متبعا حتى يومنا هذا اذا صدقنا مايقوله رئيس الجمهورية الفرنسية بهذا الصدد[١٦] . وقد يبرر مثل هذا الوضع تلك الرؤية التى تكشفت لوزير سابق من وزراء الخارجية والذى اعتبر أن « السياسة الخارجية هى فى النهاية نوع من التخصصات الجوانيية أو المكنونة esotérique »[١٧] .

ومع ذلك فان بقاء بعض التقاليد القديمة على قيد الحياة لايكفى لإخفاء التحولات الظاهرة فى الممارسة الديبلوماسية . اذ تظهر هذه الممارسة بجلاء أن هناك قوى عديدة ، على الأقل فى الدول الديموقراطية ، تتقاسم الصلاحيات فى اطار الجهاز التنفيذى ، وأن هذه القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنغمس بشكل متزايد فى عملية صياغة السياسة الخارجية .

أ) ففي جانب السلطة التنفيذية ، نلاحظ أن احتكار وزير الخارجية للشئون الخارجية قد انتهى أو أنه ، على الأقل ، يواجه اعتراضا من جميع الجهات . فاذا نظرنا ، على سبيل المثال ، الى تشكيل الحكومة الفرنسية برئاسة موروا فى يونيو عام ١٩٨١ ، فسوف نلاحظ أولا أن اختصاصات عدد من الوزراء لها صلة مباشرة بأوجه محددة من وجوه السياسة الخارجية ، حتى بمعناها التقليدى الضيق . من هؤلاء : وزير الدفاع ، ووزير التجارة الخارجية ووزير التعاون والتنمية ووزير الشئون الأوروبية . كما يلاحظ فى الوقت نفسه أن معظم الوزراء « الفنيين » يجدون أنفسهم مضطرين عند قيامهم بوظائفهم الى ممارسة عدد من المهام والمسئوليات الدولية . وهذا هو حال وزراء المواصلات والاقتصاد والمالية ، والتعليم ، والزراعة ، والصناعة ، والصحة ، والبيئة ، والبحار ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والبريد والذين يشاركون مع أقرانهم من الدول الأخرى فى أعمال المنظمات الدولية التى تعالج المشكلات التى تدخل فى نطاق اختصاصات وزاراتهم[١٨] . فكل قطاع ادارى فى فرنسا له الآن مايقابله على المستوى الدولى من منظمات دولية تعالج قضايا تدخل فى نطاق هذا القطاع (المنظمة الدولية للطيران المدنى ، بالنسبة لشئون النقل الدولى ، صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالنسبة للمشكلات الاقتصادية والمالية ، واليونسكو بالنسبة لمشكلات التعليم ...) ، وهو مايؤدى الى تفتيت الأنشطة الخارجية للحكومة . والواقع أنه يندر أن نجد نشاطا وزاريا يخلو من جانب خارجى أو امتداد دولى . فلوزير الداخلية وسكرتير الدولة لشئون المهاجرين صلاحيات محددة للتعامل مع المشكلات المتعلقة بالهجرة أو بوضع الأجانب داخل البلاد . كما أن وزير السياحة لايمكنه عدم الاهتمام بمصائر ٢٦ مليونا من الاجانب الذين يعبرون الحدود الفرنسية كل عام ، ويتعين على وزير التموين أن يشرف على جودة السلع الغذائية المستوردة من الخارج ، وعلى وزير الطاقة أن يؤمّن وينوّع من مصادر الامدادات الخارجية ، وعلى وزير الشباب والرياضة أن يتدخل حين تأخذ المنافسة الرياضية بعدا سياسيا (كما حدث بالنسبة لمقاطعة الألعاب الأوليمبية فى دورة موسكو لعام ١٩٨٠) وباختصار ففيما عدا وزير المحاربين القدامى ووزير أوقات الفراغ ، لانكاد نجد وزيرا تخلو صلاحياته من معالجة مشكلات « دولية » ولو بطريقة عارضة . ويؤدى هذا الى طرح عدد من المشكلات الحساسة داخل الجهاز التنفيذى تتعلق بالفصل فى المسائل المعلقة بين هذه الوزارات أو بالتنسيق فيما بينها .

ويعتبر « مركز التحليل والتنبؤ » الذى أنشأه ميشيل جوبير وزير الخارجية الفرنسى عام ١٩٧٣ مركزا خاصا بوزارة الخارجية الفرنسية . ولهذا المركز نظير له فى وزارة الدفاع . لكن معالجة الشئون الأوربية المعقدة ، والتى تهم عددا كبيرا من الوزارات قد أملت على رئيس الوزراء إنشاء « سكرتارية عامة للجنة التنسيق بين الوزارات لشئون التعاون الاقتصادى الأوروبى » تتبع رئيس الوزراء مباشرة وتستخدم كحلقة وصل بين الادارات الفرنسية المختلفة وبين ممثل فرنسا الدائم لدى الجماعة الأوروبية .

وتطرح مشكلة التنسيق نفسها على مستوى السفارات حيث تتعدد وظائف المستشارين والملحقين العسكريين والتجاريين والماليين والثقافيين والاجتماعيين ... الخ والذين لايتبعون وزارة الخارجية دائما ، وانما

يتبعون من الناحية الفعلية ، ان لم يكن من الناحية القانونية ، وزاراتهم الفنية مباشرة . ولهذا فقد دعم القرار الصادر فى اول يونيو ١٩٧٩ من سلطة السفير باعتباره « مجسدا لسلطة الدولة لدى الدولة المضيفة » (المادة الأولى) وباعتباره « المنسق والموجه لنشاط الادارات المدنية والعسكرية بالسفارة » (المادة الثالثة) . ومع ذلك فان نص المادة الثانية يوضح أن هذا الاحتكار ليس مطلقا ويترك مجالا لصلات مباشرة بين الادارات المتخصصة فى الدولة وبين ممثليهم المعتمدين بالسفارات . اذ تنص هذه المادة على « أن السفير يتلقى تعليماته مباشرة من وزير الخارجية ومن الوزراء الآخرين عن طريق وزير الخارجية ، وذلك فيما عدا مايتصل بالسلطات المخولة لوزير الدفاع بموجب المادة ١٦ من المرسوم المشار اليه والصادر فى ٧ يناير ١٩٥٩ وتلك المخولة لوزير التعاون بموجب القرار المشار اليه والصادر فى ٦ يونيو ١٩٧٤ » .

ب) وبالاضافة الى الجهاز التنفيذى يجب أن ندخل البرلمان فى حسابنا أيضا وهو جهاز تتباين اختصاصاته من دولة لأخرى . وكقاعدة عامة فان تدخل البرلمان فى المسائل الخاصة بالشئون الخارجية هو تدخل لاحق . وذلك اذا استثنينا الرقابة التى يمارسها عند التصويت على الاعتمادات المالية . ولكنه قد يعترض على التصديق على معاهدة (مثال : رفض الكونجرس الأمريكى التصديق على معاهدة فرساى ، ورفض الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق على المعاهدة المنشئة للجماعة الأوربية للدفاع عام ١٩٥٤) . وقد تسقط الحكومة بسبب مبادراتها الخارجية (وهو ماحدث فى مرات عديدة أثناء الجمهورية الرابعة) . ويتمتع الكونجرس فى الولايات المتحدة الأمريكية بسلطات عريضة حيث يتعين على البيت الأبيض أن يحصل على موافقة الكونجرس المسبقة ، وفى كل حالة على حده ، بالنسبة لمعظم النفقات الخاصة بالدفاع والمعونات الخارجية وتعيين السفراء .

ج) وترتبط الرقابة البرلمانية ارتباطا وثيقا بلعبة الأحزاب السياسية[١٩] . ففى النظم ثنائية الأحزاب ، حيث تتناوب الأغلبية الحاكمة السلطة لفترات مختلفة ، يقوم التعاون والتماسك عادة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . ومع ذلك فانه يجب أن نأخذ فى اعتبارنا امكانية حدوث توترات داخل حزب الأغلبية ، أو فى صفوف المعارضة . ففى بريطانيا لايمثل حزب المحافظين جبهة متماسكة فيما يتعلق بالموقف من الجماعة الأوربية ، كما يعد الانقسام اكثر عمقا فى صفوف حزب العمال سواء فيما يتعلق بالمشكلات الأوربية أو بالمشكلات الدفاعية (وهو مايفسر جزئيا انفصال جناحه اليمينى وتشكيل حزب اشتراكى ــ ديمقراطى جديد على استعداد للتحالف مع الحزب الليبرالى فى الانتخابات التشريعية القادمة) . وعند الاستفتاء على عملية اعادة طرح موضوع انضمام بريطانيا الى السوق المشتركة عام ١٩٧٥ فقد وجدنا زعماء عماليين يقومون بحملة مشتركة جنبا الى جنب مع زعماء من المحافظين لحث الناخب البريطانى على الإدلاء « بنعم » فى الاستفتاء وذلك فى مواجهة معارضى الوحدة الأوربية من

الحزبين . وفى الولايات المتحدة نجد أن الخطوط الحزبية لاتتلاقى الا نادرا حول الخيارات الأساسية للسياسة الخارجية . فحتى انتخابات نيكسون للرئاسة ، استطاع البيت الأبيض أن يحصل على تأييد لسياسته الخارجية من أغلبية مكونة من الجناح المعتدل فى كلا الحزبين الديمقراطى والجمهورى . ويؤدى هذا الوضع الى تحقيق قدر من الاستمرارية فى السياسة الخارجية وخصوصا عندما لايتمتع الرئيس ، وهو مايحدث عادة ، بأغلبية حزبية داخل الكونجرس . لكن غياب الانضباط الحزبى لايسهل دوما ، أيا كانت الظروف ، من مهمة الادارة القائمة .

أما فى النظم متعددة الأحزاب فان كل شىء يتوقف على مدى صلابة التحالفات المشاركة فى السلطة . وعندما تكون هذه التحالفات هشة وغير مستقرة ، كما جرى عليه الحال أثناء الجمهورية الرابعة ، فان السياسة الخارجية لاتدار فى هذه الحالة الا على أساس قانون « القاسم المشترك الأدنى »[٢٠] . فاذا ضم التحالف القائم حزبين يتمتعان بالأغلبية فى البلاد (وهو وضع الجمهورية الخامسة بعد التعديل الدستورى لانتخاب رئيس الدولة بالاقتراع المباشر) ، فان كل شىء فى هذه الحالة يتوقف على العلاقة بين الحزبين . وقد تعرض التضامن الحكومى أثناء فترة رئاسة جيسار ديستان الى اختبارات قاسية عديدة بسبب « تذمر » الديجوليين ، كما شهد التحالف بين الاشتراكيين والشيوعيين ، منذ الأشهر الأولى لفترة رئاسة ميتران ، خلافات حادة ، وخصوصا بين قيادات الحزبين ، حول تقييمهما للأوضاع العالمية وبالذات للوضع فى بولندا . وغالبا مالا تتطابق ، فى فرنسا كما فى معظم الدول الأخرى ، خطوط التحالفات التى تتم أثناء الفترات الانتخابية استنادا الى أوضاع داخلية ، مع خطوط التحالفات التى يمكن أن تقوم استنادا الى المواقف الخاصة بالسياسة الخارجية وهو وضع يسمح فى بعض الظروف بقيام تحالفات ذات هرم مقلوب **à front renversé**[٢١] . وأخيرا فان التماسك الحزبى قد لايتحقق دائما وخصوصا تجاه بعض المشكلات الشائكة من مشاكل السياسة الخارجية (كمشكلة الشرق الأوسط مثلا) .

د) إن الأحزاب ليست هى الهيئات الوحيدة على قائمة المنظمات والجماعات التى تتدخل أثناء عملية صياغة السياسة الخارجية وتلعب فيها دورا . اذ لايمكن تصور أن تتخذ المنظمات المهنية موقفا سلبيا او تقف مكتوفة الأيدى أمام ماتتخذه الحكومة من مبادرات تمس مصالحها . فقد اعترض المزارعون الأمريكيون على قرار الرئيس كارتر بفرض الحظر على بيع الحبوب الأمريكية الى الاتحاد السوفيتى ، واستطاعوا أن يحصلوا من الرئيس ريجان ، خليفته ، على قرار برفع هذا الحظر . ويمارس الاتحاد الوطنى لنقابات الزراعيين ضغوطا هائلة على الحكومة الفرنسية للحصول على قرار برفع الأسعار التى حددها مجلس وزراء السوق الأوربية المشتركة ، فاذا لم تتم الاستجابة إلى طريق قرار اوروبى برفع الأسعار يصدر من بروكسل فانه يلجأ حينئذ الى طلب معونة من الحكومة الفرنسية ، عادة مايحصل عليها . وعلى الرغم من أن الممول الفرنسى هو الذى يتحمل عبء هذه المعونة ، الا أن طريقة تطبيقها عادة ماتثير تحفظات

وحنق الشركاء فى الجماعة الأوربية . وقد استطاع كل من رجال الصناعة ونقابات عمال النسيج الذين تضرروا من جراء منافسة المنسوجات المستوردة من الدول منخفضة الأجور ، الحصول على مزايا ضريبية (وهو شكل غير مباشر من اشكال الدعم) وموافقة الحكومة على العودة الى اجراءات الحماية فى حدود مايسمح به الاتفاق الخاص بالألياف المتعددة l'accord multifibre والذى تم مد العمل به عام ١٩٨١ . وتدافع الشركات بصلابة عن مصالحها التى قد لاتتطابق فى بعض الأحيان مع استراتيجية الحكومة القائمة على السلطة. وغالبا ماتغمض الحكومات عينيها عن عدد من المبادرات الخاصة التى من شأنها خدمة مصالحها العاجلة (حصيلة النقد الناتجة عن تجارة السلاح مثلا) حتى وأن كان يتعين عليها أن تتحمل ، على المدى الطويل ، الآثار الديبلوماسية والعسكرية الناجمة عن هذا التغاضى .

وبالأضافة الى عملية تحديد المواقف القطاعية هذه ، يحدث أحيانا أن ينحو أرباب الأعمال مجتمعين le patronat الى تنظيم هياكل مؤسسية ودواليب للعمل تسمح لهم باقامة شبكة علاقات دولية خاصة بهم مع الشركات والحكومات الأجنبية والتعاون الوثيق مع السلطة السياسية بما يسمح بتحقيق المرونة الديبلوماسية المطلوبة . وهذا هو حال تنظيم الكيندانرن اليابانى Keindanren الواسع النفوذ والذى استطاع تشكيل حوالى عشر من « لجان التعاون » الثنائية (بما فى ذلك لجنة للتعاون مع الاتحاد السوفيتى) او الاقليمية ، وهى لجان يحق لها تعيين ممثليها « لدى الجهات المعنية والاستشارية المختصة بتقديم النصح للحكومة » ، والتى يعود لها الفضل فى « المشاركة فى صياغة السياسة الاقتصادية الوطنية » . ولا يتردد الباحثون اليابانيون فى التأكيد على أن هذه « الديبلوماسية الخاصة التى تمارسها نقابة أرباب الأعمال » هى بمثابة « وزارة ثانية للشئون الخارجية »[٢٢] .

ان تدخل ارباب الأعمال فى السياسة الخارجية للدول التى تسود فيها الحرية الفردية تبدو مسألة بديهية . ولكن هذه الملاحظة لاتكفى وحدها للدلالة على جوهر وتوجهات هذا التأثير الذى يتم لحساب المصالح الخاصة . وعلى الرغم من أن الرئيس ايزنهاور أمكنه أن يعلن ، فى خطاب الوداع ، ادانته لشرور « المجمع الصناعى العسكرى » مدعما بذلك مقولة وجود تواطؤ بين الأوساط التجارية وبين المشاعر المعادية للشيوعية والسائدة فى أوساط العسكريين الأمريكيين ، الا أن عددا آخر من الملاحظات ينفى صحة هذه الرؤية التبسيطية للأشياء . فقد استطاع كل من بروس راست Russett واليزابيث هانسون E.L. Hanson أن يجريا تحقيقا اشارا فيه الى أن السمعة المحافظة لهذه الأوساط لم تحل دون مطالبتها ، ابتداء من عام ١٩٦٧ ، بانهاء الحرب فى فيتنام ، وتوصلا الى نتيجة مرضية مفادها « أن السياسة الخارجية لاتمثل بالنسبة لرجال الأعمال الأمريكيين ، سواء كانوا من الصقور أو من الحمائم ، أولوية الأولويات . وفى هذا لايختلف رجال الأعمال كثيرا عن غالبية الأمريكيين ... فالأعمال بالنسبة لرجال الأعمال الأمريكيين هى اعمال قبل أى شىء آخر .. « وهى ربما أعمال أو » شئون « داخلية أولا »[٢٣]

أما الممارسون فلهم رأى أشد قسوة . اذ لم يتردد جيمس شليزنجر J. Schlesinger بعد أن ترك منصبه كوزير للدفاع ، فى أن يكتب قائلا : « لقد اتضح أن رجال الأعمال هم من أكثر جماعاتنا القيادية طوبائية فيما يتعلق بتوقعاتهم من سياسة الوفاق مع الشرق . فقد أثبت رجال الأعمال ، والذين سيطرت على عقولهم مشكلات الانتاج والبيع ، تاريخيا أنهم على قدر كبير من الغباء السياسى وأنهم لايبالون بالأزمة التى يخلقها تطور القوى الاجتماعية والتى تشكل مركز الاهتمام الرئيسى بالنسبة لقيادة الحزب الشيوعى . وبالنسبة للسوفييت فان سذاجة رجال الأعمال الغربيين تعد مضربا للأمثال ومصدرا من مصادر التهكم والسخرية (وهى سخرية ترجع أصولها الى المقولة المنسوبة الى لينين والتى تفيد بأن البرجوازية يمكن أن تستمتع بالرغبة فى بيع حبل المشنقة المخصص للالتفاف حول عنقها)[٢٤] .

أما هنرى كيسنجر فقد اصطدم بوزارة التجارة التى يعكس وجهة نظرها عموما « الاتجاه المدهش لرجال الأعمال الأمريكيين والذين يعارضون الشيوعية بكل قواهم . وهم نظريا يطالبون بالتشدد فى مواجهة الشيوعيين وغالبا مايوجهون الاتهامات للحكومة بسبب ماتقدمه للشيوعيين من « تنازلات » . ولكن حين يتعلق الأمر بالتجارة نجدهم يتبنون وجهة نظر مختلفة تماما . فعندما كنت فى الحكومة اكتشفت أن أكثر الناس تأييدا للتعامل التجارى بين الشرق والغرب هم تلك المجموعة من الرأسماليين الذين لايكفون عن تحقير النظرية اللينينية . وهؤلاء هم من أنصار السوق الحرة على الأقل عندما تترتب على تلك الحرية امكانية زيادة حجم أعمال شركاتهم . وحين تقرر الحكومة وضع بعض القواعد أو القيود الضرورية لاخضاع العلاقات الاقتصادية للأهداف السياسية فانهم يعتبرون ذلك نوعا من « تدخل الحكومة فى شئونهم » . والواقع أن السياسة تختفى تماما حين يتمكن الاتحاد السوفيتى من الوصول الى أسواقنا للحصول على قروض أو سلع استنادا الى معايير اقتصادية بحته . وربما كان رجال الأعمال الأمريكيين حساسين بشكل خاص تجاه بساطة وطيبة الموظفين السوفييت والذين لايكفون عن مدح هؤلاء الذين يريدون التأثير عليهم . وعادة مانجد هذا النوع من الصداقة ، الممزوجة بجرعة خفيفة من النشوة ، سائدا فى اجتماعات بعض الهيئات التجارية الرأسمالية »[٢٥] .

ومن المفيد هنا ملاحظة أن احدى أقوى المنظمات الخاصة برجال الأعمال تأثيرا فى الولايات المتحدة ألا وهى The Business Round هى التى طلبت من الرئيس رونالد ريجان خفض النفقات العسكرية بدرجة ملحوظة لتخفيض عجز الميزانية المقرر لعام ٨٢ ـــ ١٩٨٣ .[٢٦] ولايجب أن نخلص من هذه الملاحظات بأية نتائج تعطى انطباعا « بالنزعة السلمية pacifisme لأرباب الأعمال أو لاستعدادهم للتآلف مع « الشيوعية » ، ولكننا قصدنا بذلك فقط التأكيد على أن « الأعمال هى الأعمال » وعلى أن الدفاع عن المصالح العاجلة يمكن أن يتغلب ، فى ظروف عديدة ، على الاستراتيجية طويلة الأجل للقادة السياسيين .

ه) كذلك فقد يكون لكل من الادارة Administration بالشركات العامة entreprises publiques مصالح وأهداف خاصة تدافع عنهما . فمثلا هناك تنافس بين أسلحة الجيش الثلاثة : (المشاة ، البحرية ، الطيران) يؤثر على الخيارات الاستراتيجية للحكومة . وقد فسر اختيار الجنرال ميرى Méry قائدا عاما للقوات المسلحة أثناء فترة حكم جيسكار ديستان ، من جانب الطيران والبحرية ، على أنه تخلٍّ عن استراتيجية الردع ، واعتماد لاستراتيجية « المعركة الأمامية la bataille de l'avant » .[٢٧] وعلى العكس من ذلك يبدو أن تعيين الجنرال سولنييه Soulnier ، والذى كان قائدا للقوات الجوية الاستراتيجية ، قائدا عاما للقوات المسلحة بعد تولى الرئيس الجديد للحكم عام ١٩٨١ ، يشير الى توجه جديد لصالح الأسلحة المساندة لقوة الردع .

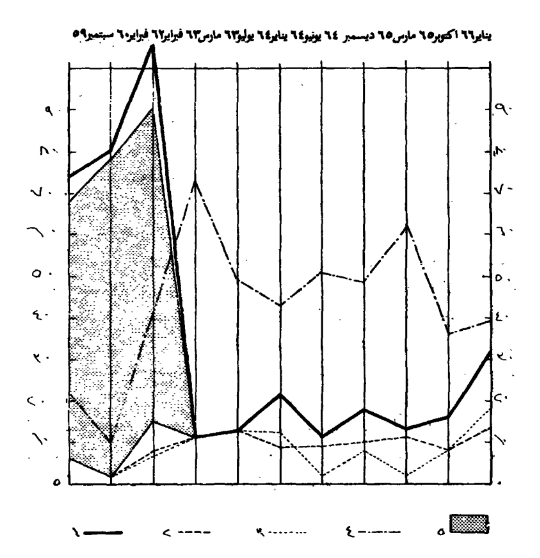
وللشركات العامة ، على الرغم من خضوعها لرقابة الدولة وتوجهات الحكومة « سياسة » خاصة بها قد تتعارض مع سياسة الحكومة أو تؤثر عليها بما يتمشى مع رغبة هذه الشركات . فعندما تقوم الشركة المستقلة للمواصلات الباريسية بابرام عقد لبناء مترو الأنفاق فى مكسيكو ، فان الذى يتأثر هنا هو ميزان المدفوعات فقط . ولكن حين تقرر شركة فى مثل قوة شركة الغاز والكهرباء الفرنسية أن تلعب بورقة المفاعلات النووية أو ورقة الغاز الطبيعى (من سيبيريا أو الجزائر) حتى النهاية ، فانه يحق لنا فى هذه الحالة أن نتساءل ليس فقط عن الحدود الفاصلة بين ماهو « سياسى » وماهو « فنى » ولكن أيضا عن الحدود الفاصلة بين المصلحة الخاصة لشركة وبين الدفاع عن المصلحة القومية كما تعبر عنها القيادة السياسية . وتستطيع شركة مطارات باريس Aéroport de Paris ، وهى شركة عامة ، أن تبرم عقوداً لبناء المطارات فى الخارج وتمثيل فرنسا فى المفاوضات التى تتم فى اطار التنظيمات الدولية الخاصة بالمطارات حيث تعالج قضايا تتعلق فى جانب منها بالنقل الجوى الدولى .[٢٨] وقد لاتتطابق سياسة هذه الشركة بالضرورة مع سياسة الحكومة أو سياسة شركات الطيران الكبرى (وخاصة اير فرانس) والتى تلعب دورا هاما فى هذا الميدان من ميادين النشاط الدولى وتتأثر به مصالحها الضخمة .

و) وأخيرا فليس من المستغرب أن نتساءل عما اذا كان يتعين على الحكومة ، حين تكون بصدد بلورة سياستها الخارجية ، الاستجابة لضغوط اقليمية نتيجة اختلاف سكان الأقاليم ومصالحهم . وعلى هذا السؤال يجيب سيرجيو رومانو بالايجاب ، فيما يتعلق بايطاليا[٢٩] ، حيث نجد أن الشمال المصنع يميل نحو أوروبا ، بينما يفضل الجنوب « أو الميزوجيورنو Mezzogiorno ، أن يتجه ببصره صوب البحر الأبيض المتوسط . وفى فرنسا نجد أن مزراعى وسط فرنسا يعارضون بشدة انضمام اسبانيا والبرتغال الى السوق الأوربية المشتركة أكثر من معارضة أى فريق فرنسى آخر . وكيف يمكن ألا تتأثر السياسة الخارجية الكندية بمحاولة اقليم الكويبك الانفصالية أو برغبة سكان كولومبيا البريطانية فى دعم علاقاتهم التجارية باليابان ، وكيف يمكن أن تغفل السياسة الخارجية البلجيكية أثر التوترات القائمة بين اقليمى الفلاندر والوالوف ؟

ز) وأخيرا فمن الملائم هنا أن نفرد ، الى جانب المصالح الخاصة التى يتعين الدفاع عنها ، مكانا « للأهواء » التى تجد فى الفوضى التى تخيم على النظام الدولى فرصة مواتية للانطلاق والظهور جهارا نهارا . وتلعب الصحافة فى هذا الاطار وخصوصا فى الولايات المتحدة الأمريكية دورا جوهريا كمضخم للجدل الدائر ، وككاشف للتوترات القائمة بين المراكز المختلفة لاتخاذ القرارات . ومن هذا الشرخ الذى تحدثه ، وتهيئه أجهزة الأعلام ، تحاول كل الجماعات المختلفة واللجان والمدارس الفكرية والكنائس الراغبة فى التسرب لعرض وجهة نظرها فى القضايا الدولية والتأثير على السياسة الخارجية للدولة تجاه هذه القضايا أثناء بلورتها . ففى يناير ١٩٨٢ انتقدت جميع النقابات العمالية الفرنسية ، فيما عدا النقابة العامة للعمل C.G.T ، صفقة الغاز الطبيعى مع الاتحاد السوفيتى اذ رغبت هذه النقابات فى التعبير عن عدم رضائها ازاء السلوك السوفيتى تجاه الأزمة البولندية . وفى هولندا فان الكنائس هى التى استطاعت أن تجبر الحكومة التى شكلت عقب انتخابات يونيو ١٩٨١ على تأجيل أى قرار يتعلق بنشر الصواريخ النووية الجديدة على الأراضى الهولندية[٣٠] .

وتقبع وراء هذه المبادرات الدقيقة مشكلة أوسع وأكثر شمولا وهى مشكلة الرأى العام . فالمشكلات الداخلية العاجلة (البطالة ، التضخم .. الخ) هى التى تحظى عادة بالاهتمام الأساسى للرأى العام ، وذلك فيما عدا أوقات الأزمات الدولية الخطيرة (أنظر الجدول ٦٧) . وفى الوقت نفسه يظهر الرأى العام قدرا مدهشا من التقلب أو التلون والانصياع وراء الأمر الواقع حتى وأن انتهى هذا الأمر بالفشل .[٣١] . لكن ذلك لايحول دون أن يمارس الرأى العام ، من خلال الانتخابات ، دورا مؤثرا على خيارات القادة ، ومن ثم ، على التوجهات السياسية العامة فيما بعد .[٣٢] ويندر أن يصبح الرأى العام قوة تمتلك زمام المبادرة الا فى الفترات الانتخابية ، وفيما عدا ذلك فان قدرته تكمن أساسا فى امكانية عرقلة أو وقف تنفيذ قرارات سبق اتخاذها من جانب الحكومات . فقد احتاج الأمر الى قدر غير قليل من العناد والمثابرة والمهارة السياسية لكى يتمكن الجنرال ديجول من التغلب على مقاومة الرأى العام الفرنسى لاستقلال الجزائر . وربما يكون نيكسون مغاليا تماما ومفرطا فى الثقة حين كتب يقول « كنا قد كسبنا الحرب سياسيا وعسكريا فى فيتنام » .. ، ولكنه محق تماما حين يضيف قائلا « لقد حلت الهزيمة محل النصر لأننا خسرنا الحرب سياسيا فى الولايات المتحدة الأمريكية — لقد تسمم الرأى العام الأمريكى بواسطة الصحافة وأسهم فى ذلك « منشقون » كان يعتصرهم الندم لأنهم أول من تسببوا فى ارتكاب الأخطاء السياسية » .[٣٣] ان الاهتمام الذى يبديه القادة الغربيون بموجات المد والجزر السلمية أو الحيادية التى يطفح بها الرأى العام الأوروبى من حين لآخر يؤكد على أن تيارات الرأى هذه ، هى تيارات تؤخذ فى الاعتبار حتى ولو كانت تعبيرا عن الأقلية .

الشكل ٦٧ : موقع السياسات الخارجية من اهتمامات الرأى العام الفرنسى



١ ــ النسبة المئوية للاجابات التى أعطت أولويه لمجمل المسائل الدوليه
٢ ــ النسبة المئوية للاجابات التى أعطت أولويه للمشكلات المتعلقة بالسلم والعلاقات الدولية
٣ ــ النسبة المئوية للاجابات التى أعطت أولويه للمشكلات الأوروبية
٤ ــ النسبة المئوية للاجابات التى أعطت أولويه للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية .
٥ ــ النسبة المئويه للاجابات التى أعطت أولوية للمشكلة الجزائرية .

الشكل رقم ٦٨ : الرأى العام البريطانى وأزمة السويس

تاريخ السؤال	الأجوبة
٧ ــ ٨ سبتمبر ١٩٥٦ : هل تؤيد أو تعارض موقف الحكومة الفرنسية من أزمة السويس ؟	٤٢ مؤيد ٤٠ معارض ١٨ بلا رأى محدد
١ ــ ٢ نوفمبر ١٩٥٦ : هل تؤيد أو تعارض ، بشكل عام ، الطريقة التى عالج بها إيدن الوضع فى الشرق الأوسط منذ العدوان الإسرائيلى على مصر ؟	٤٠ مؤيد ٤٦ معارض ١٤ بلا رأى
١٠ ــ ١١ نوفمبر ١٩٥٦ : نفس السؤال	٥٣ مؤيد ٥٢ معارض
١ ــ ٢ ديسمبر ١٩٥٦ : نفس السؤال	٥٢ مؤيد ٣٥ معارض ١٤ بلا رأى

المصدر : B.I.P.O

الشكل رقم ٦٩ : موقف الرأى العام البريطانى من عضوية بريطانيا للسوق المشتركة
« هل تؤيد أن تعترض على جهود الحكومة للالتحاق بالسوق المشتركة » ؟

	يناير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر
مؤيدون	٢٢	١٩	٢٢	٢٣	٢٦	٢٥	٣١	٣٢	٤٤
معارضون	٥٨	٦٠	٦٠	٥٩	٥٨	٥٧	٥٢	٥١	٤١
لا يعرفون	٢٠	٢١	١٨	١٨	١٦	١٨	١٧	١٧	١٥

المصدر : قياسات معهد جالوب للرأى العام ، ١٩٧١ .

وأمام هذا العدد الكبير ، المتنوع من الفاعلين « تحت القوميين infrantionanx » والذين يسعون الى التسلل الى رقعة السياسة الخارجية ، فقد نقع تحت اغراء القول بأن وظيفة الحكام تنحصر بالتحديد فى لعب دور الحكم بين هذه المصالح والاتجاهات المتعارضة لتحديد الخط المشترك وصياغة « الاجابة » reponse أو « المُخرج out put » على التحديات défis أو « المدخلات inputs » القادمة من العالم الخارجى . ويمثل هذا الوضع مايجب أن يكون عليه الحال من الناحية النظرية . ولكنه لايتم عمليا على هذا النحو . اذ تلقى قراءة مذكرات هنرى كيسنجر[٣٤] الضوء على المشاحنات العنيفة التى تحدث عادة بين مختلف الأطراف فى أجهزة البيت الأبيض ، والخارجية ، والبنتاجون ، والتى تشمل وزارة التجارة أحيانا . وقد برهنت أبحاث ستانلى هوفمان ، على عكس الرأى الشائع فى فرنسا ، على أن آليات التنسيق التى وضعت تباعا لتحقيق التجانس فى سلوك السياسة الخارجية الأمريكية كان مصيرها الفشل .[٣٥] ولم تحقق ادارة الرئيس كارتر أو الرئيس ريجان أى تقدم ملموس فى هذا الصدد .

فهل كفلت النظم الأخرى استقلالية اتخاذ القرار ؟ ان تحليل فترة حكم ديجول قد يؤدى الى الخروج بنتائج مضللة حول هذه النقطة . فاذا كانت سلطة ديجول الشخصية ، فيما يتعلق بمعالجة « شئون الخارج » ، قد سادت بلا منازع أو صدع ، الا أنه ليس من المؤكد أن يكون خلفاؤه قد ورثوا نفس الكاريزما . وهل كان مبعث الضبابية والتردد اللذان ميزا سياسة جيسكار ديستان الخارجية وتسببا فى توجيه كثير من النقد اليها يرجع الى تلك الانتقائية الشخصية التى كانت أكثر حساسية تجاه المشكلات حسب تعقيدها وليس حسب أهميتها إن عدم التطابق فى الآراء والذى يتزايد ليس فقط بين صفوف الأغلبية الحاكمة وأنما ايضا داخل الفريق الحاكم نفسه ، ومنذ أن اصبحت السياسة الخارجية موضعا للتكهنات بعد العاشر من مايو ١٩٨١ ، يبرهن فيما يبدو على غموض او ضعف التوجهات الدبلوماسية والاستراتيجية العامة . ان المقارنة مع دول أخرى متعددة الأحزاب وديموقراطية تؤدى بنا الى نتيجة حصيفة مفادها أن القرار فى السياسة الخارجية هو ثمرة حل وسط بين موقفين متعارضين بداية أو هو ، على أسوأ الحالات ، انعكاس لانتصار مصلحة أو وجهة نظر خاصة ان لم يكن ببساطة ووضوح تعبيرا عن نجاح مناورات مستترة قام بها هذا الموجه الخفى أو ذاك .[٣٦] وفى جميع الأحوال فان هذه الصورة هى بعيدة تماما عن تلك التى يرسمها القانونيون عن الدولة والتى مفادها « أنه يمكن اعتبار كل دولة بمثابة رجل واحد » . واذا ماأردنا أن نتعرف على الظروف الحقيقية التى يتم فيها اتخاذ القرار فى السياسة الخارجية ، فان ذلك لايجب أن يتم تحت شعار أو مبدأ مجرد وغير واقعى وانما يتعين دراسة الظروف المحددة والدقيقة التى يتم فيها اتخاذ القرار فى كل حالة على حدة .

ب) السياسة الداخلية والسياسة الخارجية

إن دراسة الكيفية التى تصاغ بها السياسة الخارجية تطرح ، على الأقل بالنسبة للنظم التعددية والديمقراطية ، سؤالا جوهريا يتمثل فى العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية .

صحيح أنه لايجب أن يغيب عن ذهننا مطلقا أن السياسة الخارجية تخضع لقيود خاصة نظرا لأنها تتعلق بفاعلين نخلع عليهم صفة السيادة ومعهم يتم البحث دوما ، بالتفاوض أو بالقوة ، عن تسوية دائما ماتكون صعبة المنال وغالبا ماتكون هشة ـــ وقد حظيت مهمة السياسة الخارجية هذه بالسبق على السياسة الداخلية ، وذلك لفترة طويلة . لقد ذهب ميكيافيللى الى حد القول « بأن المسائل الداخلية سوف تعالج دوما حين تعالج المسائل الخارجية مالم يحدث تآمر داخلى يعكر صفو الحال » ، أما الجنرال ديجول ، وهو تلميذ أمين لأستاذه الفلورنسى فقد افتتح مذكراته عن الحرب بالتأكيد على « أن فرنسا لاتصبح فرنسا حقيقة الا حين تحتل مكانا فى الصف الأول بين الدول .. فالمشروعات الكبرى والطموحة هى وحدها القادرة على تعويض بذور التنوع والتشتت المغروسة داخل الشعب الفرنسى نفسه »[٣٧] .

وقبل أن نحدد أسبقية كل من السياسة الخارجية والسياسة الداخلية فانه يتعين علينا أن نتساءل أولا حول ماإذا كان يمكن أن نفصل فصلا قاطعا بين هذين الوجهين من أوجه النشاط الدولى . وعلى هذا التساؤل تجيب النظرية الكلاسيكية دون تردد بالاثبات ، اذ أن هذه النظرية تقوم على افتراض الخصوصية الجذرية للسياسة الخارجية . غير أن فحص الممارسات المعاصرة يوحى بالتوصل الى نتائج عكسية . فقد ترتب على قابلية الحدود للاختراق من جانب كل أنواع التدفقات القادمة من الخارج (حركات السكان ، البضائع ، رؤوس الأموال ، التكنولوجيا ، الأفكار) ليس فقط زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وانما احدثت هذه التدفقات فى الوقت نفسه تداخلا compénétration بين ميادين « شئون الداخل » وميادين « شئون الخارج » ، والتى بقيت تقليديا ولفترة طويلة مميزة ومنفصلة تماما الواحدة عن الأخرى ، وأصبح من الصعوبة بمكان الفصل القاطع بينهما .

ومن المؤكد أنه مازالت هناك أنشطة « داخلية » خالصة لاتأثير يذكر لها على السياسة الخارجية . فالتخطيط العمرانى لقرية ما ، أو الجدل المثار حول الضرائب المهنية لايثيران اهتمام العالم الخارجى ، لكن الخط الفاصل بين ماهو داخلى وماهو خارجى سرعان مايتلاشى : فشق طريق جديد ، وتحسين أوضاع المعسكرات الصيفية والاكثار من التجهيزات والأدوات الرياضية كلها مسائل قد تؤدى الى تنشيط السياحة ، وهى مصدر ثمين من مصادر النقد الأجنبى . وفى الوقت نفسه فان تغيير نظام الضرائب قد يشجع أو لا يشجع الاستثمارات الأجنبية . ولكى نقدر عمق هذا التداخل فربما كان من الأفضل أن نبدأ بتحديد حقل السياسة الخارجية ثم نقوم فى سياقها بتحديد الدوائر متحدة المركز مع السياسة الداخلية .

أ) اعتمدت السياسة الخارجية على عنصرين أساسيين دائما هما الدبلوماسية والدفاع ، ومن الملائم أن نضيف اليهما اليوم عنصرا ثالثا يتصل بسياسة التعاون والتنمية . وفى هذه الدائرة الأولى أمكن أن نتعرف بوضوح على الخصائص المشكلة « للمجال المحجوز domaine reservé » للقادة الجالسين على قمة الهرم السياسى فى جميع دول العالم . ومع ذلك فان هذه الأنشطة الثلاثة تتصل ببعضها اتصالا

وثيقا وتتشابك ، ولايوجد من بينها من تنعدم صلته بالشئون « الداخلية » . فالدبلوماسيه والدفاع كانا على الدوام وثيقى الارتباط الى الدرجة التى تجعلنا فى حل من اقامة الدليل على ذلك ، أما ميدان التعاون والمساعدة الخارجية فهو ميدان يقوم على خدمة أحدهما أو كلاهما ، وعادة مايسمح بتلافى أوجه القصور الذى قد يعترى أى منهما أو كلاهما .(٣٨)

فالديبلوماسية الذكية ، وخصوصا تلك التى لاتتوقف كثيرا عند « المبادىء » تستطيع فتح أسواق مربحة لتصدير المنتجات الوطنية ، كما قد تؤدى سياسة الدفاع الى تنشيط صناعة السلاح التى قد تضطر بدورها الى اللجوء الى التصدير لتقليل النفقات العامة وخفض تكلفة الانتاج . كذلك تؤدى سياسة التعاون الى خلق وظائف جديدة فى اطار المعونة الفنية ، وتمكن القطاع الخاص من الحصول على صفقات تجارية فى مقابل المعونة المالية التى تقدمها الحكومات والواقع أننا لانستطيع أن نتعرف بالضبط ، وعلى وجه اليقين ، على طريقة الأداء فى تلك الدائرة السببية **circuit de causalité** . فالى أى مدى نستطيع أن نقول أن سبب التأييد الذى تمنحه اليابان ، والى حد ما اوروبا الغربية ، الى الدول العربية يكمن فى التعاطف الأيديولوجى أم أنه مدفوع فى الواقع بالرغبة فى الدفاع عن مصالح مادية بحته تكشف القناع فى الواقع عن مصالح الشركات الكبرى ؟ وهل كان الدافع وراء تزويد فرنسا للعراق بمفاعل نووى يكمن فى الاعتبارات الجيو ـــ ستراتيجية على النحو الذى تراه السلطات السياسية وحدها أم كان هو الرغبة فى فتح آفاق جديدة أمام قطاع صناعى وفير الربح ؟ وفى هذه الحالة الأخيرة تصبح الاعتبارات الداخلية هى الغالبة على الاعتبارات الديبلوماسية .

ب) واذا كان هذا هو الحال بالنسبة للقطاع المقصور تقليديا على « السياسيين » أو «محترفى » السياسة الخارجية ، فمن باب أولى أن تمتد منطقة التماس بين « الداخلى » و « الخارجى » الى الدائرة الثانية حيث توجد الانشطة الاقتصادية والمالية . فكل قرار يتخذ فى ميدان النقود او الائتمان او التجارة او الصناعة او الزراعة او السياحة أو الاستهلاك او استغلال الموارد البحرية ، يستحيل حصره أو تحديده فى الاطار الداخلى أو الخارجى المحض . ذلك لان أى اجراء تشريعى أو تنظيمى ينطوى بالضرورة على اوضاع تؤثر على تدفق رؤوس الأموال او البضائع من والى الخارج ، وفى الوقت نفسه فمن شأن اى التزام ترتبط به الحكومة مع الحكومات الأخرى سواء فى اطار الاتفاقيات الثنائية او الجماعية ، مثل تلك التى تناقش فى اطار منظمة الجات أو السوق الأوربية المشتركة ، أن يؤثر بالضرورة على النشاط الاقتصادى الداخلى وعلى التوازنات بين القطاعات أو الفئات الاجتماعية والمهنية المختلفة . ويحدث نفس الشىء حين يصدر قرار من الخارج يفرض من جانب واحد ، على سبيل المثال ، رفع سعر البترول الخام أو اسعار الفائدة . وعلى الرغم من أنه لايوجد خلط بين ماهو داخلى وماهو خارجى فى هذا المجال الا أن شبكة التفاعلات بينهما تحمل أقصى قدر من الكثافة والحدة . وفى هذا السياق تجد الحكومات نفسها مضطرة للنضال على جبهتين بشكل دائم : جبهة شركائها فى الخارج وجبهة محاوريها فى الداخل .

جـ) وتنطوى الدائرة الثالثة على عدد من الأنشطة (الثقافية والاجتماعية والتقنية) وهى بطبيعتها أقل تأثرا بالأوضاع الخارجية وتملك الحكومات بصددها وسائل للسيطرة عليها تتيح لها هامشا معقولا من حرية المناورة . ومع ذلك نجد أن الاجراءات التنظيمية الدولية تلقى بثقلها عليها بشكل متزايد (وهذا واضح على سبيل المثال فى قطاع المواصلات والاتصالات) ، كذلك يتعين الأخذ فى الاعتبار تلك القيود او الضغوط ، المعنوية على الأقل ، التى تفرضها المنظمات الدولية مثل اليونسكو فى ميدان الثقافة ومنظمة الصحة الدولية فى ميدان الصحة ومنظمة العمل الدولية فى ميدان العمل وكذا عملية الرقابة التى قد تمارسها المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان على المحاكم الداخلية فى الدول الموقعة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان .

فى هذا الاطار يحسن بنا أن نتخلى عن تبنى مفهوم « السيادة » واحلاله بمفهوم آخر أكثر تواضعا وواقعية وهو مفهوم استقلال سلطة الحكومة فى اتخاذ القرار . لكن المشكلة تطرح نفسها على ارض الواقع باكثر مما تطرح نفسها على ارضية القانون . فحتى فى المجالات التى لاتزال تحتفظ فيها السلطات السياسية باستقلالية القرار ، عادة ماتجد هذه السلطة نفسها مأخوذة بين شقى الرحى حين يفرض عليها أن توائم بين الاعتبارات المتناقضة الصادرة عن كل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ، وكل ماتستطيع أن تفعله هو أن تحاول قدر الامكان السيطرة على لعبة تفاعل تبدو وكأنها تزداد تعقيداً على مر الأيام .[٣٩]

د) وانطلاقا من هذا التحليل يمكن أن نرفض ببساطة مجرد اثارة التساؤل حول التسلسل الهرمى لكل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية . فنظرا لأن العلاقة بينهما تتم أساسا فى صورة تفاعلات . لذلك فان الظروف هى وحدها التى تحدد اولوية احداهما على الأخرى : فالحكومة الاشتراكية قد تشرع فى تأميم المصارف والشركات الصناعية الكبرى (وهنا تحتل السياسة الداخلية المرتبة الأولى) ، ولكنها لاتستطيع أن تتجنب الآثار الاقتصادية لتقلب أسعار البترول أو أسعار الفائدة الأمريكية (وهنا تحتل السياسة الخارجية المرتبة الأولى) . وعندما يتعلق الأمر باسعار الحاصلات الزراعية فانه يتعين عليها أن تبحث عن حل وسط يمكنها من حماية الزراعة الفرنسية دون التضحية بالتضامن الأوروبى وهو ماقد يدفعها الى دفع تعويضات معينة للمزارعين فى حالة فشل محادثات بروكسل (وهنا نكون بصدد عملية توازن بين الضغوط الداخلية والضغوط الخارجية) .

ومع ذلك تبقى المشكلة كما هى لأنها لاتدرك فى الواقع على هذا النحو او تعالج بهذه الطريقة من جانب الأطراف المتصارعة . وكما يقول توكفيل فى مذكراته « ليس لدى الدول الديموقراطيه فى العادة سوى افكار مشوشة او خاطئة عن شئونها الخارجية ... وغالبا ماتعالج المسائل الخارجية من خلال منطق الداخل واسبابه »[٤٠] . وتستند هذه الأطروحة التى تؤكد على أهمية السياسة الداخلية بالمقارنة بالسياسة الخارجية على حجتين أساسيتين . أولاهما أن اهتمامات المواطنين العاجلة تنصرف فى العادة الى المشاكل اليومية (البطالة ، التضخم ، عدم التكافؤ فى توزيع الثروة ، الحماية الاجتماعية ... الخ) ، وهى كلها

مشاكل داخلية فى العادة . وهذا هو السبب الذى يدفع الأحزاب السياسية الى أن تولى فى برامجها الانتخابية اهتماما خاصا بالاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، ولا تحتل المسائل الخاصة بالسياسات الخارجية سوى أهمية تالية من حيث المرتبه .(٤١) والثانية أن الحكومات مسئولة أمام الهيئات البرلمانية كما أن القادة السياسيين يحاسبون على تصرفاتهم أمام الشعب عندما يرغبون فى اعادة انتخابهم . ولهذا فلا يجب أن نندهش عندما نلاحظ أن الحوار بين الحاكمين والمحكومين عادة ماينحصر فى نطاق السياسة الداخلية ويتم على ارضيتها . اذ ليس من مصلحة الحكام أن يكشفوا النقاب عن عجزهم فى مواجهة الضغوط الخارجية (وكان هذا بالقطع أحد الأخطاء التكتيكية التى وقعت فيها حكومة ريموند بار) . ويتطلع المحكومون الى التعامل مع قادة على مستوى المسئولية ولا يعنيهم فى كثير أو قليل أن يعرفوا أن موطن الداء الذى يعانون منه يوجد فى موسكو او واشنطن ، فى بكين او فى الرياض ، فى طهران او فى القدس . وهذا الوضع المعقد هو الذى يؤدى فى العادة الى أن تحكم « اعتبارت الداخل » صيغة الحلول المتعلقة « بقضايا الخارج ». وتؤدى هذه الأطروحة اذا مادفعناها الى منتهاها المنطقى إلى التأكيد على أن انتصار الديمقراطية وتزايد المشاركة السياسية للمواطنين فى ادارة الشئون التى تهمهم سوف يؤديان الى تضييق الفرص أمام استقلالية القيادة فى تصريف شئون السياسة الخارجية وتقليص هذه الأخيرة لتصبح مجرد « اسقاط » موجه نحو الخارج للهموم التى تسيطر على مسرح السياسة الداخلية .

ج) التغير والاستمرارية

ولكن يتعين علينا ، مع ذلك ، أن ندخل تعديلا جوهريا على هذا التفسير ، فاذا كانت الدول الديمقراطية تسير حقا وفقا للنموذج الذى تحدث عنه توكفيل ، حيث يتغير القادة وتتغير بالتالى التوجهات السياسية بصفة دورية ، فان استمرارية السياسة الخارجية تصبح مهددة فى هذه الدول ، وعلى نحو دائم . غير أننا نجد أن التجربة تثبت ، على العكس من ذلك ، ان الاستمرارية تنزع نحو التغلب على التغير عندما تكون بعض جوانب السياسة الخارجية موضع خلاف . وقد ثبت هذا بالفعل على الأقل فيما يتعلق « بالنواة الصلبة » للسياسة الخارجية (الديبلوماسية والدفاع والتعاون) وفى هذا المجال فانه لابد من مراعاة ليس فقط ضرورة احترام الالتزامات المتعاقد عليها من قبل وانما ايضا ادراك ديمومة الضغوط والتهديدات القادمة من البيئة الخارجية . فلم تكن امام اليسار الفرنسى أية فرصة حقيقية للوصول الى السلطة طالما كانت فروعه الثلاثة منقسمة على نفسها حول السياسة الخارجية ودون أن يكون لديها تصور بديل للسياسة الخارجية التى تبناها اليمين الفرنسى يمكن أن تقدمه للناخبين(٤٢) . وفى النهاية فقد كان الثمن الذى تعين على اليسار ان يدفعه لكى ينتصر فى الانتخابات هو أن يعلن موافقته على جوهر السياسات السابقة (حلف الأطلنطى ، قوة الردع ، الوحدة الأوروبية ، السياسة الأفريقية) التى انتهجها خصومه فى مجال السياسة الخارجية . وتؤكد الممارسات التى تنتهجها الأغلبية الجديدة منذ ١٠ مايو ١٩٨١ فيما يتعلق بهذه المحاور الأربعة من محاور السياسة الخارجية على أن اللحن المعزوف لم يتغير

حتى وأن اختلفت حدة بعض النبرات هنا أو هناك . وفى الولايات المتحدة نلاحظ أنه لم يترتب حتما على تناوب السلطة بين الديمقراطيين والجمهوريين قطيعة فجائية أو حادة فى خط السياسة الخارجية المتبع ، فهنا أيضا تفرض حقائق الموقف على القادة الجدد تغليب عنصر الاستمرارية أيا كانت حدة القناعات والمواقف التى يتم التعبير عنها ابان الفترة الانتخابية . وفى المانيا الاتحادية يلاحظ أن حدة الفروق فى السياسة الخارجية بين التحالف الحاكم (الديمقراطيين ـــ الاشتراكيين والاحرار) من ناحية وبين المعارضة الديمقراطية المسيحية من ناحية أخرى هى فى الواقع أقل بكثير مما قد تبدو عليه لأول وهلة .

أ) وقد تؤدى هذه الملاحظات الى وقوعنا تحت اغراء التوصل الى نتيجة مفادها ثبات أو استقرار السياسة الخارجية ، على الأقل فى خطوطها العريضة ، رغم تغير النظم السياسية أو الأغلبية الحاكمة . لكن المسائل هى فى الواقع أعقد من ذلك بكثير . فقد تطرأ تعديلات على التوجهات العامة . وكثيرا ماتحدث مثل هذه التعديلات بالفعل ، مثلما حدث بالنسبة لفرنسا عندما شرعت فى تصفية مستعمراتها أو عندما ابتعدت عن حلف الأطلنطى.، وكما حدث بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حين وضعت حدا لتدخلاتها الخارجية على الطريقة الفيتنامية ، وكما حدث بالنسبة لبريطانيا العظمى عندما رفضت أى التزام عسكرى « شرق السويس » وهكذا . لكننا اذا أمعنا النظر قليلا فسوف نكتشف أن مثل هذه التغيرات لم تحدث فجأة أو تأخذ بالضرورة شكل القطيعة وانما جاءت نتيجة تعديلات بطيئة كان يمكن التنبؤ بحدوثها قبل الاعلان عنها بالفعل كما كان من السهل السيطرة على آثارها أو احتوائها من جانب الذين احدثوها أنفسهم .

- فبالنسبة لفرنسا نجد أن سياسة انهاء المستعمرات التى انتهجها ديجول كانت فى الواقع قد بدأت عام ١٩٥٦ فى شمال افريقيا حين اقدمت الحكومة الفرنسية على منح الاستقلال الى محميتين فى الشمال الافريقى وقامت فى العام نفسه باصدار مرسوم بقانون يتعلق بمنح اراضى ماوراء البحار حكما ذاتيا autonomie . واعتبارا من عام ١٩٥٦ أيضا نجد بيير منديس فرانس يشير معتقدا « بضرورة اعادة النظر فى مسألة حلف الأطلنطى برمتها » .[٤٣] وهو ماسيحاول الجنرال ديجول أن يقوم به بمجرد عودته الى السلطة .[٤٤] لكن الانسحاب من منظمة حلف شمال الأطلنطى ، وبدون أن تحدث قطيعة كاملة مع الحلف ، لم تتم الا فى عام ١٩٦٦ . وهناك مثل آخر ليس ببعيد ، فسياسة التقارب مع العالم الثالث والتى بدأ ميشيل جوبير ينتهجها فى الشهور الأخيرة لفترة حكم بومبيدو كانت هى السياسة نفسها التى استمر عليها جيسكار ديستان وعلى أساسها استضاف فى باريس أول مؤتمر للحوار بين الشمال والجنوب وأصبح أول رئيس للجمهورية الفرنسية يقدم على زيارة الجزائر بعد حصول هذه الأخيرة على استقلالها . وعلى الرغم من الالحاح فى التأكيد على العلاقات المتميزة التى تربط فرنسا بالعالم الثالث منذ عام ١٩٨١ بالذات الا أن هذه السياسة تمثل فى الواقع عنصرا ثابتا من عناصر السياسة الخارجية الفرنسية منذ ديجول وحتى ميتران . وقد يرى البعض أن أطروحة (أو أسطورة) المهمة الحضارية قد عادت تتوهج من جديد فى أتون هذه السياسة ، على الرغم من الأحداث المؤسفة التى صاحبت عملية انهاء الاستعمار .[٤٥]

وفى الولايات المتحدة نجد أن عملية ادانة التدخل الأمريكى فى فيتنام كانت قد بدأت منذ السنة الأخيرة لفترة حكم الرئيس جونسون على الرغم من أن الجهود التى بذلها فريق نيكسون ـــ كيسنجر لإيجاد مخرج مشرف للولايات المتحدة من هذه الحرب اقتضت سنوات عديدة . ولاتزال عقدة أو مرض فيتنام « le syndome vietnamien » ، والتى سيطرت على الرأى العام والقيادة الأمريكية ابان فترة رئاسة فورد القصيرة واستمرت بعدها خلال فترة كارتر ، تعرقل محاولة استعادة زمام المبادرة أمام فريق الرئيس ريجان . وكان الرئيس كارتر هو الذى تراجع عن عرض اتفاقيات سولت الثانية على مجلس الشيوخ الأمريكى للتصديق كما أنه هو الذى قام بفرض أول عقوبات اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتى بعد عملية الغزو السوفيتى لأفغانستان (حظر تصدير القمح) .

وفى المانيا الاتحادية نجد أن سياسة التقارب مع الكتلة الشرقية والتى أصبح فيلى برانت رمزا لها ، كانت فى الواقع قد بدأت ابان التحالف الذى قام قبل وصول برانت الى الحكم واستمر هيلموت شميدت على نفس النهج على الرغم من أن المناخ الدولى اصبح أقل مواءمة لمثل هذه السياسة . وقد انتهج كل من المحافظين والعمال بدورهما سياسة دقيقة لانهاء أوضاع المستعمرات كما تبادلوا معا مواقع النضال لتحقيق انضمام بريطانيا الى السوق المشتركة والعمل على الابقاء على بريطانيا فى المعسكر الاطلنطى . وقد يؤدى تزايد النغمة الراديكالية التى تنبعث عن حزب العمال منذ هزيمة عام ١٩٧٩ الى جلب مزيد من الصعوبات له فى الانتخابات المقبلة لأن وصوله الى السلطة قد يؤدى الى قطيعة مزدوجة لبريطانيا مع كل من اوروبا والمعسكر الأطلنطى . وفى كل مكان نجد أن الاستمرارية تتغلب دوما على التغير ، وعندما يحدث مثل هذا التغير فانه يظهر فى العادة كتتويج لعمليات تغير بطيئة تستطيع فى النهاية أن تعبر فوقه عملية تغيير الأغلبية الحاكمة .

ب) وتؤكد هذه الملاحظات على أن جزءا ، على الأقل ، من السياسة الخارجية مازال يحتفظ باستقلاليته فى مواجهة السياسة الداخلية . واذا كان صحيحا أن « الدائرة الثانية » ، وهى تلك التى تغطى المسائل الاقتصادية ، خاضعة لعملية تفاعل دائم ، فان مشاكل الدفاع والأحلاف والتعاون تخرج فى الواقع ، الا فى أضيق الحدود ، عن إسار تقلبات الظروف الداخلية ، ولاتزال مرتعا مريحا للقيادة السياسية على اعلى مستوياتها . ومن هذه الزاوية يمكن أن نقول أن السياسة الخارجية لاتزال تحتفظ باسبقيتها أو بموقعها المتميز بالنسبة للسياسة الداخلية . حيث نجد أن من مصلحة الحكومات أن تحاول الحصول على موافقة اجماعية من الرأى العام تجاه قضاياها الدولية وأن تتعهد هذه الموافقة بالرعاية أملا فى تغطية، أو فى التقليل من حدة الخلافات التى تظهر على مسرح السياسة الداخلية. إذ يستطيع الرئيس ميتران وحكومته فى الواقع ، مقابل تنازلات طفيفة ومحسوبة بمهارة ، أن يحيدا مقاومة المعارضة وبالتالى يمكن حصر هذه المعارضة فى ميدان الشئون الاقتصادية والاجتماعية . وقد استطاع الملك الحسن الثانى أن يحقق الوحدة المقدسة حول العرش ، بدءا بحزب الاستقلال وانتهاء بالشيوعيين من خلال عملية « المسيرة الخضراء » التى هدفت الى اظهار رغبة المغرب فى احتلال ذلك الجزء من الصحراء الغربية الذى

قامت اسبانيا باخلائه ، احتلالا سلميا (١٩٧٥) . غير أن الحكومات عادة ماتجد فى الحرب وبواسطة الحرب ضالتها المنشودة لتدعيم سلطاتها ، عن طريق تحويل التوترات الداخلية فى اتجاه العدو الخارجى . فقد وجدت الثورة الايرانية فى نزاعها مع العراق فرصة لاعادة وئام الجيش مع النظام الاسلامى فاستعادت الثورة بذلك حيويتها من جديد . ومع أن تعبير « المصلحة الوطنية » هو اصطلاح غير دقيق من الناحية العلمية ، الا أن الحديث عن المصلحة الوطنية يثير دائما شعورا نحو التضامن يؤدى بدوره الى تعزيز شرعية الحكم القائم .[٤٦] وهكذا نجد أن السياسة الخارجية ليست « كتلة » . واذا كان يتعين على كل حكومة ديمقراطية أن تناضل دائما على جبهتين : جبهة الضغوط الداخلية وجبهة القيود الخارجية فانها تتمتع على أى حال بهامش أكبر من حرية المناورة حين يتعلق الأمر « بالسياسة العليا » .

خاتمة :

تبقى بعد ذلك حالة الدول الأتوقراطية وهى الحالة الأكثر ذيوعا سواء تعلق الأمر باتوقراطية اليمين او اليسار . ويبدو أن تمكن هذه النظم من السيطرة المحكمة على تحركات الرأى العام وقيامها بقمع كافة اشكال المعارضة يضفى عليها ميزة كبيرة بالمقارنة ببطء الأداء فى النظم الديموقراطية . فى هذه الحالة تبدو أيدى حكومات هذه الدول فى ادارة السياسة الخارجية وكأنها مطلقة الحركة ، وتستطيع ، ومن ثمّ ، إما الاستمرار بها كما هى أو إحداث تغييرات جوهرية وفجائية عليها . ومن المصادفات الغريبة أن تقترب هذه النظم الشمولية من النموذج الذى اقترحه هوبز أو آرون بأكثر مما تقترب من النظم الديموقراطية . وهو النموذج الذى امتدح الكتاب الليبراليون خصائصه .

ومع ذلك فعادة ماتكون المظاهر خادعة . اذ على الرغم من تحريم المناقشات العامة ، الا أنه من الممكن أن تؤدى الخلافات التى تثور عادة وسط المجموعات القيادية اى تردد فى اتخاذ القرار أو تعديل السياسة على نحو مدهش أحيانا . فقد مرت الصين أثناء فترة حكم ماو الطويلة بثلاث مراحل على الأقل فى سياستها الخارجية : مرحلة التحالف مع الاتحاد السوفيتى ، مرحلة العزلة الكاملة ابان الثورة الثقافية ، وأخيرا مرحلة التقارب مع الدول الصناعية « الغربية » (الولايات المتحدة اولا ثم المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم اليابانا أخيرا) . فالى أى حد يمكن ارجاع اسباب هذه التغييرات الى اوضاع تتعلق بالمناورات التكتيكية أم أن أسبابها تعود الى اوضاع تتعلق بالتوازنات داخل المجموعات القيادية ؟ واذن فليست السلطوية مرادفا دائما وأبدا للاستقرار فى مجال السياسة الخارجية . ان السياسة الخارجية هى فى واقع الامر ممارسة صعبة أيا كانت طبيعة النظام الحاكم . ودراسة السياسة الخارجية لايمكن أن تقتصر على دراسة مظاهرها الدولية وأنما يتعين أن تتجاوز ذلك لكن تنطوى فى الوقت نفسه على دراسة هياكل واتجاهات الحياة السياسية الداخلية التى تشكل بطريقة ما « الوجه الخفى » للسياسة الخارجية .

هوامش الفصل الأول :

(١) Essai d'une Institution au droit public, cité d'après Discours de M. le Chancelier d'Aguessau, 1810, t.II.

(٢) وينص ميثاق الأمم المتحدة صراحة على هذه المبادىء . تقول الفقرة الأولى من المادة الثانية : « أن المنظمة تقوم على مبدأ المساواة السيادية بين كافة الدول الأعضاء » . وتقول الفقرة السابقة من المادة الثانية : « لا يبيح أى نص فى الميثاق للأمم المتحدة أن تتدخل فى المسائل التى تعد من الاختصاصات الوطنية الأصيلة للدولة ولا أن يجبر أى من الأعضاء على اخضاع أى من هذه المسائل لاجراءات التسوية المنصوص عليها فى الميثاق » . والاستثناء الوحيد على هذه القاعده الأخيرة يتعلق بتطبيق العقوبات المنصوص عليها فى الفصل السابع (وهو تطبيق نظرى محض) .

(٣) Tout Empire périra مرجع سبق ذكره .

(٤) انظر على وجه الخصوص دراسات كل من

James N.ROSENAU, The analysis of international politics, The Free Press, 1972, Linkage Politics, Essays on the convergence of the national and international systems, The Free Press, 1969; de David O. WILKINSON, Comparative Foreign Relations: Framework and Methods, Dickenson Publishing Cy, 1969 et el travail le plus sophistiqué qu'on puisse actuellement consulter: Jonathan WILKENELD. Guard Hopp LE, Paul ROSSA ET Stephen ANDRIOLA, Foreign Policy Behavior: Behavior Analysis Model, Sage, 1980.

(٤) ويفسر هذا فيما يبدو قرار بريطانيا استعادة جزر مالوين (فوكلاند) بالقوة المسلحه فى مايو — يونيو ١٩٨٢ .

(٥) ويختلف هذا باختلاف النظم السياسية . فهو رئيس الدولة (فى الولايات المتحدة وفرنسا) أو رئيس الحكومة (فى المملكة المتحدة والمانيا الاتحادية) أو السكرتير الأول للحزب الواحد (الاتحاد السوفيتى) .

(٦) وقد شرح الجنرال ديجول على نحو جلى أسباب ذلك فى مذكراته Mémoires d'espoir

(٧) Entretien télévisé avec J. P. Elkabach, 27 nov. 1976. Le rapport de la «Commission du Bilan» note, à propos de l'action de V. Giscard d'Estaing «l'évidence de la main-mise absolue du Président sur tout le processus d'élaboration et de conduite des Affaires étrangères» La France en mai 1981. Tome V. L'état et les citoyens, p. 30, La Documentation francaise, déc, 1981.

(٨) حديث صحفى نشر فى صحيفة لوموند فى ٢ يوليو ١٩٨١ . وقد أعلن الناطق باسم الاليزيه عقب اجتماع مصغر لمجلس الوزراء خصص لمناقشة الوضع الدولى أن « رئيس الجمهورية ذكّر بموقف فرنسا كما ذكر فى الوقت نفسه بحقيقة أن السياسة الخارجية تدخل فى نطاق مسئوليته المباشرة ، ويعنيه شخصيا أن تتحدث فرنسا بصوت واحد » .

(٩) وكان قانون أوريول Vincent Auriol أول رئيس للجمهورية الرابعة يشكو من أنه لم يكن حتى يحاط علما بالمفاوضات الجارية . ويقول « لقد علمت من الصحف أن فرنسا قد دعيت الى برمودا .. ولم تحتو البرقيات الديبلوماسية عن أي شيء حول هذا الموضوع ، كما لم يدرج هذا الموضوع على أي جدول أعمال تمهيدى .. وكان شاقا على النفس أن يحاط الرئيس علما بهذا الموضوع عن طريق الصحافة . قد يكون واردا وقانونيا الا يؤخذ برأيه ، وقد لا يكون مهذبا عدم اطلاعه على سير الأمور ، ولكن أن يحاط علما بالأخبار عن طريق الصحف فذلك ما يتجاوز حدود الأدب على الاطلاق . وسأحتج » .

(Mon septennat, 1947-1954, Gallimard, 1970, p. 574).

(١٠) « يتعين على الأجانب المعتمدين بأية طريقة كانت لدى الحكومة الفرنسية وكذا هؤلاء الذين يقيمون مؤقتا على الأراضى الفرنسية بسبب قيام الحكومة بعمليات سياسية معينة ألا يتعاملوا على نحو مباشر الا مع وزارة العلاقات الخارجية وأن يتصلوا بالوزارات الأخرى الا عن طريقها » (المرسوم الصادر فى ٢٢ من الشهر العاشر للعام السابع بعد الثورة) . وفى الوقت نفسه فقد حرم القرار الصادر فى ٢٥ ديسمبر ١٨١٠ على الوزراء قبول أو الرد على مراسلات السفارات أو المصالح الأجنبية . وتعين معالجة كافة هذه المراسلات عن طريق الخارجية .

(١١) وصاحب هذه التعريفات هو ليون نويل Léon Noël السفير السابق ، وقد وردت فى كتابه :

«Politique et diplomatie» Les Affaires étrangères, P.U.F., 1959, p.99.

(١٢) Harold NICOLSON, Diplomatie, La Bacomatie, 1945, P. 69.

(١٣) Spécialement dans L'évolution des méthodes en diplomatie, La Baconniere, 1954.

(١٤) مرجع سبق ذكره ص ١٠٤ .

(١٥) وقد كتب محمد افندى سفير تركيا فوق العادة لدى بلاط لويس الخامس عشر ملاحظا أن « لدى الفرنسيين أكثر من وزير .. ولكل منهم جهازه الادارى الذى يهيمن عليه على نحو مطلق ولا يتدخل إلا فى الشئون التى تعنى وزارته فقط . وكان أسقف كامبرى هو وزير الخارجية ووظيفته هى المحافظة على السلم أو إعلان الحرب ، ورعاية التجارة وحسم المفاوضات التى يتولاها السفراء وتعيين واستدعاء السفراء .. »

Le Paradis des Infidéles, 1757

مرجع سبق ذكره ص ١٠٣ .

(١٦) يقول فرانسوا ميتران فى حديث سبق ذكره ونشرته الموند فى ٢ يوليو ١٩٨١ : « يضطلع مجلس الوزراء بمسئولية جماعية . وفى هذا الاطار تتحدد سياسة الدولة . وفيما عدا ذلك يقوم كل وزير بمهمة محدده يتعين عليه الا يتجاوزها .

(١٧) ميشيل جوبير فى حديث الى صحيفة لاكروا ، ١٧ مايو ١٩٧٤ .

(١٨) يحتل كل وزير مختص المقعد المخصص لكل دولة عضو فى مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الأوربية بالتناوب طبقا لطبيعة الموضوعات المعروضة على جدول الأعمال (قضايا خارجية ، مالية ، زراعية ، صناعية .. الخ) .

(١٩) انظر :

Marcel MERLE, «Partis politiques et politique étrangère, en régime pluraliste» in Forces et enjeux dans les relations internationales, op. cit.

(٢٠) لكن ذلك لا يعنى أن تصبح الحكومة عاجزة : واذا كانت الجمهورية الرابعة لم تتمكن من السيطرة على قضايا المستعمرات ، فإن الحكومات المتعاقبة طوال هذه الفترة قد اظهرت قدرا من الاستمرارية فى ميدان التحالفات الخارجية وفى البناء الأوروبى .

(٢١) وقد تحالف كل من الشيوعيين والديجوليين أحيانا فى توجيه النقد الى مواقف الحكومة تجاه الأطلنطى وتجاه أوروبا وهى مواقف دافعت عنها كافة أحزاب الوسط (بدءا بالمعتدليت وانتهاء بالاشتراكيين) .

(٢٢) انظر :

«Le patronat japonais», Problémes politiques et sociaux, n 379, 4 janv. 1980, La Documentation française.

(٢٣) Interest and Ideology. The foreign policy Beliefs of American Bussinessmen, San Francisco, Freeman, 1975, p. 266.

(٢٤) «Testing for America», Fortune, févr. 1976.

(٢٥) هنرى كيسنجر ، سنوات البيت الابيض ، الجزء الأول ، ص ١٦٠ .

(٢٦) لوموند ، ٦ مارس ١٩٨٢ .

(٢٧) انظر مقال الجنرال ميرى الذى نشر فى مجلة الدفاع الفرنسية تحت عنوان « جيش .. لماذا وكيف ؟ » (عدد يونيو ١٩٧٦ وردود الفعل المعارضة للأميرال جويير Joyber فى مقاله الذى نشر فى صحيفة لوموند فى ١٦ يونيو ١٩٧٦ تحت عنوان « الرادع النووى الذى طواه البحر » .

(٢٨) انظر :

Sylvette TOCHE, «Le rôle international d'un établissement public: Aéroport de Paris», Revue francaise de droit aérien, 1981, n 4.

(٢٩) «Plaidoyer pour une Italie ambigüe», Politique étrangère, juin 1981.

(٣٠) حول مسألة النزعة السلمية الهولندية انظر :

Cf. Roman catholic church, Nuclear arms and disarmement, Pax Christi, Netherlanda, P.O. Box 85626-2508, La Haye (Pays-Bas) 1980 et F. BOLKESTEIN. «Les Pays-Bas et la tentation du neutralisme», Revue de L'O.T.A.N., oct. 1981; Joost Peter VAN IERSEL, «Les Pays-Bas entre l'atlantisme et la tentation et la tentation neutraliste» Politique étrangère, juin 1981.

(٣١) انظر :

Marcel MERLE, «La crise de Suez-1956» dans l'ouvrage collectif L'élaboration de la politique étrangère, P.U.F., 1969 et les fig. 68 et 69.

(٣٢) وسوف نستأنف مناقشة هذه القضية فيما بعد .

(٣٣) La vraie guerre, 1980, Livre de poche, p.161.

(٣٤) A la Maison Blanche 1968-1973, deux volumes, A. Fayard, 1979.

(٣٥) انظر بصفة خاصة

Gulliver empêtré, Seuil 1971 et Le dilemme américain, op.cit.

(٣٦) يؤكد جون مونيه فى مذكراته ، وبقسوة على أن « رجال الحكم هم وحدهم الذين ينفردون بميزة تقرير الصالح العام . ولما لم أكن أتمتع شخصيا بهذه الميزة فقد تعين على أن أمارسها من خلال شخص آخر » مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٤ .

(٣٧) مذكرات الحرب ، الجزء الأول ، ص ١ .

(٣٨) ركزت التقارير الخاصة بسياسة التعاون الفرنسية (فى الأعوام ١٩٦٣ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٥) على المزايا السياسية للتضامن الفرنسى ـــ الافريقى .

(٣٩) وهذا هو تقريبا نفس ما لاحظه تندمانز فى تقريره عن الوحدة الأوربية (ديسمبر ١٩٧٥) حين قال « لقد ضعفت سيطرة الحكومات الوطنية على مواقع التأثير على مجتمعاتنا على نحو واضح ومستمر . وقد تقلصت قدرة الدول على المناورة على الصعيدين الداخلى والخارجى . وتحاول هذه الدول أن تحافظ على توازنها فى مواجهة معطيات داخلية وخارجية لا تملك حيالها شيئا » .

(٤٠) Souvenirs d'Alexis de Tocqueville. Gallimard, 1942, p. 225.

ويتحدث توكفيل عن خبرته لأنه كان وزيرا للخارجية أثناء الجمهورية الثانية .

(٤١) انظر :

Marcel MERLE, «Partis politiques et politique étrangère en régime pluraliste» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op. cit.

(٤٢) انظر :

Marcel MERLE, «Les élections législatives de mars 1978 et la politique extérieure de la France» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op. cit. Jean KLEIN, «La gauche francaise et les problèmes de défense», Politique étrangère, 1978, n 5 et les chroniques de Michel Bobry dans L'Annuaire Arès, 1978-79, 1980 et 1981.

(٤٣) مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية من ١٨ ـــ ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦ .

(٤٤) Cf. son Memorandum de sept. 1958. Sur ce point, cf. le texte et le commentaire dans le n°15 de la Revue Espoir, Institut Charles de Gaulle, Plon, juin 1976.

(٤٥) انظر تلك الفقرة ذات المغزى من تقرير جونينى (١٩٦٣) التى تقول : « لم تحاول فرنسا طوال تاريخها أن تنطوى على نفسها وإنما أظهرت الحاجة دوما نحو العمل خارج حدودها وإذا لم تستطع أن تشبع تلك الحاجة فإنها تخاطر بالشعور بالضعة أو معاناة الملل . من الضرورى لفرنسا أن تشبع هذا الاشباع لابد أن يكون من صنع رجال على استعداد للاقامة فى الخارج يحملون ثقافة تدعى أنها عالمية » .

(٤٦) ومن الملائم أيضا ملاحظةُ أن التركيز المبالغ فيه على السياسة الخارجية قد يؤدى الى اهمال السياسة الداخلية وهو ما ينطوى على خطر احتمال إثارة ردود فعل مضادةً من جانب الرأى العام . فعندما اندلعت « احداث » مايو ١٩٦٨ فى فرنسا كانت بوخارست تستقبل ديجول استقبال الأبطال . وقد كاد ديجول أن يفقد السلطة فى فرنسا فى نفس اللحظة التى بلغت فيها مكانته الدولية ذروتها . ومما لا شك فيه أن هذه المكانة قد تأثرت خلال الشهور التى أعقبت هذه الأحداث وحتى رحيله الاختيارى بسبب ما جرى على الساحة الداخلية الفرنسية .

مراجع :

(١) حول المعطيات الاحصائيية الأساسية :

Annuaire statistique et Annuaire démograpgique des Nations Unies; Atlas de la Banque Mondiale.

Rapport annuel sur le développement dans le monde (Banque Mondiale): Annuaires du S.I.P.R.I et de l'Institut d'études stratégiques de Londres.

(٢) حول عملية بلورة السياسة الخارجية :

Association francaise de science politique: La politique étrangère et ses fondements, A. Colin, 1954.

BASDEVANT (Jules), BERGER (Gastion) etc...: Les Affaires étrangères, P.U.F., 1959.

HAMON (Léo) (Edit,): L'élaboration de la politique étrangère, P.U.F., 1969.

HOFFMANN (Stanley): Gulliver empêtré, Seuil, 1971 et Le dilemme américain, Economica, 1982.

GROSSER (Alfred): La IV République et sa politique extérieure, A. Colin, 1967.

SAPIN (Burton M.): Contemporary American Foreign and Military Policy, Glenview (Illinois) Sccott, Foresman and C, 1970.

VITAL (David): The making of British Foreign Policy, London, Allen and Unwin, 1968.

ROBINSON (James A.): Congress and Foreign Policy-Making, The Dorsey Press, Homewood, Illinois, 1967.

WALLACE (William): Foreign Policy and the Political Process, London, Macmillan, 1971 et The Foreign Policy Process in Britain, London, G. Allen and Unwin, 1977.

(٣) حول دور الأحزاب فى السياسة الخارجية :

WESTERFIELD (Bradford): Foreign Policy and Party Politics, Yale University Press, 1955,

MERLE (Marcel): «Partis politiques et politique étrangère en régime pluraliste» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op. cit.

(٤) حول دور جماعات الضغط :

RUEHL (Lothar): La politique militaire de la V° République, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976.

«Milieux d'affaires et politique étrangère», Relations internationales, 1974-I.

RUSSETT (Bruce M.) and STEPAN (Alfred): Military force and American Society London, Happer and Row, 1973.

FINER (Samuel E.): The Man on the Horseback - The role of the Military in Politics, Penguin Books, 1975.

(٥) حول دور الرأى العام :

COHEN (Bernard C.): The Press and Foreign Policy, Princeton University Press, 1963.

ALMOND (Gabriel A.): The American People Foreing Policy, New York, Praeger, 1960.

CHARLOT (Jean): Les Francais et de Gaulle, P.U.F., 1971.

BAHU-LEYSER (Danielle): De Gaulle, les Francais et L'Europe, P.U.F., 1981.

SIMON (Rita, James): Public opinion in America, 1936-1970, Chicago, Rand Mc Nally, 1974.

الفصل الثانى

المنظمات الحكومية

تعتبر المنظمات الدولية الحكومية ظاهرة حديثة نسبيا ، اذ يعود تاريخ انشاء أولى هذه المنظمات ، وهى اللجنة المركزية للملاحة فى الراين ، الى عام ١٨١٥ . لكن تكاثر هذه المنظمات وحيويتها (انظر الشكل رقم ٢) قد جعلا منها احدى السمات الأساسية المميزة للمجتمع الدولى المعاصر . ويستحيل تصور امكانية معالجة العلاقات الدولية بدون الاشارة الى منظمة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية المتخصصة او دورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية او الى اعمال منظمة حلف شمال الأطلنطى او حلف وارسو وغيرها ...

والواقع أن تكاثر هذه المنظمات قد أدى الى خلق شبكة جديدة من الاتصالات بين الدول من فوق الشبكة التقليدية للعلاقات الديبلوماسية واتاح للدول الاعضاء اطارا دائما للمعالجة الجماعية لقضايا الساعة . وقد تم الانتقال من هذا النمط من انماط العلاقة الى ذلك النمط الجديد بشكل طبيعى ودون أن يحس به أحد . وقد كان نظام المؤتمرات الديبلوماسية هو الأصل الذى انبثقت منه المنظمات الدولية . ومن خلال ادخال تعديلات فنية على أسلوب عمل هذه المؤتمرات (كأن تصبح المؤتمرات دورية لمعالجة عدد محدد من القضايا ، وانشاء « مكتب » او سكرتارية لتحقيق الاتصال بين المشاركين فى هذه المؤتمرات واستمرارية العمل فيما بين فترات الانعقاد) أصبح لهذه المؤتمرات تدريجيا صفة الديمومة التى تشكل السمة الرئيسية والمميزة للمنظمات الدولية بالمقارنة بنظام المؤتمرات الديبلوماسية .

ولكن لم تحل الظاهرة المؤسسية محل الشبكة التقليدية المبنية على العلاقات الثنائية لدرجة أن الدول أصبحت اليوم تشترك فى أكثر من نظام للعلاقات فى نفس الوقت : نظام للعلاقات الثنائية الدائمة ، فى اطار الشبكة الديبلوماسية ، ونظام للعلاقات المتعددة الأطراف multilatérales الطارئة أو المؤقتة occasionnelles ، فى اطار المؤتمرات الديبلوماسية (مثل مؤتمر باريس للسلام فى فيتنام ومؤتمر هلسنكى للأمن والتعاون فى اوروبا) ، ونظام للعلاقات الجماعية collectives الدائمة فى اطار المنظمات الدولية . ولهذا فان السؤال الذى يطرح نفسه هو معرفة ما اذا كان يمكن اعتبار المنظمات الدولية الحكومية بمثابة فاعلين دوليين مستقلين أم أنه يتعين النظر اليها على نحو اكثر تواضعا باعتبارها مجرد اطار أو ديكور تمارس الدول من خلاله أنشطتها وتتنافس فيما بينها . ولكن قبل أن نجيب على هذا السؤال يتعين علينا ان نعالج باختصار السمات الأساسية للظاهرة المؤسسية فى المجتمع الدولى المعاصر .

١ ـ السمات الخاصة بالظاهرة المؤسسية فى المجتمع الدولى

ليس القصد من التعرض لهذا الموضوع هنا أن نعالج بالتفصيل مشكلة تهتم بمعالجتها أساسا مؤلفات أخرى . ولكن من الضرورى فى الوقت نفسه أن نحدد طبيعة الظاهرة أولا كى نتمكن بعد ذلك من تحديد موقعها بالنسبة للظواهر الدولية الأخرى .

١) السمات المشتركة

تتقاسم المنظمات الدولية سمة مشتركة ألا وهى أنها تؤسس وتتشكل من الدول كما أن نشاطها يمارس من خلال ممثلى الحكومات الذين لهم صلاحية التحدث باسم دولهم .

وهناك استثناءات من هذه القاعدة ، اذ تفسح بعض المنظمات الدولية مجالا للتمثيل البرلمانى (المجلس الأوروبى ، الجماعة الاقتصادية الأوروبية) كما تفسح بعض المنظمات الأخرى مجالا لتمثيل المصالح (منظمة العمل الدولية ، الجماعة الاقتصادية الأوروبية) ، ولكنها استثناءات محدودة جدا وبالتالى فهى تأكيد للقاعدة العامة وليس خروجا عليها . وحتى فى تلك المنظمات التى سمحت بأشكال أخرى من التمثيل نجد أن سلطة اتخاذ القرار لاتزال بأيدى المندوبين المفوضين من جانب حكوماتهم .

وتعد هذه الملاحظة على جانب كبير من الأهمية لأنها تؤكد على أن المنظمات الدولية الحكومية ليست فى واقع الأمر سوى اسقاط ، من الناحية المؤسسية ، لهذا الشكل الغريب من أشكال المجتمع والذى يتمثل فى وجود دول متجاورة تتمتع نظريا بالسيادة وتتساوى فى الحقوق ولكنها تتفاوت فى الواقع تفاوتا ضخما من حيث الحجم والقدرات . ومن هذه الزاوية يؤدى وجود المنظمات الدولية إلى دعم

ـنظام القائم الذى اقرته جماعة الدول نفسها من حيث الشكل ولكن دون أن يأخذ فى اعتباره حقيقة علاقات القوة القائمة بينها . ومن ثم تشكل المنظمات الدولية بهذا المعنى ملاذا تلوذ به الدول الصغيرة وتؤكد من خلاله شرعية وجودها ذاته عن طريق المشاركة فى أنشطة هذه المنظمات ، فى الوقت الذى تصبح فيها عائقا أمام الدول الكبرى لأنها تحول دون تمتع هذه الدول بالحرية المطلقة للحركة ، اذ تتمثل القاعدة العامة التى تسير عليها هذه المنظمات فى صدور قراراتها بالأغلبية العددية . ولهذا نجد أن الدول الكبرى عادة ماتتمسك بحق الفيتو (الذى تتمتع به فى مجلس الأمن) أو بقاعدة الاجماع (كما هو الحال فى مجلس وزراء السوق الأوربية المشتركة) .

وتبدو هيمنة الدول والحكومات داخل المنظمات الدولية اذا نظرنا للموضوع من زاوية أخرى وهى انتفاء السلطات المخولة للفروع التى يقع على عاتقها تأكيد دوام واستمرارية المنظمات الدولية . فالأمانات العامة أو « السكرتاريات » ليست فى الواقع سوى أجهزة ادارية تلعب دور حلقة الوصل وتقوم بالتنفيذ ولكنها لاتتمتع بأية سلطات حقيقية فى مواجهة الدول الأعضاء . وقد تتمكن شخصية هامة تتاح لها فرصة تولى مقادير منظمة من المنظمات من فرض نفسها وتحظى بسلطة معنوية حين تكون الظروف مهيأة لذلك أى حين تتيح علاقات القوى هامشا من حرية الحركة أمام هذه الشخصية .

وعموما فان الدول هى التى تسيطر على المنظمات الدولية لأنها هى التى أسستها ولأنها هى وحدها التى يمكن أن تصبح اعضاء فى هذه المنظمات .

٢) التصنيف

وفضلا عن هذه السمة المشتركة فان المنظمات الدولية الحكومية تبدو وكأنها ظاهرة فريدة التعقيد . ولكى نستطيع فهمها فانه يتعين علينا أن نحاول تصنيفها .

(١) نستطيع أولا أن نصنف المنظمات الدولية الحكومية طبقا لحجم الوظائف التى تضطلع بها . فبعض هذه المنظمات يقوم بوظائف متنوعة تغطى ، من حيث المبدأ ، مجمل القضايا الدولية . وهذا هو الوضع بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة وأيضا بالنسبة لكبرى المنظمات الاقليمية (مثل منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الافريقية) . لكن ليس هذا هو حال المجلس الأوروبى والذى لاتمتد صلاحياته لا الى المسائل العسكرية ولا الى المسائل الاقتصادية ، وهى مسائل تتناولها ، على الصعيد الأوروبى ، منظمات أخرى . وهناك منظمات أخرى تقتصر صلاحياتها على مسائل بعينها مثل قضايا التعليم والثقافة (اليونسكو) ، والصحة (منظمة الصحة العالمية) والقضايا المتعلقة بالنقل الجوى (منظمة الطيران المدنى الدولى) ، وقضايا التجارة الدولية (منظمة الجات) ،.... الخ .

(٢) ويمكن تصنيف المنظمات الدولية استنادا الى النطاق المتاح أمام المنظمة أن تمارس عملها فى اطاره . فبعض هذه المنظمات يمارس نشاطه على النطاق الكونى (على الأقل فى اطار الوظائف التى تضطلع بها) . وهذا هو حال منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها (منظمة العمل الدولية ، منظمة الطيران المدنى ، صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى للتعمير والتنمية ، ... الخ) . ولقد كانت العالمية مطلبا بدا لفترة طويلة وكأنه صعب المنال لكنه الآن أصبح واقعا يكاد يكون قائما بالفعل ، حيث أصبحت جميع دول العالم ، باستثناء أعداد محدودة جدا ، اعضاء فى المنظمات الدولية العالمية . ويعد هذا نجاحا كبيرا بالمقارنة بحقبة عصبة الأمم والتى كان من بين اسباب انهيارها انسحاب عدد من القوى الكبرى (المانيا ، اليابان ، ايطاليا) .

ومع ذلك فانه يتعين ابداء عدد من الملاحظات :

١ ــ ان البلدان الاشتراكية استمرت لفترة طويلة تقاطع المنظمات الاقتصادية ذات الطابع « الرأسمالى » (صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى للتعمير والتنمية ، وبدرجة أقل اليوم منظمة الجات) . ٢ ــ أن العالمية ليست مرادفا للفاعلية ، فعلاوة على بطء الاجراءات وثقل الآليات التى يمكن أن تنطوى عليها العالمية فان تحقيق الاتفاق بين جميع القوى مسألة يصعب التوصل اليها على نحو مرض وبالتالى فحين تواجه القوى الكبرى صعوبة فى المناورة فى خضم الدول الصغرى فانها تفضل دوما البحث عن تسوية لمشاكلها من خلال الاتفاق المباشر خارج اطار المنظمات الدولية الحكومية .

وهناك منظمات أخرى ذات صلاحيات « اقليمية » بحته ، مثل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الأمريكية والمجلس الأوروبى ، والسوق الأوروبية المشتركة ، ... الخ .

لكن هناك منظمات لها طابع مختلط من حيث أنها تربط بين دول تنتمى إلى اقاليم مختلفة من العالم . وهذا هو الوضع بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلنطى فى ميدان الأمن ، وهو وضع العديد من المنظمات الأخرى ذات السمة « المهنية » (مثل منظمة الدول المصدرة للبترول ، اتفاقيات المنتجات الأساسية) أو ذات الصفة الاقتصادية (مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) .

(٣) ويثير هذان التصنيفان او التمييزان مشكلة رئيسية ألا وهى مشكلة التنسيق أو الربط بين مهام المنظمات الدولية الحكومية . ومن الناحية النظرية نجد أن هناك آليات للربط والتنسيق. فتباشر الأمم المتحدة رقابة ما على أنشطة الوكالات المتخصصة ، ولاتستطيع المنظمات الاقليمية العاملة فى مجالات الأمن (مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى أو حلف وارسو) القيام بأية مبادرة عسكرية بدون تصريح مسبق من جانب مجلس الأمن ، لكننا نجد ، من الناحية العملية ، ان التنسيق بين الأنشطة الدولية ،

وهو التنسيق الذى كان يمكن للمنظمات الدولية أن تلعب دورا بارزا فيه ، لايزال مجرد أمنية خيالية . ويعود السبب فى هذا دون شك الى اعتبارات قانونية (فكل منظمة من المنظمات تنشأ باتفاق بين عدد محدد من الدول ، وبالتالى تعتبر نفسها مستقلة وذات سيادة وتدافع باصرار عن خصوصيتها وتفردها) ، كما يعود ايضا الى التناقضات التى تنشأ عن سياسة كل حكومة على حدة وتنعكس بدورها على المؤسسات الدولية المقابلة . وقد حلل تقرير جاكسون تحليلا جيدا هذا الظاهرة المزدوجة عندما تعرض للمشكلة الحساسة الخاصة بالمعونة من أجل التنمية ، يقول التقرير :

« ان مقاومة التعديلات المقترحة سوف يجىء من أكثر من منظمة متخصصة . فقد أصبحت معظم هذه المنظمات ، وبدعم من حكومات الدول الأعضاء ، بمثابة امارات مستقلة لاتلتزم بتقديم أى حساب عن نشاطها الى أية سلطة مركزية . فقد تعلمت هذه المنظمات ومايشابهها بالتدريج كيف يمكنها أن تدافع بحماس عن سلطاتها ، وأن تزيد من السلطات الممنوحة لها وأن تحافظ على استقلالها وتقاوم كل محاولات التغيير . وتوجد هذه السمات كلها فى الهيكل التنظيمى والادارى لكل منظمة ، وهو مايفسر الى حد كبير الحالة التى وصلت اليها « الآلة » البيروقراطية . وكان من الممكن ألا يصل تدهور الأحوال الى ماوصل اليه لو لم تنغمس المنظمات المتخصصة الى هذا الحد ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، فى عملية التنمية . ففى غياب السلطة المركزية قامت كل منظمة بانتهاج سياسة خاصة بها دون أن تأخذ فى اعتبارها عادة مصالح الدول النامية أو مصالح منظمة الأمم المتحدة ...

... أما المثل الثالث لمقاومة التغيير فنجده قابعا داخل وزارات حكومات الدول الأعضاء نفسها . فقد اسفرت التحقيقات التى اجريناها عن ملاحظة أن كثيرا من الوزارات التى تتعامل مع المنظمات الدولية المتخصصة المناظرة (على سبيل المثال ، وزارة الزراعة بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة ، أو وزارة التعليم بالنسبة لليونسكو ... الخ) ، تدافع عن سياسات تتعارض فى الواقع مع السياسات التى تنتهجها حكوماتها تجاه منظومة الأمم المتحدة ككل . ويترتب على هذا منطقيا أنه مالم يتحمس اغلبية رؤساء حكومات الدول الأعضاء بالتعاون مع وزراء الخارجية ووزراء المالية لادخال اصلاحات جوهرية على « شبه النظام pseudo-système » القائم والتأكد « من أن وزاراتهم المعنية تقوم بانتهاج نفس السياسة فى مختلف الأجهزة والمنظمات ، فلا مفر من أن يزداد الأمر سوءا ، مما سيترتب عليه حتما تدهور مستوى أداء منظومة الأمم المتحدة واعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول العالم الثالث ... »[1]

وفى ميدان الأمن الدولى يزداد التنافس بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية حدة . فتحت غطاء مبدأ حق الدفاع الجماعى عن النفس ، والمنبثق عن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، قامت تحالفات تملك وسائل رهيبة للقوة والضغط ، فى الوقت الذى يعتمد التدخل المسلح للأمم المتحدة فى المنازعات الدولية (كوريا ، الكونجو ، قبرص ، السويس ، لبنان) على الاسهام الاختيارى للدول

الأعضاء . وهذا يعنى فى الواقع أن السلم والأمن الدوليين يعتمدان على توازن القوى بأكثر مما يعتمدان على تحكيم الأمم المتحدة .

وهكذا فانه يتعين علينا أن نستبعد فكرة السلطة المركزية الهرمية سواء تعلق الأمر بالتعاون العلمى والفنى ، او بالتنظيم الاقتصادى والنقدى او بالمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . اذ تستخدم المنظمات الدولية الحكومية فى الدفاع عن مصالح قطاعية او اقليمية بقدر ماتستخدم فى الدفاع عن المصالح الخاصة بالجماعة الدولية ككل .

(٤) ويمكننا أيضا أن نقترح تمييزا يستند الى ، المعايير الوظيفية . فبعض المنظمات ، العالمية او الاقليمية ، هى فى الواقع عبارة عن مجرد ساحات او ميادين **Forums** حيث تنحصر أنشطتها الرئيسية فى المناقشة او التفاوض أو اقرار نصوص المعاهدات او التوصيات والقرارات ، وهذا هو الوضع على سبيل المثال بالنسبة للمجلس الأوروبى او منظمة العمل الدولية . أما بعضها الآخر فيتمثل القسط الأكبر من نشاطه ، على العكس من ذلك ، فى تقديم خدمات محددة مثل مكافحة الأوبئة (منظمة الصحة العالمية) او تحسين الانتاج الزراعى (منظمة الأغذية والزراعة) أو تقديم المعلومات (المنظمة الدولية للأرصاد الجوية) .

وتشارك معظم المنظمات الدولية ، من الناحية العملية ، فى ممارسة هذه الوظائف . فمنظمة الصحة العالمية ، على سبيل المثال ، تمارس ايضا انشطة تقنينية **activités reglementaires** تستطيع من خلالها ارساء القواعد الخاصة بمنع انتشار الأمراض (القانون الصحى الدولى **le code samitaire international**) ، كذلك فانه على الرغم من أن الأمم المتحدة هى ساحة الجدل الكبرى والأكثر صخبا من كل الساحات الدولية ، الا أنها قد أخذت على عاتقها فى الوقت نفسه تقديم خدمات مالية وفنية للدول النامية ، كما أن اليونسكو لاتعتبر مجرد منتدى لمثقفى العالم ، ولكنها تضطلع فى الوقت نفسه بمهام محددة وملموسة فى ميدان نشر المعرفة فى حدودها الدنيا (مكافحة الأمية ، التعليم الأساسى ... الخ) .

(٥) وأخيرا فان المنظمات الدولية الحكومية تختلف فيما بينها طبقا لنظمها ولوائح عملها الداخلية . والواقع أن الأشكال التنظيمية الحالية لعدد من المنظمات الدولية الحكومية لاتزال تعد صورة منقولة عن النموذج الأولى الذى قامت عليه « الاتحادات » فى القرن التاسع عشر : فهناك المؤتمر العام الذى تمثل فيه كافة الدول الأعضاء والذى يجتمع بصورة دورية منتظمة ، تعاونه سكرتارية دائمة . وهذا هو الوضع بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلنطى على سبيل المثال ، على الرغم من وجود عديد من الأجهزة الفرعية او الثانوية والتى ألحقت بالسكرتارية الا أن هذه الأجهزة لم تغير شيئا فى الواقع من حقيقة التوزيع الأولى للسلطات .

ويقوم النموذج الأكثر ذيوعا على أساس التمييز بين وجود جهاز عام تمثل فيه كافة الدول الأعضاء organe plenier ويجتمع على فترات طويلة نسبيا وجهاز ضيق يمثل فيه عدد محدود من الدول الأعضاء organe restreint ينتخبون من جانب مجموع الدول الأعضاء ويجتمعون على فترات متقاربة . وهذا هو التصور الذى قامت عصبة الأمم على أساسه فيما مضى والذى تقوم عليه المنظمات المتخصصة اليوم . ويمكن أن نلحق الأمم المتحدة بهذا النموذج ايضا مع فارق بسيط وهو تعدد الأجهزة محدودة العضوية وتنوع تخصصاتها (مجلس الأمن ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، مجلس الوصاية) .

وفى بعض المنظمات الدولية الحكومية نجد أن تعدد الأجهزة الرئيسية يتواءم مع ازدواجية مبدأ التمثيل : فجميع الدول الأعضاء تمثل فى الجمعية الاستشارية وفى اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبى : لكن النواب البرلمانيين هم الذين يحتلون المقاعد فى الجمعية ، أما الذين يحتلون المقاعد فى اللجنة فهم الوزراء . ويتشابه هذا النموذج التنظيمى ، والذى يكاد يكون وجوده مقصورا على المستوى الاقليمى فقط ، مع نظام فصل السلطات على المستوى المحلى بأكثر مما يشبه النموذج الخاص بالأمم المتحدة حيث تتمركز السلطة فى الجمعية العامة (فيما عدا مايمس صلاحيات مجلس الأمن) باعتبارها الجهاز السيادى الذى تصدر عنه التوجهات الرئيسية .

واخيرا فقد استحدث نظام الجماعة الأوروبية نموذجا جديدا للتنظيم يجمع بين التقسيم العضوى للمهام وبين الرغبة المؤكدة فى تحقيق الفصل بين السلطات : فاللجنة la commission هى بمثابة جنين للسلطة التنفيذية الأوروبية وتتمتع ، من خلال طريقة تشكيلها ، باستقلال نسبى فى مواجهة الدول الأعضاء وتعتبر مسئولة امام الجمعية البرلمانية ، وتقوم محكمة العدل الأوروبية من ناحيتها بضمان توزيع السلطات على مختلف اجهزة الجماعة الأوروبية علاوة على مهمتها الأساسية والخاصة بالعمل على احترام تنفيذ معاهدة روما . أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية فيتم من خلالها التنسيق بين « المصالح » المختلفة ... ونستطيع أن نرى من خلال هذا النموذج التنظيمى بداية لظهور سلطة أوروبية حقيقية ، ولكن وجود مجلس الوزراء ، والذى لايزال يحتفظ حتى الآن بالشطر الأعظم من سلطة اتخاذ القرار ، يعوق الاتجاه الوحدوى الأوروبى ويبرهن على استمرار الوجود المميز للدول كمحرك أساسى للنظام داخل الجماعة الأوربية .

ويمكن توضيح النماذج التنظيمية المختلفة للمنظمات الحكومية على النحو المبين بالشكل رقم ٧٠ .

وهكذا فقد كان من الضرورى أن نذكّر بالسمات الخاصة بالظاهرة المؤسسية فى العلاقات الدولية كى لانقع فى محظور التأويلات الشديدة التبسيط والمبنية عادة على أساس تعميم نموذج تنظيمى بعينه واطلاقه ، ولكى يكون مدخلا للاجابة على السؤال الذى يتعين علينا طرحه الآن .

الشكل رقم ٧٠ : النماذج المختلفة للمنظمات الدولية الحكومية

النموذج رقم ١ (« اتحادات » القرن التاسع عشر أو نموذج حلف الأطلنطى اليوم)

جمعية عامة

سكرتارية

النموذج رقم ٢ (الوكالات المتخصصة فى عائلة الأمم المتحدة)

جمعية عامه

مجلس محدود العضوية

سكرتاريه

النموذج رقم ٣ (المجلس الأوروبى)

جمعيه عامه

مجلس الوزراء

السكرتارية

النموذج رقم ٤ (السوق الاقتصادية المشتركة)

محكمه العدل

جمعيه عامه

الجهاز التنفيذى

مجلس الوزراء

السكرتاريه

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

ملحوظة : لم نعر اهتماما هنا للأجهزة الفرعية

٢ ــ هل تعتبر المنظمات الدولية الحكومية لاعبا مستقلا فى النظام الدولى ؟

ربما تصلح المقارنة بالحلول التى يطرحها القانون الدولى حول هذا الموضوع كمدخل صحيح لمعالجة تلك القضية .

١) المنظمات الدولية الحكومية كموضوع sujets للقانون الدولى

لقد كان السؤال الخاص بمدى أهلية المنظمات الدولية الحكومية وعما اذا كان يمكن اعتبارها موضوعا للقانون sujets de droit مطروحا للجدل لفترة طويلة . ويمكن الآن اعتبار هذه القضية محسومةبعد أن أدلت محكمة العدل الدولية بدلوها فى هذا الصدد حين أصدرت فى ١١ ابريل ١٩٤٨ رأيها الاستشارى الخاص بالتعويضات عن الخسائر التى لحقت بالأمم المتحدة . فعندما واجهت المحكمة موقفا تعين عليها فيه ان تقرر ماإذا كان من حق الأمم المتحدة أن تقدم طلبا بالتعويض عما لحقها من ضرر نتيجة لفقد أحد الموظفين التابعين لها (وهو الكونت برنادوت ، وسيط الأمم المتحدة فى فلسطين ، والذى اغتيل أثناء قيامه بمهام وظيفته) ، تعين عليها أن تفحص أولا مسألة الشخصية القانونية للأمم المتحدة . وفى هذا الصدد فقد قررت بوضوح أن الأمم المتحدة تتمتع بالشخصية الدولية وبالصلاحيات الضرورية لتمكينها من مباشرة وظائفها .

« ...إن الأمم المتحدة تمثل حاليا النموذج الأرقى للتنظيم الدولى ، ولايمكنها أن تحقق الآمال التى وضعها فيها مؤسسوها مالم تتمتع بالشخصية الدولية . وفى رأى المحكمة أنه يحق تماما لخمسين من الدول ، تمثل فى ذلك الوقت الأغلبية الساحقة لاعضاء الجماعة الدولية ، وتملك من السلطة ، وفى اتساق تام مع القانون الدولى ، مايمكنها من انشاء وحدة تتمتع بالشخصية الدولية الموضوعية une personnalité internationale objective وليس فقط بالشخصية المعترف بها من جانب الدول المؤسسة وحدها » .

وقد استطردت فى رأيها الاستشارى لتحدد طبيعة الشخصية التى تتمتع بها الأمم المتحدة قائلة :

« ... وعلى حين تتمتع الدول بكافة الحقوق والواجبات الدولية المعترف لها بها من جانب القانون الدولى ، فان الحقوق والواجبات المخولة لوحدة مثل المنظمة الدولية يتوقفان على طبيعة أهداف ووظائف هذه المنظمة على النحو الذى وردت به صراحة أو ضمنا فى الميثاق التأسيسى او على النحو الذى طورتهما الممارسة الفعلية » .

ومن ثم خلصت المحكمة الى صياغة لاتترك أى مجال للغموض حول اختلاف طبيعة الدولة ، من وجهة نظر القانون الدولى ، عن طبيعة المنظمة الدولية وبالتالى حول الوضع القانونى لكل منهما :

« وتخلص المحكمة الى أن المنظمة الدولية هى شخص دولى : وهذا لايعنى أن المنظمة هى دولة ، لأنها ليست كذلك على الاطلاق ، أو أن شخصيتها القانونية ، وحقوقها وواجباتها ، تماثل تلك الممنوحة للدولة . ومن باب أولى فان هذا لايعنى أن المنظمة هى دولة « كبرى super Etat » أيا كان المعنى الذى ينصرف اليه المصطلح . بل ان ذلك لاينطوى على أن تصبح كافة الحقوق والواجبات المعترف بها للمنظمات الدولية حقوقا وواجبات على المستوى الدولى لأن حقوق وواجبات الدول لاتقتصر على هذا المستوى . ان ذلك يعنى فقط أن تصبح المنظمة الدولية موضوعا للقانون الدولى وأن تكون لها ولاية تمكنها من مباشرة وممارسة الحقوق والواجبات الدولية وأن تكون لها القدرة على الدفاع عن تلك الحقوق عن طريق اقامة الدعوى الدولية Par voie de reclamntions internationales » .

وهكذا فمن خلال تطبيق المبدأ المعروف والقائل « بخصوصية speciatite » الأشخاص المعنويين ، يمكن الاعتراف للأمم المتحدة ، وبالتالى لكافة المنظمات الدولية بالصلاحية الضرورية **والكافية** لتمكينها من ممارسة وظائفها التى وردت فى مواثيقها التأسيسية . لكنه على الرغم من اعتبار المنظمات الدولية موضوعا للقانون الدولى ، مستقلا ومتميزا عن الدول الأعضاء المشاركة فيها ، فإن هذه المنظمات لاتتمتع بكافة الصلاحيات التى يكفلها القانون الدولى للدول .

٢) المنظمات الدولية الحكومية كفاعل مستقل

هل يكفى نعت المنظمات الدولية بأنها موضوع للقانون ، بالمعنى الذى أشرنا اليه منذ قليل ، كى نخلص الى أن هذه المنظمات تعتبر «فاعلا » فى العلاقات الدولية ؟

إن الاجابة على هذا السؤال ليست على هذا القدر من البساطة ، اذ تختلف آراء أفضل خبراء المنظمات الدولية حول هذه النقطة . فبينما يعتقد ميشيل فاليرى أن المنظمة العالمية هى « فاعل مستقل acteur autonome »[٣] نجد أن كلا من كوكس وجاكوبسون يؤكدان على أن المنظمات الدولية هى « نظم غير مستقلة لأنها خاضعة لقوى البيئة الخارجية التى تشكل بالنسبة لها ضغوطا كبرى تؤثر على قراراتها على نحو حاسم » .[٤]

فى هذا الاطار يعد الرأى القائل باعتبار المنظمات الدولية موضوعا للقانون حكما مسبقا لصالح هذه المنظمات ، لكن عدم الحماس الذى يبديه فقهاء القانون أنفسهم حول هذه النقطة يعد مؤشرا له مغزاه بالنسبة للمعضلة التى يتعين حلها . ولكى يمكن لنا أن نقول بأن المنظمات الدولية تقوم بدور

الفاعل فى العلاقات الدولية فانه يتعين عليها حقا أن تلعب دورا محددا ومستقلا عن إرادة الدول المشكلة لها . ويزودنا التحليل النسقى فى هذه الحالة بمعايير مفيدة : فاذا اعتبرنا المنظمة الدولية بمثابة نظام يحتل مكانا وسط دائرة تحددها المدخلات ــ والمخرجات فإنه لايمكن اعتبار هذه المنظمة بمثابة فاعل مستقل الا اذا كانت فى وضع يسمح لها :

أ ــ بتحويل المطالب والدعم المستهدفين منها الى قرارات تمثل استجابة النظام الى بيئته المحيطة به

ب ــ بالتأثير ، من خلال ميكانيزم التغذية العكسية ، على البيئة المحيطة نفسها . ويساعدنا هذا الاطار على قياس سلطة المنظمة الدولية فى اتخاذ القرار وقدرتها على التأثير المستقل :

١) أما فيما يتعلق بمدى قدرة المنظمة على اتخاذ القرار فان الاجابة هى بالنفى . ففى أغلب الحالات لاتستطيع المنظمات الدولية سوى اصدار قرارات resolutions ليست فى الواقع الا توصيات recommandations لا تتمتع بأى تأثير ملزم ، أى ليست مصحوبة بأية عقوبة فى حالة عدم التزام الدول الأعضاء بتنفيذها وهو مايحدث عادة . وهكذا فعندما تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بدعوة الدول الأعضاء الى قطع علاقاتها الديبلوماسية مع اسرائيل كنوع من الاحتجاج على قرار اسرائيل بضم هضبة الجولان السورية ، فاننا نجد أن الدول التى لاتمتثل الى هذه الدعوة لاتتعرض الى أى نوع من الملاحقة القضائية او العقوبات المادية . ويؤدى غياب أى اثر عملى ينطوى عليه هذا النوع من الصياغات الى وجود وضع غير ملائم يتمثل فى تشجيع المنظمة الدولية على الاكثار من اتخاذ مثل هذا النوع من المواقف المجانبة وغير المسئولة او تغطية عجزها عن الفعل بصياغات جوفاء(٥) .

واذا كانت بعض هذه المنظمات او بعض اجهزتها تتمتع بالفعل بسلطة اتخاذ القرارات على نحو مستقل اذ يعترف لها بهذه السلطة ، فان ذلك يمثل وضعا استثنائيا فى الواقع لكن الظروف التى تمارس فيها هذه السلطة تشير ايضا بشكل قاطع الى أن الأمر لايتعلق فى الواقع بصدور قرار décision بالمعنى المعروف وانما هو اقرب الى شبه القرار Pseudo-decision « لأن تبنى مثل هذا القرار يتطلب موافقة مسبقة من جانب كل الأطراف المعنية او أن تنفيذه يتوقف على الموافقة اللاحقة لهذه الأطراف .

لقد تضمن الميثاق التأسيسى لمجلس حلف الأطلنطى أو مجلس الجماعة الأوروبية النص صراحة على أهلية هذه الأجهزة فى اتخاذ قرارات ملزمة فى مواجهة الدول الأعضاء . ولكن اشتراط الاجماع لإمكان اتخاذ مثل هذه « القرارات » يخول كل دولة عضو التمتع فى الواقع بحق الفيتو الذى تتمكن من خلاله من أن تمنع هذه الأجهزة من اقرار أى نص تعتقد أنه يتعارض مع مصالحها . وايا كانت قدرة الجهاز المختص على التوصل الى حل توفيقى للخروج من المأزق الذى يواجه العملية التفاوضية داخل الجهاز ، فان

ذلك لايغير شيئا من حقيقة أن النص الذى تم التوصل الى اقراره هو عمل جماعى قامت به كافة الدول الأعضاء . ولايمكن اعتباره بأى حال من الأحوال عملا مفروضا من جانب المنظمة على الدول الأعضاء فيها . والواقع أن الدول لاتزال شديدة الحرص على استمرار تمتعها بصلاحياتها ومزاياها كاملة داخل المنظمات الدولية بكافة اجهزتها التداولية ، يدل على هذا قيام الدول الأوروبية عام ١٩٥٧ ، وفى اطار المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية ، برفض منح الأجهزة العاملة فى اطار هذه الجماعة لنفس سلطة اتخاذ القرار التى كانت قد سبقت أن منحتها قبل ذلك بعدة سنوات (عام ١٩٥١) للسلطة العليا la Haute Autorité وهى الجهاز الذى كان بمثابة السلطة التنفيذية للجماعة الأوروبية للفحم والصلب . بل انه من الأمور ذات الدلالة البالغة فى هذا الصدد أيضا رفض اعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية تطبيق أحد النصوص الأساسية فى معاهدة روما والتى كانت تهدف الى التخلى عن مبدأ الاجماع عند التصويت والانتقال الى مبدأ أخذ الأصوات بالأغلبية .(٦) ومن البديهى أن قدرة المنظمة على اتخاذ القرارات تصبح وهما طالما استمر العمل بقاعدة الاجماع .

وفى حالات أخرى فقد يحدث أن يتبنى الجهاز المختص فى المنظمة نص اتفاقية أو معاهدة او اتفاق على اساس الأغلبية هذه المرة . وفى هذه الحالة فقد لاتتمكن سيادة الدولة من حماية نفسها فى مرحلة تبنى النص ، لكن هذا الوضع ليس سوى وضع مؤقت تستطيع الدولة تلافى آثاره عند مرحلة وضع النص موضع التطبيق ، لأن النص الذى تم تبنيه فى هذه الظروف لايمكن أن يدخل مرحلة التنفيذ العملى الا بعد أن تقوم كل دولة من الدول المعنية بالتصديق عليه من جانب السلطات الداخلية المختصة . لقد انتظرت فرنسا أكثر من ثلاثين عاما (١٩٥١ — ١٩٨٢) قبل أن تسمح لرعاياها بحق الالتماس الفردى الذى اعترفت به وتضمنته الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان . وهكذا فان اشتراط موافقة الدولة على ماتقره المنظمة الدولية ، بصرف النظر عما اذا كانت هذه الموافقة سابقة a priori أو لاحقة a posteriori يدل بوضوح على أن المنظمات الدولية الحكومية لاتملك سلطة فرض ارادتها على الدول الأعضاء .

يبقى الاستثناء الوحيد فى هذا الصدد وهو مجلس الأمن ، والذى يملك ، طبقا لما ينص عليه الميثاق فى الفصل السابع ، سلطة اتخاذ القرارات وفرض تنفيذها بالقوة الجبرية اذا لزم الأمر . لكن هذا الاستثناء لم يخرج عن الاطار النظرى فى واقع الأمر . فأولا : تثير قاعدة الفيتو ،والتى تمكن كلا من القوى الخمس الكبرى من منع تبنى أى قرار يتعلق بجوهر أى نزاع ، امكانية شل قدرة مجلس الأمن على ممارسة سلطة اتخاذ القرار . وعادة مايستخدم الفيتو بكثرة الى حد قيام الدول الأعضاء الدائمة باستخدامه ليس فقط لحماية مصالحها هى وإنما ايضا لحماية مصالح عملائها من الدول الأخرى . وثانيا : يتوقف استخدام القوة الجبرية على رضاء الدول التى تملك وحدها احتكار القوة المادية . وقد يحدث ان تقوم دولة كبرى بمساعدة الأمم المتحدة فى هذا المجال عن طريق مدها بجزء من قواتها العسكرية ، خصوصا

عندما ترغب فى استخدام علم الأمم المتحدة كغطاء لمقاومة الأهداف التوسعية للقوى المنافسة الأخرى (كوريا ١٩٥٠ ، الكونجو ١٩٦٠) ، لكن مثل هذه الأوضاع لم تحدث فى الواقع الا نتيجة لأخطاء تكتيكية او لعيوب اجرائية كان من شأنها أن تعقد من طريقة أداء المنظمة لمهامها فيما بعد أو تشوه من صورتها .(٧)

وأخيرا فان وجود قوات الطوارىء الدولية التابعة للأمم المتحدة فى بعض مناطق التوتر لايمثل سوى قيمة رمزية(٨) ويتوقف ، هنا ايضا ، على موافقة ورضاء الدول المعنية . ففى عام ١٩٦٧ اعتقد السكرتير العام للأمم المتحدة أنه يتعين عليه الاستجابة الى طلب الرئيس عبد الناصر الذى أصر على سحب قوات الأمم المتحدة المتمركزة فى سيناء منذ عام ١٩٥٦ . والواقع أن الاسرائيليين ، وليس المصريون ، هم الذين استفادوا من الفرصة التى سنحت نتيجة لسحب هذه القوات .

ان عدم قدرة مجلس الأمن على العمل ، وعدم كفاية الامكانيات المادية الموضوعة تحت تصرفه يفسران حقيقة ان معظم الأزمات الهامة فى العالم تعالج خارج هذا الجهاز . إما عن طريق الاتفاق المباشر بين الأطراف المعنية وإما نتيجة ضغط القوى العظمى . وكان هذا هو الحال خصوصا فيما يتعلق بالمشكلة الفيتنامية وبأهم فصول النزاع العربى ـــ الاسرائيلى .(٩)

واذا كنا لانستطيع ان نؤكد تمتع الأجهزة الرئيسية او التداولية **les instances délibérantes** بسلطة اتخاذ القرار فلا نستطيع ، من باب أولى أن نقرر تمتع الأجهزة البيروقراطية بهذه السلطة . إن أحدا لايستطيع أن ينكر ان سكرتارية المنظمات الدولية الحكومية تلعب دورا لاغنى عنه لاعداد الموضوعات التى تعرض على جدول الأعمال ولمتابعة تنفيذ القرارات التى يتم التوصل اليها (ان وجدت مثل هذه القرارات) . لكن هذا الدور هو بطبيعته دور محايد تماما لأن الدول لاتسمح للسكرتارية بان تحل محلها فى اتخاذ القرارات . وحتى فى حالة لجنة الجماعات الأوربية **commission des cammunantés européennes** نجد أن هذه اللجنة لاتستطيع أن تفرض وجهة نظرها على اعضاء مجلس الوزراء ، على الرغم من أنها مشكلة من خبراء مستقلين عن حكومات الدول الأعضاء وعلى الرغم من تمتعها بسلطة هامة تمكنها من اتخاذ المبادرة طبقا لنصوص معاهدة روما . والسكرتير العام هو الشخص الوحيد الذى يتمتع ، فى ظروف معينة وتحت شروط خاصة جدا بقدرة على التأثير لاترقى الى مستوى سلطة اتخاذ القرار .

٢) ولايعنى عجز المنظمات الدولية الحكومية فى مجال اتخاذ القرار أن هذه المنظمات لاتمارس قدرة حقيقية على التأثير . ولكن يتعين علينا أن نفحص هذه القدرة على التأثير من زوايا مختلفة لأنها تسلك قنوات عديدة وتتخذ أشكالا متباينة .

أ) فالوظيفة الرئيسية التى تضطلع بها المنظمات الدولية تتمثل فى أنها تتيح للدول اطارا قائما ودائما لإجراء الحوار . ولكى نتمكن من تقدير أهمية هذا التحديد يكفى أن نتذكر أن المشكلة الأساسية التى شغلت أذهان الفقهاء طيلة قرون عديدة كانت تتمثل فى بحث الكيفية التى يمكن من خلالها الحصول على موافقة الدول المتنازعة لقبول وجود طرف أو أطراف ثالثة لمساعدتها على بدء أو استئناف الحوار . ولم تكن أى من الوسائل التقليدية تتمتع بالميزة الحالية التى تتمتع بها المنظمات الدوليه فى هذا الصدد . ذلك لأن العروض الخاصة بالمساعى الحميدة او الوساطة او المقترحات المتعلقة بتشكيل لجان للتحقيق كانت كلها تقضى بالحصول على الموافقة المسبقة للأطراف المتنازعة . لكن وجود المنظمات الدولية يعنى وجود منبر دائم تستطيع الدول ، بل يجب عليها ، ان تطرح من خلاله كافة وجهات نظرها ومطالبها وان تتناقش حول وجهات نظرها ومطالبها هذه فى حضور وتحت رقابة الدول الأخرى الأعضاء . ان هذا لايعنى أن «الدبلوماسية البرلمانية» تحظى بكل الصفات الحميدة وتخلو من الشوائب والعيوب ، فكثيرا ماتكون ميدانا للمبارزات الخطابية والمزايدات المجانية كما قد تكون مجرد ذريعة أو وسيلة لنوع من استعراض الخطب الدعائية الموجهة للاستهلاك المحلى اكثر منها محاولة جادة لفتح باب الحوار المثمر . لكن ذلك لايقلل بحال من الأحوال من اهمية الضغوط التى يمارسها وجود الدول الأخرى ، وامكانية اللجوء الى الاتصالات شبه الرسمية فى كواليس المنظمة خارج الاجتماعات الرسمية ، وكذا جهود الوساطة ومحاولات التوفيق التى يمكن أن يقوم بها سكرتير عام حاذق وقدير ، وهى كلها وسائل قد تعين فرادى أو مجتمعة، على تجنب ازمة او ازالة توتر قائم . كما تلعب المنظمات الدولية أحيانا وظيفة الشماعة أو كبش الفداء بالنسبة لبعض الزعماء الحريصين على تبرير فشلهم أمام الرأى العام وهى وظيفة لايجب التقليل من شأنها أيضا .

ولايكف بعض المراقبين عن الحديث عن الفشل الذى تواجهه المنظمات الدولية . ولكى نكون أكثر انصافا ونوفى هذه المنظمات حقها فانه يتعين علينا أن نتحدث فى الوقت نفسه وبالتوازى عن قائمة المشكلات التى نجحت المنظمات الدولية فى علاجها او على الأقل أسهمت فى عدم تحولها الى صراعات مسلحة ، وهى قائمة أقل شهرة من قائمة الفشل الذى عانت منه المنظمات الدولية . وفى اطار هذه الوظيفة الدبلوماسية فانه يتعين علينا ألا نهمل عملية التعليم والخبرة المستمرة التى تتشربها وفود الدول المختلفة تدريجيا من خلال الحوار والتعاون الدولى . اذ يتعين على المرء ان يتعود تدريجيا على الخطب النمطية قبل أن يتمكن من حل شفرة هذه الخطب والتقدم صوب محاولة اكتشاف الشرخ او الانفراجة من بين هذا الخضم الهائل من العملية الدعائية ، على نحو يسمح ببدء الحوار او التفاوض . فالدبلوماسية البرلمانية هى عملية فنية تختلف تماما عن الدبلوماسية التقليدية المبنية على الحذر وكتمان السر والاقناع . كما أنها تختلف تماما ايضا عن المناقشات البرلمانية التى تدور رحاها العميقة فى الواقع حول محاولات الاستيلاء على السلطة او الدفاع عن وجودها ، بينما تدور المبارزات الخطابية فى المنظمات الدولية اساسا حول الحفاظ على التوازن القائم او حماية مناطق النفوذ . ومن خلال هذه « المهنة » التى يمكن تعلمها واكتسابها تبرز امكانات جديدة للاتصال .

ب) وتتمثل الوظيفة الثانية التى تمارسها المنظمات الدولية الحكومية فى عملية اضفاء الشرعية légitimation ، وهى الوظيفة التى ألقت عليها أعمال أنيس كلود أضواء ساطعة[١٠] . فنظرا لعجز المنظمات الدولية عن اتخاذ المبادرة وعدم قدرتها على فرض الالتزام الصارم بالقانون نجدها تتدخل طبقا للظروف لكى تضفى نوعا من الحجية على بعض الأوضاع القائمة بالفعل وتدخلها فى اطار من الشرعية يجعلها بمنأى عن أطماع او هجمات اللاعبين الآخرين . وهذا هو الحال أولا فيما يتعلق بقبول او استبعاد بعض الدول الأعضاء او الاقرار بسلامة أوراق التفويض المخولة لبعض الوفود من جانب سلطة غير معترف بها من الجميع. ان قبول دولة فى الأمم المتحدة لايرتب التزاما بالاعتراف بها من جانب الدول الأعضاء فى هذه المنظمة (فاسرائيل مثلا لاتزال غير معترف بها من جانب جميع الدول العربية فيما عدا مصر) ، ومع ذلك فان مجرد قبول الدولة يضفى عليها نوعا من الشرعية ويجبر الدول الأعداء على الاعتدال فى انتقاداتهم وكبح جماح نواياهم العدوانية تجاهها . وعلى العكس فان رفض قبول دولة (مثل روديسيا الجنوبية تحت حكم ايان سميث) يعد بمثابة تحذير للدول التى قد تكون قد أغمضت عينيها عن الظروف المريبة التى شابت عملية الحصول على الاستقلال او عن « السمة » العنصرية للسلطة التى تمارسها الاغلبية البيضاء . كذلك فقد كان من شأن استعادة الصين الشعبية أخيرا (١٩٧١) لمقعد الصين فى الأمم المتحدة تحسين صورة نظام ماوتسى تونغ ، بينما أدى رفض قبول اوراق تفويض ممثلى النظام الذى قام فى كمبوديا على أسنة الرماح الفيتنامية الى منح فرصة امام آخر الممثلين المفوضين من قبل نظام « الخمير الحمر Khmers rouges » ويحدث الطرد نفس تلك الآثار . واذا كانت الأمم المتحدة تتردد فى اللجوء الى مثل هذا الأسلوب ، حتى فى مثل حالة جنوب افريقيا ، فذلك لأن هذا السلاح هو سلاح ذو حدين ، اذ تفقد المنظمة الدولية قدرا من سلطاتها تجاه الدول غير الأعضاء . لكن المنظمات الدولية الاقليمية تعتبر اكثر جمودا وغطرسة تجاه هذه القضية . فقد استبعدت كوبا من عضوية منظمة دول امريكا اللاتينية منذ ١٩٦٠ كما طردت مصر من الجامعة العربية بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد .

وبصرف النظر عن حالات القبول او الابعاد فان القرارات التى تصدرها المنظمات الدولية تكتسب أحيانا ، وفى غياب قوة الالزام القانونية ، قيمة رمزية تجعل منها مرجعا يستند اليه لتقدير صحة او شرعية هذا الأمر الواقع او ذاك ، وهذا هو حال القرار ٢٤٢ الشهير الذى يدين ضم اسرائيل للأراضى المحتلة بعد حرب الأيام الستة (١٩٦٧) .

جـ) اما الوظيفة الثالثة التى تقوم بها المنظمات الحكومية فتتمثل فى القيام بعمليات ميدانية تملك حيالها هذه المرة سلطة فعلية فى اتخاذ القرار . فعندما يتعلق الأمر بالتصويت على اعتمادات مخصصة لبرنامج للمعونة ، للتنمية او لمحو الأمية ، فان قرارات المنظمات الدولية فى هذه الحالة هى قرارات قابلة فورا للتنفيذ ، ونقلها الى حيز التنفيذ يعنى وقوع الاختيار على دول او مشروعات بعينها . بل وقد يحدث احيانا أن تقترن المساعدة المقدمة بشروط محددة وقاطعة تشكل فى جوهرها ضغطا خطيرا على التوجهات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المستفيدة . الا أن قدرة المنظمات الدولية الحكومية على التأثير على اعضائها فى هذا المضمار مرهونة بحجم الاعتمادات المتاحة . ومصدر هذه الاعتمادات فى الواقع هى الدول الأعضاء ، نفسها ، ولا تضعها تحت تصرف المنظمات الدولية إلا بشق الأنفس لانها تفضل ، كقاعدة عامة ، آليات المساعدات الثنائية كما سبق ان ذكرنا . ومن ثم فإن التأثير الذى يمكن للمنظمات الدولية الحكومية ان تحدثه على التخطيط العالمى للتنمية هو تأثير محدود فى الواقع .

د) أما الوظيفة الرابعة التى تقوم بها المنظمات الدولية الحكومية فتكمن فى القدرة الاعلامية المتاحة لهذه المنظمات . إن حجم الوثائق الاحصائية التى تنشرها هذه المنظمات كل عام فى مختلف الميادين (السكانية ، والاقتصادية ، والماليه ، والاجتماعية والثقافية ... الخ)يفوق كل خيال . ورغم بعض النقائص والقصور الفنى الذى يشوب هذه الوثائق[11] ،الا أنها تستخدم كمرجع مشترك لجميع الأطراف . وتشكل على نحو ما مرآة تعكس تطور الوضع الدولى . وتشكل هذه الوثائق على أية حال إحدى الأوراق الهامة فى الملف العالمى وتسهم فى تغذية الجدل وتوجيه الجهود لتحسين عملية التعاون الدولى . يضاف الى هذه الآلة الاحصائية الضخمة العديد من التقارير التى تضعها مجموعات الخبراء وتتعلق بشتى أنواع القضايا ، والتى تنشرها المنظمات الدولية بصفة دورية ، وكذا المعلومات التى تقوم المنظمات الدولية بجمعها ، من خلال المناقشات التى تمس احوال الدول الأعضاء فيها . فالمناقشات التى تدور رحاها فى منظمة العمل الدولية على سبيل المثال تسمح بالتعرف على حالة السياسة الاجتماعية فى مختلف البلاد وبالذات فيما يتعلق بتطبيق « التشريعات » التى أقرتها هذه المنظمة . وتفيد الدعاية كنقطة ارتكاز تفضى فى الواقع الى ممارسة ضغط فعال على سلوك وتصرفات الدول[12] . ففى مجتمع يلعب فيه الاتصال دورا متصاعد الأهمية لانستطيع أن نقلل من اهمية قيام المنظمات الدولية بحقن شبكة دائمة من الاعلام بمعلومات حول اوضاع العالم المختلفة .

هـ) واخيرا فان المنظمات الدولية تلعب دورا أشبه مايكون بدور المحول الكهربائى فى تخفيض التوتر الدولى على مستوى العالم . ولكى نتفهم هذه الوظيفة جيدا فانه يتعين علينا أن ندرك حقيقة المفارقة التى ينطوى عليها هذا الوضع . ففى داخل المنظمات الدولية الحكومية تتمتع الدول بوضع متكافىء طبقا للمبدأ القائل بأن « لكل دولة صوتا واحداً » بينما هى تحظى فى الواقع الدولى بوضع غير متكافىء . وهكذا يوجد تناقض شديد الوضوح بين البيئة الداخلية للمنظمة وبين بيئتها الخارجية . فاذا تصورنا عدم وجود المنظمات الدولية أو اختفائها فان العلاقات بين الدول تتم فى هذه الحالة استنادا الى علاقات القوة الخالصة . واذا ماتصورنا ، على العكس من ذلك ، اختفاء البيئة الخارجية وبالتالى حدوث المعجزة واختفاء علاقات القوى من الساحة الدولية ، فان الكفة سوف ترجح فى هذه الحالة لصالح الوزن العددى المؤسس على المبدأ التحكمى القاضى بالمساواة بين الدول .

وتمثل كل منظمة دولية ، فى الوضع القائم حاليا ، نظاما تتصل بيئته الداخلية بالبيئة الخارجية . ويتلقى هذا النظام ضغوطا من البيئة الخارجية تهدف الى الابقاء على ، ان لم يكن دعم ، علاقات القوى القائمة ، لكن البيئة الداخلية للمنظمة تقاوم مثل هذه الضغوط وتحاول احلال العلاقات القائمة على اساس القوة بعلاقات قائمة على مبدأ المساواة فى الحقوق بين الدول . ويفسر هذا التوتر القائم امكانات وايضا حدود التأثير الذى يمكن أن تمارسه المنظمات الدولية الحكومية . اذ لاتستطيع اى منها أن تقوم بتعديل الوضع الخارجى القائم عن طريق القوة . فاذا مالجأت الى مثل هذا العمل (كأن تحاول فرض انتقال رؤوس الأموال او السلاح او السكان بالقوة) فانها تخاطر فى هذه الحال ليس فقط باظهار عجزها وعدم قدرتها على القيام بمثل هذا العمل وانما تخاطر ايضا بوجودها ذاته واحتمال انفجارها من الداخل اذا ماقررت الدول القوية ، وهى الدول التى تسهم بالنصيب الأكبر فى ميزانية المنظمة ، الانسحاب منها .[١٣] لكنها فى الوقت نفسه لاتستطيع على الأقل ان تحاول جعل صوت الأغلبية من الدول ، والذى هو صوت الدول الأقل حظا ، مسموعا على نحو واضح وبالتالى تقدم ضمانا معنويا لعدد من المشروعات يمكن أن يمثل وضعها موضع التطبيق بداية على طريق تعديل عدم التوازن القائم فى البيئة الخارجية .

ويزودنا تطور قائمة الموضوعات التى نوقشت داخل الأمم المتحدة وشغلتها خلال الخمس والثلاثين سنة المنصرمة بمثل جيد عن هذا النمط من الأداء . ففى مرحلة اولى ، وعندما كانت الدول الصناعية التى خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية هى التى تسيطر على الأمم المتحدة ، فان اكثر ماشغل هذه الأخيرة هى المشكلات الخاصة بالأمن . لكن منذ اللحظة التى بدأت فيها دول العالم الثالث تنضم بكثافة الى الأمم المتحدة لكى تشكل فيما بعد أغلبية الثلثين التى تمكنها من السيطرة على الجمعية العامة ، بدأت هذه الدول تفرض على الأمم المتحدة تغيير اولوياتها وتنبه الى الضرورة الملحة فى اجراء الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم . وتحت ضغط هذه الدول تبنت الأمم المتحدة فكرة اقامة « نظام اقتصادى عالمى جديد » (١٩٧٤) . ومن الواضح بالطبع ان مجرد صياغة هذا الطلب لاتكفى لضمان تنفيذه الفورى وبنجاح ، اذ أن حالة اللاتكافؤ القائمة فى ميادين الديموغرافيا والمال والتكنولوجيا ليست قابلة للالغاء بمجرد تبنى مشروع ما أيا كان كرم هذا المشروع وطموحاته . غير أن مجرد التاكيد على هذا الموضوع وتكرار الحديث عنه من جانب أعلى الأجهزة الدولية يولّد ، بالتفاعل مع الرأى العام العالمى ، نوعا من الضغط المعنوى من شأنه ان يؤدى إلى تعديل سلوك الدول الغنية على المدى الطويل . وفى هذا الاطار يمكن القول بان الأمم المتحدة تمارس تأثيرا لايمكن انكاره على الرغم من غياب قدرتها التقريرية (أى قدرتها على اتخاذ القرار) .

ان التطور الذى طرأ على منظمة مثل اليونسكو يؤكد الدور القائد الذى تلعبه البيئة الداخلية فى توجيه اعمال المنظمات الدولية الحكومية . فقد أدى تكوينها الأولى (والذى كان يشبه الى حد كبير تكوين الأمم المتحدة) الى أن تصبح اليونسكو فى صورتها الأولى وكأنها « منتدى » تلتقى فيه النخب

الثقافية على أعلى مستوى من مختلف دول العالم الأعضاء . وهنا ايضا نجد أن الالتحاق الجماعى لدول العالم الثالث باليونسكو قد عدّل من اولويات اهتمامات اليونسكو بحيث احتلت مسائل من قبيل محو أمية شعوب الدول المتخلفة مكان الصدارة من هذه الاهتمامات وتراجعت مهمة « المنتدى » الى الوراء .

وهكذا تلعب المنظمات الدولية ، والتى تعكس فى الواقع وجهة نظر الجماعة العالمية للدول ، دورا هاما فى ايقاظ الوعى العالمى ، وتسهم سواء من خلال تحديد موقف من القضايا الدولية او من خلال مبادراتها الخاصة والملموسة فى محاولة اعادة التوازن فى علاقات القوة القائمة وبالتالى تضع حجر الأساس لاعادة ترتيب النظام الدولى . فحتى اذا لم يكن للمنظمات الدولية تأثير ملموس ومباشر على الحدث ، الا أنها أحد العوامل الممكنة من أجل التغيير . ولهذا نعتقد أن ستانلى هوفمان على حق حين يقول ان المنظمات الدولية تسهم فى « تضخيم أو تعديل السمات المتحكمة فى النظام الدولى » .(١٤)

ومع ذلك فان الخبرة تبرهن على ان المنظمات الدولية لاتتمتع بميزة استغلال المواهب المتاحة لديها او الاسراع بايقاع معدلات الاداء بها . فلقد أمّل كثير من المراقبين عقب الحرب العالمية الثانية فى أن يصبح تعدد المنظمات الدولية الحكومية وتكاثرها عاملا حاسما فى تحقيق التكامل بين الدول . ولأن المنظمات العالمية هى منظمات متسعة ومن السهل تسييسها ، فقد توجهت أنظار هؤلاء المراقبين الى المنظمات الاقليمية واملوا خيرا فى التقنيات الجديدة التى ابتدعها مؤسسو الجماعات الأوروبية . وقد اعتقد عدد من الباحثين الأمريكيين من أمثال ايرنست هاز وليون ليندبرج(١٥) ، وغيرهما كثيرين فى ايجابية التجديد الذى يهدف الى التفكيك التدريجى للسيادة من خلال عمليات تبدأ من أسفل لا من أعلى ، كما يطالب انصار الفيدرالية التقليدية . ولقد توقعوا أن تتحول الجماعة الأوربية ، من خلال هذا المنهج التجريبى الوظيفى تدريجيا ، وبلا رجعة ، الى نموذج جديد من نماذج الجماعات السياسية لاينطوى على اعادة انتاج السمات التقليدية للدولة القومية . كما اعتقدوا ان النموذج الاجتماعى الجديد والذى سيتخلق ويختبر فى اطار الجماعة الأوربية ، يمكن أن يصلح بعد ذلك كمثل يحتذى لإرساء قواعد جديدة لمجمل العلاقات الدولية .

ومن الواضح ان هذه الآمال جميعا قد أحبطت ، ليس فقط لأن الجماعة الاقتصادية الأوربية لم تصل بعد الى عتبة التكامل السياسى (على الرغم من التعهد المعلن والذى قطعته الدول الأعضاء على نفسها فى ديسمبر عام ١٩٧٣ بان «تتحدث بصوت واحد» فى مجال السياسة الخارجية) وتراجع تفاؤل انصار الوحدة الأوربية المتعصبين والذين لم يطمحوا فى أكثر من اتحاد كونفدرالى اوروبى على المدى الطويل ، ولكن ايضا لأن ميكانيزمات الأداء الأوربى المشترك عند مستوى صياغة السياسات قد اصابها العطب ايضا (مثال : السياسة الزراعية) ، بالاضافة الى أن الاتحاد الجمركى يمارس دوره فى ظروف صعبة (مثال : الخلافات القائمة بين فرنسا وايطاليا حول تجارة النبيذ) . لكن هذا لايعنى أنه لم يحدث تقدم على الاطلاق منذ توقيع اتفاقية روما ولكنه يؤكد فى الوقت نفسه أنه يصعب تماما فصل المسائل

« ألفنية » او التى يطلق عليها هذا اللفظ ، عن المسائل السياسية ، كما يعنى ان الدول تعود الى الحرص على سيادتها عندما تعتقد ان مصالحها الحيوية قد اصبحت فى خطر . ان المنظمات الدولية الحكومية تستطيع تنمية التعاون الاختيارى بين الدول ، لكن لم تتمكن أى من هذه المنظمات حتى الآن ان تحقق تكاملا بين الدول الأعضاء فيها تختفي معه سيادة الدول الأعضاء ليبدأ نمط جديد من انماط العلاقات الدولية .

خلاصـة :

هل تعتبر المنظمات الدولية الحكومية أم لا فاعلين مستقلين ؟ ان تنوع واهمية الدور الذى تقوم به المنظمات الدولية الحكومية يجعلنا اكثر ميلا لأن نعترف لها بصفة الفاعل في العلاقات الدولية ، ولكن استمرار اعتمادها على الدول الأعضاء التى أسستها يحرمها فى الواقع من استقلالية الفعل الذى تحتاج اليه لكى تقوم باداء وظائفها على الوجه الأكمل . وهذه الاجابة صحيحة من الناحية الفنية ، ولكن يعيبها أنها تبدو وكأنها تفتش عن خبايا الضمائر ، كما أنها اجابة تقلل من المكانة التى تحتلها شبكة المنظمات الدولية الحكومية فى ميدان العلاقات الدولية ومن حقيقة اضطرار جميع الدول الى المشاركة النشطة فى اعمال هذه المنظمات اذا ماأرادوا حماية مصالحهم والحفاظ على مواقع تأثيرهم .[١٦] وبدلا من أن نقحم أنفسنا فى جدل ميتافيزيقى حول مفهوم استقلالية اللاعبين الحكوميين فقد يكون من الأفضل أن نترك الخلاصة حول هذا الموضوع لاثنين من الكتاب الأمريكيين :

« ان المنظمات الدولية هى عبارة عن شبكات اتصال شديدة الحساسية ، وفيها استجاب الأقوياء لنداء الضعفاء دون أن يتخلوا لهم عن حق الرقابة على الأداء . وتقوم المنظمات الدولية بتسهيل الادارة المنظمة للعلاقات بين الحكومات دون أن تتمكن من تعديل هيكل القوة الذى تنتظم حوله هذه العلاقات على نحو يذكر ، على الأقل فى الأمد القصير أو المتوسط . وفى الأمد البعيد ، فان أكثر الاحتمالات التى تطرحها المنظمات الدولية للتغيير تكمن فى أنها تتيح الفرصة للدول الضعيفة للتأثير على المناخ السائد لدى الرأى العام وعلى القيم التى على ضوئها يتم اتخاذ القرارات .. كما يمكن أن تصبح وسيلة تمكن الدول الضعيفة التى تشكل الأغلبية من أن يكون لها صوت جماعى فى ادارة العلاقات الدولية اذا أحسنت هذه الأغلبية استخدام الفرصة السانحة والمتمثلة فى وجود شبكة من الاتصالات ذات حساسية تجاه وجهات النظر الجماعية والمُقنِعة » .[١٧]

هوامش الفصل الثانى :

(١) Etude de la capacité du système des Nations Unies pour le développement, Rapport Jackson, O.N.U. Genève, 1969, p. XV et XVI.

(٢) The anatomy of Influence. Decision making in International Organization, Yale University Press, 1973.

(٣) L'Organisation mondiale, Paris, A. Colin, 1972, p. 30.

(٤) مرجع سبق ذكره ص ٢٥ .

(٥) وقد تصور روائى شهير ، سبق له أن احتل مناصب رفيعة فى سكرتارية عصبة الأمم ثم فى المنظمة الدولية للاجئين ، حوارا قدم من خلاله رؤية عن هذا النوع من السوك يمكن أن نعتبرها بالكاد خيالية :

وقد دار هذا الحوار على النحو التالى :

ـــ إذن .. ماذا تفعل عندما تندلع الحرب ؟

ـــ نشقى كثيرا .. انه لشىء بشع أن ترى كل هؤلاء الموتى ..

ـــ وماذا تفعل عندما تكون هى .... البادئه بالحرب ؟

ـــ نقوم بفتح ملف . ونعقد اجتماعا نقر فيه بيانا حذرا نعبر فيه عن عميق ألمنا وبالغ أسفنا .

ـــ واذا ما استمرت الحرب ؟

ـــ حينئذ لابد من استخدام الوسيلة الرادعة ، قالها بلهجة متأسدة . ثم تشكل لجنة ولجانا فرعية ، ويمكن أن نذهب فى هذا المدى الى حد مناشدة الأطراف المعنية بوقف هذا النزيف .

ـــ واذا ما استمرت الحرب ؟

ـــ حينئذ نتوقف عن المناشدة ونصدر توصية بوقف المعارك . هل تدرك الفارق ؟ إنها توصية ، ولا أخاف أن اؤكد على أنها توصية بكل معنى الكلمة .

ـــ واذا ما استمرت الحرب ؟

ـــ حينئذ نقوم باصدار بيانات نؤكد فيها على أن الطرف الأضعف على حق فى موقفه فى الوقت نفسه لا نقول للطرف القوى أنه مخطأ . ثم نطلب من الدولتين المتحاربتين أن يعلنا أنهما لا يتحاربان وإنما يقومان بمجرد بعض العمليات الأمنية لتسويه نزاع بينهما . تلك صورة أقل ازعاجا . وعموما فإن العمليات العسكرية لابد وان تنتهى يوما . وفى هذه الحالة فسوف نقبل أن يقوم الطرف الأقوى بالحصول على الأراضى التى احتلها بشرط الا تستخدم كلمة « ضم » (Albert COHEN, Mongeclous, Gallimard, 1938)

(٦) ويعزى هذا الرفض فى البداية الى اعتراض الجنرال ديجول عام ١٩٦٥ ومع ذلك فإن أحدا من خلفاء ديجول ، والذين كانوا أكثر ميلا للتكامل الأوروبى ، أو من شركائهم فى الجماعة الأوربية لم يصر حقيقة على طلب تطبيق قاعدة الأغلبية .

(٧) لم يكن من الممكن أن يقرر مجلس الأمن تدخل الأمم المتحدة فى الأزمة الكورية الا بسبب غياب الوفد السوفيتى ، الذى كان قرر منذ عدة اشهر انتهاج سياسة « المقعد الخالى » احتجاجا على رفض احتلال حكومة الصين الشعبية لمقعد الصين الذى كانت تحتله حكومة تايوان فى ذلك الوقت . وقد أدت عودة الوفد السوفيتى فى ١ يوليو ١٩٥٠ الى عرقلة كافة مبادرات مجلس الأمن لتسوية الأزمة الكورية . وللالتفاف حول هذه العقبة فقد تمكنت الولايات المتحدة من أن تجعل الجمعية العامة تتبنى قرار « الاتحاد من أجل السلام » والذى يخلع على الجمعية العامة سلطات البوليس المخولة أصلا لمجلس الأمن وفقا للميثاق وذلك فى الحالات التى يعجز فيها هذا الأخير عن القيام بوظائفه بسبب استخدام حق الفيتو . وقد استند كل من الاتحاد السوفيتى وفرنسا على عدم شرعية هذا التعديل فى اختصاصات الأجهزة ، لرفض الاسهام ، فيما بعد ، فى تمويل الحملة العسكرية التى قامت بها الأمم المتحدة فى الكونغو ... وقد استفادت القوى الكبرى ، والتى أصبح من الصعب عليها أن تسيطر على الجمعية العامة ، من هذا الحادث ، وأصبح هناك نوع من الاتفاق الضمنى بين القوى الكبرى على عدم المساس بصلاحيات مجلس الأمن حيث لا يزالون يحتفظون بتلك الميزة الكبرى وهى حق الفيتو الذى يمكنهم من حماية مصالحهم .

(٨) لم يمنع وجود قوات الأمم المتحدة فى قبرص من احتلال القوات التركية لأكثر من ثلث الجزيرة عام ١٩٧٤ . كما لم يمنع وجود مثل هذه القوات فى لبنان من قيام الكتائب ببناء معقل خاص به فى جنوب لبنان أو من عبور كل من القوات الاسرائيلية أو القوات الفلسطينية للحدود ولم يردع اسرائيل التى قررت ببساطة ولا مبالاة أن تقوم بغزو لبنان فى مايو ١٩٨٢ .

(٩) إن ديبلوماسية هنرى كيسنجر المكوكية هى التى تمكنت من إيجاد مخرج مشرف لكلا الطرفين فى حرب اكتوبر (١٩٧٣) كما أدت جهود كارتر فى الولايات المتحدة ، وليس فى الأمم المتحدة ، الى التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل .

(١٠) انظر :
«Collective Legitimization as a political Function of the United Nations», International Organization, 1966, n III.

(١١) انظر الفصل الثانى من الجزء الثانى من هذا الكتاب :

(١٢) انظر :
Marcel MERLE «Le controle exercé par les Organisations internationales sur les activités des Etats membres», Annuaire français de droit international, 1958.

(١٣) وقد انسحبت الولايات المتحدة مؤقتا من منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٧ احتجاجا على التسييس المنظم لأعمال هذه المنظمة .

(١٤) **«International Organization and the International System», International Organization, 1970, n III.**

(١٥) Ernst B. HAAS, «International Intergration - The European and Universal Process». International Organization, 1961, n° IV et Beyond the Nation-state Funcionnalism and International Organization, Stanford University Press, 1964; Leon LINDBERG, The Political Dynamics of European Integration, Stanford University Press, 1963.

(١٦) انظر :

Marie-Claude SMOUTS, La France à L'O.N.U.. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979.

(١٧) Robert COX et Harold JACOBSON, The anatomy of Influence - Decision-making in International Organizations, Yale University Press, 1973, p. 428.

مراجع :

BARROS (James): The United Nations: Past, Present and Future, New York, Free Press, 1972.

COLLIARD (Claude-Albert): Institutions internationales, Dalloz, 1972.

CLAUDE (Inis, L.): The Changing United Nations, New York, Random House, 1967.

COX (Robert) and JACOBSON (Harold): The Anatomy of Influence, Decision-Making in International Organizations, Yale University Press, 1973.

GERBET Pierre, GHEBALI (Victor-Yves), MOUTON (Marie-Renée): Société des Nations et Organisation des Nations unies, Ed, Richelieu, 1973.

GOODRICH (Leland M.) and KAY (David): International Organization: Politics and Process, The University of Wisconsin Press, 1973 (Recueil des articles les plus importants parus dans la Revue International Organization, vol. 1 à 26).

JACOBSON (Harold): Networks of Interdependance; International Organizations and the Global Political System, New York, A. Knopf, 1979.

JORDAN (Robert S.): Multinational Cooperation: economic, social and scientific development, Oxford University Press,, 1972.

REUTER (Paul): Institutions internationales, P.U.F., 1972.
SMOUTS (Marie-Claude): La France à L'O.N.U., Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979.

VIRALLY (Michel): L'Organisation mondiale, A. Colin, 1972.
WOOD (Robert S.): The Process of international Organization, New York, Random House, 1971.

«Approches de L'étude des organisations internationales», Revue internationale des sciences sociales, U.N.E.S.C.O., 1977.I.

الفصل الثالث

القوى عبر القومية

اقتصرت دراستنا حتى الآن على « التدفقات Flux » ، الصادرة ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، عن الدول ، أو بمعنى أدق عن الحكومات التى يفترض أنها تمثل هذه الدول على المسرح الدولى ، ولم نتعرض لجملة التدفقات التى تشكل العلاقات الدولية ككل .

ويوجد ، فى اطار مانطلق عليه العلاقات الدولية ، عدد من التدفقات يخرج بدرجة أو بأخرى ، أو حتى يهرب بالكامل ، من نطاق سيطرة أو رقابة الأجهزة الحكومية . وهذا هو الوضع ، على سبيل المثال ، بالنسبة لانتقال الأفراد أو رؤوس الأموال أو البضائع أو الأفكار . ومن المؤكد أن الحكومات لاتقف موقف المتفرج بالنسبة لحركة هذه الأشياء التى من الممكن أن تؤثر على توازن اقتصادها أو على قوة عملتها أو على جوهر الاتفاق الوطنى القائم . لكن الحكومات عادة ماتعجز عن أخذ زمام المبادرة فى مثل هذه الأمور وتكتفى بردود الفعل فى مواجهة مبادرات تأتى من جانب الجماعات التى تتحرك من تلقاء نفسها لتحقيق أهداف خاصة بها . وهذا النوع من التدفقات Flux أو المعاملات transactions هو الذى نطلق عليه وصف «عبر القومى transnational » .

ودراسة هذه الظاهرة ، تعتبر عملية شديدة الصعوبة ودقيقة ، ذلك لأنه من السهل أن نشخص الدول أو المنظمات الدولية الحكومية باعتبارها فاعلا واضح المعالم ومحددا على مسرح العلاقات الدولية ، ولكن محاولة تحديد المنابع التى تنبثق منها العلاقات وتتبع مجراها لكى نتعرف على مجمل شبكة العلاقات

عبر القومية هي مسألة أكثر تعقيدا وتكتنفها صعوبات جمة . ففي هذا الإطار يمكن أن نؤكد دونَ تجاوز أن كل شخص أو جماعة تملك وسيلة من وسائل التأثير تشكل فاعلا محتملا وتصبح فاعلا مؤقتا فى كل مرة تقرر فيها استخدام السلطة التى تتمتع بها للتاثير على نطاق الفعل الدولى . وهكذا فعندما يقوم مدير بنك بعملية استثمار فى الخارج أو يقوم رجل أعمال بعقد صفقة للاستيراد أو التصدير ، أو يقوم كاتب بتأليف كتاب يوزعه ناشر فى الخارج ، فان أيا من هؤلاء ، وحتى دون أن يكون منتميا الى جماعة منظمة ، يمارس تأثيرا على عدد من الآليات (ميزان المدفوعات ، سعر الصرف ، مستوى المعيشة) أو القيم (العقائد ، الأيديولوجيات ، ... الخ) . ويصبح بالتالى عنصرا من عناصر اللعبة الدولية . ومن ثم فإن معالم اللعبة الدولية تتغير لكى تتضمن الى جانب التفاعلات التى تحدث بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية كل هذا الكم من المبادرات الفردية . وتوضح المقارنة بين الأشكال ٧١ ، ٧٢[1] مدى مايظهره أو ماتضيفه التدفقات عبر القومية من تعقيد وغنى فى الوقت نفسه عندما نأخذها بعين الاعتبار أثناء التحليل .

وتنطوى محاولة الدراسة الشاملة على خطورة أن تصبح مجردة أكثر من اللازم . ولذا فقد يبدو من المستحسن أن نركز اهتمامنا على القوى التى يمكن تشخيصها بسهولة والتى تستخدم كركيزة للأنشطة عبر القومية .

ونقصد بالقوى عبر القومية الحركات والتيارات التضامنية الصادرة عن المبادرة الخاصة التى تحاول تثبيت دعائمها عبر الحدود وتهدف الى ترويج أو تغليب وجهة نظرها فى النظام الدولى . ويغطى هذا التعريف ، الذى تعمدنا أن يكون عاما ، ظواهر شديدة التباين من حيث طبيعتها وقوتها .

ولاتستطيع قواعد القانون الدولى ، والتى استخدمناها كنقطة ارتكاز لدراسة الظواهر الدولية والمؤسسية ، أن تسعفنا فى هذا المقام . فالقانون الدولى ، وهو القانون الذى ابتدعته الدول نفسها ولنفسها ، يتجاهل فى الواقع أو لايعالج الا على نحو عرضى وثانوى مجمل الظواهر عبر القومية .

ومع ذلك فان قواعد القانون يمكن أن تستخدم فى هذا الصدد على الأقل للتمييز بين نوعين من القوى عبر القومية . اذ تستفيد بعض المنظمات التى لاتهدف الى الربح ، على الرغم من عدم تمتعها بالوضع القانونى أو بالشخصية القانونية بمعناها الدقيق ، بنوع من الاعتراف يُمَكّنها من أن تلعب دورا استشاريا لدى المنظمات الدولية الحكومية . ويطلق على هذا النوع من المنظمات اسم المنظمات غير الحكومية (.O.N.G) . لكنه فى حالة ما اذا كان الهدف من قيام المنظمة هو الحصول على الربح فان

القانون الدولى العام يتجاهلها فى هذه الحالة ويتعامل معها القانون الدولى الخاص انطلاقا من القواعد التى تتضمنها القوانين الوطنية المختلفة . ويؤدى هذا الوضع فى الواقع الى ترك الحبل على الغارب لنوع من الفاعلين نطلق عليهم الشركات متعددة الجنسية Les firmes multinationeles[٢] .

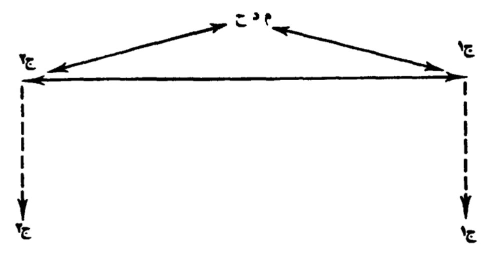
إن التمييز بين المنظمات التى تقوم بغرض تحقيق الربح والمنظمات التى لاتهدف الى تحقيق الربح يمكن الاعتداد به ويصلح أن يستخدم كإطار للتحليل عند دراسة القوى عبر القومية لأنه يعكس درجة الاهمية او التأثير اللذين تعلقهما الحكومات على هذا النوع أو ذاك من المنظمات التى يمكن أن تنازعها سلطتها بدرجة أو بأخرى . الا أن هذه التفرقة لاتصلح الا عند الحديث عن القوى المنظمة . اذ أنه الى جانب تلك القوى المنظمة يحسن بنا أن نفسح مكانا للقوى « التلقائيه Spontanées » والقوى غير المنظمة . ومفهوم الرأى الدولى العام هو الذى يسمح بالتقاط ورصد هذه المظاهر وتحليل مداها .

وهكذا فاننا سنقوم اذن بدراسة المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية والرأى العام العالمى على التوالى .

١ ــ المنظمات غير الحكومية

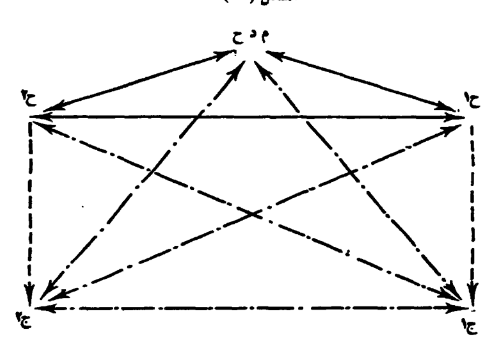
نقصد بالمنظمات غير الحكومية كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكّلة على نحو قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون الى دول مختلفة وذلك بغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح . ويبدو أن هذه الظاهرة ، والتى نجد لها جذورا ضاربة فى القدم (الجماعات الدينية ordres religieux ، منتديات الفكر sociétés de pensée ، نقابات التجار القديمة ligues ou guildes de marchands) ، تشهد تطورا سريعا فى الآونة الأخيرة ، وتشهد على ذلك الأرقام التى نشرها مؤخرا اتحاد الروابط الدولية Union des Associayions Internationales :

الشكل رقم ٧٢ : نموذج الفاعل المتمحور حول الدولة



ـــ علاقات بين الدول (سياسة خارجية)
ـ ـ علاقات داخلية (سياسة داخليه)

الشكل (٧٣)



ـــ علاقات بين الدول (سياسة خارجية)
---- علاقات داخلية (سياسة داخلية)
ـ.ـ.ـ علاقات عبر قومية
ح حكومة
ج مجتمع
م د ح منظمة دولية حكومية

شكل ٧٣ :
النمو العددى للمنظمات غير الحكومية

١٩٠٩	١٧٦
١٩٤٥	٥٦٠
١٩٥١	٨٣٢
١٩٥٤	١٠٠٨
١٩٥٦	٩٨٥
١٩٥٨	١٠٧٣
١٩٦٠	١٢٦٨
١٩٦٢	١٥٥٢
١٩٦٤	١٧١٨
١٩٦٦	١٩٣٤
١٩٦٨	٢١٨٨
١٩٧٠	٢٢٩٦
١٩٧٢	٢٤٧٠
١٩٨١	٤٢٦٥

المصدر : الكتاب السنوى للمنظمات الدولية الطبعة ١٩ سنة ١٩٨١

وترجع هذه الحيوية بداهة الى التطور الكبير الذى طرأ على التجارة والاتصالات على المستوى الدولى ، ولكنها لم تعد فى الوقت نفسه دليلا حيا على وجود حاجيات لاتستطيع الحكومات أو الدول أو حتى المنظمات الدولية الحكومية اشباعها . ومن هذا المنحى يتعين علينا أن ننظر بعناية الى السمات الخاصة بالظواهر التى تعبر عنها المنظمات الدولية الحكومية قبل أن نتعرض لموضوع تنوع هذه المنظمات والدور الذى يمكن أن تلعبه على المسرح الدولى .

١ ـ الملامح الخاصة بالظاهرة :

اذا حاولنا استعادة عناصر التعريف التى ذكرناها فسوف نجد أن الملامح الأصلية التى تميز المنظمات غير الحكومية تكمن فى عنصرين : المبادرة الخاصة والتضامن الدولى .

(١) ـ وتشكل المبادرة الخاصة ضمانا أو برهانا على التلقائية التى تبدو على الصعيد الدولى خارج نطاق التوجيه الحكومى أو حتى ضد رغبته . ومن المؤكد أن هناك استثناءات عديدة على تلك القاعدة : فقد قامت العديد من المنظمات غير الحكومية بعد مبادرة أو وحى أو دعم من هذه المنظمة الدولية أو تلك ، وهذا هو الوضع بالنسبة للروابط العالمية التى شكلت بايعاز من اليونسكو . ولكن حتى فى هذه الحالة نجد أن مثل هذه المبادرة هى فى الواقع مبادرة مزدوجة لأن التشجيع الصادر من اليونسكو ما كان من الممكن أن يؤدى الى نتائج ملموسة لو لم يجد هذا التشجيع صدى من جانب عدد من الأفراد او الجماعات الخاصة . أما ماقد يكون باعثا على القلق والحيرة حقا فهو ذلك النوع من المنظمات الدولية غير الحكومية التى تبرز الى حيز الوجود بوحى من بعض الحكومات او تلك التى تتكفل الحكومات بالانفاق على انشطتها . وتؤكد الأزمة التى اندلعت فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، حول « مصداقية تمثيل representativité » وحول تمويل بعض المنظمات غير الحكومية ، على أن هذه القضية ليست من قبيل الافتراضات النظرية المحضة . لكن هذه الأمثله لاتشكل سوى استثناءات محدودة رغم كل شيء . فالقاعدة العامة هى أن المنظمة الدولية غير الحكومية تضم أشخاصا أو جماعات لاتتلقى أية توجيهات من السلطات الحكومية المحلية أو الدولية .

(٢) ـ ومما يؤكد على أهمية دارسة عنصر التلقائية أنه وثيق الصلة ، فى حالة المنظمات الدولية غير الحكومية ، بعنصر التضامن بين أشخاص ينتمون الى بلاد مختلفة عديدة . وهنا يتعين علينا أن نوضح الصورة بشكل أدق : فهناك عدد من الجماعات الخاصة التى احتفظت بطابعها المحلى البحت سواء من حيث التكوين أو التمويل ، تمارس أنشطة أو أهدافا دولية أدت الى اعتراف المنظمات الدولية بها واقرار

وضعها كمنظمات دولية غير حكومية . وعلى سبيل المثال فان خمس عشرة منظمة وطنية فرنسية خاصة تتمتع حاليا بالوضع الاستشارى لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى . ولكن مثل هذا الوضع لايعدو أن يكون استثناء . ففى الغالبية العظمى من الحالات تتكون المنظمات الدولية الحكومية من تجمعات الأفراد أو الحركات المنتمية الى أكثر من دولة (ثلاث دول على الأقل طبقا للمعيار الذى أقره اتحاد الروابط الدولية والذى على أساسه تدرج المنظمات الدولية وغير الحكومية فى دليل المنظمات الدولية غير الحكومية الذى يصدره الاتحاد) . وعندما نجد أن مثل هذه الظاهرة تتكرر بالألوف وتمس عشرات بل ومئات الملايين من الأشخاص فان ذلك يعد فى حد ذاته دليلا على أن الدول القومية ليست فى وضع يمكنها وحدها فى الواقع من إشباع كافة احتياجات وتطلعات رعاياها .

(٣) ــ ان الجمع بين التلقائية والتضامن فى اطار منظمة قابلة للاستمرار (حركة أو رابطة) يتيح للأفراد فرصة المشاركة فى ديناميات المجتمع الدولى . وتؤدى شبكة العلاقات والمبادلات التى تحفر لنفسها مجرى على اتساع العالم كله ، بفضل نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية ، بالتدريج ، الى خلق نسيج اجتماعى يسمح احيانا بامتصاص الصدمات التى تحدث نتيجة الاحتكاك بين الحكومات ، كما يسمح ، عند القطيعة ، باعادة الصلة بين البلاد المتنازعة . لكن هذه الدينامية لاتفضى بالضرورة أو دائما الى تحقيق التناسق أو التناغم بين السياسات الوطنية المختلفة ، اذ أنها قد تمارس ، فى بعض الحالات ، دورا مناهضا للتضامن الوطنى وتصبح بالتالى مصدار من مصادر التوتر الذى ينعكس سلبا على الترابط بين الدول وعلى العلاقات فيما بينها .

ولكى نتفهم حقيقة هذا الوضع فانه يتعين علينا الآن أن نلج الى داخل الظاهرة لنتعرف على حقيقة تنوعها قبل أن نحاول قياس أثرها ، قدرالمستطاع ، على المكونات الأخرى للعلاقات الدولية .

٢ ــ تنوع الظاهرة

ينطوى مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية على حقائق وأوضاع شديدة التباين . ويعود هذا التنوع الى الاختلافات التى تقع بين مختلف الجماعات التى يمكن رصدها تحت لواء هذا المصطلح سواء من حيث المنشأ أو الحجم أو البناء أو التنظيم أو الأهداف التى يتوخى كل منها تحقيقها .

التنوع من حيث النشأة أو الموقع الجغرافى :

الاحصاءات الاجمالية هى فى العادة احصاءات مضللة . فهى تشبه الاحصاءات المتعلقة بالسكان من زاوية أن حجمها أو كثافتها لايمكن تقديرهما تقديرا واعيا الا من حيث صلتهما بالمكان . ومن هنا يتعين أن نضع جيوبوليتيكية المنظمات الدولية غير الحكومية فى الاعتبار عند الحديث عن

عددها الاجمالى . وتظهر التقديرات الجيوليتيكية أن هناك عدم تكافؤ واضح فى التوزيع الجغرافى للمنظمات الدولية غير الحكومية حسب القارات . وفى هذا الصدد تأتى أوروبا فى موقع متميز ، أيا كان المعيار الذى نستند اليه . واذا ماأخذنا فى الاعتبار عدد الأقسام (أو الفروع) الوطنية الملحقة بالمنظمات الدولية غير الحكومية ، فسوف نجد أن توزيعها حسب القارات المختلفة كان عام ١٩٨٠ كالتالى :

شكل (٧٤)
المشاركة الوطنية ــ فى المنظمات الدولية غير الحكومية حسب القارات

أفريقيا	١٠٦٦٢
أمريكا	١٤٨٥٨
آسيا	١١٤٨٤
المحيط الهادى	٢٥٢٦
أوروبا	٣١٧٦٥
اجمالى	٧١٢٩٥

المصدر : YFARBOOK OF INTERNATIONAL OAGANIZATIONS, 1981.

شكل رقم (٧٥)
البلاد التى لها ممثلين فى أكثر من ١٠٠٠ منظمة دولية غير حكومية

فرنسا	١٨٩٨
جمهورية المانيا الاتحادية	١٨٢٠
المملكة المتحدة	١٧٥٠
بلجيكا	١٧٣٩
ايطاليا	١٧٣٤
هولندا	١٧٠٦
سويسرا	١٥٥٤
الدانمارك	١٤٦٧
السويد	١٤٤٩
اسبانيا	١٤١٠
الولايات المتحدة	١٣٦٦
النمسا	١٣٦٠
النرويج	١٢٨٣
فنلندا	١٢٥٦
كنــــدا	١٢١٩
اليابان	١١١١
استراليا	١٠٦٢
الاجمالى	٢٥٢٣٠

المصدر : YEAR BOOK OF TNTERNATIONAL ORGANIZATIONS, 1981.

وهكذا يوجد فى أوروبا أكثر من نصف « الفروع » أو الأقسام الوطنية لكافة المنظمات الدولية غير الحكومية القائمة فى العالم . فاذا ماأدخلنا فى الاعتبار مؤشرات أخرى من قبيل معيار اختيار المقر أو طبوغرافية المؤتمرات العامة التى عقدتها المنظمات الدولية غير الحكومية (الأشكال ٧٦ ، ٧٧) فسوف نجد أن التباين يبدو أشد وضوحا ، وتظهر الفجوة بين الثقل الديموغرافى للأقاليم فى العالم وبين مشاركة هذه الأقاليم فى شبكة المنظمات الدولية الخاصة جلية تماما .

وتحتاج هذه الأرقام الى شرح وتفسير . فاذا أظهرت هذه الأرقام أن اوروبا تحتل موقعا شديد التميز من حيث عدد المنظمات غير الحكومية الممثلة فيها ، فاننا سوف نكتشف أنها أقل تمثيلا فى الواقع من القارة الأفريقية اذا أخذنا كلا من العنصر الديموغرافى ودرجة التطور فى الاعتبار . ومن هذا المنظور فإننا نجد أن آسيا هى التى تحتل موقعا متأخرا للغاية . وهذا لايمنع من أن نقرر حقيقة أن ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية هى ظاهرة أوربية أساسا وأمريكية عرضا أو بالتبعية . ومن المؤكد أن آلية التنظيمات غير الحكومية قد سمح بتوسيع دائرة المستفيدين من التعاون الخاص ، فالى هذه التنظيمات يعود الفضل فى اقامة جسور تصل ، من فوق الحدود الأيديولوجية ، الغرب بالشرق الذى بدأ يولى هذا النوع من المبادرات اهتماما حقيقيا . كما استطاعت افريقيا أن تخرج جزئيا من عزلتها بفضل مبادرات قامت بها منظمات دولية غير حكومية من أصل اوروبى . وتبقى حقيقة أن أوروبا هى فى الواقع المهد المميز للتعاون بين الأفراد على الصعيد الدولى وأن تكاثر المنظمات الدولية يعكس وجود تضامن سابق ومستقر بأكثر مما يعكس عمليات خلق جديدة للتضامن .

وسوف نجد أن هذه التمايزات تصبح أكثر حدة اذا أدخلنا فى الاعتبار معيار المشاركة الفعلية فى أعمال المنظمات الدولية غير الحكومية (أنظر الشكل رقم ٧٨) .

وعلينا اذن أن نحذر من الخلط ، خصوصا فى هذا الميدان ، بين ماهو « دولى international » وماهو « عالمى universel » وأن نقبل حقيقة ان القارة الأسيوية لم تنخرط بالكامل بعد فى هذه الشبكة من التفاعلات التى تستخدم كمنظم وفى الوقت نفسه كثقل موازن فى العلاقات بين الدول .

الشكل رقم ٧٦ : جدول اجمالى للمؤتمرات
التى عقدتها المنظمات الدولية غير الحكومية عام ١٩٧٦

١ ــ التوزيع على أساس القارات	
أوروبا	٢٣٢٧
أمريكا	٧٩١
آسيا	٣٦٠
افريقيا	١٤٦
استراليا	٧٥
	٣٦٩٩
٢ ــ الترتيب على أساس الدول	
الولايات المتحدة	٤٦٧
فرنسا	٣٨٤
المملكة المتحدة	٣٤٩
سويسرا	٢١٨
المانيا الاتحادية	١٧٠
بلجيكا	١٦٩
كندا	١٤٠
النمسا	١٣٨
هولندا	٨٥
... الخ	

المصدر : Transnational Associations, Bruxelles, févr. 1978.

الشكل رقم ٧٧ : الدول التى تستضيف أكبر أعداد
من مقار المنظمات الدولية غير الحكومية

فرنسا	٦٥٧
المملكة المتحدة	٥٠٨
بلجيكا	٤٩٨
الولايات المتحدة	٣٥٠
سويسرا	٣٠٢
المانيا الاتحادية	٢١٦
هولندا	١٨٠
ايطاليا	١٣٤
الدانمرك	١١٥
السويد	٩٩
المجموع	٣٠٥٩

المصدر : الكتاب السنوى للمنظمات الدولية طبعة ١٩ سنة ١٩٨١

شكل (٧٨)
الاشتراك فى اعمال المنظمات الدولية
غير الحكومية

المناطق الجغرافية التى ينتمى اليها اعضاء المؤتمر العالمى التاسع للجمعية الدولية للعلوم السياسية ، مونتريال ، ١٩٧٣ .
(١٠٤٤ عضو مشترك يمثلون ٦٠ دولة)

البلاد المتقدمة	٨٩٪
منها	
امريكا الشمالية	٥٨٫٣
اوروبا الغربية	٢٩
استراليا	٠٫٤
اليابان	١٫٣
البلاد النامية	٨٫٦٪
منها	
آسيا (فيما عدا اليابان)	٣٫٥
أمريكا اللاتينية	٣
افريقيا	٢٫١
البلاد الاشتراكية	٢٫٤٪

التنوع من حيث الحجم dimension

إذ نظرنا إلى الشطر النشط من المنظمات الدولية غير الحكوميه والذى يبلغ مايقرب من الفى منظمة فسوف نجد أن من بينها وحدات تختلف اختلافا شاسعا من حيث الحجم . وكما فعلنا بالنسبة للدول فاننا نجد أنفسنا هنا أيضا مضطرين الى التمييز بين « العمالقة » و« الأقزام » . وفى جانب العمالقة نجد وحدات من قبيل المنظمات النقابية الدولية مثل الاتحاد النقابى العالمى Fédération Syudicale Mondiale (F.S.M) الذى يضم ١٥٥ مليون عضو عامل فى ٦١ دولة ، أو الاتحاد الدولى للنقابات الحرة C.I.S.I الذى يضم ٤٨ مليونا من الأعضاء موزعين على ٨٩ دولة أو الاتحاد العالمى للعمل C.M.T الذى يضم اعضاء من ٧٠ دولة ، أو تنظيمات جماهيرية من قبيل الاتحاد العالمى للمحاربين القدامى (والذى يضم ٢٠ مليون عضو ينتمون الى ٨١ دولة) . وفى المقابل توجد منظمات دولية غير حكومية لاتضم أكثر من عدة مئات أو عشرات من الأعضاء .

هذا لايعنى أن القدرة على التأثير وممارسة النفوذ ترتبط بالضروره ارتباطا مباشرا بالكثرة العددية . اذ توجد جماعات بالغة الصغر ، بل تكاد تكون سرية ولكنها واسعة النفوذ (مثل جماعة الباجواش Pugwash التى تجمع سنويا بين علماء من الشرق والغرب والتى أسهمت بنشاط ملحوظ فى موضوع نزع السلاح النووى) بينما هناك أخرى لاتشكل سوى واجهة بلا فاعلية تذكر .

التنوع من حيث البنية والنظام الداخلى

تختلف درجة تماسك المنظمات الدولية غير الحكومية . اذ يقوم بعضها بالتجنيد المباشر لأعضائها من الأفراد داخل الدول المختلفة . اما البعض الآخر فهو عبارة عن اتحاد فيدرالى يجمع بين روابط أو اتحادات وطنية يحتفظ كل منها باستقلال ذاتى يتيح لها حرية أكبر فى مواجهة الادارة المركزية للمنظمة باكثر مما قد يتاح للأفراد المنخرطين مباشرة فى عضوية هذه المنظمات . ويساعد النظام الداخلى على تعميق او التخفيف من حدة هذه المتناقضات حسب الأحوال . فالادارة فى بعض هذه المنظمات هى من النوع الجامد أو المركزى اما بعضها الآخر ، معظمها فى الواقع ، فانها تقبل عن طيب خاطر قدرا غير ضئيل من اللامركزية . والواقع أن القليل من المنظمات الدولية غير الحكومية هو الذى يتمكن من احتواء التنافس بين الجماعات الثقافية او اللغوية او الأيديولوجية او حتى القومية التى تتشكل منها . وتبدو هذه الظاهرة بجلاء ، حتى فى داخل المنظمات ذات الطابع العلمى أو الانسانى ، عندما تجرى الانتخابات لاختيار اعضاء الأجهزة القيادية العليا او تحديد مقر هذا النوع أو ذاك من النشاط ، أو حتى عند تحديد الموضوعات التى يتعين ادراجها على جدول أعمال المؤتمر العام ... الخ . فاذا كان هذا هو حال المنظمات ذات الطابع الانسانى فمن باب أولى أن تصبح « الأمميات les internationales » السياسية أو النقابية نهبا للصراعات بين الاتجاهات المختلفة الى حد حدوث القطيعة (الانشقاق فى

أوساط الاتحاد النقابى العالمى بعد عام ١٩٤٥) او الانسحاب (انسحاب احدى النقابات الأمريكية القومية وهى نقابه AFL—CIO من الاتحاد الدولى للنقابات الحرة وكانت قد لعبت دورا رئيسيا فى تأسيسه) ، أو شل فاعلية اداء المنظمة بأسرها (مثلما يحدث دائما بالنسبة للدولية الاشتراكية التى لم تستطع تحقيق الاجماع بين كل اعضائها حول أى من الموضوعات العديدة العامة التى ناقشتها مثل الموقف من الاستعمار ، البناء الأوروبى ، حلف الأطلنطى ، أو قضية الشرق الأوسط)(٢) .

ولاتبدو الأمميات الدينية التى تتكون من الكنائس ذات الطموحات العالمية بمنأى عن الصراعات والتوترات الداخلية . ففى حفل الاستقبال الذى جرى للكاردينال دانيليو Danielou (٢٣ نوفمبر ١٩٧٣) تحت قبة الاكاديمية الفرنسية ، قال فلاديمير دورمسون F. d'Ormesson ، سفير فرنسا الأسبق لدى الفاتيكان « ان الكنيسة الكاثوليكية هى المنظمة الدولية الوحيدة التى لها وجود كامل وفاعل على هذه الكرة الأرضية » . لكن هذا التقدير لايعكس فى الواقع سوى افراط فى التفاؤل ، على الأقل فيما يتعلق بحاضر ومستقبل الكنيسة . وهو تقدير مبنى على أساس ان الكنيسة الكاثوليكية تتمتع ، نظريا على الأقل ، بتسلسل هرمى متقن للسلطة بدءا من بابا الفاتيكان وانتهاء بأصغر كاهن فى قرية نائية ، وكذلك على اساس الخبرة التى اكتسبتها بيروقراطية من الطراز الأول على قمة الجهاز . لكن هذا الرأى لايلقى بالا لمدى أهمية التوترات التى تنخر فى عظام الكنيسة والتى بدأت تمس العقيدة نفسها فضلا عن مساسها بسلطتها الزمنية . وقد انعكس الجدل السياسى والأيديولوجى الدائر فى أوساط الشعب المسيحى على قمة الجهاز الكنسى وبدأ يؤثر على عملية اعادة بناء المؤسسات نفسها حيث بدأ المجمع الكنسى يلعب دورا استشاريا هاما يحد من طغيان الارادة البابوية ، وبدأ صوت الكنائس الوطنية كما بدأت وجهات النظر المتباينة تسمع من خلال هذا المجمع . وحتى اذا غفلنا النظر الى الازمات التى تندلع ، على مستوى القاعدة ، بين المجاهدين المسيحيين ، فكيف يمكن لنا أن نغفل ملاحظة ان تنوع الأوضاع القائمة بين الجماعات المسيحية المختلفة يزعزع وحدة الرسالة نفسها ويجعلها تواجه موقفا بالغ الصعوبة ؟ : فهل يحمل الخطاب المتعلق بحقوق الانسان او بعلاقة المواطن بالسلطات العامة نفس المضمون بالنسبة للقس البولندى والزائيرى والفرنسى والبرازيلى ؟ . ان مايحدث داخل الكنيسة الكاثوليكية ، تلك المؤسسة الضاربة بجذورها فى التاريخ وفى عقول الكثيرين ، واضطرارها الى أن تفسح مجالا ، على المستويين العملى والقانونى ، الى الاصلاح على اساس تعدد المراكز Polycentrisme وتوقف مستقبلها كمؤسسة زمنية على ردود أفعال القاعدة قدر توقفه على الارشادات الصادرة عن القيادة فى المركز ، ليوضح بما لايدع مجالا للشك مقدار الصعوبة التى يمكن أن تواجهها أية مؤسسة تطمح الى تحقيق وحدة العمل او الفعل على المستوى الدولى .

ومن الغريب ان تذكرنا مثل هذه الانشقاقات ومعارك النفوذ بالتوترات التى تحدث فى اطار العلاقات بين الدول ، وداخل الأجهزة الفيدرالية والأجهزة الدولية الحكومية . فالتضامن الدولى ليس عملية سهلة حتى لو ارتكز على اساس من المبادرة الخاصة .

تنوع الأهداف :

ان تكاثر المنظمات الدولية غير الحكومية يغطي جميع قطاعات النشاط الاجتماعي ويعد شاهدا على عالمية internationalisation المشكلات . يؤكد على هذه الحقيقة ذلك التبويب الذى ورد فى دليل المنظمات الدولية على النحو التالي : « انظر الجدول »

الشكل رقم ٧٩ :
توزيع المنظمات الدولية غير الحكومية حسب قطاعات النشاط
(١٩٧٢)

مكتبات ، صحافة ، توثيق	٧٢
دين ، أخلاق	١١٢
علوم اجتماعيه	١٠
علاقات دولية	١٤٤
سياسة	٢٧
قانون ، اداره	٥٨
تبادل خدمات اجتماعية	١٠٤
منظمات مهنية (أصحاب أعمال)	١١٩
نقابات	٧٠
اقتصاد ، ماليه	٤٧
تجاره ، صناعه	٢٥١
زراعه	٨٨
مواصلات ، رحلات	٨٩
تكنولوجيا	١٣٣
علوم	١٨٤
صحه ، طب	٢٥٦
تعليم ، شباب	١١٦
فنون ، آداب ، بث اذاعى	٨٩
رياضه ، ترفيه	١١٠
مجموعات مهنية وأوساط رجال الأعمال الممثلين لدى السوق المشتركة والرابطة الأوروبية للتبادل الحر .A.E.L.E	٢٨٣
المجموع	٢٤٥٦

المصدر : YEARBOOK OF INTERNATIONAL ORGANISATIONS, 1974

ومع ذلك فان هذه الأنشطة لاتتطابق مع نفس نوع الهدف المرتجى . اذ أن طموح عدد كبير من الروابط يقتصر فى الواقع على حماية مصالح الأعضاء او الاكتفاء بعدد من الأنشطة الداخلية البحته ، بينما يبحث بعضها الآخر عن تحقيق اهداف انسانية لايؤدى تحقيقها الى التأثير على او زعزعة النظام السائد . وعلى العكس من ذلك فهناك عدد من هذه المنظمات منخرط بشدة فى عملية البحث عن وسيلة لتغيير هذا العالم نظرا لأنها تملك ايديولوجية تدافع عنها أو تحاول نشرها مثل المنظمات الدولية غير الحكومية السياسية او الدينية او النقابية والتى لايكون هناك مبرر لوجودها مالم تتمتع بدرجة ما من الرغبة والقدرة على الجهاد وحمل الرسالة .

وبين هذين النوعين من المنظمات الدولية غير الحكومية تتسع هوة الفروق وتتباين الى درجة لايمكن معها مقارنة ادوارها بالأدوار التى يقوم بها الفاعلون الآخرون الذين تتعامل معهم هذه المنظمات .

٣) الدور الذى تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية :

على الرغم من التنوع الهائل فى المنظمات الدولية غير الحكومية فان هذه المنظمات تعامل معاملة تكاد تكون موحدة من جانب الجهات التى تضطر هذه المنظمات ان تدخل فى علاقات معها ألا وهى الدول والمنظمات الدولية الحكومية .

العلاقة مع الدول :

ان وضع المنظمات الدولية غير الحكومية فى مواجهة الدول هو وضع غير مريح على الاطلاق . ويرجع هذا الوضع الى حقيقة ان الدول ، وهى وحدها التى تملك حق اصدار قواعد قانونية جديدة ، لم تقبل على الاطلاق ان تضفى على المنظمات الدولية غير الحكومية وضعا قانونيا يتناسب مع طبيعتها ومع الوظائف التى ترغب فى الاضطلاع بها . وفى غياب اتفاق دولى يعترف بحق هذه المنظمات فى الوجود ويخول لها حرية العمل على ارض دول المقر ، فليس أمام المنظمات الدولية غير الحكومية من سبيل سوى الرضوخ والانضواء تحت لواء التشريع المعمول به فى دولة المقر . وهذا النوع من التشريعات لايخاطب فى الواقع سوى الجماعات الوطنية او المحلية (مثل القانون الفرنسى لسنة ١٩٠١ الخاص بالروابط Associations) ومن ثم فهو لايصلح ، من حيث المبدأ ، للتعامل مع الاحتياجات الخاصة بالروابط أو الجماعات التى يمتد نشاطها خارج الحدود . وحتى فيما يتعلق ببلجيكا ، والتى اصدرت قانونا خاصا منذ ١٩١٩ هدفت من ورائه الى تسهيل توطن واداء المنظمات الدولية غير الحكومية على الأراضى البلجيكية ، فان وضع المنظمات الدولية غير الحكومية والتى استفادت من مزايا هذا القانون البلجيكى لايزال وضعا غير مريح لأن هذه المنظمات لاتستطيع الدفع بهذا القانون خارج الأراضى البلجيكية وفى

مواجهة سلطات اجنبية . واذا كان هذا هو وضع المنظمات الدولية غير الحكومية حين تكون خاضعة للشريعة العامة فمن البديهي ان يكون وضعها أسوأ حين تكون خاضعة لنظام تمييزى يتعامل معها باعتبارها روابط اجنبية ويشدد من رقابة السلطات الادارية عليها كما كان الحال فى فرنسا فى الفترة من ١٩٣٩ الى ١٩٨٢ تجاه بعض الروابط التى عرفت بأنها « أجنبية » .[٣]

وعلى الرغم من عدم تمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بوضع قانونى دولى وكذا عدم مواءمة القوانين المحلية الخاضعة لها ، الا أن علاقة هذه المنظمات بالدول هى فى العادة علاقة حسنة . فغياب الوضع القانونى يعد عقبة نظرية اكثر منها عملية . فالوضع القانونى يعنى بالضرورة تشريعات ورقابة ، ومن ثم فان المخاطر الناجمة عن تدخل السلطات المحلية فى شئون المنظمات الدولية غير الحكومية قد تكون اكبر فى حالة وجود نظام يصدر خصيصا للتطبيق على هذه المنظمات . والواقع ان معظم الروابط تتمتع ، على الأقل فى البلاد الغربية ذات التقاليد الليبرالية الراسخة ، بدرجة كبيرة من التسامح تعوض عقبة غياب الوضع القانونى . لكن الحال يتبدل تماما اذا مااعتبرت هذه المنظمات ذات نشاط ضار بالأمن القومى أو بالأخلاق العامة . وهذه الفرضية ليست مستبعدة خصوصا عندما يتعلق الأمر بأنشطة « الأمميات » النشطة حركيا . فهناك ، عند هذا المستوى ، احتمالات قيام ازمة تناقض بين التضامن القومى والتضامن الدولى ، وهو مايؤكده قيام العديد من الدول باتخاذ اجراءات مقيدة للأنشطة التى قد تكون موجهة من الخارج .

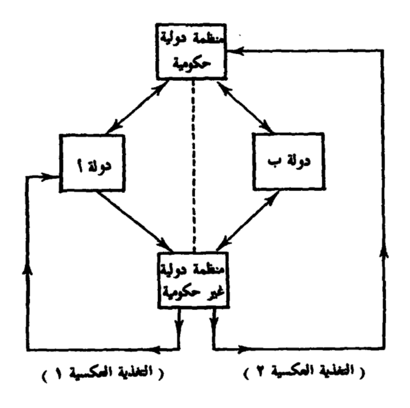
العلاقة مع المنظمات الدولية الحكومية :

أدخلت المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة تجديدا على جانب كبير من الأهمية حين نصت على مايلى :

« يستطيع المجلس الاقتصادى والاجتماعى ان يتخذ من الترتيبات مايراه لازما للتشاور مع المنظمات الحكومية المعنية بالمسائل التى تدخل فى نطاق صلاحياته . ويمكن لهذه الترتيبات ان تنطبق على منظمات دولية كما يمكن ، ان اقتضى الحال ، ان تنطبق على منظمات وطنية بعد التشاور مع عضو المنظمة الذى يعنيه الأمر .»

وقد اتخذت المنظمات الدولية المتخصصة (منظمة العمل الدولية ، منظمة الأغذية والزراعة ، اليونسكو ، منظمة الطيران المدنى الدولية ، منظمة الصحة العالمية ، منظمة الأرصاد الدولية ، الاتحاد الدولى للاتصالات اللاسلكية ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) ، وكذا عدد من الأجهزة او الفروع الملحقة بالأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، منظمة اليونيسيف) بالأضافة الى منظمتين اقليميتين : (المجلس الأوروبى ومنظمة الدول الأمريكية) ترتيبات

شكل رقم (٨٠)
دائرة العلاقات والتفاعلات بين
المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والدول



مشابهة . وكان محصلة هذا كله ان تمتعت مايقرب من ٦٠٠ منظمة دولية غير حكومية بما يطلق عليه « الوضع أو النظام الاستشارى Statut consultatif » لدى هذه المنظمات الحكومية طبقا لاشكال وصيغ متنوعة ، والواقع ان استخدام مصطلح « وضع أو نظام statut » هو استخدام فى غير موضعه فى هذا الاطار ، لأن المسألة كلها لاتخرج عن عدد من القواعد تصدرها وتطبقها كل منظمة دولية حكومية على حدة وعلى اساس هذه القواعد تقوم كل منظمة دولية حكومية باستشارة بعض المنظمات غير الحكومية . ان اضفاء أو سحب الوضع الاستشارى وكذا تحديد سبل ووسائل هذه الاستشارة هو مما يدخل فى صميم الاختصاص المنفرد للمنظمة الدولية الحكومية وتقرره وحدها على اساس تمييزى ، ومن ناحية أخرى فلا تنطوى ميزة التمتع بالوضع الاستشارى على اى اعتراف بالشخصية المعنوية أو تضيف اية صلاحيات قانونية أخرى خارج اطار آلية التعامل الاستشارى ذاته .

وعلى الرغم من هذا القصور المؤسسى فقد سمح نظام الوضع الاستشارى بإقامة نوع من التعاون المفيد بين المنظمات الدولية الحكومية التى تجسد مصالح الدول وبين المنظمات غير الحكومية التى تجسد مصالح ومثاليات محددة . ويرتكز هذا التعاون على دائرة من الاتصالات والمعلومات ويؤدى الى اسهام خصب فى العادة من جانب المنظمات غير الحكومية فى أعمال المنظمات الحكومية ، ويتخذ هذا الاسهام شكل المشاركة فى مناقشة المسائل المطروحة داخل المنظمة او القيام بمهام ميدانية محددة فى اطار المهام الميدانية للمنظمة الحكومية . وهكذا تتعاون المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية فى تمويل وتطبيق برامج التنمية التى تقوم بها المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة .

واذا مااقتصرنا على هذا الجانب من المشكلة فربما تولد لدينا انطباع بأن هناك تزاوجا خصبا ومثمرا بين نشاط القطاع الخاص ونشاط القطاع العام على المستوى الدولى . لكن الواقع ان العلاقة بين القطاعين ليست على هذا النحو من البساطة او التوافق الذى قد يبدو لأول وهلة .

فأولا : نجد أن « الوضع الاستشارى » يمر بأزمة منذ عدة سنوات . وترجع هذه الأزمة الى فقدان المنظمات الدولية الحكومية للثقة فى عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية . ولمقاومة النفوذ المستتر الذى تحاول عدد من الدول ممارسته من خلال أنشطة بعض المنظمات الدوليه غير الحكومية الخاضعة لها ، فقد اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ٢٣ مايو ١٩٦٨ ترتيبات جديدة لتنظيم عملية التشاور مع المنظمات الدولية غير الحكومية . ويزيد هذا النص من سلطة رقابة المجلس الاقتصادى والاجتماعى وخصوصا فيما يتعلق بمصدر الأموال التى تحصل عليها المنظمات الدولية غير الحكومية ، كما يخول له الحق فى سحب ميزة تمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بالوضع الاستشارى فى الحالات التالية :

أ) اذا ماثبت بما لايقبل الشك ان حكومة ما تمارس ضغوطا سرية ، من خلال الاغراءات المالية ، لحث منظمة ما على القيام بأعمال تتعارض مع اهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

ب) اذا ماأسرفت منظمة ما فى استخدام الميزة التى يتيحها لها تمتعها بالوضع الاستشارى للقيام على نحو منظم بأعمال غير مبررة ومدفوعة باعتبارات سياسية ضد دول أعضاء فى الأمم المتحدة بما يشكل خرقا للمبادىء التى تضمنها الميثاق أو تعارضا مع هذه المبادىء . (مادة ٣٦) .

وأقل مايمكن أن يقال فى هذا الشأن هو أن مثل هذه الترتيبات تدل على وجود بعض الشكوك تجاه المنظمات غير الحكومية التى أصبحت حرية عملها موضعا لرقابة صارمة .

— شكل ٨١ —

وكانت اليونسكو قد اتخذت قرارا فى ٧ نوفمبر ١٩٧٠ يأمر باجراء تحقيق حول المنظمات الدولية الحكومية التى ثارت شكوك حول قيامها بالتعامل مع الأنظمة التى تمارس التفرقة العنصرية (افريقيا الجنوبية ، روديسيا ، البلاد الافريقية الواقعة تحت سيطرة الاستعمار البرتغالى) . وكانت نتيجة هذا التحقيق هو وقف اليونسكو للتعامل مع حوالى ٤٠ منظمة دولية غير حكومية وبالتالى فقدت هذه المنظمات ، مؤقتا على الأقل ، وضعها الاستشارى لدى اليونسكو . وفى اليونسكو أيضا تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية التى تتعامل مع حكومة فورموزا وتمارس نشاطا على الأرض الفورموزية موقفا مشابها بسبب اعتراض حكومة الصين الشعبية على نشاط هذه المنظمات .

ولهذين الحادثين مغزى يؤكد غلبة الاتجاه الحالى داخل المنظمات الدولية الحكومية والذى يرى فى نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية مجرد نشاط مساعد أو مكمل لنشاط الحكومات . واذا قدر لهذه النزعة أن تسود فان ذلك يعنى نهاية للتعاون المتكافىء بين هذين النوعين من المنظمات على أساس من المساواة ، وسوف تجد المنظمات الدولية غير الحكومية نفسها مستوعبة تدريجيا داخل نظام الدول القومية والتى تعد المنظمات الدولية الحكومية أحد عناصره .

وترتبط هذه الملاحظة بملاحظة أخرى ، فعندما بدأت المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب بشكل منتظم ورقة « الوضع الاستشارى » فقد أوقعت نفسها فى مصيدة يصعب الفكاك منها . ولأن هذه المنظمات قد سعت بطريقة منظمة الى الحصول على تأييد الدول والمنظمات الدولية الحكومية فقد تركت نفسها تساق نحو طريق للتعاون بدا زائفا منذ البداية . ورغم أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية لم تكن تتبنى وجهة نظر متعارضة كثيرا مع وجهات نظر الدول فإن المنظمات التى سعت وحصلت على الوضع الاستشارى قد انتهت بالانضواء تماما تحت لواء ورحمة الدول والانخراط فى اللعبة التى تحدد الدول قواعدها من خلال المنظمات الدولية الحكومية التى تسيطر على طريقة وفحوى أدائها .

شكل رقم (٨١)
المنظمات الدولية غير الحكومية التى تتمتع بالوضع الاستشارى
لدى المنظمات الدولية الحكومية

	لفئة ١	الفئة ٢	الفئة٣	الأجمالى
المجلس الاقتصادى الاجتماعى	١٧	١٧٠	٣٢٤	٥١١
الصندوق الدولى لرعاية الطفولة			٨٨	
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٢٥	٢٦	٢	٥٣
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	—	—	—	٣٢
اليونسكو	٣٥	١٦٧	١٠٩	
منظمة الأغذية والزراعة	١٧	٣٧	٧١	
منظمة العمل الدولية	٦	٩	٨٧	
منظمة الصحة الدولية				١٠٥
منظمة الطيران المدنى الدولية				٣١
الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية				٣٥
منظمة الأرصاد العالمية				١٧
المنظمة الحكومية الاستشارية للملاحة البحرية				٢٥
الوكالة الدولية للطاقة الذريه				٢٩
المجلس الأوروبى				١٢٨
منظمة الدول الأمريكية				٦٢

ملحوظة : تتعلق الفئة الأولى بالمنظمات الدولية غير الحكومية التى تظهر اهتماماً رئيسياً بمعظم أنشطة المنظمة الدولية الحكومية محل الاعتبار . أما الفئة الثالثة فتتعلق بالمنظمات الدولية غير الحكومية التى تظهر اهتماما ببعض النواحى المحددة لهذا النشاط . وأخيرا تتعلق الفئه الثالثة بالمنظمات الدولية غير الحكومية التى تحتفظ المنظمات الدولية الحكومية بحقها فى التشاور معها عند الحاجة . وتتوقف طرق التعاون داخل هذه الفئات الثلاث على القواعد التى تضعها لهذا الغرض كل منظمة دولية على حده .

الشكل رقم ٨٢
قائمة بالمنظمات الدولية غير الحكومية التى
تحظى بمعاملة تفضيلية خاصة من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة .

ــ التحالف التعاونى الدولى .
ــ الغرفة التجارية الدولية .
ــ الاتحاد الدولى للنقابات الحرة .
ــ الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين .
ــ الاتحاد الدولى للنقابات المسيحية
ــ الاتحاد الدولى للسلطات المحلية .
ــ المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال .
ــ اتحاد البرلمانات .
ــ الاتحاد العالمى لرابطات الأمم المتحدة .

وهنا تكمن المفارقة فى أن هذه المبادرة الخاصة قد انتهت بدعم نظام للعلاقات والتوجهات قامت هى أساسا فى البداية لكى تظهر تميزها عنه .

وهكذا فانه يتعين علينا الا ننخدع بالمظاهر الخارجية . فالمنظمات الدولية غير الحكومية ليست فى وضع يسمح لها أن تنافس الدول جديا كفاعلين رئيسيين على مسرح العلاقات الدولية . ويرجع سبب ضعفها هذا الى تشتت مراكز المصالح ، وعدم كفاية النوايا الطيبة وحدها على أن توحد من أفعالها وسلوكها لكى تفرض وجهة نظرها على محاوريها ، كما يرجع أيضا الى الانقسامات التى كثيرا ماتصيب قدرة هذه الجماعات الخاصة على الفعل حتى الآن ، بالاضافة الى اسباب تتعلق بالتكتيك الذى قاد المنظمات الدولية غير الحكومية الى طلب دعم الدول والبحث عن رعاية من جانب المنظمات الدولية الحكومية . وبالطبع فانه لايمكن انكار النتائج التى تحققت فى هذا الميدان ، فالربط بين المبادرة الخاصة وبين ممارسات السلطات العامة على المستوى الدولى يمثل فى حدا ذاته نتيجة لايمكن تجاهلها أو اهمالها . ولابد أن نهنىء أنفسنا من أن تعدد المبادرات الخاصة فى العلاقات الدولية قد ساعد الحكومات ، في ظروف معينة ، على التوصل الى حلول للمشكلات وتخطى العديد من العقبات . فهل كان يمكن ، على سبيل المثال ، أن تقوم للمؤسسات الأوربية التى تم الاتفاق عليها فى بروكسل قائمة بدون المبادرات والأنشطة التى قام بها مناضلو الحركة الأوروبية ؟ كذلك فان التقارير الوافية والدقيقة التى تنشرها كل عام حركات مثل منظمة العفو الدولية والتى تدين تجاوزات السلطة التى ترتكبها الحكومات فى كل بلاد العالم (الحبس بدون وجه حق ، المحاكمات الصورية ، التعذيب ، الاغتيالات أو « اختفاء » الأشخاص) تعد اسهاما فى مجال الدفاع عن حقوق الانسان التى تهتم الدول عادة بالتغنى بها دون أن تحميها عملا . وبدون هذا الجهد الكبير من جانب هذه الجماعات المناضلة فلابد وأن يفقد الرأى العام العالمى إحدى نقاط ارتكازه الأكثر صلابة .

ولكن الأمر لايتجاوز أبعد من كونه مجرد دور مكمل . فلاتزال المبادرة الخاصة فى هذا المجال شديدة البلبلة والتشتت بحيث لايمكن أن تشكل جبهة موحدة فى مواجهة المبادرات التى تقوم بها الدول أو ننتظر منها أن تطرح نموذجا بديلا للتعامل فى المجتمع الدولى . ان التحدى الذى تمثله الشركات متعددة الجنسية هو تحد أكثر خطورة فى الواقع ، وربما تتمكن المنظمات الدولية غير الحكومية ، من خلال هذه الشركات ، من أن تضع يدها على سر التجديد .

٢ ـــ الشركات متعددة الجنسية :

قليل هى تلك الموضوعات التى تثير من الجدل والفضول مثلما يثيره موضوع الشركات متعددة الجنسية . ومع ذلك فهذه الظاهرة ليست بالجديدة . ويكفى أن نشير هنا الى الظروف التى انبثقت

الرأسمالية فى اطارها ثم انتشرت فى أنحاء العالم فى القرن التاسع عشر . فعلى ضوء وفى حماية المذهب القائل دعه يعمل ـــ دعه يمر ، قامت شركات اوروبية عديدة (وخصوصا بريطانية وفرنسية وهولندية وألمانية) وكذا شركات امريكية واستوطنت العديد من البلاد لكى تسيطر بنفسها على عمليات الامداد بالمواد الخام التى تحتاج اليها وعلى المنافذ اللازمة لتصريف منتجاتها . (الشكل ٨٣) .

وفى هذا الاطار يتعين علينا أن نحدد موقع الجدل الذى ثار حول قضية الاستعمار : فقد اعتبر أنصار الليبرالية الأرثوذوكسية (من أمثال ج . ب . ساى J.B. Say ، وباستيا Bastiat وكوبدن Cobden) ان أى استيلاء على الحيز من جانب الدول الكبرى يعوق النمو والتقدم الاقتصادى . وعلى العكس من ذلك فقد ضغط أصحاب المشروعات من الرأسماليين بكل قواهم على الحكومات لكى تستولى على هذه الأرض أو تلك أملا فى أن تحميهم الدولة من المنافسة الأجنبية ولكى يتمتعوا بوضع احتكارى داخل هذه الأراضى المستولى عليها .

والواقع أن انتصار هذا الاتجاه الأخير قد أسهم فى اخفاء حقيقة الظاهرة : فعندما تقوم شركات بريطانية او فرنسية او بلجيكية او هولندية بفتح فرع او مقر لها فى عدد من المستعمرات التابعة لحكوماتها فان هذه الشركات لاتبدو فى هذه الحالة وكأنها عنصر من أصل أجنبى وانما تبدو كمؤسسة وطنية تمد نشاطاتها بحرية داخل حيز قانونى موحد ومتكامل . وهكذا فلم يكن أثر ممارسة الدول المستعمرة للسيادة على المستعمرات مقصورا على حماية شركات المتروبول التى استقرت فيما وراء البحار فى مواجهة المنافسة الأجنبية ، وانما سمح هذا الوضع باستخدامه كغطاء لحركة رأس المال والمبادلات التجارية التى كانت مقصورة ـــ حتى ذلك الوقت ـــ على الحركة والنمو داخل حدود الدولة الواحدة . وكان يتعين الانتظار حتى نهاية عصر الاستعمار ، اى حتى انتهاء علاقة التبعية ، لكى تبدو أنشطة الشركات الاستعمارية وكأنها أنشطة أجنبية وبالتالى تقع تحت طائل نوع أو نمط جديد من التحليل والتمحيص .

ولكن ماكان لهذا التحول أن يكفى وحده لايقاظ الرأى العام . فاذا كانت ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية تحتل مقدمة المسرح السياسى الآن ، فذلك لأن الظاهرة نفسها قد تعاظمت وغيرت من مواقعها . فمن ناحية اتسع نشاط هذا النوع من الشركات اتساعا مذهلا وهو مايؤكد فى حد ذاته على صحة قانونين من قوانين الاقتصاد الرأسمالى الحر أولهما : التوحيد المتصاعد لسوق تتكامل فيه كافة العناصر ، والنزعة نحو تركز المشروعات . ومن ناحية أخرى فلم تعد الشركات متعددة الجنسية تكتفى بمد جسر بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وانما يبدو أنها تفضل التوسع فى أنشطتها الآن داخل الدول الصناعية . وسوف تتأكد هذه الحقيقة اذا ماأخذنا فى الحسبان معيار الاستثمارات المباشرة (الشكل رقم ٨٤) أو معيار انشاء الفروع الجديدة (الشكل رقم ٨٥) اذ سنجد أن النتيجة واحدة ألا وهى أن وجهة التفضيل للشركات متعددة الجنسيات قد تحولت الى البلدان التى يسود فيها الاقتصاد

الشكل ٨٣ :

اكبر ٥٠٠ شركة متعددة الجنسية محددة طبقاً

لرقم مبيعاتها ومقسمه طبقا للأصل الجغرافى وقطاع النشاط

عدد الشركات



الشكل رقم ٨٤
الأصول المقابلة للاستثمارات المباشرة
التى قامت بها الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر ،
موزعة حسب الدولة المضيفة ، ١٩٦٧ ـــ ١٩٧٥

الدول المضيفة ومجموعة الدول	١٩٦٧	١٩٧١	١٩٧٥
القيمة الاجمالية للأصول (بمليارات الدولارات)	١٠٥	١٥٨	٢٥٩
توزيع الأصول (النسبة المئويه)			
الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر	٦٩	٧٢	٧٤
منها :			
كندا	١٨	١٧	١٥
الولايات المتحدة	٩	٩	١١
المملكة المتحدة	٨	٩	٩
المانيا الاتحادية	٣	٥	٦
دول أخرى	٣٠	٣٢	٣٣
دول ناميه	٣١	٢٨	٢٦
دول الأوبك[أ]	٩	٧	٦
دول النعيم الضريبى[ب]	٢	٣	٣
دول أخرى	٢٠	١٧	١٧
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

أ ـــ الجزائر ، المملكة العربية السعودية ، دولة الامارات العربية ، الاكوادور ، جابون ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ليبيا ، الكويت ، نيجيريا ، قطر ، فنزويلا .

ب ـــ جزر الأنتيل الهولندية ، بهاما باربار ، برمودا ، جزر كايمان ، بنما

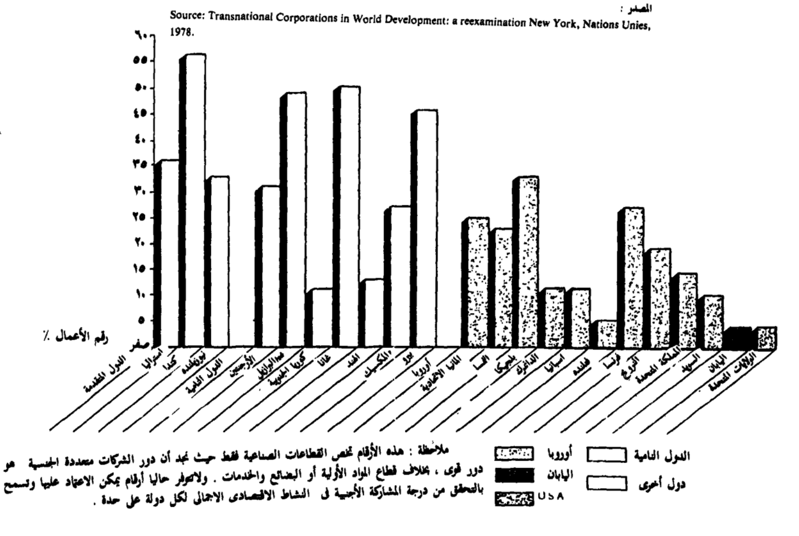
المصادر : Centre des Nations Unies sur les sociétés transnationales, d'aprés Organisation de coopération et dévelopment économique, Coopération pour le développement 1972 et 1976 (Paris) et Les actifs correspondant aux investissements directeurs du secteur privé des du C.A.D. dans les pays en voie de dévelopment, état à la fin de 1967 (Paris); et des sources nationales.

الشكل رقم (٨٥)
أهم الشركات الصناعية عبر القومية والبالغ تعدادها ١٨٠ شركة التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها : الفروع الأجنبية الجديدة المنشأة أو المشتراه ، ١٩٥١ ــ ١٩٧٥
(عدد الفروع)

مجموعة الدول المضيفة	١٩٥١ - ١٩٦٠ (المتوسط السنوى)	١٩٦١ - ١٩٦٥ (المتوسط السنوى)	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
المجموع بالنسبة لكل الأقاليم	٢٩٥	٦٤٥	٦٦٩	٩١٢	١٠٠٦	٩٤٥	٨٥٣	٩٠٥	٦٤٦	٦٩٣	٦١٩	٣٧٦
الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر	١٨١	٤٤٤	٤٥٩	٦٣٦	٧٢٠	٦٧٧	٦٠٠	٦٣٦	٤٤٤	٤٥٤	٣٨٥	٢٣٥
الدول النامية												
المجموع	١١٤	٢٠١	٢١٠	٢٧٥	٢٨٦	٢٦٨	٢٥٣	٢٦٩	٢٠٢	٢٣٩	٢٣٤	١٤١
أمريكا اللاتينية	٨٦	١٣٠	١٢٦	١٨٣	١٩٥	١٤٩	١٥١	١٧٠	١٢٨	١٤٣	١٢٠	٨٥
أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط	٨	١٢	١٦	٢١	١٤	١٨	١٣	٢١	٨	٢٥	٢٦	١٦
دول أفريقية أخرى	٦	١٨	٢٣	٢٥	٢١	٣٨	٣٣	٢٠	١٨	٢١	٢٩	١٢
آسيا	١٣	٣٢	٤٣	٤٧	٥٦	٦٣	٥٦	٥٨	٤٨	٤٩	٥٧	٢٨

المصدر : Centre des Nations unies sur les sociétés transnationales, d'aprés J.P. Curhan, W.H. Davidson et R. Suri, Tracing the Multinationales (Cambridge, Mass., Ballinger, 1977).

جدول رقم ٨٦ :
نسبة رقم الأعمال الذى تحققه فروع الشركات الصناعية
العاملة فى الخارج



المصدر :
Source: Transnational Corporations in World Development: a reexamination New York, Nations Unies, 1978.

ملاحظة : هذه الأرقام تخص القطاعات الصناعية فقط حيث نجد أن دور الشركات متعددة الجنسية هو دور قوى ، بخلاف قطاع المواد الأولية أو البضائع والخدمات . ولاتتوفر حاليا أرقام يمكن الاعتماد عليها وتسمح بالتحقق من درجة المشاركة الأجنبية فى النشاط الاقتصادى الاجمالى لكل دولة على حدة .

الشكل رقم ٨٧
الحصة النقدية الواقعة تحت السيطرة الأجنبية
فى مجال الصناعات الدوائية لعدد من الدول ، ١٩٧٥
(النسبة المئوية)

الدول ومجموعه الدول	حصة المبيعات (النسبة المئوية)
العربية السعودية	١٠٠
نيجيريا	٩٧
بلجيكا	٩٠
كولومبيا	٩٠
فنزويلا	٨٨
البرازيل	٨٥
كندا	٨٥
استراليا	٨٥
اندونيسيا	٨٥
المكسيك	٨٢
السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى (١٩٧٠)	٨٠
الهند	٧٥
ايران	٧٥
الأرجنتين	٧٠
المملكة المتحدة	٦٠
ايطاليا	٦٠
جنوب افريقيا	٦٠
فنلندا (١٩٧١)	٥٠
السويد	٥٠
فرنسا	٤٥
البرتغال (١٩٧٠)	٤٤
تركيا (١٩٧٤)	٤٠
النرويج (١٩٧١)	٣٦
المانيا الاتحادية	٣٥
سويسرا (١٩٧١)	٣٤
اليونان	٢٨
مصر (١٩٧١)	١٩
الولايات المتحدة	١٥
اليابان	١٣

المصدر : CENTRE DES NATIONS UNIES SUR LES SOCLEFS TRANSNATIONLES

الخارج لاتتمتع بالشخصية الدولية فانها تستطيع ، من ثم ، أن تفلت من رقابة أية قواعد خاصة ، اذ لايمكن التعامل معها قانونا الا من خلال أنشطتها المحلية .

٢ ــ أما علم الاقتصاد فيفتح أمامنا ، لحسن الحظ ، آفاقا أكثر أهمية واثارة . فالشركات متعددة الجنسيات هي المثل الحي على تطور الاقتصاد الرأسمالي. وهي تنحو نحو تحقيق وحدة السوق العالمية من فوق رأس التقسيم السياسي للعالم والحيز على شكل وحدات مستقلة . ولأن الدافع الأساسي وراء حركتها هو محاولة تحقيق الربح ، فانها دائمة البحث عن نموذج للاستغلال وتوزيع الموارد يقوم على اساس من العقلانية الشاملة rationalité globale . وهي من هذا المنظور ، تعتبر عاملا من عوامل التغيير والتحول البنيوي في المجالات الاقتصاديه والاجتماعية والسياسية ايضا التي تلج بداخلها ، سواء عن طريق خلق مراكز جذب تنموية جديدة ، أو من خلال تهيئة مناخ ملائم لمقدم نمط جديد من أنماط تقسيم العمل على الصعيد العالمي ، أو بالاسراع من الاتجاه نحو تركز المنشآت والعمل على قيام احتكارات جديدة . ويتفق انصار واعداء هذه الظاهرة حول نقطة واحدة على الأقل وهي أن الشركات متعددة الجنسية تشكل في الوقت الراهن « أعلى مراحل الرأسمالية » .

وفي هذا الاطار العام فاننا نجد أنفسنا مضطرين لادخال تمايزات قائمة على أساس وجود أنماط مختلفة من الشركات . ان الحيرة التي تكتنف عملية تحديد المصطلحات لهي أكبر دليل على تعقد الظاهرة وتلك حقيقة تبدو بجلاء من خلال قائمة التعريفات المختلفة التي قامت « داتار DATAR » بجمعها (أنظر الشكل رقم ٨٨) .

الشكل رقم ٨٨ : التعريفات المختلفة للشركات متعددة الجنسيات

تعريف باي M. Bye	الوحدة الكبرى المنتشرة في أكثر من بلد واحد Grand Unité inter-terntoriale (G.U.I)	عبارة عن مجموعة منظمة من الوسائل الخاضعة لمركز موحد لاتخاذ القرارات وقادرة على تحقيق قدر من الاستقلال الذاتي في مواجهة السوق وتنتشر مؤسساتها المنتجة في أكثر من بلد واحد .
تعريفات كيند لبرجر C. Kindelberger	الشركة الوطنية : Entreprise nationale	وفيها تكون الهيمنة للوسائل المستخدمة في دولة المقر والقوانين هذه الدولة
	الشركة متعددة الجنسية Entreprise multinationale	وهي شركة صادقة الحساسية تجاه التقاليد المحلية وتحترم السيادة والسياسات المحلية .

	المؤسسة الدولية Sociéte Internationle	وهى مؤسسة تقوم بعمليات شديدة الميوعه الى الدرجة التى لايمكن معها أن تقع فى قبضة أية سياسة وطنية لأية دولة من الدول ، وهو مايعطى لها قدرا من الحرية يمكنها ، إلى حد ما ، من أتخاذ القرارات على ضوء مصلحة وفعاليه المؤسسة وحدها .
تعريفات بيرلماتر. Perlmutter	الشركة ذات النزعة العرقية Entreprite à attitude éthnocentrique	توجهها يكون نحو بلد المنبع
	الشركة ذات النزعة اللاعرقيه Entreprise à attitude Polycentrique	توجهها يكون نحو البلد المضيف
	الشركة ذات النزعة الجغرافية Entreprise à attitude Geocentrique	وهى شركة عالميه التوجه
ر. روبنسون	الشركة الدولية Entreprise internationale	وهى شركة يتم فيها دعم العمليات الدولية عن طريق مكتب هو جزء من التقسيم الهيراركى ويتولى ، فيما يختص بالسياسات ، وضع كافة الاستراتيجيات البديلة من أجل اختراق السوق الدولية بما فى ذلك القيام بالاستثمار المباشر
	الشركة متعددة الجنسيات Ent. multinationale	وهى شركة تبنى خطتها ، سواء فيما يتعلق ببنيتها أو بسياستها ، على أساس القيام بالعمليات فى الداخل أو الخارج على قدم المساواة . وعندما تقوم الادارة بتخصيص موارد الشركة ، فإن الاعتبار الأساسى الذى يحكم هذه المسأله هو تحقيق الأهداف المرجوة دون الاهتمام بمسألة الحدود الوطنية . ونظرا لأن الملكية والادارات المركزية تبقى فى هذه الحالة فى الواقع وحيدة الجنسية ، فإن القرارات تصبح خاضعة للتأثيرات الوطنية .
	الشركة عبر القومية Entreprise transnationale	هى مؤسسة متعددة الجنسية مملوكة ومدارة من جانب أفراد ينتمون الى جنسيات مختلفة . ولهذا السبب فإن القرارات تصبح بمنأى عن أية رؤية وطنية .

	الشركة فوق القومية Entreprise supranationale	هى شركة عبر قومية لاجنسية لها من الناحية القانونية بسبب الإمكانية المتاحة لها فى أن تسجَّل فقط لدى هيئة دولية تنشأ باتفاق دولى ، وهى الهيئة التى تقوم بالرقابة عليها وتحصل منها الضرائب اللأزمة .
تعريف رولف S.E.Rolfe	المؤسسة الدولية Société Internationale	هى مؤسسة تمتلك وحدات انتاجية موزعه على عدد من البلاد بحيث يكون هناك ٢٥٪ على الأقل من أصولها (فإن لم يكن لها أصول يتم التقدير على أساس ٢٥٪ من رقم الأعمال ، أو القوة العاملة ، أو صافى العمليات) موجود بالخارج .

الحر بدلا من البلدان النامية . ولايعنى هذا استبعاد حقيقة أن هذه الشركات تحاول السيطرة على مواقع حاكمة سواء فى الدول المصنعة حديثا (أنظر الشكل رقم ٨٦) أو فى قطاعات انتاجية بعينها مثل قطاع صناعة الدواء (أنظر الشكل رقم ٨٧) . الا أن الأرقام الاجمالية تكذب التفسير الكاريكاتورى السائد والقائل بأن العائد الذى حصلت عليه هذه الشركات من خلال أنشطتها فى الدول النامية هو السبب الرئيسى وراء تخلف هذه الأخيرة .

وليست المشكلة بأقل الحاحا على الصعيد السياسى . اذ تخترق مبادرات الشركات المتعددة الجنسية كافة الحواجز والحدود ، وتثير فى طريقها زوابع وتقلبات تؤثر على سوق العمل وعلى مستوى معيشة السكان وعلى حركة رؤوس الأموال وعلى أسعار الصرف وعلى توازن ميزان المدفوعات . فهل لهذه التقلبات تأثيرات ايجابية أم سلبية على الدول (المصنعة) ؟ ذلك سؤال يتعين طرحه . الا أن الحرية التى تتمتع بها هذه الشركات عند اختيارها للمكان الذى ترغب فى الاستقرار به أو الرحيل عنه يثير مشكلة من نوع آخر لايتوقف حلها بالضرورة على نتيجة السؤال السابق أى على حصيلة ماإذا كان نشاط هذه الشركات ضارا أو مفيدا . ولايمكن لهذه التأثيرات أن تكون محايدة أبدا ، ذلك لأن مستقبل الدول المعنية يتوقف ، بقدر سوف نحاول تحديده فيما بعد ، على قرارات يقوم مستثمرون خاصون أجانب باتخاذها .

من هنا فانه من الأهمية أن نحاول أولا استخلاص السمات الخاصة بهذا النوع الجديد من الفاعلين الدوليين قبل أن نحاول تقويم الدور الذى يمكن لهذه الشركات متعددة الجنسية أن تلعبه فى النظام الدولى ودراسة الوسائل الكفيلة بالرقابة على أنشطتها .

١ ــ السمات الخاصة بالشركات متعددة الجنسية :

مفهوم الشركة متعددة الجنسية هو من أكثر المفاهيم صعوبة فى التحديد والتعريف بدقة . فالمصطلح نفسه مشكوك فيه لأن صفة « متعددة الجنسية multinationales » المقترنة به تنطبق فى معظم الأحوال على شركات هى فى حقيقة الأمر شركات وطنية أولا وقبل كل شىء .

١ ــ ولايمكن للقانون أن يسعفنا على أية صورة من الصور فى هذا الصدد لأنه يتجاهل أصلا وجود هذه الظاهرة تجاهلا تاما . فمن الناحية القانونية يتعين أن يكون لكل شركة من الشركات جنسية معينة (تتحدد عادة بجنسية المقر) وهى تخضع من ثم لقانون الدولة التى تتمتع بجنسيتها . وتحاول نظرية تنازع القوانين ، التى تشكل النواة المركزية لمادة القانون الدولى الخاص ، أن تحل مشكلة أى من القوانين يطبق على هذا النشاط أو ذاك فى حالة ظهور نزاع . ونظرا لأن الشركات التى تمارس جزءا من أنشطتها فى

ويمكن ، من هذه التعريفات المختلفة أن نتوصل الى خلاصة ارشادية مزدوجة :

أ) أن تعبير الشركة متعددة الجنسية ينسحب بالفعل على مجموعة من الأوضاع شديدة التنوع تبدأ من الشركة الوطنية التى تبحث عن توسيع نطاق عملياتها خارج الحدود وتنتهى بالشركات او مجموعة الشركات التى تتمكن بنيويا وتنظيميا من العمل بمنأى عن أية رقابة وطنية والتى تصل مباشرة بين شركاء عديدين منهم الخاص والعام ، المحلى والدولى . ويقع بين هذين النوعين من الشركات ، شديدى الاختلاف والتطرف ، مجموعة عديدة من الأنواع الأخرى تندرج كلها تحت تعبير الشركات متعددة الجنسية .

ب) وتشترك جميع هذه الأنواع من الشركات فى نقطة واحدة مشتركة على الأقل وهى : ان عملية تدويل الأنشطة تتم من خلال رؤية استراتيجية تحاول استخدام كافة الموارد التى يتيحها الحيز من خلال عمل متكامل .

ان اختراق الشركات للمجالات الاقتصادية الأجنبية لايتم الا من أجل الاستفادة ، فى أنسب الظروف الملائمة ، بالمزايا التى تتيحها عملية التوطن فى اماكن عديدة والتى منها : القرب من مصادر المواد الأولية ، الوصول المباشر الى سوق المستهلكين ، النظم الضريبية والجمركية ، مستوى الأجور ، ومقاومة المنافسة الأجنبية بأسلحة متكافئة .

لكن الشركة لاتستطيع أن تحقق الاستفادة المثلى من هذه المزايا المتنوعة الا اذا كانت فى وضع يسمح لها باستخدام كل هذه العوامل وان تكون قادرة على أن تتحرك وان تحرك انشطتها واستثماراتها من قطاع لآخر ومن بلد لآخر بالسرعة الواجبة . وكلما تمكنت الشركة من تنويع أنشطتها ومد نطاق عملها كلما تزايدت قدرتها على السيطرة على الظروف المتقلبة وضاعفت من قوتها وقدرتها على التأثير . ومن ثم فان استراتيجية الشركات المتعددة الجنسية لايمكن أن تتحقق الا اذا انبثقت عن « عقل » مركزى واحد يمكنه أن يراقب فى كل لحظة كل « مفاتيح » العمليات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والسياسية ويتمتع بأقصى قدر ممكن من حرية الحركة التى تمكنه من الاستفادة بأقصى قدر ممكن من تغير الظروف وايضا من الفروق البنيوية القائمة نتيجة التقسيم السياسى للحيز الاقتصادى . ولهذا السبب فان فعالية الشركة متعددة الجنسية تتوقف على قدرة القيادة المركزية فى مقر الشركة الأم على التنسيق والرقابة على أنشطة الفروع والشعب المختلفة .

ومع ذلك فان السمات التى يعيننا علم الاقتصاد على فهمها قد تقصر ، رغم أهميتها ، عن استيعاب جوانب الظاهرة وتترك فى الظل جانبا أساسيا من هذه الجوانب . وهنا تكمن أهمية ملاحظة

فرانسوا بيرو F. Perroux الثاقبة : « ينطوى التفسير النظرى للمبادلات الخارجية على تناقض جوهرى : فهو يصورها أو يحددها طبقا لشروط السوق بينما هى تخص وتجرى فى عالم تسيطر عليه السلطة السياسية »[٤] . وعند هذه النقطة بالتحديد فان علم الاقتصاد عليه ان يسلم الراية الى علم السياسة الذى يتعين عليه بدوره وضع ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية فى الاطار السياسى الذى توجد فيه .

٢ ــ الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية فى النظام الدولى :

إلى أى حد يمكن اعتبار الشركات متعددة الجنسية بمثابة فاعلين مستقلين قادرين على منافسة او ربما الاحلال محل الفاعلين التقليديين من أمثال الدول ؟ على هذا السؤال يمكن الرد بنوعين من الاجابة .

فالبعض يلفت النظر دوما الى ان كبرى الشركات متعددة الجنسية قد بلغت من الضخامة والقدرة المالية حدا يفوق مايتمتع به فى هذا الميدان عدد كبير من الدول ذاتها . وهذه حقيقة لأننا اذا ماقارنا الميزانية السنوية لكبريات هذه الشركات مع ميزانية الدول فسنجد أن هرم تسلسل القوة يفصح حينئذ عن ترتيب لايمكن توقعه ، وهو مايظهره الشكل ٨٩ .

وترتيبا على هذه الملاحظة فقد نجد أنفسنا أكثر ميلا لتقرير أن مراكز القوة قد تزحزحت بالفعل وأن الشركات متعددة الجنسيه فى طريقها للاحلال محل الدول . ولم تكن السلطات الروحية هى آخر من أقر بهذا الوضع . وكان الباب بولس السادس قد استنكر ، فى خطابه الرسولى الى الكاردينال روى Roy (١٩٧١) الخطر الذى تمثله الشركات متعددة الجنسيات فى هذه العبارات : « اننا نشهد اليوم عصرا تختفى فيه الحدود الوطنية تحت ضغط نظم الانتاج الجديدة وظهور قوى اقتصادية جديدة تتمثل فى الشركات متعددة الجنسية التى تستطيع من خلال تركزها ومرونة الوسائل التى فى حوزتها أن تتبنى استراتيجيات مستقلة الى حد كبير فى مواجهة السلطات الوطنية العاملة وبالتالى تنأى بنفسها عن أية رقابة من وجهة نظر الصالح العام . ان التوسع فى الأنشطة التى تقوم بها مثل هذه التنظيمات الخاصة يمكن أن يقود الى ظهور أشكال تعسفية للسيطرة فى المجالات الاجتماعية والثقافية ، بل والسياسية أيضا » .

وقد عبر أحد أعضاء المجمع الكنسى الرومانى الذى انعقد فى أكتوبر ١٩٧١ عن هذا المعنى حين أعلن أن أعتى القوى فى العالم (أى الشركات متعددة الجنسية) « ليست اعضاء فى الأمم المتحدة » .

وعلى العكس من ذلك يعتقد البعض الآخر أن قدرة السلطة السياسية على التدخل لاتزال حاسمة فى هذا المجال وان معظم الشركات متعددة الجنسية ليست سوى ادوات فى خدمة السياسات الحكومية . وتلك هى اطروحة فرانسوا بيرو الذى يقول :

الشكل رقم ٨٩
الميزانيات بمليارات الدولارات ١٩٦٨[١]

الولايات المتحده	٩٥٫٢
المملكة المتحدة	١٥٫٢
جنرال موتورز	٩٫٦
ايطاليا	٨٫٦
اليابان	٧٫١
كندا	٧
ستاندارد أويل	٥٫٩
فورد	٥٫٩
شيل	٥٫٩
السويد	٣٫٦
جنرال اليكتريك	٣٫٥
هولندا	٣٫٤
كريسلر	٣٫١
أى . بى . ام	٢٫٩
موبيل أويل	٢٫٦
بلجيكا	٢٫٥
يونيليفر	٢٫٣
بريتش بتروليوم	٢٫١
أ ستراليا	٢

(١) إن المقارنة بين الدول والشركات متعددة الجنسية من زاوية « الميزانيات » من شأنها أن تصيب الرأى العام بالذهول بسهولة . لكنها مقارنة مضلله لأن هذه الأرقام تعبر فى ناحية عن رقم الأعمال ، الذى يقابل المخصصات المقدمة (فى صورة بضائع أو خدمات) ، كما تعبر فى ناحية أخرى عن ذلك الجزء من الدخل القومى العام الذى تستقطعه السلطات العامة للقيام بوظائف متباينة (بدءا من التعليم واصلاح الطرق وانتهاء بالدفاع) . وإذا كان المعيار هو مجرد حجم الأموال المتحولة دون أى اعتبار لطريقة استخدامها فإننا يمكننا القول أن لجنة شركة ما من الشركات الفرنسية المؤممة « أقوى » من دولة افريقية ما لمجرد أن اللجنة لديها « ميزانية » للصرف على راحة أعضائها أكبر بالفعل من ميزانية العديد من حكومات الدول النامية . إن مثل هذه المقارنة قد تكون مفيدة لتقويم مستوى المعيشة فى الدول المعنية . ولكنها غير ذات دلالة عند تقرير القوة .

« ان المجموعة التى يطلق عليها المجموعة الوطنية ensemble national ليست فى الواقع سوى حالة مركبة من الاحتكارات الكبرى او من جماعات اقتصادية ومالية كبيرة تمارس استراتيجيات احتكار الأقلية Oligopole . وهذه الوحدات مرتبطة ارتباطا عضويا بالدول ، وعلى أحسن الفروض ، فان الدول هى التى توجهها وتراقب سلوكها . وعندما تقوم الدول بتحديد سياستها فى التجارة الدولية فانها لاتتنازل بتاتا عما فى حوزتها من وسائل أو عما تضفيه عليها صفتها السيادية : فالدول تمارس سلطتها . وهى تمارس سلطتها فى المجال الاقتصادى للحصول على الكسب او لمساعدة رعاياها فى الحصول على الكسب . انه وضع الأمير التاجر le prince marchand . لكن أكبر الدول الآن هى دول صناعية : فبنية الانتاج ، والمركب الآلى الذى يتيح للجماعة السياسية المنظمة أكبر ميزة ممكنة للتفوق لايتضاءل الى مجرد الحصول على عائد مالى من المبادلات التجارية ، فقد أخذ الأمير الصناعى le prince industriel (الدولة) على عاتقه ، واقترح على هؤلاء الذين يعتمدون عليه ، مهمة القيام ببناء هيكل صناعى يمكنه من بناء دعائم القوة وفى نفس الوقت تحقيق مزايا مادية وهما خطان يدعمان ويقويان بعضهما البعض على نحو دائم ومتبادل .(٥)

ويؤدى كل من هذين التفسيرين الى تشخيص وعلاج مختلفين تماما. فطبقا للتفسير الأول نجد أنفسنا نواجه بنوع جديد من السلطة ، هو نوع ضار بقدر ماهو خفى وتصعب السيطرة عليه . أما التفسير الثانى فهو يرى فى الشركات المتعددة الجنسية مجرد عملية اخراج حديثة للامبريالية القديمة التى تلتحم فى اطارها على الدوام مطامع السلطة السياسية مع المصالح الخاصة بهدف تحقيق سيطرة مجتمع ماعلى آخر .

ولكى نرجح رأى فريق على آخر فانه من الضرورى أولا أن نميز بين نوعين من المواقف : الموقف المتعلق بالشركات الوطنية التى تمد انشطتها الى الخارج ، والموقف المتعلق بالشركات التى يمكن اعتبارها ، سواء من حيث البنية او التنظيم الداخلى ، وحدات مستقلة استقلالا حقيقيا عن الدول .

حالة الشركات الوطنية التى تمد أنشطتها خارج الحدود :

تبرهن الخبرة المشتركة كما تؤكد المسوح الاحصائية على أن اصطلاح « الشركات متعددة الجنسية » ينطبق فى احيان كثيرة على شركات وطنية (مثل جنرال موتورز ، وفيات ورينو) ، تمارس جزءا من نشاطاتها خارج البلد الذى ولدت فيه والتى لاتزال تتخذ منه مقرا رسميا لها . فى مثل هذا السياق فانه من المشروع تماما أن نعتبر أن مثل هذه الشركات تمثل عنصرا من عناصر النفوذ تمارسه دولة ما وتتأثر به أخرى . ولكى نتمكن من تحديد طبيعة علاقة القوة التى تسهم الشركات متعددة الجنسية فى اقامتها بين دولتين ، فانه يتعين علينا أولا ان نقوم بتحليل الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيه داخل كل من طرفى أو قطبى العلاقة .

أ) ولنبدأ أولا ببحث وضع قطب التأثير الموجب ــ اى الدولة التى تنبثق منها محاولة الهيمنة على دولة اجنبية ــ ولنفترض أن هذه الرغبة فى التوسع تعبر عن نفسها فى صورة محاولة للاختراق الاقتصادى اعتمادا على المبادرة الخاصة . من المؤكد أنه يمكن العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال زرع عدد من الشركات داخل اراضى الدولة الأجنبية ، لكن نفس هذه المحاولة يمكن أن تتم من خلال سياسة تجارية نشطه تعتمد على عملية منظمة لاغراق السوق او لاعانة الصادرات . وكان هذا هو الوضع بالنسبة لليابان والذى استمر لفترة طويلة . فالامبريالية الاقتصادية لاتمر بالضرورة بمرحلة زرع فروع وشعب للشركات الوطنية فى الخارج .

ومع افتراض أن هذه الوسيلة تستخدم بالفعل ــ ومن الواضح أن هذا هو الحال ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة ولكن ايضا بالنسبة لمعظم البلدان الأوروبية المتقدمة صناعيا ــ فانه من الأهمية بمكان ان نحاول هنا أن نفهم على من تقع المسئولية فى هذه الحالة وما اذا كانت مسئولية مشتركة تتحملها كل من السلطات العامة والمبادرة الخاصة .

فقد يكون من مصلحة الحكومة أن تشجع توسع شركاتها فيما وراء الحدود وذلك لأسباب استراتيجية : (ضمان الامدادات من المواد التى لاغنى عنها بالنسبة للدفاع القومى : البترول ، اليورانيوم ، ...الخ) أو لأسباب ديبلوماسية (دعم النفوذ الوطنى فى اقليم أو دولة ما) ، أو لأسباب اقتصادية (زيادة الدخل القومى اعتمادا على مكاسب خارجية) . ولكن قد يكون من مصلحة الحكومة ايضا ان تعرقل عملية التوسع التى تترجم على أنها هروب لرؤوس الأموال الى الخارج لانها لاتحقق عائدا فى الأمد القصير (إذ يتعين الانتظار فترة تتراوح بين ١٥ ، ٢٠ عاما قبل أن تدر رؤوس الأموال المستثمرة فى الخارج عائدا مجزيا) والتى قد يضر غيابها بعملية تنمية الاقتصاد الوطنى نفسه . وليس الأمر هنا مجرد محض افتراض نظرى لأن الانتقال المكثف لرؤوس الأموال الأمريكية الى الخارج كان هو السبب الرئيسى فى الواقع وراء العجز المستمر فى ميزان المدفوعات الأمريكى وتزايد البطالة داخل الولايات المتحدة نفسها . لكن عملية تدفق رؤوس الأموال الأمريكية الى الخارج بدأت تنحسر اعتبارا من ١٩٧٤ ، وشجع على ذلك تخفيض سعر الدولار الذى أدى بدوره الى تشجيع الصادرات الأمريكية المنتجة فى الولايات المتحدة وارتفاع تكلفة المشاركة الأمريكية فى الشركات الاجنبية وفى المقابل فقد بدأت رؤوس الأموال « البترولية »والأوروبية ايضا فى التدفق أكثر فأكثر على الولايات المتحدة الأمريكية . واذن فالقول بوجود توافق اوتوماتيكى وفورى بين المصالح الوطنية ، التى تحرسها السلطات العامة ، وبين التوسع فى انشطة الشركات الخاصة خارج الحدود ، هو قول يصدر عن رؤية تبسيطية للأمور وخصوصا عندما يتعلق الأمر بدول الاقتصاد الرأسمالى .

ولنلاحظ أولا : أن الشركات العاملة فى اطار نظام ليبرالى تتمتع بحرية حركة ومناورة كبيرة تمكنها

من القيام بنقل رؤوس الأموال دون أن تكون مضطرة الى الحصول على تصريح مسبق بذلك من الحكومة وايضا دون أن تكون مطالبة بأن تقدم حسابا لأحد . ولنلاحظ ثانيا : أن استراتيجيات الشركات تحكمها اساسا لعبة المنافسة .واذا مانظرنا الى عملية غزو رؤوس الأموال الامريكية لأوروبا ، من هذه الزاوية ، فسوف نجد أن هذا الغزو كان بمثابة عملية دفاعية مكنت الشركات الأمريكية من التمتع بالمزايا والشروط الميسرة القائمة فى اوروبا ، وبالتالى استخدام اسلحة متكافئة لمنافسة انتاج الشركات الأوربية . وقد أوضح احد التقارير الذى أعدته مدرسة التجارة التابعة لجامعة هارفارد هذا الجانب ، الذى لم يلتفت اليه طويلا ،من جوانب الظاهرة ، يقول التقرير :

« تنطوى معظم الاستثمارات الامريكية المباشرة فى الخارج على سمة دفاعية بمعنى أن المستثمر يحاول دائما الاحتفاظ بمكانته فى السوق العالمية وعلى الرغم من أن الشركات الأمريكية تفضل العمل داخل الولايات المتحدة الأمريكية ..الا أن هذه الشركات لم تعد تستطيع الاستجابة الى احتياجات السوق سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها اعتمادا على الوحدات، المقامة داخل الولايات المتحدة . وهنا فاذا ماحاولت الشركات الأمريكية أن تحصر نشاطها فى اطار امريكى صرف فانها سوف تفقد أسواقها لصالح الشركات الأجنبية ، التى هى عادة ماتكون اوروبية او يابانية .

...ويبدو بديهياأن هذه الشركات ماكانت لتقبل على قبول المخاطر التى تنطوى عليها عملية الاستثمار فى الخارج مالم تكن مضطرة الى ذلك لانقاذ أسواقها . كذلك نجد أن المستثمرين الأمريكيين مضطرون عادة الى التدخل والقيام بنفس العمل فى الدول الأقل نموا ، لأنه اذا كانت الشركات المحلية غير قادرة على تدبير الاستثمارات اللازمة لاشباع احتياجات السوق ، فان الشركات الأوروبية ، أو اليابانية هى شركات قادرة وجاهزة للعمل . وهكذا نجد أن للاستثمارات الأمريكية المباشرة فى الخارج ، بما فى ذلك تلك الموجهة نحو الدول الأقل نموا ، طابعا دفاعيا »[٦] .

وإذن فإن قيام الشركات بالاكثار من استثماراتها فى الخارج يتم فى الواقع لخدمة مصالحها الخاصة باكثر مما يتم لخدمة المصالح العامة للدول التى تنتمى اليها . لكن ذلك لايمنع هذه الشركات من أن تطلب المعونة والحماية لدى السلطات العامة ، والتى عادة ماتكون فى وضع يمكنها بالفعل من الاستجابة لهذه المطالب عن طريق اجراءات داخلية ، كمنح مزايا ضريبية ، او خارجية مثل التدخل الديبلوماسى أو العسكرى المباشر ، ولكن السلطات العامة قد ترفض ايضا تقديم مثل هذه التسهيلات ان هى قدرت ان المصالح الخاصة لهذه الشركات تتعارض مع المصالح العامة .

ومن الأهمية بمكان ، قبل أن نؤكد اختلاط وتداخل المصالح الخاصة مع المصلحة القومية والنظر الى جميع الشركات التى تقوم بالاستثمار فى الخارج على أنها مجرد عوامل مساعدة للامبريالية السياسية ، ان نفحص طبيعة علاقة القوى التى تقوم بين هذه الشركات وبين السلطات العامة ، فى كل حالة على

حدة . وتتحدد علاقة القوى هذه عن طريق الجمع بين عدد من العوامل الهيكلية والعوامل الظرفية او الوقتية المؤثرة .

وفى مقدمة العوامل الهيكلية ذات التأثير فى هذا المجال ماتستطيع أن تقوم به هذه الشركات من ضغط على الاقتصاد القومى بسبب ماتملكه من عناصر القوة الذاتية ، ومن ثم فإنه يتعين علينا أن نأخذ فى الاعتبار ليس فقط عدد الشركات التى تقوم بالاستثمار فى الخارج ، وإنما أيضا حجم النشاط العام لهذه الشركات ، ونسبة الانشطة الداخلية الى الانشطة الخارجية ، والمكانة التى تحتلها هذه الشركات من حصيلة الانتاج القومى (النسبة المئوية من الناتج القومى العام) . وفى هذا الإطار فاننا نجد أن الشركات الأمريكية تعتبر بلا جدال ، فى موقع قوة أفضل فى مواجهة الحكومة . ولهذا فليس من المدهش ، والحال هكذا ، ان تتمتع الشركات الأمريكية بحماية شاملة فى هذا الصدد وأن تتغاضى الحكومة الأمريكية او تسمح احيانا بل وتشجع احيانا أخرى تدخل الشركات الأمريكية المتهور فى الشئون الداخلية للدول الأخرى (مثل تدخل شركة I.T.T فى الشئون الداخلية لشيلى) . لكن علاقات القوى ليست دائما فى صالح الشركات فى كل الدول .

كذلك يمكن أن تؤثر تقلبات الظروف على الاستراتيجية المشتركة للحكومات والشرعات ، وفى هذا السياق لايستطيع الزعماء أن يتجاهلوا تماما ضغوط البيئة الداخلية أو الخارجية . فمنذ أن بدأت النقابات العمالية الأمريكية تصعيد هجماتها ضد الشركات الأمريكية اصبح من الصعب تماما على الحكومة الأمريكية ان تستمر فى دعمها غير المشروط للاستثمارات الخارجية . وفى الوقت نفسه فقد تجد الحكومة نفسها مضطرة الى التضحية ببعض المصالح الخاصة استجابة لمقاومة هذه المجموعة أو تلك من الدول لاستثمارات بعينها ، وذلك حفاظا على مصالح ديبلوماسية أو عسكرية .

واذا كان تقديرنا بشكل عام هو أن السلوك الدولى للشركات الوطنية ينخرط فى اطار سياسة للسيطرة ، فان درجة التواطؤ بين المصالح الخاصة والسلطات العامة شديدة التغير . ولايكفى هذا القدر من التحليل ان يحسم السؤال المتعلق بمعرفة مااذا كانت هذه الشركات هى مجرد أدوات معاونة فى يد السلطات العامة أن هى على العكس من ذلك تعد بمثابة فاعلين مستقلين .

ب) ولنبحث الآن وضع قطب التأثير السالب ــ أى الدولة التى تتوطن فيها أنشطة الشركات الاجنبية .

يعتبر اسهام رؤوس الأموال الاجنبية فى العادة ، على الأقل فى المرحلة الأولى ، بمثابة عنصر ايجابى فى عملية التنمية الوطنية .

فالعملية الاستثمارية هى فى الواقع عملية منشئة للوظائف وعامل من عوامل التجديد . ولقد وعى زعماء الدول المتخلفة تماما هذه الحقيقة وهم الذين يحثون بأنفسهم عادة رؤوس الأموال الأجنبية على التدفق الى بلادهم . ولكنهم ليسوا وحدهم فى هذا المضمار ، فقد سبقهم زعماء دول اوروبا الغربية الى الترحيب ، عام ١٩٤٧ ، بالمساعدات المقدمة لهم فى اطار مشروع مارشال . بل وقامت فى فرنسا منازعات بين الزعماء المحليين كل منهم يحاول اجتذاب الاستثمارات الامريكية الخاصة فى دائرته (مثال النزاع الذى قام بين شابان دلماس وبين سيرفان شرايبر حول مكان اقامة مصنع فورد) .

وكثيرا ماتبدى الحكومات قلقها اذا ماقامت الشركات متعددة الجنسية بالانسحاب (أو بمجرد التهديد بالانسحاب) ، مثلما حدث فى بلجيكا عام ١٩٧٦ . وعادة يتبارون فى التودد نحو هذه الشركات طمعا فى اجتذابها للاستقرار على اراضى دولهم . وقد لاحظ باسكال أوردونو P. Ordonneau أنه « من السهل على أية أمة أن ترفض فقدان استقلالها الذى يمكن أن يجره عليها وضع التبعية الاقتصادية بالنسبة للخارج ، ولكن من الصعب على اية امة متقدمة ان تتمكن من اقناع مواطنيها بنتائج هذا الرفض : اذ أن رفض التبعية قد يؤدى الى تخفيض ملموس فى مستويات المعيشة على أثر استحالة امداد الاقتصاد بما يحتاجه من أدوات الاستهلاك والتجهيزات .. ومن الملفت للنظر أن جميع الدول (ربما باستثناء الصين) ، متقدمة كانت أو متخلفة ، اشتراكية كانت أم ليبرالية ، لاترفض الاستثمارات الأجنبية » .

ان ضرر العملية الاستثمارية لايظهر فى الواقع الا منذ اللحظة التى تشكل فيها الرقابة المفروضة من الخارج على الاستثمارات عقبة على طريق التنمية الوطنية . ويتوقف هذا الوضع نفسه على سلسلة من العوامل منها : عدد الشركات الأجنبية ، حجم نشاط هذه الشركات مقارنا بنشاط الشركات الوطنية ، التوزيع القطاعى للاستثمارات الأجنبية ، الوضع الجيوبوليتيكى للنفوذ الأجنبى داخل الدولة (احتكار النفوذ من جانب دولة ماأم تعدد مراكز هذا النفوذ) . واذا ماضربنا مثلا واحدا فى هذا الاطار فاننا نقول ان احتكار توزيع الكوكاكولا قد يكون مصدرا خرافيا للربح بالنسبة للشركة الأمريكية التى تملك حق الاختراع ، ولكنه قد لايؤثر اطلاقا على حرية اتخاذ القرار فى دولة عربية ، بينما نجد أن السيطرة على سوق العقول الألكترونية يمكن أن يؤدى الى خلق ظاهرة تبعية حقيقية من شأنها أن تؤثر تأثيرا فعليا على قدرة دولة من الدول على التنمية اقتصاديا أو عسكريا .

وفى مواجهة مثل هذا النوع من الاخطار توجد لدى الزعماء السياسيين جعبة من وسائل الفعل والفعل المضاد . اذ يمكنهم اتخاذ اجراءات قانونية (اصدار قواعد تمييزية تطبق فقط على الشركات والنظم المؤسسية الأجنبية ، دعم اجراءات الرقابة ، ... الخ) ، أو اجراءات ضرائبية (فرض ضرائب جديدة) أو مالية (منع اعادة تصدير الأرباح وفرض الالتزام باعادة استثمارها داخل الدولة ، الرقابة على أسعار الصرف) . ومن ناحية أخرى يمكنهم محاولة حث الشركات الأجنبية الاخرى على منافسة الشركات التى استقرت بالفعل لاعادة التوازن الناجم عن تضخم نفوذ دولة أو مجموعة من الدول (وفى هذا الصدد

يمكن أن نقرر ان بعض الدول تتمكن بمهارة شديدة من الحصول على الاستثمارات من كلا المصادر الرأسمالية والاشتراكية) . واخيرا فبمقدور الزعماء اللجوء الى عملية التأميم ، وهى العملية التى تشكل السلاح البتار (أنظر الشكل رقم ٩٠) . ولكن سلاح التأميم سلاح ذو حدين لأنه يمكن أن يعود بالضرر على الدولة التى أشهرته اذا مالم يكن بحوزتها من الفنيين مايكفى لادارة الشركة المؤممة او اذا لم تكن هذه الدولة قادرة على تصريف منتجات تلك الشركة فى الخارج او الداخل .

وهكذا نجد أن بحوزة الدول الصناعية العديد من الأسلحة فى مواجهة الغزو غير المنظم للاستثمارات الاجنبية على اراضيها . وعلى صلابة ارادتهم ومهارتهم فى استخدام هذه الأسلحة يتوقف ، جزئيا على الأقل ، سقوطها فى هوة التبعية أو المحافظة على الاستقلال .

جـ) فاذا قمنا بالتقريب بين مايحدث داخل القطبين المعنيين فسوف نتوصل الى نتيجة مفادها أن آثار السيطرة التى يمكن أن تنجم بالفعل عن سلوك الشركات متعددة الجنسية ليست اثارا ثابتة أو دائمة constant كما أنها لاتأخذ بالضرورة شكلا موحدا uniforme . ذلك أن السياق الاقتصادى والمالى والتكنولوجى والسياسى الذى يشكل البيئة التى تمارس الشركات عملها فى اطارها داخل كل من الدولة المضيفة ودولة المنبع ، هو الذى يحدد ثقل القبضة التى تمكن جماعة ما (دولة) من الامساك بتلابيب جماعة أخرى (دولة اخرى) .

الشكل رقم ٩٠
درجة السيطرة على الشركات الأجنبية بواسطة الدول المضيفة
١٩٦٠ - ١٩٧٦

الدول والحالات	عدد الحالات							
	من ١ - ٥	٦ - ١٠	١١ - ١٥	١٦ - ٢٠	٢١ - ٢٥	٢٦ - ٣٠	٣١ - ٥٠	أكثر من ٥٠٪
	أفغانستان السعودية بوليفيا كوستاريكا السلفادور الاكوادور جابون غامبيا جواتيمالا هايتي هندوراس ايران كمبوديا كينيا الكويت البرازيل لبنان ليبيريا موريتانيا نيبال باكستان الفلبين قطر سوريا الدومينيكان سورينام سوازيلاند تشاد توجو ترينداد وتوباجو اليمن بنما	بنجلاديش الأمارات افريقيا الوسطى كولومبيا جويانا جامايكا ماليزيا مالاوى المكسيك سيراليون	بنين العراق الصومال	الأرجنتين غانا زائير	الكونغو المغرب فنزويلا	مدغشقر	شيلى الهند ليبيا نيجيريا بيرو زامبيا	الجزائر انجولا مصر اثيوبيا إندونيسيا أوغندة تنزانيا سريلانكا السودان
الدول								
المجموع ٧١	٣٤	١١	٣	٣	٤	١	٦	٩
النسبة ١٠٠	٤٨	١٥	٤	٤	٦	١	٨	١٣
الحالات								
المجموع ١٣٦٩	٩٣	٨٠	٣٧	١٦	٩١	٢٦	٢٣٦	٧٥٠
النسبة ١٠٠	٧	٦	٣	٤	٧	٢	١٧	٥

وبدلا من أن نقدم تشخيصا شاملا فقد يكون من الأحرى ان نتعرف على انماط النفوذ طبقا للمتغيرات التى تدخل فى نطاق التأثير على اللعبة والتفاعلات التى قد تحدث بين هذه المتغيرات .

أ) إن حالة التبعية المطلقة تفترض توافر شروط ثلاثة مجتمعة هى :

ـــ السمة الاحتكارية للنفوذ الخارجى .

ـــ التواطؤ الكامل بين المبادرة الخاصة والتأييد السياسى فى دولة المنبع .

ـــ استيلاء الشركة الأجنبية على قطاع أساسى او تمتعها بوضع مسيطر فى الدولة المضيفة .

وهذا الظرف الحدى يمكن أن يمثله وضع الشركة الأنجلو ـــ ايرانية فى الخمسينات او وضع « جمهوريات الموز Banana's Republics فى امريكا الوسطى . ويمكن توضيح هذا الوضع بيانيا بالرسم (انظر الشكل رقم ٩١) .

ب) ويتضح وضع التبعية النسبى عندما تبدو ملامح توتر داخل كل قطب ، القطب المسيطر والقطب التابع ، بين مصلحة السلطات العامة وبين مصلحة الشركات الخاصة ، بين الشركات الأم من ناحية ، وفروعها من ناحية أخرى (أنظر النموذج الثانى) . كذلك فان نفس هذا الوضع يمكن أن ينجم اذا مااستطاعت الدولة التابعة تحقيق التوازن بين نفوذ قطبين خارجيين .

جـ) ويتحقق وضع التوازن عندما يكون كل طرف فى وضع يسمح له باختراق المجال الاقتصادى للآخر عن طريق شركاته الخاصة (أنظر النموذج الرابع) .

وبالطبع فان هذه الأوضاع كلها هى اوضاع مبسطة للغاية ، اذ يستطيع كل من لديه الوقت ان يتصور عددا ضخما من التنويعات انطلاقامن دراسة الأوضاع القائمة بالفعل ، لكن المهم هنا هو أن نأخذ فى الاعتبار كافة التنويعات الداخلية والخارجية التى تتناسب مع كل من الأمثلة التى اعتمدناها ثم نقوم باستخلاص كل التفاعلات التى تحدث بين المتغيرات المعنية . ومن المرجح أن يؤدى تطبيق هذا النهج ، مع الدراسة المفصلة لتدفقات رأس المال ، الى الخروج بالجدل القائم حول الامبريالية الاقتصادية من المأزق الذى قادت اليه كل من محاولات فحص الاحصائيات الاجمالية او العينات التى تم اختيارها على اساس تحكمى لاشباع احتياجات البرهنه .

الشكل رقم ٩١ :

تصنيف العلاقات بين الشركات متعددة الجنسية والدول

النموذج الأول : حالة التبعية الكلية

دولة المنبع

الدولة المضيفه

الشركة الأم

فرع الشركة

الحكومه

الحكومه

النموذج الثانى : حالة التبعية النسبية (الصورة الأولى)

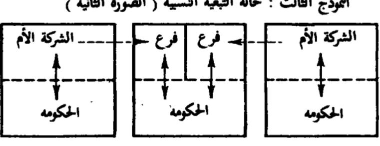
الشركة الأم

فرع الشركة

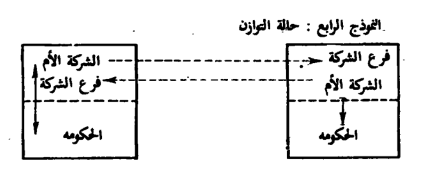
الحكومه

الحكومه

النموذج الثالث : حالة التبعية النسبية (الصورة الثانية)



النموذج الرابع : حالة التوازن



وبعد هذا التمحيص يمكن أن نتوصل ، على الأقل فيما يتعلق بالنموذج الأول من نماذج الشركات ، الى نتيجتين :

١) أن الشركات الوطنية التى لها فروع في الخارج يمكن أن تشكل بلاجدال عنصرا من عناصر السياسة الامبريالية ، سواء لامكانية استخدامها كوسيلة من وسائل الاختراق من جانب الحكومات المنتمية اليها او لان هذه الشركات تملك من النفوذ مايكفى لحمل الحكومات على تبنى فكرة الدفاع عن المكاسب التى تقوم هذه الشركات بتحقيقها أو تلك التى تنوى العمل على تحقيقها فى الخارج . وفى الحالة الأولى فانه لايمكن اطلاقا اعتبار الشركات التى تندرج فى اطارها من قبيل اللاعبين المستقلين لأن مبادرات مثل هذه الشركات او فاعلية ممارساتها على الصعيد الدولى تتوقفان كلية على ماتحصل عليه من تأييد من جانب الحكومات . وفى اطار هذه الفرضية تصبح الشركات مجرد مصدر أو اداة لظاهرة امبريالية تستفيد منها الجماعة السياسية التى تنتمى اليها هذه الشركات .

٢) لكنه لايمكن لنا على الدوام أن نطابق تماما وعلى نحو مبسط بين مصالح هذه الشركات ومصالح الحكومات . فقد يحدث ، حتى فى حالة الشركات الوطنية ، أن تتوافق مصالحها ، وقتيا على الأقل ، مع مصالح الدول المضيفة وان تصبح هذه المصالح بصفة خاصة ، كما يدل على ذلك مثال الولايات المتحدة الأمريكية ، متناقضة مع مصالح دولة المنبع . وفى هذه الحالة الثانية فان الشركات المتعددة الجنسية ، حتى الوطنية منها ، تصبح لاعبين دوليين لهم قدرة حقيقية على الفعل المستقل . واذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لتلك الشركات ، فما بالك اذن بوضع الشركات التى تنأى بنفسها ، وبسبب بنيتها ذاتها ، عن أية رقابة من جانب دولة المنبع .

حالة الشركات متعددة الجنسية المستقلة عن الحكومات :

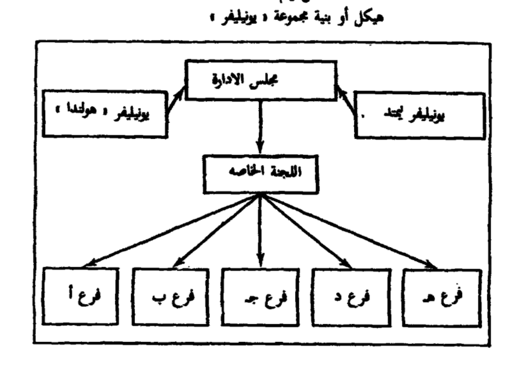
قد يصعب ، منذ الوهلة الأولى ، أن نتصور كيف يمكن لشركة أن تنأى بنفسها عن الوقوع تحت طائلة نفوذ أية حكومة اذ يقضى القانون بضرورة ان يكون لكل شركة جنسية محددة ومرتبطة بدولة ماحتى فى حالة مااذا كانت مصادر رؤوس اموالها من جنسيات عديدة ، وهو مايحدث عادة عندما يتعلق الأمر بأعمال كبرى .

ان جنسية المساهمين ، وبالذات جنسية المديرين administrateurs يمكنهما ، بديهيا أن يمارسا تأثيرا على استراتيجية الشركة عن طريق العمل على أن تصبح الشركة أقل انصياعا للتوجهات الصادرة من حكومة دولة المقر . لكن مصدر وطبيعة الرقابة هو الموضوع الذى يجب أن يحظى بعنايتنا الآن اكثر من موضوع هيكل رأس المال ومجلس الادارة .

وفيما يتعلق بهذا الموضوع ،فانه يوجد على الأقل ثلاث طرق يمكن للشركة بواسطتها أن تهرب من منطقة جذب ونفوذ سلطة الدولة :

أ) أما الأولى فتتعلق بالهيكل الأصلي لبعض الشركات ، والتى تتكون عند قيامها من شركتين متشابهتين يتم تأسيسهما فى بلدين مختلفين ولكن يديرهما مجلس ادارة موحد . وهذا هو الوضع الخاص بمجموعة يونيليفرUNILIVER التى تأسست عام ١٩٢٩ بواسطة شركة هولندية (فاند نبرج Van den Bergh) وشركة بريطانية (اخوان ليفرز Levers Brothers) . وتتم صياغة استراتيجية هذه الشركة العملاقة من خلال لجنة خاصة تشكل من ممثلين عن الشركتين الأصليتين وبمساعدة ادارات للبحوث والبرمجة تقوم بتنسيق العمل بين اكثر من ١٨٠ فرعا منتشرا فى عدد كبير من الدول تمارس أنشطة متنوعة ، كل هذا بالطبع تحت رقابة مجلس ادارة واحد . وفى حالة كهذه فان السمة الوطنية للشركات التى تتكون منها المجموعة تنتفى تحت وطأة سلطة الادارة التى تمثل وحدة قائمة بذاتها ومستقلة تماما عن الارتباط بأية دولة . والواقع ان الهيكل القانونى ليس سوى غطاء خارجى يخفى حقيقة أن حفنة من المديرين هى التى تهيمن على كافة الشركات التى تتكون منها المجموعة وتراقب أنشطتها فى حرية تامة . ويمكن تصوير هذا الوضع بيانيا على النحو التالى :

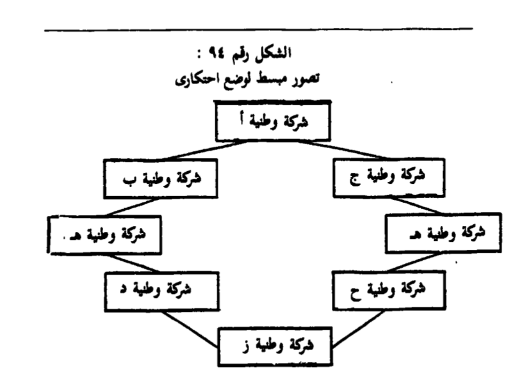
الشكل رقم ٩٢
هيكل أو بنية مجموعة « يونيليفر »



ب)وأما الثانية فهى تقتصر على قيام شركتين وطنيتين بعقد اتفاق فيما بينهما يسمح لهما بتنسيق استراتيجيتهما دون انصهار الشركتين فى بوتقة واحدة كما هو الوضع فى الحالة الأولى . وتنتشر هذه الممارسة كثيرا فى اطار السوق الأوروبية المشتركة حيث تجد الشركات الأوروبية نفسها مضطرة للتنسيق بين جهودها لمواجهة المنافسة الأمريكية . وتأخذ هذه الاتفاقات اشكالا متباينة (انظر الرسومات الموضحة فى الشكل رقم ٩٣) كما يمكن أن تتعلق بكافة الأنشطة التى تمارسها الشركات المعنية أو بقطاع أو اكثر من هذه الأنشطة : التخصص فى الانتاج ، تحديد منافذ التوزيع ... الخ . وتسفر النتيجة النهائية لهذه الأشكال المركبة عن بلورة استراتيجية مشتركة تصاغ خارج الاطار الاقليمى ، وعن طريق التشاور بين مجموعات وطنية ترغب فى وضع حد للمنافسة بينها من أجل زيادة قوتها لمواجهة عدو مشترك .

جـ) وتتمثل آخر هذه الوسائل فى قيام كارتل او تحالف عام بين المنتجين العاملين فى حقل معين الذين يقررون تبنى استراتيجية مشتركة فى مواجهة شركائهم العاملين فى نفس الحقل (الموردين والمستهلكين) . وهذه الظاهرة معروفة جيدا على المستوى القومى وتحاربها الحكومات من خلال تشريعات عديدة تنطوى على أحكام يقصد بها تفادى قيام احتكارات عامة monopoles أو احتكارات اقلية oligopoles وهى معروفة ايضا على المستوى الدولى . وأشهر مثل على وجود مثل هذه الاحتكارات الدولية هو قيام الاحتكار البترولى عام ١٩٢٩ والذى تكون من كبريات الشركات الخاصة (رويال دوتش ، شيل ، ستاندرد أويل ... الخ) . وفى هذه الحالة فان جنسية المجموعات التى يتشكل منها الاحتكار تبقى كما هى ويتمتع كل منها باستقلالية ذاتية فى العمل . ولكن يبقى اعضاء الاحتكار فى حالة تضامن تام عندما يتعلق الأمر بالتفاوض مع البلدان المنتجة أو بتحديد سعر البيع للمستهلكين . وتتوقف فاعلية هذا النوع من السلوك على طبيعة وقوة المركز الاحتكارى او شبه الاحتكارى الذى تتمتع به المجموعة وكذا على درجة وقوة مقاومة الشركاء الآخرين الأطراف فى العملية . ولهذا نجد أن الاحتكار البترولى يصطدم اليوم بالمنافسة السوفيتية وبمبادرات المجموعات الفرنسية والايطالية التى تحاول كل منها انتهاج سياسة مستقلة للامدادات ، وعليه ايضا ان يراعى نجاح التحالف الذى تمكنت الدول المنتجة فى النهاية من اقامته والذى اخذ شكل منظمة الدول المصدرة للبترول « أوبك » . وعلى أية حال فان شركات البترول الكبرى هى التى تتفاوض مباشرة مع ممثلى الدول المنتجة وذلك منذ عدة سنوات .ان مصير سلعة على هذا القدر من الحيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الصناعية لايزال رهنا بارادة تحالف يتكون من جماعات خاصة ، وهذا دليل يكفى فى حد ذاته للبرهنة على أن الدول والحكومات التى تمثلها لاتزال بعيدة عن السيطرة على مجرى التدفقات التى تتوقف عليها ، رغم ذلك ، رفاهيتها وأمنها . وبالمقارنة بالرسوم البيانية السابقة (الأشكال ٩٣ ، ٩٤) فان وضع الاحتكار يمكن تمثيله على النحو التالى :

ملحوظة : شكل ٩٣ أنظر ص ٥٢٢



الشكل رقم ٩٤ :
تصور مبسط لوضع احتكارى

وفى تلك الحالات الثلاث التى فرغنا توا من دراستها نجد أن سلطة الشركات تتجاوز اطار الدول التى اضطرت لأن تقيم فيها مراكزها ،وتعتبر هذه الشركات فى الواقع لاعبين حقيقيين مستقلين يواصلون فعلهم الدولى لخدمة اهدافهم الخاصة .(٨) وهكذا فان التصور التقليدى للامبريالية ، الذى يزن السيطرة بمقياس الهيمنة الاقليمية أو النفوذ السياسى يبدو قاصرا تماما عن الاحاطة بالظاهرة التى نطلق عليها ، استسهالا ، اصطلاح « الشركات متعددة الجنسية » .

٣ ـــ الرقابة على الشركات متعددة الجنسية :

تشكل أنشطة الشركات متعددة الجنسية ، والتى اصبحت فى الواقع قوى جديدة يعمل حسابها وخصوصا النوع الثانى منها ، تحديا خطيرا بالنسبة للفاعلين الآخرين فى النظام الدولى ، ولاتستطيع الدول منفردة ان تقاوم نشاط هذه الشركات مجتمعه وهو نشاط يخدم فى الوقت نفسه مصالحها الخاصة أو ، وهو مايؤدى الى نفس النتيجة ، يضر بمصالح منافسيها فى حقل التنافس الصناعى أو التجارى .

ويمكن أن نتصور ، نظريا ، حلا راديكاليا يضع حدا نهائيا للمشكلة وهو التأميم أو مصادرة كل الشركات متعددة الجنسيه أو وضع نظام صارم للرقابة على حركات رؤوس الأموال عبر الحدود . لكن وحتى اذا افترضنا جدلا أن كافة الدول سوف تتمكن من التوصل الى اتفاق على مثل هذه الاجراءات وتطبيقها فى آن واحد ، وهو افتراض غير محتمل ، الا أن مثل هذه الاجراءات قد يؤدى الى التوقف الفجائى فى المبادلات الدولية والى نضوب الاستثمارات .

ولم يخطىء زعماء العالم الثالث فى الواقع فى فهم هذه الحقيقة ففى « برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد » وهو البرنامج الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١ مايو ١٩٧٤ ورد ذكر عدد من الاجراءات تتعلق بالرقابة وتنظيم الأداء لكن لم ترد مطلقا أية اشارة لإلغاء الشركات المتعددة الجنسية ، حتى الوطنية منها ، تصبح فاعلين دوليين لهم قدرة حقيقية على الفعل المستقل . إن والمساعدات الفنية والمشورة فى مجال الادارة الى الدول النامية بشروط عادلة وميسرة » .

وقد يؤدى الاختفاءالمفاجىء للشركات متعددة الجنسية ، فى ظل هذا الوضع القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية الى العودة الى نظام الاكتفاء الذاتى والمقايضة ثم انطلاق مارد الوطنية الاقتصادية فى مجتمع خال من اى جهاز قادر على ضبط ايقاع وتخطيط التنمية فى العالم . واذا ما تذكرنا نفس هذه النتائج التى جلبها كساد ١٩٢٩ فانه يحق لنا أن نتساءل عما اذا كان مثل هذا العلاج يمكن أن يكون أشد وطأة من المرض ذاته .

وربما تفسر هذه القيود ضعف الحلول التى اقترحها فى هذا المجال ، واضعو البرنامج المشترك لاتحاد اليسار فى فرنسا (١٩٧٢) والذى اكتفى بالقول :

« انه يتعين على الشركات الأجنبية المقامة فى فرنسا أن تحترم الشرعية الوطنية وتوجهات الخطة . ولابد لأى استثمار اجنبى أن يعود بالفائدة على الاقتصاد الفرنسى (تكنولوجيا جديدة وزيادة القدرة الانتاجية) وذلك فى اطار احترام الشروط التى تحددها الخطة . وسوف تقترح فرنسا على شركائها فى السوق الأوربية المشتركة تبنى سياسة مماثلة تجاه الاستثمارات الأجنبية » .

وتفصح المواقف الجديدة التى اتخذتها التنظيمات اليسارية الفرنسية منذ عام ١٩٧٢ عن شيء من الحيرة والارتباك ،وهو مايبدو واضحا من دراسات مركز الأبحاث الاشتراكى C.E.R.E.S . فهذه المنظمة المعروفة باسم مركز الأبحاث الاشتراكى والتى تمثل تيارا يناضل فى اطار الحزب الاشتراكى وعلى يساره ، كانت تطالب دوما بالتشدد فى مواجهة أنشطة الشركات الفرنسية متعددة الجنسية ، أما بالنسبة للشركات الأجنبية منها فقد كانت تطالب بتـأميم بعضها « والتفاوض مع بعضها الآخر حول امكانية الزامها بالاطار المحدد فى الخطة » (انظر كراسات المركز عن شهرى مايو ويونيو ١٩٧٦ أرقام ٣١ ، ٣٢) .

وفى فرنسا ، فقد لجأت الحكومة الاشتراكية ــ الشيوعية التى تشكلت بعد انتخابات يونيو ١٩٨١ الى تأميم قطاع البنوك بأكمله تقريبا وجزء من الشركات الصناعية الفرنسية ولكنها لم تجرؤ على المساس بفروع الشركات الأجنبية .بل لم تتردد هذه الحكومة فى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية ، وهكذا نجد أنه توجد دائما فجوة بين عنف الادانة من حيث المبدأ ، الصادرة عن كبار المنظرين ، وبين السلوك الفعلى للحكومات ، وهى فجوة تسمح بادراك ثقل وحجم القيود الناجمة عن المنافسة الدولية : فاذا كان هدف الحكومة اليسارية من السيطرة على الشركات الوطنية هو زيادة قدرتها على المنافسة وعلى النفاذ الى الأسواق الخارجية بدلا من القيام بتحييد نشاط الشركات الأجنبية المتمركزة على أراضيها ، فان ذلك يعنى ببساطة أن قانون السوق لايزال هو القانون السائد .[٩]

وعموما فان ردود أفعال الدول على نشاط الشركات متعددة الجنسيه مازال محصورا فى الاطار الفنى الخاص بكيفية تحقيق الرقابة على هذا النشاط ، لكن للنقابات كلمة تقولها فى هذا الشأن وقد بدأت ردود أفعالها ترسم ، فى ظروف صعبة ، خطوطا لاستراتيجية مضادة .

موقف الدول :

لقد بدأت قضية الشركات متعددة الجنسية تثار فى الواقع أمام جماعة الدول منذ عدة سنوات عن

طريق المنظمات الدولية الحكومية . فقد كان هذا الموضوع مدرجا على جدول أعمال منظمة العمل الدولية (١٩٧٢) ثم نوقش أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة ثم أمام اللجنة التابعة للسوق الأوربية المشتركة (١٩٧٣) ثم أمام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (١٩٧٦) .

وقد قطعت الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع شوطا تجاوز التمهيدية . فقد قامت سكرتارية الأمم المتحدة باعداد تقرير غن هذا الموضوع (الشركات متعددة الجنسية والتنمية العالمية ، نيويورك ، اغسطس ١٩٧٣) وعرضته على مجموعة من الخبراء لمناقشته ثم أعيد الملف بأكمله عام ١٩٧٤ الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى قام باعداد تقرير ضخم عن الموضوع نوقش فى جلسة مايو ١٩٧٨ .[١٠]

أما التقدم الجوهرى فى هذا المجال فقد أحرزته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التى شكلت مجموعة عمل ضمت ممثلين مهنيين ونقابيين . وقد استبعدت الدول الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أية حلول «متطرفة **maximalistes** » مثل ابرام معاهدة ، قد يكون من شأنها إضفاء وضع قانونى محدد على الشركات متعددة الجنسية يسمح بتحديد حقوق وواجبات هذه الشركات ، وأعلنت هذه الدول تفضيلها للاكتفاء باصدار « مجموعة قواعد خاصة بحسن السلوك **code de bonne conduite** » . وهكذا تضمن الاعلان الذى تبنته المنظمة فى يونيو ١٩٧٦ توجيهات للدول بأن تلتزم بمعاملة الشركات متعددة الجنسية على قدم المساواة مع الشركات الوطنية وكذلك ، وعلى وجه الخصوص ، توجيهات للشركات متعددة الجنسية . وقد طولبت هذه الشركات بالامتناع عن التدخل أو الانغماس فى الشئون السياسية والادارية للدول المضيفة (اشارة الى نشاط شركتى **I.T.T** و **Loockeed-**) . وباحترام قواعد المنافسة والقوانين الضريبية وقوانين العمل وايضا ، وعلى وجه الخصوص ، بنشر تقرير منظم (سنوى ان أمكن) يتضمن معلومات عن مركزها المالى وعن مجمل انشطتها الدولية والوطنية . وعلى الرغم من ان هذه الالتزامات ليست مقترنة بجزاءات محددة ، فان الالتزام الذى قطعته الشركات على نفسها بالنسبة للنشر العلنى عن أنشطتها وادارتها قد تكون له بعض الفاعلية على المدى الطويل ، خصوصا وان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد تركت ملف هذا الموضوع مفتوحا ، ومن ثم فقد احتفظت لنفسها بحق تعديل تعليماتها خلال السنوات القادمة . وتبرهن خبرة المنظمات الدولية الحكومية فى الواقع على أن الاجراءات الدعائية ، وخصوصا عندما تكون مصحوبة بمناقشات علنية ، تجبر الدول على تبرير أو تعديل سلوكها ، حتى ولو لم تكن مثل هذه الاجراءات مصحوبة بأى التزام قانونى . فلماذا لاينطبق هذا الوضع على الشركات متعددة الجنسية ؟

والعيب الجوهرى فى مثل هذه المناهج المختلفة هى أنها لاتؤدى الا الى رقابة لاحقه **a posteriori** وبالتالى متأخرة فى العادة . ولقطع الطريق على المبادرات الخطرة من جانب الشركات متعددة الجنسية أو

التنبؤ بمثل هذه المبادرات فقد رأى تقرير الأمم المتحدة ضرورة تزويد الدول النامية الباحثة عن الاستثمارات الأجنبية بمعونة تتمثل فى خبراء متخصصين فى استراتيجية هذه الشركات ، وهناك اقتراح ايضا قد يكون اكثر فاعلية ولكن اكثر صعوبة من حيث وضعه موضع التطبيق ذلك لأنه يمس مبدأ السيادة والدفاع عن المصالح الوطنية . ويتعلق هذا الاقتراح بمحاولة تحقيق التناغم الضريبى بين التشريعات الوطنية المختلفة ، ذلك ان الشركات متعددة الجنسية تلعب على المزايا الممنوحة لها عن قصد (على سبيل المثال فى الدول التى يطلق عليها اسم «بلاد النعيم الضريبى **paradis-Fiscaux** » حين تقوم فيها الشركات بانشاء مقار وهمية لها ، وذلك للتهرب من الضرائب الاكثر ارتفاعا) ، واحيانا بدون قصد (بسبب مجرد الاختلاف بين نسب الضريبة المفروضة على أنشطة هذه الشركات فى الدول المختلفة) ، وفى كلتا الحالتين تتمكن الشركات متعددة الجنسية من تحقيق أرباح ضخمة والتهرب من الرقابة الحكومية .

وحتى اذا افترضنا امكانية وضع هذه الوسائل الاجرائية كلها موضع التنفيذ فى وقت واحد ، فإن مشاكل كثيرة ستبقى رغم ذلك بدون حل . ففى غياب منظمة دولية للتجارة الدولية (والتى تم التخلى عن مشروع اقامتها عام ١٩٤٨ تحت ضغط الولايات المتحدة) ، من هى السلطة التى سوف يكون لها صلاحية السهر والرقابة على تطبيق القواعد المطلوبة على نشاط الشركات متعددة الجنسية ، وخصوصا فرض العقوبات وتنفيذها على من يخرج منها على هذه القواعد ؟ وكيف يمكن أن نتوصل الى امتصاص رؤوس الأموال العائمة والتى تمكن هذه الشركات (وأيضا بعض مالكى رؤوس الأموال من الدول البترولية) من حرية المناورة ، دون القيام بإصلاح جوهرى فى نظام النقد الدولى ، وهى مسألة تكاد تكون غير واقعية على الاطلاق فى الوقت الراهن ؟

لكن تبقى حقيقة ان قضية الرقابة على نشاط الشركات متعددة الجنسية لاتزال مطروحة ولأول مرة على مستوى المنظمات الدولية . وحتى اذا لم يكن باستطاعة هذه الهيئات ايجاد حلول فورية ملائمة لهذه القضية إلا أنها تأتى فى صلب ومقدمة الأوليات التى تشغل بال جماعة الدول . وهذه علامة وعى قد تكون مقدمة لتغيرات حقيقية فى هياكل المجتمع الدولى .

موقف النقابات :

وفى انتظار ماقد يسفر عنه هذا الصراع بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية فقد بدأت تظهر على الساحة قوة أخرى هى القوة النقابية تحاول محاصرة توسع الشركات متعددة الجنسية . ذلك أن العمال قد يكونون بالفعل اول ضحايا الاستراتيجية التى تنتهجها هذه الشركات لأنها قد تؤدى الى فقدانهم لوظائفهم او التأثير على مستويات أجورهم .

لكن محاولات بلورة استراتيجية مضادة تستلزم تركيزا دوليا يصطدم فى الواقع بعقبات كثيرة

تعترضه فى الوسط النقابى . فانقسام النقابية الدولية على نفسها وتعدد رؤاها الايديولوجية لايسهل من مقتضيات التركيز المطلوب . اذ أن اعتبارات المنافسة بين الاتحاد الفيدرالى النقابى العالمى الشيوعى الاتجاه . والاتحاد الكونفدرالى الدولى للنقابات الحرة المناهض للشيوعية ، والاتحاد العالمى للعمل — الديمقراطى — المسيحى الاتجاه ، هى فى الواقع أقوى من اعتبارات التضامن . هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فالثقل النقابى ليس موجودا فى الأماكن التى يتعين وجوده فيها ، أو فلنقل غير مهيىء للقيام بوظيفته الدفاعية . ففى الدول النامية حيث تمارس الشركات متعددة الجنسية نشاطا مكثفا نجد أن التنظيمات النقابية ضعيفة فضلا عن أنها عادة ماتكون تحت هيمنة ورقابة السلطة السياسية ذات المصالح المرتبطة عضويا مع مصالح هذه الشركات ، وفى الأماكن ذات الوجود النقابى المكثف والمنظم مثل اوروبا ، تزداد الانقسامات الأيديولوجية وتنعكس على تكتيك الأمميات النقابية : فالاتحاد الفيدرالى النقابى العالمى موجود بصفة اساسية فى الاتحاد السوفيتى وفى دول اوروبا الشرقية وهى دول لاتثار فيها قضية الشركات متعددة الجنسية (من الناحية النظرية على الأقل) وبالتالى فهو لايولى لهذه القضية نفس الاهتمام الذى توليه لها المنظمات النقابية الأخرى المناهضة للشيوعية . واخيرا نجد أنه ليس بوسع القيادات النقابية الوطنية او الدولية ان تفرض على اعضائها دائما ، باسم التضامن الدولى ، حلولاً قد تتعارض مع مصالحهم الآن . وهكذا تبدو قيادة الشركات متعددة الجنسية فى وضع يسمح لها بسهولة الحركة وحرية الفعل بينما يتسم العمل النقابى حتما بالتثاقل والبطء . ولكل هذه الأسباب نجد أن اساليب مقاومة الشركات متعددة الجنسية قد تطورت على مستوى الادارات المهنية الدولية **Secrétariats professionnels internationaux** (وهى هيئات بين نقابية **inter-syndicaux** تعمل على الصعيد الدولى فى قطاعات محددة للنشاط مثل الكيمياء والمعادن ... الخ) باكثر مما تطورت على مستوى التنظيمات النقابية المركزية الدولية . فقد تمكنت هذه الهيئات من التنسيق فيما بينها للقيام باجراءات مشتركة محددة ، وخصوصا فى قطاع الصناعات الكيماوية (ميشلان) لاجبار الشركة على الامتناع عن نقل نشاطها من دولة الى أخرى فى حالة وجود توتر اجتماعى . لكن النتائج التى تم التوصل اليها بصفة عامة حتى الان لاتزال محدودة ولاتتجاوز قيمتها الرمزية .

وتكمن أهمية هذه المبادرات فى كون أنها قد تؤدى الى الحث على انصهار النقابية الدولية . وهناك محاولات للتقارب على المستوى الأوروبى أدت فى عام ١٩٧٤ الى انشاء الاتحاد الكونفدرالى النقابى الأوروبى **C.E.S** . ولقد لعبت المؤسسات الأوروبية المشتركة فى بروكسل دورا رئيسيا فى هذا الصدد . والواقع ان الشركات المتعددة الجنسيه سوف تواجه صعوبة كبيرة فى فرض تكتيكها اذا مااستطاعت فكرة اقامة جبهة نقابية متحدة على المستوى الاقليمى أن تنتصر على الصراعات السياسية والدينية القديمة التى قصمت ظهر الحركة العمالية . وعلى أى حال فان العمل النقابى لايمكن ان يكون الا عملا دفاعيا . أما العمل السياسى ، على أعلى المستويات الخاصة بهياكل وترتيبات السلطة الدولية ، فهو وحده القادر على السيطرة على حركة ونمو ظاهرة كالشركات متعددة الجنسية .

الرأى العام العالمى :

عندما نتحدث عن القوى عبر الدولية فاننا يجب أن نفسح مكانا لإحدى هذه القوى التى يكثر الحديث عنها ولكنها رغم ذلك لاتزال مجهولة الاطار والجوهر ويصعب الالمام بها على نحو دقيق ألا وهى قوة الرأى العام العالمى .

وقد اعتبر كاننج **Canning** ، رئيس الوزراء البريطانى ، ومنذ بداية القرن التاسع عشر أن الرأى هو « قوة اكثر عنفا من أية قوة أخرى ظهرت حتى الآن فى تاريخ البشرية » . كما ذكر بالمرستون بعد ذلك بفترة وجيزة أن « الآراء أقوى من الأسلحة » . وفى وقتنا الحاضر فان السلطات الروحية لاتترك فرصة الا وتؤكد فيها على أهمية هذه الظاهرة وتحاول الاستعانة بها للاسهام فى محاولة خلق نوع من الضمير العالمى **conscience universelle** يسمو فوق الخلافات بين الحكومات . ففى رسالة بمناسبة يوم السلام بتاريخ ١ يناير ١٩٧٤ تحدث البابا بول السادس فى عبارات حارة عن الدور النشط للرأى العام العالمى فى المعركة من أجل السلام قائلا :

« ليس من الضرورى فى هذا المقام أن نسرف فى استخدام الكلمات للبرهنة على قوة الفكرة التى اصبحت تسيطر على عقل الشعوب ، أى على قوة الرأى العام . فالرأى العام أصبح الآن القوة الحقيقية التى تحكم الشعوب بالفعل ، وتأثيره الذى لايبارى هو الذى يشكل ويقود خطى هذه الشعوب ، ثم ان الشعوب ، أى الرأى العام الفاعل هى التى تحكم الزعماء ، وذلك يمثل على الأقل جانبا كبيرا من حقيقة واقع الأشياء » .

وقد اعترف أحد وزراء الخارجية الفرنسية من ناحيته حديثا ومن فوق منصة الجمعية الوطنية بأن « كل يوم يمر يأتى بحصاد مر جديد من الاهانات لكرامة البشر . ولكن الرأى العام العالمى أصبح اكثر حساسية ويقظة الى الدرجة التى لاتستطيع معها أية دولة أن تنأى بنفسها تماما عن نطاق هذا الضغط الدولى ، بل تضطر بشكل أو بأخر أن تقدم كشف حساب الى هذا الضمير العالمى الذى بدأ يطفو على السطح »[١١] .

ومن الملائم ، فى مواجهة هذه التأكيدات ، أن نُذَكّر بتحذير باسكال « لماذا نتبع الجماعة ؟ هل لأن الحق فى جانبها أكثر ؟ ابدا ولكن لأن القوة فى جانبها .. فالامبراطورية المؤسسة على الرأى هى امبراطورية عذبة واختيارية ، أما تلك القائمة على القوة فتهيمن دوما . وهكذا فان الرأى يشبه مليكة العالم أما القوة فهى طاغيته » .

ولايزال الجدل قائما بين هؤلاء الذين يخشون من مقدم الرأى الدولى العام وتزايد دوره وبين هؤلاء الذين لايزالون يصرون على أن القوة هى الملاذ الأخير . ولكى نرى الصورة بوضوح أكبر فانه يتعين علينا

أن نبدأ بتحديد مفهوم الرأى الدولى العام ، وهو مفهوم أكثر تعقيدا فى الواقع مما قد يبدو لأول وهلة . وانطلاقا من هذا التعريف يمكن لنا حينئذ أن نشرع فى تقويم دوره وتأثيره على مجرى العلاقات الدولية .

١ — ماهو الرأى الدولى العام ؟

لايحتاج وجود الرأى العام ، كتعبير عفوى عن سلسلة من المزاعم وردود الأفعال ، الى البرهنة . فقد تم تشخيص هذه الظاهرة وتحليلهاعند عرضنا للنشاط الداخلى للدولة (الجزء الثالث ، الفصل الأول) . لكن المشكلة المثارة هنا تتعلق بما اذا كان يمكن رصد نفس هذه الظاهرة على المستوى الدولى . فالرأى العام هو أولا وقبل كل شىء ظاهرة قومية تنبت فى تاريخ وتنتشر فى ثقافة وتنضوى تحت لواء حيز يحدده حقل معين من وسائل التعبير التى لاتزال فى جوهرها أدوات قومية . صحيح أنه وجدت دائما تيارات فكرية تجاوزت الحدود وأثرت على النخب (مثل عالمية (كوسموبوليتية) القرن الثامن عشر أو رومانسية القرن التاسع عشر) ، أو على الطبقات الشعبية (مثل الحركة العمالية اعتبارا من القرن التاسع عشر) ، كما أنه من الممكن أن نتوقع تطورات هائلة فى ميدان الاتصال وازدياد ضخم فى عملية تبادل المعلومات والأفكار بين الشعوب (أنظر الجزء الثانى ، الفصل الثانى) . لكن يبقى أن نعرف كيف يمكن لهذه التيارات أن تتبلور الى الدرجة التى يمكن معها أن تصبح واقعا اجتماعيا **Fait social** هو الرأى العام العالمى .

واذاماابتعدنا عن التجريد فانه يمكن أن نقول ان الرأى العام الدولى لايمكن أن ينبثق الا من خلال تقارب او تلاق عدد من الآراء العامة المحلية المختلفة . ويمكن لمثل هذه الظاهرة أن تحدث من خلال ثلاث طرق مختلفة :

١ — يمكن أن يتشكل الرأى العام العالمى من خلال اتفاق وجهات النظر التى يعبر عنها ممثلو الجماعات القومية المختلفة او بمعنى آخر الحكومات .

وكثيرا مايتم تجاهل هذا البعد من ابعاد الرأى العام العالمى . ومع ذلك فان البلاغة الرسمية التى تغذى تصريحات رجالات الدول وكذا الخطابات التى تلقى فى المؤتمرات الديبلوماسية وأيضا ، وعلى وجه الخصوص ، القرارات والمناقشات التى تتخذ أو تدور فى محافل « الديبلوماسية البرلمانية » ، لايجوز النظر اليها على أنها من قبيل التمرينات المجانية . فهذه البلاغة تؤدى ، من حيث كونها تعبيرا عن اتفاق آراء ممثلين لحكومات مفوضة من جانب شعوبهم ، الى مولد عدد من المزاعم **assertions** الجماعية التى تعكس على الأقل الاتجاهات السائدة فى جماعة الدول . ولذلك نجد أن موضوعات مثل تلك المتعلقة بحقوق الانسان او عدم التمييز العنصرى او حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، او حق التنمية ، قد

فرضت نفسها بالتدريج كمجموعة من المبادىء التى اصبحت كثيرة التداول بين كافة اللاعبين على المسرح الدولى . وتعتبر المناقشة التقليدية التى تدور حول ماإذا كان لمثل هذه المبادىء قوة القواعد القانونية أم لا ، عديمة الجدوى على هذا المستوى . فقوة الالزام لاتهم هنا كثيرا طالما يوجد اتفاق قوى عام **consensus** تمتثل له الدول .

ويقر الديبلوماسيون أنفسهم بهذه الحقيقة اذ كتب جون شوفيل **J.Chauvel** يقول « لقد كتب علينا أن نرى فى هذا النادى (الأمم المتحدة) ، الذى أسهمنا فى أن نفتح أبوابه على مصاريعها ، كل المستعْمَرين بمجرد حصولهم على حق تقرير المصير . وكان ذلك بمثابة انتصار للديمقراطية التى عملنا على تحقيقها . ولكن كانت النتيجة ظهور وتطور رأى عام عالمى يعبر عن نفسه بمنتهى الوضوح بأغلبية الأصوات ويتأكد على مر الأيام . وقد انطوى هذا الرأى على ثوابت أدت بدورها الى ظهور نوع من العرف **coutume** يتبلور من خلاله قانون جديد وتهيأت حوله اخلاقيات خاصة .[١٢]

ولسوء الحظ فان التعبير عن رأى موحد حتى ولو كان رسميا ومثلا لأغلبية كبيرة لايضمن وحدة السلوكيات . بل قد يحدث احيانا ان ندافع بشدة عن اطروحات معينة لسنا على استعداد لتطبيقها على الاطلاق ، والا فكيف يمكن تفسير هذا الدفاع الحار عن حقوق الانسان والذى يصدر عن العالم بأسره وفى الوقت نفسه استمرار هذا الاحتقار الغريب من جانب معظم الدول لأبسط حقوق رعاياها هى ، فضلا عن حقوق الرعايا الأجانب ؟

ولاتكفى هذه الملاحظة ، على الرغم من ذلك ، لاغلاق باب المناقشة ، لأن تبنى ممثلى الدول لهذا النظام القيمى او ذاك عادة مايرتد الى نحورهم فى النهاية حين تقرر مجموعة من الدول استغلاله ضد بعضها الآخر او حتى عندما يتم ذلك من جانب بعض الأفراد أو الجماعات الفردية التى تستنجد مباشرة « بالضمير العالمى » فى مواجهة تصرفات حكامهم . وفى هذا السياق يتعين تفسير التحرش بالاتحاد السوفيتى بسبب الاعتداء على الحريات الفردية : فمن « الداخل » يعلو صوت المثقفين السوفيت الذين يلاحقهم النظام (سولجنتسين ، زخاروف) ويأتى رجع الصدى من الخارج فى صورة ابتزاز من جانب الكونجرس الأمريكى رافضا منح الاتحاد السوفيتى الاستفادة من شرط الدولة الأولى بالرعاية الا بعد أن تستجيب السلطات السوفيتية لطلب رعاياها بالهجرة الى الدول التى يرغبون فيها . وماكان من المتصور وضع مثل هذه الضغوط موضع التنفيذ لولا اعتمادها فى الأساس على اتفاق واسع **large consensus** صادر عن مجمل ممثلى الدول .

ومن هنا فسوف نرتكب خطأ جسيما لو تصورنا ان المواقف التى يتخذها الفاعلون الرسميون هى مواقف لاطائل من ورائها ولامغزى لها بسبب صدورها عن هذا النوع من الفاعلين . وعلى الرغم من أنه لايجوز الخلط بين الرأى العام الدولى ، وبين المواقف الرسمية كما سنوضح الا أنه لايجوز استبعاد هذه

المواقف من عملية تشكيل الرأى العام . فطالما ان الدولة لاتزال موجودة باعتبارها الخلية الأولى فى بنية المجتمع الدولى ، فان الطعن فى الحاكمين كناطقين باسم هذا المجتمع لامعنى له .

٢) ويمكن أن نضع على قائمة محاسن الرأى العام العالمى مجموعة الظواهر التى تؤدى الى التوافق التلقائى بين مختلف الآراء الوطنية العامة تجاه هذه المشكلة أو تلك . والتوافق لايعنى التطابق او التشابه . اذ أن الأمر يتعلق بعملية الكشف عن الميول وعمليات التقارب والاختلافات والتطورات التى تعبر عن نفسها من بلد لآخر تجاه مشكلة بعينها أو تجاه هيئة ما أو حدث بذاته .

ويمكن ازاحة النقاب عن هذه الحركات عن طريق المقارنة المنظمة بين محتوى الرسائل الاعلامية التى تبثها وسائل الاعلام المختلفة (الصحافة ، الاذاعة والتليفزيون) وايضا عن طريق قياسات مقارنة أو آنية للرأى العام ، ويؤدى رصد هذه الملاحظات المتعددة الى اظهار مفارقات شديدة الغرابة تجاه بعض المسائل ، حول فاعلية الأمم المتحدة على سبيل المثال (انظر الشكل رقم ٩٥) ولكنها تظهر احيانا اخرى توافقات مذهلة ، حول فكرة الانضمام الى دول اوروبا الست قبل التحاق كل من بريطانيا وايرلندا والدانمرك على سبيل المثال (انظر الشكل ٩٦) .

ولكنه يتعين علينا أن نتسلح بالحذر حين نقدم على تفسير هذه الاستطلاعات . اذ لايمكن مطلقا تفسير أى قياس للرأى العام خارج السياق الذى جرى فيه : فالأسئلة المطروحة فى الاستفتاء قد لاتوحى بالضرورة بنفس المعنى من بلد لآخر (وعلى سبيل المثال فعندما يتعلق الأمر بانتخاب رئيس دولة اوروبية بالاقتراع المباشر ، فان ردود أفعال الجمهور لابد وأن تختلف فى الأنظمة الملكية ، كما هو الحال فى بريطانيا ، عنها فى الجمهوريات كما هو الحال فى فرنسا) . واخيرا فان هذا « الرأى العالمى » ليس إلا انعكاسا لعمليات القياس . وهو فضلا عن ذلك لايعبر عن ارادة دائمة وقابلة للتدخل النشط فى اللعبة السياسية على المستوى المحلى أو الدولى وانما عن رد فعل عرضى ومؤقت للأسئلة المطروحة .

وهناك أداة أخرى للقياس تزودنا بها بعض الانتخابات التى تتم على المستوى الدولى . فتجربة الانتخابات الأوروبية التى جرت عام ١٩٧٩ ، والتى لامثيل لها حتى الآن ، هى تجربة تستحق التأمل . فقد توقعنا أن ينبثق عن هذه الانتخابات ، والتى كان الهدف منها اختيار نواب الجمعية الأوروبية عن طريق الاقتراع المباشر بدلا من قيام الجمعيات الوطنية البرلمانية فى الدول الأوربية باختيارهم كما كان يجرى عليه العمل فيما مضى ، انسياب حركة رأى قوية على المستوى الأوروبى . ولكن حكومات الدول الأوربية التسع لم تتمكن من الاتفاق على طريقة موحدة للاقتراع أو على توقيت مشترك لاجراء عملية الانتخابات . واختلفت نسبة الحضور او المشاركة من بلد الى آخر (من ٨٥٫٩٪ فى ايطاليا الى ٣٣٪ فى بريطانيا) . وخاضت الأحزاب المختلفة المعركة الى جانب مرشحيها تحت عباءات وطنية ، باستثناء

الشكل رقم ٩٥
بعض ردود أفعال الرأى العام العالمى

١ ـ هل تقوم الأمم المتحدة بعمل مفيد ؟

الاجابه : نعم	٪
الولايات المتحدة	٦٥
النمسا	٦٤
اليونان	٦٠
السويد	٥٧
النرويج	٥٥
كندا	٥٤
سويسرا	٥١
اوروجواى	٣٨
المملكة المتحدة	٣٥
المانيا الاتحاديه	٣٣
هولنده	٣٢
الهند	٣١
فرنسا	١٥

٢ ـ هل تعتقد أنه من المهم جدا العمل على انجاح الأمم المتحدة ؟

الاجابه : نعم	٪
الولايات المتحدة	٨٨
كندا	٧٧
هولنده	٦٩
النرويج	٦٧
المملكة المتحدة	٦٥
سويسرا	٦١
اليونان	٥٨
السويد	٥٥
ألمانيا الاتحادية	٥٣
اوروجواى	٥١
النمسا	٤٦
الهند	٤٢

المصدر : Sondages, 1960 III

(استطلاعات اجريت فى ديسمبر ١٩٥٩ ويناير ١٩٦٠)

الشكل رقم ٩٦

الرأى العام الأوروبى عام ١٩٧٠

نتائج استطلاع « دولى » تم بناء على مبادرة من مجلة « بارى ــ ماتش » خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٠

السؤال الأول : هل توافق أم لاتوافق على تطور السوق الأوروبية المشتركة لكى تصبح الولايات المتحدة الأوربية ؟

	فرنسا	ألمانيا	ايطاليا	هولنده	بلجيكا	لوكسمبورج	متوسط دول السوق	المملكة المتحدة
نعم	٦٧٪	٦٩٪	٦٠٪	٦٤٪	٦٠٪	٧٥٪	٦٥٪	٣٠٪
لا	١١	٩	٧	١٧	١٠	٥	١٠	٢٢
لا أعرف	٢٢	٢٢	٣٣	١٩	٣٠	٢٠	٢٥	٤٨

السؤال الثانى : هل توافق أم لا توافق على انضمام بريطانيا إلى السوق الأوربية المشتركة ؟

	فرنسا	ألمانيا	ايطاليا	هولنده	بلجيكا	لوكسمبورج	متوسط دول السوق	المملكة المتحدة
نعم	٦٦٪	٦٩٪	٥١٪	٧٩٪	٦٣٪	٧٠٪	٦٤٪	١٩٪
لا	١١	٧	٩	٨	٨	٦	٩	٦٣
لا أعرف	٢٣	٢٤	٤٠	١٣	٢٩	٢٤	٢٧	١٨

السؤال الثالث : هل توافق أم لا توافق على انتخاب البرلمان الأوروبى بالاقتراع المباشر أى أن يكون البرلمان منتخبا من قبل جميع المواطنين فى الدول الأعضاء ؟

	فرنسا	ألمانيا	ايطاليا	هولنده	بلجيكا	لوكسمبورج	متوسط دول السوق	المملكة المتحدة
نعم	٥٩٪	٦٦٪	٥٥٪	٥٩٪	٥٦٪	٧١٪	٦٠٪	٢٥٪
لا	١٥	٩	٦	٢١	١١	١٠	١١	٥٥
لا أعرف	٢٦	٢٥	٣٩	٢٠	٣٤	١٩	٢٩	٢٠

حالات نادرة . ولم تؤد الانتخابات الى مد جسر عبر الحدود الأوروبية وانما استخدمت على نحو خاص لمحاولة تصفية منازعات سياسية داخلية فى كل بلد اوربى على حدة . ومن ثم فليس من المغالاة فى شىء القول بأن هذه الانتخابات كانت « انتخابات وطنية تحت ذريعة اوربية » .(١٣)

ان محصلة هذا « المقياس الكبير على الطبيعة » لتوضح بجلاء على أنه يتعين الحذر من المقولات المتعجلة والسطحية التى تؤكد على قدوم رأى عام عالمى يمكنه أن ينأى بنفسه عن قبضة المشاغل القومية .

٣) ويتعين أن نميز من بين ظواهر التلاق العفوى او التلقائى هذا ، وهى ظواهر لها فى النهاية سمة عرضية وطاقة محدودة ، تيارات الرأى التى تغذيها النضالية السياسية أو الأيديولوجية . فهذه التيارات تعبر عن نفسها من خلال مظاهر متفق عليها بطريقة أو بأخرى بين جماعات تتحرك فى آن واحد فى اكثر من بلد وتهدف الى خلق حركة لنصرة هذه القضية أو تلك . ويزودنا التاريخ الحديث والمعاصر بأمثلة عديدة نخص بالذكر منها الحركة الأوربية من أجل توحيد دول غرب اوروبا ، والحركات المناهضة للحرب فى فيتنام او المعارضة للانقلاب فى شيلى او الحملات من أجل نزع السلاح النووى او المناهضة لفرض حالة الطوارىء فى بولندا ... الخ .

وقد يتخذ عمل من هذا النوع طابع تلقائى . وفى هذه الحالة فان هذا العمل يتخذ أشكالا وثقلا تختلف من بلد لآخر لانه يعتمد على قوة قائمة بالفعل يتوقف عند حدودها ويرث فى الوقت نفسه ديناميتها وصراعاتها الداخلية ايضا . لكن قد يتم التنسيق أحيانا بين هذه الأعمال من خلال جماعات ضغط دولية تقوم بتوحيد الشعارات الدعائية وتحديد توقيت وأشكال العمل المطلوب انجازه (ويبدو أن هذا الوضع قد انطبق على لجان العمل المناهضة للحرب الفيتنامية) . ولاتتناسب قوة المواقف التى تتخذها هذه الجماعات النضالية مع درجة تمثيل هذه الجماعات . ففى بعض الأحيان تكون درجة تمثيل هذه الجماعات ضعيفة جدا ، ولكن النشاط الذى لايهدأ **activisme** لهذه الجماعات ، حتى لو كانت تعبر عن أقلية ، عادة مايكون له وزن على القرارات الحكومية أكبر بكثير من وزن الجماهير العريضة الخاملة . فقد اتخذ العديد من الزعماء الأوربيين مواقف علنية مناهضة للسياسة الأمريكية فى فيتنام ، كذلك فان تصاعد التيار السلمى **pacifisme** فى اوروبا يزعج الحكومات ويصيبها بالقلق .

ولكن يواجه هذا الشكل النضالى ايضا مصاعب عديدة . اذ أنه لايقدر عادة على تعبئة الرأى العام إلا حول حدث من الاحداث الجسام . ولما كانت وتيرة الفضائح التى يمكن أن تثير حنق الجماهير قد بدأت تتزايد بدرجة كبيرة ، فان حساسية الجماهير تجاه مثل هذه الأحداث بدأت تضعف كما بدأت مظاهرات التضامن العديدة تزيل تأثير بعضها البعض الى درجة العودة الى حالة الشك والخمول من جديد . من ناحية أخرى فمن النادر ان تحظى تيارات الرأى بتأييد على المستوى الكونى (العالمى) :

فقد كانت ردود الأفعال تجاه أزمة بولندا فى ديسمبر ١٩٨١ ضعيفة جدا خارج اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . فقد اقتنع الاشتراكيون اليونانيون بأن الخطر التركى أقرب بالنسبة اليهم من الخطر السوفيتى ، ولم تتضامن النظم « التقدمية » فى دول العالم الثالث مع اليسار الأوروبى . وهكذا فعادة ماينقسم الرأى النضالى إلى تيارات متصارعة على اساس جيوبولتيكى او ايديولوجى وتتقلص العالمية التى يدعيها الى مجرد واجهة مصطنعة .

وهكذا فان مااصطلح على تسميته بـ « الرأى العام العالمى » لايشكل مجموعة متجانسة أو متماسكة من ردود الأفعال : فلا يوجد تطابق بالضرورة او حتى تلاق بين وجهات النظر التى يعبر عنها ممثلو الحكومات وبين المواقف التى عادة ماتكون سلبية وتبريرية **conformistes** للجماهير العريضة ، وبين مواقف الأقلية النشطة من المناضلين . وفى هذا السياق فان تأثير هذا الرأى على سلوك صناع القرار يتوقف اذن على قوة تمثيل التيارات الموجودة على الساحة وعلى علاقات القوة التى تستقر بينها .

٢ ـــ دور الرأى العالم العالمى

من الواضح أننا لانستطيع ان نستخلص من الملاحظات السابقة أن « الرأى العام العالمى » **يمكن أعتبار فاعلا مستقلا فى النظام الدولى . فهذه القوة على درجة كبيرة من الانتشار والتعقد الى الحد الذى لايمكن معه تشخيصها بسهولة واعتبارها مسئولة اجمالا عن تلك المبادرة أو عن هذا التأثير** . ومن هنا فقد يكون من الملائم أن نتساءل عن دور الرأى العام العالمى على مستوى كل من مكوناته الثلاثة قبل أن نبحث دور هذه المكونات مجتمعة .

١) وفيما يتعلق بالجانب الرسمى من الرأى العام فقد سبق لنا أن أشرنا الى أن تحديد الحكومات المختلفة لمواقفها ليست عملية مران مجانية وأن هذه الحكومات قد تجد نفسها أحيانا سجينة هذه المواقف التى اتخذتها . وبشكل عام فانه يمكن لنا أن نلاحظ أن هذا النوع من النشاط يزود المجتمع الدولى بمبادىء الشرعية . ولقد كان هذا هو الحال فى الواقع دائما : فقد دافع مؤتمر فينا عن مبدأ شرعية الأسر الحاكمة ، كما حاول الوفاق الأوروبى ، ونجح الى حد كبير ، فى أن يوائم بين مبدأ توازن القوى ومبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها كما أدت سياسة المؤتمرات اعتبارا من ١٨٧٠ الى تنظيم عملية السطو الأوروبى على القارات الأسيوية والأفريقية واضفاء الشرعية على هذه السيطرة . أما عصبة الأمم فقد حاولت من جانبها ، وبلا جدوى ، أن توائم بين مبدأ الأمن الجماعى ومبدأ الشرعية الديمقراطية .

وفى أيامنا هذه تتفق الجوقة الدولية Le Concert international وتحت تأثير ضغط الدول

الجديدة ، حول قضايا جديدة ، مثل عدم التمييز العنصرى والمساواة بين الشعوب والتنمية ، وهى قضايا ترتب حقوقا للبعض والتزامات على البعض الآخر ، وبشكل مفهوم حقوق الانسان فى اطارها المفتاح الرئيسى لكافة المبادىء ويصبح فى الوقت نفسه ميدانا لكافة أشكال الخلط وعدم الوضوح .

وربما لا تكون الأيديولوجية الكامنة وراء هذه المبادىء الجديدة للشرعية متماسكة تماسكا تاما ولكن الأخطر من ذلك انها فى وضع متناقض مع التوزيع الحقيقى للقوى على الوحدات السياسية التى يتشكل منها المجتمع الدولى . فالرأى الرسمى الدولى ، كما يتضح اليوم على مستوى جماعة الدول ، يرجح كفة وجهة نظر الدول الفقيرة ويحرض على اعادة توزيع الموارد والقوى . وهكذا نكون بصدد شرعية جديدة تنهض فى مواجهة الشرعية القديمة .

ولكن تنطوى لعبة هذا النفوذ على قواعد وحدود ، اذ لا يمكن التأثير بفعالية على رأى الحكام بدون اللجوء مباشرة ، ومن فوق رؤوس هؤلاء الحكام ، الى الآراء العامة القومية ، وهو ما يتطلب تركيز الهجوم على قضايا محددة لا يتطرق الى أهميتها أى شك . وهذا مايوضحه بشكل جيد أحد المؤلفين اليوغسلاف الذين درسوا عن قرب استراتيجية دول عدم الانحياز ، قائلا :

« لايمكن أن يكون لنشاط الدول غير المنحازة أى معنى أو تأثير على سلوك القوى العظمى الا اذا كانت القضايا التى تطرحها خطيرة الأهمية وأساسية . ويرجع السبب فى ذلك الى أن الدول غير المنحازة لاتكون لها فاعلية إلا حين تتمكن من تعبئة الرأى العام العالمى وأيضا لأن النفوذ السياسى والمعنوى لهذه الدول لايكون ذا قيمة الا اذا استند الى صياغات بسيطة وغاية فى الوضوح . اذ من الصعب جدا تعديل موقف الرأى العام وخصوصا من سياسات جوهرية تنتهجها الدول الكبرى الا اذا تعلق الأمر بقضايا يسهل فهمها وتنطوى على مغزى له خطورته . ويصدق هذا بصفة خاصة على الرأى العام العالمى الذى يتضمن الرأى العام داخل عدد كبير من الدول من بينها الدول الكبرى والقوى العظمى » .[١٤]

وفى ضوء هذا التحفظ وحده ، وهو تحفظ سوف نعرض لأهميته فيما بعد ، يمكن أن نقول إن الرأى العام للحكام يعد بمثابة قوة تؤثر على مجرى العلاقات الدولية .

٢) وفى المقابل فانه لايجب علينا أن نتوقع الشيء الكثير من ردود الأفعال العفوية للجماهير حتى ولو تمكن الخبراء من البرهنة على وحدة حركات يمكن أن تؤثر على سلوكهم المشترك على المدى الطويل . فالرأى العام العالمى ، على هذا المستوى ، هو أقل تماسكا واستقرارا وأكثر هلاميه من المستويات الأخرى المختلفة للرأى العام الدولى . ويندر فى الواقع ان نجد أفرادا قادرين على تكوين احكام لاتتأثر بهيبة الوطن

أو بمصالحه القومية ، الا بمقابلتها بأوضاع محددة محكوم عليها بالتطور بشكل مختلف من بلد الى آخر (وهذا هو الحال بالنسبة لنتائج استطلاعات الرأى « الأوروبية » والتى تعطى الانطباع بوجود رأى مشترك بينما الحقيقة هى أن هذا الرأى ليس سوى مصفوفة من الآراء الوطنية) .

ومن ناحية أخرى فان تشابه الاجابات لايضمن بالضرورة التلاقى فى المواقف أو التضامن عند الفعل . بل قد يحدث العكس تماما . وفى النشرة الأوروبية المعروفة باسم ايروبارومتر **Eurobaromètre** (المقياس الأوروبى) (العدد رقم ٥ : يوليو ١٩٧٦) ، حيث تقوم ادارات الاعلام التابعة للجنة بروكسل **La Commission de Bruxelles** بنشر استطلاعات منتظمة عن حالة الرأى العام فى المجموعة الأوروبية ، نجد صورة مفيدة عن التسلسل الهرمى للموضوعات التى تشغل بال الرأى العام فى الدول التسع الأعضاء . وفى جميع هذه الدول تأتى الموضوعات الخاصة بقضايا البطالة والتضخم وحماية البيئة ... الخ فى المقدمة . وفى نهاية القائمة تأتى موضوعات من قبيل رقابة الشركات متعددة الجنسية ، تضييق الفجوة بين الأقاليم المختلفة ، تقوية القدرات الدفاعية ، واخيرا رفع درجة الاستقلال الذاتى للأقاليم . اما عصب هذا التحقيق فيتمثل فى التأكيد على أن « الاختلافات بين دول المجموعة الأوروبية التسع هى اختلافات طفيفة قبل أن يستخلص قائلا : « وهو مايؤكد مرة أخرى وجود رأى عام أوروبى ينشغل بنفس القضايا الكبرى ويقوّم أهميتها بنفس الطريقة ، وذلك لانه يعيش نفس الأحداث » . (المرجع السابق ، ص ٧) .

وأقل مايمكن أن يقال عن هذا التحليل انه متفائل . فالقائمة تضع فى مقدمة الأولويات تلك القضايا ذات الصبغة القومية والتى قد يؤدى حلها (وخصوصا مايتعلق منها بقضايا البطالة والتضخم) الى زيادة حدة التنافس بين الدول الأعضاء ، على الأقل فى الأمد القصير . بمعنى آخر فان هذا الاستطلاع يؤكد وجود توافق او توازى (موجودان أيضا بالطبع خارج نطاق الجماعة الأوروبية فى بلاد أخرى كثيرة) ولكنه لايؤكد بأى شكل من الأشكال على وجود عقلية أوروبية مشتركه **mentalité communautaire** أو روح أوروبية .

وهنا أيضا تعترضنا مشكلة سبق لنا اثارتها وتتعلق بالأيديولوجيات . فالوطنية ، الصريحة أو الضمنية ، لاتزال هى الاطار المرجعى الفطرى والتى يصعب فى مواجهتها أن يتغلب عليها أى شكل آخر من أشكال التضامن وخصوصا فى فترات الأزمة حين يكون أمن المجتمع ورفاهيته فى خطر . وعند هذا المستوى فان الرأى العام العالمى لابد وأن يثير نوعا من الفضول العالمى اذ أنه لايمثل قوة قادرة على التأثير على قرار الفاعلين الآخرين .

٣) أما الرأى النضالى فيبدو لأول وهلة أكثر نشاطا وأكثر فاعلية . زد على ذلك أن عملية التعبئة

التى تقوم بها الجماعات والحركات النضالية تهدف أساسا الى اخراج الجماهير من سلبيتها الطبيعية . وتعتبر جهود هذه الجماعات بالفعل أحد العناصر الهامة التى يمكن أن تسهم فى تشكيل وعى جماعى على مستوى العلاقات الدولية . لكن فاعلية هذا النشاط ليست على مستوى الجهد المبذول فيه . ويرجع هذا الفشل الى أسباب عديدة منها :

أ) تعدد ، وأحيانا تناقض القضايا التى تحاول الجماعات والحركات النضالية الدفاع عنها : فقد اصطدم هؤلاء الذين ارادوا الدفاع عن مناضلى اقليم الباسك الذين تعرضوا للاعدام أثناء محاكمتهم فى بيرجوس (١٩٧١) بجماعات أخرى حاولت الدفاع عن اليهود الذين تعرضت حياتهم للخطر فى الوقت نفسه أثناء محاكمة لينتجراد . أما هؤلاء الذين ارادوا الدفاع ، باسم النقاء المبدئى ، عن القضيتين فلم يجدوا آذانا صاغية كثيرة بل وواجهوا خصوما كثيرين . وقد يكون من المرغوب فيه دائما أن يختار الانسان ضحاياه ، ولكن يبدو انه لايزال من الأسهل ، لأنه أكثر راحة من الناحيتين الذهنية والأخلاقية ، ان يخلط الانسان بينهم جميعا وان ينقم عليهم جميعا بنفس القدر .

ب) استغلال الحملات الدعائية ، المبررة تماما من حيث غايتها الدولية ، لخدمة أغراض السياسة الداخلية . وعلى سبيل المثال فان قراءة البيانات الصادرة بمناسبة أحداث شيلى اعتبارا من شهر سبتمبر ١٩٧٣ تعطى انطباعا لا لبس فيه بأن العدو الحقيقى للمناضلين كان هو الحكومة الفرنسية وليس الطغمه الحاكمة فى شيلى برئاسة الجنرال بينوشيه .

وعادة ماتصعب مقاومة الرغبة فى استغلال الأزمات الدولية لأغراض السياسة الداخلية ، أيا كانت الظروف . ومن وجهة النظر هذه يصبح الاجماع المزيف أكثر المسائل غموضا : فمن بين الجمهور الغفير الذى اندفع نحو السفارة البولندية فى باريس فى ديسمبر ١٩٨١ كنا نستطيع أن نتبين المناضلين من الحزب الاشتراكى ، والذين حاولوا استغلال تجربة منظمه « التضامن » البولنديه للدفاع عن تصورهم الخاص للادارة الاشتراكية الذاتية ، مختلطين بالمناضلين بلا تحفظ عن حقوق الانسان ، كما كنا نستطيع أن نتبين فى زحمة هذا الجمهور بعض المشاهير المعادين للشيوعية والذين حاولوا استغلال هذا الوضع لضرب التحالف بين الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى وهو التحالف الحاكم فى فرنسا منذ ربيع ١٩٨١ .

جـ) صعوبة تحقيق التنسيث بين أى عمل دولى فى دول تتفهم الموقف بطرق مختلفة : فقد كانت للجمهور الفرنسى رؤية أكثر حيادا وهدوءا عن رؤية الجمهور البريطانى لأحداث نيجيريا (انفصال اقليم بيافرا) وأحداث روديسيا ، لكن كلا من الجمهور الألمانى وكذا الجمهور البريطانى كانا أكثر قدرة على الحكم بموضوعية تجاه أحداث الجزائر .. كذلك فقد كانت الحركات السلمية التى أشعلت المظاهرات فى أوروبا فى نهاية ١٩٨١ أكثر عنفا فى البلاد التى تعتمد مباشرة على الحماية الأمريكية

عنها فى فرنسا حيث لاتزال السلطات الوطنية هى التى تقبض بثبات على زمام الرقابة على أسلحتها النووية .

ومع الأخذ فى الاعتبار هذه التحفظات يمكن القول أن التضامن الدولى يحرز تقدما مستمرا وذلك اذا احتكمنا الى عدد المنشورات أو المظاهرات التى تثيرها الانقلابات أو الثورات أو الابتزازات من كافة الأشكال والألوان والتى تحدث فى العالم يوميا . ان الشعور الحقيقى بالاشمئزاز والذى ساد العالم عقب الانقلاب الشيلى قد ساعد بالتأكيد على حث العديد من الحكومات الأوروبية على قطع معوناتها الاقتصادية عن النظام الذى أسفر عنه هذا الانقلاب . وهكذا يمكن أن يؤدى العمل النضالى ، باعتباره وجها من وجوه الرأى العام العالمى ، الى ممارسة تأثير حقيقى على مجرى العلاقات الدولية .

٤) اذا قبلنا تقسيم الرأى العام الى ثلاث شرائح أو أقسام أفقية strates horisontales (حكام gouvernants وجماهير masses ومناضلين militants) واذا وافقنا على محدودية نشاط الجماهير عندما يتعلق الأمر بقضايا الشئون الخارجية ، فإن تقويم دور الرأى العام فى هذه الحالة يقتصر فى النهاية على تحليل العلاقة بين وجهة نظر الحكام ووجهة نظر المناضلين . وتبدو هذه العلاقة شديدة التعقيد . أولا : لأن طرفى العلاقة ليسا متجانسين ولأن مركبات التأثير أو النفوذ التى يمكن أن يمارسانها عديدة . فاذا ما لجأنا الى أقصى حدود التبسيط فانه يمكن لنا أن نقول أن هدف الحكومات بداهة هو الدفاع عن المصالح القومية ، ولكن رغبة فى تحقيق أغراضهم فانهم على استعداد لاستخدام الاستراتيجية الأيديولوجية الأكثر مواءمة بما فى ذلك الأيديولوجيات التى قد تقترحها عليهم مؤسسات الفكر sociétés de pensée أو الجماعات الناقدة لضيق أفق وجهة النظر القومية . أما المناضلون ، أو على الأقل هؤلاء من بينهم الذين لايدافعون عن مواقف وطنية nationalistes خالصة ، فانهم يطالبون ويروجون للتضامن عبر القومى . وليس أمام هؤلاء سوى الاختيار من بين نوعين من التكتيكات : أحدهما يقضى من حيث المبدأ برفض موقف الحكومات (وهو اتجاه متطرف لابد وأن يقضى الى مأزق بسبب غياب أى حل بديل) ، وثانيهما ، يقضى بمحاولة التأثير على تصرف الحكومة (أو الحكومات الأخرى) لحثها على العمل فى اتجاه الموقف الذى يتناسب مع معتقداتهم .

واذا ما نظرنا الى الرأى العام العالمى من هذه الزاوية فسوف نجد أنه ليس شيئا أسطوريا ينبع من فراغ وينتشر بحرية فى بقاع الأرض ، وانما هو فى الواقع نتيجة أو محصلة للتوترات الجدلية الناجمة عن العلاقة بين : (١) كل من الحكومات والرأى العام المحلى فى الدولة التى يمثلها (٢) مجموع الحكومات ومجموع القوى التى تناضل من أجل تغيير النظام الدولى .

وهناك مثل ملموس يمكن أن يوضح لنا مثل هذه الفرضيات المجردة : ففى ربيع ١٩٧٣ أعلنت

الحكومة الفرنسية عن عزمها على اجراء تجارب نووية فى المحيط الهادى . وقد أثار هذا القرار سلسلة من ردود الأفعال :

— ردود أفعال حكومات الدول التى اعتبرت أن هذه التجارب يمكن أن تهددها مباشرة . ومن ثم قامت كل من استراليا ونيوزيلندا بارسال مذكرات احتجاج ديبلوماسية الى الحكومة الفرنسية ، وعندما لم تجد هذه الخطوة نفعا فقد قامتا بعرض الأمر على محكمة العدل الدولية لتدلى برأيها حول « شرعية » هذه التجارب النووية .

— ردود أفعال مجموعة الدول التى أيدت الموقف السابق إما فى الجمعية العامة للأمم المتحدة (تأكيد « منع » اجراء التجارب النووية فى الفضاء الخارجى) أو فى محكمة العدل الدولية (اعتبار الدعوى المرفوعة أمام المحكمة مقبولة من حيث الشكل ، على الرغم من احتجاج فرنسا بعدم اختصاص المحكمة فى نظر الدعوى ، والمطالبة بوقف هذه التجارب انتظارا لصدور حكم نهائى فى القضية) .

— ردود أفعال العناصر المنظمة من الرأى العام ، سواء فى البلاد المعنية مباشرة (مقاطعة البضائع الفرنسية ، وقف توزيع البريد بتحريض من جانب النقابات الاسترالية والنيوزيلندية) أو فى الدول الأخرى التى شهدت مظاهرات « للتضامن » (من جانب بريطانيا على سبيل المثال حيث قامت النقابات باغلاق الطرق مع فرنسا لعدة أسابيع) .

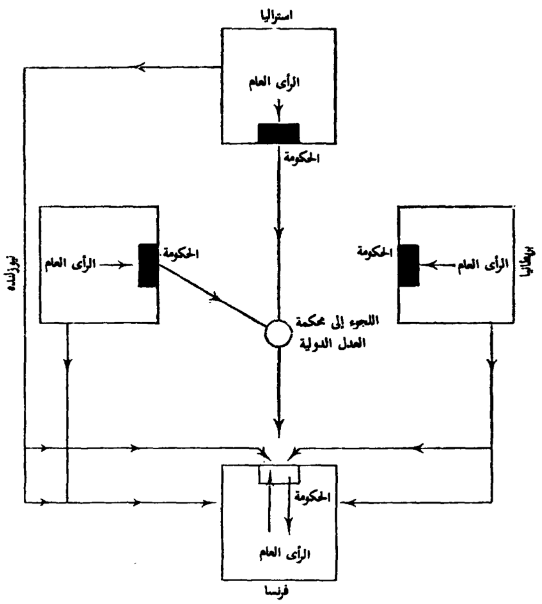
— ردود أفعال الرأى العام الفرنسى حيث ثارت حملات صحفية ، ومناقشات جادة وحامية بين السلطات الدينية والسلطات العسكرية كما قام أنصار السلام وعدم العنف بارسال حملة من المتطوعين الى منطقة الاطلاق .

وتؤدى عملية الجمع بين كافة هذه العناصر الى امكانية تشخيص وضع جلى وحقيقى فى هذه الحالة يعبر عن وجود الرأى العام العالمى . ولم يؤد اتخاذ مثل هذا الموقف إلى اطلاق قدر كاف من الضغط لحمل الحكومة الفرنسية على العدول عن القيام بالتجارب النووية التى كانت تعتزم اجراءها ، ولكنه أدى على أى حال الى عرقلة عملها وأجبرها على العدول مستقبلا عن اجراء تفجيرات فى الفضاء .

ومن المفيد أن نعقد هنا مقارنة بين هذا الوضع وبين الوضع الناجم عن قيام الصين باجراء تجارب نووية على أراضيها والذى حدث فى ذات الوقت . فقد أدى هذا الحدث الى ابطال مفعول جانب من الحملة المثارة ضد فرنسا ، اذ اضطر الى أن يلوذ بالصمت كل هؤلاء الذين ارادوا من خلال الهجوم على

الشكل رقم ٩٧ :

الرأى العام العالمى والتجارب النووية عام ١٩٧٣ . الحالة الفرنسية



الوضع الأول : حالة فرنسا

ـــ عداء معلن من جانب بعض الحكومات (استراليا ، نيوزيلندة) ولجوء الى محكمة العدل الدولية .

ـــ تعبئة الرأى العام فى عدد كبير من الدول (استراليا) نيوزيلنده ، وبريطانيا) وضغط كبير على الرأى العام الفرنسى (مقاطعة)

ـــ توتر بين الحكومة الفرنسية وقطاع من الرأى العام الفرنسى .

النتيجة : ضغط حقيقى على الحكومة الفرنسية وتعديل مستقبلى لسلوكها .

الشكل رقم ٩٨ :
الرأى العام العالمى والتجارب النووية عام ١٩٧٣
الحالة الصينيه

الدولة ٢
الرأى العام
الحكومة
قرار الأمم المتحدة
الدولة ب
الرأى العام
الحكومة
الدولة ج
الرأى العام
الحكومة
الحكومة
الرأى العام
الصين

الوضع الثانى : حالة الصين
ـ عداء بطىء ، ولكن غير فردى ، من جانب بعض الحكومات
(قرار الأمم المتحدة)
ـ تعبئة محدودة جدا للرأى العام فى معظم الدول . لا مجال اطلاقا لأى فعل من جانب الرأى العام الصينى
ـ وفاق بين الرأى العام الصينى والحكومة الصينية

النتيجة : حرية حركة كاملة أمام قدرة الحكومة الصينية على الفعل (على الأقل فى الأمد القصير) .

قرار الحكومة الفرنسية ادانة شرور « امبريالية رأس المال » ، ولم يتمكن من الاستمرار فى الحملة سوى هؤلاء المعادين من حيث المبدأ لأى تسليح نووى . ومن ناحية أخرى فلم تعر الحكومة الصينية أى اهتمام للحملة الدولية التى اندلعت ضد استئناف التجارب النووية فى الفضاء . والسبب فى هذا هو أن الرأى العام الصينى لم يتحرك أو لم تتح له فرصة التحرك فى مواجهة قضية هى ذاتها التى أثارت ، فى بلد مثل فرنسا ، مناقشات مثيرة . ويبرهن هذا على أن قدرة الرأى العام العالمى ، مهما بلغت قوته ، على التأثير على مجرى الأحداث تصبح ضعيفة ما لم يشترك الرأى العام المحلى فى الحملة المثارة ضد سياسة حكومته .

ويزودنا الاتحاد السوفيتى بمثال يؤكد هذا الوضع . فقد استنكر الرأى العام العالمى ، مدعما من جانب الحكومات غير الشيوعية ، موقف الاتحاد السوفيتى من اليهود أو من المنشقين السوفيت وكذا سياسة الحكومة السوفيتية تجاه « البلاد الشقيقة » ، أكثر من مرة وبعنف . لكن الاتحاد السوفيتى لم يعر آذانا صاغية الى هذه النداءات . ولم يقدم أية تنازلات (بإستثناء بعض التنازلات المحدودة جدا مثل منح تأشيرة خروج الى ابنة زخاروف) ، لانها لم تجد أى صدى لدى القطاعات التى يمكنها أن تعبر بحرية عن وجهة نظرها . آن حركة المقاومة الداخلية ليست بالقوة التى تسمح لها بالتأثير الفعال على السلطات وحملها على تغيير موقفها ، بل قد تجد هذه السلطات فى « التدخلات الخارجية غير المقبولة » ذريعة لتشديد قبضتها وقمعها ضد المعارضين للنظام .

ومن المؤكد أنه توجد مظاهر يمكن ادراجها تحت بند « الرأى العام العالمى » . لكن هذه المظاهر شديدة التباين من حيث المصدر وشديدة التنوع من حيث القدرة على التأثير . ومن ثم فسوف يكون من المغالى فيه أن نتحدث منذ الآن عن وجود رأى عام عالمى واحد أو ، بالأحرى ، تأكيد بروز ضمير عالمى ، فكلاهما يبرز فى لحظات خاصة ، ويبلور لبعض الوقت ردود أفعال متنوعة . وبالتالى فالأمر لا يتجاوز مجرد الظواهر العرضية حيث يجوز بالكاد أن نرى بداية لما يمكن تسميته بالتضامن العالمى . فالرأى العام العالمى هو اذن قوة ظرفية ولايمكن اعتبارها منذ الآن لاعبا مستقلا فى العلاقات الدولية .

هوامش الفصل الثالث :

(١) وهى منقولة عن :

Joseph NYE et Robert KEOHANE, Transnational relations and World politics, Harvard University Press, 1972.

(٢) يقول فرانسوا ميتران عن الاشتراكية الدولية «أنها لاتمارس سلطه أخرى بخلاف سلطه التوصية السياسية والأخلاقية » ويعدد أسباب ذلك بوضوح قائلا : « من بيننا عدد كبير من الأحزاب فى الحكم ، وأكثر منهم فى المعارضة . وتتلاقى مصالح الدولة مع طموحات الاشتراكيين ولكنها قد تتعارض معها فى أحيان أخرى . ولايمكن التغلب تماما على هذا التناقض لأنه تناقض كامن فى طبيعة الأشياء نفسها . ولكن هذا التناقض يثبت أيضاً احترام كل منا لاستقلال الآخر . فالدولية ليست دولة فوق الدول ، وقد فهمنا ذلك منذ أمد بعيد ، كما أنها ليست سلطة مستترة ، لأنه لايوجد بالنسبة للاشتراكيين لاروما ولا موسكو . إنها مكان للقاء تصاغ فيه مسيرة هدفها المحورى استعادة الحريات »

«Ici et maintenant, 1980, Livre de poche, p. 296-297»

(٣) وقد اختفى هذا التشريع التمييزى ، الذى أسس على تطبيق مرسوم بقانون صادر عام ١٩٣٩ ، فى عالم اليوم . وتتمتع الروابط الدولية التى تتخذ من فرنسا مقرا لها بنفس الحقوق وتخضع النفس الالتزامات مثلها فى ذلك مثل الروابط الفرنسية التى ينطبق عليها قانون ١٩٠١ . وهناك محاولات تجرى الأن لدراسة وتقديم مشروع قانون يضفى على الروابط الدولية الأكثر تمثيلا والأكثر فاعلية وضعا يميزها عن الروابط الفرنسية .

(٤) Indépendance de la Nation, Aubier, 1969

(٥) المصدر نفسه ص ص ٢٩٠ ـــ ٢٩١

(٦) Robert B. STOBAUGH, U.S. Multinational Enterprises and the U.S. Economy, Harvard Business School, 1971.

(٧) Les multinationales contre Etats, Editions novembre 1975, p. 182-186.

(٨) ويجب توضيح هذا التأكيد ، على الأقل فيما يتعلق بنقطة محددة تتعلق باستراتيجية المجموعات البترولية . فقد كان من الممكن أن تستفيد هذه المجموعات من وضعها الاحتكارى وتزيد من أرباحها زيادة ضخمة إذا ماقامت برفع سعر البترول . ولكن الأزمة التى اندلعت عام ١٩٧٤ أظهرت أنه كان قد أمكن تثبيت مستوى هذا السعر على نحو منخفض جدا حوال الخمسينات والستينات . وهناك علاقة بديهية بين انخفاض سعر الطاقة ومرحلة التوسع الاقتصادى الذى شهدته البلدان الرأسمالية فى نفس هذه الفترة . ومن ثم فقد خدمت استراتيجية الاحتكارات البترولية ، بوعى أو بدون وعى ، مصالح التطور الرأسمالى على حساب المصالح الخاصة والعاجلة للشركات .

(٩) وطبقا للتقرير الذى عرضه السيد/ جاك ايرسام J. Ehrsam على المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى يناير ١٩٨١ فقد وصلت الاستثمارات الأجنبية فى فرنسا ، عام ١٩٧٩ ، الى ١٠٫٣ مليار فرنك (صافى) ، أى ٠٫٣٪ من الدخل القومى العام فى مقابل ٧ مليار فرنك (صافى) استثمرتها فرنسا فى الخارج . وتأتى الاستثمارات الأجنبية فى فرنسا من دول السوق الأوروبية المشتركة أساسا ، أما حصة الولايات المتحدة منها فقد أنخفضت من ٢٦٪ عام ١٩٧١ إلى ١٨٪ عام ١٩٧٩ . ويوجه ٣٥٫٤٪ من هذه الاستثمارات إلى الصناعة ، ٢٧٪ إلى العقارات ، ١٦٪ الى التجارة ... هكذا . أما الاستثمارات الفرنسية فى الخارج فقد وجهت فى معظمها ولفترة طويلة نحو قطاع البترول رغبة فى الحصول على احتياجات فرنسا من الطاقة . وفى الفترة من ١٩٦٨ — ١٩٧٩ أنخفض نصيب الصناعة من ٢١٫١٪ الى ٤٠٫٢٪ . واتجهت معظم هذه الاستثمارات أساسا إلى دول السوق الأوروبية المشتركة (٣٣٪) والولايات المتحدة (١٤٪) ودول الأوبك (١١٪) ، وانخفض نصيب دول ماوراء البحار منها من ١٤٪ عام ١٩٧٣ إلى ٥٪ عام ١٩٧٨ .

(١٠) Nations Unies, économique et social: Les sociétés transnationales deans le développement mondial: un réexamen, 20 mars 1980.

(١١) Jean FRANCOIS-PONCET, Intervention au débat budgétaire, Assemblée nationale, séance du 7 novembre 1979, J.O., p.9552.

(١٢) Commentaire, Fayard, 1972, t.III, p. 13

(١٣) Geneviève BIBES, Henri MENUDIER, Françoise DE SERRE, Marie-Claude SMOUTS, «Les élections européennes, enjeux, campagnes, résultats», Revue de science politique, n° spécial, de 1979.

(١٤) Léo MATES, Nonalignment- Theory and Current Policy, New York, Dobbs Ferry, 1972, p. 339.

مراجع :

(١) فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية :

L'UNION DES ASSOCIATIONS INTERNATIONALES, 1 rue aux Laines, Bruxelles 1.000 — Belgique publie:
a) une Revue mensuelle Transnational Associations/Associations transnationales comportant de nombreuses informations sur la vie du mouvement associatif international, ainsi que des articles de fond sur le même sujet.
b) un Annuaire (Yearbook of International Organizations, 19° éd., 1981)

comportant une mine de renseignements parfaitement tenus à jour.
C) des ouvrages retraçant le plus souvent les travaux antérieurs d'un Colloque:

L'avenir des associations internationales dans les perspectives du nouvel ordre mondial (Colloque de Genéve, 1977), U.A.I. 1977.
MANSBACH (Richars W.) FERGUSON (Yale, H.), LAMPERT (Donald E.): The Web of Politics: Non-State Actors in The Global System, Englewood Cliffs, 1976.
MEYNAUD (Jean): Les groupes de pression internationaux, Lausanne, 1961.
NYE (Joseph) and KEOHANE (Robert) — Transnational Relations and World Politics, Harvard University Press, 1972.
JACOMY-MILLETTE Anne-Marie et alia: Eglise et système mondial: la position des Eglises vis-à-vis des grands problèmess internationaux, Québec, Centre québecois des relations internationales, 1980.

(٢) وبالشركات متعدده الجنسية :

CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL: «Les entreprises multinationales», Avis et Rapport, Journal officiel, 21 déc. 1972.
D.A.T.A.R.: «Les firmes multinationales», Travaux et recherches de prospective La Documentation française, févr. 1973.
«Les effets sur l'économie américaine américaine des activités à l'étranger des grandes sociétés américaines» (Rapports du Conseiller Commercial français à Washington), Problèmes économiques, 21 janv. 1973, La Documentation française.
O.N.U.: Les société multinationales et le dévelopement mondial, août 1973.
O.N.U.: Sociétés transnationales: l'élaboration d'un code de bonne conduite et les problémes qu'elle souleve, 1976.
O.N.U.: Les sociétés transnationales dans le développement mondial: un réexamen, 1979.
C.N.R.S.: La croissance de la grande firme multinationale, 1973.
BERTIN (Gilles Y.): Les sociétés multinationales, P.U.F. 1975.
BERTIN (Gilles Y.): L'industrie française face aux multinationales, la Documentation française, 1975.
LEVINSON (Chaeles) — L'inflation mondiale et les firmes multinationales, Seuil, 1973.

MEYNAUD (Jean) et SIDJANSKI (Dusan): L'Europe des affaires, Paris, Payot, 1967.
SAVARY (JULIEN): Les multinationales françaises, P.U.F. 1981.

«Les Syndicats face aux sociétés multinationales», Problèmes politiques et sociaux, n° 264, 8 août 1975, La Documentation française.
VERNON (RAYmond): Les entreprises. multinationales, Paris, Calmann- Lévy, 1973.
KEMENES (E): «Le renforcement des liens entre les pays socialistes par l'apparition de nouveaux types de groupements d'intérêts, Acta Oeconomica (Budapest) 1971.1, (Reproduit dans Problémes économiques, 23 févr. 1972), La Documentation française.

(٣) وبالرأى العام العالمى :

MERLE (Marcel): Le droit international et lopinion publique, Académie de droit international de la Haye, Recueil des cours, 1973.
CLAUDE (Inis L.): «The impact of public opinion Foreign Policy and Diplomacy», Internationale Spectator, janv. 1965.
DENEY (Nicole): Bombe atomique français et opinion publique internationale, Fondation nationale de science politique, Centre d'étude des relations internationales, Série C: Recherches n° oct. 1962.
Eurbarométre.— L'opinion publique dans la Communauté européenne, Bruxelles, Commission des Communatés européennes (bi-annuel).

خلاصة الجزء الثالث :

يظهر لنا التحليل السابق تعدد الفاعلين المؤثرين على مسرح العلاقات الدولية وتنوع الأدوار التى يقومون بها . ولاتزال الدولة فى اعتقاد كثير من المراقبين هى الفاعل الأساسى ان تكن الفاعل الوحيد فى هذه العلاقات . غير أن تحليل دور الدولة قد أوضح بجلاء أن وراء هذا المفهوم المجرد الذى ابتدعه الفقهاء تقبع ظاهرة على جانب كبير من التعقيد والتباين ، بل وتبدو الدولة ، عند قيامها بالوظائف التى يعترف لها بها القانون الدولى وكأنها مجرد قناع يخفى وراءه أفعال العديد من الفاعلين الثانويين أو تحت القوميين infra-nationaux الذين لاتملك الدولة التحكم فى مبادراتهم أو حتى مجرد أن تكون حكما فى منازعاتهم . ومن ثم فان تقليص النظام الدولى ،ليشتمل فقطِ على لعبة العلاقات التى تقوم بين وحدات دولية تتبادل المواقع ، يعد تبسيطا مخلا بالحقيقة والواقع . وأيا كان وزن الأهمية التى تمثلها دراسة توازنات القوى أو التفاعلات الديبلوماسية فان هذه الدراسة لا تفصح سوى عن جانب من النشاط الدولى لأنها تقوم على مسلّمة التنافس بين فاعلين يتصرف كل منهم «مثل رجل واحد» . كذلك فان عدم دقة هذا المنهج تعود أيضا الى أنه يكاد يغفل اغفالا تاما وجود ودور فاعلين آخرين .

وربما كان من المقبول ان نفكر على هذا النحو خلال القرنين الثامن عشر أو التاسع عشر . ان ظهور وتكاثر المنظمات الدولية ذات الأجهزة الدائمة لم يؤد بالقطع الى الغاء الدول . بل ربما تكون هذه المنظمات قد أدت الى حد ما الى زيادة الدول وتثبيت دعائم ووجود الوحدات الصغرى منها . لكن وجود هذه المنظمات أدى الى تغيير جوهرى فى الظروف والأوضاع التى تجرى فيها العلاقات بين الدول . وعلى الرغم من أن هذه المنظمات الدولية مازالت قائمة على مبدأ التعاون بين الحكومات أساسا ، وعلى الرغم من أن استمرار مبدأ السيادة يغلق الطريق أمام احتمالات قيام أجهزة مشتركة فى اطار المؤسسات الدولية تتمتع بصلاحيات حقيقية فى مجال اتخاذ القرارات ، الا أن ذلك لايعنى مطلقا استبعاد احتمالات بروز وتطور القدرة على ممارسة النفوذ . ومن يتحدث عن النفوذ يتحدث أيضا عن المشاركة فى لعبة القوة حتى اذا لم يتعلق الأمر بتخصيص واضح ومحدد للسلطة الشكلية . ان « مأسسة institutionalisation » العلاقات الدولية أصبحت واقعا مكتسبا منذ الآن ولا رجعة فيه . وهو مايشهد فى حد ذاته على وجود نمط ثان من الفاعلين مطالبين بأن يلعبوا دوراً آخر غير ذلك الذى تلعبة الدول .

أما فيما يتعلق بالقوى عبر القومية فإنها تعبر عن ظهور وتزايد أشكال جديدة من أشكال التضامن فى كافة ميادين النشاط الانسانى حيث لاتزال مبادرات ونشاطات الدول والمنظمات الدولية غير كافية أو غير قادرة على الاستجابة الى كافة احتياجات المجتمع الدولى . وقد بدأت مبادرات مانطلق عليه بالقوى عبر القومية هذه ، والتى كانت قليلة العدد فى الماضى ومحدودة الطموح ، تنطلق من كافة المواقع وتتوجه الى كافة المناحى فى نفس الوقت : فمنها الباحثة عن الربح ومنها ما لايبحث عن أية منافع شخصية . ومنها الانسانية ومنها العلمية ، ومنها المهنية ومنها الايديولوجية . ولاتزال الشبكة التى تنسجها

هذه الهيئات للعلاقات بين الأفراد والمجموعات هشة ومتضاربة الى الحد الذى يصعب معه أن تقدم لنا هيكلا بديلا للعلاقات فى المجتمع الدولى . لكن ذلك لايمنع من حقيقة أن الطاقة المستثمرة فى هذا النوع من النشاط تستطيع أن تنأى بنفسها الى حد كبير عن رقابة الحكومات ، وتعبر الحدود بدرجة أو بأخرى من السهولة وتؤدى فى النهاية الى عرقلة أنشطة الحكومات أو التأثير على مبادراتها . ومع ان هؤلاء الفاعلين الخاصين لايتمتعون بالصلاحيات التقليدية من قبيل السيادة والاقليم ، الا أنهم قد استطاعوا بالفعل أن يصعدوا على المسرح الدولى بكثافة باحثين عن دور يمكن أن يلعبوه لدى السلطات الرسمية .

لكن الاعتراف بتعدد اللاعبين وتنوع أدوارهم لايكفى وحده لرسم ملامح النظام الدولى أو لفهم طريقة أدائه . لأننا اذا اكتفينا بتحليل سلوك الفاعلين دون أن نقوم بتحديد أثر العوامل **facteurs** نكون قد وقعنا فى اسار الشكلية مرة اخرى . ولقد أوضحنا قبل ذلك[١٥] أن صياغة النماذج على أساس التنبؤ بمسار منحنيات الانتاج والسكان والموارد وحدها لابد وان يكون مصيرها الفشل لأن مثل هذه الطريقة تتجاهل وجود ردود الأفعال من جانب اللاعبين على مسرح العلاقات الدولية . ان اخذ دور الفاعلين وحده فى الاعتبار دون تحليل الضغوط التى تتعرض لها مبادرات هؤلاء الفاعلين اوْ بحث الفرص التى يمكن أن تتيحها امامهم عملية التحول الهريع فى الوسط الدولى ، قد يؤدى الى نفس النتائج الهزيلة . فلا يستطيع من يطمح الى دراسة مجتمع ان يكتفى بوضع الخطوط التنظيمية والعضوية **organigramme** ، أيا كانت أهمية هذه الخطوة ، دون أن يأخذ فى اعتباره كافة المشاكل التى تعترض سبيل الجماعة . وعلينا اذن ان ننتقل الى مستوى آخر من مستويات التحليل ، وهو مستوى العلاقة بين الفاعلين والعوامل أو اذا أردنا استخدام هذا النوع من المصطلحات مستوى التفاعلات بين الوظائف **Fonctions** والبنى **structures** لكى نتمكن من تقويم سمات وأنماط أداء النظام الدولى .

الهوامش :

(١) انظر على وجه الخصوص
Morton A. KAPLAN, Systen and Process in international Politiics, John Wiley and sons, 1967.

(٢) انظر خلاصة الجزء الثانى من هذا الكتاب

الجزء الرابع

النظام الدولى

لقد تمكنا ، من خلال عملية حصر التدفقات التى تجرى فى « الوسط » الدولى ومن خلال عملية تشخيص الفاعلين العاملين على المسرح الدولى ، من استخلاص عنصرين مؤسسين « لنظام الدولى » . لكن هذا الاستقصاء لايكفى وحده لتحديد سمة أو وصف « النظام » الذى نعنيه . ويتعين علينا الآن أن نتساءل حول الكيفية التى يمكن بها الربط المفصلى بين نفوذ العوامل واللعبة التى يمارسها اللاعبون ، وكيف تتحدد المسائل موضوع الرهان أو المخاطر **Les enjeux** .

وللاجابة على هذه التساؤلات فانه لايكفى الاستعانة بمفاهيم شديدة العمومية مثل « المجتمع **Société** و « الجماعة **Communauté** » ، لأن هذه المفردات هى أولا قابلة للعديد من التفسيرات ، وثانيا لأن استخدامها قد يعنى أن المسألة قد حلت . فليس هناك مايسمح لنا بالتأكيد على أن « العلاقات الدولية » قد أفرزت لنا « مجتمعا » أو ، بالأحرى ، « جماعة » دولية . ان هذا يفترض الوصول ، فى الحالة الأولى وأيضا ، وبالذات فى الحالة الثانية ، الى مرحلة من التكامل **intégration** لانحسب أنه قد تم الوصول اليها بالفعل فى عالم الواقع . صحيح أنه يمكننا أن نرصد وجود تضامن ميكانيكى بين اللاعبين وان نضع بالموجب فى الحساب الختامى بروز اطار مؤسسى . لكننا حين نحتكم الى المعيار التقليدى : لكل مجتمع قانون **ubi societas ibi jus** فسوف نكتشف ان « العلاقات الدولية » لاتزال بعيدة فى الأساس عن مملكة القانون الذى هو أساس قيام « مجتمع » بالمعنى الكامل لهذا الاصطلاح . كما يستحيل فى نفس الوقت أن نقرر انه قد تم بالفعل ابرام هذا « العقد الاجتماعى » الشهير والذى تنازل كل فاعل بموجبه عن حريته عن طريق القيام بتفويض سلطانه والتخلى عنها بمحض اختياره لصالح سلطة عامة من أجل تحقيق أمن الجميع . وبالتالى فمن الأحرى أن يكون غياب

« المجتمع » الدولى كافيا لتبرير غياب « الجماعة » الدولية . لأن هذا النوع الأخير من التضامن يتطلب ، بالاضافة الى وجود روابط مادية ، الانخراط فى نفس قانون القيم ، الا اذا كنا نستخدم مصطلح « الجماعة » كمرادف لمصطلح « المجتمع » وهو استخدام غير دقيق ، ومن ثم فإن استعمال مصطلحات « المجتمع » أو « الجماعة » عند التعامل مع العلاقات الدولية يعد تعسفا لغويا ، اذ يدخل ، على الأقل ، فى اطار التنبؤ غير المضمون .

ولكننا لانستطيع فى الوقت نفسه أن نرجىء القيام بفحص نقدى لمدرك « النظام » فللأسباب التى سبق أن ذكرناها اوضحنا انه لاجدوى من بناء النماذج الدولية ارتكازا على التقدير الاستقرائى extrapolation لمتغير واحد[١] ، أو حتى على البحث عن علاقة ارتباطيه بين عديد من المتغيرات[٢] ، نظرا لأننا بهذه الطريقة نكون قد استبعدنا فحص سلوك الفاعلين من دائرة البحث . أما تعريف « النظام » ارتكازا فقط على العلاقات بين الفاعلين فهو تعريف ينطوى على عيب عكسى إذ يختزل ، بلا مبرر ، دراسة العلاقات الدولية الى دراسة الحلقة الديبلوماسية ــ الاستراتيجية منها .

ان التحليل النسقى ، بالمعنى الذى عرفه دافيد ايستون ، هو وحده الذى يقدم لنا اطارا ملائما لجمع العناصر المتباينة وتحديد موقع التفاعلات والتى يمكن انطلاقا منها أن نعيد تركيب ديناميكية المجموع ككل . ومع ذلك فان تطبيق النموذج الاستونى على العلاقات الدولية تكتنفه صعاب لا يستهان بها ايضا . ففى المقدمة التى كتبها للطبعة الفرنسية من كتاب « تحليل النظام السياسى » اعترف دافيد ايستون أن « الحجج التى تساق للتأكيد على وحدة النظرية تبدو أقل اقناعا فى ميدان العلاقات الدولية »[٤] . ولكنه يرفض على الفور الاعتراض على وجود نظام دولى ويؤكد « أن النظام السياسى الدولى ليس موجودا فقط ولكن يمكن أيضا تفسيره على نحو مفيد إذا اعتبرناه ببساطه فئة catégorie أخرى من فئات النظام يمكن تحليلها ووصفها ومقارنتها بجميع النظم الأخرى . وهو لاينطوى على سمات استثنائية أو أكثر أصالة من طبقات النظم الأخرى والتى يمكن تمييز كل منها ، لأسباب خاصة ، عن النظم الأخرى » .[٥] وارتكازا على هذا التأكيد يشير ايستون الى وجود ثقافة مشتركة (تتجلى صورتها بوسائل كثيرة من بينها القانون الدولى والعرف) ، وبروز نظام للسلطة بفضل أعمال المؤسسات الدولية ، ووجود لعبة من التفاعلات المعقدة بين عديد من اللاعبين ، بل وأيضا ــ وكبرهان على وجود تضامن خفى أو كامن ــ يؤكد ايستون على احتمالات قيام « تعاون متين فى الحال بين جميع أعضاء النظام الدولى ، اذا ما تحقق ماكان بالأمس خيالا بعيد الاحتمال وأصبحنا جميعا مهددين بغزو عدوانى قريب وجماعى يأتينا من كوكب آخر »[٦] . وهو بالكاد يكاد يقبل مقولة أن « بنية النظام الدولى تختلف عن بنية النظم الأخرى »[٧] . لكن ذلك لايمنعه من الخلوص الى نتيجة مفادها « انه يمكن مقارنة النظام الدولى ، من جميع الزوايا ، بأى نوع من النظم الأخرى ، على المستوى النظرى ، حتى ولو كانت المتغيرات القيمية الخاصة به ، مختلفة بداهة » .[٨]

ولا يمكن لمثل هذا التفسير أن يصمد أمام الاختبار ، وبدلا من لوى ذراع الحقيقة لكى ندخلها مهما كان الثمن (حتى ولو اضطررنا الى اللجوء الى الخيال العلمى) فى اطار نموذج تجهيدى معد سلفا ، فمن الأفضل بالنسبة لباحث العلاقات الدولية أن يستعين بنموذج دافيد ايستون لمحاولة تقويم خصوصية العلاقات الدولية . فالسمات الخاصة بالنظام ، وليس مدى مطابقة النظام للنموذج ، هى التى يمكن أن تعيننا على شرح الخصوصيات الكامنة فى طريقة أدائه لوظائفه .

الهوامش :

(١) انظر بعض المؤلفات التى تركز على المتغير التكنولوجى مثل :

Herman KAHN (L'an 2000, Marabout Université 1972), Alvin TOFFLER (Le choc du futur, Denoël, 1971), Zbigniew BRZEZINSKI (La révolution technétronique, Calmann Lévy, 1971) et Jean-Jacques SERVAN-SCHREIBER (Le défi mondial, Livre de Poche, 1980).

(٢) انظر خلاصة الجزء الثانى من هذا الكتاب

(٣) وهذا هو نفس المعنى الذى تضمنه تعريف ريمون آرون (إننى اسمى المجموع الذى يتكون من وحدات سياسية التى تقيم فيما بينها علاقات منتظمة ويمكن أن تصبح جميعا مشتركة فى حرب عامة ، نظاما دوليا) .
نقلا عن **Paix et guerre entre les Nations** مرجع سبق ذكرة ص ١٠٣

(٤) مرجع سبق ذكره ص ٤٥٤

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه ص ٤٥٧

(٧) إذ يقول « ويعكس النظام الدولى وضعا مشابها ، من بعض النواحى ، لوضع النظم السلالية غير المتصلة ، أكثر مما يعكس النظم الحديثة » ص ٤٥٦

(٨) المصدر نفسه .

الفصل الأول

خصوصية النظام الدولى

اذا انطلقنا من التعريف الذى سبق أن ذكرناه للنظام السياسى (« مجموعة من العلاقات بين عدد معين من الفاعلين الموجودين داخل بيئة محددة والخاضعين لصيغة معينة من صيغ الرقابة وضبط الأداء »)، فإنه يتضح لنا على الفور غياب عنصرين أساسيين عن النظام الدولى . الأول هو غياب بيئة خارجية يمكن للفاعلين اقامة علاقات « مجتمعية sociétales » ، (أى علاقات أخرى غير العلاقات « المادية physiques » أو تلك التى تقوم من جانب واحد unilatérales) ، معها . بمعنى آخر يمكن القول أن النظام الدولى يتمتع بخصوصية فريدة وهى انه نظام « مغلق clos » لا اتصال بينه وبين بيئة خاصة به . أما ثانى هذه العناصر التى لاتتوافر للنظام الدولى (أو على الأقل تعطى مؤشرات عن عجزها المقلق) فيتمثل فى غياب السلطة القادرة على ضبط ايقاع أداء النظام .

٢) انغلاق النظام الدولى

« لقد بدأ عصر العالم المتناهى le temps du monde fini commence » . تلك كانت مقولة بول فاليرى ، والتى كانت تبدو وقتها كمزحة نزقه ، تتجلى اليوم وكأنها وردت كخاطر يحمل طابع النبوءة . لقد أدى الاحتلال التدريجى للحيز والذى تم الآن بالكامل الى تطابق حدود النظام الدولى مع حدود الكرة الأرضية . ولأن النظام الدولى أصبح نظاما كونيا global فهو يبدو الآن وكأنه نظام مغلق

على نفسه . إن نظاما يفترض أن يحتوى فى داخله على جميع القوى والعلاقات لايمكن إلا أن يكون نظاما على درجة عالية من التعقيد نظرا لضخامة ونوع الحيز الذى يحدد اطاره . وهكذا فان شمول النظام وانغلاقه لابد وأن يؤديا أيضا الى عدم تجانسه .

١ ــ من النظم الجزئية الى النظام الشامل

١) ان التأكيد على أن النظام الدولى هو نظام كونى قد يبدو لأول وهلة وكأنه مسألة بديهية تخلو من أية أهمية . فاذا وضعنا اذن ، كفرضية ، أن النظام الدولى يشتمل على كافة أشكال العلاقات والتدفقات والمبادلات التى تدور بين عدد لا نهائى من الفاعلين المنتشرين فى شتى انحاء الكرة الأرضية ، فان هذا الأمر لا يخرج عن كونه تأكيدا يدخل فى نطاق الحشو الزائد ولا يعدو أن يكون مجرد لغو أو تحصيل حاصل tautologie. وفى الوقت نفسه فلا يكفى أن نلاحظ اتساع النطاق الجغرافى للعلاقات للاستدلال على وجود تغير فى طبيعة النظام . فعلينا أن نثبت على الأقل ان اتساع الحجم مرتبط بتحول فى العلاقات بين الوحدات المكونة للنظام .

والواقع أن البرهنة على ذلك مسألة ممكنة ، وعن طريقها يمكن لنا بالتحديد تبرير عملية اللجوء الى مدرك أو مفهوم كونية النظام .

فقد جرت العلاقات (السلمية منها والصراعية) بين المجتمعات على مر العصور فى نقاط معينة على سطح الحيز وتعلقت بموضوعات محددة : الاستيلاء على أرض ، السيطرة على طريق للمواصلات ، لاستحواذ على مورد أو البحث عن نفوذ ، لكن جرت هذه المنافسة الدائمة من اجل القوة والغنى فى عالم مجزأ وفى اطار حيز بدا فى ذلك الوقت ، أو على الأقل من خلال العيون التى نراه بها الآن ، وكأنها تنطوى على إمكانات غير محدودة للتمدد والاتساع . ثم أدى التطور فى وسائل الاتصال ، فى مرحلة أولى ، الى تحطيم عملية التجزئة هذه وخلق روابط فيما بين القارات لأول مرة . وقد انبثق عن هذا التطوير بلورة آليات للسيطرة ساعدت على ابراز التفوق الأوروبى . ولكن كان يصعب الحديث عن وجود نظام عالمى فى هذه المرحلة . ويعود السبب فى هذا ليس فقط إلى أن الاكتشافات الجغرافية للعالم لم تكن قد انتهت بعد ولكن حدث أيضا أن تفجرت وبسرعة شديدة بؤر لمقاومة محاولات السيطرة الأوروبية فى أمريكا أولا انتهت باستقلال المستعمرات البريطانية والأسبانية والبرتغالية ، ثم فى الشرق الأقصى بعد ذلك مع بروز نجم القوة الصناعية والعسكرية اليابانية . فاذا ما أضفنا الى ذلك حقيقة أن السوس كان ينخر فى عظام النظام الأوروبى بسبب التنافس على الزعامة بين عناصره المختلفة ، فانه قد يمكن بالكاد فى هذه الحالة أن نتحدث عن نظام أوروبى لكننا لانستطيع مطلقا أن نتحدث عن نظام عالمى universel .

ولم يظهر هذا النظام العالمى على استحياء الا مع نهاية القرن التاسع عشر ومع انعقاد أول مؤتمر

دولى للسلام (لاهاى ، ١٨٩٩) . وعلى ضوء معارك الحرب العالمية الأولى اتضحت بجلاء صورة تداخل المصالح والاعتماد المتبادل بين مسارح العمليات العسكرية فى الوقت الذى مثل فيه نجاح الثورة فى روسيا تحديا شاملا للمجتمعات « البرجوازية » . كما أوضح قيام وسقوط عصبة الأمم صعوبات وأوهام عملية الانتقال السريع الى مرحلة العالمية . واعتبارا من الحرب العالمية الثانية فقط وما تلاها بدأ يبرز نظام عالمى mondial تمثلت أهم سماته وملامحه فيما يلى :

١) المشاركة المتكافئة لكل الدول فى شبكة مكثفة من المنظمات الدائمة والعالمية .
٢) ازدياد كثافة المعاملات الاقتصادية فى اطار سوق عالمية .
٣) فورية الاتصال فى ميدان الاعلام .
٤) ظهور حقل استراتيجى موحد (نتيجة للتقدم الذى حدث فى ميدان الصواريخ عابرة القارات) .

ويمكن أن نتوقف طويلا عند اسباب هذا التحول وأن نبحث عما اذا كان من الملائم أن ننسبها الى التقدم الفنى ، أو التنافس بين المصالح أو التغيرات التى طرأت على العقليات mentalités . ولكن هذه النقطة لا تعنينا هنا فى قليل أو كثير . المهم هنا أن الفاعلين الدوليين يجدون أنفسهم ، ولأول مرة فى التاريخ ، يواجهون معا نفس المشكلات ويخضعون معا لنفس القيود بما فى ذلك تلك التى تفرضها عليهم علاقات الاعتماد المتبادلة والمتزايدة بين مواقعهم المختلفة . ومن الطبيعى ان يختلف ثقل هذه القيود طبقا لقدرة كل من اللاعبين على المقاومة والتى تعتمد بدورها على العديد من العوامل من بينها الحجم ، والثروة ، والنظام السياسى ... الخ . وصحيح أيضا ان هذه الظروف الجديدة لاتكفى وحدها لخلق علاقات تشكل نظاما، لكن اتساع نطاق وكثافة هذه العلاقات خلق مناخا ما لابد وأن يحدث تأثيرا على فحوى أو مضمون هذه العلاقات بنفس الطريقة التراكمية التى تؤدى بها التغييرات الكمية ، عندما تصل الى نقطة معينة ، الى احداث تأثيرات كيفية . وبدون ان نطلق احكاما مسبقة لتوصيف النظام الدولى، استنادا الى معايير عديدة أخرى، فإنه يكفى ان نلاحظ فى الوقت الراهن ان انتقال نظام جزئى ليصبح نظاما كليا أو كونيا لابد وأن يؤدى إلى إعادة ترتيب الصفوف resserre le dispositif اذا ما جاز لنا استخدام المصطلحات الاستراتيجية ، ويسهم فى التأثير ، بطريقة يتعين اكتشافها ، على سلوك الوحدات الداخلة فى تكوينه .

٢) وتؤدى خاصية أخرى من خواص النظام الدولى الجديد ، وهى تلك الناجمة عن انغلاق النظام ، الى دعم هذه السمات . فامتداد هذا النظام الى أقصى الحدود الطبوغرافية للحيز الأرضى يغير بشدة من القواعد التقليدية للعبة . ذلك ان هذا الامتداد يوضح بشكل قاطع الحدود الفيزيائية لحقل الموارد المتاحة أمام الكائن البشرى . صحيح أن عملية استغلال الموارد الكامنة فى الحيز لاتزال بعيدة عن

النفاذ . الا أن الحكام والمغامرين والمستثمرين كانوا يراهنون دائما على امكانية اكتشاف واحتلال واستغلال أراضى جديدة تبدو وكأنه لا نهاية لها . ولم يعد ذلك متاحا ، فقد تم ليس فقط اكتشاف واستغلال الحيز الأرضى بكامله ولكن احتلاله أيضا من جانب جماعات سياسية مستقلة وذات سيادة تقف الآن حائلا ضد محاولات الاختراق الأجنبى . ولاتشكل مسألة انغلاق الحيز مجرد ظاهرة فيزيائية تنطوى على آثار اقتصادية ، فهى أيضا واقع fait سياسى وهو يؤثر بهذه الصفة على سلوك نظام ظل أداؤه مرتبطا دائما وحتى ذلك الوقت بهامش من الأمان تمثل فى وجود شعوب « بدائيه sauvages » . وقد لجأت الدول المسيطرة ، عند الحاجة ، ليس فقط الى الاغتراف من الموارد التى احتوتها أراضى هذه الشعوب وانما استخدمتها ايضا لدفع فاتورة حساب المنازعات التى ثارت بين هذه الدول المسيطرة مع بعضها البعض . فقد دفعت فرنسا ثمنا لهزيمتها فى حرب السنوات السبع فى أوروبا تمثل فى تنازلها لبريطانيا عن « مساحات من المناطق الجليدية فى كندا » ، وبعد ذلك بقرن كامل قام بسمارك بتشجيع فرنسا على القيام بحملات استعمارية فى افريقيا ليبعد اهتمامها عن « خط الفوج الأزرق » « ligne bleue des vosges . وقد تم اسناد المستعمرات التى فقدتها ألمانيا عام ١٩١٩ الى القوى المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى لادارتها طبقا لنظام الانتداب الذى استحدثته عصبة الأمم . لكن اصبحت الصفقات من هذا النوع مسائل مستبعدة ، فلم تعد هناك اراض تصلح كتعويضات ويمكن استخدامها لتلعب دور المنظّم المتحرك volant régulateur : فالنظام الذى أصبح يضم الآن كافة الجماعات الدولية ، يعمل فى اطار حيز فيزيائى وسياسى مغلق ويتعين عليه ان يبحث فى داخله عن كل « الموارد » الكفيلة بالابقاء على توازنه وبقائه .

من هنا تنجم قيود جديدة سوف تبرز عند مستوى العلاقات بين النظام وبيئته .

٣ـــ وعلى العموم فأيا كانت الخصائص الداخلية للنظام الدولى ، فانه لابد وأن يكون محروما من بيئة خارجية طالما أننا نفترض انه يشتمل على كافة العلاقات وانه يعمل داخل حيز مغلق . وهذا يثبت أولا بالمعنى المادى (الفيزيائى) أو المعنى الطوبوغراف . فالنظام لايمتد بالفعل فقط الى كل الأرض المعمورة . ولكن تتزايد أيضا شدة قبضة اللاعبين على الحيز الذى لم يكن داخلا من قبل فى اطار سيادة الدول : فقد أصبحت اعالى البحار واعماقها ايضا موضوعا لمحاولات التملك من جانب الدول البحرية ، فى الوقت الذى ينطلق فيه عنان المنافسة بين المصالح الخاصة لاستغلال ثروات البحار . ويقلص هذا بنفس القدر من حجم « الاحتياطى » المخصص للبشرية ككل . وينطبق هذا أيضا على المجال الجوى حيث تخضع الموجات الصوتية والملاحة الجوية منذ فترة طويلة لقواعد تنظيمية وحيث بدأ الاهتمام أيضا بالمشكلات التى يطرحها وجود الأقمار الصناعية فى الفضاء . وهكذا نجد أنه يترتب على محاولات استئناس الحيز فى جميع المجالات جذب هذا الحيز الى لعبة صراعات القوى والمصالح .

ولكن يبدو اختفاء البيئة واضحا أيضا على الصعيد السياسى . فنظرا لأن النظام الدولى التقليدى كان يعمل فى اطار مجموعة محدودة من الدول فقد كان يمارس علاقات مع قوى أخرى تمثل بالنسبة له

بيئته الخارجية التى تفاعل معها من خلال علاقات تشكل دراستها موضوعا مثيرا للاهتمام . وقد ذكرنا بالفعل حالة « البدائيين les souvges » (وهو تعبير غطى يفضح ايمان الأوروبيين بتفوقهم الثقافى على غيرهم) ولكن يجدر بنا أن نذكر هنا أيضا حالة « البرابرة les barbares » والذين مثلوا على طول التاريخ هامش عدم الأمان الذى كان يلقى بتبعته على مصير الشعوب « المتحضرة » . وقد كان الليمز le limes الرومانى بمثابة رمز لايخطىء الدلالة على الانقسام والترتيب الهيراركى لهذين العالمين : فقد ناضلت مسيحية القرون الوسطى طويلا من اجل استئصال « غير المؤمنين les infidéles » جميعهم ولم تكتشف قواعد لنوع من التعايش السلمى معهم الا متأخرا جدا ، ولم تُقبل تركيا داخل الوفاق الأوروبى الا فى عام ١٨٥٦ .

ولقد اختفت أشكال هذا التمييز أو الفصل اختفاء تاما الآن . فلم يعد هناك « بدائيون » خاضعون للحماية المفرضة من جانب القوى الكبرى ، ولا « برابرة » قابعون على محيط النظام انتظارا لفرصة تتاح للانقضاض عليه . وكان من الممكن أن تلعب الدول الشيوعية هذا الدور فى مواجهة مجتمع الدول « البرجوازية » ، الا أنها عدلت عنه طواعية بدليل قبول الاتحاد السوفيتى فى عصبة الأمم عام ١٩٣٤ وجمهورية الصين الشعبية فى الأمم المتحدة عام ١٩٧١ . واذا كانت المعارضة قد تمكنت بهذا من الولوج داخل النظام فتلك قضية أخرى . فان مايهمنا التأكيد عليه الآن هو أن عالمية النظام تضم جميع القوى العالمية وتضعهم جميعا ، نظريا على الأقل ، على قدم المساواة ، فلا يوجد من بينهم من هو مستبعد . والجميع ملتزمون ، نتيجة مشاركتهم فيه ، بتوفير حد أدنى من الاحترام للقواعد المشتركة .

ولايعنى هذا التطور حكما مسبقا على عملية توزيع القوى . لكن ادراج كافة هذه القوى داخل النظام يؤدى الى تعديل قواعد الأداء فيه . اذ لم يكتف « النظام الأوروبى » ، وهو الجد الأكبر المباشر ، لنظامنا الحالى ، بالعيش فى تناغم en symbiose مع العالم « البدائى » ، بواسطة الاستيطان ، ولكن كان عليه أن يأخذ تدريجيا فى اعتباره قوى المقاومة والارتكاز التى وجدت لنفسها مكانا داخل النظم الفرعية Sous-Systémes التى خرجت امكانية الرقابة عليها عن طوعه . وهكذا تدخلت الولايات المتحدة عسكريا مرتين للفصل بين القوى الأوروبية التى وجدت نفسها مشتبكة فى نزاع قاتل . ولم يعد خيار اللجوء الى تحكيم خارجى ، والذى كان يحمل فى طياته خطر تعديل التوازن القائم لمصلحة الطرف الثالث الدخيل ، قائما فى ظل وضع اصبحت فيه النظم الفرعية (الاقليمية أو الأيديولوجية) داخلة ومتكاملة intégrés فى اطار نظام كونى مغلق .

ان التوترات تسحب فى أتونها قوى تمارس نشاطها فى كافة الأجزاء المترامية وعلى كافة مستويات النشاط الدولى ، وهى قوى تحسب مراهاناتها الاقتصادية والسياسية على اساس كونى planétaire . وينتج عن هذا انه لم يعد متاحا أمام النظام امكانية « التفاوض » مع قوى تقع خارجه ، حول شروط

رفاهيته او توازنه او بقائه ، ولنفس هذا السبب فليس هناك من نظام بديل مثل ذلك الذى كان يمكن ان تطرحه الدول الواقعة خارج النظام القديم . فاذا ما طرأت تحولات على النظام فانها لابد وستنجم من خلال عملية اعادة توزيع القوى والفرص داخل النظام دون ان ننتظر أدنى محاولة للعون من جانب فاعل أو جراح خارجى .

إن مثال توزيع الموارد وكذا مثال توزيع السلطات يبرهنان بشكل جيد على أن النظام الدولى قد ابتلع بيئته . ومن ثم فمن المسموح القيام بتقدير استقرائى انطلاقا من هذه الملاحظات والتأكيد على أن العلاقات الدولية تدور فى دائرة مغلقة : فالمدخلات التى تؤثر على النظام (الضغط الديموغرافى ، انتشار الأيديولوجيات ، الرغبة فى التقدم والرفاهية ، على سبيل المثال) تنطلق من أماكن متعددة قابعة داخل النظام (وهو مايسمح بالحديث عن بيئة داخلية) . أما بالنسبة للمخرجات أى ردود فعل النظام ، فلم يعد بإمكانها ، مثلما كان الوضع قديما ، التهرب من سلسلة الآثار المرتجعة لكى تفرض على آخرين تحمل نفقات الاستجابة الى المطالب . بعبارة أخرى لم يعد باستطاعة النظام ، بسبب سمته الشمولية وانغلاقه ، أن يعيد تصدير متناقضاته ، وعليه أن يتحمل تبعاتها بنفسه ، وهو مايُعَرِّض كل وحدة من الوحدات الداخلة فى تكوينه لضغط أكبر بكثير من الضغط الذى كان واقعا عليها فيما مضى .

ان التأكيد على كونية النظام أو شموليته لايمكن اذن ان تتقلص الى مجرد معاينة لحالة بديهية نظرا لأن الاطار الداخلى الذى تدور فيه العلاقات الدولية يؤثر ليس فقط على قوة العوامل وانما ايضا على سلوك اللاعبين ، وسوف نعطى أمثلة عديدة على ذلك فيما بعد . ولكن هذه السمة الظاهرة ، على الرغم من أهميتها ، ليست هى السمة الوحيدة التى تسمح بتشخيص النظام الدولى . اذ يتعين علينا أن نأخذ فى الاعتبار أيضا بنية النظام ودرجة تماسكه .

٢ ــ نظام غير متجانس hétérogéne

ان اطلاق صفة « النظام » على العلاقات الدولية قد يكون تجاوزا لو أن هذه العلاقات المعنية كانت متقطعة ومشتته وغير متناسقة . وهى لم تعد كذلك فى عالم اليوم . فبسبب سهولة الاتصالات اصبحت الدول تدخل مع بعضها البعض فى علاقات دائمة ، على الأقل من خلال شبكة الاعلام . كذلك تُقَوِّى المنظمات الدائمة التى تشترك فيها هذه الدول من العلاقات الديلوماسية بل وتحل محلها احيانا . ويساعد توحيد السوق العالمية ووحدة الحقل الاستراتيجى على خلق علاقات اعتماد متبادلة قد تكون وثيقة بدرجة أو بأخرى ولكنها متزايدة الكثافة دوما . ان هذا التداخل فى العلاقات هو الذى يسمح فى الواقع ، مؤقتا على الأقل ، بالحديث عن « نظام systéme » .

لكن يتميز هذا النظام ايضا بعدم التجانس بين الوحدات المكونه له . وهنا يتعين علينا ان نوضح عملية التعقيد الهائلة التى تكتنف المجتمع الدولى .

فهذا المجتمع هو أولا مجتمع مقسم جغرافيا الى حوالى ١٥٠ وحدة سياسية ، تتمتع نظريا بالسيادة والمساواة امام القانون ولكنها تتباين تباينا شديدا من حيث الحجم والقوة ، ويوجد هذا التباين أيضا ، داخل كل دولة ، بين الأقاليم المختلفة حيث تختلف درجة نمو وتطور كل من هذه الاقاليم . لكن التضامن السائد داخل حدود كل دولة يسمح باعادة تصحيح مايحدث من خلل وعدم توازن بين الأقاليم وذلك من خلال سياسة محددة لاعادة توزيع الدخول وسياسة تفضيلية للاستثمار داخل الأقاليم . ومع ان هذه المشكلات لاتزال بعيدة عن الحل الأمثل ، الا أن الفجوة بين مستوى الدخول فى الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة لاتقارن بأى حال من الأحوال بالفجوة التى تفصل بين الدول فى مجالى توزيع الثروة والقوة . وحتى اذا لم نأخذ فى اعتبارنا سوى الوجه التقليدى للعلاقات الدولية أى للعلاقات السياسية — القانونية ، فانه لابد من ان نضع فى حسابنا ذلك التنوع الهائل بين الوحدات المكونة للنظام .

كذلك يبدو عدم تجانس النظام هذا فى أشكال عديدة أخرى .

ويأتى عدم التجانس هذا كما سبق ان ذكرنا نتيجة تنوع انماط الفاعلين ، فالدول لم تعد اليوم هى الفاعل الوحيد الممكن على مسرح العلاقات الدولية . وقد استطاعت المنظمات الدولية أن تفسح لنفسها قدرا من الاستقلالية فى ادائها لوظائفها وفى مواجهة اعضائها بالقدر الذى يسمح لها بممارسة قدر من النفوذ الخاص ، على الرغم من انها لم تشكل بعد عناصر لسلطة سياسية قادرة على فرض ارادتها على الدول الاعضاء . وتأمل القوى عبر القومية فى أن تلعب دورا ، وهذا ما تتمكن منه أحيانا ، سواء من خلال محاولة النفاذ من بين ثقوب الحائط الذى تمثله العلاقات بين الدول (كما هو الوضع بالنسبة للشركات متعددة الجنسية) أو من خلال محاولة حمل الحكومات على تغيير مواقفها أو استبدال مبادراتها . واذا كان من السهل نسبيا أن نتتبع ونرتب نشاط الدول الرسمى على المسرح الدولى ، فانه يصعب تحديد وتشخيص نشاط القوى العفوية أو غير المنظمة . ومع ذلك فان هذه القوى موجودة وتثبت وجودها بشكل يومى . واستبعادها من نطاق البحث بحجة أنها لاتتمتع بوضع رسمى يحمل فى طياته مخاطر السقوط فى تيه الشكلية (االتى قدم القانونيون نموذجا لها ، ولأسباب أكثر وجاهة) .

لكن المقابلة بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين يمكن ان تقع تحت طائلة الانتقادات نفسها اذا ادعينا بضرورة استخدامها حين نقوم بعملية حصر للتقسيمات التى تحدد شكل المجتمع الدولى . وتؤدى لعبة التضامن المتشعبة (فى ميدان الاقتصاد وأيضا فى كافة الميادين الأخرى الأيديولوجية والثقافية واللغوية والمهنية) الى الابقاء على تيارات والعمل على قيام تجمعات تخص الدول ولكنها تهم القوى عبر القومية ايضا . وهذه التقسيمات هى بالفعل عديدة .

بعض هذه التقسيمات يعكس وجود تضامن اقليمى يفصح عن نفسه عن طريق قيام هيئات معينة مثل منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية أو المجلس الأوروبى ، تهدف الى تحقيق الأمن والرفاهية والدفاع عن القيم المشتركة لجماعة بعينها من الدول . وتلتقى هذه الجهود عادة مع العمل النضالى للأيديولوجيات والحركات التى تكون القضية « الاقليمية » باعثها مثل حركة الوحدة الافريقية والحركة الأوروبية .

أما بعضها الآخر فيتمحور مباشرة حول الدفاع عن المصالح الاقتصادية وأحد الأمثلة على ذلك هو قيام تحالف بين الدول المتخلفة ظهر الى حيز الوجود فى اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عندما ولدت مجموعة الدول التى يطلق عليها مجموعة الـ « ٧٧ » والتى تضم الآن جميع الدول التى تطالب بتحسين أوضاعها فى مواجهة مجموعة الدول الصناعية . وهناك تيار فكرى كامل يدعم من مطالب هذه الحكومات وهو تيار يرفض شرعية الأساس الذى يقوم عليه التقسيم الدولى الحالى للعمل . وتقدم كل من منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، والوكالة الدولية للطاقة ، والكارتل الذى تم تشكيله من الدول السبع « الكبرى » فى مجال الصناعات البترولية أمثلة للتجمعات التى قامت للدفاع عن أو لاستخدام منتج بعينه . وفى هذا السياق لابد أن نذكر أيضا حالة المنظمات الاقتصادية الاقليمية مثل مناطق التجارة الحرة ، والجماعات التى تهدف الى تحسين أوضاع أعضائها عن طريق تحقيق التكامل بين انشطتها وبين سياساتها (مثل جماعة السوق الأوروبية المشتركة) .

وهناك تقسيمات اخرى يغلب عليها الطابع السياسى وتعكس وجود انقسامات ايديولوجية أو صراعات عسكرية . وتقدم هيئات مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى وحلف وارسو نماذج للتضامن القائم فى هذا الميدان . لكن هناك دولا أخرى تبحث عن أمنها فى البعد عن التكتلات العسكرية ، وقد شكلت هذه الدول مجموعة « دول عدم الانحياز » التى ترد على سياسة القوة بانتهاج سياسة مستوحاة من ايديولوجية حيادية .

ويلقى صراع الحضارات بظلاله على هذا الجدل ايضا ، ذلك أن اللغة والثقافة والدين هى كلها عوامل تضامن يمكن ان تسهم فى مد الجسور عبر الحدود ، كما قد تؤدى فى الوقت ذاته الى هدم التماسك القائم داخل بعض الدول . وتقدم هيئات من قبيل جامعة الدول العربية ، أو المؤتمر الاسلامى أو ، فى حدود أضيق ، وكالة التعاون الثقافى والفنى (وهى احدى الهيئات العاملة فى اطار الدول الناطقة بالفرنسية) نماذج تؤكد أهمية الحوافز الثقافية والدينية واللغوية فى تحقيق التقارب بين الدول . وفى الوقت نفسه فان اندلاع الصراعات اللغوية فى دول مثل كندا وبلجيكا وكذا الصراعات الطائفية فى دول مثل ايرلنده ولبنان ، تمثل كلها شواهد على امكانية النيل من التضامن القومى اذا ما انتقل الشعور بالانتماء الى جماعة أضيق أو أوسع من الجماعة القومية .

وأخيرا ، ولكي تكتمل الصورة ، علينا ألا ننسى وجود التوترات أو التضامن العنصرى . صحيح أن العلماء قد برهنوا على بطلان مدرك العنصر ، ومن ثم أبرزوا جنوح النظام الوطنى — الاشتراكى الألمانى وسمته الجنونية . لكن بقى أن نعرف ما اذا كانت هذه الحملات — المشروعة تماما — ضد سيطرة الأقليات البيضاء فى روديسيا وجنوب افريقيا تكفى لاستئصال هذا الفيروس القاتل من جميع أنحاء العالم والذى مازال وجوده ملموسا ومظاهره عديدة : فمصير الآسيويين فى أوغندا ، والسود فى الولايات المتحدة ، واليهود فى الاتحاد السوفيتى والعمال المهاجرين فى الدول المستوردة للعمالة الأجنبية ، والصراعات « القبلية » التى تدور رحاها فى اجزاء عديدة من افريقيا واخيرا مجموعة النزاعات التى جلبتها عملية غرس اسرائيل فى فلسطين ، كلها شواهد تؤكد على أن الأزمات العنصرية لاتزال تحتل مكانا فى السياسة الداخلية والخارجية للدول .[1] .

ولايكفى هذا العرض المبسط جدا للخطوط التى تقسم المجتمع الدولى ، لادراك درجة تعقيد النظام . ويتعين ان نضيف اليه توضيحين : الأول يتعلق بالطريقة التى تلتقى بها خطوط التقسيم العديدة هذه فيما بينها والتى قد تتم بدرجة أو أخرى من التلقائية أو الفوضى . اذ تتكامل احيانا بعض اوجه التضامن : فالدولة قد تكون عضوا فى مجموعة اقليمية او حلف عسكرى (أو فى مجموعة دول عدم الانحياز) أو فى منظومة اقتصادية فى نفس الوقت . لكن الأمثلة على التضارب الذى تحدثه أواصر التضامن هذه عديدة ايضا : اذ يتعين على مصر أن تختار دوريا بين توجهاتها العربية وبين مشاركتها الفعالة فى اطار منظمة الوحدة الافريقية . وهناك العديد من الدول الافريقية التى ترتبط بتجمعات عسكرية أو اقتصادية تجعلها أقرب الى الارتباط بأوروبا فى اطار محاولاتها للجمع بين أنواع عديدة من الارتباطات . وتناضل فرنسا نفسها لكى تتمكن من تحقيق أهداف متعددة فى نفس الوقت : الاستقلال فى اطار حلف الأطلنطى ، التكامل الأوروبى ، الدفاع عن اللغة الفرنسية ضد غزو اللغة الانجليزية ومن أجل الحفاظ على علاقات خاصة مع شركائها الافريقيين . ولكن فرنسا لاتحتكر وحدها التناقضات التى تعد فى حد ذاتها دليلا على تعدد روابط التضامن التى قد تجد الدولة نفسها منخرطة فيها فى وقت ما .

أما الثانى فيتعلق بموقع خطوط هذه التقسيمات والتى لاتضع الدول فقط فى مواجهة بعضها البعض ولكنها كثيرا ماتخترق المسرح السياسى الداخلى للدول . وقد سبق أن ذكرنا هذه النقطة عندما تحدثنا عن التضامن اللغوى والدينى . ولكن للتضامن أو التنافر السياسى والأيديولوجى والعنصرى وحتى الاقتصادى صداه وامتداداته داخل الحدود .

ان قصر النظام الدولى على لعبة العلاقات بين الدول يعتبر اذن انتقاصا مشوها وافتقارا لمضمون الواقع . ولفهم المجتمع الدولى فانه يتعين علينا ايضا أن نأخذ فى الاعتبار كافة القوى والتيارات التى قد تحث الدول على التجمع طبقا لمعايير معينة أو تلك التى قد تؤدى الى انقسام الدول على نفسها ، كما يجب أيضا ان نأخذ فى اعتبارنا تلك القوى التى تخرج عن نطاق رقابة الدول .

ولكن لا يكفى أى من خطوط التقسيم الاجتماعى أو الاقتصادى أو الأيديولوجى أو العنصرى ... الخ للتعبير وحده عن جوهر العلاقات الدولية . أما فيما يتعلق بعملية التركيب أو الترتيب الهرمى بين خطوط التقسيم هذه فهى عملية تحكمية وقد تحصرنا فى اطار أضيق من ذلك الاطار الذى يمكن أن تحصرنا فيه عملية تمييز الدول كفاعل . وهكذا نجد أنفسنا مضطرين الى أن نقبل بعدم تجانس الوحدات الداخلة فى تشكيل النظام الدولى والتى تشمل كلا من الدول (ذات الأحجام والقوى الشديدة التباين)، والفاعلين غير الدوليين والمجموعات (من الدول ومن الفاعلين غير الدوليين) التى تتكون حول مراكز جذب عديدة للتضامن .

ويكفى هذا التعقيد لتوضيح حجم الصعوبات التى تكتنف أية محاولة لضبط أداء النظام الدولى .

٢) نظام يفتقر الى أداة ضبط ملائمة

ان تعريف النظام لايكون فقط من خلال علاقاته بالبيئة أو من خلال صلابة عناصره وانما تتحدد ملامحه ايضا عن طريق اختيار طريقة الضبط والتنظيم **mode de regulation** ونقصد بهذه الصيغة اختيار السلطة المخولة بوضع القواعد التى على أساسها يقوم النظام بتأدية وظيفته ، وحسم الأزمات التى قد تندلع بين عناصره ، والاستجابة للتحديات القادمة من البيئة . إنه مشكل السلطة السياسية .

وقبل أن نجيب على التساؤل الخاص بما اذا كانت توجد سلطة سياسية فى النظام الدولى ، فمن المهم أن نقوم أولا بمحاولة تبديد نوعين متناقضين من الوهم : الأول ناجم عن استخدام منهج شديد الغلو فى شكليته وهو منهج يضفى أهمية كبرى على قضية المؤسسات ويعتبر أن مجرد وجودها كفيل فى حد ذاته بظهور سلطة سياسيه دولية . والثانى لايزال ملتزما بتفسير هوبز ويرى علاقات القوة فى كل مكان وهى علاقات تعبث بكل شىء وتحيله ، حتما والى الأبد ، الى فوضى . وطبقا للفرض الأول فان النظام الدولى لابد وان يكون فى وضع يسمح له بالاقتراب تدريجيا من شكل السلطة التى استقرت داخل الدول ، اما اذا اخذنا بالفرض الثانى أو بالرؤية « الواقعية » فان حالة الطبيعة باقية كسمة أساسية من سمات المجتمع الذى لايستحق أن يطلق عليه لفظ النظام أو المجتمع .

وربما كان من الممكن أن نجد حلا توفيقيا ، أو على الأقل مخرجا وسطا ، بين هذين التفسيرين الجامدين ، وذلك بالارتكاز على محاولة للتقويم المزدوج لدور كل من المؤسسات وعلاقات القوى .

١ ـــ تصور السلطة المؤسسية

كلنا يعلم حجم الآمال التى علقها المطالبون باصلاح المجتمع الدولى دوما ، خصوصا منذ بداية القرن ، على مقدم المنظمات الدولية . ويبدو لأول وهلة أن المستقبل قد أكد صحة توقعاتهم ، اذ تغطى المجتمع الدولى الآن شبكة هائلة من المنظمات الدولية الحكومية (انظر الجزء الثالث ، الفصل الثانى) . ولكننا نعرف ايضا أن هذا التكاثر المؤسسى لايعنى ان الدول قد تنازلت عن صلاحياتها . فالدول لاتزال تحتفظ بين يديها بالعناصر الاساسية لسلطة إتخاذ القرار . ليس هذا فقط ، بل لقد استطاعت الدول، ولاتزال ، أن تستخدم بذكاء دواليب العمل الجماعية لدعم سلطاتها ونفوذها باستمرار . وعلى الرغم من ان عمل المنظمات الدولية لايزال ايجابيا (من حيث انه يسهم على وجه الخصوص فى التدريب على كيفية اتقان عملية بناء التعاون الدولى) ، غير ان هذه المنظمات لاتحتل الا موقعا هامشيا فى ميدان حل المشكلات . وهناك أمثلة عديدة على أن المشكلات مازالت تسوى عن طريق علاقات القوى .

ففى مجال المحافظة على السلم ، أدى قيام المنظمات الدولية الدائمة الى امكانية اختيار عدة صيغ على التوالى هى صيغة الأمن الجماعى ثم صيغة « حكومة المديرين directoire » المشكلة من القوى الكبرى . وتتوافق الصيغة الأولى مع تلك الآلية التى تأسست طبقا لما نص عليه عهد عصبة الأمم وهى : ان الدولة التى يعترف بأنها ارتكبت عملا من أعمال العدوان عليها ان تتوقع قيام تحالف اتوماتيكى وفورى ضدها من جانب جميع الأعضاء الآخرين فى عصبة الأمم . لكن قضية اثيوبيا اوضحت بجلاء فشل « الجزاءات sanctions » التى وقعت على ايطاليا ، فى الوقت الذى تدخلت فيه جهات أجنبية عديدة فى الحرب الأسبانية بطريقة بعيدة تماما عن رقابة عصبة الأمم . وقد أدى غياب الولايات المتحدة ، ثم انسحاب القوى المعتدية ، الى اضعاف عصبة الأمم التى عجزت تماما عن منع صعود نجم الهتلرية واندلاع الحرب العالمية الثانية .

وقد تأثر واضعو ميثاق الأمم المتحدة تأثرا لايقبل الشك بهذه التجربة ، ومن ثم فقد فضلوا اسناد المسئولية الأساسية فى حفظ السلم الى مجلس الأمن ، وهو جهاز محدود العضوية تحتل فيه الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية ، الزاما ، مقاعد دائمة ، وتتمتع فيه فى الوقت نفسه بحق الفيتو . وطبقا لهذا التصور فقد اعتبر ضمناً أن اتفاق القوى العظمى والذى تم بالفعل وأظهر فاعليته ابان الحرب العالمية الثانية ، هو شرط ضرورى يتعين توافره، كما أنه شرط كاف للحفاظ على الأمن فى العالم . لكن ثبت ان هذه المسلّمة القاعدية كانت خاطئة ، اذ ما لبثت القوى العظمى أن اختلفت بحده الى درجة عدم قدرتها على الاتفاق حول شروط التسوية السلمية مع الأعداء المشتركين .

ولقد استطاعت منظمة الأمم المتحدة ، على الرغم من هذا الاختناق الذى أصيب به الجهاز فى أعلى مستوياته ، أن تسدى عددا من الخدمات سواء فى مجال تفادى قيام الأزمات (بفضل موارد « الديبلوماسية البرلمانية » ودور الوساطة الذى يقوم به السكرتير العام) ، أو فى ميدان اعادة أو المحافظة

على النظام (عن طريق المساعدات التى تقدمها قوات الطوارىء الدولية التى تقوم الدول الصغيرة والمتوسطة بوضعها تحت تصرف الأمم المتحدة لاستخدامها فى الأماكن الحساسة من العالم) . ولكن لم يكن من الممكن تطبيق هذه الحلول الا لمعالجة أزمات ثانوية ، واذا كان من الممكن تجنب اندلاع ازمة كبرى بين القوتين العظميين أو من الكتلتين اللتين قامتا فى ظروف الحرب الباردة ، فان الفضل فى ذلك لايعود الى ميثاق الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولى وإنما إلى التوازن القائم فى ميزان القوى بين الأطراف المتصارعة .

ولايجب أن نستخلص مما سبق ان منظمة الأمم المتحدة عديمة الجدوى . فهى تقوم ، كما سبق أن ذكرنا ، بوظيفة ثمينة على الأقل ألا وهى اضفاء الشرعية اللاحقة **légitimation a posteriori** . إلا أن أمن النظام لايزال يعتمد فى مجمله فى الواقع على قاعدة توازن القوى باكثر مما يعتمد على قيام سلطة فوق الدول بوظيفة رجل البوليس فى العالم .

وفى غياب وجود منظَّم على المستوى الكونى ، فقد كان من المشروع أن نضع آمالنا فى آليات الأمن الاقليمية ، والتى هى فى ظاهرها أكثر تجانسا وأفضل تكافلا . لكن التجارب التى تمت على هذا المستوى ، ومنذ الحرب العالمية الثانية ، كانت هى أيضا باعثة على الاحباط . فلم تستطع منظمة الدول الأمريكية ، على الرغم من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عليها ان تفرض تسوية سلمية للأزمات التى نشبت بين الدول الأعضاء وخصوصا تلك التى نشبت داخل الدول الأعضاء . وعلى الرغم من استبعاد كوبا منذ انتصار حركة كاسترو (١٩٦٠) ، فلم يتوقف تسلل الحركات الثورية داخل القارة الأمريكية . وقد أدى هذا التسلل الى اثارة الانقلابات العسكرية (شيلى ، الأرجنتين) أو دعم الأنظمة السلطوية (البرازيل) كما أدى أيضا الى تغذية الحروب الأهلية (نيكاراجوا ، جواتيمالا ، السلفادور) والتى تهدف ، من خلال عدائها للسلطة القائمة ، الى استئصال النفوذ الأمريكى من المنطقة . ولم تنجح منظمة الدول الأمريكية مطلقا ، على الرغم من السلطات الكبيرة المخولة لها طبقا لنصوص ميثاق بوجوتا (١٩٤٨) ومعاهدة ريودى جانيرو ، فى منع قيام هذه الأزمات أو فرض تسوية سلمية للمنازعات التى انبثقت عن هذه الأزمات بالفعل .

ولم تكن منظمة الوحدة الافريقية التى تأسست فى أديس أبابا عام ١٩٦٣ أوفر حظا . وعلى الرغم من ان هذه المنظمة قامت على أساس مبدأ شرعية الأوضاع القائمة من الناحيتين السياسية والاقليمية ، الا أنها لم تنجح فى منع الانقلابات (التى تعد بالعشرات منذ حركات الاستقلال الافريقية) او محاولات الانفصال (بيافرا) أو الحروب الأهلية (زائير ، اثيوبيا ، تشاد ، انجولا ...) او الأزمات الدولية (اثيوبيا ــ الصومال ، المغرب ــ الجزائر) . وفى مواجهة الأزمات العنيفة المختلفة التى هزت المنظمة، فقد انقسم اعضاؤها على انفسهم ولم يعد باستطاعتها ماتقدمه سوى الهرب ، بالامتناع عن مواجهة

المواقف ، أوالاكتفاء بادانة بقايا « الاستعمار » (قضايا روديسيا الجنوبية ، ناميبيا أو التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا) . وتَحُد التوترات الاثنية ـــ الدينية بين الشمال والجنوب وكذلك التوترات الأيديولوجية بين النظم المحافظة والنظم التقدمية من قدرة منظمة لاتستطيع ان تجد أى مبرر لوحدتها الا من خلال النضال ضد عدو مشترك .

وقد وقعت جامعة الدول العربية ، التى تأسست عام ١٩٤٥ ، هي الأخرى ضحية للتوترات التى نشبت بين أعضائها . ولقد أدت الطموحات الناصرية الى أن تجعل منها أداة فى يد مصر التى استبعدت الآن من الجامعة العربية وحاصرها العالم العربى بسبب توقيعها على اتفاقيات كامب ديفيد . ولم يستطع النضال المشترك فى مواجهة اسرائيل او الدفاع عن القضية الفلسطينية ان يزيل الشك والحذر بين دول لاتزال شديدة الحرص على الدفاع عن مصالحها الخاصة وايديولوجياتها[٢] .

ولم يمنع انضمام كل من اليونان، وتركيا الى حلف الأطلنطى من وقوع صدام مسلح بينهما بسبب المشكلة القبرصية أو قيام نزاع بينهما حول تقسيم بحر ايجه وهو نزاع ينذر بأوخم العواقب . وقد تحطم التضامن الذى كان من الممكن ان يوجد بين الأمريكيين وبين الأعضاء الأوربيين فى حلف الأطلنطى مرات عديدة بسبب الخلافات حول الشرق الأوسط (١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣) او بسبب العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . وقد انسحبت فرنسا من الجهاز (العسكرى) للحلف عام ١٩٦٦ لكنها ظلت منتمية بشكل عام للحلف . أما حلف وارسو (١٩٥٥) فقد كان على وجه الخصوص أداة تمكن من خلالها الاتحاد السوفيتى من فرض سيطرته على حلفائه بكل الوسائل بما فيها استخدام القوة المسلحة لاستئصال جذور المقاومة من الدول التابعة العنيدة (المجر ١٩٥٦ ، يوغوسلافيا ١٩٦٨) .

ولم تستطع أية منظمة اقليمية ، بصرف النظر عن بنيتها أو تشكيلها ، أن تحيل منطقتها الى « منطقة سلام » يسود الأمن علاقات أعضائها ويقوم التضامن دوما فيما بينها لمواجهة أى عدوان خارجى . ونظر لأن هناك بعض النتائج الايجابية التى تحققت فى هذين المجالين رغم كل شيء ، الا أن تحققها يعود فى الواقع الى لعبة علاقات القوى بأكثر مما يعود الى طريقة أداء الآليات المؤسسية .

وليس فى حكم المؤكد أن يؤدى نجاح المنظمات الاقليمية الى تحقيق التناغم التلقائى فى العلاقات العالمية . فقد أدت جهود التكامل التى بذلتها المنظمات العسكرية ـــ السياسية الى اثارة أنواع أخرى من التوترات عن طريق نقل الخصومات من مستوى العلاقة بين الدول الأعضاء الى مستوى العلاقة بين جماعات من الدول ، وهكذا فقد أضحت كل من منظمة حلف شمال الأطلنطى وحلف وارسو رموزا لصراعات الكتل التى بدأت مع الحرب الباردة . وقد فشلت معظم المحاولات التى بذلت لبناء جسور بين النظم الفرعية المتنافسة . فلم تسهم الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكى ، والتى توّجَتْ أعمال مؤتمر الأمن والتعاون فى اوروبا (١٩٧٥) ، بشيء اكثر من عرضها المتوازى لوجهتى النظر المتعارضة وغير المشجعة

على قيام التعاون الدولى : فقد حصلت الدول الغربية على النص فى الوثيقة على ضرورة احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ، وفى الوقت نفسه حصلت الدول الشرقية على النص فى نفس هذه الوثيقة على وجوب الامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الموقعة على الوثيقة ، ومن هنا قام حوار الطرشان بين الوفود التى حاولت فى بلجراد أولا ثم فى مدريد بعد ذلك ان تبذل أقصى مافى وسعها لكى تتمخض نتائج ايجابية ملموسة عن وثيقة هلسنكى[٣] .

وهكذا نجد أن محاولات بناء نظام للأمن يضمن للدول الداخلة فى اطاره حقوق العيش فى سلام ، تصطدم بعقبات تبدو وكأنه لاسبيل للتغلب عليها وذلك على جميع المستويات العالمية والاقليمية أو فيما بين الأقاليم .

واذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للجانب الخاص بالأمن ، وهو جانب يمس صميم وجود أو بقاء الدول ذاتها ، فمن حقنا أن نتوقع نتائج أفضل فى الميادين الأخرى للنشاط الدولى . وقد تحقق بالفعل بعض التقدم فى ميادين العلاقات « الفنية » ومنها ميدان الاتصالات وميدان الصحة على سبيل المثال : اذ كان من الممكن أن تتعطل الاتصالات الجوية والبريدية والبرقية بين الدول وكذا عملية مكافحة الأوبئة لو لم تقبل هذه الدول الالتزام بحد ادنى من الانضباط المشترك . وقد تم ، من خلال المعاهدات الدولية أو التسويات التى تمت فى اطار المنظمات الدولية المختصة، اقرار العديد من القواعد التى هدفت الى تطبيع العلاقات بين الدول أو التنسيق بين أنشطتها أو أنشطة رعاياها . ولكن يتعين علينا ألا ننسى ان الموافقة المسبقة لهذه الدول تعد شرطا ضروريا لتبنى هذه القواعد فضلا عن تطبيقها : فباسم السيادة لاتزال كل دولة حرة فى تصرفاتها ، وهى تستطيع ، فى أية لحظة ، أن تمنع الطائرات الأجنبية من عبور مجالها الجوى أو التشويش على الاذاعات الأجنبية التى قد يركن رعاياها الى الاستماع اليها . بل لقد ذهبت دولة افريقية الى حد رفض تطبيق قواعد الرقابة الصحية على رعاياها عند مغادرة الحدود ، وهى القواعد التى طالبت بها منظمة الصحة العالمية ، وذلك بحجة أن مجرد الشك فى اصابة رعاياها بالكوليرا يعد مساسا بكرامة الدولة !.. فالحدود بين ماهو « فنى » وماهو « سياسى » ليس على درجة كافية من الوضوح الذى يمكن أن تنتفى معه الحساسيات القومية حتى أمام ضرورات المصلحة العامة للبشرية بأسرها .

واذا كانت الأمور تسير على هذا المنوال فى مثل تلك الأحوال فهناك اذن أسباب أخرى لأن تتخذ الحكومات نفس الموقف حين تقدر أن المبادرات التى قد تتخذها منظمة دولية ما من شأنها أن تعرض مكاسبها أو المزايا التى تتمتع بها للخطر . وهذا هو الوضع بالنسبة للقطاع الضخم من الانشطة الاقتصادية والمالية . واذا احتكمنا إلى عدد المنظمات المختصة وعدد الاجتماعات الدولية فى الميادين الاقتصادية فربما خلصنا الى نتيجة مفادها ان هناك نظاما فرعيا اقتصاديا دوليا حقيقيا . الا أن تشتت المهام وصعوبة تحقيق تنسيق فعّال من شأنهما ان يخففا من غلو هذا التفسير المتفائل . فالمشكلات

النقدية تعالج من خلال صندوق النقد الدولى ، والمشكلات التجارية تدخل فى اطار صلاحيات منظمة الجات ، أما مشكلات التنمية فيتكفل بها البنك الدولى . وتعالج منظمة الأغذية والزراعة مشاكل الزراعة والتغذية . كما تعالج مشكلات الصناعة من خلال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .. وهكذا .

صحيح أن جميع هذه المؤسسات تنتمى الى « نظام » الأمم المتحدة وترتبط ، من ثم ، بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الا أن كل من هذه المنظمات تحتفظ رغم ذلك بتشكيلها الخاص وحرية حركتها المستقلة ، ولتصحيح هذا الوضع غير الملائم قامت الأمم المتحدة بإنشاء منظمة جديدة هى « مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٤] عام ١٩٦٤ والتى يمكن للدول الأعضاء أن تناقش فى اطارها جميع المشكلات الاقتصادية الدولية . ولكننا يجب أن نضيف الى هذه القائمة ايضا مناقشات الجمعية العامة نفسها (فى دورتها العادية أو فى دوراتها غير العادية مثلما حدث عام ١٩٧٤ ، ومؤتمرات الشمال والجنوب (مثل المؤتمر الذى عقد فى باريس عام ١٩٧٧ دون ان يحقق نتائج تذكر) او مؤتمرات القمة التي تجمع دوريا بين أهم قيادات العالم (مثل المؤتمر الذى عقد عام ١٩٨١ فى كانكون) . وهذه الكثرة فى المنظمات وفى المبادرات لايمكن أن تولد عملا متصلا أو متماسكا .

يضاف الى ذلك المشكلة التقليدية المتعلقة « بالسيادة » والتى تشل سلطة اتخاذ القرار وتطبيق القرارات التى يتم التوصل اليها ، شأنها فى ذلك شأن باقى المنظمات الدولية الأخرى . وقد خاض الأوربيون معركة ضارية اثناء المفاوضات الخاصة بالتعريفة الجمركية ، والتى لم تتوقف مطلقا داخل منظمة الجات ، ضد المناورات الأمريكية التى هدفت اتباع سياسة الحماية .[٥] اذ تنطوى الاتفاقيات التجارية على « بنود انقاذ clauses de souvegarde » تسمح للدول التى تواجه صعوبات معينة بالتحلل من الالتزامات التى سبق أن وافقت عليها . لكن قطاع النقد هو القطاع الذى تضرب الفوضى بجذورها فيه : فقد أسست اتفاقيات بريتون وودز نظاما نقديا قائما على أساس سعر محدد للذهب مقوما بالدولار وبذلك أصبح الدولار هو القاعدة النقدية المعيارية لتقويم سعر العملات الأخرى . وأصبح تعديل سعر أية عملة بالمقارنة بالدولار مرهونا بموافقة مسبقة من جانب صندوق النقد الدولى . وعندما اتخذ نيكسون قرارا من جانب واحد فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ بوقف حرية التحويل بين الذهب والدولار فقد جاء هذا القرار بمثابة ضربة قاصمة لنظام بريتون وودز وفتح الباب واسعا لعودة آلية « تعويم العملات changes flottants » بكل ماتمثله من خطورة . اذ تتيح لكل دولة حرية تحديد وتعديل أسعار صرف عملتها . وهكذا اختفى أثر أى « ضابط regulation » الى الدرجة التى يستحيل معها الحديث اليوم عن وجود « نظام نقد دولى » .

وأخيرا تؤدى المنافسة بين المنظمات العالمية والمنظمات الاقليمية إلى إضعاف القدرة على تنظيم الاقتصاد العالمى ، ويؤدى قيام الاتحادات الجمركية unions douanières (وفى مقدمتها السوق الأوربية المشتركة) إلى إدخال نوع من التمييز فى ميدان نزع السلاح الجمركى والذى يعتمد على مبدأ

« شرط الدولة الأولى بالرعاية » .[٦] كما أدت الضغوط التى مارستها دول العالم الثالث داخل منظمة الجات الى ادخال نوع آخر من التمييز اتخذ شكل معاملات تفضيلية جمركية préférences douaniéres وافقت عليها الدول الصناعية لصالح الصادرات القادمة اليها من الدول المتخلفة . وتضيق هذه التنازلات ، والتى أقرتها منظمة الجات أخيرا ، من نطاق الالتزامات التى تم اقرارها على المستوى العالمى . وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار فى أسعار المواد الأولية ، فقد رفضت الولايات المتحدة تقديم نفس التنازلات التى وافقت عليها دول السوق الأوربية المشتركة لصالح شركائهم فى افريقيا ومنطقتى الكاريبى والمحيط الهادى ، وذلك فى اطار اتفاقيات لومى . أما فيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيه ، فلاتزال أنشطتها بعيدة عن الخضوع لأية قواعد تنظيمية ومن الممكن أن تؤدى مبادراتها دائما الى نسف التوازنات التى تحاول الدول ، فى صبر وأناة ، تحقيقها .

ويعكس التقدم الذى تحقق فى ميدان التعاون الاقتصادى الدولى حقيقة علاقات القوى القائمة ، وليس بمقدور أية هيئة أو منظمة تعديل هذه العلاقة عن طريق القوة . ويصدق نفس الشىء على ميدان العلاقات الثقافية الدولية حيث لايمكن تعديل عدم التكافؤ القائم الا بطريقة بطيئة جدا ومتواضعة من خلال تقديم التنازلات المتبادلة وبحرية تامة .

وهكذا يعتبر العطب الكامن فى عمل الآليات المؤسسية إحدى السمات المميزة للنظام الدولى . فلا يوجد فى هذا النظام مثيل « للسلطات autorités » التى تضمنها نموذج ايستون وهى السلطات التي تتكفل بفرض المعايير والقيم التى على أساسها تتم استجابة اللاعبين للتحديات التى تطرحها البيئة .

فهل يعد هذا الوضع بمثابة تأكيد على أن « حالة الطبيعة » لاتزال قائمة ؟.الواقع أننا نستطيع ، الى حد كبير ، أن نقرر أنه لم يتم بعد التوصل الى مرحلة « العقد الاجتماعى » حتى يمكن الادعاء بتجاوزها . وسوف يستمر الوضع على هذا الحال طالما استمر رفض الدول فى العدول عن مبدأ السيادة وعدم قبولها تفويض المؤسسات المشتركة الا ذلك النذر الضئيل من الصلاحيات والذى لايؤثر على قدرتها على الدفاع عن مصالحها الحيوية .

وعلى الرغم من ذلك فانه يتعين تصحيح هذه « القراءة » المتشائمة بملاحظتين : الأولى تتمثل فى أن « نموذج » المجتمع الذى تقدمه الدول لايزال هو نفسه بعيدا عن تحقيق حالة التناغم الهادىء تحت مظلة القانون والتى من المفترض أن تعم المجتمع كله تحت راية العقد الاجتماعى . ويؤكد هذا الوضع الظروف التى تتم فى اطارها عملية صياغة السياسة الخارجية (انظر الجزء الثالث ، الفصل الأول) . أما الملاحظة الثانية فتتمثل فى انه نظرا لغياب المنظّم المؤسسى ، فلا يوجد مايمنع من أن نأخذ فى اعتبارنا لعبة علاقات القوى . اذ قد يكون من الممكن عملا الاستعاضة عن غياب مظلة القانون بواقع قائم

situation de fait (كالسيطرة أو التوازن) يؤدى نفس الوظائف الهادفة الى تحقيق الاستقرار وضبط عملية التطور . ويزودنا التاريخ بأمثلة عديدة على هذا وخصوصا ذلك المثال المتعلق « بحكومة الوضع القائم gouvernement de fait » والتى مارست وظيفتها عمليا طوال القسط الأعظم من القرن التاسع عشر تحت اسم « الوفاق الأوروبى » من هنا فانه يتعين علينا أن نتساءل الآن عن مدى امكانية تحقيق انتظام الايقاع من خلال علاقات القوة التى استقرت فى هذا العالم منذ الحرب العالمية الثانية .

٢ ــ لعبة علاقات القوى

نظرا لعدم قدرة الدول على قبول أو الانصياع لحكم القانون فقد حاولت بشكل غريزى أن تبحث عن وسيلة لتحقيق الاستقرار فيما بينها من خلال توازن القوى حتى ولو وقعت، مؤقتا تحت طائلة سيطرة قوة وحيدة.

١ ــ وقد بدا التوازن فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وكأنه قد تحقق من خلال علاقة القوة القائمة بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، حيث ساد التنافس بينهما من خلال رغبة كل منهما فى الهيمنة الشاملة، ولكن اضطرتهما القيود الكامنة فى استراتيجية الردع الى أن يصبحا شريكين فى الوقت نفسه. وقد وصف هذا الوضع بـ « القطبية الثنائية bipolarité ».

ولهذا التعبير مايبرره نظرا لظهور قطبين متقاربين فى القوة. صحيح أن هذين القطبين ليسا متطابقين أو قابلين للتبادل : فالولايات المتحدة أغنى من الاتحاد السوفيتى كما أنها موجودة فى قلب نظام ذو طبيعة رأسمالية وتطرح نفسها كزعيمة ومدافعة عن «العالم الحر» الذى يتميز بسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية وباحترام القواعد الديمقراطية. أما الاتحاد السوفيتى فيبدو كقائد « للمعسكر الاشتراكى » والذى اتسعت حدوده كثيرا من خلال الحروب والثورات التى تتابعت (خصوصا فى الصين). ويرفض الاتحاد السوفيتى النظام القائم ولايتردد فى دعم مطالب الحركات الثورية التى تمردت وثارت ضد دول المتروبول. وإذن فإن القطبين فى وضع تنافسى أو متعارض. ولكن هناك أوجه شبه عديدة بينهما من حيث عدد السكان، والمساحة، والتفوق الذى يتمتعان به فى مواجهة منافسيهما بسبب تملكهما للأسلحة النووية.

ويؤدى التوتر الدائم الذى يخيم على جو العلاقات بين هذين القطبين الى أن تحاول بعض الدول بشكل طبيعى أن تبحث عن المساعدة والحماية لدى أى منهما فى مواجهة تهديد الآخر. وبهذه الطريقة قامت الكتل، وهى نوع من التحالفات فى زمن السلم، تفرض فيها كل قوة نووية سيطرتها على الآخرين مقابل تقديم الحماية لهم وتصبح فيها هذه الدول الأخرى بمثابة دول تابعة « satellites » . ومع ذلك تقتضى هذه الصورة العامة بعض التمييز التوضيحى للظلال والخطوط: فقد قام التحالف الذى ألتف

حول حلف الأطلنطى (١٩٤٩) على أساس حرية الانضمام من جانب الدول الأعضاء، وهى الدول التى أخذت المبادرة فى الواقع وتوسلت لدى الولايات المتحدة لكى تحصل على التزام هذه الأخيرة بالدفاع عن اوروبا ضد التهديد السوفيتى. وفى الشرق فقد أخر الاتحاد السوفيتى ابرام معاهدة حلف وارسو حتى عام ١٩٥٥. وهو حلف لم يكن الاتحاد السوفيتى بحاجة ماسة له لكى يتمكن من بسط سيطرته على « الديمقراطيات الشعبية » (وهى دول كانت مرتبطة بالفعل مع الاتحاد السوفيتى باتفاقيات ثنائية ويحتلها الجيش السوفيتى عسكريا). ومع ان درجة وشكل التبعية يختلفان من كتلة الى كتلة. الا أن أمن كل منهما يعتمد فى الأساس على قوة النواة المركزية داخل الحلف. وفيما يتعلق بالعلاقات بين الشرق والغرب وعلى الأخص بمسرح العمليات الأوروبية كانت القطبية الثنائية تعبر فى الخمسينات عن حقيقة واقعة ولا مراء فيها.

وتعبر القطبية الثنائية عن وضع، نسبى على الأقل، للتوازن. فالحدود بين الكتلتين (وهى الحدود التى تقسم اوروبا الى شطرين من البلطيق الى الأدرياتيك) تفصل، فى حقل العلاقات بين الشرق والغرب، بين منطقتين للنفوذ، ويحظر على أى من الطرفين المتصارعين، بموجب اتفاق ضمنى، أن يتدخل فى الشئون الخاصة بمنطقة نفوذ الآخر. فقد تركت الولايات المتحدة والدول الغربية قوات الاتحاد السوفيتى تتدخل فى المجر (١٩٥٦) وقوات حلف وارسو تغزو تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨)، دون أن يثير هذا التدخل أية ردود فعل عسكرية من جانبها، لكن الدول الغربية لم تتنازل مطلقا عن الحق الذى حصلت عليه بموجب اتفاقيات يالتا وبوتسدام والذى يخول لها احتلال جزء من مدينة برلين، على الرغم من أن هذا الوضع لم يعد يمثل أكثر من قيمة رمزية. ولن تتمكن الولايات المتحدة من ناحيتها أن تمنع قيام نظام ماركسى وموال للسوفيت فى كوبا عام ١٩٦٠، لكنها تصدت بنجاح لمحاولات زرع الصواريخ السوفيتية على الأراضى الكوبية أثناء أزمة خريف ١٩٦٢، كذلك فلم يستطع الاتحاد السوفيتى أن يمنع تدخل القوات الأمريكية فى أماكن عديدة فى «نصف الكرة الأمريكى **l'hémisphère américain**» (وخصوصا فى جمهورية الدومينكان عام ١٩٦٥). وفى تلك المرحلة الأولى فقد تمكنت كل كتلة من حراسة منطقة الصيد الخاصة بها حراسة تامة. وترتب على ذلك تجميد الوضع القائم **statu quo**واستمراره لفترة طويلة فى العلاقات بين الكتلتين تمتعت خلاله كل كتلة باستقرار داخلى ملحوظ أيضا.

فى هذا الاطار يمكن أن نتحدث عن وجود توازن شريطة ان نوضح بدقة أن الأمر يتعلق بتوازن قائم على أساس الاحتكار الثنائى **duopole** بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. فهل نذهب بعيدا، مثلما فعل ريمون آرون، الى حد القول بوجود « تواطؤ **connivence** » بين «الشركاء ــ المتنافسين» ؟ من المؤكد أن استراتيجية الردع تخلق نوعا من الارتباط بين القوتين العظميين النوويتين لأنها تمنع أيا منهما، فى ذلك الوقت على الأقل، من اللجوء الى السلاح النووى لاستخدامه ضد الآخر. وهو مايفسر بلا جدال تحفظ كل منهما أو تردده حين تتاح الفرصة أمامه لاستغلال الصعوبات الداخلية للمعسكر الآخر، كما

يفسر أيضا القدرة على السيطرة على سير الأزمات التى تتفجر فى النقاط الساخنة عن خط المواجهة (برلين، ١٩٤٨، ١٩٦١ ــ كوبا، ١٩٦٢). ومن هنا نجم الحرص على ايجاد أرضية للتفاهم تسمح بالتفاوض المباشر مع الخصم الرئيسى، حتى وان اقتضت الحاجة أن يتم ذلك من فوق رؤوس الحلفاء أنفهسم . فقد بادرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، بعد الأزمة الكوبية ، بعقد سلسلة من الاتفاقيات حول الحد من الأسلحة (منع التجارب النووية فى الفضاء ، ١٩٦٣ ، ومنع انتشار الأسلحة النووية ، ١٩٦٨) قبل أن يتمكنا هما أيضا من عقد أول أتفاق ثنائى بينهما (اتفاقية سولت ، ١٩٧٢) حول الحد من الأسلحة النووية. وفى خضم هذا الجو المفعم بمظاهر حسن التفاهم ، وصل الأمر بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى حد التوقيع فى ٢٦ يونيو ١٩٧٣ على « اتفاق خاص بتدارك نشوب الحرب النووية » والذى نصت مادته الرابعة على أنه « إذا بدا فى أية لحظة أن العلاقات بين الطرفين أو بين أحد منهما وأطراف أخرى تنطوى على خطر اندلاع أزمة نووية ، أو اذا بدا أن العلاقات بين الدول غير الموقعة على هذا الاتفاق تنطوى على خطر اندلاع حرب نووية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أو بين أى من الأطراف الموقعة ودول أخرى، فإنه يتعين على كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أن يتصرفا بموجب هذا الاتفاق وأن يدخلا مباشرة فى محادثات عاجلة بينهما وأن يبذلا معا كافة الجهود لإزالة هذا الخطر».

وعند هذه النقطة التى تمثل ذروة التفاهم الأمريكى ــ السوفيتى فقد بلغ التواطؤ مرحلة متقدمة الى الدرجة التى دفعت بالقول الى قيام حكم ثنائى **condominum** اذ فرضت الدولتان نفسيهما معا باعتبارهما مسئولين وحارسين للأمن فى العالم بأسره دون أن يأخذا فى اعتبارهما وجهة نظر أو مصالح الدول الأخرى .

فاذا عزلنا هذه العناصر عن سياقها العام يصبح بالامكان أن نعضد الرأى القائل بأن القطبية الثنائية **bi-polarité** قد أصبحت على مدى عشرين عاما ، عنصرا من عناصر ضبط الأداء فى النظام الدولى : فهى لم تؤد فقط الى استمرار التوازن التقريبى بين القوى الموجودة على الساحة والاستقرار السياسى والاقليمى داخل كل من المعسكرين ، ولكنها سمحت أيضا بالتسوية السلمية لمنازعات كبرى بين الشرق والغرب ، وتبدو المفارقة شديدة بين فعالية هذه الآليات المنبثقة مباشرة عن علاقات القوى وبين العجز الذى عانت منه ، فى نفس الفترة ، منظمة الأمم المتحدة والتى أسند اليها الميثاق مسئولية المحافظة على السلم . وعلى الرغم من ان الثمن المدفوع مقابل تحقيق هذه النتائج تمثل فى تحمل بعض البلدان لتبعات السيطرة (والتى كان من أهم ضحاياها الديمقراطيات الشعبية فى اوروبا الشرقية وبعض بلدان امريكا اللاتينية) ، الا أنه يمكن اعتبار مرحلة القطبية الثنائية ، طبقا للتفسير المتفائل على الأقل ، كمثال « لحكومة الأمر الواقع » التى ملأت الفراغ الناجم عن عجز المنظمات الدولية .

ولكن كان لامبراطورية القطبية الثنائية حدودها أيضا . فقد اندلعت منافسة حادة بين كل من

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خارج المناطق التى يغطيها حلفاهما وذلك دفاعا عن منطقة نفوذ كل منهما أو رغبة فى توسيع نطاق هذه المنطقة : فقد انتهى الأمر بانتصار الشيوعية فى الصين (١٩٤٩) رغم الدعم الذى قدمته الولايات المتحدة للحكومة الوطنية ، وأسفرت ثلاث سنوات من الحرب فى كوريا (١٩٥٠ — ١٩٥٣) بالكاد عن العودة الى نقطة البداية ، ووقعت الهند الصينية ، فيتنام وكمبوديا ولاوس ، تحت السيطرة الشيوعية بعد ثلاثين عاما من المعارك . ولم تكن المنافسة بأقل حدة فى المحيط الهندى أو الشرق الأوسط على الرغم من أن المعارك ، والتى اختلفت نتائجها ، كانت تدور رحاها بوساطة أطراف ثالثة أجنبية . وقد تدخلت الدول الغربية والشيوعية فى افريقيا تدخلا مباشرا سواء فى الحروب الأهلية أو فى المنازعات الدولية التى اجتاحت القارة . ولم تكن القارة الأمريكية نفسها بمعزل عن الآثار الناجمة عن الأزمة بين الشرق والغرب . وباختصار فلم يحدث استقرار أو توازن فى القسط الأعظم من العالم منذ عام ١٩٤٥ .

ومع ذلك فيتعين أن نضم الى منجزات القطبية الثنائية مايلى :

١ — عدم حدوث صدام مباشر مطلقا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

٢ — تمكن هاتين الدولتين من السيطرة على سير بعض الأزمات (السويس ، ١٩٥٦ ، حرب اكتوبر ١٩٧٣) بتجنب التصعيد وبفرض تسوية مباشرة أو غير مباشرة على الأطراف المتصارعة . ولكن معامل ارتباط النجاح فى هذه المنطقة يعتبر أقل بكثير منه على محور الشرق — الغرب . فقد تكرر كثيرا على هذا المحور احراز احدى القوتين العظميين للنقاط على حساب الأخرى .

وأخيرا ، على وجه الخصوص ، فقد ظهر شركاء جدد تمكنوا من الابتعاد عن منطقة جذب الكتلتين . وطالب المحايدون ، الذين سُمّوا فيما بعد بالدول المنحازة ، بحقهم فى عدم ربط أنفسهم باحلاف سياسية — عسكرية . وكانت هذه الحركة مقصورة فى أول الأمر على عدد محدود من الدول المنعزلة (يوغوسلافيا ، الهند) ، ثم امتدت بعد ذلك الى معظم الدول التى حصلت على استقلالها بعد رحيل الاستعمار . ويمثل معسكر الدول غير المنحازة ، على الرغم من كل مايكتنفه من غموض وتناقضات ، خطا للمقاومة فى مواجهة رغبة الدولتين العظميين ، منفردتين أو مجتمعتين ، فى ادارة أو السيطرة على شئون العالم . وتواجه كل من هاتين القوتين صعوبات متزايدة فى المحافظة على تماسك ووحدة معسكرها نفسه . ففى الجانب السوفيتى أضعفت القطيعة مع يوغوسلافيا (١٩٤٨) ، والانقسام الصينى ثم الألبانى (١٩٦٠) ، من مركز موسكو . وكان حل الكومنفورم (المكتب الاعلامى للأحزاب الشيوعية والذى أسس عام ١٩٤٧ بهدف اعادة تشكيل تنظيم مماثل للأممية الثالثة) عام ١٩٥٦ بمثابة نقطة البداية للتفكيك التدريجى للأممية العمالية ، فقليل هى الأحزاب الشيوعية التى تقبل الامتثال والطاعة للأوامر الصادرة عن موسكو الى درجة اضطرار الاتحاد السوفيتى للعدول عن عقد مؤتمرات قمة والقبول رسميا بأطروحة « تعدد المراكز polycentrisme »[٨] . وفى جانب اوروبا الشرقية ، تبدو الشقوق

واضحة للعيان : اذ تظهر رومانيا قدرا من الرغبة فى الاستقلال عند ممارسة سياستها الخارجية (التقارب مع الغرب ، الاحتفاظ بعلاقات مع الصين ومع اسرائيل) ، وذلك فى الوقت الذى تنتهج فيه رومانيا سياسة داخلية ممعنة فى التقليدية ، كما تؤكد الأزمة البولندية لسنوات ١٩٨٠ ـــ ١٩٨٢ على ضعف التأييد الشعبى للادارة الشيوعية فى هذا البلد وعدم ثقة الرأى العام تجاه السيطرة السوفيتية .

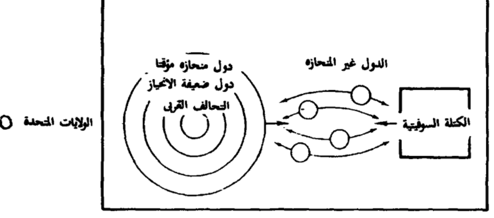
وقد اهتز التماسك على الجانب الغربى ايضا: فقد خرجت فرنسا من القيادة العسكرية لحلف الأطلنطى فى ١٩٦٦ وابدت رغبتها فى تأسيس استراتيجيتها الدفاعية استنادا على قوة ردع ذاتية وطنية يكون قرار استخدامها المحتمل فى أيدى القيادات الفرنسية وحدها . ورغم الانتقادات العديدة التى وجهت الى مبادرة الجنرال ديجول هذه وقتها ، الا أن أيا من الرؤساء الذين تعاقبوا على الحكم بعد الجنرال ديجول لم يثر الشك حول هذا الاتجاه مطلقا . وفى عام ١٩٧٤ تبنت اليونان نفس السياسة احتجاجا على دعم الولايات المتحدة لتركيا أثناء قيامها بالغزو الجزئى لقبرص . ورغم عودة اليونان اللاحقة لحلف الأطلنطى الا أن حكومة بابا ندريوس التى اسفرت عنها انتخابات ١٩٨١ عادت تهدد من جديد بقطع علاقاتها بحلف الأطلنطى اذا لم تحصل على تأييد هذا الحلف لها فى أزمتها مع تركيا . لكن تلك ليست سوى حوادث طفيفة بالمقارنة بتصاعد « سوء الفهم بين دول الأطلنطى malentendus transtlantiques »[٩]. فقد تزايدت على مر السنين شكوى الأوروبين من تردد السياسة الأمريكية وتأرجحها، حسب الظروف وأوضاع الانتخابات، بين التدخل النشط interventionnisme والانعزاليه isolationnisme، بين البحث عن تفاهم مباشر مع السوفيت وتقوية التضامن مع حلفائها فى حلف الأطلنطى. أما الأمريكيون فهم ثائرون من ناحيتهم بسبب سلبية الأوربيين فى النواحى الدفاعية وأيضا بسبب استمرار الانقسامات التى تمنع اوروبا من «التحدث بصوت واحد». وقد اسهمت محاكمات النوايا والتغيير المستمر للشريك الخاص (فقد حلت فرنسا ميتران محل المانيا الاتحادية فى دور الحليف الخاص للولايات المتحدة) فى التأثير على مصداقية تحالف لايستطيع أحد ضمان بقائه.

وهكذا لم تبسط القطبية الثنائية نفوذها الا على جزء يسير من الحيز ولم تستمر الا لفترة محدودة من الوقت . فلم يسمح التفاهم الاضطرارى بين الدولتين الكبريين الا بحل جزء يسير من المشكلات التى ثارت على مستوى العالم . فضلا عن مواجهة قادة كل من المعسكرين أنفسهم بصعوبات جمة تكتنف محاولات الحفاظ على النظام والتماسك كل داخل معسكره . أى أن الوظيفة التنظيمية التى مارستها القطبية الثنائية بشكل وقتى وجزئى لم تتناسب اذن مع الاحتياجات الحقيقية للنظام الدولى .

٢ ـــ وقد أصبح من الشائع كثيرا القول بأن القطبية الثنائية قد انتهت على الرغم من أنه يصعب تماما الحديث عن تاريخ محدد لهذه النهاية ، ومنه يستنتج بشكل طبيعى أن القطبية التعددية

شكل ٩٩

النموذج ثنائى القطبية كما تصوره مورجنثاو



الرسم مستوحى من الطبعة الثانية لكتاب Politics among nations الصادر عام ١٩٥٤

multipolarité قد حلت محلها ، بيد أنه من النادر أن نجد مدركا أكثر غموضا من هذا المدرك .

فاذا مااعتمدنا المعيار الأول ألا وهو امتلاك قوة ردع نووية مستقلة فانه يتعين فى هذه الحالة أن نتحدث عن « قطبية رباعية » نظرا لأن الصين وفرنسا هما وحدهما اللتان وصلتا الى مصاف القوى النووية..[10] لكن الهند قامت باجراء تجارب نووية بالفعل كما أن هناك حوالى « نصف دستة » من الدول التى بمقدورها أو سوف يكون بمقدورها قريبا أن تحوز عددا من القنابل الذرية : فما هى اذن حدود النادى الذرى ؟ وكيف لا نأخذ فى الحسبان حقيقة أن القوتين العظميين لاتزالان تحتفظان فى هذا الميدان بتفوق ساحق بسبب عدد وتنوع ودقة الأسلحة التى تمتلكانها ؟

واذا ما تخلينا عن معيار امتلاك الأسلحة النووية فالى أى معيار نستند لتقويم عدد الأقطاب الموجودة على الساحة : الثروة أو النفوذ أو الهيبة ؟ فهناك خصائص عديدة للقوة ولكن يصعب تقويم وتركيب وترتيب هذه العناصر هرميا . وهكذا فربما يكون من الأوفق توجيه البحث الى موضوع تنوع أقطاب النفوذ diversification بدلا من حصره فى محاولة التوصل الى سلم مقارن لتحديد عدد الأقطاب الموجودة على الساحة . وتحاول الدول المسيطرة تركيز أدوات القوة لمصلحتها ، فقد كانت تقليديا هى الدول الأفضل تسليحا والأغنى ثروة والأوسع نفوذا . اما الآن فقد تفكك الارتباط بين ادوات القوة وتوزعت على نحو غير متكافىء . ولا يجادل أحد فى التفوق العسكرى لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ولكن يواجه كل منهما ، ولأسباب مختلفة صعوبات اقتصادية تضعف من سلطتهما وتحد من قدرتهما على التدخل . أما القوة المالية فقد أصبحت اليوم بين ايدى الدول البترولية والتى تشكل استثماراتها الخارجية سلاحا بتارا ، أو على الأقل ، اداة ضغط لايستهان بها . أما القوة التجارية فقد امتلكت ناصيتها الآن دول مثل اليابان والمانيا الاتحادية . ولاتزال القوة التكنولوجية ميزة تختص بها الدول الغربية : ولكن يبدو أن القوة الصناعية بدأت تميل الى جانب الدول حديثة التصنيع التى تحسن استخدام التكنولوجيا الغربية مع مزايا قوة العمل الرخيص . ولهذا السبب يعتقد كثير من الخبراء أن دول الباسفيك وبالذات دول جنوب شرق آسيا هى الدول المرشحة لان تصبح أهم القوى الصناعية الجديدة فى عالم الغد .[11] أما الدول الفقيرة فلا تخلو بدورها من أدوات للنفوذ ، على الأقل عندما تنجح فى ضم صفوفها وسياساتها ومطالبها ثم تعبئة الرأى العام حول قضاياها (حالة الدول المتخلفة ومطالبها من أجل اقامة « نظام اقتصادى عالمى جديد ») .

•

وأيا كانت الاجابة على هذا النوع من التساؤلات ، تبقى حقيقة أن أية دولة مهما بلغ شأنها لاتستطيع أن تدعى امكانية سيطرتها على كل دهاليز اللعبة الدولية أو ، بالأحرى ، قدرتها على فرض ارادتها فى جميع الظروف على اية دولة اخرى . ولا يستبعد هذا الوضع امكانية قيام تحالفات بين دول تملك كل منها أدوات وامكانات مختلفة تؤدى فى النهاية الى تشكيل اقطاب متجانسة شديدة القوة ،

لكن هذه التحالفات تبقى ، وبسبب أوضاع توزيع القوة نفسها ، غير مستقرة وعارضة : فاليابان تعتبر بصفة عامة أن الدفاع عن الرأسمالية والقيم الديمقراطية هى قضية مشتركة تربطها بالدول الغربية ، ومع ذلك فان الاستراتيجية التجارية لليابان تنطوى على عدوان دائم ضد المواقع التى يسيطر عليها الأمريكيون والأوروبيون واختارت اليابان الصين الشيوعية لكى توقع معها عام ١٩٧٨ معاهدة سلام وصداقة تتضمن « شرطا مناهضا للهيمنة **clause anti-hégémonique** » موجها ضد الاتحاد السوفيتى . واذا حدث وتم سحب الدولارات البترولية المستثمرة حاليا فى صورة سندات مسحوبة على الخزانة الأمريكية أو البريطانية فجأة ، فقد يترتب على هذا تعرض اقتصاد هاتين الدولتين ، وبالتالى الاقتصاد الغربى كله ، الى ازمة كبرى . لكن ماحيلة السلاح النووى أمام مثل هذه المناورات التجارية والمالية .

وتنطوى القطبية المتعددة فى صورتها هذه على مزايا لايمكن انكارها فهى تصحح الجمود الزائد لثنائية التحكم الأمريكى ــ السوفيتى ، وتحرر الدول « الدائرة فى فلكها » جزئيا من تبعيتها تجاه حماتها من أولى البأس ،[١٢] وتضاعف من عدد التوافيق **combinaisons** المحتملة فى العلاقات بين الدول ومجموعات الدول . لكن تنطوى هذه المرونة فى المقابل على تضاعف مخاطر عدم الاستقرار وما يتبع ذلك من انخفاض القدرة على التنبؤ بهذه المخاطر . واذا كان من شأن القطبية الثنائية مداعبة وهم وجود آلية منظمة فان القطبية التعددية لاتنطوى حتى على مجرد هذا الوهم . فهى تعكس بأمانة حقيقة تداخل علاقات القوى دون أن تطرح علينا وسيلة لضبط هذه العلاقات أو السيطرة على مسار تطورها . ولا يستطيع النظام الدولى ، بوضعه الراهن ، أن يعثر على أداة منظمة سواء من خلال الآليات المؤسسية أو من خلال علاقات القوى ، وهى أداة يحتاجها النظام لكى يواجه التحديات التى يتعرض لها ولكى يتمكن من أداء الوظائف التى يتعين عليه القيام بها .

خلاصـة :

اذا قارنا النظام الدولى بنموذج ايستون فسوف نجد أن لهذا النظام سمتين تضفيهما عليه خصوصيته . فالنظام الدولى ليس نموذجا عقليا بحتا وانما هو حقيقة مجردة موجودة داخل حدود الكرة الأرضية . لكن هذه الحقيقة ليست مادية (فيزيائية) فقط . فسيطرة الانسان على الطبيعة هى التى سمحت بالغزو والاحتلال التدريجى للحيز القابل للسكنى . وسمح التقدم الذى تحقق فى ميدان التكنولوجيا بالاستغلال المكثف وغير المنظم للموارد كما سمح فى الوقت نفسه ببناء الأساس لشبكة من الاتصالات أسهمت الى حد كبير فى بدء عملية توحيد العالم. صحيح أن عملية التوحيد هذه لم تكتمل بعد، ولاتزال بعيدة عن الاكتمال ، بل ان الأخطار الكامنة فى عملية التوحيد النمطى uniformisation أشعلت يقظة عارمة للخصوصية فى كل مكان تقريبا وهى خصوصية تعبر فى حد ذاتها عن انقسام الحيز الى أجزاء عديدة compartimentage de léspace. وتصطدم الجماعة البشرية ، التى تشهد نموا عظيما ، بالحدود والقيود التى تفرضها الطبيعة . ولم ينتظر عالم الرياضة كورنو A. Cournot ظهور الحقائق التى كشف عنها علماء البيئة لكى يلاحظ هذا التطور حين قال : « لقد صعد الانسان أو هبط (حسب ما يحلو لكل منا) بدوره الذى تمثل فى قدرته العظيمة على الخلق ، أو هكذا خيل اليه ، الى دو صاحب الامتياز على كوكب الأرض . فقد أحس الانسان عندما بدأ يفحص حجم هذا الكوكب ويتحسس سمك طبقاته الحجرية التى استغرقت آلافا مؤلفة من السنين لكى تترسب هكذا وتعاقبت عليها ثورات عديدة قبل أن يظهر الانسان على سطح الأرض التى بدأت أنشطته الصناعية تلتهمها بهذه السرعة اليوم .. أقول استطاع أن يحس الانسان ، وبشكل مختلف عما كان يعتقده من قبل، أن المستقبل محدود mesuré ليس أمام الأفراد فقط ولكن أمام الأمم أيضا. لقد كان على الانسان أن يطور ميدانا ، وهو الآن يستغل منجما : وتكفى هذه الكلمات البسيطة للاشارة الى الوجه الجديد الذى سوف تطرح به أخطر مشكلات الاقتصاد الاجتماعى نفسها ، وكذا الى ظروف الحياة التاريخية للشعوب »[١٣]

وفى مواجهة هذه المشكلات التى يتفاقم خطرها يوما بعد يوم منذ مايقرب من قرن فليس أمامنا سوى أن نأمل فى أن تتمكن الشعوب من أن تعى ضرورة التضامن فيما بينها وأن تصمم على صياغة القواعد وبناء المؤسسات الضرورية للاضطلاع بالمسئوليات المشتركة التى تقع على عاتقها . والواقع انه لم يحدث تقدم حاسم فى هذا الميدان ، على صعيدى القانون او الواقع ، على الرغم من المحاولات العديدة التى بذلت . فلايزال النظام الدولى جسدا بلا عقل (أو جسما بلا رأس) ومن ثم فلا مجال للدهشة حين نرى أن الأعضاء تتحرك بشكل غريزى لحماية مصالحها العاجلة وان العلاقات التى تقوم بينها هى علاقات صراعية فى معظم الأحوال . وتصبح العلاقات الدولية فى هذه الحالة ترجمة لعطب فى أداء نظام لاتتطابق أدواره مع وظيفته .

هوامش الفصل الأول :

(١) انظر :

(1) Michael BANTON, Sociologie des relations raciales, Paris, Payot, 1971.

(٢) وقد اخفقت كل محاولات الاندماج (مصر — سوريا) أو مشروعات الوحدة (سوريا — العراق ، ليبيا — تونس) . كما أن تونس التى تستضيف الآن مقر جامعة الدول العربية كانت قد انسحبت من هذه الجامعة عدة مرات .

(٣) انظر :

(3) Aleth MANIN,«La Conférence sur la sécurité et la coopération en Europe», Notes et études documentaires, n° 4271-4272, La Documentation française, 15 mars 1976.

(٤) وفى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هذا تتجمع الدول أو تنقسم الى فئات ثلاث : الدول الصناعية الرأسمالية ، الدول الاشتراكية ، والدول النامية .

(٥) وخصوصا فيما يتعلق بالادعاء بضرورة احتساب الرسوم الجمركية على أساس السعر الأمريكى للمنتجات وليس على أساس سعر المنتجات المستوردة (وهو الخلاف الذى يطلق عليه الخلاف الخاص « بسعر البيع الأمريكى American selling price » .

(٦) والذى بمقتضاه تلتزم الدولة بمنح كافة شركائها أية مزايا تقبل منحها أحدا منهم .

(٧) ومن بين الدول الـ ٩٠ التى تتشكل فيها حركة عدم الانحياز نجد العديد منها معتمدا على هذه الكتلة أو تلك . وعلى سبيل المثال فإن كوريا وفيتنام منحازتان للشرق ، بينما تنحاز كل من الجابون ومصر للغرب) بينما تحاول بعضها الآخر أن تلعب دور الأقطاب الاقليمية (الهند وليبيا) .

(٨) فى نوفمبر ١٩٦٠ اعترف البيان الختامى للمؤتمر الذى شارك فيه ٨١ حزبا شيوعيا بالدور الخاصة والمميز للاتحاد السوفيتى من خلال العبارات التالية : « تعلن الأحزاب الشيوعية والعمالية بالاجماع أن الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى هو الطليعة المعترف بها عالميا للحركة الشيوعية الدولية . وسيبقى كذلك باعتباره الفيصل الأكثر خبرة ومراسا فى هذه الحركة » . وفى ١٩٦٩ تغيرت هذه النبرة بشمل واضح من خلال تلك العبارات : « وفى هذه الفترة التى تتميز بعدم وجود مركز قيادى للحركة الشيوعية الدولية فإن التنسيق الحر بين مبادرات الأحزاب المختلفة يكتسب أهمية متزايدة .. ويقوم كل حزب ، انطلاقا من المبادىء الماركسية اللينينية ، ببلورة سياسية فى استقلال تام وتحديد القيادة وأشكال وأساليب النضال التى يعتمدها ويحدد نهجه السلمى أو غير السلمى ، وفقا للظروف ، كما يحدد أشكال ووسائل بناء الاشتراكية فى بلده » . ومنذ ١٩٦٩ لم يعقد أى مؤتمر للأحزاب الشيوعية على « مستوى القمة » . وقد أدت الأزمة البولندية فى شتاء ١٩٨١ — ١٩٨٢ الى إعلان القطيعة الرسمية بين الحزبين الشيوعيين الايطالى والأسبانى من ناحية وموسكو من ناحية أخرى .

(٩) وهذا هو عنوان كتبا ألفه كيسنجر وترجمته دار Denoël للنشر وصدر عنها عام ١٩٦٥ . وانظر ايضا Grosser, Les Occidentaux, Fayard, 1978

(١٠) وتشكل القوات النووية البريطانية جزءا لايتجزأ من قوات حلف الأطلنطى . ومن ثم فإن مجرد احتلال بريطانيا لهذه الأسلحة لايكفى لأن يجعل منها قوة نووية .

(١١) انظر العدد الخاص من المجلة الفرنسية للعلوم السياسية (ابريل ١٩٨٠) عن « المراكز الجديدة للسلطة فى النظام الدولى » والعدد الخاص من المجلة الكندية للدراسات الدولية (ديسمبر ١٩٧٩) عن « المراكز الجديدة للسلطة فى ديناميات العلاقات الدولية » .

(١٢) وربما أدى انفتاح الديمقراطيات الشعبية لأوروبا الشرقية على الغرب ، وهو الانفتاح الذى أتخذ شكل القروض وتبادل الزيارات الرسمية والخاصة ، إلى زعزعة استقرار هذه النظم الى الدرجة التى أقلقت بعض القادة الأمريكيين الحريصين على تجنب منح أية ذريعة لتدخل الكرملين . وقد عبر مستر سونينفلت Sonnenfeldt أحد مساعدى كيسنجر عن مخاوفه هذه فى ابريل ١٩٧٦ وقد أحدثت أفكاره هذه ضجة كبرى واستنكارا . ولكن الأزمة البولندية فى ١٩٨١ أعادت هذه الأطروحة من جديد على نحو أكثر مصداقية .

(١٣) Considérations sur la marche des idées et des événements dans les temps modernes, 1872, Edition Boivin, 1954, 1954, t.1, p.203-204.

مراجع :

1°Sur la théorie des systèmes:

BRAILLArd (Philippe): Théorie des sytèmes et relations internationales, Bruylant (Bruxelles), 1977.

BURTON (John W.): Systems, States, Diplomacy and Rules, Campridge University Press, 1968.

CROZIER (Michel): L'acteur et le systéme, Seuil, 1977.

EASTON (David): Analyse du système politique, A.Colin, 1974.

LAPIERRE (William): L'analyse des systèmes politiques, P.U.F. 1973.

LASZLO (Ervin): The World System, Models, Norms, Variations, New York, George Braziller, 1973.

LESOURNE (Jacques): Les systèmes du destin, Dalloz, 1967.

REYNOLDS (philippe): An Introduction to International Relations, London, Longman, 1971.

SPROUT (Harold and Margaret): Toward a Politics of the Planet Earth, New York Van Nostrand Reinnold 1971.

YOUNG (Oran): Systems of Political Sciences, Englewood Cliffs, 1968.

2° Sur les interactions politique intérieure / politique extérieure:

ROSENEAU (James N.): Linkage Politics - Essays on the convergence of National and International systems, New York, The Free Press, 1969.
HOFFMANN (Stanley): Gulliver empêtré, Seuil, 1971.
«Politique intérieure et politique extérieure», Relations internationales, 1975, n°4.
MERLE (Marcel): «Politique intérieure et politique extérieure», Politique étrangère, 1976, n°5.

3° Sur les configurations de forces:

BUCHAN (Alastair Francis): Change without War: the shifting structures of world power, London, Chatto and Windus, 1974.
BUCHAN (Alstair Francis): Power and equilibrium in the 1970, publ. for the Council on Foreign Relations, New York, Washington, London, Praeger, 1973.

ARON (Raymond): Paix et guerre entre les nations, op. cit.
KAPLAN (Morton A.): System and Process in International Politics, op. cit.
HASSNER (Pierre) et NEWHOUSE (Johon): Les diplomaties occidentales, Unité et contradictions, Paris, Fondation nationale des sciences politiques, 1966.
BRETTON (Philippe) et CHAUDET (Jean-Pierre): La coexistence pacifique, Paris, A.Colin, 1971.
VENEZIA (Jean-Claude): Stratégie nucléaire et relations internationales, Paris, A. Colin, 1971.
BRZEZINSKI (Zbigniew): The Soviet Bloc, Unity and conflict, Harvard University Press, 1960.
DUPUY (René-Jean) et BETTATI (Mario): Le Pacte de Varsovie, Paris, A.Colin, 1969.
BETTATI (Mario): Le conflit sino-soviétique (2 vol.) Paris, A. Colin, 1971.
FEJTO (François): Chine-U.R.S.S., De l'alliance au conflit, 1950-1972, Paris, Editions du Seuil, 1973.
TATU (Michel): Le triangle Washington-Moscou-Pékin et lès deux Europe (s), Paris, Casterman, 1972.
BERG (Eugène): Non alignement et nouvel ordre mondial P.U.F. 1980.
COLARD (Daniel): Le mouvement des pays non alignés, Paris, La Documentation française, Notes et études documentaires, n° 4613-4614, 30 mars 1981.

الفصل الثانى

طريقة عمل النظام

إن سبب وجود أى نظام اجتماعى هو القيام بعدد من الوظائف .

ولكى نقوّم على نحو صحيح طريقة أداء النظام الدولى لوظائفه ، أى قدرته على القيام بالوظائف الملقاة على عاتقه ، فانه يتعين علينا أولا تحديد طبيعة وجوهر المسائل موضوع الصراع فى العلاقات الدولية وكذا طبيعة وجوهر القوى الموجودة على الساحة . ثم يتعين علينا بعد ذلك أن نحلل سلوك هذه القوى فى علاقاتها مع بعضها البعض وذلك على ضوء الاحتياجات النابعة من التغيرات التى تطرأ على البيئة . وعندئذ فقط يمكن لنا أن نضع حسابا ختاميا يوضح النتائج التى تحققت والمشكلات التى لاتزال معلقة .

١ ــ المسائل موضوع الصراع Les enjeux

يتعين على كل نظام اجتماعى ، طبقا لتصنيف تالكوت بارسونز ، أن يقوم بأربع وظائف على الأقل :

١ ــ الحفاظ على النموذج modéle القائم .

٢ ــ التأقلم مع الضغوط القادمة من البيئة .

٣ ـــ القدرة على تحقيق أهداف مشتركة للجماعة بأسرها .

٤ ـــ التكامل ، أى دعم التماسك بين أنشطة الجماعة وبين الأدوار المختلفة التى يضطلع بها أعضاؤها . وتستطيع النظم التى تتصف بالكمال فقط ، أى تلك التى تكون بالفعل فى وضع يسمح لها بالقيام بكل متطلبات هذه الوظائف الأربع الأساسية ، ان تحاول تعديل الغايات النهائية للجماعة ومن ثم تتمكن ، بالأحرى ، من الاندفاع نحو العمل على تحقيق مشروع أكثر طموحا بهدف تعديل النظام نفسه .

وقد سمح نموذج إيستون ، مقارنة بهذا النموذج المثالى ، بالتعرف على السمات الخاصة بالنظام الدولى وكذلك على أوجه القصور الكامنة فى هذا النظام . وبسبب طبيعته الخاصة والتى تتمثل فى وجوده داخل حيز مغلق وبدون أى اتصال اجتماعى مع بيئة خارجية ، يجد النظام الدولى نفسه خاضعا لضغوط نابعة من بيئته الداخلية وهى ضغوط شديدة التأثير لأنه لايمكن « اعادة تصديرها » . وحيث انه لاتوجد ، فى مواجهة هذه المطالب ، سلطة قانونية أو فعلية يمكن أن تتدخل لتسهيل عملية تكيف النظام فى مجموعه ، فلابد حينئذ أن تقوم فجوة تفصل بين الاحتياجات التى يتعين اشباعها وبين قدرة الأبنية المعنية على الاستجابة الملائمة ، وهو مايؤدى الى قيام خطر كبير يتمثل فى امكانية اصابة النظام بالعطب **dysfonctionnement** . وعلى أحسن الفروض فإن هذا التكيف ان حدث يكون نتيجة لسلسلة من المبادرات الفردية التى يقوم بها الفاعلون أو مجموعات من الفاعلين الذين يبذلون جهدا خاصا يهدف اما الى التقاط التدفقات المختلفة وتوجيه مسارها لخدمة مصالحهم الخاصة وبالتالى مضاعفة قدرتهم على السيطرة على منافسيهم ، أو لتأجيل حل المشكلات التى تهم كافة الفاعلين . ومن ثم فانه لايمكن ان نتوقع من النظام الدولى القائم الآن أن يتكفل بأداء الوظيفتين التكميليتين وهما : « التكيف **adaptation** » و « القيادة **pilotage** » اللتين وردتا فى نموذج بارسونز .

أما فيما يتعلق بالوظائف المشتقة والتى تضطلع بها النظم الأكثر تطورا والأفضل تكاملا فلا تزال صعبة المنال . ومع ذلك فمن الملائم أن نتساءل عما اذا لم يكن من الواجب أن تتمتع هذه الوظائف بأولوية خاصة وعما اذا لم يكن القيام بهذه الوظائف يعد شرطا ضروريا لإمكان ممارسة الوظائف المطلوب القيام بها من جانب النظم العادية . ويمكن أن تتوفر للنظام الدولى الشروط الملائمة لاستعادة توازنه وتحسين طريقة أدائه اذا مااستطاع أن يحدد لنفسه أهدافا جديدة وان يصلح نفسه بنفسه . لكن قلب عناصر المشكلة رأسا على عقب لايخرج عن كونه مجرد تسلية عقلانية لاتكفى لتغيير حقائق الوضع .

ولا مفر امام النظام الدولى من أن يحد من طموحاته ، بسبب ضعف الوسائل التى فى حوزته ، وأن يقتصر على القيام بالوظيفتين الأولتين، اللتين يتوقف عليهما وجوده ان لم يكن بقاؤه نفسه وهما : ضمان حد أدنى من الانضباط الضرورى لتفادى اندلاع حرب عالمية ثالثة ، والاقدام على عملية توزيع للموارد تكفى لوقاية الشعوب ضد أخطار كبرى مثل المجاعات أو الأوبئة الفتاكة . ويمكن أن نطلق على

هذين الهدفين اذا استخدمنا مصطلحات اخلاقية « السلام » و « العدل » أما اذا استخدمنا مصطلحات سياسية فمن الأفضل أن نقول « الأمن » و « التنمية » .

وهناك بالطبع اهداف أخرى يتعين الوصول اليها اذا ما احتكمنا الى المطالب التى يلح عليها أغلبية اللاعبين : احترام حقوق الانسان ، الاعتراف بحقوق الشعوب ، تكريس المساواة بين الدول ، نزع السلاح ، تحسين التفاهم الدولى ... الخ . لكن هذه أهداف ثانوية ، وغالبا متناقضة ولن يؤثر تحقيقها على مستقبل الجماعة البشرية بشكل مباشر الا بالنذر القليل .

ومع ذلك فلا يوجد حاجز مانع بين الأهداف الكبرى والأهداف الثانوية : فالتقدم الذى يمكن أن يتحقق فى ميدان الاعتراف بالكرامة الانسانية أو فى ميدان الحوار بين الحضارات يمكن أن يسهم فى تهيئة ظروف أفضل لتحقيق الأمن ، وبالعكس . ولا تتحقق التنمية فقط عن طريق رفع معدلات النمو أو زيادة الانتاجية ، وانما يتعين أن تستجيب الى آمال اجتماعية وثقافية ، والا فقد تؤدى الى احباطات اضافية يمكن ان تتولد عنها أزمات جديدة . ومع ذلك فان التجربة اثبتت أن التسلسل الهرمى للمسائل العاجلة يفرض على اللاعبين فى معظم الأحيان خيارات تؤدى فى الغالب الى التضحية بالأهداف الثانوية فى مقابل تحقيق الأهداف الكبرى .

والواقع أن هناك صلة بين القضيتين اللتين تحظيان بالأولوية القصوى . فاذا كان صحيحا أن قضية الأمن تتغلب دائما تقريبا على قضية التنمية ، وذلك لأن مخاطر اندلاع نزاع مسلح تكون عادة أكثر دراميه ، إلا أن استمرار وضع غير عادل لفترة طويله يخلق دوما ... ظروفا غير ملائمة للحفاظ على السلم . وبالعكس فقيام حالة من الاستقرار الممتد مصحوبة بتوتر شديد على الصعيد الديبلوماسى — الاستراتيجى يمكن أن يدفع بالأطراف المتصارعة الى التضحية بـ ... تنمية الآخرين من أجل الحفاظ على أمنهم الخاص . واذا كان صحيحا أن المسائل المتعلقة بالأمن تحظى بالأولوية على محور الشرق — الغرب وأن المسائل الخاصة بالتنمية تحظى بالأولوية على محو الشمال — الجنوب فان هذين المحورين لابد وأن يتقاطعا عند نقطة ولحظة ما .

وأخيرا فلا يوجد ما يدعو على الاطلاق لاستبعاد افتراض قيام لاعب بارتكاب تصرف طائش بسبب اصراره على تمييز قضية بعينها لم ندخلها فى حسابنا فى القائمة التى ذكرناها أعلاه . ففى حالة دولة مثل اسرائيل مصممة على الدفاع عن وجودها مهما كان الثمن ، وكذا فى حالة الحركات الارهابية التى تجاهر برغبتها فى قلب النظام الذى اقامته الحكومات رأسا على عقب ، تثور بالفعل مشكلات رهيبة ، نظرا لأن هذه الحالات الخاصة تبدو وكأنها تخرج تماما عن نطاق سيطرة أى من الفاعلين الآخرين . ولكن حالات الانحراف لاتزال استثنائية وتفصح عن نفسها من خلال ظواهر تنتهى دائما بالاندماج ، بطريقة قد تكون معقدة وغير مباشرة ، داخل القضيتين الرئيسيتين .

٢ ــ القوى الموجودة على الساحة

هناك ملاحظتان تفرضان نفسيهما دون أن نكون فى حاجة الى اعادة فتح النقاش حول مفهوم « الفاعل acteur » .

الأولى تتعلق بتعدد الفاعلين الموجودين على الساحة. وتبقى الدول فاعلين مميزين ، لكنها لا تتدخل على المسرح الدولى الا من خلال ادوار شديدة التباين ، بدءا من دور البطل وانتهاء بدور « الكومبارس Figurants » . كما يلاحظ ، على الأخص ، أن الحكومات ليست هى وحدها موضوع الخلاف ، فخلف سلوك « السلطات » يمكن دائما أن نلمح حركة الجماعات المهنية والاجتماعية والعقائدية والتى توجه مبادراتها أو تؤثر على مبادرات الحكومات . وتقوم علاقات فوق قومية بين هذه الجماعات ، وهى علاقات قد تؤدى فى الظروف المواتية الى خلق بؤر للمقاومة أو للنفوذ يتعين على الحكومات أن تعمل لها حسابا . وفى العلاقات بين الدول ترتسم خطوط تتشكل على أساسها مناطق للتواطؤ أو للتوتر تفرض حدودها على التقسيم السياسى للحيز والذى تشكله الحدود القومية . وأخيرا تلعب المنظمات الدولية ، دون ان تشكل مراكز سلطة حقيقية ، دورا خاصا ، باعتبارها حلقة وصل اجبارية فى التعامل بين الحكومات ، وهو دور يسهل أو يعقد ، طبقا للظروف ، من قدرة الحكومات على الفعل .

وتتعلق الملاحظة الثانية بدرجة تردد وكثافة التفاعلات التى تتم بين هذه الأنواع المختلفة من الفاعلين .

ان التمييز التقليدى بين ماهو داخلى وما هو خارجى لا يصمد أمام النقد ، وهو ما لاحظناه قبل ذلك عندما تعرضنا للحديث عن حقل السياسة الخارجية فقد أصبحت الكثير من المسائل ، والتى كانت تتدخل فيما مضى فى سياق السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية ، تدخل الآن ، وبسبب الاعتماد المتبادل والمتزايد بين الأحداث السياسية ، فى سياق قطاع مختلط حيث نجد أن أية مبادرة تتم فى « شئون الداخل » لها امتداد أو صدى أو استجابة ما فى « شئون الخارج » والعكس صحيح .

وبنفس المنطق فان الفصل بين قطاعات النشاط المختلفة ، والذى على أساسه تم تمييز البعد السياسى للشئون الخارجية فيما مضى ، لم يعد له مايبرره . وسبق أن لاحظنا هذه المسألة سواء عندما تحدثنا عن توزيع الاختصاصات الدولية داخل السلطة التنفيذية أو عندما تحدثنا عن التغيرات التى طرأت على البعثات الديبلوماسية . ان الفعل الدولى اذا أراد لنفسه أن يكون فعالا ومتماسكا لايستطيع أن يحصر نفسه اليوم فى الاطار الضيق للميدان الديبلوماسى ــ الاستراتيجى . لأن المعارك تدور وبنفس الشراسة فى ميادين الاقتصاد ، والتكنولوجيا والثقافة . ولهذا السبب يتعين أن نضيف الى قائمة الوجوه

التى كانت تكفى فيما مضى لتجسيد الادوار المسيطرة للمفهوم التقليدى للعلاقات الدولية ، والتى ضمت رجل الديبوماسية ورجل الحرب ، قائمة أخرى تضم الخبير (الاقتصادى أو الفنى) ، والاكليريكى (الدينى أو الثقافى) . وتعنى كافة قطاعات النشاط الوطنى ، بشكل أو بآخر ، بعلاقات الدولة مع غيرها من الدول والعكس صحيح : فامدادات الطاقة ، ومصير العمال المهاجرين ، والتواجد الثقافى فى الخارج ، ورفض أو قبول اللجوء السياسى الخ ، كلها ميادين معارك تتنافس فيها الدول قدر طاقتها . ولهذا فليس من المفيد فى شىء احراز النصر فى ميدان اذا كان يتعين تذوق مرارة الهزيمة فى الميادين الأخرى . وهذا هو ما رصده مراقب يقظ فى منتصف القرن الثامن عشر ، لكن « خبراء » العلاقات الدولية لم يلقوا ، لسوء الحظ بالا لنصائحه :

« ان الوزير ، أو المجلس ، المسئول فى دولة ما عن الشئون الخارجية هو الذى يعطى التعليمات للسفراء ويتفاوض ، بالمعنى الحرفى ، مع الأجانب . لكن نجاحه لايتوقف فقط على قدراته ولا على مواهب الأشخاص الذين يقوم بتوظيفهم فى الخارج . اذ يجب على جميع الوزراء ، أيا كانت القطاعات الادارية التى يشرفون عليها ، أن تسهم فى الاعداد للمفاوضات . اذ ما الذى يستطيع وزير للشئون الخارجية ، مهما بلغ من العبقرية ، أن يفعله فى دولة مثقلة بالضرائب ومليئة بالحاقدين ، خاوية خزائنها ، واهنة تجارتها ، يهمل فيها الانضباط العسكرى ، وتثبط فيها الدسائس من همم الرجال فى الوقت الذى يكرم فيها التافهون والمفسدون ؟[1] .

ومن هنا أيضا يأتى التشكيك فى التفرقة بين ماهو « عام public » وماهو خاص « privé » . ففى المفهوم التقليدى تحتكر السلطات السياسية النشاط الخارجى . واذا كانت هذه القاعدة لاتزال سارية الا أن فحص عملية الممارسة يؤدى الى نتائج مختلفة . فقد خلقت نشاطات الشركات متعددة الجنسية بالفعل بؤر سلطة قادرة على منافسة مبادرات الدول . ولكن حتى داخل حدود الدولة يمكن أن يكون للقرارات التى يتخذها مقاول (عندما يقرر الاستثمار فى الخارج أو يوقع عقدا مع شركة أجنبية) تأثير على مستوى الانتاج وعلى توازن ميزان المدفوعات . كما يؤدى ضغط النقابات العمالية حتما ، من أجل رفع الأجور أو خفض ساعات العمل ، الى التأثير على أسعار المنتجات أو على توازن الميزانية فى حالة تكفل الدولة بالأعباء الاجتماعية . وفى كلتا الحالتين فإن الاستجابة الى هذه المطالب يمكن أن تضعف من الوضع التنافسى للدولة على الصعيد الخارجى (عدم توازن ميزان المدفوعات فى الحالة الأولى ، التضخم أو المديونية فى الحالة الثانية) . وعلى الرغم من استمرار وجود ميدان خاص تكون فيه القرارات الرئيسية حكرا أو مقصورة على السلطات العامة العليا ، فان المبادلات الدولية ، والتى تشكل النواة اليومية للعلاقات الدولية ، ترتكز الى حد كبير على المبادرات الخاصة وعلى الضغط الذى تمارسه هذه المبادرات على السلطة السياسية .

وتنطبق نفس هذه الملاحظة على صعيد العلاقات الثقافية حيث تنتهى أنشطة من قبيل نشر

الأعمال الأدبية ، اشعاع أو انتقال الافراد الى الخارج ، العلاقات الخاصة التى تحدث أثناء القيام بالدراسات الجامعية أو أثناء البعثات التعليمية ، بنسج شبكة من التضامن والصداقة تفلت خيوطها من رقابة السلطات العامة ، اذ لانستطيع فهم العلاقات بين فرنسا والدول العربية بدون ذكر الدور الذى لعبته شخصيات مثل لوى ماسينيون ، جاك بيرك ، مكسيم رودنسون وبنفس الطريقة لايمكن فهم الصلح الألمانى ـــ الفرنسى بعد الحرب العالمية الثانية بدون ذكر أسماء ، الفريد جروسير أو جوزيف روفان .

ويثير تعدد الفاعلين أنفسهم، وهو فى حد ذاته انعكاس لزيادة كثافة التدفقات الاتصالية، سلسلة من ردود الأفعال المثالية. ان قضية أن تبقى الدولة أو لا تبقى فاعلا مميزا فى العلاقات الدولية هى، على الأقل فى هذه المرحلة من التحليل ، مسألة ثانوية لان المتحدثين باسم الدولة ، وهذه مسألة بديهية ، موجودون داخل نسيج شبكة التفاعلات والتى تتداخل فيها وتتقاطع أنشطة القوى من جميع الأنواع (المختلفة من حيث المنبع أو من حيث الطبيعة) من خلال حركة دائمة لا تنقطع .

وقد تكون الدول السلطوية totalitaires ، حيث تفرض سلطة الدولة هيمنتها المطلقة على حركة جميع التدفقات التى فرغنا من ذكرها ، هى وحدها التى تستطيع أن تنأى بنفسها ، من حيث المبدأ ، بعيدا عن هذه التفاعلات . لكن قدرتها على مقاومة ضغوط البيئة ليست مطلقة وانما تنطوى على حدود أيضا (فقد اضطرت الدول الاشتراكية أن تفتح حدودها للتكنولوجيا ولرؤوس الأموال الغربية ، وهى ليست فى مأمن تام يقيها من التضخم أو القحط أو البطالة المقنعة) ، وعادة ما يؤدى عدم المرونة الذى تتسم به هذه النظم الى اثارة الثورات الداخلية أو الانقلابات والتى هى تعبير عن الرغبة أو عن الحاجة الى التكيف مع التغيرات التى تطرأ على البيئة .

ويصعب تماما فى اطار النظام الدولى القائم حاليا الهرب بعيدا عن تداخل القوى أو عن لعبة التفاعلات . ولا يعتبر هذا القيد ضارا بالضرورة . اذ يرى البعض أن تعدد الفاعلين وكثافة التفاعلات يشكلان عنصرا من عناصر الاستقرار والتوازن . وهكذا فانه على الرغم من أنه ليس بمقدورنا أن نتحدث عن منظم أو عن انتظام الاداء regulation ، الا أننا نستطيع فى الوقت نفسه أن نلحظ ، من خلال تصاعد علاقات الاعتماد المتبادل مقدم حدث يتمثل فى تشكل حد أدنى من التضامن الميكانيكى بين المجتمعات الموجودة على الساحة . ومع ذلك فان الانتقال من مرحلة التضامن الميكانيكى الى مرحلة التضامن العضوى ليست بالمسألة السهلة أو المضمونة . ولكى يتم هذا لابد أن تتمكن ظواهر التوتر وأوضاع الازمة من أن تجد حلا متمثلا فى تحقيق الهدفين الأساسيين للنظام (وهما المحافظة على الأمن وتحقيق التنمية) .

ويلاحظ أن أى نظام لا يستطيع أن ينأى بنفسه بعيدا عن التوترات أو الأزمات اذ لا يتطوع أحد بالتماس الاحترام للنظام الدولى على وجه الخصوص وهو أكثر عرضة للضغوط الجماعية التى تبذل كل ما فى وسعها للاستحواذ على الثروات أو لفرض نظام معين من القيم . ولا يمكن للوظائف الجماعية أن تمارس بشكل عفوى أو بشكل صحيح أو أن يضطلع بها حفنة من اللاعبين الباحثين عن مزايا عاجلة او الأكثر ميلا لنقل صعوباتهم الخاصة الى ساحة جيرانهم بدلا من التضحية بالدفاع عن مصالحهم . وهكذا فان النظام الدولى حين يتصدى لمحاولة انهاء المواقف الصراعية ، لا يطرح سوى الخيار بين حلين أشار اليهما فقيه من القرن التاسع عشر حين قال : « لانه لايوجد بين الشعوب الحرة والسيادية قاض، على ظهر البسيطة يمكن أن يحتكموا اليه ويتوقعوا منه حلولا لمنازعاتهم فلا يبق أمامهم من طريقة لانهاء هذه المنازعات سوى المفاوضات عن طيب خاطر ، فان لم يكن فلا مناص من بحث طرق الأمر الواقع les voies de fait »[٢] .

وهذا هو البديل المطروح فى الواقع أمام الفاعلين فى النظام الدولى وتلك هى محركات طريقته الأصيلة فى الأداء .

٣ ــ طريق التفاوض négociation

ساد الاعتقاد دائما بأن التفاوض طريقة خاصة للعلاقات يمكن للدول بواسطتها تسوية المنازعات التى تنشب بينهم سلميا . بل إن عددا كبيرا من الكتاب اعتبر ببساطة متناهية أن المفاوضات هى الديبلوماسية[٣] .

ومع ذلك فان المصطلح يثير فى الذهن مدرك التجارة (négoce) بأكثر مما يثير مدرك السياسة . ويمكن تعريف التفاوض بأنه مناقشة بين طرفين متنازعين يبحثان عن تسوية لمسألة عن طريق الاتفاق ، وذلك بأن يكونا على استعداد لدفع ثمن يتمثل فى قبول حل وسط بين المواقف الأولية . وهذا هو بالطبع دور الديبلوماسيين المحترفين وبالتالى دور القيادات السياسية فى علاقاتهم المتبادلة . لكن التفاوض أصبح اليوم مسألة تتجاوز بكثير حدود الاطار التقليدى الذى كانت قد حصرت نفسها فى داخله ، وذلك دون أن تخرج تماما عن إسار القوانين التى سمحت الخبرة الطويلة بافرازها .

وفى العلاقات بين الدول يصبح التفاوض عملية مستمرة ، ويأخذ أشكالا متعددة . وتأخذ عملية التفاوض مجراها ، بطبيعة الحال ، داخل الشبكة الديبلوماسية أولا ، لكنها تضم أيضا الوزراء ورؤساء الحكومات أو رؤساء الدول بمناسبة انتقالهم الى الخارج أو مشاركتهم فى العديد من المؤتمرات الدولية . وتجرى هذه المؤتمرات أحيانا فى اطار أو تحت اشراف المنظمات الدولية وأحيانا أخرى خارج اطار هذه

المنظمات استجابة للاحتياجات التي لاتكف عن التعبير عن نفسها دوما وبشكل يومى تقريبا : مؤتمرات « قمة » تضم رؤساء الدول أو الحكومات ، مؤتمرات خبراء لبحث علاقات الشمال بالجنوب أو مناقشة مصير الدول الأقل نموا ... الخ . بعض هذه اللقاءات يكون منظما سلفا طبقا لجدول زمنى سبق اقراره (مؤتمرات رؤساء وحكومات دول السوق الأوروبية المشتركة أو المؤتمر الافريقى ــ الفرنسى) ، أما بعضها الآخر فيتحدد ارتجالا وفقا للظروف وعادة ما تكون أعمال هذه المؤتمرات غير متشعبة .

وقد تؤدى هذه المؤتمرات إلى الابرام الفورى لاتفاقيات رسمية لكنها تقتصر ، فى الغالب الأعم من الحالات ، على تبادل وجهات النظر تنتهى باعلان « بيان communiqué » تفصح صياغته عادة وبشكل غير مباشر عن نقاط الاتفاق والاختلاف التى تمت من خلال المحادثات ، ثم يتولى الخبراء فى اجتماعاتهم التالية متابعة الموضوع .

ان جميع المشكلات المعلنة هى مشكلات يمكن أن تكون موضوعا للمفاوضات : تصفية نزاع مسلح (مثال : مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٤ الخاص بالهند الصينية) ، نزع السلاح ، التعريفة الجمركية ، التنمية ، قانون البحار ...الخ . واحيانا لا تضم المفاوضات سوى دولتين فقط (مثال المفاوضات المعروفة باسم سولت SALT بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للحد من الأسلحة الاستراتيجية) أو شريكين (فرنسا ووفود جبهة التحرير الوطنى الجزائرية فى مؤتمر ايفيان لعام ١٩٦٢ والذى تقررت فيه شروط حصول الجزائر على استقلالها) . وأحيانا أخرى تناقش المسائل المعلقة فى مؤتمرات موسعة يشارك فيها العديد من الدول أو حتى جميع الدول بلا استثناء . وأحيانا يقتصر التفاوض على نقطة محدودة ومحددة (تسوية نزاع على الحدود مثلا) ، وفى أحيان أخرى تتسع عملية التفاوض لتشمل العديد من الموضوعات المعقدة والمتداخلة (قضايا التنمية على سبيل المثال) . وقد يحدث أن تتركز المفاوضات فى مكان محدد وتدور وفقا لجدول زمنى محدد بدقة (مثال : المفاوضات الأوربية السنوية لتحديد أسعار المواد الزراعية) ، ولكن فى أحيان أخرى نجد أن هذه المفاوضات تدور داخل أجهزة متعددة فى وقت واحد (مثال : مفاوضات نزع السلاح التى تناقش فى نيويورك وجنيف ، فى فينا وفى مدريد) ، بعضها يمتد لسنوات عديدة (مثال : مؤتمرات قانون البحار) ، أو له سمة دائمة (المفاوضات الخاصة بالتعريفة الجمركية والتى تخرج من جولة لتدخل فى جولة أخرى دون أن تتوقف منذ انشاء منظمة الجات ، أو المفاوضات الاقتصادية الدائرة فى اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) . وباختصار تبدو جماعة الدول كما لو كانت مقتنعة بالوصايا التى صاغها الكاردينال ريشيليو حين قال : « ان التفاوض المستمر ليس شحيح الاسهام فى انجاح الأمور .. فهناك الكثير من المزايا التى تعود على الدول من المفاوضات المستمرة حين تجرى هذه المفاوضات بتعقل وروية ، وهى مزايا لا يمكن الاحاطة بها حقيقة الا اذا كانت لدينا الخبرة العملية . يجب ان نتفاوض بلا انقطاع وبانفتاح فى جميع المواقع ، حتى ولو كان يصعبُ أن نلمح الثمرة التى يمكن أن نقطفها فى الحاضر أو التى يمكن أن نتوقعها فى المستقبل .. فالتفاوض مسألة ضرورية جدا ولصالح جميع الدول »[٤] .

ولا تتفاوض الدول مع بعضها فقط . فهى تتعامل مع الشركات الأجنبية ، خصوصا فيما يتعلق بابرام العقود ، أو القيام بمشروعات مشتركة joint ventures .. الخ . وهكذا نجد أن قطاعا كبيرا من النشاط الاقتصادى الدولى تتم تسويته من خلال اتفاقيات يكون القطاع الخاص فيها طرفا مرتبطا بمبادرات الحكومات الأجنبية .

وأخيرا فإن الحكومات مضطرة فى الواقع ، بسبب التداخل المتزايد بين ما هو داخلى وما هو خارجى ، الى التفاوض على جبهتين فى نفس الوقت : جبهة الأطراف الخارجية وجبهة الشركاء الوطنيين . فقليل هى تلك المفاوضات الدولية التى لايكون لها انعكاس على الأوضاع الداخلية سواء تعلق الأمر بالفئات المهنية أو الطبقات الاجتماعية ، بالأجهزة الادارية أو بجماعات الضغط الأيديولوجية ، والعكس صحيح . ولكى تقاوم الحكومات مظاهر الأزمة الاقتصادية ، فانه يتعين عليها ان تواجه فى الوقت نفسه كل من المطالب الداخلية ومقتضيات المنافسة الخارجية . فكل اجراء من شأنه زيادة الاستهلاك الداخلى أو تحسين أوضاع الأمن الاجتماعى قد يحمل مخاطر زيادة حدة التضخم أو العجز فى الميزان التجارى وبالتالى قد تؤثر على قدرة البلاد على الصمود أمام المنافسة الأجنبية . وعلى العكس فاذا وجهت الحكومة أولوية اهتماماتها الى الدفاع عن العملة الوطنية وتوازن ميزان المدفوعات فان هذا قد ينطوى على مخاطر ازدياد البطالة وبالتالى ازدياد حدة التوترات الاجتماعية الداخلية . ولا يؤثر هذا النوع من التناقضات على ادارة الشئون الاقتصادية والمالية فقط : فقدرة الحكومة البولندية على المناورة محدودة جدا بسبب وقوعها بين الضغوط التى تتعرض لها من الخارج ، (وخصوصا من جانب الاتحاد السوفيتى) وتلك التى يسببها لها وجود كنيسة تقيم من نفسها سلطة مضادة ان لم يكن مجتمعا مضادا . ويثير الدور المتزايد الذى تلعبه القوى الدينية قضايا مشابهة (رغم انها ليست متطابقة) فى كثير من بلاد امريكا اللاتينية وخصوصا فى البرازيل ، وفى كثير من الدول الاسلامية حيث أدى تصاعد دور التيارات الدينية المتطرفة الى تضييق قدرة حكومات العديد من الدول على المناورة على المسرح الدولى (مثال : حالة سوريا ومصر) . ويصعب العمل بهذه الممارسات التوازنية لاسيما وان إضعاف سلطة الدولة فى كثير من البلدان التعددية يؤدى الى تراجع سلطة اتخاذ القرار ، الحكومى أو التشريعى ، لصالح الاجراءات أو السبل « التفاوضية » مع الشركاء الاجتماعيين .[٥] وينزع المجالان اللذان يحكمهما ادعاء كل من العقد الاجتماعى وحالة الطبيعة الى التشابه أكثر فأكثر بدلا من التعارض الذى كانت تؤكد عليه دائما نظرية هوبز . وهكذا تغطى عملية التفاوض جميع أركان الحقل الاجتماعى معرضة السلطات الدولية ، التى تحتل موقع القلب من جميع أنواع التفاعلات ، الى ضغوط عديدة ومتناقضة .

ولايجب أن ننخدع بانتصار التفاوض على النطاق العالمى أو نعمى عن رؤية الحقيقة . اذ يدرك خبراء العلاقات الدولية ان التفاوض هو فن بالغ الدقة ويلزم ان يكون ممارسوه على درجة عالية من المهارة والقدرة على التمييز والكتمان وجميع الصفات التى لايمكن ان تتفتح وتزدهر فى جو المناقشات العامة حيث تتفوق مقتضيات الدعاية على الرغبة فى اقناع الخصم . ويدرك هؤلاء الخبراء أيضا ان التفاوض لايعنى ابدا

اهمال وجود القوة أو التهديد باستخدامها . وعلى العكس من احلام اليقظة ، التى يحاول الأناس الطيبون أن يعيشوا فيها دوما ، فإن المسألة ليست بهذه البساطة الكامنة فى مجرد الاختيار بين الحديد والعقل « le fer et la raiso »[٦] وقد كان الأب مابلى l'abbé Mably على حق حين قال : « ان الفضيلة التى لاتصحبها القوة لا تدرك الا على انها نوع من الضعف » قبل أن يضيف : « اذا لم تكن (القوة المسيطرة) فى وضع يسمح لها بالدفاع عن نفسها دوما والقدرة على شن الحرب ، فان ذلك سيكون دافعا للخصم على التجاسر والتمسك بما هو غير عادل ، وفى هذه الحالة لن تستطيع المفاوضات ان تنقذها » .[٧] وهكذا وافق مابلى مقدما على رأى كلوزفيتس الذى اعتبر ان « الحرب لاتنتمى الى ميدان العلوم أو الفنون وانما الى ميدان الوجود الاجتماعى .. ومن ثم فان مقارنتها بالتجارة يصبح اكثر دقة من مقارنتها بأى فن من الفنون ، فالتجارة ايضا هى نوع من الأزمة فى المصالح والأنشطة الانسانية ، لكنها تشبه السياسة اكثر لانه يمكن اعتبار السياسة بدورها ، جزئيا على الأقل ، نوعا من التجارة على نطاق واسع »[٨] .

وإذن فإن الحدود التى تفصل ، نظريا ، بين التفاوض واللجوء الى العنف هى حدود صورية فى جانب منها . ففى الممارسة ينتقل اللاعبون بسهولة من هذه الى تلك . وهما يمثلان فى الواقع وجهين لنفس النشاط وليسا وسيلتين مختلفتين تمام الاختلاف ، وقد تحل إحداهما محل الأخرى بل قد يحدث احيانا مزجهما معا على مسرح المنافسة الدولية .

٤ ــ اللجوء الى العنف

دون أن نذهب الى حد قبول ما قاله جوزيف دى ميتر J. de Maistre من أنه « لاشىء فى هذا العالم سوى العنف » فانه لا مناص من الاعتراف بأن أى نظام للعلاقات الاجتماعية ينطوى على جرعة لا يمكن اختزالها من العوامل الصراعية . حتى العلاقات الزوجية أو الأسرية فانها لاتستطيع الفكاك من هذه التوترات التى تصل الى حد القطيعة . وهو ما تؤكده الأرقام الدالة على حالات الطلاق أو الأزمات المتعلقة بصراع الأجيال . فكيف يمكن ان نتوقع اذن فى مثل هذه الأحوال ان تتعايش مجتمعات على هذه الدرجة من الاتساع والتعقيد وعدم التجانس فى تناغم تام أو ممتد ؟ حتى الأديان ، والتى تخلق بين اتباعها نوعا من الروابط المميزة ، لم تسلم بدورها طوال مراحل التاريخ ولاتزال تعرف الانشقاقات والهرطقه والمواجهات الدامية بين الأتباع المنتمين للدين الواحد . وتمثل الاختلافات بين الأجناس ، والثقافات ، والحضارات ، والمصالح ، والأيديولوجيات ، بالطبيعة مصادر للصراعات فى ظل نظام لا يستند لا على قانون مشترك ولا على سلطة معترف بها من الجميع أو حكم مسيطر سيطرة فعلية .

ويتعين علينا أن نتفق أولا حول مفهوم العنف قبل أن نحاول تشخيص وشرح مظاهره .

١ ــ تصنيف العنف Typologie de la violence

ان الطابع المتردد للمصطلح يعتبر فى هذه الحالة مؤشرا جيدا على تعقد المشكلة . فبين الحرب la guerre والتى هى « أزمة تمس المصالح الكبرى وتتم تسويتها بالدم »[٩] والتوتر tension ، يوجد متسع للعديد من المواقف الوسيطة التى تعبر عن العنف بدرجات مختلفة الحدة .

فالحرب هي وضع او موقف يتميز بالوضوح ، على الأقل فى مظهره ، حيث نكون فى هذه الحالة بصدد نزاع مسلح بين دولتين . ولاتزال الحرب ، رغم جميع ألوان الادانات والمنع ، تعتبر احدى الصلاحيات المعترف بها شرعا للدول ذات السيادة .[١٠] وينظم القانون الوضعى القواعد الخاصة بممارستها . ولقد فقد مفهوم الحرب ، رغم ذلك ، قدرا كبيرا من خصوصيته منذ ١٩٤٥ . فقد اندلعت الكثير من الأزمات الدولية المسلحة ، ولكن أيا منها لم يتم طبقا للاجراءات العادية المتعارف عليها . إذ يبدأ القتال عموما بدون الشعائر الخاصة « باعلان الحرب » وعندما ينتهى القتال فإن ذلك يتم احيانا وليس دائما استنادا الى اتفاقيات هدنة (كوريا، ١٩٥٣ ، الهند الصينية ١٩٥٤)، ولكن قد يحدث ايضا الا تحترم شروط هذه الاتفاقيات فى ساحة القتال (مثال : مصير اتفاقيات باريس لعام ١٩٧٣ حول نهاية الحرب الفيتنامية) ، وأصبح ابرام اتفاقية سلام نهائى مسألة نادرة تستثير الفضول .[١١] فقد أصبحت العمليات العسكرية فى عالم اليوم أقرب الى عملية تسوية حساب أو حملة عقاب منها الى الحرب بمعناها التقليدى .

وهناك عامل آخر يقلل من شأن النظرية التقليدية عن الحرب ، وينبثق هذا العامل من الخلط الذى شاع بدرجة كبيرة هذه الأيام بين الحرب الدولية والحرب الأهلية . فهذه الأخيرة هى حرب محصورة داخل الحدود الاقليمية لدولة ما ، كما ان القوى التى تتصارع بالسلاح تنضوى عادة تحت علم حزب أو منظمة ما وليس تحت علم دولة اجنبية . ولكن كيف يمكن فى هذا الاطار ان نصنف « حروب التحرير » المناهضة للاستعمار وخصوصا عندما تسفر هذه الحروب عن الاعتراف باستقلال دولة جديدة ؟ ولمواجهة هذا النوع من المواقف وتوفير حد أدنى من الحماية للمحاربين فقد تم وضع قواعد « القانون الانسانى droit humanitaire » (اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الاضافية لعام ١٩٧٧) كى يشمل المستفيدون من القواعد الخاصة بقانون الحرب كافة المتحاربين الأطراف فى جميع النزاعات المسلحة ايا كانت طبيعة هذه النزاعات .[١٢] لكن لا يستطيع أحد اليوم ان يحدد بالدقة الواجبة ، من الناحية القانونية أو من الناحية الفعلية ، أين تنتهى الحرب الأهلية وأين تبدأ الحرب الدولية . ولأن هذا الخلط قد استمر خلال فترات « حروب التحرير » التى اوشكت على الانتهاء الآن ، فربما يحق لنا أن نرى فى فقدان الحرب التقليدية لشخصيتها المميزة علامة دالة على وقوع انقلاب فى العلاقات الدولية مثل ذلك الذى لوحظ خلال فترات الاضطراب الممتدة التى اثارتها الحرب الدينية فى القرن السادس عشر وسلسلة الحروب التى اثارتها الثورة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر .

ولم تعد الحرب ، اخيرا ، ميزة مقصورة على الدول ذات السيادة ، فقد كانت هذه الدول قد حصلت واحتفظت وحدها بميزة « احتكار ممارسة العنف الشرعي » . وحتى اذا استبعدنا فرضية الحروب الأهلية ، فان هذا الوضع الاحتكارى مهدد من خلال الأعمال الارهابية . فهناك جماعات خاصة لا تتردد فى استخدام القوة المسلحة لارهاب الحكومات واجبارها على الرضوخ لمطالبها أو لاثارة « عدم الاستقرار » فى المجتمعات المدنية وذلك بالاستئصال المنظم للشخصيات التى يمثل دورها رمزا لممارسة السلطة العامة . ولا تملك اكثر الدول قوة ومكانة شيئا يعتد به في مواجهة هذا النوع من العدوان الذى بدأ ينتشر أكثر فأكثر: ويصبح المخزون النووى بلا قيمة فى هذه الحالة، اذ لايستطيع أن يضع حدا لموجة من محاولات الاغتيال او يمنع احتجاز الرهائن او اختطاف الطائرات . لقد فقدت الدول احتكار العنف المسلح . وبدأ مفهوم الحرب يتلاشى تدريجيا مع انتشار وتعدد اشكال اللجوء الى السلاح .

وعلى عكس الحرب ، تمثل أوضاع التوتر tensions مواقف صراعية لا تؤدى ، مرحليا على الأقل ، الى اللجوء الى القوة المسلحة . وقد تكون أوضاع التوتر هذه شاملة (التوتر القائم بين الشرق والغرب أو التوتر القائم بين الشمال والجنوب على سبيل المثال) أو محدودة (أزمة تريستا بعد الحرب العالمية الثانية او الأزمة الايطالية ــ النمساوية التى نشبت حول اقليم مرتفعات اديج Haut-adige) . ولبعض مظاهر التوتر طابع دائم ، حتى ولو اختلفت حدتها من وقت لآخر (مثال : العلاقات بين الشرق والغرب والتى انتقلت من « الحرب الباردة » إلى « الاسترخاء » ، لتعود الى حالة « الحرب الباردة » من جديد) ، كما أن لبعضها الآخر طابعا مؤقتا وتنتهى عندما يتم حسم موضوع النزاع (مثل التوتر الذى شهدته العلاقات الفرنسية ــ الألمانية بسبب الخلاف حول اقليم السار الى ان تم حسمه باتفاق ١٩٥٦) ، واخيرا فان بعض هذه التوترات ينطوى على بذور الأزمة المسلحة التى قد تندلع من وقت لاخر ولكن دون ان تؤدى الحرب بالضرورة الى حسم كافة المشاكل المعلقة (مثال : القضية القبرصية ، والنزاع العربى ــ الاسرائيلى) . ومن هنا فانه يتعين علينا ان نراقب جيدا مناطق التوتر فى العالم ، وهى المناطق التى تفصح بجلاء عن الاعطاب الكامنة فى طريقة اداء النظام ، اذا ما اردنا ان نمنع تحول هذا التوتر الى ازمات مفتوحة . وفى هذا الاطار فان اللجوء الى التفاوض يمكن أن يؤدى خدمات جليلة .

ويجب ان تفرد قائمة تصنيف العنف فى عالم اليوم مكانا لموقف وسيط ، بين الأزمات المسلحه وحالات التوتر ، يعرف باسم العنف الهيكلى او البنيوى violence structurelle[١٣] وينسحب هذا على المواقف التى تتمكن فيها دولة او مجموعة من الدول من ممارسة نوع من السيطرة على دول أخرى بطريقة اخرى غير طريقة استخدام القوة ألا وهى الهيمنة غير المباشرة على البنية الداخلية لهذه الدول . ويتمثل المثل التقليدى المؤيد لهذه الأطروحة فى السيطرة الصامتة التى يمارسها النظام الرأسمالى على الدول غير النامية . فلم تعد هناك ضرورة لغزو اراضى دولة أخرى أو وضع قواعد عسكرية بها للسيطرة عليها ، بل

تكفى ، لتحقيق هذا الغرض ، السيطرة على خيوط القيادة من الداخل او حتى من الخارج . فالاستخدام الحكيم للاستثمارات ، والتعديل الملائم لحجم المساعدات الخارجية ، ومنح أو رفض التسهيلات للتصدير ، والضغط على اسعار المواد الاولية او اللجوء الى واحدة أو أكثر من ادوات الحماية العديدة ، كلها وسائل يمكن ان تؤدى الى ابقاء الدولة فى حالة اعتماد على الخارج وضم هذه الدولة ، دون اللجوء الى العنف ، الى شبكة الاقتصاد المسيطر . ويمكن أن نجد فى هذا العرض انعكاسا للأطروحة الماركسية الجديدة المتمثلة فى المقابلة بين المركز والمحيط . لكن نظرية العنف الهيكلى يمكن ان تنطبق على اوضاع اخرى عديدة ، والحق يقال انها يمكن أن تنطبق على جميع الأوضاع القائمة على علاقات غير مكتافئة أيا كان شكل ومصدر عدم التكافؤ هذا . فالسيطرة التى يمارسها الاتحاد السوفيتى على الديمقراطيات الشعبية فى اوروبا الشرقية لا تعتمد فقط على وجود القوات السوفيتية فى هذه البلاد ولكنها ترتكز ايضا على الهيمنة غير المباشرة التى تمارسها بواسطة الأحزاب الشيوعية التى تم دفعها الى السلطة فى هذه الدول . هنا ايضا يوجد عنف هيكلى . وفى كل مرة كانت تصدر فيها عن آلية السيطرة اشارات عجز او وهن (المجر ١٩٥٦ ، تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ ، أفغانستان ١٩٧٩) لم يكن هناك من وسيلة أخرى غير اللجوء الى التدخل المسلح .

واذا قمنا بتوسيع اطار المناقشة فسوف نكتشف من جهة أخرى أن أوضاع الاعتماد المتبادل تتعدد ، ومن ثم تجد الدول نفسها ، فى أحيان كثيرة ، فى وضع يتعين أن تعتمد فيه الواحدة على الأخرى . ان ظواهر العنف الهيكلى لا تعمل فى اتجاه واحد دائما وإنما هى تتقاطع وتتوازن بشكل أو بآخر قد الإمكان وفقا للظروف : اذ تجد فرنسا ومعظم الدول الأوربية نفسها خاضعة ، للحصول على امداداتها من الطاقة ، للدول المصدرة للبترول والغاز الطبيعى ، ولا يعدم أى منهما من محاولة استغلال هذا الوضع ، فالدول البترولية حاولت استخدامه للحصول على السلاح والتجهيزات الحديثة وتعديل مواقف الدول العملاء من الصراع العربى ـــ الاسرائيلى ، ولم تكن الدول الأوروبية بأقل مهارة فى محاولة استغلال هذا الوضع للحصول على تنازلات ديبلوماسية (الموقف المعتدل للحكومات تجاه الأزمة البولندية) أو على مزايا مادية (تمويل ونقل التكنولوجيا) .

واخيرا فان نظرية العنف الهيكلى تنطبق على حالات هى من الكثرة بحيث تفقد معها النظرية أية خصوصية لها ، اذ هى فى نهاية الأمر ، لا تفعل شيئا اكثر من أنها تعكس الأوضاع العديدة لعدم التكافؤ فى العالم والذى لا يعتبر فى حد ذاته اكتشافا خارقا ـــ وتؤكد على وضع ، ليس بالجديد ايضا ، وهو أن آثار السيطرة لا تتناسب بالضرورة او دوما مع حجم أو أماكن انتشار القوات العسكرية . ان الحروب الدولية والحروب الأهلية والارهاب كلها ظواهر هى من الكثرة والانتشار بحيث تستحق تأملا حول العنف فى النظام الدولى دون ما حاجة الى أن نسد على أنفسنا الطريق بالعنف الهيكلى .

٢ ـــ تشخيص العنف : indentification de la violence

يوضح الجدول الاجمالى ، المعد على أساس المعطيات التى قامت مدرسة الحرب الايطالية بجمعها (الشكل رقم ١٠٠) ، أهمية الظواهر الصراعية منذ ١٩٤٥ .[١٤] وتشير هذه الأرقام بوضوح إلى وجود تيار مزدوج للعنف : فهناك التيار الذى يؤثر مباشرة على العلاقات الدولية ، والتيار الذى يؤثر اكثر على الدول ويتخذ أشكالا من قبيل « الأزمات الداخلية » أو « الانقلابات » . وحتى اذا أخذنا فى الاعتبار أن هذا الجدول يشمل جميع الأوضاع الصراعية (بما فى ذلك الأوضاع التى لم تسفر عن اندلاع الأزمات المسلحة) فانه يمكن ان نشتق منها عددا من الارشادات :

الأولى : هى ان الأزمات الداخلية اكثر تكرارا من الأزمات الدولية (اذا ادخلنا فى الاعتبار عدد الانقلابات وهو رقم لافت للنظر) . ويصعب للأسباب التى سبق أن ذكرناها التمييز بين هذين النوعين من الأزمات . لكن هناك ، رغم ذلك ، عددا من الحقائق تتمثل فيما يلى :

١ ــ ان معظم التغيرات الكبرى التى طرأت على ميزان القوى على الصعيد العالمى كانت نتاجا للأزمات الداخلية فى معظم الأحيان اكثر منها نتاجا للحروب الدولية (الثورة الصينيه والثورة الفيتنامية ، ونجاح حركات التحرير « الماركسية » فى كوبا وفى المستعمرات البرتغالية القديمة وفى أثيوبيا ، والثورة الاسلامية فى إيران) .

٢ ــ أن الأزمات الداخلية كثيرا ما جلبت التدخلات الأجنبية مسهمة بذلك فى تدويل هذه الأزمات (كوريا ، فيتنام ، بنجلاديش ، الشرق الأوسط) . ان اكثر الصراعات فى العالم المعاصر لا تؤدى فقط الى قيام مواجهة بين الدول ولكنها تتم ، بل وعادة ماتبدأ فى الظهور أولا ، على المسرح الداخلى فى العديد من الدول . وهذا يؤكد ، اذا كنا لا نزال فى حاجة الى مثل هذا التأكيد ، على السمة التحكمية لعملية الفصل بين المشكلات المحلية والمشكلات الدولية .

ويزودنا تحديد موقع الأزمات بسلسلة اخرى من الارشادات . ولتحديد موقع الأزمات يكفى ، بداهة ، أن نلجأ الى الجغرافيا . ومع ذلك فان الحيز ينقسم سياسيا إلى مناطق نفوذ . ومن ثم فمن الأفضل ان تستخدم مباشرة معايير جيوبوليتيكية بدلا من القيام باجراء احصاء للأزمات على اساس القارات .

فاذا ما قمنا أولا بفحص الازمات الدولية واذا ما استبقينا فقط على الأزمات التى اتخذت شكل المواجهة المسلحة ، فانه يتعين علينا فى هذه الحالة ان نميز بين سلسلة من الأوضاع .

فى مقدمة هذه الأوضاع تأتى الأزمات المتعلقة بتصفية الاستعمار وهى ازمات تمتد طوال الفترة محل الدراسة ، وان كانت حدة احتدامها ليست على نفس الدرجة طوال هذه الفترة . واذا كان صحيحا قيام ثورات وحركات قمع مضادة فى تونس والمغرب ، واضطرابات على درجة كبيرة من الخطورة فى بورما

الشكل رقم ١٠٠

الاحصاءات المتعلقة بالأزمات (١٩٤٥ — ١٩٧٤)

	أزمات أو أوضاع صراعية	أزمات داخلية فقط	انقلابات عسكرية
أوروبا	٢١	٦	٤
الشرق الأوسط	٣٨	١١	٢١
افريقيا	٤٩	١٦	٥٠
آسيا والشرق الأقصى	٥٤	١١	١٨
أمريكا اللاتينية	٣٤	١٢	٤٢
الجملة	١٩٦	٦٦	١٣٥

المصدر :

Seuola di guerra «la conflittualita» bolletino d'intormazioni. Appendice straodinaria octobre 1979.

وفى ماليزيا وفى الهند على وجه الخصوص قبل تقسيمها الى الهند وباكستان (١٥ أغسطس ١٩٤٧) الا أن وصف الحرب لاينطبق على الحالات بنفس البديهية التى ينطبق بها على الأوضاع فى فيتنام (١٩٤٧ — ١٩٥٤) وأندونيسيا (١٩٤٥ — ١٩٤٨) أو فى الجزائر (١٩٥٤ — ١٩٦٢) . وقد اندلعت معارك عنيفة فى كل من كينيا وأنجولا وموزمبيق بين قوات الاحتلال والقوات المطالبة بالاستقلال قبل حصول هذه الدول على استقلالها . ولاتزال جنوب افريقيا تقاوم الحركة الوطنية فى ناميبيا . وفيما عدا هذه الحالة الاخيرة ، فان هذا النوع من الأزمات فى طريقه الى الضمور وذلك لأسباب بديهية .

وقد قامت اوضاع صراعية على محور الشرق — الغرب اخذت طابعا خطيرا (حصار برلين فى ١٩٤٨ — ١٩٤٩) ، أزمة حائط برلين فى ١٩٦١ ، أزمة كوبا فى ١٩٦٢) لكن هذه الأزمات لم تتحول الى صراع مسلح إلا على مسارح عمليات تقع على الأطراف (كوريا ١٩٥٠ — ١٩٥٣ ، فيتنام ١٩٦٠ — ١٩٧٣) وحتى فى هذه الحالات فقد تعلق الأمر باشتراك طرف واحد من القوتين العظميين ضد القوات المحلية المشتبكة مع خصومها فى اطار حرب أهلية بهدف توحيد البلاد . وعلى الرغم من أن نتيجة المعارك التى دارت رحاها فى الحالة الثانية (فيتنام) قد أثرت تأثيرا خطيرا على التوازن العام للقوى ، الا أن ندرة المواجهات المباشرة بين الشرق والغرب وخصوصا غياب المواجهة المسلحة بين القوتين العظميين ينطويان على مغزى هام وهو تسلح كل من الطرفين المتصارعين بالحذر الشديد .

واذا تابعنا دورتنا الجيوبوليتيكية فسوف نكتشف ان المسألة الثالثة التى لابد من ملاحظتها فى هذا الاطار تتمثل فى استقرار العلاقات بين الدول الغربية ، اذ لم يدب الاضطراب فى هذه العلاقات سوى مرتين بسبب المشكلة القبرصية التى وضعت كلا من تركيا واليابان فى مواجهة مباشرة ولكنها اقتصرت فى النهاية على حدود هذه الجزيرة .

أما علاقات الشمال بالجنوب فلم يكتنفها الاضطراب ، بعد انتهاء حروب تصفية الاستعمار ، الا من خلال عمليات عسكرية محدودة الحجم والآثار . الاستثناء الوحيد كان الحملة الفرنسية — البريطانية فى السويس (١٩٥٦) . أما التدخلات الفرنسية فى بنزرت (١٩٦١) أو افريقيا السوداء (تشاد ، زائير ، جمهورية افريقيا الوسطى) والتدخلات الأمريكية فى الكاريبى (عملية خليج الخنازير فى كوبا عام ١٩٦١ ، تدخل القوات الأمريكية فى جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥) ، فلم يتحقق لها النجاح ولم تتمتع بالقوة الكافية لتغيير الوضع القائم على نحو دائم . وفى هذا الاطار فان لجوء بريطانيا الى القوة المسلحة لاستعادة جزيرة فوكلاند التى احتلتها الأرجنتين فى مايو — يونيو ١٩٨٢ كان بمثابة انتفاضة جاءت فى غير أوانها .

وبالمقارنة فقد كانت العلاقات بين الدول الشيوعية أكثر اضطرابا بكثير . فقد تدخل الاتحاد السوفيتى عسكريا ثلاث مرات (فى المجر ١٩٥٦ ، وفى تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ ، وفى أفغانستان ١٩٧٩) لاقامة نظام خاضع لتعليماته فى دول تحكمها الأحزاب الشيوعية . وهناك أزمة حدود لم تتم تسويتها بعد بين الصين والاتحاد السوفيتى وهى أزمة أدت الى صدام بين القوات السوفيتية والقوات الصينية على طول نهر اوسورى (١٩٦٩) ، بينما غزت القوات الفيتنامية كمبوديا (١٩٧٩) للقضاء على نظام « الخمير الحمر Khmers rouges » الذى تؤيده الصين . فاذا أضفنا الى ذلك كل هذه المحن لم تكن فى حقيقة أمرها سوى تعبير ساخن عن المنافسة بين موسكو وبكين من ناحية وبين بكين وهانوى من ناحية أخرى ، لا تضح لنا ان قيام الاشتراكية فى دولة لايعنى انها قد أصبحت بمأمن عن الصراع مع « الدول الشقيقة » .

وقد اندلع العديد من الأزمات المسلحة ايضا بين دول الجنوب : الجزائر والمغرب بسبب النزاع على الحدود بينهما ثم بسبب النزاع حول الصحراء الأسبانية (بواسطة جبهة البوليساريو) ، اثيوبيا والصومال بسبب النزاع على منطقة الأوجادين ، ليبيا وتشاد ، الهند وباكستان بسبب النزاع حول كشمير ثم بسبب بنجلاديش ، الصين والتبت (التى ابتلعتها الصين بدرجة أو بأخرى) ، ثم الصين والهند ، ثم بين الدولتين اليمنيتين فى الشمال والجنوب ، وأخيرا بين العراق وايران . هذا اذا اقتصرنا على ذكر أهم الأزمات المسلحة فقط .

وأخيرا فمن الملائم ان نفسح مكانا خاصا للأزمة القائمة بين اسرائيل ، منذ انشائها عام ١٩٤٨ ، وبين الدول العربية والمقاومة الفلسطينية . فقد تعاقبت حروب خمسة على هذا الاقليم (١٩٤٧ — ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٢) الذى شهد ايضا العديد من المحاولات الارهابية او محاولات التوغل داخل أراضى الخصم . أى أننا بصدد منطقة هى اكثر المناطق الصراعية حدة ، ولكننا ايضا بصدد مشكلة من اكثر المشاكل تعقيدا لأن الحرب الأهلية والحرب الدولية تتداخلان فيها تداخلا عضويا (ليس فقط داخل الأرض التى تسيطر عليها اسرائيل ، ولكن ايضا داخل اراضى بعض الدول المجاورة مثل لبنان والأردن) ، كما تدخلت فيها القوى العظمى بشكل مباشر (١٩٥٦) أو بشكل غير مباشر (١٩٦٧ ، ١٩٧٣) سواء فيما يتعلق بسير الأزمة او بمحاولة حلها .

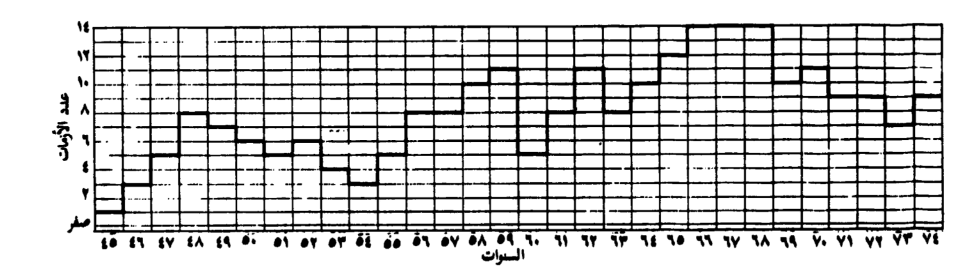
وتأتى دول العالم الثالث مرة أخرى فى مقدمة الاحصائيات الخاصة بالحروب الأهلية . ففى الشرق الاقصى ، حملت حرب اهلية طويلة فى نهايتها الحزب الشيوعى الصينى إلى موقع السلطة فى ١٩٤٩ . وتقترب صورة الحرب التى اندلعت بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بشكل ما من صورة الحرب الأهلية على الرغم من ان التدخل الدولى السريع أسهم فى تدويل المشكلة وبالتالى تغيير طبيعتها . ولم تكن الحرب الفيتنامية ، فى جنوب — شرق آسيا مجرد حرب تحرير مناهضة للاستعمار او فصلا من فصول الأزمة بين الشرق والغرب ، ولكنها كانت أيضا حربا أهلية بين الحكومة والحزب الشيوعى فى فيتنام الشمالية من ناحية وبقية البلاد من ناحية أخرى . وكانت كمبوديا ولاوس مسرحا للصراع المسلح بين الفرق المتنافسة طوال فترة السبعينات . ولاتزال كل من تايلاند وبورما وماليزيا تعيش فى حالة أقرب الى حالة الحرب الأهلية اذ لاتتمكن الحكومات فى هذه الدول من بسط سيطرتها على كافة ارجاء الوطن . كما شهدت الهند فترتين على الأقل من فترات الاضطراب الحاد داخل البلاد (العصيان القروى فى ١٩٤٦ — ١٩٤٨ ، وثورة اقليم أسام فى ١٩٦٥ — ١٩٦٦) ، واضطرت باكستان الى الموافقة على انفصال بنجلاديش .

وفى الشرق الأوسط كانت كل من ايران ولبنان مسرحا للحروب الأهلية التى امتدت حتى بداية الثمانينات . وفى افريقيا استعرت اوار الحرب الأهلية فى الكاميرون (خلال الستينات) وفى الكونجو — زائير (٦٠ — ١٩٦٥) ، وفى نيجيريا (محاولة اقليم بيافرا الانفصال ، ١٩٦٧ — ١٩٧٠) وفى تشاد (١٩٦٩ — ١٩٨٢) ، وفى اثيوبيا (١٩٧٤ — ١٩٧٧) وفى رواندا وبوروندى (١٩٦٣ — ١٩٦٤) ، وامتدت الحرب الأهلية فى انجولا وموزمبيق الى ما بعد حصولهما على الاستقلال . وفى امريكا اللاتينية فإن حربا أهلية هى التى حملت كاسترو الى السلطة (١٩٦٠) ومزقت الحروب الأهلية عددا من دول امريكا الوسطى فى بداية الثمانينات (السلفادور جواتيمالا ، نيكاراجوا) . كما لاتزال حرب العصابات تواصل مسيرتها على نحو زاحف ومتوطن فى العديد من دول امريكا اللاتينية .

ولم تسلم الدول الأوربية من أعمال الارهاب التى تشنها الحركات الانفصالية (ايرلندا الشمالية ،

الشكل رقم ١٠١

عدد الأزمات الداخلية كل عام في الفترة من ١٩٤٥ — ١٩٧٤



اقليم الباسك الأسبانى) ، ولكنها لم تشهد فى الفترة ذاتها أزمات داخلية مسلحة مثل تلك الأزمات التى فرغنا من الاشارة اليها على التو .

ويزداد الانطباع عن ضعف وعدم استقرار العالم الثالث ، اذا أخذنا فى الاعتبار قائمة الانقلابات فى العالم . اذ يمثل اهتزاز السلطة فى المنطقة الممتدة من كوريا حتى الأرجنتين منحنى شبيها بمنحنى الحروب الأهلية مع وجود ثلاثة قطاعات حساسة بوجه خاص هى الشرق الأوسط ، وافريقيا السوداء وامريكا اللاتينية. صحيح انّ الانقلاب قد يكون فى حد ذاته نهاية حرب أهلية أو بداية لها ولكن قد يحدث أحيانا أن يسمح الانقلاب ، بطريقة ما ، بتفادى حرب اهلية على وشك الوقوع . ولو لم تكن امريكا اللاتينية ، التى حصلت على استقلالها منذ اكثر من قرن ونصف ، لها تقاليد طويلة من العصيان لأصبحنا اكثر ميلا إلى القول بأن هذه الانقلابات ليست سوى مرض طفولى فى الدول حديثة الاستقلال . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بعدم خبرة الحكام وصعوبة بناء أمة داخل حدود مصطنعة ، لكن ذلك لا يمثل سوى أحد عناصر التفسير التى ترتبط بعديد من العوامل الأخرى التى يتعين أن نتوقف عندها الآن .

٣ ــ تحليل العنف : Radioscopie de la violence

قد يعين العرض التاريخى على فهم مصدر الأزمات ان لم يكن طبيعتها. فأولا تأتى الأزمات التى تعد من آثار الحرب العالمية الثانية : أزمة برلين (٤٧ ــ ١٩٤٨ ثم ١٩٦١) وحرب كوريا (٥٠ ــ ١٩٥٣) اذا نحينا الحديث عن الأزمات الأقل أهمية جانبا (مثل قضية تريستا ٤٧ ــ ١٩٥٤ ، والنزاع حول مرتفعات اديج ٥١ ــ ١٩٦٩) وهى الأزمات التى كان بالإمكان حلها او التخفيف من حدة توترها دون صعوبة كبيرة . وفى المرتبة التالية تأتى الأزمات المتعلقة بتصفية الاستعمار وهى ازمات عديدة اندلعت طوال الخمسينات والستينات وامتدت الى السبعينات على اثر الانهيار المتأخر للامبراطورية الاستعمارية البرتغالية . ولم تؤد تسوية هذه الأزمات الى وضع نهاية تامة للصراع ولكنها انطوت على آثار من شأنها تفجير الصراعات بين الدول المستقلة حديثا . وعلى الرغم من منطقية هذا التسلسل فانه لايكفى لتفسير كل شيء ، لاتعدد الأزمات المسلحة بين الدول الاشتراكية خلال الخمسة عشر عاما المنصرمة ولا كثرة الانقلابات والحروب الأهلية فى افريقيا وامريكا اللاتينية . ومن ثم فان البحث عن السببية (او العلة) يتعين أن يكون مكملا للبحث عن التتابع التاريخى .

وفى هذا الاطار فإنه إيمكن ان نميز بين ثلاثة أنماط من الأزمات تبعا لطبيعة موضوع الصراع :

١ ــ فقد كان موضوع الصراع فى عدد من الأزمات هو محاولة الحصول على الاستقلال . ويدخل فى هذا التصنيف الأول حروب تصفية الاستعمار ، والحروب الانفصالية التى نجحت فى تحقيق هدفها وتلك التى لم تنجح ايضا (بيافرا ، كاتانجا ، بنجلاديش ، واليوم ايضا اريتريا) .

٢ ــ وكان موضوع الصراع فى ازمات اخرى هو الرغبة فى السيطرة على الحيز (تعديل الحدود او التوسع الاقليمى على حساب الدول المجاورة مثل الأزمات التى اندلعت بين الجزائر والمغرب ، الصومال واثيوبيا ، الصين والهند ، العراق وايران ، الهند وباكستان) .

٣ ــ أما التصنيف الثالث والذى يغطى بعض الأزمات الدولية ومعظم الحروب الأهلية والانقلابات فيمكن ان نضعه تحت عنوان الأزمات الأيديولوجية ويصبح سبب الصراع او موضوعه فى هذه الحالة هو محاولة فريق أو عصبة الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها من فرض ارادتهم على خصومهم . وقد تغذى الصراعات الإثنية أو الدينية أو اللغوية ، وهى صراعات داخلية بحته هذا النوع من الأزمات ، لكن التنافس بين الكتلتين يمكن ايضا ان يسهم فى الابقاء على هذه الأزمات متأججه . وعموما فإن الحدود الفاصلة بين هذين الوضعين لا يمكن رسمها بسهولة إذ أن ضعف النسيج الداخلى يهيىء المناخ الملائم لاختراق النفوذ الأجنبى .

وهذا النمط من الأزمات ، سواء تعلق الامر بازمات بين الشرق والغرب (كوريا ، فيتنام) أو تسوية حسابات بين البلاد الشيوعية (الاتحاد السوفيتى ــ الصين ، الصين ــ فيتنام ، فيتنام ــ كمبوديا) أو تدخل القوتين العظميين للدفاع عن أو لإزاحة النظم القائمة أو ايضا معظم الصراعات التى هزت دول العالم الثالث خلال العقدين الأخيرين ، هو اكثر الأزمات انتشارا وخطورة. واذا كان هذا هو الوضع فان السبب فى ذلك يعود بلاشك الى ان الطموحات القومية قد خفت حدتها وحلت محلها بالتدريج ، كعامل من عوامل العدوانية ، الخلافات الأيديولوجية التى ينتظم حولها الصراع الدولى فى عالم اليوم . ان معظم الأوضاع الصراعية فى عالم اليوم يتم رسمها والتخطيط لها ، على الرغم من جهود حركة الدول غير المنحازة ، من جانب اطراف الصراع فى الأزمة بين الشرق والغرب ، فهذه الأزمة هى التى تشكل العمق الحقيقى ، وعلى نحو متزايد ، لصورة الصراعات فى عالم اليوم . فعندما يحتد الصراع على النفوذ ، داخل المنطقة الممتدة الأطراف والتى يحاول فيها كل من المعسكرين توسيع منطقة نفوذه ، يزداد التوتر بين الشرق والغرب ، وبالعكس عندما يكون هناك مايهدد « الاسترخاء la detente » تشتعل المنافسة بين دول العالم الثالث .

لكنه سوف يكون من السذاجة بمكان ان نستنتج من هذه المسلّمة ان السلام يمكن أن يخيم على ربوع العالم اذا ما تحقق الوفاق بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . اذ ستبقى الأسباب الأخرى للأزمات رغم ذلك . لكنه صحيح ايضا ان المنافسة الكونية بين القوتين العظميين تساعد على تكاثر وازدياد حدة الأوضاع الصراعية فى العالم . ولهذا فان الابقاء على التوازن بين الشرق والغرب يمثل ، فى المدى القصير على الأقل ، الشاغل الأكثر أهمية ، بالنسبة للقوتين العظميين ، من استمرار الخلل بين الشمال والجنوب وطالما بقى هذا الوضع فالأرجح ان الاعتبارات الخاصة بالأمن سوف تحظى بالأولوية

وتتفوق على الاعتبارات الخاصة بالتنمية وسوف تكون الغلبة للرأى المطالب باستخدام القوة (أو التهديد باستخدامها) على حساب الرأى المطالب بالتفاوض .

٤ ــ النتائــج :

هناك سؤال مزدوج يطرح نفسه انطلاقا من هذه التحليلات :

١ ــ هل يمكن اعتبار الحالة الراهنة للنظام الدولى جديدة تماما بالمقارنة بمراحل تطوره السابقة ؟ أم أنها لاتمثل سوى امتداد للخصائص الكامنة فى صلب طبيعته أى الخصائص الدائمة وغير القابلة للتطور ؟

٢ ــ هل يختلف النظام الدولى اختلافا جذريا عن النظم السياسية ــ الاجتماعية الأخرى المعروفة الآن ؟ أم أنه ليس سوى احد تنويعاتها الكثيرة الأخرى ؟

أ) إن الاجابة على السؤال الأول ليست سهلة . ولابد أن اتباع هوبز سوف يسارعون بالقول بأن حالة الطبيعة لاتزال قائمة على الرغم من الانتشار المثير للمؤسسات الدولية ، أما المتفائلون فسوف يردون قائلين بأن التضامن يكتسب أرضية جديدة كل يوم رغم العقبات العديدة التى لاتزال تعترض طريقه .

ولا تتناقض هاتان المقولتان بالضرورة . فاذا كان صحيحا أن هيكل النظام الدولى لايزال يعتمد على تجاور الدول ذات السيادة وان العتبه الحاسمة والمتمثلة فى نقل السيادة الى سلطة أعلى مشتركة لم يتم تخطيها بعد كما لايبدو أن تخطيها ممكن فى المستقبل القريب ، فان هذا لا يغير شيئا من حقيقة أن الدول لم تصبح هى الفاعل الوحيد على المسرح الدولى وأن هنـاك قوى أخرى تتنـافس معهـا على مواقـع النفـوذ ان لم يكـن على سلطة اتخاذ القرار . لكن النظام الدولى يواجه بنمط جديد من المشكلات التى تطرح نفسها بوجه خاص عند الحديث عن شروط قيام النظام الدولى بأداء وظائفه . صحيح تماما ان قضية الأمن كانت احد موضوعات الصراع الرئيسية ، لكن عندما كان النظام الدولى الحقيقى لايغطى سوى جزء محدود من الحيز الاقليمى ، فقد انطوت البيئة الخارجية له على موارد كافية سواء لتعديل علاقات القوى القائمة او اعادة التوازنات المهددة من خلال لعبة التعويضات . ومنذ قيام النظام الدولى بابتلاع بيئته الخارجية الى درجة تطابق حدود النظام مع حدود الكرة الأرضية فقد انشحذت القوى واصبحت اللعبة الديبلوماسية ــ الاستراتيجية تدور رحاها على رقعة وحيدة تجد جميع القطع الواقفة عليها نفسها فى وضع الاعتماد المتبادل .

صحيح ايضا ان العلاقات الدولية لم تكن متكافئة فى يوم من الأيام ، فقد كانت هناك دوما دول غنية ودول فقيرة ، دولٌ قوية ودول ضعيفة . وقد دفع الطموح بالبعض الى محاولات السيطرة لدعم

قوتهم ، أما البؤس والبحث عن المصلحة فقد دفعا بالبعض الآخر نحو الهجرة التى أدت الى اختلاط الشعوب واحتكاك الثقافات . لكن عندما يتعلق الأمر بعالم مغلق فإن الضغوط النابعة من البيئة الداخلية للنظام تمارس على سلوك اللاعبين على نحو أقوى بكثير مما كان عليه الحال فى الماضى . وقد أدت عوامل متعددة من قبيل التقدم الذى تحقق فى عالم الاتصالات ، والانفجارات السكانية ، وازدياد معدلات التبادل الدولى والتجديدات التكنولوجية الى توسيع حقل الامكانات ، ولكنها أدت فى الوقت نفسه الى توسيع الهوة فى فرص التنمية بين الشعوب وألهبت التنافس على الصعيد العالمى من أجل الاستحواذ على الموارد وعلى الثروة .

ومن المؤكد أنه بدأت تظهر على السطح اتجاهات نحو اعادة التوازن بين القوى الموجودة على الساحة . لكن هذا التحول سوف يستغرق وقتا فى عالم تتعرض جميع مجتمعاته لأزمة ولن يتخلى الأغنياء والأقوياء فيه عن مزاياهم بسهولة ويسر . ومن هذه الزاوية يتخذ الطلاق بين الهيكل والوظائف ، كما تتخذ الأزمة بين الوظيفتين الأساسيتين للنظام (الأمن والتنمية) طابعا دراميا : اذ أن غياب السلطة القادرة على تجسيد المصلحة المشتركة للانسانية (اذا ما استخدمنا مصطلحات الأخلاقيين) أو تلك القادرة على اعادة توزيع القيم (اذا ما استخدمنا مصطلحات ايستون) أو باختصار تلك السلطة القادرة على الاضطلاع بالوظائف الضرورية للابقاء على حياة البشرية ، يؤدى الى انتشار المبادرات المتنافرة والمتناقضة التى تغلّب النظرة القصيرة على النظرة البعيدة . ومن ثم تصبح « قيادة » النظام بمعزل عن أية رقابة ، ويؤدى الصراع على المغانم بين أعضاء طاقم القيادة الى ارتباك مسار السفينة . ولم يغير من الأمر شيئا ادعاء المتشائمين بأن الحال كان هكذا دائما . ذلك ان الطابع التراجيدى للأزمة الحالية للنظام الدولى لا يكمن فى ديمومة سلوك الفاعلين بقدر ما يكمن فى خطورة المشكلات التى يتعين حلها على وجه السرعة على مستوى البشرية ككل وهى مشكلات لا مثيل لها فى التاريخ . وربما كان من الممكن ان نأمل فى امكانية التوصل الى حل وسط لو ان الصراع على المصالح أو المكانة كانا وحدهما سبب المشكلة . الا أن الواقع أن نظم القيم هى التى تتصارع من خلال الدفاع عن المزايا المادية . وكما هو الحال خلال جميع فترات اهتزاز المجتمع، فان عوامل الحياة والبقاء هى التى تطغى على عوامل ظروف المعيشة. ان الخوف من الخطر النووى هو وحده الذى يعرقل تصاعد المواجهة المباشرة بين الايديولوجيتين الرئيسيتين اللتين تقسمان العالم ، لكن هذا الوضع يفتح الطريق واسعا أمام الاستراتيجية غير المباشرة التى تهدف الى بث الفوضى داخل صفوف المعسكر الآخر والاستيلاء على مواقع وسيطة وتحقيق النصر بلا معركة . لكن التوازن الهش الذى يقوم عليه استقرار النظام الدولى لن يستمر اذا ما أصيبت استراتيجية الردع بصدع أو حادث ، أو اقترف أحد المتصارعين خطأً تكتيكيا قد يكون من شأنه افساح المجال فى هذه الحالة اما الى انفجار انتحارى او قيام قوة وحيدة مسيطرة تهيمن ، مؤقتا على الأقل ، على كافة قواعد اللعبة الدولية .[١٥] وليس لهذا الوضع مثيل فى تاريخ العلاقات الدولية .

ب) أما فيما يتعلق بالمقارنة بين النظام الدولى والنظم الاجتماعية والسياسية الاخرى فقد سبق أن أكدنا على ان غياب اداة الضبط الملائمة واختفاء البيئة الخارجية يكفيان فى حد ذاتهما للتدليل على خصوصية النظام الدولى . ولكن يبقى مع ذلك أن نتساءل الى أى مدى يؤثر أداء النظام الدولى الحالى على بقية النظم الفرعية التى يتكون منها .

ومن هذه الزاوية فإنه يتعين تركيز الملاحظة على الدولة. فانتصار نموذج الدولة كنموذج للحكم فى المجتمعات ، وخصوصا منذ نهاية الحقبة الاستعمارية ، قد يؤدى الى تثبيت نوع من الوهم خصوصا اذا اقتصرنا على التحليل الشكلى البحت . فالواقع أن سلطة الدولة تخضع لقيد مزدوج نابع من الطموحات الداخلية والضغوط الخارجية. ففى مواجهة مطالب السكان الذين يأملون شرعا فى مزيد من الرفاهية والأمن ، ومبادرات الفاعلين الآخرين (الدول المنافسة ، المنظمات الحكومية ، القوى عبر القومية) تتمتع الحكومات بهامش من المناورة يزداد ضيقا يوما بعد يوم . وعلى الرغم من ادعاء الحكومات لامتلاكها ناصية السيادة (وهو ادعاء لاتزال دائمة التلويح به) فانها تبدو اليوم وكأنها تقوم بدور الحكم الذى يتعين عليه الامساك بميزان يحقق العدل بين المطالب المتناقضة . ولم يعد أمامها من خيار سوى أن تقرر فى أى جانب من جوانب الحساب الختامى (المالى وأيضا السياسى والاستراتيجى) يتعين عليها أن تضع أرقام العجز .

وهذا هو بالقطع السبب الرئيسى وراء انتشار النظم السلطوية أو الديكتاتورية . وهذه النظم هى النظم الأكثر عددا على سطح الكرة الأرضية سواء تعلق الأمر باليمين او اليسار بالشمال أو الجنوب . فالدول التى يسود فيها حرية الرأى وتحترم تعدد الأحزاب ويكون فيها انتقال السلطة من خلال الوسائل الديمقراطية ، أصبحت نادرة أكثر فأكثر . وقد تفسر سيادة « ديكتاتوريةالبروليتاريا » عند البعض و « المرض الطفولى » للديمقراطية عند البعض الآخر لماذا يتم اللجوء الى السلطوية . لكن خبرة النظم الديمقراطية الحقيقية توضح بدورها ايضا ، وبالمقارنة ، حجم الصعوبات والمخاطر التى تكتنف مشروع الدولة .

ومن الصعب بالفعل الاستجابة الى جميع الرغبات الداخلية دون التضحية بأمن الدولة ذاتها أو دون تهديد رفاهية الدول المجاورة. وعادة ماتفرض مقتضيات المشاركة والمنافسة والحوار على الدولة التخلى عن سلطتها الآمرة العليا imperium والتصالح مع القوى والتصنيفات الاجتماعية المختلفة حتى لاتلجأ الى استخدام العنف للحصول على ماتريده . وتلجأ المجتمعات الديمقراطية بشكل متزايد ، أرادت أم لم ترد ، الى استخدام أساليب كنا نتصور فى الماضى أنها مقصورة على العلاقات الدولية . يشهد على ذلك المصطلح المستخدم نفسه كثيرا هذه الأيام : فالحكومة « تتفاوض » مع الشركاء الاجتماعيين او تدعوهم الى التفاوض معها . وتنتهى هذه « المفاوضات » ، التى تقودها « وفود » مشكلة لهذا الغرض بواسطة المنظمات المعنية ، بالتوقيع على « اتفاقات » أو « اتفاقيات » عادة ما تناقش على مستوى القاعدة

« للتصديق » على محتواها . فاذا ما استمر الخلاف يتم اللجوء الى « وسيط » أو « شخص يقوم بالمساعي الحميدة » . وتلجأ الأحزاب السياسية الى نفس الوسائل عندما توقع على « اتفاقات » تتعلق بالتكتيك المشترك فى الانتخابات أو التآلف من أجل تشكيل حكومة ، تتم عادة عقب « مؤتمرات قمة » تضم قيادات الأحزاب المعنية . وعندما تثور خلافات لاحقة نجد أن كلا منها يحتفظ بحقه الرهيب فى فض التحالف والمشاركة فى تحالفات جديدة .. الخ وباختصار فكلما رغبت الدولة فى أن تصبح ديمقراطية كلما اضطرت الى اللجوء . اذا هى حاولت أن تتفادى السقوط فى قبضة المصالح المباشرة والمتباينة ، الى وسائل « ديبلوماسية » تحد كثيرا من قدرتها على اتخاذ القرار وترجح ، اذا استخدمنا الصيغة التى ذكرها توكفيل ، « مقتضيات الداخل raisons du dedans » لحل « مشكلات الخارج problémes du dehors » . إن الأمن الخارجى يصبح مهددا فى نفس اللحظة التى تهن فيها سلطة الدولة فى الداخل .

فكيف ، والحال كذلك ، لا يقوى اغراء الدول التى تضعف فيها التقاليد الديمقراطية لكى تحاول أن تزيح عبء المناقشة عن كاهلها وتركز كافة قواها الوطنية وتوجهها للدفاع عن مصالحها الخارجية ؟ وهكذا يصبح عدم الشعور بالأمن وضغط المنافسة الدولية مسئولين عن انقباض الدولة وانكفائها على نموذج سلطوى . وبالتالى ، عن ندرة النظم الديمقراطية .

هل يعد مستقبل النظم الديمقراطية نفسها مهددا بعد حين ؟ صحيح ان سلطة النظم الديكتاتورية نفسها عادة ماتكون خادعة ، وذلك اذا ما احتكمنا الى عدد الانقلابات التى تتوالى فى عدد كبير منها . لكن حتى اذا لم تجد الدول الديمقراطية فى هذه التجارب نموذجا يحتذى ، فهل تستطيع أن تستمر طويلا بالاستمتاع برفاهية « الثرثرة palabre » فى الوقت الذى يكثف فيه الخصم الاقتصادى والعدو الايديولوجى من ضغطهما على الحدود ؟ لقد أسهمت الأزمة الاقتصادية فى ٢٩ ــ ١٩٣٠ فى دعم النظم الديكتاتورية واضعاف النظم الديمقراطية فى مواجهة الاخطار التى أدت فى النهاية الى اندلاع الحرب العالمية الثانية . واذا ازدادت التوترات الدولية حدة ، فقد تسهم ازمة الدولة ــ القومية (وهى نتيجة مباشرة للتحول فى النظام الدولى) فى دعم النزعات السلطوية على المستوى العالمى أو الاستئصال التدريجى للنظم التى تشلها الانقسامات الداخلية .

ان « مقرطة » الحياة الدولية هو حلم لا أساس له ، اذا ما أخذنا فى الاعتبار تفاوت قوة الدول وعدم تمثيل معظم الحكومات لشعوبهم تمثيلا صحيحا ، أما الفرضية العكسية والقائلة بامكانية اصابة النظم الديمقراطية بعدوى الديكتاتورية من خلال الآثار الشريرة للنظام الدولى ، فهى أكثر الفروض احتمالا . وربما يكون الثمن الذى يتعين دفعه من أجل المحافظة على استقرار النظام هو تشدد الجماعات الدولية وانطوائها على نفسها . واذا صح هذا الشكل من أشكال ردود الفعل فسوف تؤجل حل

المشكلات الحقيقية المطروحة على الجماعة الانسانية بنفس القدر . ذلك لأن مصير النظام لا يتوقف ، فى المدى الطويل ، على استقراره بقدر ما يتوقف على قدرته على الاستجابة الى الحاجة الى التغيير .

هوامش الفصل الثانى :

(١) (1) Abbé MABLY, Principes des négociations pour servir d'introduction au droit publec de l'Europe fondé sur les traités, 1757, p.56-57.

(٢) DE MARTENS, Précis du droit des gens moderne de l'Europe, 1831, t.II,p. 19.

(٣) « إن التفاوض لايمثل فقط سبب وجود الممثل الديبلوماسى بصفته رئيسا للبعثة الديبلوماسية . وإنما يمثل جوهر الديبلوماسية كلها ، وكل أشكال وجوانب العمل الرسمى للديبلوماسى هى فى النهاية أشكال وجوانب خاضعة لعملية التفاوض » . (نقلا عن القاموس الديبلوماسى) . ويقول هنرى كيسنجر « الديبلوماسية هى ، بالمعنى المتعارف عليه ، عملية التقريب بين وجهات النظر المتعارضة من خلال المفاوضات»
Le chemin de la paix, Denoël, 1972, p. 12).

(٤) Testament politique, II[e] partie, Chap. VI.

(٥) حول انتقال مفهوم ممارسة المفاوضات من الصعيد الدولى الى الصعيد الداخلى انظر :
Marcel MERLE, «De la négociation» dans Forces et enjeux dans les relations internationales.
(مرجع سبق ذكره)

(٦) الاصطلاح منقول عن مؤلف : l'Abbé DE PRADT, Du Congrès de Vienne (1815), ص ٩

(٧) Principes des négociations ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ — ٥٢

(٨) De la guerre, Editions de Minuit, 1955, p.145.

(٩) CLAUSEWITZ, De la guerre
مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥

(١٠) انظر نص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة

(١١) لقد وضعت معاهدات السلام حدا للحرب بين الأمم المتحدة وبين الدول الخاضعة للمحور . ولكن لم توقع أية معاهدة مع المانيا . ورفض الاتحاد السوفيتى التوقيع على معاهدة السلام التى ابرمت بين الولايات المتحدة واليابان (١٩٥١) ، وكان لابد من الانتظار حتى عام ١٩٧٨ لتشهد عملية التوقيع على « معاهدة السلام والصداقة » بين الصين واليابان .

(١٢) حول الصعوبات التى تعترض عملية و ضع هذه النصوص موضع التطبيق انظر :
(21) Marcel MERLE, «Evolution du statut du combattant», dans Forces et enjeux dans les relations internationales,
مرجع سبق ذكره .

(١٣) حول هذه النقطة انظر مؤلفات جون جالتنج John GAL TUNG وخصوصا دراسته المعنوية :
«A structural Theory of Imperialism», Journal of Peace Research, 1971, n°2.

(١٤) وقد فضلنا اختيار هذه المعطيات على المعطيات التى طرحها المعهد الفرنسى لدراسة الحروب (جاستون بوثول ورينية كاريز فى كتابهما De la guerre ، P.U.F ، ١٩٧٦) لأن هذه المعطيات تغطى فترة طويلة جدا (١٧٤٠ — ١٩٧٤) ولا تعالج سوى « كبريات الأزمات المسلحة » .

(١٥) يتحدث علماء الاستراتيجية فى الغرب عن « النافذة المشروخة Fenetre de Vulnérabilité » التى يعزى وجودها الى التفوق السوفيتى فى مجال الأسلحة النووية على مسرح العمليات الأوربى . ولهذا يطالبون بوضع صواريخ بير شنج وكروز فى أوروبا الغربية لمواجهة صواريخ SS 20 التى زرعها الاتحاد السوفيتى فى مواجهة الغرب . وبدون الدخول فى تفاصيل الجدل الدائر حول مشكلات التوازن الاستراتيجى فإنه يبدو أن هذه « النافذة المكسورة » هى نافذة سياسية فى المقام الأول . ففى اطار محاولاته لمواجهة المشكلات المثارة داخل معسكره ذاته (الصراع مع الصين ، احتلال افغانستان ، قيام حالة تشبه حالة الحرب فى بولنده) ، قد يجد الاتحاد السوفيت نفسه راغبا فى انتهاج سياسة « الهروب الى الأمام » أى الضغط على الخصم الرئيس لكى يكون فى وضع أفضل ، بعد تحقيق النصر الحاسم ، لتصفية جيوب المطالب الاستقلالية التى ماتزال حية داخل منطقة نفوذه ذاتها . إن خيبة الأمل التى تصيب الاشتراكية والانتكاسة التى تصيب الأسمية البروليتارية ليس من شأنها حث القادة السوفيت على الحذر والاعتدال . وعلى الجانب الغربى نجد أن طابع المماطلة الذى يميز السياسة الأمريكية ، وازدياد حدة عدم الفهم بين دول الأطلنطى ، والانقسامات الأوربية : كلها عوامل من شأنها تمهيد الطريق أمام السوفيتى . إن إعادة التوازن بين الشرق والغرب هو قضية تمس أولا موضوع التضامن السياسى الغربى فى مواجهة التطلعات السوفيتية التى تتسم باستمرارية وثبات فاقا كل تصور .

مراجع :

١) عن التفاوض :

PLANTEY (Alain): La négociation internationals - Principes et méthodes, C.N.R.S. 1980.
«La négociation» Revue Pouvbirs, n°15, 1980.
KITZINGER (Uwe): Diplomatie et persuasion (ou comment la Grande-Bretagne est entrée dans le Marché commun), Alain Moreau, 1974.

٢) عن العنف :

WRIGHT (Quincy): A study of War, The University of Chicago Press, 1954.
WALTZ (Kenneth N.): Man, the State and War; a theoretical analysis, Columbia University Press, 1954.
BOUTHOUL (Gaston), CARRERE (René): Le défi de la guerre, 1740-1974, P.U.F., 1976.
BOUTHOUL (Gaston), CARRERE (René), ANNEQUIN (Jean-Louis): Guerres et

civilisations, Fondation pour les études de défense nationale, 1979.
«La conflittualita» analisi descrittiva dei conflitti internationali et dei conflitti interni nel periodo 1945-1977. Bolletino d'informazioni - Scuola di guerra, Rome, oct. 1977.
Hassner (Pierre): «On ne badine pas avec la force», Revue française de science politique, déc. 1971. «On ne badine pas avec la paix», Revue française de science politique, déc. 1973.

DEUTSCH (Karl): «Impérialisme et néo-colonialisme», Bulletin de la Société française de sociologie, juin 1974.
BRAILLARD (Philippe), SENARCLENS (Pierre de): L'impérialisme, P.U.F., Que sais-je?, 1980.
GALTUNG (johan): «A structural of imperialism», Journal of Peace Research, 1971.II.
BOSC (Robert): «La théorie structurelle de l'impérialisme de J.Galtung», Projet, sept-oct. 1972.
DIDE (Asbjorn): «Méthodes et problèmes de la recherche sur la paix», Revue internationale des science sociales, 1974.I.
ZORGBIBE (Charles): La guerre civile, P.U.F., 1975.
MERLE (Marcel):« La guerre civile», dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op.cit.
VEUTHEY (Michel): Guerilla et droit humanitaire, Genève, Institut Henri Dunant, 1976.
CHARNAY (Jean-Paul), édit.: Terrorisme et culture, Cahier de la Fondation nationale pour les défense, supplément au n°11 (3°trimestre 1981) de Stratégique.

خلاصة عامة :

هذا الكتاب ليس « رواية » أو « وصفا » ولكنه يقوم على رهان يتمثل فى محاولة ادراك جوهر العلاقات الدولية وتحديد مجراها عبر التصنيفات التى تساعد على تحليل الظواهر الاجتماعية الاخرى . ومن المفيد بل من الضرورى أن تكون هناك محاولات أو خطوات أخرى . فأى عرض لموضوع على هذه الدرجة من الاتساع والتعقيد (وهو فى الواقع أكثر الموضوعات اتساعا وتعقيدا) لايمكن أن يدعى لنفسه أنه أحاط بكل التفاصيل وغطى جميع أوجه الحقيقة. وعلى ذلك فان الضوء الذى أشعله والمعالم التى وضعها علم السوسيولوجيا على الطريق تسهم اسهاما كبيرا فى ابراز عدد من السمات التى أهملتها المداخل الأخرى .

أولى هذه السمات أن العلاقات الدولية هى ظواهر اجتماعية لاتختلف بطبيعتها عن الظواهر الاجتماعية الأخرى . فالأفراد والجماعات هى التى تتصارع أو تتحالف ، داخل الحدود أو خارجها ، من أجل الدفاع عن مصالحها ومعتقداتها . فليس هناك مجتمع واحد بمعزل عن الانقسامات أو عن العنف . وليس هناك مجتمع واحد يمكنه استبعاد الوسائل السلمية فى حل الأزمات . ولهذا السبب فليس هناك خطر يسمح بوضع حد بين العلاقات الدولية وبين غيرها واعتبارها ميدانا خاصا له مناهجه الخاصة فى البحث : فالبعد الدولى يمس كافة قطاعات النشاط الانسانى والسياسى ، والقانونى ، والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والفنى ، وفى الوقت نفسه فان كلا من هذه المجالات يسهم بدوره فى تشكيل العلاقات الدولية .

ولاتمنع هذه التأكيدات فى الوقت نفسه من أن نفصل داخل الحقل الاجتماعى الواحد بين مجموعة من الظواهر تندرج تحت عنوان « الدولى » وتؤدى الاستعانة بالتحليل النسقى على وجه التحديد الى التأكيد على السمات الخاصة بهذا النوع من العلاقات : فلأن هذه العلاقات تضم ، فرضا ، كافة الوان النشاطات الأخرى ، فانها لابد وأن تدور بالتالى داخل وسط مغلق حيث تأخذ التفاعلات وردود الأفعال شكلا مكثفا ، ولأن بنية هذا الوسط تقوم على تجاور تجمعات اقليمية تدعى السيادة ، أى القدرة على تحديد مستقبلها بحرية ، فلا توجد سلطة منظمة قادرة على الاضطلاع بالوظائف الضرورية اللازمة للأداء المتناغم للجماعة الانسانية أو حتى لبقاء هذه الجماعة نفسها .

وهكذا تواجه النظام الدولى الراهن مجموعة من المشكلات التى لم يواجه فى مثل حدتها مثيلا طوال تاريخه . وحيث أن الأزمة التى يمر بها لابد وأن تنعكس حتما على مصير الوحدات والنظم الفرعية التى يتشكل منها ، فان مستقبل النظام الدولى ، من ثم ، يتوقف أساسا على تصرفات وسلوك اللاعبين على الساحة . فإما أن يستمر هؤلاء اللاعبون فى الانطواء على أنفسهم ويحاولون فى الوقت نفسه أن يحصلوا لأنفسهم ، من فوضى النظام الحالى ، على أكبر قدر من المزايا الخاصة . وفى هذه الحالة فان

مخاطر توقف blocage النظام سوف تزداد ، ولن يكون هناك بديل فى حالة اندلاع أزمة شاملة ، سوى هيمنه قوة وحيدة على العالم أو الانتحار الجماعى للعنصر البشرى . واما أن يعى هؤلاء اللاعبون حقيقة المخاطر المحيقة بهم ويقبلون الانصياع الى حدود دنيا من الانضباط المشترك ، حتى لو استدعى الامر التخلى عن الدفاع عن المصالح الخاصة ، ويتكاتفوا جميعا فى وضع أسس لنظام ordre دولى جدير حقا بهذا الاسم .

وتتوقف فرص نجاح هذه الطفرة على تطور سلسلة من المتغيرات لا يملك البشر ، حقيقة ، سيطرة كبيرة عليها . فقد يسهل انخفاض الضغط الديموغرافى فى دول العالم الثالث من تحقيق النمو الاقتصادى فيها ، وزيادة النمو الديموغرافى فى الدول الصناعية قد تعينهم على التحصن ضد مخاطر التفسخ والذى يبدو وكأن لا مخرج منه . وقد يؤدى تحقيق تقدم فنى خطير الى احداث ثورة فى ظروف الانتاج والتبادل ولكنه يمكن أن يؤدى فى الوقت نفسه الى قلب موازين اللعبة الاستراتيجية رأسا على عقب . كذلك فقد تتغير ، على المدى الطويل ، العادات والتقاليد التى هى بطبيعتها مناهضة للتغيير . وقد يخرج من قلب الأوساط السياسية الراكده رجال دولة على مستوى الأحداث يمكنهم أن يضعوا بصماتهم على مجرى التاريخ . لكن كل من هذه العوامل يمثل سلاحا متساوى الحدين ambivalent ويتعين فى هذه الحالة أن نضع ثقتنا فى الصدفة لكى نأمل أن هذه العوامل جميعها سوف تمارس تأثيرها فى نفس الوقت وفى نفس الاتجاه وفى الاتجاه المطلوب . ولهذا فان المهمة العاجلة لاتكمن فى التصدى للمشكلات اليومية التى يقال إنها « عاجلة » بقدر ما تكمن فى محاولة التنبؤ بالمستقبل لتفادى تصاعد مخاطر لايمكن السيطرة عليها .

واذا كان هذا الكتاب قد استطاع أن يسهم فى زيادة الوعى بوضع العالم اليوم ، فانه سوف لا يصبح اذن عديم الجدوى حتى لو لم يجب على كافة التساؤلات المطروحة . ذلك أن « مايميز اسهام عالم الاجتماع عن اسهام الصحفى هو أن عالم الاجتماع يحاول دوما طرح أسئلة جديدة تفصح عن جوانب من المشكلة لم تكن معروفة من قبل لدى عامة الجمهور . ان العقبة التى تعترض امكانية الفهم الأوعى لا تكمن فى ايجاد اجابات على الأسئلة المطروحة بقدر ما تكمن فى اكتشاف أسئلة جديدة يمكن أن تعين ، اذا ما أعدنا صياغة الأسئلة القديمة ، على ايجاد الحلول » .[١]

(١) (I) Michaël BANTON, Sociologie des relations raciales, op.cit., p. 17.

BIBLIOGRAPHIE GÉNÉRALE

ملحوظة : انظر المراجع فى نهاية كل فصل . أما المراجع المشار إليها هنا فهى مراجع ذات طبيعة عامة

١ ــ مراجع توليفية حول العلاقات الدولية المعاصرة

ESAMBERT (Bernard): Le troisième conflit mondial, Plon. 1977.

FONTAINE (André): Le dernier quart du siècle, Fayard, 1976.

GRAPIN (Jacqueline), PINATEL (Jean-Bernard): La guerre civile monddiale. Calmann-lévy, 1976.

MAYER (Pierre): Le monde rompu, Fayard, 1976.

٢ ــ تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة

BERGERON (Gérard): La guerre froide inachevée, Presses de l'Université de Montrèal, 1961.

BUCHAN (Alastair): Power and Equilibrium in the 1970s, London. Chatto and Windus, 1973.

DUROSELLE (Jean-Baptiste): Histoire diplomatique de 1919 à nos jours, Dolloz, 1978.

FONTAINE (André): Histoire de la guerre froide, Fayard, 1965.

FONTAINE (André): Un seul lit pour deux rêves, Histoire de la «détente» 1962-1981, Fayard, 1981.

MOREAU-DEFARGES (Philippe): Les relations internationales dans le monde d'aujourd'hui, Edition S.H.T., 1981.

LALOY (Jean): Entre guerres et apix, 1945-1965, Plon, 1966.

WAJSMAN (Patrick): L'illusion de la détente, P.U.F. 1977.

٣ ــ نظرية ومناهج العلاقات الدولية

ARENAL (Celestino del): La teoria de las relaciones internacionales en España, Madrid, International law Association, 1979.

ARON (Raypond): Paix et guerre entre les Nations, Calman-Lévy, 1968.

BOBROW (Davis B.): International Relations, New Approaches, New York, Free Press, 1972.

BRAILLARD (Philippe): Théories des rlations internationales, P.U.F., 1977.

BRUCAN (Silviu): The dissolution of Power: a sociology of International Relations and Politics, New York, A.Knopf, 1971.

BRUCAN (Silviu): The dialectics of World Politics, New York, A.Knopf, 1978.

BURTON (John W.): International Relations - A general Theory, Cambridge University Press, 1967.

BURTON (John W.): Systems, States, Diplomacy and Rules, Cambridge University Press, 1968.

BURTON (John W.): World Society, Cambridge University Press, 1972.

CLAUDE (Inis L.): Power and International Relations, New York, Random House, 1965.

DEUTSCH (Karl): The analysis of International Relations, Prentice Hall, 1968.

DUCHACEK (Ivo D.): Nations and Men: an introduction to International Politics, Hinsdale, Dryden Press, 1975.

El estudio cientifico de la relaciones internacionales, Mexico, U.N.A.M. Facultad de ciencias politicas y sociales, Serie Estudios, n°54.

FARREL (John C.), SMITH (Asa P.): Theory and Reality in International Relations, Columbia University Press, 1967.

FERGUSON (Yale H.), WEIKER (Walter F.): Continuing Issues in Internatioal Politics, Goodyear, 1973.

FRANKEL (Joseph): International Politics - Conflict and Harmony, Pelican Book, 1973.

FRANKEL (Joseph): Contemporary International Theory and the Behaviour of States, Oxford University Press, 1975.

FRANKEL (Joseph): International Relations in a changing World, Oxford University Press, 1979.

FRIEDMANN (W.): An Introduction to World Politics London, Macmillan, 1968.

GONIDEC (Pierre-François): Relations internationales, Montchrestien, 1981.

GROOM (A.J.R.), MITCHELL (C.R.): International Relations Theory: a Bibliography, London, Frances Pinter, 1978.

GROSSER (Alfred): «L'ètude des relations internationales: spécialité américaine? «Revue française de science politique, 1956.III.

HOFFMANN (Stanley): «Théorie et relations internationales», Revue française de science politique, 1961.II.

HOFFMANN (Stanley): Contemporary Theory in International Relations, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1964.

ISTITUTO DIPLOMATICO MARIO TOSCANO, Rome: Relazioni internazionali: metodi e tecniche di analisi, Etats Kompas, 1973.

KNORR (KLAUS), ROSENAU (James N.): Contending Approaches to International Politics, Princeton University Press, 1969.

MANNING (C.A.V.): Les sciences sociales dans l'enseignement supérieur: Relations internationales, U.N.E.S.C.O., 1954.

MERLE (Marcel): La vie internationale, A. Colin, 1970.

MERLE (Marcel): Forces et enjeux dans les relations internationales, Economica 1981.

MESA (Roberto): Teoria y practica de relaciones internacionales, Maαrid, Taurus, 1977.

MORGENTHAU (Hans J.): Politiees among Nations, New York, Knopf, 1965.

REYNOLDS (Charles): Theory and Explanation in International Polities, London, Martin Robertson, 1973.

REYNOLDS (Philip): Introduction to International Relations, Longman, 1971.

ROSENAU (James N.): The scientific Study of Foreign Relations, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1970.

ROSENAU (James N.): The analysis of International Polities, New York, The Free Press, 1972.

ROSENBAUM (Naomi): Reading in the International Political System, Prentice Hall, Englewood Cliffe, 1970.

RUSSETT (Bruce M.): Power and Community in World Polities, San Francisco, Freeman, 1974.

SCHWARZENBERGER (Georg.): Power Politics, A study of International Society, London, Stevens, 1961.

SCHUMAN (Frederick L.): International Politics, New York, Mc Graw Hill, 1969.

SONDERMAN (Fred A.), OLSON (William C.) Mc LELLAND (David S.): The theory and practice of International Relations, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1970.

TRUYOL Y SERRA (Antonio): La teoria de las relaciones internacionales como sociologia, Madrid, Instituto de estudios politicos, 1963.

TRUYOL Y SERRA (Antonio): La sociedad internacional, Madrid, Alianza Editorial, 1974.

WRIGHT (Quincy): Problems of stability and progress in international relations,

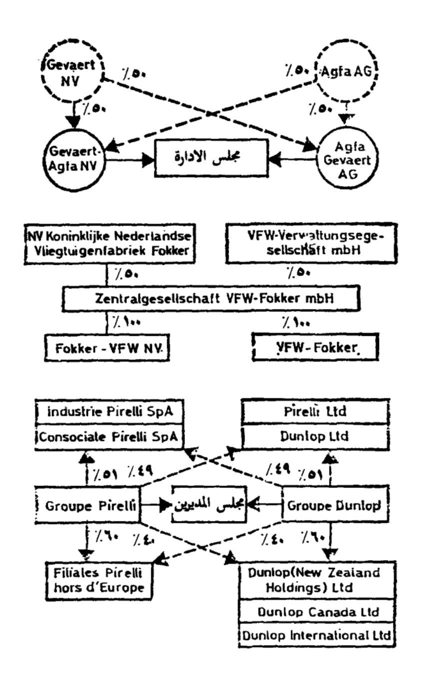
مسوسو ١٤٢٠٨ ١٧٠

University of California Press, 1954.

ZORGBIBE (Charles): Relations internationales, P.U.F., 1978.

«L'étude des relations internationales, Paradigmes contestés», Revue internationale des sciences sociales, U.N.E.S.C.O., 1974.I.

الشكل رقم ٩٣ :
نماذج مختلفة للاتفاقيات بين
الشركات الأوروبية



فهرس

الجزء الرابع
النظام الدولى

رقم الإيداع :٤٢٦٦ / ٨٦
ترقيم دولى : ٧ - ٠٤٩ - ٤٤٢ - ٩٧٧

• مؤلف هذا الكتاب هو البروفيسير مارسيل ميرل أحد كبار أساتذة العلاقات الدولية بجامعة باريس ١ (السوربون) وبمعهد الدراسات السياسية بباريس .

• ويعتبر « سوسيولوجيا العلاقات الدولية » أهم مؤلفات الاستاذ ميرل لأنه يتضمن خلاصة قراءاته ومؤلفاته الأخرى ويعكس خبرته التدريسية الواسعة فى هذا الميدان والتى تمتد لأكثر من ربع قرن .

• ويعالج هذا الكتاب مختلف ظواهر الحياة الدولية بأسلوب علمى دقيق ولكنه شيق وعميق فى الوقت نفسه . وتلك ميزة فريدة لا تتوفر إلا للقلة النادرة من أساتذة العلوم الاجتماعية بصفة عامة .

• وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه يحيط إجمالا بكافة المدارس الأوروبية والانجلو ـ ساكسونية فى مجال علم العلاقات الدولية ، كما يعرض لكافة المناهج التاريخية والقانونية والفلسفية والعلمية وللأساليب العلمية المستخدمة فى معالجة وتحليل الظواهر الدولية ويوضح إسهامات وقصور كل منها بروح ناقدة وبصيرة نافذة أيا كان اتفاقنا أو اختلافنا معه . ومن ثم فهذا الكتاب لا غنى عنه لأى دارس أو ممارس للسياسة سواء كان مبتدئا أو مخضرما لأنه يصعب أن يحتوى كتاب واحد على كل هذا الكم من المعلومات المرتبة والمنظمة طبقا لمنهج علمى دقيق عن الحياة الدولية وظواهرها المتعددة .

• وقد نقل هذا الكتاب الهام إلى اللغة العربية أستاذ متخصص فى العلوم السياسية درس فى فرنسا وحصل على دبلوم معهد الدراسات السياسية بباريس وعلى دكتوراه الدولة فى العلوم السياسية من جامعة باريس ١ (السوربون) عام ١٩٧٧ . ويشغل حاليا وظيفة أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .



دار المستقبل العربى

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهــرة

طبع بمطابع دار النصر للطباعة والنشر
٢٢٢ شارع الجيش - القاهرة
ت : ٩٢٧١٦١ - ٩٢٥٤١٣